أثر
اختلاف اللهجات العربية
في النحو

تأليف
د. يحيى علي يحيى المباركي
أستاذ علم الصوتيات فى جامعة الملك عبد العزيز بجدة

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

المباركي، يحيى علي يحيى
أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو/ تأليف يحيى علي يحيى المباركي. - ط ١ - القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠٠٧.
٥٦٨ص ؛ ٢٤ سم.
تدمك ٣ ٢٢٧ ٣١٦ ٩٧٧
١ - اللغة العربية - اللهجات
أ- العنوان ٤١٧

الناشر: دار النشر للجامعات
رقم الإيداع: ٢٠٠٧/١٧٥١٥
الترقيم الدولي: I.S.B.N: 977-316-227-3
الكود: ٣/٣٩٥

دار النشر للجامعات

ص.ب (١٣٠ محمد فريد) القاهرة ١١٥١٨
تليفون: ٢٦٣٤٧٩٧٦ - تليفاكس: ٢٦٤٤٠٠٩٤
E-mail: darannshr@link.net

بسم الله الرحمن الرحيم





المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسوله وعلى آله وصحبه أجمعين. . وبعد:
فإن علماء اللغة العربية متفقون على أن العربية الفصحى التى نزل بها القرآن العزيز، ووصل بها إلينا أشعار العرب ونثرهم تمثل لغة عالية مشتركة انتقت خصائصها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية من لهجات القبائل العربية التى كانت تعج بها ألسنة تلك القبائل على طول الجزيرة وعرضها شرقًا وغربًا وجنوبًا وشمالاً.

وعلى الرغم من توحدها -على ما ذكرنا- فقد ظل لكل قبيلة لهجتها الخاصة بها تلتزمها فى حياتها العادية وتتبادل بها شئون حياتها اليومية فإذا ما جد الجد تخلوا عنها ليتكلموا باللغة العالية المشتركة التى كثيرًا ما تظهر فيها صفات لهجاتهم الإقليمية فى جميع نواحيها، يؤيد ذلك جملة حقائق منها:

١- ما نحن عليه اليوم إذ لكل منا -نحن العرب- لهجته الخاصة به سواء أكان ذلك ناتجًا من افتراق الأقطار العربية بنا أم توزعنا داخل البلد الواحد، ولكل ذلك مسببات طبيعية واجتماعية وتاريخية وسياسية. .

وقد نجم عن بعض ذلك استقلال كل لسان بلهجته التى تنسبه إلى موطنه حتى بين أبناء المنطقة الواحدة نتكلمها فيما بيننا لنقضى بها حوائجنا، لكننا سرعان ما نهرع إلى العربية الفصحى إذا ما أجئنا إليها فى المناسبات والمواطن التي تستدعي ذلك.

ولعل هذا هو ما كان عليه الحال بين أبناء قبائل العرب فى جاهليتهم وبعد إسلامهم.

٢- ما أكده علماء العربية الذين نقلوا إلينا لغة العرب بعد وقوفهم على حال أبنائها فأثبتوا ذلك وشفعوه بالأدلة والبراهين فكان من حصيلته كمية هائلة -ولكنها دون المأمول- من تلك الشواهد التي تدل على حقيقة الاختلاف اللهجي.

إلا أن الجامعين الأولين للغة العرب على الرغم من إدراكهم لتلك الحقيقة هبوا يجمعون دون تفريق بين ما هو استعمال عـام مشترك يتكلمه جميع العرب وما هو استعمال خاص بفئة من قبائلهم ويجب أن ينص على قيامه بهم دون غيرهم. ومع اعتقادي بأنه قد وجد من الأسباب والدواعي ما وجههم ذلك التوجيه الخاص فإنني أرى أنهم قد حرمونا من معرفة المطرد على ألسنة جميع العرب والخاص ببعضهم دون بعض، وكان من محاسن ذلك الأمر لو سلكوه:

١- أن يمكننا من الوقوف على لهجة كل قبيلة على حدة لمعرفة خصائصها اللغوية، ووضع تقعيد خاص بلهجة كل قوم دون أن يشركهم فيها سواهم.

٢- أن يجنب واضعي قواعد اللغة العربية من تلك العقبات التي اعترضت طريق اطراد قواعد نحوهم دون أن يطعن فى اتساقها مع الوارد عنهم وأنها لا تتخلف.

٣- أن يحفظ للوارد عنهم -مهما قل- حرمته لا أن يزج به مع ما لا يتفق ووضعه أو يقحم على القواعد التى بنيت على الكثير والشائع تحت مسميات «الشذوذ والندور، والضعف والقلة والخبث والرداءة... إلخ».

وهكذا وجدنا النحاة معذورين عندما تناولوا لغة العرب التى نقلت إليهم بالتقعيد بمعزل عن معرفة مستويات لهجاتها التى تكونت منها، وما تعبر عنه، ومدى فصاحة أهلها إلا قليلاً، فوضعوا للكثير الوارد عنهم قاعدة نحوية تنتظمه جميعًا، فإذا جاء شيء عنهم يخالف تلك القاعدة -لأي سبب- حكموا عليه - وهم معذورون في ذلك- بالشذوذ والندور والقلة... وهلم جرا. أو تأولوه، وكان عليهم أن يفرقوا بين ما كان وجهه اختلاف اللهجات وما جاء ضرورة أو توهما... إلخ.

لهذا رأيت أن أسلط الضوء على هذه القضية من قضايا لغتنا العربية وأن أبين موقف النحاة منها، فعقدت العزم على الحديث عن اختلاف اللهجات العربية، وكيف وصلت إلى كتب النحاة لأصل من وراء ذلك إلى معرفة:

١- صلة اللهجة باللغة المشتركة باعتبار الأولى جزءًا من الثانية ومكملة لها تجري فى نطاقها وتستمد منها وجودها، وتعد التنفيذ الفعلي لها.

٢- موقف النحاة منها، وكيف تناولوها بالتقعيد عندما وجدوا بعضها يخالف شائعًا كثيرًا ومطردًا مقيسًا.

٣- مدى حجيتها في اللغة، وهل يجوز القياس عليها لاسيما ذلك الذي أيدته القراءات القرآنية الصحيحة والنصوص الثابتة المعزوة إلى أصحابها.

فبدأت بجمع آثار تلك اللهجات التى وردت فى كتب النحو وكل ما يمت إليها بأدنى سبب -مما وقعت عليه يدي من مطبوع أو مخطوط أو مصور.

وقد قسمت الكتاب إلى قسمين:

اشتمل الأول منه على الحديث عن اللغة واللهجة، وصلة كل منهما بالأخرى، وعوامل تكون اللهجات وصلة ذلك بالعربية المشتركة.

وفي القسم الثاني من الكتاب جمعت آثار تلك اللهجات العربية التي وردت في كتب النحو والصرف.

وقد رتبت كل ما تجمع لدي من مادة على حسب ورودها في أبواب النحو العربي في أشهر ترتيب لها -وهو ترتيب ألفية ابن مالك -فوضعت كل اللهجات التي وردت عند النحاة فى باب المعرب والمبني مثلاً في باب واحد يحمل نفس العنوان، ورتبتها فيه على حسب مسائله حيث وردت في كتب النحاة، فلهجات المعرب والمبني توزع على مسائل:

الأسماء الستة -المثنى- جمع المذكر السالم...

ولهجات باب كان وأخواتها على:

كان وما يتعلق بها -ليس وما ورد فيها- ما ولا ولات وأن النافيات -زيادة الباء في أخبار بعضهن...

وكذلك فعلت في جميع أبواب النحو ابتداء من المعرب والمبني وانتهاءً بالإدغام.

وقد خلصت من الإجابة على أكثر تلك القضايا إلى جملة حقائق من أهمها:

١- أن علماء العربية عامة والنحاة خاصة قد نظروا إلى اختلاف اللهجات العربية على أنها حقيقة لا شك فيها، وصاحب ذلك إحساسهم باختلافها بيد أنهم قد

افترق بهم الطريق عند تناولها بالتقعيد، فمن قابل لها؛ لاعتقاده أن لاختلافها وجهًا من القياس فى العربية، ومن رافض لها واقف عند حدود ومعالم لا يتعداها.

٢- والمعروف أن لكل ذلك أثره في مواقف النحاة حيث تشكلت آراؤهم بوحي من ذلك الاختلاف وعلى ضوئه -في غالب الأحيان- عندما تناولوا كلام العرب بالتقنين ووضع القواعد.

ونتيجة هذا البحث والاستقصاء -ما أمكن- أخذتُ في:

١- توثيق معظم تلك اللهجات، ومحاولة نسبة ما جاء منها مغفلاً دون عزو إلى أصحابه من العرب، أو اضطربوا فى نسبته، وساعدني على ذلك معاجم اللغة والأمالي وكتب النوادر وما حفلت به كتب القراءات والتفسير من الإشارة إلى لغات لم يرد لها ذكر في سواها.

٢- اعتمدت جانب الترجيح في نسبة هذه الظاهرة اللهجية، فما أجمع عليه معظم علماء العربية على أنه مظهر لهجي أو هو لهجة لتميم -مثلاً- غير أنه قد نسب إلى غيرها من العرب، رجحت أنه لهجة تميم، وربما شاركها فيها الآخرون من القبائل العربية، ووُجِدَ فى كلامهم نتيجة تلاقي العرب واجتماعهم مع بعض في الأسواق والمناسبات الكثيرة التي تجمع عادة بين أبناء أمة عاشت قبائلها على صعيد واحد.

٣- وقد حاولت -ما استطعت- الربط بين اختلاف لهجات العرب واختلاف القراء في قراءاتهم، وجعلت كتب القراءات هي المصدر الأصيل في ترجيح كثير من لهجات العرب باعتبار أن لاختلاف اللهجات علاقة كبيرة بظهور القراءات.

٤- ووقفت مع بعض علماء اللغة ولاسيما النحويين من اختلاف اللهجات العربية، ومدى اعتدادهم باللهجة أو عدمه وقفة الباحث والناقد والمتلمس للحقيقة مهما يكن تقبل الآخرين لها.

٥- انتصرت لكثير من اللهجات التي وقف منها بعض النحويين موقفًا غير حميد، وكان موقفي منها موقف الذي يعتقد ما اعتقده بعض المنصفين من علماء العربية عامة والنحويين خاصة من أنها تمثل فصيحًا من القول يجب استعماله

والقياس عليه، وعدم تأويله مادام قد ثبت أنه لغة لقوم معينين من العرب لا تتكلم إلا به، وأيدتها القراءات الصحيحة السند والنصوص الثابتة عنهم.

وظني أن طلاب العربيـة عامة والنحـو العربي خاصـة كانوا بحاجة مـاسة إلى دراسات جادة تعرفـهم موقف النحاة العرب من اللهجات العـربية القديمة، ومدى تقبلهم لها في دراسـاتهم النحوية، وأنها قد كانت في يوم ما تـوجه مسار الدرس النحوي نحـو احترام النص الوارد عن العرب مـهما كان شـاذًا، وعدم الزراية به، وتحكيم القاعدة النحوية فيه.

ومهمـا يكن فإني أعتـقد أن ما تجمع لي من مـادة علمية بنيت عليهـا بعض ما توصلت إليه من نتائج كان كافيًا في إيضاح معظم جوانب الحقيقة.

وكان لي رأيي -الذي أرجو أن يكون صـوابًا- في معظم القضايا التي ناقشـتها لإيماني العمـيق بأن مهـمة الباحث أن يـكون صاحب رأي مسـتقل فيـما يعـرضه ويناقشه، وغايـة نبيلة يريد إبرازها للآخرين دون أن تعوقه عن تحقـيق رسالته مظنة الخطأ أو القصور عن إدراك الكمال وعزائي أنني قد أخصلت فيه النية، وصححت عزمي في كل خطوة خطوتها فيـه، وأبعدته -ما أمكن- من نوازع الهوى، وبذلت فيه من الجهد والعناء ما هو جـدير به كيف لا وهو وثيق الصلة بقراءات كتاب الله الكريم وموقف النحاة منها.

وفي الختام: فإننى أرجو من الله صادقًا أن أكـون قد وفقت إلى ما قصدت إليه وحفظنى من اللغو والرفث، وجنبني الزلل في كل مـا وصلت إليه من آراء وأبديته من مناقشات لأقوال العلماء والباحـثين... وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

المؤلف

أ.د يحيى علي يحيى المباركي

أستاذ علم الصوتيات في جامعة الملك عبد العزيز

جدة ١٤٢٨هـ

****



القسم الأول

اللهجات وعوامل تكونها وأثرها فى النحو

تعريف اللهجة:

لعل خير ما يمكن أن يقال في التعبير عن اللهجة عند المحدثين: أنها طريقة من طرق الأداء للغة، ذات أنظمة وقوانين، تلاحظ في ظل حالة اجتماعية خاصة، ويراعيها المتكلم عند صوغ اللغة فتميز طبقة عن أخرى، ويختلف بها مكان عن آخر، وتعد جانبًا من جوانب التنفيذ الفعلي للغة، ومن ثمّ كانت لهجات المهن، ولهجات الحرف المختلفة، كما كانت اللهجات التى تنتمي إلى بيئات خاصة كاللهجات العربية على امتداد الوطن العربي مثل: المصرية، والسورية، واللبنانية، والعراقية(*)... [1].

ويبدو أن هذا هو ما كان يقصده منها القدماء، إذ نحس من أقوال أصحاب المعاجم أنها تعني عندهم: طريقة الإنسان التي جبل عليها فاعتادها ونشأ عليها في أداء لغته[2].

ومن الملاحظ أنهم قد استعملوا فى التعبير عنها ألفاظًا أو مصطلحات مثل: اللغة، اللحن، اللسان.

(*) عرف بعض الباحثين اللهجة بقوله: كيفية الأداء الموسيقي للنطق بالكلمة ولمخارج حروفها وأصواتها ونغمة أداء الجملة إثباتًا ونفيًا واستفهامًا وغير ذلك مما يشمل أوضاع الحروف وحالات الإمالة والإدغام والقلب والبدل والتقارب..

من بحث لعلي بن عقيل عن لهجة وادي حضرموت المنشور بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية -ع ٣٨ س٧ عام ١٤٠١هـ ص ١٣١ وبعدها..

ومما يعاب على هذا التعريف أنه لم يشر إلى متن اللهجة من قريب أو بعيد وقصره على طريقة الأداء فسحب.

(١) محمد وجدي -دائرة معارف القرن العشرين- م ٨، ٣٧٤، معجم المصطلحات العلمية والفنية -يوسف خياط- ص ٦١٦، اللغة بين المعيارية والوضعية -تمام حسان- ص ١٨٢ وما بعدها.. وغيرها «بتصرف». وفي اللهجات العربية -إبراهيم أنيس- ص ١٦ وما بعدها.. بتصرف.

(٢) ابن منظور: لسان العرب -مادة لهج ٣: ٤٠١ وما بعدها.

ويبدو -لي- أن ما كان يهدف إليه الخليل «ت: ١٧٠هـ» بقوله: «والقنوع: بمنزلة الهبوط- بلغة هذيل- من سفع الجبل»[١].

وأبو زيد الأنصاري «ت- ٢١٦هـ» على الأرجح: بقوله: «سخوت النار، وسخيتها لغة»[٢].

وسيبويه «ت- ١٨٨هـ» بقوله: «وإن شئت قلت: إذا كان غدًا فأتني وهي لغة تميم.

وقوله: وهو لغة أهل الحجاز»[٣].

وابن قتيبة «ت- ٢٧٦هـ» بقوله: «باب ما جاء فيه ثلاث لغات من بنات الثلاثة... وما جاء فيه أربع لغات... وما جاء فيه خمس لغات وما جاء فيه ست لغات»[٤].

وابن دريد «ت: ٣٢١هـ» بقوله: «وسُقَى في لغة طيء وغيرها وبمعنى سقي، والخضاب: نخل الدقل بلغة أهل نجد»[٥].

وابن جني «ت- ٣٩٢هـ» في خصائصه بقوله: «باب اختلاف اللغات وكلها حجة»[٦].

وابن فارس «ت- ٣٩٥هـ» في باب اللغات المذمومة بقوله: «وبنو تميم يلحقون القاف باللهاة حتى تغلظ جدًا فيقولون: القوم بين الكاف والقاف وهذه لغة فيهم»[٧].

ولغة أهل المدينة: حضرت[٨].

---

(١) الخليل بن أحمد -العين- مادة قنع ١: ١٩٣- ط. بغداد.

(٢) أبو زيد الأنصاري- النوادر في اللغة ٢٤٢.

(٣) سيبويه- الكتاب ١: ١١٤، ٣٦٣- ط بولاق.

(٤) ابن قتيبة- أدب الكاتب ٤٦١ وما بعدها.

(٥) ابن دريد- الجمهرة في اللغة ١: ٣٢، ١٣٦.

(٦) ابن جني- الخصائص ٢: ١٠.

(٧) ابن فارس- الصاحبي في فقه اللغة ٣٥، ٣٦.

(٨) معجم مقاييس اللغة ٢: ٧٧- مادة حضر.

وصاحب المخصص «ت- ٤٥٨هـ» في مخصصه إذ يقول فيه: «باب ما خالفت فيه العامة لغات العرب من كلام»[١].

والميداني «ت- ٥١٨هـ» بقوله: «أتى عليهم ذو أتى على فلان، وهذا مثل من كلام طيء وذو في لغتهم تكون بمعنى الذي»[٢].

وأبو بكر الأنباري «ت- ٥٧٧هـ» بقوله: وأَخَافَهْ لغة لخم». وقوله في الأضداد: «وحسب يحسب بكسر السين منهما لغة قريش»[٣].

وأبو حيان «ت- ٧٥٤هـ» بقوله: «ولغة بني عقيل وبني كلاب اختلاس حركة الهاء في به وله»[٤].

والسيوطي «ت- ٩١١هـ» في مزهره: «معرفة الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات»[٥].

وما روي عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- من أنه قال: «عليٌّ أقضانا وأبيٌّ أَقْرَأُنَا، وإِنَّا لَنَدَعُ كَثِيْرًا مِنْ لَحْنِ أُبَيٍّ»[٦].

وقوله أيضًا: «تَعَلَّمُوا الفَرَائِضَ واللَّحْنَ والسُّنَنَ، كَمَا تَعَلَّمُونَ القُرْآنَ»[٧].

وما روي عن أبي إياس- رضي الله عنه- «... لَوْلاَ أَنْ يَجْتَمِعَ النَّاسُ عَلَيَّ لَقَرَأْتُ بِهَذَا اللَّحْنِ»[٨].

وأبي مهدية من قوله: «لَيْسَ هذَا مِنْ لَحْنِيْ ولاَ لَحْنِ قَوْمِي»[٩].

---

(١) ابن سيده- المخصص: ١٤: ٤٤.

(٢) الميداني- مجمع الأمثال ١: ٦٨.

(٣) الأنباري- الإنصاف ٢: ٥٦٨ وما بعدها، الأضداد في اللغة ١٠.

(٤) أبو حيان- البحر المحيط ٣: ٧١.

(٥) السيوطي- المزهر ١: ٢١٤.

(٦) مسند الإمام أحمد ٥: ١١٣، ط. بيروت.

(٧) سنن الدارمي- كتاب الفرائض ٢: ٣٤١ط- دار إحياء السنة،

(٨) مسند الإمام أحمد ٥: ٥٥ ط بيروت.

ومثلها ما روي من أن الرسول ﷺ قال: «**اقرأوا القرآن بلحون العرب**».. الصحاح ٨: ٢١٩٣.

(٩) الزمخشري- أساس البلاغة ٥٦١.

وبعض المفسرين من قولهم في بيان المقصود باللسان من قوله تعالي: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ**﴾ [إبراهيم: ٤] من أن المراد: هو لغة قومه سواء أكانوا من قريش أم من غيرهم من العرب[١]. وما ردده القرآن الكريم في عدة مواضع من استعمال اللسان بمعنى اللغة.

وأبو عمرو بن العلاء «ت ١٥٩هـ» بقوله: «مَا لِسَانُ حِمْيَرَ وَأَقَاصِيْ الْيَمَنِ بِلِسَانِنَا»[٢].

أقول يبدو -لي- أنهم إنما كانوا يقصدون -في أغلب الاحتمالات- بما قالوه فيما أوردناه عنهم سابقًا -طريقة من طرق الأداء للغة، تراعي في ظل حالة اجتماعية خاصة- بناء على أن هذه الألفاظ «لغة- لسان- لحن- لهجة» إنما كانت تفيد -فيما تفيده- عند معظمهم ما قررناه سابقًا.

ولعل استعمال اللسان بمعنى اللهجة أحيانًا قد جاء من قبل أنه الأساس الذي تنبثق عنه هذه اللغة الخاصة والعضو المباشر في عملية إحداثها، ومن عادة العرب أن تطلق الشيء على الشيء الذي هو منه أو من سببه.

أما اللغة: ففي ظني أنها اكتسبت هذا المعنى من قولهم: «لغا فلان عن الصواب وعن الطريق إذا مال عنه[٣]. قاله ابن الأعرابي»[٤]. فكأن أصحاب لغة الحجاز أو تهامة أو نجد... قد تكلموا بكلام مالوا فيه عن لغة الآخرين، أو لارتباطهما الوثيق بالمادة الصوتية.

وقريب من هذا مفهوم اللحن، فمهما قيل فيه فإن أوضح معانيه أنه خروج عن النظام المتبع والتقليد السائد عند أصحاب لغة مّا والتفات إلى سواه[٥]. ولا شك أن صاحب اللهجة قد مال عن الطريق الذي كان يسلكه في اللغة المشتركة إلى مذهب لغوي ذي أنظمة وقوانين تختلف نوعًا ما عن اللغة العامة التي يلتزمها الجميع.

---

(١) الألوسي- روح المعاني ١٣: ١٨٥.

(٢) ابن سلام الجمحي- طبقات الشعراء- ص: ٨- ط بيروت.

(٣) الأزهري- تهذيب اللغة ٨: ١٩٨- الدار المصرية.

(٤) ابن منظور- لسان العرب ٣: ٣٧٩- مادة لغا- ط بيروت.

(٥) الفيومي- المصباح المنير ٢: ٦٦٧- مادة اللام مع الحاء.

أما اللهجة: فلعل إطلاقها على هذا النمط من اللغة قد أتى من أن ولع صاحبها بها وعشقه إيـاها قد دفعاه إلى أن يلهج بها ويثابر ويتصرف وفق ضـوابطها ويعتاد نظمهـا وتقاليدها الخـاصة، ومن هنا صح أن تطلق هذه اللفظة على ذلك المفـهوم الذي قررناه سابقًا وأن تعبر عنه.

وبعد: فإننى أعتقد أن العربي الذي كان يستعمل هذه الألفاظ كان على دراية بما تعنيه من مدلولات خاصة، ولابد أنه قد لاحظ نوع اختلاف بين لفظ وآخر، لكنه استعمل بعضها مكان بعض بحيث أصبح يفيـده بمقتضى العرف وكثرة الاستعمال. ولهذا فـإنني أرجح أن إطلاقهم (اللغة، اللسـان، اللحن)، بجانب استعـمال ثبت بالقطع قيـامه بقبيلة معـينة من القبائل العـربية الكثيرة، وورد ضمن عـبارة نقلت عنها، أو قول روي عن بعض أبنائها، لا يقصد به -في أقصى الاحتمالات- سوى ذلك الاستعمال الخاص بجماعة لغوية ما، وهو ما خصه الاصطلاح العرفي -فيما بعد- وأطلق عليه اسم اللهجة.

صلة اللغة باللهجة:

إذا تصفحـنا بعض كتب النحاة الأوائل وجدنا أن مـعظمهم قد استـعملوا لفظ اللغة في التعبير عن طريقة من طرق الأداء اللغوي فيها -وهو ما أشرنا إليه سابقًا- واصطلحنا علي تسميـته باللهجة، فكيف ساغ لهؤلاء النحاة أن يـعبروا بلفظ اللغة عن استعمال ثبت بنقل الأئمة عن قبائل العرب أنه لهجة خاصة ببعضها؟.

وللإجابة عن هذا السوال نقول:

إن اللهجة هي لغـة من يتحدثها، ووسيلته إلى التـفاهم مع الآخرين، وهي إنما تجري علي أسس وأصول مرعـية، يراعيها المتكلم في الصوغ القـياسي حينًا، وفي مراعاة المستوى الصوابي حينًا آخر.

وإذا كانت اللغـة تعني: أصواتًا يعبـر بها كل قوم عن أغـراضهم[1]، ووسيلة إنسانيـة خالصة لتوصـيل الأفكار والانفعالات والرغبـة عن طريق نظام من الرموز التي تصدر بطريقة إرادية، ولها أنظمتها وأسسها التي يراعيها المتكلم، ويصدر قوله

(١) ابن جني: الخصائص ١: ٣٥.

علي هديها[1]، فإن اللهجـة تشاركها في هذا المفـهوم، وتنفرد عنها بأنـها القالب الذي تؤدّى فيه اللغة بقوانينها وضوابطها، وعن طريقها تتشكل هذه اللغة في ألسنة أهلها، وتعتريها عوامل التطور والتقدم، أو عوامل الضعف والتحجر.

وبناء على ما تقدم فإن العلاقة بين اللغة -بالمعني العام الذي ذكرناه- واللهجة، إنما تقوم أساسًا على ارتبـاط عام بخاص، واللهجة عبارة عـن نظام لغوي تعبر به جمـاعة بشرية عن أغـراضها، لكن هذه الجـماعة جزء من الجـماعة الكبـيرة التي تنسب إليها اللغـة، كما أنها في الوقت ذاته تتصل ببـيئة لغوية هي جزء من البـيئة الكبرى للغة، ولها نظامها الكامل الذي يشـمل الأنظمة الفرعية الأخرى في اللغة: وهي النظام الصوتي، والنحوي، والدلالي[2].

يمكن إذن اعتبار اللهجة وحدة صغرى من نظام لغوي أكبر تكوّنه عدة لهجات، وتتشـارك في صنعه جماعـات لغوية ترتبط فيـما بينها بوشائح القـربى أو تشابك المنافع وتبـادل المصالح، وقـوة ارتباط أفراد الجـماعـة اللغوية ببـعضـها -تحت أي ظرف- أو عدمـه يؤثّر -بلا شك- علي تماسك لغتـها وعدم تفـرقهـا أو تشعبـها وانقسامها.

وليس من شك في أن الإحساس بـالفرق بين مستويات اللغـة الواحدة، قد ظل ماثلاً في الأذهان من قـديم جدًّا، وتحدّثنـا الروايات «أن الإغريق قد طبـقوا أسس المقارنات بين اللغـات على لغتهم اليونانيـة القديمة، مما ساعدهم علي التـفريق بين اللهجـات الفصحى للغة الفـصحى اليونانيـة القديمة، ولعل أول دليل على الوعي بالفرق بين اللغـة الفصحى واللهجة؛ مـا قاله عالم البلاغـة كونتلين «القرن الأول الميلادي»: «إنّ القدرة على التـحدث باللغة اللاتينية شيء، والقـدرة على التحدث بها مع مراعاة أصول النحو شيء آخر»[3].

وقريـب من هذا، كان مـوقف العرب عـامة من أمر هـذه العربيـة ولهجاتـها المتعـددة، فمن المؤكد أن العربـي الوافد من مختلف قـبائلها على أسـواق العرب

(١) جسبرسن- اللغة بين الفرد والمجتمع- ص ٦ وما بعدها.. بتصرف.
(٢) ينظر بعض هذا: في اللهجات العربية -إبراهيم أنيس- ص ١٦ وما بعدها.
(٣) ماريو باي- لغات البشر- وما بعدها- ترجمة صلاح العربي.

ومنتدياتها كان يستنكف أن يلقي خطبته أو قصيدته بلهجة قومه التي اعتاد عليها لسانه، إلا أنه إذا ودّع تلك الأماكن، وأقبل علي عشيرته ومواطن قومه، وجد من العنت والمشقة أن يخاطبهم في شئون الحياة اليومية بغير ما ألفوه كلامًا، ونشأوا عليه عادة[1]، وتشكلت على وَفْقه أعضاؤه النطقية، ولكل بيئة عادات كلامية لا يستطيع معظم أفرادها أن يتزحزحوا عنها بسهولة، ويظهر أن هذه الازدواجية كانت أمرًا مألوفًا عند عربي الجاهلية، ممن وصل إلينا عن طريقه بعض مظاهر هذه اللغة في مراحلها المتقدمة التي سبقت فترة التدوين والكتابة.

ولا شك أن القرآن الكريم قد أطل على واقع لهجي لأمة العرب؛ فراعى أمر لهجاتها، وبارك مسعى أبنائها في النطق بألفاظ على وَفْقِ تكوينهم العضوي «الفسيولوجى»، إسهامًا منه في التيسير على هذه الأمة التي تفرقت قبائلها في أنحاء الجزيرة، واصطبغت عاداتها النطقية بعوامل بيئية واجتماعية وخلقية.. أدت إلى اختلاف بين لهجاتها -في معظم مظاهرها اللغوية -عبر حقب وأزمان متطاولة.

ومن هنا فلأمرٍ مّا قُصِدَ من ورائه التخفيف على أبناء هذه الأمة من أن ينالهم العناء والمشقة نتيجة إلزامهم بما لا يطيقونه فروعيتْ بعض صفات لهجاتهم، وأُبيحَ لهم أن يتصرفوا فيه على حسب ما تقتضيه عاداتهم النطقية وغلبة استعمالاتهم اللغوية[2]، وأقرهم رسول الله ﷺ على ذلك، فلما كثرت القراءات، وافترق الطريق بأصحابها، كثُرُ الاختلاف بين طرق القراء، فرأى عثمان -رضي الله عنه- أن يوحِّد جميع المسلمين على حرف واحد، وألزم الجميع بالتزامه، -وسيأتي الحديث عن ذلك-، ومع ذلك ظل الإرث السابق من اختلاف لهجات القراء التي أثرت في قراءاتهم الصحيحة المسند خير شاهد على اختلاف قبائل العرب.

****

(١) إبراهيم أنيس- في اللهجات العربية: ٤٠: ٤٦ بتصرف.

(٢) صبحي الصالح -في علوم القرآن- ص ١١٣ وما بعدها- بتصرف.



الفصل الأول

اللهجات العربية

لمحة موجزة عن موطن العربية وتاريخها:

تُعَدُّ العربية -التى صورت لغة القرآن الكـريم بعض معالمها، وجاءنا عن طريقها ما صح من الشعر والنثر الجاهليين- إحدى اللغات المتفرعة عن السامية الأولى.

وتؤلف مع مجموعة اللغـات اليمنية القديمة واللغات الحبشية السامـية مجموعة اللهجات الجنوبية الغربية.

وتقـابل -من حيث التـوزيع الجغـرافى للغات السـاميـة- اللهجـات الكنعانـية والآرامية حيث يطلقون عليها اسم الشمالية الغربية.

وجميع هذه اللغات واللهجات تكوّن الطائفة الغربيـة لمجموعة اللغات السامية، أما الطائفة الشرقـية: فهي مجموعة اللغـات البابلية والأشورية[1] وما تفرع عنها. ولم يقف العلماء -حتى الآن- على بدايات اللـغة التى تُعَدُّ العربية الباقـية امتدادًا لها، وإن كان من الـثابت تاريخيا أن اللغـة العربية «كانت لغة الأقـوام التي كانت تعيش في شبه الجزيرة العربية، وتهاجر منها وإليها في تلك الحقبة، وقد كانت لغةً واحدةً من اليـمن إلى مشارف العـراق والشام وتخوم فـلسطين وسيناء»[2]. وهى ليست العـربية التي وصلت إلينا ممثلةً لقرن ونصف قـبل الإسلام أو تلك التي نزل بها القرآن، واستمرتْ بعـد حتى يومنا هذا، فلم يكن في العالم واحد يتكلم هذه اللغة في عصر إبراهيم، ولا فى العصور اللاحقة به إلى القرن الرابع أو الثالث قبل الميلاد[3].

وتاريخ اللغة العـربية يؤكـد وجود عربيـة شماليـة، وأخرى جنوبية «أو عـربية القحطانيين، وعربية العدنانيين» تفرعتا عن أصل واحد، وتوفر لكليهما من عوامل

---

(١) وافي: فقه اللغة ٩٦، صبحي الصالح -دراسات في فقه اللغة ٤٩.

(٢) العقاد -إبراهيم أبو الأنبياء- ٢٠٣.

(٣) نفسه ٢٠٣.

الانقسام والتشعب -على ما سنتحدث عنه في موضعه- ما ساعد على استقلال كل منهما عن الأخرى، بمجموعة من الخصائص والمقومات، أدّتْ إلى وجود تباين بينهما في الكثير من أوضاعهما وتصاريفهما وحركات الإعراب، وإذا كان هناك من الدلائل ما يشير إلى أن أول امتزاج حدث بين عربية الشمال وعربية الجنوب-، بعد انبثاقهما عن أصل واحد وتفرقهما إلى لهجات-، إنما كان على يد إسماعيل وأحفاده؛ فليس من شك فى أن إبراهيم إنما كان عربيًا يتكلم عربية زمانه، وهذا بخلاف ولده إسماعيل بن إبراهيم -عليهما السلام- الذى يعد أبا للعرب العدنانيين على اختلاف قبائلهم، فبعد مجيء إبراهيم -عليه السلام- بولده إسماعيل -عليه السلام- وأمه إلى مكة، وَوَضَعَهُمَا هناك، بَقيا وحيدين حتى مرت بهما رُفْقَةٌ من جرهم، فتزوج إسماعيل من الجرهميين، وسكنوا معهما، وشبّ إسماعيل، وتعلم العربية منهم، والروايات تؤكد أن أم إسماعيل إنما كانت مصريةً تتكلم لغة قومها المصريين، فتعلم لغة أمه بادئ ذى بدء حين شب بعيدًا عن والده العربي[1]، فالامتزاج إنما كان بين لغتين لا صلة لإحداهما بالأخرى، على أن المصرية وإن أثّرتْ في لغة أخوال الإسماعيليين فهو تأثير سرعان ما تلاشى في خضم الكثرة الكاثرة من الجرهميين باليمنيين؛ إذ المعقول أن يكون وجود إسماعيل صغيرًا في تلك الكثرة الجرهمية الغامرة من العرب الصرحاء، يجعل منه عربيًا في أخص صفاته، وهي اللغة التي عليها مدارُ التفاهم العام، بل التفاهم الخاص الذي يقضي به مقام إسماعيل بينهم[2]، وعليه يمكن القول: إن لغة العدنانيين التي عاشت بمكة أول أمرها إنما كانت عربية جرهمية يمنية، بناء على تأكيد معظم الباحثين على أن عربية دولة القحطانيين التي وجدت في اليمن بين القرن «الثامن- والثاني ق.م» كانت المنطلق الحقيقي لعربية مضر وما جاورها، «ولهذا يعتقد المؤرخون أن اليمن هي مصدر العربية الأول، ويؤيده قول الباحثين؛ إذ كانوا يقولون: إن العرب العاربة هم أهل اليمن ثم يليهم العرب المستعربون[3]، وليس

---

(١) محمد مهران -دراسة حول العرب- مجلة كلية اللغة العربية ع ٦ ص: ٣١٧ وما بعدها.

(٢) من بحث للأستاذ صادق إبراهيم عرجون عن اللغة الأدبية واختلاف اللهجات العربية قبل الإسلام -مجلة الأزهر م ٧ ص: ١٨٦.

(٣) إبراهيم أبو الأنبياء- ١٨٩.

في الحديث الذي رواه ابن سلام «أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِالعَرَبِيَّةِ ونَسِيَ لِسَانَ أَبِيهِ إِسْمَاعِيلُ بنُ إِبْرَاهِيمَ»[1] متمسك للمخالفين؛ لأنه -على تقدير صحته- لا يدل إلاعلى أن إسماعيل نسي لغة أبيه إبراهيم، ومقتضاه أن العدنانيين -الذين هم من ذريته- قد خلقوا ينطقون بالعربية، وليسوا هم الذين محيت لغتهم الأولى من صدورهم، وثبتت فيها هذه اللغة المستعارة، ولا أثر فيها للغات عرب الشمال، إلا أن نواحي مكة وما جاورها من أرض الحجاز لم تستمر بعيدةً عن تأثير لغات الشمال وغيرهم ممن كانت تربطهم بهم مصالحٌ مشتركة، وصلاتٌ متبادلة، فقد ظلت مكة وما وراءها من بلاد الحجاز -عبر حقب التاريخ- ملتقى لعدة أمم ومنها اللغة الشمالية، وتخلف عن ذلك كثير من آثارها ومنه ما كان فى جانب اللغة، وفَعَلَ التقاربُ بين عرب الحجاز العدنانيين وأمم الشمال ممن انحدروا من الأصول السامية الأولى فعْلَه، فوجد تقاربٌ بين عربيتهم ولغات تلك الأمم، ولعل فى ذلك ما يفسر قرابة أهل الحجاز اللغوية من النبطيين -أبناء إسماعيل- عليه السلام-، وهذا ما يمكن الركونُ إليه، لا ما صرح به العقاد عند قوله: «وهذا التقارب إنما يدل دلالة واضحة على أن القرشية قد تطورت أساسًا من لغات الشمال لا من لغات الجنوب»[2]. إذ ليس بأيدينا -حتى الآن- ما يؤكد الزعمَ بانبتات الصلة بين الحجاز بمن فيه وبين أهل اليمن، فقد ظلت اليمن محطًّ رحال تجار الشمال بمن فيهم الحجازيون، إلا أن هذه الصلة ربما لم تساو في قيمتها أو أهميتها صلة الحجازيين بأمم الشمال، مما جعل لغتهم -عند بعض العلماء- مغايرةً للغة مضر في الكثير من أوضاعها وتصاريفها وحركات إعرابها، كما ظلت تنقلات قبائل العرب داخل الجزيرة العربية مستمرةً، تتحكم فيها عواملُ العيش، وظروف الحياة القاسية، ورغباتُ زعماء القبيلة فى الاستقرار أو التنقل، فبنو لحيان -وهم من عرب اليمن- كانوا يسكنون شمال الحجاز قبل أن يستوطنه الثموديون الذين كانوا يتجهون في تحركاتهم وتنقلاتهم من الجنوب إلى الشمال، فقد نزحوا من العسير إلى الحجاز ثم من جنوبي الحجاز إلى مواطن بني لحيان، وما حدث لهؤلاء قد حدث لكثير من

---

(١) ابن سلام -طبقات فحول الشعراء- ٨ - ط بيروت. وقد روى الحديث يونس بن حبيب من طريق مسمع ابن عبد الملك أنه سمع محمد بن علي يرويه عن أبي عبد الله ويظنه أنه قد رفعه.

(٢) إبراهيم أبو الأنبياء: ١٣٢.

القبائل العربية التي رحلت من اليمن إلى الشمال، كبني معين وكندة وكليب والأوس والخزرج، وبعض هذه القبائل قد أثرت في لغة القبائل الحجازية وأقلامها وفي حضارتها تأثيرًا عظيمًا[1].

وهناك قبائلُ عدنانية يذكر المؤرخون أنها معروفة بأسمائها وأنسابها قد رحلت إلى اليمن تحت ظروف من الحياة ملجئة، واستوطنته حينا من الدهر ثم خرجت منه[2]، وكل ذلك ربما خلف آثارًا على لغة الإقليمين يدعونا إلى الافتراض بتأثر عرب الشمال بلغات الجنوبيين والعكس، ورغم كل هذا، فمعظم الباحثين يؤكدون بُعْدَ لغة اليمنيين عن لغات بني نزار، ويحكمون عليها بأنها لغة مستقلة بخصائصها، ومنفردة بميزاتها، على أن ذلك ربما كان قبل أن تتوطد العلاقات، وتكثر حركات التنقل والهجرة من الشمال إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال، ثم إن وُجِدَ شيءٌ منه بعد ذلك فإنما ينطبق على المناطق النائية من الأصقاع البعيدة عن التأثر بما يرد على بلادها، وقد اختفى أكثرهُ بعد اختلاط العرب اختلاطًا تامًا برحلة معظم قبائل اليمن إثْر حادث السيل إلى الشمال، وتوطُّنِ كثير منها الحجاز ونجد وما إليهما من بلاد الشمال، حيث قام صراعٌ لغوى بين لغتى الأمتين، انتهى -فيما وصل إلينا- بتغلب العدنانية على اليمنية الجنوبية مخلفًا وراءه كثيرًا من آثار اللغات المغلوبة فى جميع خواصها، مما نشأ عنه تقاربٌ بين لغات الشمال والجنوب، «كما حدثت أسباب -سياسية واجتماعية ودينية أدّتْ إلى انحلال العصبية الأصلية في بلاد اليمن ذاتها قبيل ظهور الإسلام، وكان من نتيجة هذا الانحلال أن تسربت اللغة الشمالية ودخل النفوذ الشمالي في تلك الأصقاع. . . ، وبعد فتَنٍ كثيرة توالتْ عليها، حدثت إغاراتٌ عليها من جانب الحبشة والفرس، رَثتْ قُواها المعنوية والمادية، وَوَهَتْ دعائمٌ استقلالها، وضَعُفَتْ عواملُ تأثيرها في الشمال وانعكست حالتها، وانقلبت مواقفها، فأصبحت قابلةً للتأثير من الشمال، الذى امتاز في القرن السادس والسابع بعد الميلاد بالقوة والنشاط، وانبعاث النهضة الفكرية والدينية العظيمة فى جميع الجزيزة العربية. . ، وقضتْ الدعوةُ الإسلامية

(١) إسرائيل ولغنسون -تاريخ اللغات العامية ١٧٤- بتصرف.

(٢) بحث للأستاذ صادق إبراهيم عرجون تحت عنوان اللغة العربية. . مجلة الأزهر م ٧ ص ١٨٥.

التي ظهرت فـي مظهر عربي قـومى على بقايا اللهـجات الجنوبيـة القديمة دون أن تلقى أي مقاومة»[1].

وفي هذا بعضُ مـا يردُّ به على من قال: كـانت اللغة الفـحصى إذن لغـة أدبية للعرب وغير العـرب بعد ظهور الإسلام، فأما قبل ظهور الإسـلام فلا نتبين كيف اسـتطاعت أن تكون لغـةً أدبيةً للقـحطانيين، ونحن نعلم أن السـيـادة السيـاسيـة والاقـتـصـادية التي من شـأنهـا أن تـفرضَ الـلغـةَ على الشـعـوب قـد كـانت للقحطانيين[2]، -وسيأتى الحديث عن ذلك-، إلا أن هذه العربية الفصحى -على الرغم مما قيل فيها وفى أصل انتمائها- قد تعرضتْ لما تتعرض له جميعُ اللغات من عوامل الانقسام والتفرق إلى لهجات -مـتى توفر لها بعض ذلك من عوامل طبيعية جغرافية أو اجتماعية أو سياسية. . ، فانشعبَتْ العربية -بناء على ذلك- منذ أيامها الأولى إلى لهجـات كثيرة يفـترق بعضُهـا عن بعض في كثيـر من مظاهر الصوت والنحو والدلالة، واسـتقلتْ كلٌّ قبيلةٍ وكلٌّ جـماعة متحـدة فى ظروفها الطبيـعية والاجتماعية. . . ، بلهجة من هذه اللهجات التي تخـتلف فيما بينها اختلافًا أحسَّه القـدماءُ، ووصـفـوا لنا معظم مظاهـره، وهكذا تمكنَّا من الوقـوف على لهجـات حجازية وتميـمية وأسدية وأزدية وهمـدانية. . . ، فكيف تصوّر القدمـاء من علماء العـربية أسـبابَ اخـتلاف هذه اللهـجات، ومـا هي أسبـاب ذلك عند الباحـثين المحدثين؟

هذا ما سنناقشه بالتفصيل فى الفصل التالي -إن شاء الله.

****

---

(١) إسرائيل ولغنسون -تاريخ اللغات السامية ص ٣٠٥.

(٢) د. طه حسين -فى الأدب الجاهلى - ص ٨٩.

أسباب تكوّن اللهجات العربية

أولاً- عند علماء اللغة العربية القدامى:

١- نقل ابن جني في خصائصه رأيَ أبي الحسن في سبب اختلاف لهجات العرب الذى وصفه بأنه الـصواب إذ يقول: «وذهب إلى أن اختلاف لغـات العرب إنما أتاها من قِبَل أن أول مـا وُضِعَ منها وضع على خـلاف وإن كان كله مسـوقًا على صـحة وقياس، ثم أحدثوا من بعدُ أشـياءَ كثيرةً للحاجة إليها، غير أنـها على قياس ما كانَ وُضِعَ في الأصل مختلفًا، وإن كان كل واحد آخـذا من صحة القياس حظًا، ويجوز أن يكون الموضوع الأول ضربًا واحدًا ثم رأى من جاء من بعد أَنْ خَالَفَ قياسَ الأول إلى قياسٍ ثان جارٍ فـي الصحة مجرى الأول، وكان الأخفش يذهـب إلى أن ما غُيِّر لكثرة استعماله إنما تصوَّرتْه العربُ قبل وضعه، وعلمت أنه لابد من كثرة استعمالهم إياه، فابتدأوا بتغييره علمًا منهم بأنه لابد من كثرته الداعية إلى تغييره»[١].

ويرى أكثر القدمـاء: أن الاستعمالَ هو الذى أكْثَر من صـور الاختلاف في لغة العـرب، إذ ينزعُ كلُّ متكلم إلى صـورة الكمـال، فينوِّعُ في اسـتعـمال الألفـاظ وإيقاعهـا على المعاني، حتى وجدنا من أنكر الترادفَ في العـربية قائلاً: لا يكون فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجىء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظن كثير من اللغويين والنحويين، وإنما سمعوا العربَ تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسهـا من معانيهـا المختلفة، وعلى ما جـرتْ به عاداتُها وتعارفُـها، ولم يعرف السابقون لذلك العلةَ فـيه والفروقَ فظنوا أنهما بمـعنى واحد، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم، فإن كانوا قـد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم ما لا يجـوز في الحكمة، وليس شيءُ من هذا الباب إلا على لغتين مختلفتين متباينتين -كمـا بينّا- أو يكون على معنيين مختلفتين أو تشبيه شيء بشيء»[٢].

---

(١) الخصائص ٢: ٢٩، المزهر ١: ٥٦.

(٢) المزهر: ١: ٣٨٤.

٢- وقد يكون للحال التي عاش عليها أصحاب هذه اللغة داخل جزيرتهم، وما كـان يتطلبه وضعُ حـياتـهم في بعض الأحيـان من التـلاقي في بعض المناسبـات للتصافي، ونبذِ الـثارات والضغائنِ والتحاكمِ فيـما بينهم لإطفاء نار الفتن، وفضِّ الخلاف والاجتماع في المواسم والمناسبـات الدينية من الحج إلى الكعبة، أو الدنيوية لقضاء حاجة أو تحت أي ظرف من ظروف حياتهم فيما سوى ذلك، أكبرُ الأثر في نشأة لهجـة أو أكثر، إذ يؤدي كلُّ أولئك إلى أن يراعيَ بعضُهم لغـةَ بعض فينقلها إلى لغته، ويجري عليها ما اعتاده لسانُه في طريقة النطق والصوغِ القياسي فتتركبُ لغةٌ ثالثة. . .

قال ابن جني: قد قـالوا قلَيتَ الرجل وقَليته فـمن قال: قلَيته فإنه يـقول أقليه ومن قال: قَليتـه قال: أقلاه، وكذا من قال: سلوته قال: أسلوه ومن قـال: سَلِيته قال: أسلاه ثم تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا وهذا لغة هذا فأخذ كل واحد منهـما من صاحبـه ما ضمـه إلى لغته، فتـركبت هناك لغة ثالثـة، كأن من يقول: سلا أخذ مضارع من يقـول: سَلِيَ فصار في لغة سلا يسلى[١]. ويؤيد ابن جني فكرته هذه بما رواه الأصمعي قال: «اختلف رجلان في الصقر فقال أحدهما: الصقر «بالصاد» وقال الآخر: السقر «بالسين»، فـتراضيا بأول وارد عليهما، فحكيا له ما هما فـيه، فقال: لا أقـول كما قلتمـا إنما هو: الزقر. قال معقـبًا على تلك الرواية: أفلا ترى إلى كل واحـد من الثلاثة، كـيف أفاد في هذه الحال إلى لغـته لغتين أخريين معها، وهكذا تتداخل اللغات.

ونقل الكسائي ما نصه: سمعت من أخوين من بني سليم يقولان: نما ينمو، ثم سألت بني سليم عنه، فلم يعرفوه. وأنشد أبو زيد لرجل من بني عقيل:

أَلَمْ تَعْلَمِي مَـا ظِلْتُ بِالْقَوْمِ وَاقِـفًا ... عَلَى طَلَلٍ أَضْـحَتْ مَعَـارِفُه قَـفْرًا

فكسروا الظاء في إنشادهم، وليس من لغتهم[٢].

وما ذكـره ابن جني -على أنه سبب من أسـباب اخـتلاف اللهـجات- يصح -عندي- إذا قلنا بأن أهل لهجة مَا قد راعوا لهجةَ غيرهم وطال تكررُها عليهم حتى

---

(١) الخصائص: ١: ٣٨٦.

(٢) ابن جني- الخصائص: ١: ٣٨١.

وُجِدَتْ في كلامهم، وإلا فإن التلاقيَ واجتماعَ أصحاب اللهجات المتنوعة يؤدي - مع مرور الوقت[1]، وتكراره -إلى توحُّد خـصائصهـا ومظاهرها المتبـاينة في لغة موحدة مشتركة، لا إلى اختلافها واتخاذها صورًا متعددة.

٣- وربما عُدَّ من أسبـاب تَنَوُّعِ اللهجات في اللغة العـربية: أن يكون ذلك قد وقع إليها من لغة قديمة طال عهدُها، وعَفَا رسمُها، فلم يُعْرَفْ أصلُها، فاعتُبِرتْ لغةً جديدةً لا صلةَ لها بما قبلها مع أنها قد تخلفت عن تلك اللغة القديمة، فقد رووا عن أبي حاتم أنه سأل أم الهيثم الأعرابية عن نوع من الحب يسمى «اسفيوش» ما اسمه بالعربية؟

فقالت: أرني منه حـبات، فأراها فأفْكَرَتْ ساعةً ثم قـالت: هذه البحدق، ولم يُسْمَعْ ذلك من غيرها[2].

ونرى مثل هذا عن ابن جني عندما يقول في باب «ما يرد عن العربي مخالفًا لما عليه الجمـهور» فإن قيل: «فـمن أين ذلك له وليس مسوغًا أن يرتجل لغـة لنفسه؟ قيل: قـد يمكن أن يكون ذلك وقع إليـه من لغة قـديمة، قد طال عـهدها، وعـفا رسمهـا، وتَأَبَّدَتْ معالِمُها، أخـبرنا أبو بكر جعـفر بن محمد بن الحـجاج عن أبي خليفة الـفضل ابن الحباب قال ابن عـوف عن ابن سيرين قال عـمر بن الخطاب - رضى الله عنه-: كـان الشعـر علم القوم، ولم يـكن لهم علم أصح منه، فجـاء الإسلام فـتشاغلت عنه العـرب بالجهاد وغـزو فارس والروم، ولهيت عن الشـعر وروايته، فلمـا كثر الإسلام، وجاءت الفـتوح، واطمأنت العرب عـلى الأمصار، راجعوا رواية الشعر فلم يؤلوا إلى ديوان مدون، ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك، وقد هلك من العـرب من هلك بالموت والقتل، فحـفظوا أقل ذلك، وذهب عنهم أكثره، وحدثنـا أبو بكر أيضًا عن أبي خليفة قال: قال يونس ابن حـبيب: قال أبو عمـرو بن العـلاء: ما انتـهى إليكم مما قالت العـرب إلا أقله، ولو جاءكـم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير. . . ، وبعد فلسنا نشك في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة بني نزار، فقد يمكن أن يقع شيء من تـلك اللغة في لغتهم، فيسـاء الظن فيه بمن سمع منه، وإنما هو منقول من تلك اللغة»[3].

(١) نفسه.

(٢) السيوطى- المزهر: ١: ٢٥٢.

(٣) الخصائص: ١: ٣٨٦.

ومما يستأنس له في هذا المقام ما نجده عند معاصره ابن فارس عندما يقول: «ذهب علماؤنا أو أكثرهم إلى أن الذى انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقل، ولو جاء جميع ما قالوه لجاء شعر كثير وكلام كثير، وأَحْرِ بهذا القول أن يكون صحيحًا، لأنا نرى علماء اللغة يختلفون في كثير مما قالته العرب، فلا يكاد واحد منهم يخبّر عن حقيقة ما خولف فيه، بل يسلك طريق الاحتمال والإمكان، ويورد من الألفاظ كثيرًا مما لم يستطع العلماء أن يصلوا في فهمها وتوضيح معانيها إلى شيء، ومستحيل أن لا تكون لها معانٍ عندما وُضِعَتْ ابتداءً، ثم ختم ذلك بقوله: وقد كان لذلك كله ناس يعرفونه، وكذلك يعلمون معنى ما نستغربه اليوم نحن من قولنا: عُبْسُور في الناقة، وعَيْسجُور، وامرأةٌ ضِنَاكٌ، وفرس أَشَقُّ أَمَقُّ خِبَقٌّ، ذهب هذا كل بذهاب أهله ولم يبق عندنا إلا الاسم الذى نراه»[1].

٤- وقد أشار بعض علماء اللغة القدامى -ومنهم ابن جني- إلى الأثر الذى يتركه استعمال عدد كثير من المتكلمين للغة في اختلاف بعض نُظُمِهَا على ألسنة هؤلاء القوم إذا كَثُرَ عددُ متكلميها، وتباعدتْ بهم ديارُهم عن موطن جماعاتهم اللغوية، فإنهم يكونون حينئذ عرضةً للاتصال بسواهم من غير بنى قومهم عن طريق التجاور والتلاقى والتزاور، فيجرون مجراهم، وكأنهم جماعة واحدة، ومن هنا يُلاَحظون لغتَهم، ويراعونها، ويجعلونها من مهمٍّ أمرهم، وذلك داع -ولا ريب- إلى اختلاف لهجات اللغة الواحدة، وتشعُّبها إلى لهجات أيضًا»[2].

ومما تقدم يتضح لنا تصوُّرُ بعض علماء اللغة القدامى لاختلاف اللهجات العربية عند العرب وأسبابه في نظرهم، وهو تصورٌ يتفق مع الواقع اللغوي وقتئذ، ولا يخلو من الصحة؛ إذ أَيَّده الباحثون المحدثون في علم اللغة، واعتقدوا صحته. فكيف تصوروا أسباب اختلاف اللهجات العربية؟

ثانيًا- أسباب اختلاف اللهجات العربية عند الباحثين المحدثين:

أما علماء اللغة في العصر الحديث فقد ذكروا عِدَّةَ عوامل رأوا أنها السبب في ذلك الاختلاف وأهمها على التوالي:

---

(١) الصاحبى في فقه اللغة ٥٨ وما بعدها.

(٢) الخصائص ١: ٢٤٣ وما بعدها، ٢: ١٥ وما بعدها.

١- عوامل طبيعية.

٢- عوامل اجتماعية.

٣- عوامل تاريخية.

٤- عوامل فردية.

٥- عوامل الصراع اللغوى.

أولاً- عوامل طبيعية:

تتعلق بأمورطبيعية لا شأن للمخلوق بها، وتتلخص في ناحيتين: صاحبِ اللغة من حيث تركيبُه الخِلْقي «الفسيولوجي»، والبيئةِ التى وجد بها من تضاريس ومناخ.

فالأولى: تكمن فى عوامل خلقية عضوية يُعْزَى إليها بعض ما يصيب اللغةَ التي يتكلمها أفرادُ مختلفون في عصور مختلفة من تبدلات صوتيةٍ أو نحويةٍ أو غيرِهما، ويرون أنه من المحال في ظل فروق كهذه أن تظلَّ اللغةُ محتفظةً بوحدتها الأولى أمدًا بعيدًا، فعلى الرغم من أنه لم يثبت علميًا -حتى الآن- وجودُ فوارقَ واضحةٍ بين الناس في الجهاز الصوتي، بل وُجِدَ العكسُ؛ إذ بَرْهَنَ علماءُ التشريح أن أعضاء النطق عند الإنسان متحدة في جميع تفاصيلها[1] إلا أنه لابد من الاعتراف بوجود فروق محسوسة بين الأفراد داخل الجماعة اللغوية في طريقة نطق بعض الأصوات تؤدِّي -مع مرور الوقت، وتعاقُبِ الأجيال، وابتعاد أبناء الجماعة اللغوية بعضهم عن بعض- إلى وجود اختلافات قد تَتَسَبَّبُ مستقبلاً -مع عوامل أخرى- في نشأةِ لهجاتٍ داخل كيان اللغة الواحدة، وإلى هذه الأسباب يُعْزَى كثيرٌ من صور القلب والإبدال والانحراف في نطق الأصوات والابتعادِ بها عن مواقعها، مما يترتب عليه اختلافٌ في نطق الألفاظ، وتعددٌ في مظاهرها بين أفراد الجماعات اللغوية في داخل اللغة الواحدة، ففي العربية مثلاً:

---

(١) محمد الأنطاكى- الموجز في فقه اللغة ١٥٢ وما بعدها، وانظر بحثا عن تفسير بعض مشكلات الفصحى- عبد الغفار هلال- مجلة كلية اللغة ع ٦ ص١٢٧.

حدثتْ صورٌ من ذلك كـالقلب والإبدال. . . فقد رُويَ عن اللحـيانى أنه قال: «قُلْتُ لأعرابي: أتقولُ: مـثل حَنَكِ الغراب أو مثل حَلَكِه؟ فقـال: لا أقول: مثل حَلَكِه.

وما يروى عن أبي حـاتم: قلت لأم الهيـثم: كيف تَقُولين: أَشَـدُّ سوادا مماذا؟ قالت من حَلَكِ الغراب، قلت: أَفَتقُولِينَهـا: من حَنَكِ الغراب؟ فقالت: لا أقولها أبدا»[1].

وقالوا: الأَثَاثِي في الأثافي[2]، وَجَدَ ثٌ في جدف، فأبدلوا الفاء ثاء، وقالوا: كُشِطَتْ في قشطت[3]، وعتّى في حتى، وفحصطٌ وحصطٌ في فحصتُ وحصتُ، وصَاطع في ساطع، والزقـر والسقر في الصقر، وقـالوا: اللصوت في اللصوص، والنات في الناس[4].

وقالوا جَبَذَ فى جَذَبَ، وصَقَعَ في صعق، وأَهْبَذَ في أَهْذَبَ. . .[5].

وقد اخـتلفوا في تعليل أسـباب هذا الاخـتلاف بين حروف هذه الكـلمات -التي أشرنا إليها- إلا أن الراجح في أمرها أن يقـال: إنَّ بعضَها إنما يمثل الأصلَ، وما جاء في صورتها مع اختلاف في التقديم والـتأخير أو إبدال حرف مكان آخر، إنما هو فرع عنه جيءَ به لغـرض، وربما كان لهـجةً لبعض القـبائل العـربية، غـير أن البـاحثين المحدثين يَرَوْنَ أن مـعظمَ هذه الألفاظ مما لـم يُنَصَّ على أصالتـها تُعَدَّ وليـدةً للتطور الصوتى جـاء للتغيـر الذى يطرأُ على الجهاز النطـقي للإنسان، فهـو يسلك في نطقه أَيْسَرَ السُّبُلِ، ولذا يرجح أن الهـمزة في «جبرائيل» قد سُهِّلَتْ وأصـبح للكلمة صورةٌ أخرى هي جبريل، وتسهيل الـهمزة ظاهرة من ظواهر التطور الصوتى في كل اللغات السامية، وكذلك يمكن أن نرجِّحَ أن الصوت الرخو يتطور عادةً إلى نظيره الشديد، مما يُرَجَّحَ أن «فاظت» أصل، و«فاضت» فرعٌ لها، وأن الصوتَ المهموس يتطور عادةً إلى نظيره المجهور، مما نُرَجِّحُ معه أن «كشطت» هى الأصل، و«قشطت» فرع لها[6].

---

(١) المزهر ١: ٤٧٥ وما بعدها.
(٢) المزهر ١: ١٦٥.
(٣) سر الصناعة: ٢٥٠ وما بعدها.
(٤) نفسه ١: ٢٠٨، ١٧٢ وما بعدها.
(٥) المخصص ١٤: ٢٧ وما بعدها.
(٦) إبراهيم أنيس -من أسرار اللغة- ٧٥ وما بعدها.

ويُسْهِمُ التَّطورُ في أعضاء النطق بقسط وافرٍ في هذه التبدلات الصوتية التي تصيب بعض اللغةَ -كما قدمنا-، وهذه التبدلاتُ الصوتية ذات أثارٍ واضحة في نشأة بعض الصيغ الجديدة، بجانب الصيغ القديمة في البيئة اللغوية الواحدة في فترة معينة، وقد تنقرضُ القديمةُ من الاستعمال لِتُفْسِحَ المجالَ لهذه الصيغ الجديدة أو يعيش الاثنان معًا.

أما في البيئات المتعددة: فلا مانعَ من وجود كلٍّ في موضعه[1]، وقد عَلَّلَ أبو الطيب اللغوي بعضَ صور الإبدال عند العرب بأنها «إنما هي لغاتٌ مختلفة لمعانٍ متفقة تتقاربُ اللفظتان في لغتين لمعنًى واحدٍ حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد.

والدليل على ذلك أن قبيلةً واحدة لا تتكلمُ بكلمة طورًا مهموزة وطورًا غير مهموزة، ولا بالصاد مرةً وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميمًا، والهمزة المصدرة عينًا كقولهم في «أن» «عنّ»، لا تشتركُ العربُ في شيءٍ من ذلك، إنما يقول هذا قومٌ، وذاك آخرون»[2].

ومهما بُولِغَ في تقدير هذه العوامل «الفيزيولوجية والتطور الطبيعي لأعضاء النطق التي تقع عليها قسطٌ كبيرٌ من التبعية فيما يصيب اللغةَ من تحريفٍ في أصواتها، واختلافٍ في طريقة نطقها بين الشعوب، فإنَّ قسطا كبيرا من هذه التبدلات الصوتية تَحدثُ نتيجةً لمؤثرات وعوامل خارجية، وتُؤَدِّي فيها البيئةُ الجغرافيةُ أثَرا مهما فيما يصيب أصواتها من شدةٍ وفخامةٍ أو رقةٍ ورخاوةٍ - وسنفصل القول عن ذلك فيما سيأتي:

أما الثانية: فهي عواملُ جغرافية تتمثل في التضاريس والظواهر الجوية والمناخية، فقد ثبت أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين اللغة والموطن الجغرافي للجماعة اللغوية، ويترك ذلك آثاره على أداة التعبير المستعملة في هذا الموطن أو ذاك، ومن هنا تتشكَّلُ أصواتُ اللغة فى ألْسنة سكان البيئة على ما يُلائِمُ البيئةَ نفسهَا من رقَّة في الألفاظ والأصوات أو ميل إلى الشدة والفخامة، فنجد اختلافًا ملحوظا بين لغات سكان الصحاري والمناطق الجافة عن لغة سكان الحواضر والمناطق الخصبة والغنية

(١) عبد الغفار هلال- تفسير بعض مشكلات الفصحى- مجلة كلية اللغة ع٦ ص١٢٧.
(٢) المزهر ١: ٤٦٠.

بمناظرها ومواردها الطبـيعية، فقـد تَسَبَّبَ عن توزُّعِ حياة العـرب في جزيرتهم إلى فئتي البادية والحاضرة أن تَأَثَّرَتْ لغةُ كُلٍّ من القـبيلين طبقًا لما يحيط بها من ظروف بيئـية، فتـركَ ذلك أَثَرَهُ على العربيـة في كثيـر من المظاهر التي وصلتْ إلينا بعضُ آثارها، فنجد التميـميين –وهم من قبائل وسط الجزيرة وشرقـيها– يميلون إلى النبر (وهو تحقيق الهمـزة) «لأنها صوت حنجرى انفجارى شديد وهـو مما يناسبُ البيئةَ البدوية»[1]، بينما نجد معظم الحجازيين ممن عاشوا بعيدًا عن بيئة الصحراء وتأثيرِها يميلون إلى التسـهيل: (وهو تخفيف الهـمزة)، «وهى لهجة بـيئة الحجاز الحـضرية وبخاصة قريش فى مكة والأوس والخزرج في المدينة»[2].

والملاحظ أيضًا أن تميما تجنحُ إلى الأشدِّ الأفـخم، لأنها بدوية وأن قريشا تختار الأرقَّ الأفعـم، لأنها حضـرية[3]، وتميل فـقيم النجـدية البدوية إلى النطق بالـياء المشددة في الوقف جيـمًا فيقولون: في على علج، وفي تميـمي: تميمج. . . ، قال أبو عمـرو ابن العلاء: «قلت لرجـل من بني حنظلةَ: ممن أنت؟ فقـال: فقـيمج، قال: فقلت: من أيهم؟ قال: مرج، يريد: فقيمي ومري[4].

وتعمد بقـيةُ بني تميم إلى النطق بالجيم ياء، فيقولون: يار فـي جار، وشيرة في شجرة، والصهاري في الصهاريج[5].

أما لغـةُ أهل الحجاز: فـالإبقاء على الحرفين دون تَـصَرُّف منهم في نطقهـما. وأبدل بنو تميم: الطاء من التـاء في نحو: فحـصطٌ وحصطٌ فِي فحـصتُ وحصتُ عند الحجازيين[6]. وقالوا: صاطع وصـالغ في ساطع وسالغ، وصلخ في سلخ، والصـاد أشد إطبـاقًـا من السين. ونقلوا عن بنى كليب: أنهـم يقولون: زقـر في سقر[7]، والبيئـةُ البدويةُ واضحةُ في مثل هذا القلب، فالزاى صـوت رخوى مثل الصاد إلا أنه يختلف عنه لأنه مجهور، والبـدويّ يميلُ غالبًا إلى الجهر في أصوات كلامه والإبانةِ عن مقاطعها.

---

(١) من بحث لعبد الغفار هلال عن تفسير بعض مشكلات الفصحى –مجلة كلية اللغة ع٦ ص ١٤٠.

(٢) نفسه ١٤٠.

(٣) صبحى الصالح– دراسات في فقه اللغة ٩٦ وما بعدها.

(٤) ابن جني– سر الصناعة– ١: ٢٣٤.

(٥) المخصص ١٤: ٣٤.

(٦) نفسه ١٤: ٢٦٨ وما بعدها.

(٧) سر الصناعة ١: ٢٠٨.

ويذهب أكثـر علماء العربيـة إلى أن الإمالة إنما هي من خـصائص لهجـة أسد وقيس وتميم وعامة أهل نجد[١] وغيرهم من قبائل وسط الجـزيرة وشرقيها، ويمكن أن يُلْحَقَ بهـا بعضُ القبـائل الحجـازية ممن تقـاربَتْ ديارُهم من ديار هذه القبـائل البدوية، إذ يؤكِّـدُ بعضُ الباحثين أن الإمـالة من أوثق خصـائص البدو، وهم إنما يجنحون إلى ذلك جَـرْيا على عادتهم في عدم وضوحِ الأصوات والخلـط بينهما، «ولا ريب أن الإمالـة تخلطُ بين الصوتين فـهي تجعل الفـتحـةَ قريبةً من الـكسرة والألفَ قريبـةً من الياء، وهكـذا تُقَرِّبَ الأصواتُ أو تتـجانَسُ ويحـدثُ التناسبُ بينها، وهذا يساعد على سرعة النطق وعدم بذل مجهود عضلي كبير»[٢]، كما أنه ضرب من الاشتـراك الصوتي لا يُعْطَى به اللفظُ الممال حَقَّـه من النغم الخاصِّ به، ومثلُ هذا الاشتراك في الـنطق بالأصوات لا يُسْتَغْرَبُ من قبيلة بـدوية كتميم وإنما يستغرب منها العكسُ؛ لأن تحقيقَ جـميعِ أصوات اللفظ وإعطاءها حقَّها من النغم طورٌ نهائي في صـقلِ اللغة واستكمالِ أدواتهـا، فهو أجدرُ أن يكون وظيـفةَ اللغة الأدبية المصـفاة لا وظيفة لغـة من البدو الرحَّل قابلة للتغـير والتأثر والعدوى تـبعًا لتنقُّلاتِ أصحابها الذين لا يَسْتَقِرُون في مكان»[٣].

ويربط بعضُ الباحـثين بين ميل القـبائل النجدية التـميمـية إلى الضم في بعض الأبنية وبين ميلِ أهل الحجاز إلى الكسر فيها بمبدأ الحضارة والبداوة، فالتميميون إنما استهواهم الضمُّ لخشونته، في حين يَحْرِصُ أهل الحجاز على الكسر لرقته، وينص بعض الأئمة على أن المعاقبةَ -التي تعني إدخال الواو على الياء، والياء على الواو- قد كانت لغةً لأهل الحجاز، وإن لم تكن مطردةً في لغتهم[٤].

من كل ما تقدم نرى أثر اتساع الرقعة الجغرافية المتحدثة بلغةٍ ما فيما يصيبُها من تطور صوتي أو قلب أو إبدال في بعض حروف كلماتها لتقاربٍ بينها طبقا لظروف البيئة الجغرافية وهو ما يـدعو إلى انشطار اللغة إلى لهجات واللهجات إلى أخرى،

---

(١) عبد الفتاح شلبي- الإمالة في القراءات واللهجات العربية- ٧٥ وما بعدها.

(٢) من بحث للدكتور عبد الغفار هلال- مجلية كلية اللغة العربية ع٦ ص١٥٠.

(٣) صبحي الصالح- دراسات في فقه اللغة ١٠١ وما بعدها.

(٤) صبحي الصالح- دراسات في فقه اللغة ٩٧.

والوضع الطبيعى لذلك أن يُعَلَّلَ باختلاف البيئات المستعملة للغة بعينها جغرافيًا، فقد تُؤَدِّي العوائقُ الطبيعية من أنهار وبحار وصحارى وجبال.. إلى ازدياد مسافة الخلف بين لهجات اللغة الواحدة، فَتَنْزَعُ كلٌّ منها إلى الاستقلال عن أخواتها لتسيرَ في طريقها إلى نهايته، وتعمِّقَ انتماءَ هذه اللهجات إلى مواطنيها، وبذا تساعد على نموها متميزةً بخصائصها عن سواها من اللهجات، وهذا ما حصل شيء منه في اللغة العربية إبَّان العصر الجاهلي حتى وجدنا العلماءَ العرب الذين نقلوا إلينا تلك اللغةُ يُعَدِّدُونَ لهجات معروفةً لقبائل معينة من سكان الجزيرة العربية: كتميم والحجاز وأسد وطيء والعالية وبني فقيم...، إذ ساعدتْ الصحراء أن تعزلَ مناطقَ كثيرة في الجزيرة العربية بعضَها عن بعض، فقلَّلَتْ بذلك من صور الاتصال بين أبنائها فوق ما سببَتْه من حماية لكثير من قبائلها من الاتصال بأبناء الأمم المجاورة في الشمال أو الجنوب، فلم تجدْ مفرًا من الانعزال بنفسها والاستقلال بخصائصها في كثير من أنظمتها اللغوية[1].

ومعلوم أن لقلة الاتصال بين أبناء اللغة الواحدة -مهما كانت أسبابه- أثرًا واضحًا في اختلاف أنماط سلوكهم وعاداتهم الاجتماعية وطرق استعمالهم للغة، وهو ما يُهَدِّدُ بانشعاب اللغة الواحدة إلى لهجات..

وسيأتى الحديث عن ذلك فيما يلى:

عوامل اجتماعية:

وهناك صلةٌ واضحة بين البيئة التي تحتضنُ العنصَر اللغوىَّ وبين اللغة نفسها إذ تختلفُ باختلاف الفرد ومستواه العقلي والاجتماعي، بل إنها لتختلف باختلاف المستوى العقلي والاجتماعي للسامع أيضًا[2]، وقد دَلَّتْ الوقائعُ أن التفاوتَ الاجتماعيَّ بين الطبقات داخل الجماعة اللغوية يحتم وجودَ آثار واضحة في اللغة بحيث تتوزَّعُ فيها إلى لهجات متعددة رغم تجانس الوسط الاجتماعي إلى حد كبير[3]، فهو بسكانه وتعدد طبقاتهم واختلاف عاداتهم وتقاليدهم وتنوع مشاعرهم

(١) جسبرسن -اللغة بين الفرد والمجتمع- بتصرف- ص٥٧ وما بعدها. وينظر أيضًا: في اللهجات العربية- لإبراهيم أنيس ٢٢ وما بعدها -بتصرف-.

(٢) جسبرسن- اللغة بين الفرد والمجتمع: ١٥٧.

(٣) ماييه -علم اللسان ٤٤٣- تعريب محمد مندور.

الروحية والوجدانية وتبايُنِ طرق تفكيرهم في الحياة وأنماط السلوك. . . كل أولئك يترك آثاره على الأداة المستعملة فى التفاهم لدى كل فـئة، غير أن الفروق بينها غيرُ واضحة نتيجةً لاختلاط هذه الفئات، وتلاقى لهجاتها على صعيد واحد، على أنها ما تلبثُ أن تظهـر كلما مال المجـتمع بمن فيـه إلى العزلة بأنواعهـا المختلفة عـامةً والاجتماعية خاصة، وحينئذ لا يجد أفرادُه مناصًا من أن تكون لهم لهجات متميزة لا تلبث بعـد مرور فتـرة من الزمن أن تتطور تطورًا مـستقـلاً يباعـد بين صفـاتها ويشعبها إلى لهجات متعددة[١].

ففي العـربية استطاعت مـوانعُ كثيـرة في العصـر الجاهلي -وحتى بعـد ظهور الإسلام -أن تقلِّل من امتزاج القـبائل داخل جزيرتهم امتزاج أمة واحـدة، فتفرقت فى أنحاء الجزيرة لا يجمعهم شيء سوى رابطة العصـبية لقبائلهم، فقدَّس كلٌّ فرد منها ما يحقق ذلك الانتماءَ ولو كان في جـانب اللغة، فالتزم كل قوم منهجهم في لغتهم الخاصة، وقاوموا جميع صـور التفكك اللغوى، ولم يخضعوا عبر تاريخهم الطويل إلا للغة العامة وفى مناسبات مـعينة وعلى أيدي الخاصة من أبناء قبائلهم، «حتى إذا ما عادوا إلى بيئتهم تحدثوا إلى الناس فى الشئون العامة بمثل لهجتهم لئلا تنفر منهم النفوس؛ إذ يرونه عيبًا أن يخاطبوا قبائلهم بغير لهجاتهم[٢].

ولهذا نرجح أن ما روى عن زيد الخيل:

تُجِدُّونَ خَـمْشًـا بَعْدَ خَـمْشٍ كَأَنَّهُ … عَلَى فَاجِـعٍ مِنْ خَيْرِ قَـوْمِكُمْ نُعَى

إنما التزم فيه أصل لهجته في إبدال كل ياء متحركة ألفًا، والأصل «نعُيِ».

أما قوله:

وقـد علِـمَتْ مَـعَـدٌّ أنَّ سَـيْـفِي … كَـرِيـهٌ كُلَّمَـا دُعِـيَتْ نَزَالِ[٣]

فقد التزم فيه قياس اللغة العامـة والمثالية المصطفاه حين خاطب بها قومًا من غير قبيلته، وإنما قياس لغته «دُعَتْ»[٤].

---

(١) ينظر في بعض هذا: في اللهجات العربية- لإبراهيم أنيس- ٢١ بتصرف.

(٢) إبراهيم أنيس -في اللهجات العربية- ٤٦.

(٣) نوري حمودي القيسى -ديوان زيد الخيل- ٨٦ ط النجل.

(٤) حيث يقلبون كل ياء مفتوحة ألفًا فيقولون ههنا دعات فيلتقى ساكنان فتحذف الألف.
قال الشاعر: ونصطاد نفوسًا بُنَتْ على الكرم.. وسيأتى.

ويبدو أن هذه الازدواجيــةَ كانت أمرًا مألوفًا عند بعض العــرب حتى ليمكن لنا أن نقول بثبوت الروايتين في مثل قول كعب بن سعيد الغنوي:

فَقُلْتُ: أُدْعُ أُخْرَى وأَرفَعِ الصَّـوْتَ جَهْرَةً   لَعَلّ أَبَا المِـغْـوَارِ مِنْكَ قَــرِيْبُ[1]

وأبى المغوار، فإحداهما تمثل لهجة، والأخرى: جاءت على اللغة العامة وأمثال ذلك فيما وصل إلينا من كلام العرب كثير.

وكان لأسلوب حياة التنقل التي عاشــها بدوي الصحراء وعدم الارتباط بالأرض إلا بقــدر الحاجــة إليــها أكبر الأثر فــي ظهور صــور جديــدة للغة العــرب داخل جزيرتهم، فالأعشى يروى عنه أنه قال:

وَقَـــدْ مَـــرَّ دَهْـرٌ عَلَـى وَبَارِ   فَـــهَلَـكَتْ جَـــهْـــرَةً وَبَارُ[2]

فأعرب على لغة بني تميــم، وهو من قيس بن ثعلبة إلا أن منزله بديار بني تميم فأخذ بلهجة بعضهم في إعراب «وبار» حــينئذ، وهكذا أضاف الأعشى إلى لهجته لهجةً أخرى، «والمتجاورون قد يُغْلِبُ على جَمَاعَتِهم لُغَةٌ أَصْلُها لِبَعْضهم»[2].

كمــا ساعدت عواملُ كـثيرة على توزُّعِ حيــاة العرب الاجتــماعية في الجــاهلية واتخاذهــا أشكالاً متعــددة، وكان لابد أن يســتتــبعَ ذلك اختــلاف لهجات الــلغة المستــعملة داخلَ الأمة التي تَضُمُّ مثــل هذه الفئات المختلفــة، إذ تختار كلُّ فئــة ما يلائمُها من ألفاظ وأصوات حسب ظروفها الاجتماعية وبيئتها اللغوية، ففى الوقت الذى اختلف فيه ميــزانُ التعامل بين فئات البدو وسكان الحاضرة فــيما يختص بأمر الأنثى مثلاً حيث وجدنا عربيَّ الصحــراء يحيط المرأة بالمحافظة التامة، ويَعُدُّها من أخص محــارمه؛ إذ تقوم -من أجل حمــايتها- الحــروب وتُشَنُّ الغاراتُ لا لشيء سوى أن شــاعرًا من بني فــلان قد شبَّبَ بهــا أو ذكرها في مجــمع، لهذا وغــيره اختُصَّتْ المرأةُ بميــزات داخل المجتمع البدوي لم تتــوفر أكثرُها للمــرأة العربية التي كانت تسكن الحاضرةَ في جزيرة العرب.

---

(١) البغدادي -الخزانة- ٤: ٣٧٠ وما بعدها.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي -نسخة مصورة برقم ٢٠٥- مكتبة جامعة الإمام المركزية. نحو.

وكـان لابد أن يرافق ذلك الحال الذي عـاشتـه المرأةُ في ذينك الوضـعين بعض الاختلاف في لهجـات بعض القبائل العربية، ومن هنا وجدنا أمـثال: الكسكسة، الكشكشة في خطاب المؤنـث لتَتَمَيَّـزَ في الخطاب عن المذكر، كمـا فعلوا ذلك في الفتحـة والضمة والكسرة اللاحقـة لضمائر التكلم والخطاب في العربية المشـتركة، ولعل في ذلك بعض الإشارة إلى ما يتمتع به كلٌّ منهما من حقوق وواجبات.

وَوُجِـدَتْ بعضُ الألفـاظ والأصوات فـي لهجـات سكان البـادية لانجـدها في لهجاتِ غيرهم بحـيث يمكنُنَا أَنْ ننميها إلى طابع الصحراء ووضعها المُمَـيَّز، فمثلاً نجد: المَفازة: تطلق عند العرب على المنجاة والمهلكة والفلاة التي لا ماءَ فيها، وهي واضحـة في المنجاة غـير أن إطلاقـها على المهلكة والفـلاة التي لا ماء فيـها غـير واضح، ولكن سكان البادية قد تفاءلوا ببعض الألفاظ، فكنُّوا بها عن غيرها مما قد يشعرهم بالسوء، كما أطلقوا لفظ «السليم» على المريض. وهكذا يمكن أن يقال في الناهل بمعنى الشارب إنما نشأ فى ظل بيئة صحراوية تستعمل الناهلَ بمعنى الشارب تفاؤلاً.

وتميل لهجـاتُ سكان البادية إلى اسـتعمـال الأصوات الشديدة والمجـهورة في مقابـل الأصوات المهموسـة والرخوة بحيث يُرَجَّحُ أن هناك عواملَ اجـتماعيـةً قد تكون وراء إبدال صوت مـن آخر، إذ فرض تجـاور منازل سكان الحواضـر عليهم خفض الأصـوات وهمَسهـا والتأنيَ فـيها بينمـا اضطر سكانُ البادية إلى المهـجور والشديد منها وسرعةِ النطق بها[1].

ومَهَّدَ اختلافُ طبقاتِ العرب في العصر الجاهلي إلى بروز اختلافات لهجية في اللغة العـربية تسببتْ عنَ اخـتلاف فئاتهم في مناحي التـفكير والوجدان ومـستوى المعيشة والبيـئة الاجتماعية والعادات، وما تزاوله كل طبـقة من أعمال وتضطلع به من وظائف تدفعُـهم إلى توسيع دائرة نشاطهم واحتكاكـهم بسواهم من أبناء الأمم المجاورة وبأبنـاء الطبقات الأخـرى من مواطنيـهم أيضًا، وهذا مـا أَدَّى -مع مرور الوقت وتوفر الدواعي إليه- إلى بروز لهجـة قرشية خالفتْ بقيةَ اللهـجات العربية في كثـيرٍ من أنظمـتها وقـوانينها اللغوية، وقـد وجدنا بعضَ الاخـتلاف بين هذه

(١) من بحث للدكتور عبد الغفار هلال نشر بمجلة اللغة العربية ع ٦ ص ١٣٠.

اللهجـة ولهجة مكة التي ترتبط بهـا بأدنى سبب، فقد خَـفَّفَتْ اللهجةُ الحـجازية الجديدة الهمـز في نحو: نَبِئ، وبَرِيئَة على حين حـققتْه اللهـجةُ المكية[1]، ونسب إلى أهل مكة «هاتينِّ»[2] في «هاتين» من اللغة الحجازية الفـصحى. . . وغيرها من ألفاظ وأصوات حروف بعض الكلمـات، واقتبست القرشيةُ المنتـقاة أصواتًا وألفاظًا وتراكيب. . من جمـيع أخواتها، وزادت عليها بما أخـذته من لغات الأمم الأخرى التي ارتبطتْ بها اقتصاديًا، والحياة بحاجاتها ومتطلباتها كفيلة بأن تدعو العربي لأن يبتـدع كلماتٍ جـديدةً تُلَبيّ بها مطالبُ الحـياة سـواء في البادية أم في الحـاضرة، «فليس بمسـتغـرب إذن أن نجد باحـثًا كرينـان في دراستـه للغات السـامية تـأخذه الدهشة، وهو ينقل عن الأستاذ «دوهامـر» أنه توصل إلى جمع أكثر من «٥٦٤٤» لفظًا لشئون الجمل رفـيق الأعرابي في الصحراء ومؤنسه في وحشـته ومعاونه على حياته الـقاسية، فالإبل هي عـماد الحياة البـدوية حتى لتكاد تكون مستـحيلة لولا فضل الجمل»[3].

ويعجب الأستاذُ نولدكه: بغنى معجمِ اللغـة العربية القديم إذا وُضِعَ في الحسبان مقدار بساطة الحياة العربية وشئونها وتَوَحُّد مناظر بلادهم واطرادها اطرادًا يدعو إلى السآمة والملل، ولكنهم مع ذلك وَضَعُوا لكل تغيير وإن قل كلمةً تدلُّ عليه»[4].

ولعل امتدادَ العـرب على بقعة من أرض الجزيرة الواسعة طوال فـترة وجودهم على هذه الأرض، وتشابهَ ظروفهم الاجتماعية حينا وتباينَها حينا آخر مع الاحتفاظ بمقومات القبيلة، قـد جعل الأوصافَ تتعدد والأسامى تكثر متفقةً أحـيانًا ومختلفة أحيـانًا أخرى، وهو مما يـدعو إلى تعـدُّد اللهجـات وافتراق بعـضهـا عن بعض، وبوحي من ذلك فلربما كان المتـخلف لهجةً لقبيلة خـاصة بها انقرضت أو غلبـتْها لهجةٌ أقوى منها، والظروف الاجتماعـية في تطور عبر القرون، واللغة تتبُع الوسطَ الاجتماعي وتتفاعل معه، ولا تعدو إلا أن تكون نشاطًا اجتماعيًا ينزع إليه الإنسانُ بغيةَ أن يثـبت وجودَه الاجتمـاعي بأي لون من ألوان ذلك النشاط ينفعل بالتـقاليد

(١) الكتاب ٢: ١٧٠.
(٢) ابن خالويه -ليس في كلام العرب ١٧٠.
(٣) صبحي الصالح -دراسات في فقه اللغة ٢٩٣.
(٤) أحمد أمين -فجر الإسلام: ٥٥.

والظروف والبيئة، وإليه قد يُعْزَي كلُّ تطورٍ يصيبُ اللغاتِ أو يدفع بها إلى الانشعاب إلى لهجات.

عوامل تاريخية:

تؤكد الدلائل على أن كل لغة قد تغيَّرتْ بمرور عدة قرون على استخدامها تغييرًا يعتد به، وتؤدِّي استعمالاتُ الأفراد لها مع اختلاف تكوينهم الخلقي وتباين مستواهم الطبقي -كما أوضحنا سابقًا- إلى بروز اختلافات في أنظمة اللغة الصوتية والإفرادية والتركيبية والدلالية، فالعربية الفصحى إنما تمثل مرحلةً من مراحل تطور اللغة رُصِدَتْ في فترة من فترات تاريخها اللغوي الطويل، والمتأملُ في الآثار التي وصلتْ إلينا ممثلة لحالة العربي في تلك الفترة يجد اختلافًا غير يسير في استعمال أبناء القبائل العربية للغتهم صوتيًا ونحويًا ودلاليًا.

فقالوا: هتلتْ السماء وهتنتْ، وأصيلان وأصيلال، والسهك والسهج، وعانجتُه وعانشته، ونَشَصَتْ المرأة على زوجها ونشزَتْ...

ورووا عن بعض الجاهليين:

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا ... يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا[1]

وقال عروة بن الورد:

وَأَهْوَنُهُمْ وَأَحْقَرُهُمْ عَلَيْهِ ... وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيْرُ[2]

ورووا عن بعضهم:

بِقِدْرٍ يَأْخُذُ الأَعْضَاءَ تِمًّا ... بِحَلْقَتِهِ وَيَلْتَهِمُ الفَقَارَا[3]

فذكر «القدر» في حين نسبوا إلى ابن مقبل:

وَقِدْرٍ كَكَفِّ القِرْدِ لاَ مُسْتَعِيرُهَا ... يُعَارُ وَلاَ مَنْ يَأْتِهَا يَتَدَسَّمُ[4]

---

(١) الشنقيطي -الدرر اللوامع في شرح شواهد همع الهوامع ١: ٥٦.

(٢) ابن هشام- أوضح المسالك ٢٤١.

(٣) الفراء- المذكر والمؤنث ٨٢.

(٤) الكتاب ٣: ٧٧ ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.

فأنث، وأشباه ذلك في كلام العرب كثير -وسيأتي.

ورووا عن بعض العرب: أنهم كانوا يستعملون: الوثوب بمعنى القعود في لغة حمير، وبمعنى الطمر في لغة العدنانيين.

كما يستعمل الشعب: بمعنى الافتراق عند بعضهم، وبمعنى الاجتماع عند آخرين[1]... وسيأتي ذلك.

وتسهم العوامل التاريخية بنصيب كبير في تطوير اللغات واختلاف لهجاتها المتشعبة عنها كالذي أوضحناه.

وعادةً ما تبدو تلك الاختلافات في شكل تغييرات تحدث نتيجة بعض العيوب الخلقية واختلاف أعضاء النطق بين أفراد الجماعة اللغوية والتطور الطبيعى للظواهر النفسية، وكذا الأخطاء المصاحبة لِتَعَلُّم الأطفال لغةَ أمتهم، وهذه الاختلافات على صغرها في كل مرة تتجمع وتنمو مع مرور الوقت وتعاقُب الأجيال، «فلكل جيلٍ تجديداتٌ حتى إنَّ الأشخاص العاديين عندما تتفاوتُ أسنانُهم يتبع ذلك تفاوتٌ ملحوظٌ في لغتهم[2]»، ولهذا فليس بمستغرب أن يقال إن نحو: ملدم في مردم، ومدهه في مدحه، واطرهم فى اطرخم... ورعملي في لعمري ورغسه في غرسه، وصقع في صعق...، إنما جاءت نتيجة ما ذكر آنفًا حتى استقرت في لغة الخلف ثقة بفصاحة السلف لِتَصِلَ إلينا -مع مرور الوقت- في مظاهر مختلفة للغة الفصحى.

وربما كان لكثرة الأفراد الذين يتكلمون لغةً مّا علاقةٌ بما يصيب لغتهم من تَغَيُّر، إلا أن قسطًا مهماً من ذلك التغير إنما يأتى نتيجةَ ما يَعْمَدُ إليه متكلمو اللغة نفسها من التجديد أو الزيادة على أصل الموجود منها للحاجة، فامتدادهم على بقعةٍ واسعة من الأرض واختلاف تضاريسها وعواملها المناخية ومدى إسهامها في اتصال أبناء اللغة الواحدة أو تقاطعهم يؤثِّر بدوره -مع توافر العوامل الأخرى أو انعدامها- على بقاء اللغة محتفظة بأنظمتها، أو يعجل بانشعابها إلى لهجات ولغات متعددة، فمع أنه من غير الصواب -عند علماء اللغة- أن يقال بأن التجديدَ اللغوى

(١) السيوطي -المزهر ١: ٣٩٦ وما بعدها..

(٢) مايه -علم اللسان- ترجمة محمد مندور ص ٤٤٤.

يصدرُ عن الفرد فـمن الحق الذي لا مريةَ فيه أن كل فرد يدخل في لغـته جزءًا من التجديد خاصًا[1] به بناء على أن حياة جماعته اللغوية فى تطور وتقدم مستمرين، وتجدُ لذلك ألفاظٌ ومسـميـاتٌ جديدة لتواكبَ الحيـاةَ في كل زمن. وسيأتي الحديث عن ذلك، والنتـيجـة الحتـمـيـة لجمـيع ذلك أن تجدَّ في لغـة الجيل الناشئ ألـفاظٌ وأصواتٌ ومسمياتٌ لم تكن معروفةً في لغات الأجيال السابقة له وهكذا... حتى بات مقررًا في علم اللغـة أن جيلين فقط لا يمكن أن يحتفظوا بلغـة أمَّتِهم في كل خصائصها الصوتية والنحـوية والدلالية دون أن يدخلوا عليها ابتكاراتٍ قد تَنْأَى بها قليلاً أو كثيرًا عن صورتها الأولى.

كما أن الأمم تمر عليها فتراتٌ من القوة أو الضعف سـياسيًا واقتصاديًا وحضاريًا فيؤثِّر ذلك على حـياة جماعتها اللغـوية، فتتطورُ لغاتُها تبعًـا لذلك لتلبي حاجات الاستـعمال ودواعيـه مما يفرض عليها صـفةَ الابتكار والتجـديد، ويصاحب ذلك تبدلاتٌ تطرأُ على اللغـة، وهي وإن كانت لا تحدث إلا ببطء شديـد وخلال قرون وأجيال[2] إلا أنها حـقيقة لا محـيص عنها، ومما يُسْتـأْنَسُ لذلك أن اللغويين من علماء العرب قد رَدَّدُوا كثـيرًا في كتبهم ذكر اللغة الحجازيـة القدمى -في ما النافية مثلا- وهم إنما يـعنون بأن الحجازية الأولى تعملهـا في المبتدأ والخبـر فترفع الأول وتنصب الثـاني إجراءً لهـا مجـرى ليس في الإعمـال، ولكن الحجـازية المتـأخرة تراجعتْ عن ذلك في مرحلة من مراحل عمـرها وقبل نزول القرآن بقليل وأوجبت دخول الباء الزائدة في خبر مـا هذه حتى إن النحويين لم يجدوا شاهدًا على نصب الخبر في أشعار الحجازيين غيرَ قول الشاعر:

وَأَنَا الـنَّذِيرُ بِحَـــرَّةٍ مُـــسْـــوَدَّةٍ ... تَصِلُ الجُـــيُـوشُ إِلَيْكُم أَقْـــوَادَهَا
أَبْنَـاؤُهَا مُـــــتَكَنِّـفُــــونَ أَبَـاهُم ... حَنِقُــو الصُّـدُورِ وَمَـا هُمْ أَوْلاَدَهَا

وقال الفراء: وهو سامع لغة حافظ ثقة: لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، قـال الزمخـشـرى: اللغـة القدمـى الحجـازية، فـالقرآن جـاء باللغـتين القـدمى وغيرها»[3].

---

(١) فندريس -اللغة ٢٩٦.

(٢) محمد الأنطاكي- الوجيز في فقه اللغة ٢٧٦.

(٣) أبو حيان -البحر المحيط ٥: ٣٠٤.

ونقل عن الكسائي: «أنه قال في طلع يطلع: إنها قد ماتت بموت من يقولها من العرب»[1]، ولعل فيما ذُكرَ وغيره ما يكشف عن مراحل قطعتْها العربيةُ على أيدي أبنائها تُبْدِعُ خلالها وتطورُ وتُدْني وتبعد لتواكِبَ حـاجاتِ الاستعمال ودواعيه، وقد أدرك بعضُ علماء اللغة العربية الأوائل هذه الحقيقة وحاولوا عن طريقها تفسير كثير من الظواهر اللغوية التي رأوا أنهـا قد وردت على أَلْسِنَة بعضهم مخـالفة بوجه من المخالفة الاستعمال الشائع عند معظم العرب، فقالوا «بإمكان أن يكون ذلك قد وقع لهذا الإنسان في كـلامه من لغات قديمة طال عهـدُها وعَفَا رسمها وتأبدتْ مـعالمُها خصوصًـا وأن أهل كل واحدة من هذه اللغات عددٌ كثـير وخَلْق من الله عظيم[2]، غير أنه قد ذهب أكـثرُه بذهاب أهله، فتفرقتْ لغاتُهم وتوزعت لهـجاتٍ لتصل إلينا في هذه اللغة العربية الفصـحى التي تُعْتَبَرُ مزيجًا من لهجات كثـيرة متنافرة تختلف بعضها عن بعض بوجه من المخالفة بعد أنْ فَنِيَ أَصْحَابُ اللهجات وبادوا.

عوامل فردية:

وتأتي أهميـتُها -في اخـتلاف اللهجـات- نتيجـةَ ما أوضحناه سـابقًا من تلك الفروق التي توجد عادةً في طريقة النطق بين الأفراد، فـإليها تُعْزَى بعضُ التبدلات التي تصيب اللغةَ التي يـتكلمها أفرادٌ مختلفـون في عصور مختلفـة، وأهميةُ هذه العوامل الخلقية والاختلاف في طريقة النطق بين الأفراد فيما يصيب اللغة من تطور لا يُنْكَرُ، بيد أن قـسطًا مهـمّاً من هذا التطور اللغوي الذي يقـع على يد الفرد من الجماعـة اللغوية إنما يأتي نتيجةَ -مـا ذكرناه آنفًا- من دواعي الحاجة المسـتمرة إلى الإيجاد والابتكارِ للوفاء بمتطلبات الحياة وحاجـاتها المتجددة، كما أن الفرد يتأَثَّرُ بما يحيط بِه من مؤثرات وعواملَ خارجية فيعتريه الرضا النفسي والبهجةُ والمتعةُ والقلقُ والضيقُ والمشكلات المؤرقة.

وتبدو آثارُ ذلك في نطقه «فكلما مالَ إلى الدِّعة والاستقرار مالت أصوات لسانه إلى الرخاوة، وإذا اعتزَّ بجبروته وقوته مالت أصوات لسانه إلى الشدة[3].

---

(١) حاشية الطالب ابن حمدون: ٦٠.

(٢) ابن جني -الخصائص ١: ٢٤٤، ٣٧٢.

(٣) محمد الأنطاكي -الوجيز في فقه اللغة: ٢٧٩.

ولعل مـا حدث في العـربية -مـا بين أيدينا- من بعض صـور الإبدال والقلب والانحراف في نطق بعـض الأصوات والابتعـاد بها عن مواقـعها مما يتـرتب عليه اختـلافٌ ملحوظ بينهم في نطق الألفاظ وتعـدُّد في مظاهرها وإبدال صوت مكان آخر إنَّما يرجع شيءٌ منه إلى ما يصدر عن الفرد.

فقد قيل: إن الأخطاءَ اللغوية التي تقع بين الأفـراد ولا يُفْطَنُ لها لدقتها وتشابُه خصائصهـا مع خصائص اللغة المستعـملة فَيُهْمَلُ أمرُ إصلاحِـها تَزْدَادُ وضوحا مع مـرور الوقت فتـدخلُ في لغة الأجيـال التاليـة كانتـقـال طبيـعي من سلف إلى خلف»[1].

كـما أن الأخطاءَ اللغـوية مـسئـولةٌ أيضًا عـما يصـيب اللغـةَ من تطورٍ دلالي واختلافٍ في صيغهـا الصرفية والنحوية والدلالية، فرغبتُه الصادقة في التـعبير عما يدور بخلده مع جهله أحيانًا بالموروث منهـا كلٌّ أولئك يدفعه -في بعض الأحيان- إلى الخروج عن المألوف وتخطِّي قوانينه، وربما الخطأ فـيه والتخليط والإتيان بما لم يُسْبَقْ إليه من أبناء قـومه، ومن خلال استقرائنا لبـعض ما ورد عن العرب نجد أن شيئًا مما قلناه قد وقـع من بعض فصحائها فارتجلوا ألفاظًا لم يسبـقوا إليها على ما وصل إلى علمـاء العـربيـة، وابتكروا كلمـات لم يأت بهـا أحد إلاّ هم، وعـدَّدَ الأصمعي حروفًا من الغريب قال:

- لا أعلم أحدًا أتى بها إلا ابن أحمر البـاهلي منها: الجَبْر، الدَّيْدَبُون مَارِيَّة، البَابُوس، كَأْسٌ رَنَوْنَاة، الرُّبَّان، المَأْنُوسَة... وعلق ابن جني على هذا القول من الأصمـعي بقوله: والقول في هذه الكلم المقـدم ذكرها وجوب قبـولها وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر، فأما أن يكون شيئًا أخذه عمن ينطق بلغة قديمة لم يشـارك في سماع ذلك منه... وأمـا أن يكون شيئًا ارتجله ابن أحـمر، فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيـعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به فقد حكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجـلان ألفاظًا لم يسمعاها ولا سبقا إليها[2].

---

(١) إبراهيم أنيس -من أسرار اللغة ٤١.

(٢) ابن جني -الخصائص ٢: ٢١ وما بعدها.

ويرى ابن جني: أن الخروج من بعض فصحاء العرب على الشائع المألوف من فصيح كلامهم كان أمرًا معلومًا حصوله في لغة العربي، فما وصل إلينا من لغتهم وظاهره يأباه القياس -وقد كثر في كلامهم- فإن مجازه أن يكون من نطق به لم يكن قياسه على لغة آبائهم -في أحد الوجوه[1].

ويَعْتَقِدُ بعضُ علماء العربية أن قياسًا خاطئًا قد وقع في لغة العرب، وانبنتْ عليه صيغٌ ومفرداتٌ كثيرة دخلتْ في دائرة المقبول منها على خطأٍ فردَّدَها «الفصيح الذي سمع لغة غيره مما ليس فصيحًا، وقد طالت عليه وكثر لها استماعه فسرَتْ في كلامه ثم تسمعها أنت منه وقد قويت عندك في كل شيء من كلامه غيرها فصاحته فيستهويك ذلك إلى أن تقبلَها منه على فساد أصلها الذي وصل إليه منه»[2].

والشواهد -فيما وصل إلينا من كلام العرب- على ذلك كثيرة بعضها نسبوها إلى الوهم، وأخرى أطلقوا عليها غلطًا وفسادًا، وأشياء كانت من نوع القياس الخاطئ، فسيبويه يذكر أن قومًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنما توهموا ذلك كما توهم من قال:

وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

فتوهم زيادة الباء في الخبر المعطوف عليه لأنها كثيرًا ما تدخل ههنا[3]، ومن ذلك همزهم مَصَائِبَ، وهو غلط، وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة فكما همزوا صحائف همزوا مصائب[4]، ونقل عن الكسائي قوله -في تعليل منع أشياءَ من الصرف- وهو يتلخص في أن العرب إنما منعتْ أشياءَ من الصرف لتوهُّمِ الزيادة في الهمزة فعاملوها معاملة حمراء[5].

وعقد ابن جني في الخصائص بابا سمّاه «أغلاط العرب» وذكر فيها صيغًا وألفاظًا خرج فيها بعض الفصحاء منهم على قوانين العربية المألوفة ومعانيها المشهورة»[6].

---

(١) ابن جني -الخصائص ٢: ٢٤ وما بعدها.
(٢) ابن جني -الخصائص ٢: ٢٦.
(٣) الكتاب ١: ٢٩٠- ط بولاق.
(٤) الخصائص ٣: ٢٢٧.
(٥) الرضي -شرح الشافية ١: ٢٩.
(٦) الخصائص ٣: ٢٧٣.

وكذا نبَّه على ذلك ابن فارس في كتابه «الصاحبي»[١].

والسيوطي في مزهره[٢]. وقبل ذلك فعل ابنُ دريد في جمهرة اللغة[٣]. ولم يَسْتَبْعِدْ أبو علي -رحمه الله- وجْهَ ذلك من بعض فصحائهم وقال: إنما دخل هذا النحو في كلامهم لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به فربما استهواهم الشيءُ فزاغوا به عن القصد[٤].

ولعل من استهوائهم الشيء ماحدا بعمارة بن عقيل أن يأتي بوزن لجمع الريح ما سُبِقَ إليه، فقد أنشد عمارة قصيدة من شعر وقع فيها لفظ «أرْيَاح» جمعا، فاعترضه أبو حاتم السجستاني قائلاً: هذا لا يجوز إنما هو الأرواح بالواو «فقال عمارة معتذرًا: لقد جذبني إليها طبعي»[٥].

وهذا إن حدث شيء منه في اللغة العربية -على ما رأينا- فهو قليل جدًا، فقد كان العرب يصلح بعضهم ما قد يقع فيه الآخرون من خطأ في اللغة أو تَوَهُّمٍ في القياس أو فساد الطبع في صوغ بعض التراكيب.

وقد سبق كيف أن أبا حاتم السجستاني اعترض على عمارة في جمعه الريح على أرواح بالواو.

ونذكر القصة المشهورة التي حدثت للنابغة الذبياني -فيما زعمه الرواة- فقد قالوا: لما قال النابغة:

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِي ... عَجْلاَنَ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مُزَوَّدِ

وقوله في البيت الثاني:

زَعَم البَوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا ... وَبِذَاكَ خَبَّرَنَا الغُرَابُ الأَسْوَدُ

(١) ابن فارس- الصاحبي في فقه اللغة: ٤٦٨.

(٢) السيوطي -المزهر ٢: ٢٩٨.

(٣) ابن دريد- الجمهرة في اللغة ٣: ٥٠٣.

(٤) ابن جني -الخصائص ٣: ٢٧٣.

(٥) نفسه ٣: ٢٩٥.

هابوه أن يقولوا له لحنت أو أكفأت، فعمدوا إلى قـينته فقالوا: غنيه، فلما غنته بالخفض والرفع فطن، وقال:

وَبِذَاكَ تَنْعَابُ الغُـرَابِ الأَسْوَدِ[1]

والشواهد على ذلك كثيرة تجل عن الحصر.

ومع ذلك نظن أن جـذب الطبع الذي عـبَّـر عنه عمـارةُ في رده السـابق على السجستـاني كان -مع ما ذكره ابن جني- قد دعا بعضهم حـتى الفصحاء منهم أن يخرجوا علـى المألوف من كلامهم خطأ وتوهمًا المرة تلو المرة حـتى سرى ذلك في كلامهـم، وقبلتْه نفوسُـهم، ولم تتحامه طبـاعهم، فأضاف كل منهم إلـى رصيده اللغوي رصـيدًا آخر عن طريق سلسلة مـن الأخطاء والتوهُّم، أو التخليط أحـيانًا أخرى -لاسيما في فترات من تاريخ العربية الطويل- فافترقتْ بذلك اللهجاتُ عن اللغة الأم، وتعمَّقت خصائصها، وتطورت مستقلةً عما سواها وإن كانت أصلاً في القديم واحدة.

عوامل الصراع اللغوي:

ينشأ الصراعُ بين اللغات أو الـلهجات -عادة- نتيجةَ مـا يتاحُ لأبنائها من فرصِ الاحتكاك والاخـتلاط عن طريق اتصالِ شـعوبها بعـضها ببـعض، وقد يكون هذا الاتصالُ سلميًا نتيجة تبادل المنافع واجـتلاب المصالح، وقد يكون حربيًا يُسْبَقُ بغزو منظم وسيطرة مسلحة، وتتباينُ درجاتُه عنفًا أو ضعفًا، والنتيجة الحتمية هي صراع بين لغات الفـريقين، وتختلف نتائجُه باخـتلاف أحوال هذا الصـراع وأَمَدِه ومدى تَقَبُّل إحداهما لتأثـير الأخرى، وأيًا ما تكن النتيجة فإن المنتصـرة لن تخرج سليمةً في جميع نظمها كما كانت عليـه من قبل، بل إن طول احتكاكها بالمغلوبة يجعلُها تتأثَّر بها في كـثير من مظاهرها وبخاصة في مفـرداتها وأساليبها. فـقد يحدث أن تستعير المنتصرةُ بعض الكلمات والأساليب من أخـتها المهزومة، وتتأثَّرُ بها في كثير من أساليب القـول وعادات النطق، إذ ينالُ ألفاظَهـا كثيرٌ من التـحريف في ألسنة المتكلمين الجُدُد فتنحـرف قلَيلاً أو كثيرًا -على حسب قوة هذا الصـراع أو ضعفه- عن صـورتهـا الأولى في أصـواتهـا ودلالاتهـا وأسـاليب نطقـهـا مما يعـجِّل

(١) أبو زيد محمد بن أبي الخطاب -جمهرة أشعار العرب ٦٣ وما بعدها ط. بيروت.

بانشعابها إلى لهجة جديدة ذات عادات لغوية متميزة قد تصبح مع مرور الزمن لغة مستقلة تماما عن اللغة الأولى.

ولعل هذا هو ما حدث للغة العربية الفصحى (لهجة قريش)؛ فقد نَجَمَ عن اتصال القبائل العربية في الجاهلية، واجتماعهم على صعيد واحد في مواسم الحج إلى أصنامهم في مكة من أرض الحجاز وفي الأسواق التي كانت تُعْقَدُ في مواضعَ عُرِفَتْ أوقاتُها عندهم على مدار السنة وفي جهات متفرقة من نواحي الجزيرة آنذاك، أن تأثَّرَتْ لهجاتُهم بعضها ببعض، واشتبكَتْ في صراع لغوي عنيف بتغلب لهجة قريش، في -رأي من قال ذلك- نتيجة ما توفر لها من سلطان ديني وهيمنة اقتصادية ونفوذ سياسي... وسيأتي الحديث عن ذلك.

بيد أن هذه القرشية لم تخرج سليمة في جميع أنظمتها اللغوية بل تأثرت باللهجات التي اشتبكت معها وتخلف عن ذلك كثير من آثار اللهجات المهزومة.

ففي لغة التنزيل -وهي التي قيل إنها لهجة قريش- نجد مظاهر للهجات عدة قبائل: فقد حققت نحو: سَأَلَ سَائِلٌ، وَخَاسِئِينَ، والصَّابِئُون... والقرشية الجديدة لا تحقق.

وحوت مظاهر لهجية في جانب النحو: فأهملت فيما صح نقله من قراءة «إنَّ هذَانِ لَسَاحِرَانِ» على لهجة بني الحارث بن كعب وجماعة من قبائل العرب[1]، والحجازية الفصحى لا تهمل.

وورد في القرآن قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] على رفع الذين بأسروا والإتيان بلفظ الضمير في الفعل على لغة: أكلوني البراغيث، وهي لأزد شنوءة، وقبائل أخري من العرب[2].

وتضمنت ألفاظًا كثيرة وردت بلهجات بعض القبائل العربية كالأرَائِك، الأبّ، التَخَوُّف، البَعْل، الرَّهْب، نَكَص[3]....».

وسيأتي الحديث عن ذلك.

---

(١) مكي بن أبي طالب- إعراب مشكل القرآن ٢: ٩٩، شرح الفصل ١: ١٢٦.

(٢) إعراب مشكل القرآن ٢: ٨١.

(٣) السيوطي -الإتقان ١: ١٣٥ وما بعدها.

ومن ناحية أخرى: مَهَّدَ اتصالُ القبائل العربية واجتماعُ أبنائها في مكان واحد - كما ذكرنا- إلى تَأَثُّر لهجاتها بعضها ببعض ونشأة لهجات أخرى حيث يتلاقى أصحابُ اللهجتين فيأخذُ كُلٌّ منهما بعضَ ما وَجَدَهُ عند الآخر، وقد يقتصر عليه، «والعرب ليسوا سواء في تقبل الواحد منهم لهجة غيره فمنهم من يخف ويسرع قبول ما يسمعه، ومنهم من يقيم على لغته أَلْبَتَّة، ومنهم من إذا طال تكرُّر لغة غيره عليه لَصِقَتْ به ووجدَتْ في كلامه»[1]، وكم سخر ابن جني من أولئك الذين لم تقم عندهم فكرة أنه من الممكن أن تجتمع لغات العرب وتتلاقى بواسطة أصحابها فينشأ عن ذلك تراكيب جديدة على أصل الوضع[2].

وللصراع اللغوى أكثر من صورة:

١- فقد يحدث نتيجةَ الجوار: إذ يُتِيحُ تجاوُرُ شعبين مختلفي اللغة أو اللهجة فُرَصا كثيرة لإنشاء صلات القربى، وتبادل المنافع مما ينتج عنه اتصالٌ بين أفراد هذين الشعبين، فقد يكون سببًا مباشرًا في لغتيهما إحداهما بالأخرى في مجموعة من الألفاظ والتراكيب وعادات النطق، وبمقدار ما يطولُ أَمَدُ الاحتكاك بينهما، أو يكون الصراعُ بينهما عنيفًا والمقاومةُ قويةً من جانب اللغة المقهورة يكون التأثيرُ قويًا، ويَقِلُّ كلما قَصُرَتْ مدة النزاع أو خَفَّتْ وطأته، أو كانت المقاومة ضعيفة من جانب اللغة المغلوبة[3].

٢- وقد يحدث الصراعُ نتيجةَ غزو شعب لآخر وفرض سيطرته السياسية والاقتصادية والفكرية... عليه، فتشتبكُ اللغتان أو اللهجتان في صراعٍ ينتهي إلى إحدى نتيجتين: فأحيانًا تنتصرُ واحدةٌ منهما على الأخرى فتصبح لغةً للجميع، وأحيانًا لا تَقْوَى واحدةٌ منهما على رسيلتها فتعيشان معًا[4].

والعرب في جاهليتهم قد انبنَتْ حياتُهم على أساس قبلي «وهذه القبائل في نزاع دائم، وقد تتحالف القبيلة مع القبيلة أو قبائل أخرى للإغارة على حلف آخر، أو لرد غارةٍ أو نحو ذلك من الأغراض»[5].

---

(١) ابن جني- الخصائص ١: ٣٨٣.

(٢) نفسه ص: ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٨٠.

(٣) وافي - علم اللغة: ٢٣٤.

(٤) نفسه ٢٣٠.

(٥) أحمد أمين - فجر الإسلام: ٤.

وقد تَدْفَعُ ظروفُ حياة القـبيلة العربية إلى الرحيل، ويستتـبع جميعُ هذا اتصال بالقبائل الأخـرى وتأثر لهجاتها بعضهـا ببعض، والنتيجة المتوقـعة -غالبًا- هي أن يصلَ بها الأمرُ إلى وجود مـجاميعَ لغويةٍ تزدادُ وضوحًا يومًـا بعد يوم حتى تنتهي إلى لهجـات لها خصائصُـها ومقومـاتها، فيتـولد عن اللهجتين ثالثـةٌ ومن الثلاثة رابعة. . .، فـتنشأ بذلك أنواعٌ جديدةٌ من اللهـجات تتخـذ من السابق أساسًـا لها وتندَفِعُ مطَّورةً من خصائصها مكون لمقوماتها الخاصة بها.

فالقرشية -التي سميت بالفصـحى عند بعض الباحثين- لم تخرج بعد انتصارها -نتيجـة ما توفر لها من عوامل- سليـمة من آثار اللهجات العـربية التي تصارعت معهـا، بلِ هي -بوضعها الذي وصلت إليـه -لهجةٌ جديدة قـامتْ على مزيج من لهجات عِدَّة تداخلتْ فكوَّنَتْ ما أصبح يطلق عليه بالعربية الفصحى.

وبالمثل «فقد نال القرشيةَ الأصليةَ في ألسنة أبناء القبائل الأخري بعضُ التحريف تحت تأثير لهجـاتهم الأولى وعاداتهم المتأصلة في النطق. . .»[1]. فكان أن شجَّع في بروز لهجات مختلفـة فيما بينها باختلاف القبائل ومساكنهـا، فالتميمي: ينطق بالهـمزة من «أن» الحـجازية- عـينًا[2]، في حين يبـدلها الطـائي في نحو هيّـاك «إياك»[3].

والفقيمي ينطق بالياء من نحو: بِالْعَشِيِّ والإِبْكَارِ- جيما[4].

وكلب تقلب السين من نحـو: مَسَّ سَقَـر- زايا. وبنو العنبـر تقلب السين من نحو: ساطع صادًا. . .»[5].

والهذلي ينطق بالحاء من نحو: حتى حين- عينا[6].

وقد تعْظُمُ أهمية هذا التأثير أو تَقِلُّ، وقد تشملُ كُلَّ منطقة الجماعة اللغوية وقد تقتـصر على مســاحة معـينة من تلك المنطقة إلا أنه مع مـرور الوقت تَخْلُدُ بعضُ الآثار اللغوية المتخلفة عن الدخيلة فَتُـسَهِّلُ في المستقبل لانشطار لهجي يكون نواته ذلك الاتصالُ الذى قد كان بينهما.

---

(١) وافي -فقه اللغة ١٢٢.
(٢) ابن جني - سر الصناعة ١: ٢٣٤.
(٣) الرضى - شرح الشافية ٣: ٢٥٣.
(٤) سر الصناعة ١: ١٩٢.
(٥) سر الصناعة ١: ٢٠٨.
(٦) أبو حيان - البحر ٥: ٣٠٧.

٣- وقد يحدث نتيجةَ الهجرات: أن تضطر طائفة ذاتُ أنظمةٍ لغوية متميزة – تحت تأثير الحاجة الملجئة إلى طلب العيش والبحث عن مواطنه- إلي الهجرة ومجاورةِ قوم غُرَبَاء عنهم في كثيرٍ من أنماط السلوك دون أن يصاحبَ ذلك غَزْوٌ مسلح، وتكون النتيجةُ أن يَشْتَبِكَ الفريقان في صراع متعدد الجوانب، ومنه اللغة، وقد يطول أمدُه أو يقصر، وقد تشتدُّ وطأته أو تخف إلا أن النتيجةَ هي تَأَثُّرُ كل من الغازية والمغزوة ببعضهما فتنشأ بذلك أنواعٌ جديدة من اللهجات، وهو ما حصل شيء منه في نشأة بعض اللهجات العربية، فهجرةُ بعض القبائل اليمنية إلى الشمال ومجاورة هذه القبائل لبعض أمم الشمال وقبائله العدنانية أَنْسَى بعض القبائل القحطانية أصولَ لهجاتها اليمنية القديمة وأوجد أنواعًا أخرى من اللهجات كان من نتيجته تلك اللهجاتُ الطائية، والغسانية، والجذامية، ولهجات الأوس والخزرج. . .، ولم يقلْ أحدٌ من علماء العربية الأوائل بأنها كانت لهجاتٍ يمنيةً أو عدنانيةً خالصةً بل قالوا: بإمكان أن يكون قد وقع في كلام من خرجت لهجته عن القياس لغةٌ قديمة، ومن غير شك في أن لغة حمير مغايرةٌ للغة مضر[١] في الكثير من أوضاعها وتصاريفها وحركات إعرابها، ومن هنا فجميعُ ما ذكرنا لهجاتٌ جديدة جمعت بين خصائص اللهجتين وانتقَتْ منهما ما يلائمهما إذ نجد فيما وصل إلينا من مظاهر لهجات بعض هذه القبائل اليمنية سمات لهجية تفارق لهجاتِ العدنانيين وأخرى تنميها إلى الأصول القديمة.

فوجدت لهجات: طيء، خثعم، بلحارث بن كعب، أزد شنوءة، قضاعة، لخم، اليمن. . . وجميعها من أصل يمني.

كما رووا أن الطائيين يقولون: أم رجل في الرجل، وأنشدوا على ذلك قوله:

ذَاكَ خَلِيْلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهَمْ وَامْسَلِمَة

وقالوا: إنها امتداد للغة حمير القديمة[٢] حافظ عليها الطائي فاستعملها في لهجته الجديدة، وبالمثل قالوا: في هراق من أراق، وقالوا: إنه دخيل من العربية الجنوبية، وقد وُجِدَتْ في لهجة لطيء اليمنية[٣].

(١) الخصائص ١: ٣٨٦.
(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠: ٣٤.
(٣) محمود فهمي حجازي - علم اللغة العربية ١٨٥.

وهذيل تجر بـ«متى» من نحو: أَخْرَجْهَا مَتَى كُمِّهِ، وعقيل: تجر بـ«لعل»[1] التي تنصب بها الحجازية الفصحى المبتدأ وترفع الخبر من نحو: لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا.

ويهمل بنو تميم -ما النافية- التى نصبت بها الحجازية الفصحى الخبر في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١][2] وأمثال ذلك كثير.

واستعملتْ ألفاظًا من لهجات بعض القبائل بمعانٍ مغايرة لما كانت عليه عند الحجازيين فكان -فيما وصل إلينا من لغة- أن جمعت بين معنيين:

أحدهما: الأصل.

والآخر: فرع عنه.

وفي القرآن: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾ [الفتح: ١٢].

والظن ورد بمعنى الشك واليقين.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، والثابت استعمال -فوق في لغة العرب بمعنى «دون» وبمعنى «الأكثر» أيضًا.

وقال تعالى: ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦] والمسجور: المملوء والفارغ.

وقال تعالى: ﴿وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ﴾ [الإسراء: ٨٣] وهو بمعنى سقط وبمعنى ارتفع[3].

وأمثال ذلك كثير...

ولا ريب في أن الفصحى القرشية قد استعملتْ واحدًا من هذه المعاني في كل لفظ مما ذكر، وترك الباقي في لهجات لبعض العرب.

****

(١) ابن هشام – المغني ١: ٣٣٤، ١٥٥.

(٢) نفسه ١: ٣٠٣.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ١: ٣٩٣، البحر ١: ١٢٣.

الفصل الثاني

العربية الفصحى.. وكيف تكوَّنت؟

من المعروف أن العرب -لاختلاف قبائلهم، وتعدُّدِ لهجات بطونها- قد اجتمعوا -في جاهليتهم- على أن تكون لهم لغةٌ مثالية ومصطفاه جديرة بأن تكون أداة التعبير عند خاصتهم لا عامتهم، يصوغون بها فنونَ التفكير، ويلتزمونها في المجال الجديِّ من القول، ويلجأون إليها في المناسبات ومواسم الحج والأسواق.

فلما جاء الإسلام قوَّى من تلك الوحدة اللغوية، وشَدَّ من أزرها بنزوله بها، ومع ذلك فقد ظل لكل قوم من قبائل العرب تعبيرُهم الخاص بهم كما كان الحال عليه في الجاهلية[1]، ولكنه كان في هذه المرة أقلَّ عنفوانا وشدة، فقد شجَّع الدينُ الجديد جميعَ العرب على التزام لغة موحدة خوطبوا عن طريقها بنظمه وآدابه وقوانينه.

إلا أنه يجب ألا يُفْهَمَ من ذلك إلزام العرب بما لا يطيقون، أو تكليفهم بما لا يستطيعون، فجميع الدلائل تؤكد على أن الفترة التي سبقت نزول القرآن الكريم بهذه اللغة كانت مواتية لتقبُّل هذا الحدث اللغوى العظيم.

«فلقد نضج الوضعُ اللغوي وأصبح محتاجًا لمن يثبتُ له مزيدًا من التقارب وتشابُكِ العلائق بين جميع لهجات قبائل العرب، ولا يمكن لعاقل أن يفكر في اختلاف اللهجات العربية إلا وفكر في إمكان اتحادها»[2].

فالشكل الذي قامتْ عليه حياةُ العربي داخل جزيرته كان يدعوه -ولا ريب- إلى التواصل والاجتماع بغيره، وكل ذلك يستدعي تقاربًا لغويًا واندماجًا لهجيًا تتآلف فيه الخصائص المتنافرة وتقل معه الفروق فتتغلب بعضها على بعض لتظهر -

(١) صبحي الصالح -مباحث في علوم القرآن ص ١١٤- بتصرف.
وفي اللهجات العربية -إبراهيم أنيس- ص ٤٠.. بتصرف أيضًا.

(٢) الرافعي -تاريخ آداب العرب ٣: ٧١.

مع مرور الوقت- في أقرب صور الانسجام والتلاقي وهو ما حدث لهذه العربية قبل الإسلام.

لذلك لا نستبعد أن يكون قد حدث توحد لهذه اللهجات التي كانت تعيش مع قبائلها في جزيرة العرب على امتدادها وعرضها في فترة من فترات حياتها، ويستوى حينئذ أن تكون قد حدثت قبل نزول الوحي بقليل أو قبله بزمن طويل. إلا أن الأمر كان أكثر وضوحًا بحصول هذا الحدث الإنساني العظيم، فلقد عاشت اللهجات العربية جَنْبًا إلى جَنْب داخل الجزيرة العربية ونقول: إنها قد تقاربت -عبر حقب التاريخ الطويلة- إلّا أن تقاربًا كالذي حدث بعد ظهور الإسلام لم يحدث فيما حدثنا به اللغويون من آثار هذه اللغة، وإذا كانت العصور التاريخية في هذا الخصوص لا تُقَاسُ أبدًا إلا بأثر الأحداث الإنسانية فقد كانتْ بعثةُ الرسول ﷺ كافيةً لأن تُوَحِّدَ هذه اللهجات في لغة واحدة مشتركة مضتْ عليها فتراتٌ متعددة دون أن تصهرها على هذا النحو الذي ظهرت عليه العربية بعد الإسلام[1].

ومع ذلك نَدَّعي أن لغةً موحدة كانت قد دانت لها قبائلُ العرب في جاهليتها، وصدرتْ عنها آدابُها وفنونُها الرفيعة التي تمثَّلَتْ فيما وصل إلينا من آثار الجاهليين في مدة لا تزيد عن القرنين قبل الإسلام، وظهرتْ بكل جلاء -في لغة القرآن الكريم الذي صورَّ وضعَ هذه اللغة في أتم صورة وأبينها مما لا نجده حتى فيما صح من تلك الآثار المنسوبة إلي العصر الجاهلي..

والباحثون قد اختلفوا في حقيقة هذه اللغة، وإلي أي قبائل العرب تنتمى؟

١- مجموعة ترى: أن هذه اللغة التي كان من أمرها ما كان قبل الإسلام وفُرِضَتْ بعده بعد اقترانها بالدين الجديد: إنما هي لهجة قريش من بين سائر قبائل العرب ويستند هذا القول على آراء قالها القدماءُ وسار على نهجها بعضُ المحدثين:

فمن القدماء:

قتادة «ت- ١١٧هـ»: «الذي ذهب -فيما نقل عنه- إلى أن قريشًا أفصح العرب وبلسانها نزل القرآن الكريم وذلك لأنها كانت تختار أفضل لغات العرب[2].

(١) جسبرسن -اللغة بين الفرد والمجتمع ٦٩ بتصرف- فقه اللغات السامية ٣٠ بتصرف.

(٢) مجلة الدارة ع ١ س ٧ لعام ١٤٠١هـ، ص ١٧٦.

وابن فارس «ت- ٣٩٥هـ»: «إذ يقول: «أخبرني أبو الحسن أحمد بن محمد مولى بني هاشم بقزوين قال: حدثنا أبو الحسن محمد بن عباس الخشكي قال: حدثنا إسماعيل بن عبيد الله قال: أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالِّهم أن قريشًا أفصح العرب ألسنةً وأصفاهم لغةً، وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب، واصطفاهم واختار منهم نبي الرحمة محمدًا ﷺ، فجعل قريشًا قُطَّانَ حرمه وجيرانَ بيته الحرام وولاتهَ، فكانت وفودُ العرب من حجاجها وغيرهم يفدون إلى مكة للحج ويتحاكمون إلى قريش في أمورهم، وكانت قريش تعلِّمُهُمْ مناسكهم وتحكم بينهم، ولم تزل العرب تعرف لقريش فضلَها عليهم، وتسميها أهلَ الله؛ لأنهم الصريحُ من ولد إسماعيل -عليه السلام- لم تشبْهم شائبة، ولم تنقلْهم عن مناسبهم ناقلة، فضيلةً من الله - جل ثناؤه- لهم تشريفًا إذ جعلهم رهطَ نبيه الأدنين وعترتَه الصالحين، وكانت قريش -مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها- إذا أتتْهم الوفودُ من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طُبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصحَ العرب، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عنعنة قيس، ولا كشكشة أسد ولا كسكسة ربيعة، ولا الكسر الذى تسمعه من أسد وقيس مثل تعلمون ونعلم ومثل شعير وبعير؟»[1].

«وقد قال أبو نصر الفارابى في أول كتابه المسمي «بالألفاظ والحروف»: كانت قريش أجودَ العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعًا وأبينها إبانةً عما في النفس»[2].

أما المحدثون: فمنهم طه حسين فقد قال: «أما أن هذه اللغة العربية الفصحى التي نجدها في القرآن والحديث وما وصل إلينا من النصوص المعاصرة للنبي وأصحابه لغة قريش فما نرى أنه يحتمل شكا أو جدالاً، فقد أجمع العرب على ذلك بعد الإسلام، واتفقت كلمة علمائهم ورواتهم ومحدثيهم ومفسريهم على أن

---

(١) الصاحبى في فقه اللغة: ٣٣، المزهر: ١: ٢١٠.

(٢) المزهر: ١: ٢١١.

القـرآن نزل بلغة قـريش، أو قل على أن هذا الحـرف الذي بقي لنا من الأحـرف السبـعة إنما هو حرف قريش، وقـد يكون من التكلف والتحذق أن يجـمع العرب كافةً على أن لغة القرآن هى لغة قريش، وألا يظهر في العصر الإسلامي الأول ولا في أيام بني أمية ولا في أيام بـني العباس من ينكر هذا أو يجادل فيـه رغم ما كان من الشعوبية الحميرية ومن الخصومات السـياسية بين قريش وغيرها من قبائل مضر ثم يزعم زاعم أن هذه اللغة ليست لغةَ قريش، وإنما هي لغة قبيلة أخرى مهما تكن هذه القبيلة.

ويقول في موضع آخر: أما أن هذه اللغة العربية الفصحى التي نجدها في القرآن والحديث وما وصل إلينا من النصوص المعاصرة للنبي وأصحابه لغة قريش فما نرى أنه يَحْتَمِلُ شكًا أو جدالاً فقـد أجمع العرب على ذلك. . .، فنحن مضطرون أمام هذا الإجماع مـن جهة وأمام قريشـة النبي من جهة أخرى وأمـام نزول القرآن في قريش من جهـة ثالثة وأمام فهم قـريش للفظ القرآن في غير مـشقة ولا عنف من جهـة رابعة وأمـام اتفاق القـرآن في اللغة واللهـجة مع ما صح من حـديث النبي القرشي ومن الرواية عن أصحـابه القرشيين من جهة خامـسة إلى أن نسلم بأن لغة القرآن إنما هي لغة قريش. . . وقد سادتْ قُبيلَ الإسلام»[1].

٢- وأخرى ترى: أن هذه اللغـة إنما هي لهجات لبـعض قبائل عربيـة وحّدت بينها تكاليفُ الحيـاة وتكررت لقاءاتُ أبنائها فتوحدت بذلك لغـاتُها لتظهر في هذه اللغة العـربية الفصحى التي نجـدها بأوضح صورة في لغة التنزيل ثم اختلـفوا بعد ذلك في حقيقة لهجات تلك القبائل، ومن هي؟

على النحو التالى:

أ- فمن قائل: إنها ترجع إلى سبع لغـات، خمس بلغة العجز من هوازن وهم الذين يقال لهم: عليا هوازن وهى خمس قبـائل أو أربع منها سعد بن بكر وجشم ونصر بن معاوية وثقيف[2].

---

(١) فى الأدب الجاهلي: ١٠٥- ١٠٦.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة: ٤١.

ب- وذهب أبو عبيدة «ت- ٢٢٣هـ» إلى أن في القرآن لهـجات: لهجة قريش ولهجة هذيل ولهجة هوازن ولهجة يمن، ولبعضها نصيب كبير فيه[١].

جـ- ومن قائل: أنهـا ترجع إلى لغات قبـائل مضر خـاصة وهي هذيل وكنانة وقيس وضبة وتيم الرباب وأسد بن خزيمة وقريش[٢].

د- ومن قال إنها مزيج مختلط من لهجات تكلم بها أهل نجد والمناطق المجاورة لها كاليمامة غير أن الشعـراء قد أدخلوا عليها تغييرات عديدة، وهو مذهب بعض المستشرقين كغويدي، وفيشر[٣].

هـ- وذهب المستشرق بلينو إلى أنها لغة القـبائل التي اشتهرتْ بالبراعة في نظم القصيد والتي تردَّدَ إليها النحاةُ وعلماءُ اللغـة في الإسلام ليتعلَّموا من أهلها صحة النطق بالحروف أو المعـاني الغريبة والشـواهد لقواعد النحـو وهي قبائلُ مـعد التي جمع ملوك كندة كلمتَها قبل منتصف القرن الخامس للميلاد، ويرى أن هذه اللهجةَ تولَّدَتْ من إحدى اللهجـات النجدية وتهذبت في مملكة كندة وفي أيامهـا فصارت اللغةَ الأدبية السائدة بين العرب[٤].

٣- وبعضــهم يرى: أن هذه اللغة: إنما هي مزيجٌ مـختلط من جميع لهـجات قبائل العـرب شرقيهـا وغربيها شمـاليها وجنوبيهـا ووسطها تلاقتْ جميـعُها على صعيد واحد نتيجةَ تلاقي أصحابها بعضهم ببعض بتكرار لقاءاتهم واجتماعاتهم في أسواقهم ومواسمــهم وظروف حياتهم المختلفة التي تدعوهم لعقـد الصلات والتئامِ الشمل والتغلـب على أسباب النزاع ونبذ الخلاف، فـالتقت لغاتُهم وتقاربت فـيما بينها بعـد أن تآكلت الفروق الطفيفة الـتي كانت تفصلها بعضَـها عن بعض، ومع مرور الوقت وتكرار التلاقي تكوَّنت بذلك لغـة مشتركة تجمع عناصـرها من جميع تلك اللغات وتوحد بين خصائصها، فكانت أنْ ظهرت في شكل هذه اللغة العربية الفصحى[٥].

---

(١) مجلة الدارة ع ١ س ٧ لعام ١٤٠١هـ ص ١٧٩.
(٢) صبحي الصالح- مباحث في علوم القرآن ١٠٥.
(٣) مجلة الدارة ع ١ س ٧ عام ١٤٠١هـ ص: ١٨٧.
(٤) مجلة الدارة ع ١ س ٧ عام ١٤٠١هـ ص: ١٨٦.
(٥) إسرائيل ولغنسون- تاريخ اللغات السامية- ١٦٦.

٤- وهناك من قال بالوجهين بناء على ما صح عنده من رأى وأيّدته فيه البراهين والحجج فقالوا مرة: إنها لهجة قريش فحسب، وتوسطوا حينا فبينوا المراد من تلك التسمية «اللغة الحجازية أو القرشية» وكشفوا عن بعض الحقيقة -بناءً على ما توفر لهم من أدلة- في أصل وجود هذه اللغة.

فإذا وجدنا بعضَهم يقول: «والعربية الباقية يرجع تاريخ أقدمها إلى القرن الخامس بعد الميلاد على أبعد تقدير، وهي تمثل اللغة في عنفوان اكتمالها وعظمتها بعد أن اجتازت مراحلَ كثيرة في التطور والارتقاء، وبعد أن تغلبت لهجة من لهجاتها وهي لهجة قريش واستأثرت بميادين الأدب شعرها وخطابتها ونثرها في مختلف القبائل العربية، فقد أتيح للهجات هذه القبائل المتعددة فرصٌ كثيرة للاختلاط بفضل التجارة وتبادل المنافع ومجاورة القبائل العربية بعضها لبعض وتنقلها في طلب الكلأ وتجمعها في الحج والأسواق والحروب الأهلية. . ، فاشتبكتْ من جراء ذلك اللهجات العربية مع بعضها في صراع لغوي كُتب النصر فيه للهجة قريش، فطغت على جميع اللهجات الأخرى في المحادثة واستأثرت بميادين الأدب شعرها وخطابتها ونثرها في مختلف القبائل العربية فأصبح العربي أيّاً كانت قبيلتُه يؤلف شعره وخطابته ونثره الأدبي بلهجة قريش، وقد ساعد على تغلب هذه اللهجة عواملُ دينية واقتصادية وسياسية واكتمال ذاتي في مقومات هذه اللهجة وهو مما انعدم بعضه لسواها من اللهجات العربية الأخرى[1].

نجده بعد وقت قصير من تصريحه بمذهبه ذاك يقول:

. . . تضافرت عواملُ كثيرةُ على النهوض بلغة قريش وتوطيد قدمها وتمكينها من ألسنة العرب وتوسيع نطاق إنتاجها. . .

فقد أفادت لغة قريش من احتكاكها باللهجات العربية الأخرى آثارًا كثيرة من هذه اللهجات، ونقل إليها طائفة كبيرة من مفرداتها وأساليبها وخاصة في النواحي التي كانت تعوزُها، فقويت بذلك واتسع نطاقها وكمل ما كان فيها من نقص، وزادت مرونة وقدرة على التعبير عن مختلف فنون القول، غير أنها لم تقف فى اقتباسها

(١) وافي: فقه اللغة ١٠٧.

عند الأمور التي كانت تعوزها، بل انتقل إليها كذلك من هذه اللهجات كثيرٌ من المفردات والصيغ التي لم تكن في حاجة إليها لوجود نظائرها في متنها الأصلي، وإلى هذا ترجع بعض العوامل في غزارة مفردات هذه اللغة وكثرة مترادفاتها، وورود جمع الكلمة الواحدة فيها على صيغ متعددة، وقبولها أوزانًا كثيرة للفعل الواحد، فما أشبه الحالة التي انتهت إليها لغة قريش ببحيرة امتزج بمياهها الأصلية مياه أخرى مختلفة الطعم واللون انحدرت إليها من جداول كثيرة[1].

وقد تبلغ به الحيرة منتهاها عندما يقرر: بأنه لا يمكننا على ضوء معلوماتنا الحاضرة أن نميز بين ما كان قرشيَّ الأصل، وما انتقل إلى لغة قريش من أخواتها لأننا نجهل ما كانت عليه لهجة قريش واللهجات العربية الأخرى في أدوارها الأولى جهلاً يكاد يكون تامًا، فلهجة قريش لم تصل إلينا إلا وهي متأثرة بما عداها من اللهجات العربية التي قهرتْها، وهذه اللهجات لم يصل إلينا منها شيء قبل تغلب لهجة قريش عليها، ولم يبق منها في المحادثة بعد تغلب هذه اللهجة عليها إلا النزر اليسير»[2].

أيقنا -بعد التدقيق في مراده- أنه يقصد بلهجة قريش هذه تلك اللغة التي استقرت في نواحي الحجاز قبيل ظهور الإسلام، والتي اصطنع بها ما وصل إلينا من آثار في العصر الجاهلي، بعد أن ضاعت معالم هذه اللهجة القرشية الأصلية، واختلطت في خضم هذا الزخم الهائل من اللهجات العربية الوافدة على القرشية في عُقْر دارها، فأقبل القوم يصنفون ويوائمون ويختارون ويهذبون ويدنون ويقصون إلى أن تكونت هذه العربية الفصحى، وشاعت في بلادهم، ولو لم يكن لقريش من فضل فيها سوى الانتقاء والاصطفاء لحُقَّ لها أن تُنْسَبَ إليها تجاوزا ولو لم تكن هي لغتها الأصلية.

وعلى هذا يحمل قوله على القبول وإن فاته النص على ذلك، والاضطراب نفسه نجده أيضًا عند من ذهب إلى «أن لغة قريش قد أتيح لها أن تَتَبَوَّأَ المكانة

---

(١) وافي- فقه اللغة: ١١٤.

(٢) وافي- فقه اللغة: ١١٦.

الأولى بين اللهجات العربية الشمالية فأصبحت هي الفصحى المقصودة عند الإطلاق وقد زادها نزول القرآن بها مكانة ومجدًا»[١].

«وأن العرب حين استصفوا لهجة قريش وجعلوها لغتهم الأدبية المشتركة أثروا فيها مثلما تأثروا بها، فصدق على لهجة قريش ما يصدق على كل اللغات من قوانين التأثر والتأثير . . . وطبيعي أن تُتَّخَذَ لغةُ الحجاز مقياسًا للفصاحة وقد بلغت من الرقي داخل الجزيرة العربية مبلغًا حميدًا حين خلت من مستقبح اللغات ومستهجن الألفاظ، إن الباحث يكاد يرى هذا المقياس صحيحًا لا مغمز فيه بل بديهيًا لا مسوغ لرده[٢].

إلا إننا نجده يصرح: بأن العربية -بصورتها الحالية- قد أسهمت في تكوينها اللهجات العربية قاطبة. . ، فظاهرة التأثر بين اللهجات الصحيحة المسموعة من العرب قد آلت بالفصحى إلى ضرب من التوحد في الخصائص، والتماثل في السمات والملامح، حتى لكأن هاتيك اللهجات وهي في طريقها إلى التلاقي والتقارب لم تك إلا جداول تجري رخاء في مسالكها ثم تنتهي باطمئنان إلى الانصباب في نهر واحد غزير قادها نحو دليل لا يضل ولا ينسى[٣]. . . ، فإن هذه الخصائص لا تميز لغة قريش لذاتها بل لتمثُّلها خير ما فى اللهجات العربية الصحيحة بالتوليد والاشتقاق وخير ما في اللجهات الأجنبية بالنقل والتقريب[٤]. . . ، ونحسب أنه ليس من البحث الموضوعى في شيء أن نرى في استصفاء لغة قريش أن القرآن نزل بها، ففي القرآن من لهجات العرب الأخرى ألفاظ غير قليلة. . . ، ولغة القرآن بعد هذا حين يقال: إنها لغة الحجاز أو قريش هي اللغة نفسها التي نُقلتْ بها أشعارُ العرب وخطبُهم وأشعارهم، ولقد صادف القرآن هذه اللغة الراقية المهذبة فزاد من ترقيتها وتهذيبها، فهذا معنى نزوله بلغة قريش»[٥].

---

(١) صبحي الصالح -دراسات في فقه اللغة: ٧٢.

(٢) صبحي الصالح- دراسات في فقه اللغة من ١٠٩- ١١١.

(٣) نفسه ١٠٤- ١٠٥.

(٤) صبحي الصالح- دراسات في فقه اللغة ١٠٩.

(٥) دراسات في فقه اللغة: ١١١.

والحكمة في ذلك إنما هي تخفيف وتيسير على هذه الأمة التي تعدَّدَتْ قبائلها فاختلفت لذلك لهجاتها وطريقة نطقها، أما لغاتها نفسها فلا موجب لمراعاتها لأن القرآن اصطفى ما شاء بعد أن صهره في لغة قريش التي تمثلت فيها لغات العرب قاطبةِ لا لغات قبائل معينة ينتصر لها بعض العلماء بتعسف لا يؤيِّده دليل عقلي ولا نقلي[1].

ويبدو -لي- أنه كسابقه لم تَقُمْ عنده فكرة التفريق بين عربية فصحى مشتركة استقتْ روافدَها من كل لهجات قبائل جزيرة العرب وأجادتها الطبقة المفكرة في تلك الآونة وبين لهجة خاصة كانت شائعة في جهات مكة وما حولها من بلاد الحجاز فاعتبرها صورةً واحدة، وقال بذا مرة وبذاك أخرى.

ما تقدم هو بعض ما قيل في حقيقة تلك اللغة العربية المشتركة التي سميت - فيما بعد- بالعربية الفصحى، وكل منها يقوم على مجموعة من الحجج ويستند على جملة من الحقائق، غير أن بعضها لا يمكن الركونُ إليه في الاهتداء إلى حقيقة هذه اللغة العربية الفصحى، ولا كيف تكوّنَتْ، فقد أصبح البحث عن ذلك ضربًا من المحال بعد أن ضاع من مراحل العربية الأولى ما قد يهدينا إلى جذورها وأصولها القديمة ووصلتْ إلينا ناضجةً كاملة متمثلة في لغة القرآن الكريم وما صحَّ من آثار الجاهليين التي لا تتجاوز في تاريخها قرنًا ونصفًا قبل الإسلام.

بيد أن مما لا يمكنني أن أجادل في إمكان حصوله أن العرب كانوا قبل ظهور الإسلام شعوبًا وقبائلَ مختلفة ولكل منها لهجتُها الخاصة بها وعاداتُها الكلامية التي تلتزمها في النطق وطريقة الأداء، «ورغم تلك اللهجات نرى أنه قد يحدث توحُّدٌ بين لهجات القبائل العربية فتتكوَّنُ لهم لغة نموذجية أدبية مشتركة تشمل جميع البيئات اللغوية، ويحاول أبناء الأمة إجادتَها وإتقانها، وكلما تمكَّنَتْ منها الألسنةُ ازداد شيوعها، ويتبع ذلك انكماش في اللهجات الأخرى واقترابُ بعضها من بعض فلا يبقى من خصائصها على مرور الزمن إلا القليل[2]، وتلك اللغة

---

(١) صبحي الصالح- مباحث في علوم القرآن: ١١٣.

(٢) إبراهيم أنس- من أسرار اللغة: ٣٧ بتصرف.

النموذجية هي التي التزمتْها الطبقة المفكرة من أمة العرب في المجال الجديِّ من القول، وعن طريقها وصل إلينا بعضُ الآثار الأدبية من شعر ونثر جاهليين.

وهذا ما يؤكد أن الإسلام حين ظهوره قد «صادف لغة مثالية مصطفاة جديرة أن تكون أداة التعبير عند خاصة العرب لا عامتهم، فزاد من تلك الوحدة وشدَّ من أزرها بنزول قرآنه بلسان عربي مبين»[1].

ومع ذلك ظلت آثارُ لهجاتهم الخاصة بهم عالقةً بألسنتهم يتحامونها -قدر الإمكان- ولو في المجال الجديِّ من القول، واستمر الحال على تلك الصورة طيلة قرن ونصف قبل الإسلام وهي الفترة التي جاءتنا أنباؤها وقبل ذلك أيضًا مما لا نعلم عنه إلا مجرد الظن، لكننا مع ذلك نظل معتقدين بأن ما تحقق لهذه اللغة في فترتها التي علمنا من أخبارها شيئًا عنها لابد أن قد تحقق لها أيضًا في فترات مضت متى توافرت دواعيه، فما اجتمع هؤلاء القوم من قبائل مختلفة في مكان واحد كالحج والأسواق والمنتديات وأماكن المحاكمات وفصل المنازعات إلا وكانوا مضطرين إلى استعمال لغة عامة يفهمها جميعهم ويعبرون بها عما يريدون قوله وقد فصلنا القول عن ذلك فيما سبق من الحديث.

****

(١) مباحث في علوم القرآن ١١٤. بتصرف.

مظاهر اختلاف اللهجات العربية

مما انتهى إلينا من كلام العرب نرى أنه قد توزَّع من حيث فصاحتُه وشيوع استعماله بين جميع العرب أو اختصاصه ببعضهم دون بعض إلى أقسام:

أحدها- اتفق جميع العرب على فصاحته بعد أن اشتركوا -ولا سيما الخاصة منهم- في وضعه -كما بيّنا سابقًا- بحيث أصبح مقياسًا للغة الفصحى، وبمقدار القرب منه أو البعد عنه يكون مبدأ التفضيل والحكم لهذا القول أو ذاك بالفصاحة أو عدمها، ومن أجل ذلك التزمه الفصحاءُ من العرب في المجال الجديِّ من القول، وصاغوا به فنونَ التفكير عندهم، ولجأوا إليه فى المناسبات والمواسم التي كانت تجمعُهم على صعيد واحد، وهذه هي العربية الفصحى وإليها ينصرف الكلام العربي الفصيح إذا أطلق من غير نسبة إلى قبيلة بعينها.

ثانيًا- استعمالات هي في الحقيقة خاصة ببعضهم إلا أنه كثُرَ الذين يتكلمون بها فدخلتْ ضمن الفصيح من كلامهم، فقد أدَّى تفرقُ قبائلهم في أنحاء عديدة من شبه الجزيرة العربية مع احتفاظهم بعاداتهم الكلامية وطرائقهم الخاصة في النطق، إلى جانب مسايرة الاستعمال العام الذي التزمه فصحاء العرب إلى تساوي الأمرين عندهم بحيث إن اتباع أحدهما جارٍ في الفصاحة مجرى الآخر، فلكل منهما قياس متَّبع لاسيما وأن أصحاب هذا الفصيح عدد كثير وخلق من الله عظيم، وإنما يقاس بقاء اللغة وانتشارها -عادة- ببقاء وكثرة أعداد من يستعملها.

ثالثًا- استعمالات نُصَّ على أنها خاصة بقبيلة بعينها درجت عليها والتزمتها في حديثها العادي وشئونها اليومية فإذا ماجَدَّ الجِدُّ تخلوا عنها ليلتزموا اللغة النموذجية ويسيروا على نهجها في مخاطباتهم سواهم من قبائل العرب إذا ما جمعتْهم بهم

المجامعُ، ولكن يحدث أحيانًا أن تطرأ عليهم فى أثناء ذلك بعض سماتهم اللهجية التي يلتزمونها فيما بينهم داخل بيئاتهم، فجاءت مبعثرةً هنا وهناك.

وجامعوا لغة العرب عندما بدأوا يجمعونها لم يفرقوا بين استعمال شاع عند كل قبائل العرب وبين مظهر لهجي اختُصَّتْ به قبيلةٌ بعينها ولم يأخذ طابعَ الشيوع وكثرةَ الاستعمال إلا نادرًا.

ويبدو أن ذلك لم يكن في مقصودهم البحث عنه وتمييز مظاهره وإنما كان همُّهم جمع اللغة كيفما اتفق، ومع ذلك فما أهملوا قط في الإشارة إليه والنص على أصحابه كلما دعت الحاجة إلى ذلك، فحظينا من وراء ذلك على عدة مظاهر لهجية ساقوها لنا في مناسبات اقتضتْها وأخرى جاءت عرضًا في قصة تُحكى أو رواية أُخِذَتْ عن بعضهم.

ومن تلك المظاهر اللهجية ما يتعلق بالنواحي الصوتية والصرفية، والنواحي النحوية والدلالية أيضًا.

ففي النواحي الصوتية نجد:

- ظاهرة تحقيق الهمز وتسهيله:

فقد نقل سيبويه: «أن بني تميم يحققون الهمز حيث أتى، ويسهل بعض الحجازيين الهمزة، ويبدلونها من جنس حركة ما قبلها»[(١)].

وفصّل أبو زيد هؤلاء القوم فذهب إلى «أن أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون، ووقف عليها عيسى بن عمر فقال: لا آخذ من قول تميم إلا بالنبر، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا[(٢)].

وبالهمز قرأ نافع في كل من «النبي، ونبي، والنبيين، والنبيون، والصابئين، والصابئون»[(٣)].

(١) الكتاب ٢: ١٦٣.

(٢) ابن منظور- لسان العرب ١: ١٤.

(٣) شرح الشاطبية ١٥١، الإتحاف ١٣٨.

وقرأ عاصم «إن يأجوج ومأجوج» بالهمز فيهما، وقرأوا إلا حمزة «هزؤا» حيث وقع، و«كفؤا» بالهمز فيهما وصلا ووقفًا[1].

وقرأ ابن كثير المكي بالهمز في قوله تعالى «قسمة ضيزى»[2]. وبالهمز قرأ الكوفيون وأبو عمرو وابن كثير: سأل سائل: «بهمزة مفتوحة بعد سين «سأل»[3].

وقرأ أبو عمرو ويعقوب وحمزة وخلف وحفص بالهمز في «نار مؤصدة»[4].

وحقق ابن عامر ويعقوب وحمزة والكسائي وخلف وروح في مواضع «أئمة» فى القرآن[5].

وحقق الكوفيون وابن عامر وروح الهمزة الثانية فى قوله تعالى «أإنا لتاركوا» و«أأنك لمن» و«أإذا» وحقق القراء غير نافع وابن كثير وأبى عمرو وجعفر ورويس «أأنزل عليه الذكر» «أألقى الذكر عليه»[6].

وبالتأمل فيمن نُسبَتْ إليه ظاهرةُ التحقيق من هؤلاء القوم نرى أن معظمهم كانوا من قرَّاء الكوفة وبعض قراء الحجاز ونحن نعلم أن الكوفة كانت متأثرةً بقبائل وسط وشرقى الجزيرة وهم ممن أُثِرَ عنهم تحقيقُ الهمز.

أما من حقق من الحجازيين -وهم أقلية- كابن كثير فى بعض طرقه، ونافع المدنى فيما روى عنه فيبدو أن قراءاتهما قد جاءت تحقيقا للهجة مكة وبعض أهل الحجاز من يميلون إلى همز بعض الكلمات[7].

أما المُسَهِّلُون من العرب: فكانوا يميلون إلى إبدال هذه الهمزات حروفَ مد من جنس حركات ما قبلها أو حذفها، وبإبدال الهمزة الساكنة ياء أو واوا أو ألفا بعد كسر أو ضم أو فتح قرأ أبو جعفر المدنى فى نحو: يُؤْمِنُونَ -وَبِئْسَ - فَأْتُوهُنَّ وكل ما جاء من ذلك سوى أحرف قليلة.

---

(1) شرح الشاطبية ١٥١.

(2) النشر ١: ٣٩٤ وما بعدها، الإتحاف ٤٠٣.

(3) شرح الشاطبية ٢٩٦.

(4) النشر: ١: ٣٩٥، الإتحاف ٤٤٣.

(5) الإتحاف. ٥٠.

(6) النشر: ٣٧٤.

(7) أبو زرعة -حجة القراءات ٥١ وما بعدها -تحقيق سعيد الأفغانى.

وكان أبو عمرو إذا قرأ في الصلاة أو أدرج قراءته أو قرأ بالإدغام لهم يهمز كل همزة ساكنة سواء كانت فاء أو عينا أو لاما إلا أن يكون سكون الهمزة للجزم[١].

وقرأ باقي القراء غير عاصم بغير همز في «يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ» وقرأ حفص «هُزُوًا» في «هزؤا» بالإبدال حيث وقع من القرآن[٢].

وقرأ أبو جعفر المدني: بحذف الهمز مع ضم ما قبلها في نحو: مُسْتَهْزِئُونَ والصَّابِئُونَ، ومُتَّكِئُونَ، ومَالِئُونَ، ولِيُوَاطِئُوا، ويُطْفِئُوا، وقُلْ اسْتَهْزِئُوا، وما إلى من ذلك[٣].

وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر «سال» بألف، قال الزمخشري: هي لغة قريش يقولون: سلت تسال وهما يتسايلان، ورووا عن حسان المدني:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً ... ظَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ

بإبدال الهمزة من «سأل» حرف مد[٤].

ويذهب بعضهم إلى أن إبدال الهمزة من «اللائِي يَئِسن» ياء في قراءة البزي وأبي عمرو إنما جاء على لغة لقريش[٥].

وقرأ الحرميان وأبو عمرو وهشام بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية من قوله تعالى: ﴿**أأنذرتهم أم لم تنذرهم**﴾ وهي لغة أهل الحجاز الذين لا يرون الجمع بينهما «الهمزتين» طلبا للتخفيف[٦]، وسهل نافع المدني وأبو عمرو وابن كثير المكي وأبو جعفر ورويس الهمزة الثانية من مواضع «أَئِمَّة» في القرآن[٧].

وكذا رووا عنهم في تسهيل الهمزة الثانية[٨] من ﴿**أَئِنَّا لَتَارِكُوا**﴾ [الصافات: ٣٦] «أَإِنَّكَ لَمِنَ» و«أَإِذَا» وهو مذهبهم أيضا في تسهيل الثانية من

---

(١) النشر ١: ٣٩ وما بعدها، التجهيز والتيسير ٥٨ ومابعدها.

(٢) الاتحاف ١٣٨.

(٣) النشر ١: ٣٩٧.

(٤) الاتحاف ٤٢٣، شرح المفصل ٩: ١١٤.

(٥) النشر ١: ٤٠٤، الاتحاف ٤١٨، البحر ٧: ٢١١.

(٦) النشر ١: ٣٦٣، البحر ١: ٤٧.

(٧) النشر ١: ٣٧١.

(٨) نفسه ١: ٣٧١.

﴿أَؤُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [ص:٨] و﴿أَؤُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ [القمر:٣٥] وجميع من ذكرناهم من هؤلاء القُرَّاء غير حفص ورويس هم من قراء الحجاز[١]، وهى ممن عُزِىَ إلى أهلها تسهيلُ الهمز وتليينُه.

ولعل ميل أهل البادية إلى الأصوات الشديدة الجلدة هو الذى دفعهم إلى تحقيق الهمز كالذى عرف فى نطق قبائل وسط الجزيرة وشرقيِّها حيث إن الهمزة صوتٌ حنجرى انفجاري وهو مما يناسب البيئةَ البدوية في حين أن أهل المدن وسكان الحواضر يميلون بطبعهم إلى الأصوات اللينة.

ظاهرة الاختلاف فى حركات الكلمة:

ويمكن النظر إليها من زاويتين:

١ - الاختلاف فى بنية الكلمة:

ومن ذلك نحو ماجاء فى لهجة قيس في رِفْقَة، وسائر العرب على رُفْقَة[٢] ونسب إلى هذيل أنهم يقولون «نِعِم» فى «نعم» وهي لغة سائر العرب[٣].

كما عُزِي إلى كنانة وأشياخ قريش أنهم يقولون: «نَعِم» فى «نَعَم» وفتح النون والعين لغة باقي العرب[٤].

وقال أبو الفتح: نُشْرًا تخفيف «نُشُرا» في قراءة العامة، والتثقيل: أفصح لأنه لغة الحجازيين والتخفيف فى نحو ذلك لتميم[٥].

ونقل سيبويه أن بكر بن وائل وناسا كثيرا من بني تميم يقولون في نحو: فَخِذ وكَبِد وعَضُد وكَرُم وعَلِم: فَخْذ وكَبْد وعَضْد وكَرْم وَعلْم[٦]..

ويعتقد أن منه قراءة أبى عمرو: ورسْلنا ورسْلكم ورسْلهم وسبْلنا»[٧].

بإسكان السين والباء فى الجميع.

---

(١) ابن الجزرى -التحبير والتيسير: ٢١٦، حجة القراءات: ٥٤.

(٢) المخصص ١٥: ٩٢.

(٣) التحبير والتيسير ٩٤، الكتاب ٢: ٤٠٨.

(٤) شرح كلا وبلى ونعم: ١٠٧ وما بعدها.

(٥) ابن جنى - المحتسب ١: ٢٥٥.

(٦) الكتاب: ٢: ٢٥٧ وما بعدها.

(٧) التحبير والتيسير: ٩٥.

وقالوا: الصِّرْع لغة قيس، والصَّرْع لغة تميم[1].

وقالوا: وَجْنَة، ووُجْنَة، ووِجْنَة عن أهل اليمامة[2].

والعرب تقول: سَمٌّ، وسُمٌّ الخياط، قال يونس: إنها لغة أهل العالية[3].

و«الوِتْر» بكسر الواو في العدد هي لغة أهل الحجاز وبني تميم وبها قرئ في السبعة، والفتح فيها لغة أهل العالية وسائر العرب[4].

٢- الاختلاف فى بناء الكلمة:

ومن الثانية نحو ما ورد من اختلاف لهجات العرب فى هُوَ وهِيَ فـفتح الواو والياء فيهما لغة جمهور العرب، وبذلك قرئ في السبع[5] إلا أنه قد حكى عن قيس وأسد أنهما يسكنان الواو والياء فيهما[6].

أنشد قطرب:

وكُنَّا إِذَا مَا كَانَ يَوْمُ كَرِيهَةٌ ... فَقَدْ عَلِمُوا أني وَهُوْ فَتَيَانِ

وقال آخر: حَبَّذَا هِيْ مِنْ خُلَّةٍ لَوْ تُحَابِي

وهمدان تشدد آخرهما[7] أنشد قطرب:

وَإِنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا ... وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّه اللهُ عَلْقَمُ

وقول الآخر: وَهِيَّ مَا أُمِرَتْ بِاللُّطْفِ تَأْتَمِرُ

وقريب من ذلك ما ورد في بعض الأسماء الموصولة نحو: الذي والتي[8].

فالذى عليه جمهور العرب إثبات الياء فيهما ساكنة إلا أنه قد ورد عن بعض العرب تشديد الياء فيهما[9]، ومن ذلك قول الشاعر:

---

(١) المخصص ١٥: ٧٤.
(٢) نفسه ١٥: ٩٣.
(٣) نفسه ١٤: ٢١٨.
(٤) الإتحاف ٤٣٨.
(٥) النشر٢: ٢٠٩. سراج القارئ المبتدئ ٣٤٩.
(٦) الهمع ١: ٦١، التسهيل ٢٦.
(٧) الهمع ١: ٦٠، شرح المفصل ١: ٩٧، شرح الكافية ٢: ١٠.
(٨) التسهيل ٣٣.
(٩) الإنصاف ٢: ٦٧٥.

قال العجاج:

بعـــد اللـتـيـــا الـلـتـيـــا والتي دافع عـني بنقـــيـــــر مـــوتـتي

وقال آخر:

وَلَيْسَ المَـالُ فَـاعْلَمْـــهُ بِمَـــالٍ -وَإنْ أَغْـنَـــاكَ- إلاّ لـــلّـــذَيّ

يُرِيْدُ بِـهِ العَـــلاَءَ وَيَـصْطَفِـــيْـــهِ لأَقْـــرَبِ أَقْـــرَبِيْـــهِ ولِـلْقَـــصِيّ

ومن حذف الياء فيهما قوله[1]:

فَظَلْتُ فِـي شَـرٍّ مِنَ اللَّذْ كِـــيْـدَا كَـالـلَّذْ تَزَبَّى زُبْيَـــةً فَـاصْطِـيْـدَا

وقال قيس العكلي[2]:

وامْنَحْـهُ اللَّتْ لاَ يـغِـيْبُ مِـثلُهـا إذَا كَـانَ نِيْـــرانُ الشِّـتـاءِ نَـوَائِمَـا

٣- ظاهرة التوافق الحركى:

ولعل أهمَّ ما يمثل ذلك مـا عُرِفَ عن ظاهرة الإمالة في لهجات بـعض القبائل العربية ولا سيمـا البدوية منها فقد أدَّتْ رغبتُهم في سـرعة النطق إلى نشأة ضرب من تجـانس أصوات الكلمـة وتناسـبهـا[3]، وذلك لأن اللسـان يرتفع بالضم وهو يقتضى تصعدا واستعلاء وينحدر بالإمالة والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع فإذا أملت الألف قربت من اليـاء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فـتصير الألف من نمط واحد في التسفل والانحدار[4]، ومن ثمَّ أمال حمزةُ والكسائى وخلف فى قراءات القرآن كلَّ ألف منقلـبة عن ياء حيث وقَعَت فى كتـاب الله سواء كانت فى اسم أو فعل[5].

---

(١) الخزانة ٢:٢٩٨. (٢) الأزهية ٣٠٣.

(٣) من بحث للدكتور: عبدالغـفار هلال عن تفسير بعض مشكلات الفصحى -مـجلة كلية اللغة العربية ع ٦ ص ١٥٠.

(٤) النشر ٢:٣٥، سر الصناعة ١:٥٨.

(٥) النشر ٣:٣٥.

ووافقهم أبو عمرو من جميع مـا تقدم على ما كان فيه راء بعدها ألف ممالة بأى وزن كان بل أكثروا من ذلك فأمال الكسائى كل ما كان قبله هاء التأنيث وقال: إنها من طباع العربية[1].

وقد أُلفَتْ هذه الإمالةُ عن قبائل شرقيِّ الجزيرة ووسطها فهي لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس ومن وراءهم[2]، ووجدت في كلام أكثـر أهل الأمصار لأنها خفيفة على لسانهم سهلة في طباعهم.

ومن التناسب بين الأصوات ما يعمد إليه بعضُ العـرب من إشمام الضمة كسرةً والكسـرة ضمة في بـعض ما روي عنهم فـقد ضم كـثيرٌ مـن قيس وعقـيل ومن جاورهم وعامة بنى أسد أوائل عين الفعل اليائى العين نحو:

قِيْلَ، غِيْصَ، حِيْلَ، سِيْءَ، سِيْئَتْ، جِيْىءَ، سِيْقَ.

وهى قراءة الكسائي وهشام وافقهما نافع وابن ذكوان في سِيْىءَ، وَسِيْئَتْ، وزاد ابن ذكوان حِيْلَ[3].

وأخلصت حـركات أوائل بعض هذه الأفـعال الـثلاثيـة التي عينهـا واو أو ياء فقلبت واوا فى مثل: بِيْعَ، حِيْكَ، وأنشدوا:

لَيْتَ وَهَـلْ يَنْفَعُ شَـيْـئًـا لَيْتُ   لَيْتَ شَـبَـابًا بُوعَ فَـاشْـتَـرَيْتُ

وقال آخر:

حُـوكَـتْ عَلَى نِيْـرَيْنِ إِذْ تُـحَـاكُ   تَخْـتَـبِطُ الشَّـوْكَ وَلاَ تُشَـاكُ

وقد عُزِيَتْ إلى هذيل وبني فقعس وبنى دبير[4].

ولعله لضـرب من هذا التـجـانس وذلك التناسب بين أصـوات بعض حـروف الكلمة ما نراه من إتباع بعض الحركـات لبعض فى منطق قوم من العرب، إمّا لأن الإتباع أخفُ على اللسان من جهة النطق وإمَّا لِسَبَبٍ آخر كأنه يكون خشيةَ الانتقال من وضع كان اللسان فيه إلى وضع آخر سيصيـر إليه فقد نقل سيبويه عن بني أسد

(١) النشر ٢: ٤٠

(٢) من بحث عن بعض مشكلات الفصحى د. عبدالغفار هلال نشر بمجلة كلية اللغة العربية ع ٦ ص ١٥٠.

(٣) البحر ١: ٦١.

(٤) شرح التصريح: ١: ٢٩٥، البحر ١: ٦١.

وبني تميم أنهم يقولون: اضْرِبِ ابْنَك فحركوا الباء وهو غير متحرك تقريبا له من حركة الهمزة المكسورة وأتبعوا حركة الراء المضمومة لحركة الدال المكسورة كراهية للضمة بعد الكسرة لأنه ليس من الكلام فِعُل فقالوا: الرِّدِى فى الرِّدُؤ، وقالوا: من البُطُؤ، ورأيت البُطُؤ، فقربوا حركة الطاء من الباء لأنه ليس في الكلام «فُعِل» وقد نسبوا ذلك إلى بعض تميم»[1].

وأتبع ناس من بكر بن وائل الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار وكان أخف من أن يُضَمَّ بعد أن يكسر وهي رديئة، قال سيبويه سمعنا أهل هذه اللغة يقولون:

وَإِنْ قَالَ مَوْلاَهُمْ عَلَى جُلِّ حَادِثٍ   مِنَ الدَّهْرِ: رُدُّوا فَضْلَ أَحْلاَمِكِمْ رَدُّوا

كما نسب إلى قوم من ربيعة أنهم يقولون: مِنْهِمْ ضمة الهاء كسرة إتباعها لكسرة الميم حين لم يكن المسكن حاجزًا حصينًا[2].

وعزي إلى بعض تميم أنهم يقولون: رُدُّه في رده فأتبعوا حركة الدال لحركة الهاء المضمومة[3].

٤- إبدال بعض أصوات الكلمة من بعض:

فقد يميل بعض العرب تحت تأثير الرغبة في بيان الصوت ووضوحه إلى إبدال صوت مجهور من آخر مهموس، وشديد من رخوى وصائت من صامت.. إلخ.

نقل عن بعضهم أنهم يقولون: أَفْعَيْ في أَفْعَى، وحُبْلَيْ في حُبْلَى، وكذلك كل ألف في آخر الاسم.

وتقول فزارة وناس من قيس وبعض طيء: أَفْعَوْ في أَفْعَى بقلب الألف واوا[4].

وتقول تميم في الوصل هذِيْ فلانة بإبدال الهاء ياء وناس من بني سعد يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف وذلك لخفاء الياء عندئذ فيقولون: علج وعربانج وفقيمج.. في علي وعرباني وفقيمي[5].

(١) الكتاب ٢:٢٨٦.
(٢) الكتاب ٢: ٢٦٤.
(٣) الكتاب ٢: ٢٦٢.
(٤) الكتاب ٢: ٢٨٧.
(٥) الكتاب ٢: ٢٨٨.

وناس من تميم وربيعة يبدلون مكان الكاف المؤنثة شينا فيقولون: انش ذاهبة. وبعض أهل اليمن يجعلون الكاف مطلقًا شينا[1].

ونسبوا إلى تميم أنها تقلب العين من نحو «مَـعْهُمْ وَمَعْ هؤُلاَءِ». حاء فيقولون: محُّم، ومحَّاؤلاء[2].

وبالمقابل نسبوا إلى هذيل قلب الحاء عينا في «حتى»[3].

وقد قرأ بها ابن مسعود في «حَتّى حِينٍ».

ونجد قيسا وتميما تقلب الهمزة المبدوء بها عينا فيقولون:

عَنَّكَ في «أَنَّكَ»، وعَسْلَمَ في «أَسْلَمَ»، وعُذُنٌ في «أُذُن»[4].

ومن ذلك الاستنطاء أيضًا وهو في لغة سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس والأمصار تجعل العين الساكنة نونًا إذا جاورت الطاء كأَنْطى في أَعْطَى[5].

وبالتأمل فيمن نسبت إليهم هذه الظاهرة نرى أنها قد عزيت إلى قبائل بدوية اتخذت من الصحراء موطنًا لها وهي أميل إلى إيضاح الأصوات والجهر بها.

٥- ظاهرة المماثلة بين بعض أصوات الكلمة:

وتميل بعض اللهجات العربية ولاسيما البدوية منها إلى المماثلة بين بعض أصوات الكلمة، فَيُبْدَلُ لأجل الحرف المجاور أَشْبَهُ الحروف به مخرجًا، ومن ذلك مثلاً قول بني العنبر من تيم: صُقْتُ وصَبَقْتُ والصَّمْلَقُ في سقت وسبقت والسملق، وما ذلك إلا لأن القاف من أقصى اللسان وتتصعد إلى الحنك الأعلى فأبدلوا من موضع السين أشبهَ الحروف بالقاف ليكون العملُ من وجه واحد وهي الصاد لأن الصاد تصعَّد إلى الحنك للإطباق، وهذا شائع في لهجة هؤلاء مع الطاء والغين والخاء أيضًا إذا وقعت بعد السين أَنّى كان مَوْقِعُها من الكلمة أثانية أم ثالثة أم رابعة إذا كنَّ بعدها فيقولون: صَلَخَ، وصَاطِع، وَصَالِغ في سلخ، وساطع، وسالغ[6].

---

(١) شرح الكافية ٢: ٤٠٩، الصاحبي: ٣٤، المزهر ١: ٢٢١ وما بعدها.
(٢) الكتاب ٢: ٤١٣.
(٣) المزهر ١: ٢٢٢.
(٤) نفسه ١: ٢٢١ وما بعدها.
(٥) نفسه ١: ٢٢٢.
(٦) الكتاب ٢: ٤٢٧ وما بعدها.

وماثل بعض فصحاء العرب بين الزاى والدل فأبدلوا من الصاد إذا أتت بعدها دال زايا فقالوا: زَدَقَ، وفَـزَدَ، ومزدر في صدق وفَصَدَ ومَصْدَر، ولعل ما دعاهم إلى أن يقربوا الصاد ويبدلوها زايا هو المماثلة بين الزاى والدال وحتى يكون عملهم من وجه واحد وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد[1].

ويمكن أن يلحق بذلك ما عـمد إليه بعض العرب رغبـة في التماثل حين أبدلوا من تاء ضمير الفاعل إذا وقعت بعد الدال والزاى دالاً في نحو: جَلَدُّ من جَلَدْتُ، وجُزْدُ في جُزْتُ[2].

****

(١) الكتاب ٢: ٤٢٦.

(٢) تاج العروس: ٢: ٢٨٦.

النواحي الصرفية

١- الاختلاف في وزن الكلمة العربية:

اختلف منطق قبائل العرب في «فَعَلَ وأَفْعَلَ» فاستعمل بعضُهم «فعل» واستعمل آخرون «أفعل» وتعاوروا إحدى الصيغتين في التعبير عن الأخرى في بعض الأحيان.

فقد ورد عن أهل الحجاز أنهم يقولون: أَسْرَى بالألف على حين أن غيرهم من العرب يقولون: سَرَى مجردًا[١]، وبلهجة الحجاز جاء قوله تعالى: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ**﴾ [الإسراء: ١] وبلهجة سائر العرب ورد قوله تعالى: ﴿**والليل إذا يسر**﴾ ومرج لغة أهل الحجاز، وأما أهل نجد فإنهم يقولون: مرج، وبلهجة أهل الحجاز جاء قوله تعالى: ﴿**مرج البحرين يلتقيان**﴾[٢] وألاته لغة تميم، وأهل الحجاز يقولون: لاَتَهُ بغير ألف. وَغَدَرْتُ الصَّبِيَّ: إذا ختنته -لغة أهل الحجاز، وغيرهم من العرب يقولون: أَغْدَرْتُهُ[٣].

ويترتب على ما أورد بعضه هنا -وما سنستقصي أكثره في موضعه من القسم الثاني من المبحث- بروز اختلافات في بنية الكلمة الصرفية فمن يقول أَضَاءَ في ضَاءَ القمر محتاج إلى زيادة الألف في صيغة الفعل «فعل» وهذا بخلاف من لغته ضاء مجردة منها.

٢- الاختلاف في إبدال حركات الكلمة:

وهو من نوع الاختلاف الذي يؤدِّي -كسابقه- إلى تَغَيُّرٍ في وزن الكلمة الصرفي كقول هذيل: جَوْزَات، وبَيْضَات بسكون العين فيهما[٤].

---

(١) الفيومي -المصباح المنير ١: ٣٢٤.

(٢) البحر المحيط ٨: ١٩٠، ٦: ٤٧٨.

(٣) المزهر ٢: ٢٧٦، المخصص: ١٥: ٢٤٤.

(٤) الكتاب: ٢: ٢٨٧.

ومن العـرب قوم مـن بنى تميم وبكر بن وائل يسكنون عين الكلـمة في نحـو: عَلِمَ، وشَرُفَ، وفَخذ، وعَـضُد. . . قصدًا إلى التخفيف لثقل الانتـقال من حركة إلى أخرى أثقل منها[1]- وقد مضى ذكر ذلك.

٣- ظاهرة القلب المكاني:

وهو تقـديم بعض حـروف الكلمة على بـعض وقد ورد ذلك كـثـيرًا في لغـة العرب، وهو في المعتل والمهمـوز أكثر منه في غيرهما، ومنه في اللهـجات العربية ما نقله بعضهم:

أنهم يقولون: صاقعة في صاعقة.

قال الشاعر:

يَحُلُّـونَ بِالْمَقْـصُـورةِ القَـوَاطِعِ تَشَـقَّقُ البُـروقُ بِالصَـواقع

وعند سائر العرب: صاعقة[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿**يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ**﴾ [البقرة: ١٩].

وجمـهور أهل اللغة على أن ذلك من القلب والصـحيح أن أمثال ذلك لهـجة لبعض العرب وهم تميم وبعض ربيعة، وهي قراءة الحسن[3].

وقال الكلابيون: امْضَحَلَّ الشَّيءُ بمعنى ذهب وهي عند باقي العرب اضْمَحَلَّ.

وقالوا: اكْرَهَفَّ في اكْفَهَرَّ. . . وقالوا: جَبَذَ في جَذَبَ وأَهْبَذَ في أَهْذَبَ[4].

وقالوا في المعتل والمهموز: نَاءَ يَنَاءُ في نَأَى يَنْأَى. . .

ولاَعٍ وَهَاعٍ وَشَوَاعٍ في لآيِعٍ وَهَائِعٍ وَشَوَائِع، وأَمْهَيْتُ الحَدِيْدَ في أَمَهْتُه، وطَأْمَنَ في طَمْأَنَ، وأَيِسَ في يَئِسَ، وأَيْنُق في أَنْيُق[5]. . . إلخ.

وتقدم اعتبار بعض الباحثين مثل ذلك التقديم والتأخير في بعض حروف الكلمة على أنه جاء نتيجة التطور الصوتى نشأ على أصل الوضع.

---

(١) المخصص ١٢: ٢٢٠.
(٢) البحر ١: ٨٤، الصاحبي: ٢٩.
(٣) الاتحاف ١٣٠.
(٤) المخصص ١٤: ٢٧.
(٥) شرح الشافية ١: ٢١ وما بعدها.

٤- ظاهرة الإعلال في كلام العرب، وينقسم إلى:

١ - إعلال بالقلب والإبدال: ومن أمثلته:

ورد عن أهل الحجاز أنهم يقولون: الوِكَافُ، وبنو تميم الإِكَاف.

ويقول الحجازيون: وكَّدْتُ توكيدًا، وتميم أكَّدْتُ، وأهل الحجاز يقولون: وَخَذْتُ وتميم تقول: اتَّخَذْتُ، وهذيل تقول إِشَاحٌ وإِعَاءٌ وإِسَادَة وإِفَادَة، وهي معلة عند باقي العرب بالقلب واوا.

وأهل الحجاز يقولون: أَوْصَدْتُ الباب وتميم أَصَدْتُّه[1].

ونقل عن طيء أنهم يفتحون ما قبل الياء من «فَعِلَ» الناقص اليائي فيقولون «بقَى» في «بَقِيَ» و«بَنَى» في «بُنِيَ» فتتحرك الياء حينئذ ويفتح ما قبلها فتصبح قابلة للقلب والإبدال ألفًا[2].

وَعَضاءَه -بالهمز- لغة أهل العالية، والعَضَاية عند بني تميم[3].

٢ - إعلال بالحذف والإثبات: ومن أمثلته:

ثَوْبٌ مَصُوُوْنٌ، ومِسْكٌ مَدْوُوْنٌ، ورجل مَعْوودٌ، وفرس مَقْوودٌ، ومَقْوُولٌ، ومَصْووغٌ، والقياس حذف إحدى الواوين هنا والصحيح أنها الثانية، وقد نسبوا التامة الواوية إلى تميم. وصحَّحُوا أيضًا اسم المفعول من اليائي العين فقالوا: مَبْيُوع ومَخْيُوط، ومَطْيُوب، ومَعْيُون[4].

ومن الاختلاف بين لهجات القبائل العربية في الحذف والإثبات ما روي من قراءة الجمهور ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ**﴾ [البقرة: ٢٦]. بياءين والماضي منه: استحيا، وهي لغة أهل الحجاز، وقرأ بعض القراء: يستحي بياء واحدة وهي لغة بني تميم يجرونها مجرى يَسْتَبِي، قال الشاعر:

أَلاَ تَسْتَحِي مِنَّا مُلُوكٌ وَتَتَّقِي ... مَحَارِمَنَا لاَ يَبُوءُ الدَّم بِالدَّمِ

(١) المزهر ٣: ٢٧٦ وما بعدها، أدب الكاتب ٤٦١.
(٢) شرح الشافية ١: ١٢٤ وما بعدها.
(٣) المصباح المنير ٢: ٤٩٨.
(٤) الخصائص ١: ٩٨ وما بعدها.

وأكثرهم على أن المحذوف حينئذ إنما هو العين وليس اللام[1].

٣- الفك والإدغام:

ونعني به: ميل بعض العرب إلى إدغام الحرفين المتماثلين والمتجاورين المتقاربين في بعضهما على حين لا يفعل ذلك فريق آخر من العرب، فإذا كان حرف من هذه الحروف في موضع تسكن فيه لام الفعل فإن أهل الحجاز يفكون الإدغام فيسكنون الثاني بعد أن يحركوا الأول منهما، أما بنو تميم: فيدمغون حينئذ فيسكنون الأول ويحركون الآخر لأنهما لا يسكنان جميعًا وهو قول غيرهم من العرب وهم كثير[2]، ومن ثم قالوا: إن الفك في نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِه**﴾ [البقرة: ٢١٧] ﴿**وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي**﴾ [طه: ٨١] و﴿**إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ**﴾ [آل عمران: ١٢٠] وقوله تعالى: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ**﴾ [النساء: ١١٥] و «وَلْيُمْلِلْ» «يُحْبِبْكُمْ» «يَمْدُدْكُمْ» وقوله تعالى: ﴿**اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي**﴾ [طه: ٣١] وقوله تعالى: ﴿**واغضض من صوتك**﴾ لغة أهل الحجاز، بينما الإدغام في جميع ذلك لغة تميم وبعض قبائل وسط الجزيرة العربية، قال جرير التميمي:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ... فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا[3]

ونسبوا إلى تميم القلب والإدغام في المتقاربين في المخرج من نحو: «مَحُّم» و«مَحَّاؤُلاَءِ» «وَأَلَمْ أَحَدْ إِلَيْكُمْ»[4].

الظواهر النحوية:

١- ظاهرة الإعمال والإهمال: ومن أمثلته:

أن بعضهم -وهم الكثير- يستعملون «إِنَّ» حرفا ناسخًا فينصبون الاسم ويرفعون الخبر إلا أن قومًا من علماء اللغة حكوا أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله:

---

(١) البحر ١: ١٢١. (٢) الكتاب ٢: ١٥٩.

(٣) الإتقان ١: ١٣٦، شرح التصريح ٢: ٤٠١.

(٤) ابن يعيش- شرح المفصل ١٠: ١٣٦.

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ   خُطَاكَ خِفَافًا إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وبالمثل أعملوا أخواتها «ليت ولعل» وقد نسبوا ذلك إلى تميم[1].

وأهمل معظم العرب «إنْ» النافية حتى قال بعض النحاة:

إن إعمالها شاذ عند بعض العرب، لكنها لغة حُكِيَتْ عن أهل العالية خاصة[2].

والعرب تجري القول مجرى الظن بشروط، إلا أن بني سليم خاصة تجريه مجرى الظن مطلقًا فيقولون: قَالَ مُحَمَّدٌ زَيْدًا قَائِمًا[3].

وعامة العرب تنصب بـ«أنْ» المصدرية الفعل المضارع إذا أتى بعدها، ولكن نقل أن بعض العرب يرفع ما بعدها تشبيهًا لها بـ«ما»، وبعض بني صباح يجزمون بها حينئذ[4].

ومذهب معظم العرب هو النصب بـ«لن» للفعل المضارع ولكن ذكر السيوطى أنه قد حكي الجزم بها، وذكروا أن ذلك لغة لبعض العرب، وأنشدوا:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائك   مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُوْنِ بَابِكَ الحَلَقَة[5]

٢- الاختلاف في الإعراب:

بعض العرب يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة: الرفع، النصب، الجر، ويقدر الإعراب حينئذ بحركات مقدرة على الألف، ومنهم من يلزمه الألف والنون أيضًا ولكن يجعل الحركات ظاهرة على النون إحراء له مجرى المفرد[6]، وعلى ذلك قرأوا قوله تعالى: ﴿إن هذان لساحران﴾[7] وأعمل الحجازيون «ما» النافية في نحو: مَا هذَا بَشَرا.

---

(١) المغني: ١: ٢٨٦.
(٢) ابن هشام: شذور الذهب: ١٩٦.
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢: ٣٧.
(٤) ابن يعيش -شرح المفصل ٩: ١٤٣، البحر ١: ١١٨.
(٥) الهمع ٢: ٤.
(٦) خالد الأزهري- شرح التصريح ١: ٨٧.
(٧) الصاحبي ٢٩.

وقد جاء القرآن طبقًا لها على حين أهملها التميميون، وهى أقوى قياسًا، وإن كانت الحجازية أسير استعمالاً[1].

ونقلوا عن بعض العرب أنهم كانوا يقرأون ﴿**وما تنزلت به الشياطون**﴾ وجمهور العرب على «الشَّيَاطِيْنُ» إجراء له مجرى غسلين ويقطين في الإعراب بالحركات على النون[2].

ورووا عن بعض ربيعة أنهم يقفون بالسكون على نحو: رأيت زيدًا فيقولون: رأيت زيد، وجميع العرب يقفون حينئذ بإبدال التنوين ألفا، قال الشاعر:

إِلَى المَرْءِ قَيْسٍ أُطِيْلُ السُّرَى ... وَآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصَمْ[3]

ورووا عن تميم أنهم يقولون: وَهو يعلمْكم «تُوبُوا إلى بَارِئكُمْ» وَمَكْرَ السَّيْئْ» بالسكون في الجميع وهي قراءة رويت عن أبي عمرو[4].

٣- ظاهرة الاختلاف في صوغ الجملة العربية:

ومن ذلك ما ورد عن بعض العرب أنهم يقولون: ضرباني أخواك وضربوني إخوتك، قال عبد الله بن قيس الرقيات:

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِيْنَ بِنَفْسِهِ ... وقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدُ وَحَمِيْمُ

وقال الفرزدق:

وَلَكِن دَيَافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ ... بحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُه[5]

وقيل منه: قراءة من قرأ: ﴿قَدْ أَفْلَحُوا المؤْمِنُونَ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾ [الأنبياء: ٣].

وقد نسبوا ذلك إلى بعض طيء وأزد شنوءة والحارث بن كعب[7].

---

(١) الخصائص ١: ١٣٠ وما بعدها.
(٢) البحر ٧: ٤٦.
(٣) الخزانة ٢: ٢٦٤.
(٤) الإتحاف ١٣٦، الهمع ١: ٥٤.
(٥) الكتاب ١: ٢٣٦ شرح التصريح ١: ٢٧٧.
(٦) البحر ٦: ٣٩٥.
(٧) مكي بن أبي طالب- إعراب مشكل القرآن- ٢: ٨١.

أما في الجانب الدلالي:

فهو ما نلحظه بوضوح في لغة العرب على شكل الترادف، والاشتراك اللفظي، والتضاد، ويرى بعض علماء العربية الأوائل أن ذلك إنما نشأ نتيجةَ اختلاف اللهجات بين قبائل العرب وأحيائها، فقد تضع إحدى القبيلتين أَحَدَ الاسمين والأخرى الاسمَ الآخرَ للمسمَّى الواحد أو لمعنى من غير أن يكون بينهما اتفاقٌ ثم يشتهر الوضعان في إفادة المعنيين بلفظ أو بلفظين بعد أن يختفي الواضعان أو يلتبس وضعُ أحدهما بوضع الآخر[1]. ومحال أن يكون العربي قد أوقع لفظًا على معنيين متضادَّين بمساواة منه بينهما ولكن أحد المعنيين لحي من العرب والمعنى الآخر لحي غيره ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء[2].

فمن الأول مثلاً: ما روي أن في العسل ما يقرب من ثمانين اسمًا منها: العَسَل، والضَّرْب، والوَرسْ، والشَّهْد، والماذِيّ، والشَّرَاب، والمَزْج، والجَنَى.. ومن أسماء السيف: الصَّارِم، والقَضِيب، والصَمْصَامَة، والحُسَام، والمُذَكَّر، والقَاضِب، والمُهَنَّد، والهندواني.. ومثل ذلك ما روي من ألفاظ تطلق على معاني في مختلف شئون الحياة[3].

ومن الثاني: ما روي من الألفاظ في معان كثيرة: كلفظ العين، والأرض والهلال، وأسماء الطير..

ومن كلام القبائل العربية: ما يقال من لفظ الألفت بمعني الأحمق في كلام قيس وبمعنى الأعسر في كلام تميم، السَّلِيط: عند عامة العرب الزيت، وعند أهل اليمن دهن السمسم[4]. والهراء: بلغة أهل نجد الفسيل بعينه، وأهل البحرين زعموا أن الفسيل الطلع[5].

(١) المزهر ١: ٣٦٩، ٤٠٥ وما بعدها.
(٢) نفسه ١: ٤٠١.
(٣) نفسه ١: ٤٠٧ وما بعدها.
(٤) المزهر ١: ٣٨١.
(٥) ابن دريد- جمهرة اللغة ٣: ٢٠٨.

أما التـضاد: فمن أمثلتـه: ما روي: أن أبا زيد قد روى السُّدْفَـة في لغة تميم: الظلمة، وبمعـنى الضوء عند قيس، ولمقت الشيء: إذا كـتبـته عند عقـيل، وسائر قيس يقولون لمقته: بمعنى محوته.

وحكوا: أن وَثَبَ في لغة أهل اليمن: الجلوس، وأنها في لغة العدنانيين الطفر.

والجُون: الأبيض في لغة حي من العرب، والجون: الأسود في لغة حي آخر ثم أخذ أحد الفريقين لغته من الآخر[1].

****

(١) المزهر ١: ٣٩٤، ٤٠١.

الفصل الثالث

مصادر النحاة في تلقى اللهجات العربية

اتفق علماء العربية الأوائل على مَنْ تُؤْخَذُ عنهم لغة العرب، والثابت عندهم: «أن الذين أُخِذَتْ عنهم اللغة وبهم اقْتُدِىَ وعنهم أُخِذَ اللِّسَانُ العربى من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء الذين أخذ عنهم أَكْثَرُ ما أُخِذ ومعظمه وعليهم اتُّكِلَ فى الغريب وفي الإعراب والتصريف. ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولَمْ يؤخذْ عن غيرهم من سائر قبائلهم[1]»، وقد ظل ذلك التحديد الذى اشترطوه فيمن تؤخذ عنهم اللغة هو المسيطر -غالبا- على نشاط بعضهم في عملية جمع لغة العرب، وبهدْيٍ منه حَكَمَ بعضهم بالقبول أو الرفض على ما وصل إليهم من نصوص على حين قلَّتْ عنايةُ بعضهم به ومالوا إلى ما صحَّ نقله عن العرب وإن خرج عن رقعة الفصاحة.

ولعل ما دفعهم إلى ذلك هو رغبتهم الصادقة فى الوصول إلى مادة لغوية تمثل أكثرَ مظاهر هذه اللغة وتعبر عنها، ولأمر ما لم يهتم كلا الفريقين -فى الغالب- بعزو ما أخذوه إلى أهله من القبائل العربية، ولهذا فُقِدَتْ قيمة تلك اللهجات وقَلَّ اهتمامُ الجامعين الأوائل بها حيث وجد من الأسباب والدواعى ما وجَّهَهُمْ هذا التوجيهَ الخاص ودفعهم إلى عزوفهم عن دراستها أو ملاحقة ظواهرها إلا ما ندر، فالقرآن قد نزل بتلك اللغة المثالية المنتقاة -وقد مضى ذكر ذلك-، والدراسات اللغوية جميعها إنما انطلقت محافظةً على لغة القرآن ومنافحةً عنها حينما خشي عليها بمخالطة العرب لسواهم من أبناء الأمم المفتوحة بعد الإسلام، ومن هنا نجد أن أسبابًا عديدة قد أحاطت بطريقة الجمع حالت دون وصول كثير من كلام العرب الذين أُخِذَتْ عنهم اللغةُ إلى التدوين فضلا عن الذين تجنب الجامعون لهجاتهم لأسباب منهجية نتيجة تشككهم فى سلامة نطقهم وفصاحته.

---

(١) السيوطى -الاقتراح- ١٩، المزهر ١: ٢١١ وما بعدها.

والذى نَقَلَ اللغةَ واللسانَ العـربيَّ عن هؤلاء العرب وأثْبَتَها في كـتاب وصيَّرهَا علما وصناعةً هم أوائل البصريين والكوفيين[1]، وقد وصل إليهم جميع ذلك من ناحيتين:

أولاهما: أعراب الحاضرة:

الذين كانوا يجاورونهم على مشارف الـصحراء أو أولئك الذين استوطنوا هذين البلدين حين بدأوا ينشدون كلام الأعراب.

فقد روي أن مجموعةً من القبائل العربية تقدر بحوالى ١٩٢ قبيلة قد استوطنت البصرة فى بدء نشأتها، وحافظت هذه القبائل على عاداتها ولغتها.

وكان الحالُ فيهما امـتدادا للحياة العقلية الجاهلية مصبوغـةً بالصبغة الإسلامية، فقد كـان فى القبائل العربيـة النازلة بالبصرة والكوفة رؤسـاء وكان هؤلاء الرؤساء أشبـهَ شيء برؤساء القبائل فى الجـاهلية فى السيـادة على قبائلهم والتـفاف الناس حولهـم والخضوع لإشـارتهم فى السلم والحـرب ووقوف الشعـراء ببابهم يَتَـغَنَّوْنَ بمدحهـم وينشرون مـفاخرهم ويـهجون أعـداءهم ويتغنى هـؤلاء السادة بالسـيادة والمروءة وبذل المال وما إلى ذلك كـالأحنف بن قيس سيـد تميم، والحكم بن المنذر ابن الجارود سيد عبدالقيس البصرة، ومالك بن مسمّع سيد بكر البصرة، وقتيبة بن مسلم سيد قـيس البصرة، ومحمد بن عميـر بن عطارد بن حاجب بن زرارة سيد تميم الكوفة، وحـسان بن المنذر من قبـة الكوفة، وحجـر بن عدي، ومحـمد بن الأشعث سيدي كندة الكوفـة وغيرهم، وهؤلاء وأمثالهم كانوا مصـدرا لحياة أدبية قـوية من شعـر يشـبه الشـعـر الجاهلـى، وحِكَمٍ تشبـه التى تُرْوَى عن أكـثم بن صيفى[2]».

واستطاعت سوق المربد أن تحتل مكانة سوق عكاظ في الجـاهلية، فقد كان يَفِدُ إليها فصحاءُ الأعراب ببضاعتهم ليبيعوا ما عندهم ويشتروا حاجاتهم وكان من بين هؤلاء من تكون بضـاعـته ثروته اللغـوية ومـا يحفظ من أشـعـار من مَضَـوْا فى الغابرين، وقد كان علماء اللغة يشافهون الأعراب ليأخذوا مرادهم من كلامهم.

---

(١) الاقتراح ١٩.

(٢) أحمد أمين - فجر الإسلام ١٨٦.

لهذا ظلت المربد منتدى يغشاه جامعو اللغة من نحاة ولغويين، ولإحساس هؤلاء الأعراب بأهميتهم وفيما عندهم دفعهم في بعض من الأحيان إلى التزيد وربما الكذب، فوضع الجامعون لكلام العرب من أفواه هؤلاء القوم شروطا واختبروا الناقلين حتى يطمئنوا إلى سلامة لغتهم وفصاحة ما ينقلون[1].

نقل عن أبي عمرو بن العلاء: أنه سأل أبا خيرة: كيف تقول: سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ؟ فقال: بالفتح، فقال: هَيْهَاتَ يا أبا خيرة لاَنَ جِلْدُكَ[2]. «ولا تزال كتب الأخبار تحتفظ بأسماء الأعراب الذين دفعتهم الضرورة تحت إهمال العباسيين من أوطانهم اللاهثة المتوجعة ليقدموا معارفهم اللغوية إلى السادة الجدد»[3].

قال أبو زيد: كنا يوما عند المفضل وعنده الأعراب، فقلت: «أيُّهم يقول: شِيَره «شجرة»؟ فقالوها، فقلت: قلْ لهم يحقرونها، فقالوا: شُيَيْرة»[4].

والخصومة التي جرت بين سيبويه والكسائي إنما كان الحكم فيها للأعراب الذين قال فيهم الكسائي يخطاب يحيي بن خالد البرمكي:

«هذه العرب ببابك وفدوا عليك من كل صقع وقد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويسألون فقال يحيي وجعفر: أنصفت»[5].

وهكذا وجد الأعراب أنفسهم موضع اهتمام وعناية من الطبقات العلمية فى العراق فوافوهم بما عندهم وقبلوا منهم ما ثبت لديهم صحته.

ثانيتهما: أعراب البادية:

والمعروف أن أقدم رحلة علمية إنما كانت على يد يونس بن حبيب الضبي في القرن الثاني، وقد بدأت عملية جمع اللغة بجمع الأمثال والحكم والأشعار على الخصوص باعتبارها ديوان العرب يوم أن ابتعدت الألسن عن عهد الفطرة»[6].

وقد ظل الحافز إلى جمع اللغة والاتصال بالأعراب فى مواقعهم إنما هو التعرف على ما لديهم من لغة دَفَعَتْ إليها الحاجة إلى فهم كتاب الله والبحث فى أحكام

(١) الدجنى - ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى - ٩٠ وما بعدها.
(٢) الخصائص ٢: ١٣.
(٣) يوهان فك -العربية ٥٣.
(٤) القالى -الأمالى ٢: ٢١٠ ط ٢.
(٥) المغنى ١: ٨٨.
(٦) مجلة اللسانيات ع ١ ص ٤٠.

دينه، وقد قاد كل ذلك إلى دراسة لغة وآداب العرب فيما بعد وليس مهمّا بعد هذا البحث عن أي من الدواعي عـجَّل بهذا الاتصال أو شـجع عليه، فقـد زار علماء اللغة البادية وأقاموا بهـا أياما وشهورا غشوا خلالها منازل الأعـراب واجتمعوا بهم في مجالسهم وشاركوهم أحاديثهم في السمر وليالي السهر فتوطَّدَتْ بينهم الصداقة ومـتنت بينهـم أواصر الـعـلاقة فـأفـضـوا بما عـندهم من آداب مـتنوعـة راويين ومدونيين. . وإذا كـان التحديد الذى ذكره أبو نصـر الفارابي قد منع بعـضـهم من لهجات لقبائـل اعتُبِرَتْ خارجةً عن نطاق الفصاحة لما عَـرَضَ لأهلها من الاختلاط بغيـرهم والتأثر بهم فى أسـاليب كلامهم، فـإن بعضهم قـد انطلقوا -كـما قلنا- يجمعون لهجاتِ هؤلاء وأولئك فكانوا بين متوسِّع فى اللهجات ومضِّيق فيها، وقد رُوي عن بعضهم أنه قال: إن الأصمعي يفتيك في ثلث اللغة وأبو عبيدة يفتيك في نصفها، ذلك لأن الأصمعي كان يضيق ولا يجوز إلا أصحَّ اللغات»[1].

وينقل صاحب الجمهرة عن أبي عمرو قوله «رأيت باليمن»[2].

ويقول ابن جني: وقد حكى الأصمعي عن أبي عـمرو بن العلاء قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لَغُوبٌ جاءتْه كتابي فاحتقرها[3].

ونقل السيـوطي عن الأصمعي عن المعتـمر بن سليمان أنه قـال: «بَل هو مباح بلغة حمير»[4]، وكثيرا ما يقولون: سمعنا أعرابيا، وقال أعرابى، قال الأصمعي: وقف أعرابـي على قوم من الحـجاج فقل: يا قـوم: بدء شأنى والذى ألجـأنى إلى مسـألتكم أن الغيث كان قـد قَوِيَ عنا ثم تَكَرْفَـأ السحاب وَشَـصَا الرباب وأدْلَهَمَّ سِيْقُه[5]. . . ».

وقال القالي: حـدثنا أبو بكر قال: حدثنا أبو حاتم عن أبي عـبيدة عن يونس قـال: وقف أعرابي فـى المسجـد الجـامع فى البـصرة فـقـال: قَلَّ النيلُ ونَقَصَ الكَيْلُ[6]. . وقال أيضا: «حـدثنا أبو بكر بن دريد قال: أخبرنا عـبدالرحمن عن

---

(١) المزهر ٢: ٤٠٤.

(٢) جمهرة اللغة ٢: ١٤٧.

(٣) الخصائص ١: ٢٤٩.

(٤) المزهر ١: ٤١٥.

(٥) نفسه ٢: ٥١١.

(٦) نفسه ٢: ٥٢٢.

عـمه عـن أبي عمـر بن العـلاء، قـال: رأيت باليـمن غـلاما من جـرم ينشـد عنزا[1]. . ».

وقال السيوطي: قال أبو عبيـدة فى العروة مثله أو نحوه إلا أنه قال هذا البيت:
شجرة العُرَى وعُرَاعِرِ الأَقْوَامِ

لشرحبيل رجل من بنى تغلب[2]، وحدثنا أبو بكر قال: حدثنا السكن بن سعيد قال: قيل لرجل من حمير: ما الداء العضال؟

قال: هوى مـحرض وحسـد ممرض وقلب طروب ولسان كذوب وسـؤال كديد ومنع جحيد، ورشد مطرح، وغنى ممتخ»[3].

وقال أبو بكر: الزخيخ بلغة أهل اليمن: النار»[4].

وحدثنا أبـو بكر قال: حدثنا الـسكن بن سعيـد عن محـمد بن عـباد عن ابن الكلبى قال: قيل لرجل من حمير: ما الغِر فيكم؟ قال: حوط الحريم وبذل الجسيم ورعاية الحق وقول الصدق، وترك التحلي بالباطل والصبر على المشاكل، واجتناب الحسد، وتعجيل الصفد[5].

ومـعظم من ذكرناهم مـن هؤلاء العلماء هم من السـابقين الأولين فى تأسـيس صرح علم النحـو، وإذا كان كتاب سيـبويه -الذى يمثل أول تقعيد لـلعربية وصل إلينا- قد اعتـمد في بناء قواعده على الاستـعمال اللغوى العـام عند معظم العرب دون استثناء، إلا أننا نجده أحيانا يلجأ -عند اختلاط اللهجات وتباينها- إلى ترجيح كفة اللسان الحجازى[6].

والمتأمل في كتـاب سيبويه يرى أنَّ الرجل وإِنْ آمن بمذهب أصحاب تنقـية اللغة وحكَّمه فيما أقـدم عليه في شئون الاستعمال اللغـوي العام، إلا أن هناك ما يؤكد خروج سيبويه -ولو طفيفا- على ما قرره أبو نصر الفارابي وغيره من علماء العربية من تحديد لدائرة الأخذ والقبول، صحيح أن سيبويه لم يستشهد بشعر لِمُحَدثٍ أَلْبَتَة

(1) نفسه ٢: ٥٤٨.
(2) المزهر ٢: ٣٣١.
(3) القالي -الأمالي- ١: ١٧٦.
(4) نفسه ١: ١٧١.
(5) المزهر ١: ١٦٤.
(6) الكتاب ٢: ٤٢٤ -ط بولاق.

إلا أننا نؤكِّد احـتجاجه بشعـر لأقوام لا ينتمون إلـى رقعة الفصاحـة التي حددها علماء اللغة كعدى بن زيد، وأبي دؤاد[١]، وهما ممن لم يرو بعض علمـاء العربية أشعارهما بشـهادة الأصمعي لانحراف لهجتهـما عن لغة نجد[٢]، كما اعتمد على شعر لأمية بن أبي الصلت[٣]، وغيره من بني حنيفة.

وأهل العربية قد نحَّوا هاتـين البيئتين عن دائرة الأخذ[٤]، كما نجد فى الكتاب أشعارا نُسِبَت للكميت، والطرماح، والفرزدق وذى الرمة[٥].

وقد قـيل: أن أبا عمـرو بن العلاء وعبـدالله بن أبي إسحق وعـيسى بن عـمر والحسن البـصري وعبـدالله بن شبرمة كـانوا يلحِّنون الفرزدق والكمـيت وذا الرمة وأضرابهم ويعدُّونهم من المولدين الذين لا يستشهد بكلامهم[٦]، كما أورد سيبويه شعرا لقوم لم تكن العربية سليقةً لهم كزياد الأعجم وأبى عطاء السندي[٧].

وأورد أشـعارا لمجـهولين وكل ذلك غـير مـقـبول للاحـتجـاج به في قواعـد العربـية[٨]. ويبلغ الأمر مـداه عند سيـبويه عندمـا يترك ذلك ليقـول: وليس في كلامهم، إنهم يقولون، وقد حملهم، وإنما كـلامهم، ولكنهم تركوا، وسمعنا من يوثق به من العرب، وسمعنا من العـرب من يقول، ومن ذلك قول العرب، وهذا قول العرب، وهذه حجج سمعت من العرب، كـان ذلك عربيا جيدا، فهذا عربي كثير، وأعلم أن ناسا من العرب، ومن يوثق به من يزعم أنه سمعها من العرب..

وقد يعتمد أيضا جانب الفصاحة ويميل إلى لغة الفصحاء من الأعراب فقد كانوا الحَكَمَ في مسائل اللغة، والمرجعَ عند النقاش واحتدام الخلاف.

فإذا تأملنا في موقف مـعاصر لسيبـويه وممن أخذ عمن أخذ عنه سيـبويه سوى الخليل وهو أبو الحـسن سعـيد بن مـسعـدة الأخفش «ت - ٢٢١هـ» «فـقد كـان يستشهد بقول لبنى قشيـر وهم من سكان اليمامة وأهل العربية لا يأخذون عن بني

---

(١) الكتاب ١: ٧٠، ٣٣.
(٢) الخزانة ٤ :١٩١.
(٤) الكتاب ١ :١٦٣.
(٤) الاقتراح ١٩.
(٥) الكتاب ١: ٥٩، ٢١٢، و١٠، ٢٥٠ على الترتيب.
(٦) الخزانة ١ : ٣.
(٧) الكتاب ١: ٢٥٢، ٢٦٦.
(٨) الخزانة ١ :٣ وما بعدها.

حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، وكذا ذكر أقوالا لبكر بن وائل مع أن ديار بكر بن وائل كانت تمتد من اليمامة إلى البحرين إلى سيف كاظمة فأطراف سواد العراق فالأُبُلَّة فهيت وهي ديار لا يُطَمأَنَّ إلى لغات ساكنيها وكذا يذكر لغات لأهل اليمن وأهل العربية لا يأخذون من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشية فيهم.

ومهما يكن فإن تعمُّدَ الأخفش لإيراد هذه القبائل وذكر لهجاتها كاف وحده للدلالة على عدم اقتناعه بدعوى تحريم الأخذ منها»[١].

وسار متأخرو البصريين ممن أتوا بعد سيبويه على ما سار هو عليه واستَنُّوا سنته يتوسعون وقد يضيقون.

أما الكوفيون: فقد اتخذوا من الأعراب سواء أكانوا يجاورونهم فى مواطنهم أم كانوا لا يزالون ضاربين خيامهم في أعماق الصحراء مصدرا مهمّا لجأوا إليه بغية الوقوف على لغة العرب[٢].

ويذكِّرنا سؤال الكسائي للخليل بن أحمد لما وفد عليه واستمع إليه في مجلسه فأُعْجِبَ بما لديه فقال له: «من أين لك هذا؟ قال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج إليها وأنفد فيها خمس عشرة قنينة من الحبر سوى ما حفظه»[٣] على مبلغ عناية الكوفيين وعلى رأسهم زعيمهم الكسائى بتتبع لهجات الأعراب والاتصال بهم فى منازلهم ومحالٍّ إقامتهم، وهم بعد هذا وثقوا بمن سَاكَنُوهم فى الكوفة أو حَلُّوا قريبا من ديارهم من أنصاف القبائل العربية، ووجدوا فى لهجاتهم فصاحة وبعدا عن الاختلال والعِيِّ فمالوا إلى الأخذ بها «فقد أخذ الكسائى بلهجات أعراب الأرياف كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطمة[٤].

(١) منهج الأخفش فى الدراسات النحوية ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠.

(٢) مهدى المخزومى -مدرسة الكوفة ٣٧٧.

(٣) نزهة الألباء ٨٢ وما بعدها.

(٤) مدرسة الكوفة ٣٧٧.

كما افترضوا سلامة اللغة فى كثير ممن أَبَى البصريون الاحتجاج بكلامهم فهذا الكسائى -أيضا- يثق فى اللغة بأبي زياد الكلابـي وأعراب آخرين كانوا قد نزلوا بغداد أيضا كأبي فقعس، وأبي الجراح، وأبي ثروان[1].

كما وجدناهم قد أخذوا عن بنى العنبر من تميم[2].

والمؤكد أن هؤلاء النحاة قد استقوا مادتهم اللهجية مما وصل إليهم من نصوص فقد جاءهم عن العرب شواهدُ تمثل تراثا شعريا ضخما وأمثالا وفيرة العدد، وقراءات متواترة حرص ناقلوها على الحفاظ عليها وتشدَدُّوا تشددا كان مضربَ الأمثال[3].

وأحاديث شريفة صَحَّ سندُها ونُقِلَتْ بألفاظها، وهى تحوى -مع كل ذلك- كميةً هائلة من اللهجات العربية.

ففي مجال الشعر:

نجد من النحاة من يعتمد عليه اعتمادا شديدا في تصوير مظاهر اختلاف لهجات العرب، ولعل ذلك قد أتاهم من قِبَل أن الشعر من أكثر المصادر التى يميل إليها العربي بفطرته، وهو أسهل حفظا لما يتمتع به من وزن وقافية، ومن ناحية أخرى كان أكثر تداولا بين ألسنة قبائل العرب، وكل يرويه حسب لهجته وعاداته الكلامية فى النطق والأداء، ولهذا كَثُرَتْ فيه الرواياتُ واختلفت فيما بينها اختلافًا ملحوظا، فالنحاة يستشهدون بقول جرير:

ألاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُم رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعةً أُمَامَا

على إجراء الاسم المؤنث في غير النداء لما اضطر كما أجراه في النداء لكن ينقل عن أبي زيد أنه قال:

أنشدنا هذا البيت أبو العباس محمد بن يزيد(*) عن عمارة:

---

(١) المزهر ٢: ٤١٠. (٢) الميدانى -مجمع الأمثال ١: ١٢٣.

(٣) عبدالأمير محمد -منهج الأخفش الأوسط فى الدراسات النحوية ١٨٧.

(*) لا ندرى كيف أخذ أبو زيد الأنصارى الذى توفى سنة ٢١٦ هـ على أبعد تقدير عن المبرد الذى ولد سنة ٢١٠هـ إذا علمنا أن المبرد كان في هذه الفترة في سن مبكرة نزعم أنها سن الطلب -لاشك أن في النص اضطرابا لم ينبه عليه محقق النوادر.

وَمَا عَـهْـدٌ كَـعَـهْـدِكِ يَا أُمَـامَـا[1]

وينقل النحاة قول الشاعر:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى، وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أبي المِغْـوارِ مِنْـكَ قَـرِيْبُ

ولكن ينقل عن أبي زيد أنه قال: قال كعب بن مالك بن سعد بن مالك الغنوي:

وَدَاعٍ دَعَـا هَلْ مِنْ مُجِـيْبٍ إلى النَّدَى ... فَلَمْ يَسْـتَـجِـبْـهُ عِنْدَ ذَاكَ مُـجِـيْبُ

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أَبَا المِغْـوَارِ مِنْكَ قَـرِيْبُ[2]

وهى الرواية التي أوردها النحاة -كما سبق- فالبيت إذا روى بروايتين:

إحداهما: موافقة للغة الفصحى.

والثانية: تثبت لهجة عقيل أو هذيل وهم من نسب إليهم الخفض بها في الاسم الواقع بعدها.

ولعل اختلاف الروايات فيما وصل إلينا من كلام العرب إنما يرجع -فى أكثره- إلى الاتساع فـى المعنى؛ إذ هو مفاد مما عـبر عنه من الألفـاظ جمـيعا فـسامـحوا أنفسهم في العبارة عنه إذ المعنى عندهم هو المقصود[3].

وقد أشار بعض قدماء الباحثين إلى ذلك فقالوا: «إن الرواة قد تغير البيت على لغتها وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعـر ويخالفها حيث كان ينشد بعضهم شعـر بعض وكل يتكلم على مـقتضى سـجيـته التى فطر عليـها، ولذلك كـثرت الروايات فى البيت الواحـد، ألا ترى أن سيبـويه قد يستـشهد ببيت واحـد لوجوه شتى؛ وإنما ذلك على حسب مـا غيرّته الرواة بلغاتها، وكلها يصح الاسـتشهاد به على الجواز من غير الضرورة لأن لغة الراوي من العرب شاهد كما أن قول الشاعر شاهد إذا كانا فصيحين[4].

(١) أبو زيد الأنصارى -النوادر فى اللغة ٣١.

(٢) النوادر فى اللغة ٣٧.

(٣) الخصائص ٢: ٤٦٦.

(٤) الخزانة: ٢: ١٣١.

ويبدو أن من ذهب ذلك المذهب كان على حق -كما هو ظاهر ما قدمنا- إذ من الثابت أن لكل قبيلة لهجتها (مذهبَها الخاصَّ بها في الكلام)، ولابد أن يظهر اختلافُ لهجاتها وتباينُ خصائصها في شعر أبنائها والمتحدثين بلسانها فيما ينشدونه من قول ويروونه عن سواهم من أبناء القبائل الأخرى، ومن هنا فقد حمل ذلك المصدر «الشعر» -الذى قد كان من أمر اعتناء النحاة به ما قدمنا- صورا مختلفة من مظاهر اختلاف اللهجات العربية في النواحي الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية. -وقد أشرنا إلى بعض ذلك- ومن ثم رأينا:

التلتلة: نحو ما أنشده سيبويه عن حكيم بن معية الربعى:

لَوْ قُلْتَ مَا فِيْ قَوْمِهَا -لَمْ تِيْثَمِ ... يَفْضُلُهَا فِيْ حَسَبٍ وَمِيْسَمِ[1]

والكشكشة كقول مجنون ليلى[2]:

فَعَيْنَا ش عَيْنَاهَا وَجِيْدُ ش جِيْدُهَا ... وَإِنْ كَانَ عَظْمُ السَّاق مِنْش دَقِيْقُ

والعنعنة: كقول ذى الرمة[3]:

أَعَنْ ترسّمت من خرقاء منزلة ... ماء الصُّبَابة من عينيك مسجوم

الطمطمانية[4]: كقول القائل:

ذَاكَ خَلِيْلِيْ وَذُو يُوَاصِلُنِيْ ... يَرْمِي وَرَائِيْ بِامْسَهَمْ وَامْسَلِمَهْ

والوكم[5] كقول الحطيئة:

وَانْ قَالَ مَوْلاَهُمْ عَلى جُلِّ حَادِثٍ ... مِنَ الدَّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أَحلاَمِكِمْ رَدُّوا

والعجعجة كقول بعض أهل اليمن:

يَارَبِّ إن كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِج ... فَلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيْكَ بِج[6]

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤٥، شرح المفصل ٣: ٥٩، الخزانة ١: ٣١١.

(٢) شرح المفصل ٨: ١٥٠، جمهرة اللغة ١: ٢٣٨.

(٣) الصاحبى ٣٥.

(٤) المغنى ١: ٤٨.

(٥) الكتاب ٢: ٢٩٤.

(٦) النوادر: ١٦٤، سر الصناعة ١: ١٩٣.

والوتم: كالذى نسب إلى علباء بن أرقم:

يَاقَـــاتَلَ اللهُ بَنِيْ السَّـــعْـــلاَتْ عَـمْـرَو بْنَ يَرْبُوعٍ شِـرَارَ النَّاتْ[1]

وورد فيه: إبدال الثاء تاء كالذى نسب إلى بنى قريظة فى قول السموأل اليهودى:

وأَتَتْنِـيَ الأَنْبَـــاءُ أَنِّى إذَا مَـــا مُتُّ أَوْ رُمَّ أَعْظُمِـيْ مَـبْـــعُـــوتُ[2]

وإبدال بني تميم ومن تابعهم الجيم ياء كقول أم الهيثم:

إذَا لَمْ يَكُنْ فِـــيْكُنَّ ظِـلٌّ وَلاَ جَنَى فَـأَبْـعَـدَكَنَّ اللهُ مِنْ شِـــيَـراتِ[3]

وإبدال قيس ومن تابعهم للصاد زايا فى قول الشاعر:

يَزِيْدُ -زَادَ اللهُ فـيْ خَـــيْـــرَاتِه- حَـامِـيْ نِزَارٍ عَنْدَ مَـزْدُ وقَـــاتِه[4]

وإبدال بعض أهل اليمن للصاد تاء في قول عبد الأسود بن عامر الطائي:

فَـــتَـرَكْنَ نَـهْـلاً عَـــيَّـــلاً أَبْنَاؤهَا وَبَنِيْ كِنَـانَةَ كَـا للُّصُـــوتِ المُرَّدِ[5]

وإبدال هذيل للواو المكسورة المتطرفة همزة كقول ابن أبى مقبل:

إلاَّ الإِفَـادَةَ فَـاسْـتَـوْلَـتْ رَكَـائِبُنَا عِنْدَ الجَـبَـابِيْرِ بَالْبَـأْسَـاءِ والنَّعَمِ[6]

ونظائر ذلك في الشعـر كثيرة تجـل عن الحصر، وسيـأتى الحديث عن ذلك في موضعه من القسم الثانى في هذا البحث.

كـما رأينا فـيـه صـورا من إلزام المثنى الألف فى الأحـوال كلهـا كقـول هوبر الحارثى:

تَزَوَّدَ مِـنَّا بَـيْنَ أُذْنَـاهُ ضَـــــرْبَةً دَعَـتْهُ إلَى هَابِيْ التُّـرَابِ عَقِـيْمِ[7]

وكقول الآخر:

يَالَـيْتَ عَـــيْـنَاهَـا لَنَا وَفَـــاهَا بِـثَـــــمَنٍ نُـرْضِيْ بِـهِ أَبَاهَـا[8]

(١) النوادر ١٠٤، سر الصناعة ١: ١٧٢.

(٢) الأصمعيات ٢: ٧٥ - دار المعارف.

(٣) اللسان -مادة شجر-.

(٤) سر الصناعة ١: ٢٠٨.

(٥) نفسه ١: ١٧٣، شرح المفصل ١٠: ٤١.

(٦) الكتاب ٢: ٣٥٥.

(٧) النوادر ٥٨.

(٨) شواهد العينى المطبوع على هامش الخزانة ١: ١٣٣.

وفتح بعض العرب نون المثنى كقوله:

أَعْـرِفُ مِنْهَـا الجِـيْـدَ وَالْعَـيْنَانَا ... وَمَنْخَـرَيْـنِ أَشْـبَـهَـا ظَبْـيَـانَا[1]

وضمها بعض العرب كقول الشاعر:

يَا أَبَـتَـا أَرَّقَنِـيْ القِـذَّانُ ... فَـالنَّـوم لاَ تَأْلَفُـهُ العَـيْنَانُ[2]

وإعراب جمع المذكر السالم بالحـركات الظاهرة على النون لاسيما فى الملحق به كقول سحيم:

وَمَـاذَا تَـدَّرِى الشُّـعَـراءُ مِنِّي ... وَقَـدْ جَـاوَزْتُ حَـدَّ الأَرْبَعِـيْنِ[3]

وإعمال أدوات عند بعض العرب وإهمالها عند آخرين كقول المجنون:

إذَا مَـا غَـدَوْنَا قَـالَ وِلْـدَانُ أَهْلِنَا ... تَعَالوا إلى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطبِ[4]

وكقول بعضهم:

أَنْ تَهْبُطِيْنَ بِلاَدَ قَـوْمٍ يَرْتَعُوْنَ مِنَ الطِّلاَحِ[5]

وصـرف بعض الأسمـاء، ومنع صرفـها عـند آخرين، كـما عـرف عن بعض الحجازيين من بناء نحو حذام على الصرف من قول القائل:

إذَا قَـالَتْ حَـذَامِ فَـصَـدِّقُـوهَا ... فَـإِنَّ القَـوْلَ مَـا قَـالَتْ حَـذَامِ[6]

وقلب بعض أصوات الكلـمة وإعلالها عـند بعض العرب كمـا تفعل طيء في نحو «بقى» من نحو ما نسب إلى زيد الخيل:

فَـرُدُّوا عَلَيْنَا مَـا بَـقَـا مِنْ نِسَـائِنَا ... وَأَبْنَائِنَا وَاسْـتَمْـتِـعُوا بِالأَبَاعِـرِ[7]

وسيأتى الحديث عن كل ذلك فى موضعه من القسم الثانى من الكتاب..

---

(١) الخزانة ٣:٣٣٦.
(٢) حاشية الصبان ١:٩١، الهمع ١:٤٩.
(٣) الخزانة ٣:٤١٤، الهمع ١:١:٤٩.
(٤) المغنى ١:٣٠.
(٥) الخصائص ١:٣٨٩.
(٦) شرح التصريح ٢: ٢٢٥.
(٧) شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢: ٢٤٨ وما بعدها.

ومن كل ما سبق نرى أن الشواهد الشعرية التى زَخِرَتْ بها كتبُ النحو قد حملت في معظمها مظاهر شتى من صفات اللهجات العربية التي كانت تعج بها ألسنةُ قبائل العرب القاطنة في شبه الجزيرة العربية في النواحي الصوتية والصرفية والنحوية.. وكل ذلك كان مصدرًا مهمًا أوقف الباحثين في شئون لهجات العرب على حقيقة بعض تلك المظاهر وأنواعها، وظَلَّتْ تُوجِّهُ مسار الدرس النحوي صعودًا وهبوطًا سلبًا وإيجابًا إذ تبعث الدارسين على وضع مسائل أخرى أو معارضة الوارد عن طريقها أو تخريجه على صور الشذوذ والندرة أو القبح والقلة - وسنرى ذلك فيما بعد- فهذا أبو العباس المبرد يطعن على سيبويه روايته لهذين البيتين:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ   إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ

وقوله:

رُحْتِ وَفِيْ رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا   وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمِيْزَرِ[1]

ويخرجها على ما يتفق والقاعدة النحوية[2].

ولكن المعروف أن ذلك لهجة حكيت عن تميم، فلا يلتفت إلى قول أبى العباس فى مثل هذا، وسنتحدث عن ذلك فيما بعد...

أما الأمثال:

ففوق أنها تُمَثِّلُ لغةَ عصرها ومستواه العقلى، فإنها خير ممثل للغة قائليها؛ لأن الأمثال لغة الشعب التي يطلقها قدر الحديث دون تصنُّع، فلطالما ظل الشعر ممثلا لطبقة من الناس يُعَدُّون فى مستوى أرقى من مستوى العامة، فَيُعَبِّرُونَ بألفاظ مصقولة صقلا يستوجبه الشعر، وهذا بخلاف الأمثال التي كثيرا ما تنبع من أفراد الشعب نفسه، وتعبر عن عقلية العامة، ولذلك تجد كثيرا منها غيرَ مصقول ولمْ يَتخَيَّرْ لها ألفاظ الأدباء ولا العقلاء الراقين، ولعل هذا هو السبب في أن كثيرا من الأمثال العربية يفهم معناها إجمالا لا تفصيلا..، وقد ينبع المثل من طبقة راقية فيكون راقيا مصقولا وقد ينبع من العامة فلا يكون كذلك[3].

---

(١) الخصائص ١ : ٧٤ وما بعدها.   (٢) الهمع ١ : ٥٤.

(٣) فجر الإسلام ٦٠ وما بعدها.. بتصرف.

ولهذا فإن دراسة الأمثال تفيد مادةَ الدرس اللهجي خير فائدة، وتصورٌ لغة أصحابها وطرائقهم في استعمالات اللغة وأدائها.

قال الميداني: أَتَى عَلَيْهُمْ ذو أتى[1]... هذا مثل من كلام طيء[2]، و«ذو» فى لغتهم تكون بمعنى الذي- كما يقوله النحاة، ويقولون: «نَحْنُ ذُوْ فَعَلْنَا كَذَا «أى نحن الذين فعلنا كذا، وذُوْ فَعَلَ كَذَا، وَهِيَ ذُوْ فَعَلَتْ كَذَا».

قال شاعرهم:

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي ... وَبِئْرِي.. ذُوْ حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

وورد فى المثل: اسْتَأْصَلَ الله عَرَقَاته[3] قال أبو عمرو يقال:

استأصل الله عرقات فلان وهي أصله، وقال المنذري:

هذه كلمة تكلمت بها العرب على وجوه، قالوا: استأصل الله عَرْقَاتَه، وعِرْقَاته وعِرْقَاتَه.. وقال ابن فارس والأزهري: العرب تقول في الدعاء على الإنسان: استأصل الله عِرْقَاتَه «ينصبون التاء لأنهم يجعلونها واحدة مثل سعلا، وقال آخرون: بل هى تاء جماعة المؤنث لكنهم خففوه بالفتح[4].

والمثل شاهد فى كتب النحاة لمن أجاز النصب بالفتحة فى مثل هذا الجمع مما هومفرد ملحق بجمع المؤنث، أو جمع معتل اللام محذوفها كثبة ولغة[5]. فقد نقل عن أبي خيرة لما سأله أبو عمرو: كيف تقول في سمعت لغاتهم؟ فقال: سمعت لُغَاتَهُمْ بفتح التاء فقال أبو عمرو: هيهات يا أبا خيرة لاَنَ جِلْدُك. وكان أبو عمرو بعد ذلك يرويها بالكسر والفتح[6].

وقالوا[7]: اسقِ أَخَاكَ النَّمريَّ يَصْطَبِح[8] وهو مثل قول الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ ... كَسَاعٍ إِلىَ الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

---

(١) مجمع الأمثال ١: ٦٨.

(٢) ويطلق هذا المثل على حوادث الدهر التي تمر بالخلق.

(٣) يراد بالعرقاة: الأصل، وهذه كلمة تقال في الدعاء على الإنسان

(٤) مجمع الأمثال ١: ٦٢.

(٥) الهمع ١: ٢٢.

(٦) نفسه ١: ٢٢، الخصائص ١: ٣٨٤.

(٧) أمثال العرب -ليونس بن حبيب ١٣٨.

(٨) يقال أن قومًا من العرب كانوا بالدهناء في شدة ومعهم ماء قليل يقتسمونه فشرب كل منهم حصته، فلما أخذ أحدهم الإناء ليشرب نظر إليه أحدهم فظنه عطشان فقال: اسق أخاك.. فذهبت مثلا.

وقـد جاء ذلك على لهـجة من ينـصب الأسمـاء الستـة بالألف، وهي أشهـر اللهجات فيها، ومثله قوله:

إِذَا تَرَضَّيْتَ أَخَاكَ فَلاَ أَخَا لَك[1]

وقالوا: مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلْ «فألزم أخاك الألف فى الرفع على لهجة[2] أوردها النحاة[3] عن قـبائل مـعروفـة من العرب، وقـيـاس اللغة العـالية هو: أخـوك. وقالوا[4]: لَيْتَ القِيَاسَ كُلَّها أَرْجُلاَ»[5].

كذا ورد في المثل نصبًـا وهي لهجة عزيت إلي تميم حيـث يعملون «ليت» عمل «ظن» فيـقولون: ليت زيدا شاخـصًا كمـا يقولون: ظننت زيدًا شاخـصًا[6]، وهو مذهب لبعض الكوفيين. وقالوا[7]:

تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ[8] ويمكن أن تكون رواية النصب قد جاءت على مـذهب بعض العرب الذين يحـذفون «أن» المصـدرية الناصـبة، وينصب بهـا مع الحذف وهو غير مقيس عند النحويين، وعليه جاء قول عروة بن الورد:

فَقَالُوا: مَاتَشَاءُ: فَقُلْتُ أَلْهُو إِلَى الإِصْبَاحِ آثَرَ ذِى أَثِيرِ.

والتقدير: أن ألهو، فأن مقدرة معنى وإن لم ينصب الفعل لفظا[9].

وقـالوا[10]: الجَـارَ ثُمَّ الدَّار[11] و«الكِلاَبَ على البَـقَـر[12]» بالنصب وبهـذا استشـهد من ذهب من النحاة إلى أن النصب بعد حذف الفـعل جائز حيث نصب المفعول به في جميع هذه الأمثال: وقد سمع من بعض العرب:

---

(١) مجمع الأمثال ١: ٢٣. (٢) نفسه ٢: ٦٨، ١٤٤، ٣١٨.

(٣) قيل إن قائله أبو حنش أوقفـه خاله على فم غار به جماعة من أشجع يشربون وهم قـاتلون إخوته، فقال بعضهم إن أبا حنش بطل فقال ذلك فصارت مثلا.

(٤) شرح التصريح ١: ٦٥. (٥) يضرب للمتمني محالاً.

(٦) مجمع الأمثال ٢: ١٨٧.

(٧) يضرب لمن خبره خير من مرآه... وقد قالها المنذر في أحد غلمة ضمرة.

(٨) أمثال العرب ٥٥. (٩) الكشاف ٣: ٤٧٤.

(١٠) حكمة تقال عند سكنى دار أو شرائها.. يعني أن السؤال عن الجار قبل الدار.

(١١) مجمع الأمثال ١: ١٧٢.

(١٢) يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة يعني: لا ضرر عليك فخلهم.

اللَّهُمَّ سَبُعًا وَذِئْبًا[1] وقالوا[2]: إنْ لاَحَظِيَّةٌ فَلاَ أَلِيَّة[3].

وقالوا[4]: قدْ قِيْلَ ذَلكَ «إنْ صِدْقًا وإنْ كَذِبًا[5]، وقد جاء هذان المثلان حجة لمن قال بأن نصب الاسم الواقع بعد «إن» على حذف كان الناصبة بعدها جائز في كلام بعض العرب، وقالوا: «إِنَّمَا يَجْزِيْ الفَتَى لَيْسَ الجَمَل[6] وقد احتج به من قال باستعمال ليس بمعنى «إلا».

وقالوا: مَنْ يكُنْ أَبُوهُ حَذَّاءً تَجَدُّ نَعْلاَه «وقالوا» مَنْ يَبْغِ فِي الدِّيْنِ يَصْلَفُ[7] فلم يجزم بـ «من» الشرطية، وقالوا: ذهبوا أيدى سبا، وتفرّقوا أيدى سبا[8]. وللعرب في هذا لهجات.-سنشير إليها في حينها.

وقالوا[9]: كَالَّلذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيْدَا[10]».

وقالوا[11]: ذَهَبَ أَمْسِ بِمَا فِيْه[12] ولعل بناءه قد جاء على لهجة الحجازيين الذين يشترطون في بنائه شروطًا، وبنو تميم ينقسمون إلى:

قسم: يبنيه في حالة الرفع فقط، ويعربه ما لا ينصرف في الباقي.

---

(١) الخصائص ١: ٢٥٠.

(٢) يضرب في الأمر بمدارة الناس ليدرك بعض ما يحتاج إليه منهم.

(٣) مجمع الأمثال ١: ٢٠.

(٤) قيل إن أول من قال ذلك هو النعمان بن المنذر للربيع بن زياد العبسي وكان صديقه ونديمه وذلك لما عابه لبيد بمرض البرص فحاول الاعتذار فقال له ذلك.

(٥) مجمع الأمثال ٢: ١٠٢.

(٦) يضرب في المكافأة يعني إنما يكافئك الكيس لا الأحمق.. مجمع الأمثال ٢: ١٧.

(٧) يضرب لمن كانت له أعوان ينصرونه.. مجمع الأمثال ٢: ٣٠١، ٢: ٣٠٩.

(٨) يضرب مثلاً لمن تفرقوا تفرقًا لا اجتماع بعده... مجمع الأمثال ١: ٢٧٥.

(٩) يضرب مثلاً للرجل يأتي الرجل يسأله شيئًا فيأخذ منه ما سأل... مجمع الأمثال ٢: ١٦٠.

(١٠) انظر ص ٢: ١٦٠.

(١١) قيل إن قائله هو: ضمضم بن عمرو اليربوعي وكان قد هوى امرأة هي معشوقة من قبل ابن عمه نمر بن ثعلبة بن يربوع فأغاض ذلك ابن عمه ضمضم فقتله فقيل له في ذلك فقال: ذهب أمس بما فيه.. فذهب قوله مثلا.

(١٢) مجمع الأمثال ١: ٢٧٥.

ومنهم من يعربه إعراب مـا لا ينصرف أبدًا، وقالوا[١]: «أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَةَ فِيْ القُرَى[٢] وقد ذهب بعض النحويين إلى أن أصل «كـرا» كروان، وأنه جاء على لهجـة الترخيم مع الانتظار، وقال سـعد بن زيد مناة[٣]: «لُجْ مَالِ وَلَجْتَ الرَّجم» يريد مالك فـجاء على لهجة الترخـيم مع الانتظار. وقالوا: فِيْـحِي فَيَاحِ[٤] حيث جاءت مـبنيةً علـى الكسر عند الحـجازيين كـما سبـق، وقالوا أيضًـا: بَاءَتْ عَرَارِ بِكَحْلِ[٥] وجاءت عرار مبنية عند الحجازيين والتميميين حيث وافق مذهب بني تميم الذين يشترطـون للبناء ههنا أن ينتهي مثل هذا وأشبـاهه بالراء، وقالوا: مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَّرَ[٦]. وقالوا: القَوْلُ مَا قَالَتْ حَذَامِ[٧] على لهجة الحجاز... إلخ.

وقالوا: سُقُوا بِكَأْسِ حَلاَقِ[٨]. وقالوا: شَرّ مَا يُشِيئُكَ إِلَى مُخَّةِ عُرْقُوب[٩]. أي يجيئك. والشين- بدل من الجـيم، وقد جاء على لهجـة تميم ومن نحا نحوهم في إبدال صوت الجيم شينا. وقالوا: ما غبا غبيس على لغة طيء في غبا[١٠].

وهكذا أصبـحت الأمثال تحوى مـادة لهجية كـبيرة تحتـاج إلى دراسة عميـقة، ومحاولة نسبة ما لم يعز إلى أصحابه فقد يكون لهجة لبعض العرب.

أما القراءات:

فتـعتبر من أهم المصـادر اللغوية للوقوف علـى وجوه الاختلاف بين اللهـجات العربية فهى المصدر الـذي حفظ لنا اللغة العربية مُمَثَّلةً فيـها اللهجات ولما عُرِفَ به

---

(١) يضرب للذى ليس عنده غناء ويتكلم فيقال له اسكت وتوق انتشار ما تلفظ به كراهية ما يصيبه.

(٢) مجمع الأمثال ١: ٤٣١.

(٣) زعموا أن مالك المذكور كان أحمق فزوجه أخـوه سعد النوار بنت جد، فلما كان عند بناته وأدخلت عليه امرأته انطلق به سعد حتى إذا كان بـباب بيته قال له سعد لج بيتك فأبى فعاتبـه مرارًا فقال له سعد ذلك فصار مثلا -أمثال العرب ٥٧.

(٤) مجمع الأمثال ٢: ٧٧.

(٥) يضرب مثلا لكل مستويين يقع أحدهما بإزاء الآخر... مجمع الأمثال ١: ٩١.

(٦) يضرب للرجل يدخل في القوم فيأخذ بزيهم.. مجمع الأمثال ٢: ٣٠٦.

(٧) يضرب في التصديق.. مجمع الأمثال ٢: ١٠٦.

(٨) يضرب لمن فنوا بالموت... مجمع الأمثال ١: ٣٤٢.

(٩) يضرب لمن هو مضطر جدًا.... مجمع الأمثال ١: ٣٥٨.

(١٠) مجمع الأمثال ٢: ٢٣٩.

القراءُ في العصور المختلفة من دقة في التلقي، ومن ضبط وإتقان في الرواية، يؤيِّد هذا ما لاحظه بعضهم من أن كلا من الأئمة القراء كان يذهب فى إعراب ما انفرد به مذهبا من مذاهب العربية لا يُدفع، وقَصَدَ من القياس وجهًا لا يمنع[1]، فاختلاف القراء ينبني على ما بين اللهجات العربية التي قرئ بها القرآن من اختلاف العربية، وللتدليل على ذلك نقول: إن الصلة جِدُّ وثيقة بين القراءات ولهجات العرب، فلقد وضع علماء القراءات شروطًا لصحة القراءة المنقولة، منها موافقتها للهجة من لهجات العرب، فليس كل صالح للقياس جائز القراءة به، إذ القراءة سنةٌ متَّبعة أُخِذَتْ بالرواية والتلقى[2]، إضافة إلى أن اختلاف اللهجات العربية بين قبائل العرب في بيئاتها المختلفة قد أدَّى إلى استمرار القراءات بأنواعها على الرغم من إلزام الناس بالأخذ بما أجمع عليه المسلمون.

وقد تمكَّنا من الوقوف عن طريق هذه القراءات الشاذة على أشياءَ كثيرةٍ من تأثير اللهجات في قراءات القرآن، وكتبُ القراءات والتفسير حافلة بمثل هذه القراءات، وبناء عليه فليس من شك فـي اعتبار القرآن بقراءاته التي قرئ بها وأصبحت كل منها مذهبًا لقوم من القراء وأتباعهم يتلونه عن طريقها خير ممثل لواقع أمة العرب اللغوي، فالتاريخ يحدثنا أن هناك لغة اصطنعها العرب لأنفسهم، ولأسباب متعددة صارت لغةً أدبيةً واصطُنِعَتْ بها آدابُها وفنونُ التفكيرِ فيها وتبادلت بها حديثها عند اجتماعها في المواسم والمناسبات الخاصة. وتتكوَّن هذه اللغةُ من أمشاج وأخلاط من كثير من لهجات العرب بحيث استصفت منها أحسنَها وأخذتْ منها أبينَها.

- وقد سبق الحديث عن ذلك- وكان إلى جانب تلك اللغة المنتقاة لهجات خاصة بقبائل العرب يتبادلونها فيما بينهم ويقضون بها حوائجهم فقد كان العرب قبل الإسلام وبعده منقسمين إلى فئتين:

١- فئة الخاصة: التي كانت تتطلع إلى صقل لغتها وتحسينها فتسمو في تعابيرها إلى مستوى أرفع من مستوى التخاطب العادي.

---

(١) ابن خالويه -الحجة في القراءات السبع - ٦١ وما بعدها. تحقيق سالم مكرم.

(٢) الإتقان -١ : ٧٧، وانظر ما قاله ابن جني في الخصائص- ١ : ٣٩٨ في ذلك.

٢- **فئة العامة**: التي كانت تكتفي بحظ قليل مـن فصاحة القول وبلاغة التـعبير وتمضي تبعا لـتقاليدها الخاصـة وبيئتها الجـغرافية الخـاصة إلى الاستقلال وصـياغة جملها وتركيب مفرداتها ولحن أصواتها[١].

ومع أن ذلك ليس هو كل الـسبب فـي حدوث هذه القـراءات في كـتـاب الله واستمرارها فيما بعد إلا أنه من غير شك فـإن الله تعالى قد أراد التخفيف والتيسير على أمة العرب حين أنزل كتـابه على خير خلقه، فقد راعى حـال الفئتين على ما بين جماعاتها من تفاوت في مستوى البلاغة وفصاحة القول.

فلم يَفرِضْ عليـهم من أول وهلة الالتزامَ بمستـوى معين من الكلام وأباح لكل قوم أن ينطقوه على حسب عاداتهم الكلامية في طريقة النطق والأداءَ.

وقد أقرهم رسول الله -ﷺ- على ذلك، ومن هنا- ولأسباب أخرى- وَجَدَتْ القراءاتُ طريقَها إلى كتاب الله سواء في تلاوته أو في أدائه.

ومظاهر تعدد القـراءات عند القراء معلومة وسنشـير هنا إلى بعض تلك المظاهر مما هو وثيق الصلة باخـتلاف اللهـجات العربيـة في نواحيـها الصوتيـة والصرفـية والنحوية.. وقد أشرنا إلى بعض ذلك فيما سبق.

ومن أمثلة هذه المظاهر في النواحي الصوتية:

الميل إلى الإدغام: وهو من خواص بعض اللهجات، ويعني به القراء: إدغام المثل أو مقاربه، والأحرف المتـقاربة والمتماثلة كثيرة وشـواهدها عديدة من القراءات فمن ذلك: قراءة عاصم[٢]: فَإِذَا هِيَّتَلْقَفُ مَا صَنَعُوا[٣].

وقراءة أبي عمرو عن مجاهد[٤] في نحو قوله تعالى: ﴿**خُذ العَفْوَ وَأْمُرْ بِالعُرف**﴾ فأدغم اليـاء في مثلها في القراءة الأولـى، والواو في مثلها في قراءة أبي عـمرو، وفي المتقاربين[٥] نحو قوله تعالى: ﴿**ولَم يُؤْتَ سَعَةً من المَال**﴾ [البقرة: ٢٤٧].

﴿**فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّار**﴾ فـأدغم التاء في السين، والحـاء في العين[٦] لتـقارب المخرجين.

---

(١) دراسات في فقه اللغة ٦٥.

(٢) الخصائص ١: ٩٤٠١.

(٣) الأعراف ١١٧: ١٩٩.

(٤) النشر ١: ٢٨٤.

(٥) نفسه ١: ٢٧٩.

(٦) النشر ١: ٢٦٠.

وتميل بعض اللهجات العربية إلى الهمز، وبعضها تسهل، وفي القراءات القرآنية شواهد من ذلك، فقد قرأ أبو جعفر «رَبَأَتْ» بالهمزة، بينما قرأ الباقون «رَبَتْ[1]» وقرأ بعضهم وأَنهُ أَهْلَكَ عَادًا الْؤلَى وهي قراءة أبي عمرو، على حين قرأ الباقون (الأُولَى[2]).

وقد تحدثنا عن ذلك بشيء من التفصيل فيما سبق.

وهناك خلافٌ بين لغات القبائل العربية حول الإمالة أو عدمها في بعض كلامهم، وفي القراءات القرآنية أمثلة متعددة من أنواع الإمالة في لهجات بعض القبائل العربية فقد نقل ابن الجزري إمالة «رُؤْيَايَ» من قوله تعالى: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠] وهي قراءة انفرد بها الكسائي، وأميلت كلمة «مَجْرَاهَا» من قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [هود: ٤١]. وبها قرأ حفص، وانفرد بذلك الشذائي عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام: بإمالته، وأبو عمرو بن ذكوان على أصلهما، وهذا عام في كل راء بعدها ألف.

وأمالوا نحو قوله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] وقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، وهي مروية عن ابن ذكوان، وأمالوا قوله تعالى: ﴿لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا﴾ [النساء: ٩] فقد أماله حمزة من رواية خلف[3].

وأمالوا ﴿طه ۝١ مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ﴾ [طه: ٢] إذ أمالها أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر[4].

وأشموا قوله تعالى: ﴿وَغِيضَ الْمَاءُ﴾.. ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.. ﴿سِيئَتْ وُجُوهُ﴾.

وهناك من العرب من كان يميل في لهجته إلى المعاقبة في بعض أصوات الكلمة، وفي البحر المحيط ما نصه: «قرأ زيد بن علي «القُصْيَا» في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٢] بقلب الواو ياء، ولم

---

(١) النشر ٢: ٣٢٥.
(٢) النشر ٢: ٢٣٠، الإتحاف ٤٠٣.
(٣) النشر ٢، ٥٦، ٦٣.
(٤) النشر ٢: ٦٨.

يعتدوا بالساكن لأنه حاجز غير حصين كما فعلوا ذلك في صبية وفتية ودنيا، وقد ذكر أبو حيان أن ذلك هو القياس وهو لغة تميم[1] وأهل نجد، والأولى لغة الحجاز وأهل العالية وهو شاذ في القياس وبها وردت قراءة الجمهور[2].

وهناك من القبائل العربية من مالت في لهجاتها إلى التخفيف بحذف بعض الحركات داخل بناء الكلمة، وفي القراءات من قرأ:

﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ﴾ [النساء: ٨٣] على «لَعَلْمَهُ»[3] بسكون اللام من «لَعَلِمَهُ».

وروي عن ابن عباس تحريك الواو من «عَوَرَات» في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١]. وهي قراءة ابن إسحق والأعمش أيضًا[4].

وآثرت بعضُ اللهجات العربية تغييرَ حركة مكان أخرى فقالوا: تِلْعب، ويِذهب، وإِعهد... وفي القراءات: قراءة يحيى بن وثاب وأبي رزين العقيلي وأبي نهيك في ﴿تِبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتِسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] و﴿أَلَمْ إِعْهَدْ إِلَيْكُمْ﴾ [يس: ٦٠].

وكما حدث ذلك في حركة مكان حركة فقد وقع في إبدال حرف من حركة لغرض وضوح الصوت وظهوره، ومن ثم مطلوا في نحو: بمنتزاح في منتزح، وينباع في ينبع، وأنظور في انظر[5]... وهكذا.

وفي القراءات: ما قرأ به قنبل[6] في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠] حيث أشبع كسر حركة «يتق» المجزوم بحذف حرف العلة وبقاء الكسرة دليلا على الياء.

وقراءته أيضًا في قوله تعالى: ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ بإثبات الياء من طريق ابن شنبوذ وصلا ووقفا على لغة من يثبت حرف العلة في الجزم ويقدر حذف الحركة المقدرة على حرف العلة[7].

---

(١) البحر ٤: ٥٠٠.

(٢) نفسه ٤: ٥٠٠.

(٣) البحر ٢: ٢١٧.

(٤) الشواذ ١٠٣، البحر ٦: ٤٤٩.

(٥) الخصائص ٣: ١٢٠ وما بعدها.

(٦) البحر ٥: ٣٤٣.

(٧) الإتحاف: ٢٦٢، ٢٦٧ وما بعدها.

وهناك إبدال وقع بين فئات لهجات القبائل العربية تمثل في إيقاع حرف مكان آخر، إما لأنه شبيه به وإما لأن الآخر أظهر وأبين من الحرف المبدل منه أو لأسباب أخرى- سنبسطها جميعا في موضعها من الإبدال في القسم الثاني من الكتاب. . .

وقد ترك ذلك أثرَه في القراءات القرآنية فقد قرأ ابن مسعود[1] ﴿**وثَومِهَا**﴾ بدلا من الفاء في قوله تعالى: ﴿**مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا**﴾ [البقرة: ٦١].

وقرأ بعض القراء قوله تعالى: ﴿**هَذِهِ الشَّجَرَةَ**﴾ على «هذِى الشِّيَرةَ» بإبدال الهاء ياء من «هذه» والجيم من الشجرة ياءً كذلك[2]. . . وأمثال ذلك من المظاهر الصوتية وردت في قراءات الكتاب العزيز.

فإذا تأملنا فيما خلفه اختلاف اللهجات العربية من أَثَرٍ في النواحي النحوية رأينا في اختلافها مرآةَ صادقة تعكس عليها مظاهرُ اختلاف تلك اللهجات نحويًا، فقد قرأ ابن جبير بنصب (عبادًا) من قوله تعالى[3]: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ**﴾ [الأعراف: ١٩٤] وقرأ الجمهور ﴿**وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾ [ص: ٣].

وقرأ أبو السمال «وَلاتُ حِينُ مَنَاصٍ»[4]. ولكل ذلك نظائر في اللهجات العربية فقد أعملت بعض اللهجات العربية أدوات لم تعمل في اللهجات الأخرى، وحذفتْ أحدَ جزأى الجملة الاسمية، في حين أُبقي عند بعضهم، واختلفتْ فيما بينها حول التقديم والتأخير والتذكير والتأنيث- وسنتحدث عن ذلك في موضعه من القسم الثاني. .

أما في النواحي الصرفية:

فقد أدغمتْ بعضُ القبائل العربية في بعض كلامها حروفًا متماثلة أو متقاربة بينما فَكَّتْ أخرى -وقد سبق ذكر ذلك.

وخَفَّفَتْ حين ثَقَّلَ الآخرون فقالوا: عَلْم وكَبْد وفَخْذ. . في عَلِم وكَبِد وفَخِذ - ويُشْعِرْكُمْ في يُشْعِرُكُمْ.

(١) البحر ١: ٢٣٣. (٢) البحر ١: ١٥٨.
(٣) نفسه ٤: ٤٤٢. (٤) البحر ٧: ٣٨٣.

وفي القراءات: قراءة أبي عمرو «وَرُسْلنا ورُسْلكم- سُبْلنا[١]- ويَشْعِرْكُم فَتُوبُوا إِلى بَارِئْكُم[٢] وسيأتي ذلك.

فإذا تأملنا هذه المظاهر من تعدد القراءات حسبما يؤكده نزوله على سبعة أحرف أيقنا أن هناك اختلافات فيما بينها.

والواقع أن هذه المظاهر اللهجية قد اختفى معظمُها إلا فى قراءات وصفت بالشذوذ عند علماء القراءات حين ألزم كل المسلمين بالمصحف الإمام فبقيت تلك القراءات كأثر من آثار المرحلة السابقة، إذ شاعت وبقيت في الألسن بعد ذلك الإجراء، والدلائل على اختلاف تلك القراءات قبل توحد جميع المسلمين على المصحف الإمام واضحة، وقد نستبين درجة ذلك الاختلاف وخطورته من قول حذيفة بن اليمان لعثمان بن عفان -رضى الله عنه- «أدرك هذه الأمة قبل أن يتفرقوا في كتابهم كما فعل اليهود والنصارى فكان ما كان من أمر عثمان أن يجمع المسلمين على مصحف واحد، وأمر بتلك المصاحف فأحرقت[٣]، ويؤكد كل الباحثين على أن الاختلافات الموجودة بين أيدينا إنما هي في الحرف الذي بقي من تلك الأحرف السبعة، وهذا هو الذي أسهمت اللهجات العربية بنصيب بارز في اختلاف القراءات عن طريقه- كما أوضحنا سابقًا- فوجدنا مظاهرَ الفتح والإمالة والترقيق والتفخيم والهمز والتسهيل وكسر حروف المضارعة وقلب بعض الحروف وإشباع ميم الذكور وإشمام بعض الحركات[٤].

والأثر الذي تخلف عن اللهجات العربية واعْتُبِرَ سببًا مهمًا من أسباب تعدد القراءات إنما هو الذي مَكَّنَ النحاةَ من الوقوف على مصدر مهم من مصادر كلام العرب.

ولا يخرج ما اعتمدوا عليه في الاستشهاد أو الاعتراض على نوع واحد من هذه الأنواع التي تَأَثَّرَتْ باللهجات، فأثرت فيها بحيث غدت القراءة ممثلة للهجة ودليلا قويا على وجودها، وازدادت أهميتها بعد أن اختفت معالم بعض اللهجات أو لم

---

(١) ابن الجزري- التجهير والتيسير ٩٥.

(٢) الهمع ٥٤، الإتقان ٢: ٧٧.

(٣) تفسير الطبري ١: ١٨ وما بعدها -ط بولاق..

(٤) النشر ١: ٢٨.

تصل إلينا فيما خلّفه العرب من آثار لغتهم، وقد استطاعت القراءات القرآنية المنبثقة عن اختلاف اللهجات من أن تحتفظ بتلك المظاهر اللهجية وتبثها في جميع نواحيها الصوتية والصرفية والنحوية...

ولهذا كله نرى مدى القيمة اللغوية لهذا المصدر من مصادر استقاء اللغة وأثره في بناء أسس وقواعد لغة العرب، ومن المؤكد أن قيمة ما وصل إلينا من اللهجات عن طريق القراءات يجب الاعتمادُ عليه في الوصول إلى أحكام ثابتة في لغة العرب، ولهذا رأينا بعض المنصفين من النحاة خاصة يردون مذاهب شتى لبعض إخوانهم من النحويين واللغويين الذين وقفوا من القراءات القرآنية موقفًا غير حميد، وعابوا عليهم غلوهم في جانب القياس، ودعوا إلى الاحتجاج بكل ما ثبت وروده عن القراء وصحت نسبتهُ ولو كان في ذلك الوارد بعينه.

قال السيوطي: «وأما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يُحْتَجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو: استحوذ، ويأبى، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة...

وكان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة قراءاتٍ بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك على جوازه في العربية.

وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية وإن منعه الأكثرون مستدلا به[1].

ويبدو -لي- أن طعن بعض النحاة في القراءات القرآنية ولا سيما الصحيحة منها إنما تم في عصور المتأخرين منهم حين بالغوا في أمر القياس واشتطوا فيه وحاولوا إخضاع القراءات له، وأظن أن ما حدا ببعضهم إلى ذلك أن منهم من كان

---

(١) الاقتراح ١٤.

ينتزع من كلام العرب حكمًا ثم يتخذه مذهبا نحويا ثم تعرض له القراءة الثابتة النسبة على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرفها عن وجهها ويحاول تأويلها لكي لا تخرق قاعدته النحوية التي اصطنعها مذهبًا له.

أما أوائل النحاة فقد أعرضوا عن الخوض في ذلك لأسباب أهمها:

كثرة وجود القراءات الصحيحة وتباينها أحيانًا مما جعل من الصعوبة إيجاد قاعدة نحوية تنتظم جميع تلك الوجوه وتستجيب مع اختلافها، وإنما الهدف من النحو الوصول إلى قواعد كلية تنتظم عدة ظواهر لغوية متقاربة وتسمح بقياس غيرها من الظواهر المشابهة لها عليها، ولما لم يكن في وسع النحاة الأوائل- وأكثرهم من القراء- استقراء كل تلك القراءات وملاحقة خواصها المتباينة، تعذر عليهم أن يضعوا للكلمة الواحدة تُقْرأ بأوجه إعرابية مختلفة قواعدَ متعددة؛ لأن ذلك كان سيؤدى بهم إلى متاهات ما بعدها متاهات، فآثروا السلامة وتجنبوا -قدر الإمكان- الخوض في قراءات الكتاب العزيز أو محاولة فرض القواعد عليها[١].

ولعل مما يؤكد ذلك: اعتراف بعضهم بأن أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل.

وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها[٢]، لهذا وجدنا يونس بن حبيب- أستاذ سيبويه الثاني بعد الخليل- يجيز جر «المسجد» في قوله تعالى: ﴿**وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾ [البقرة: ٢١٧] بالعطف على الضمير المجرور في «به»، وهو الأمر المخالف للقاعدة البصرية التي لا تجيز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض[٣].

وبعضهم يعتذر بأن الاستقراء دل على أن كلام العرب قسمان:

قسم اشتهر استعماله وكثرتْ نظائره فجعلوه قياسًا مطردًا، وقسم لم يظهر لهم فيه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على السماع لا لأنه

(١) د. عفيف دمشقية -المنطلقات الأساسية والفنية في النحو- ٥٤...

(٢) الإتقان ١: ٧٥. (٣) البحر ٢: ١٤٧.

غير فصيح بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل لأن يقاس عليه، وإذا سلموا أن ما جاءت عليه الآية أو القراءة مما يخالف عربيٌ فصيحٌ كان اعتذارهم بأن العرب لم تقصد بذلك القليل لأن يقاس عليه أوهى من خيط العنكبوت.

وفي صحة القياس على ما ترد به قراءات الآيات الكريمة مخالفًا لما اشتهر في كلام العرب زيادة في أساليب القول وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته، فحذف «أن» المصدرية الناصبة للفعل المضارع في المثل المشهور: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه... جاء مثله في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا**﴾ [الرعد: ١٢] فقد ذهب بعضهم إلى أن جملة «يريكم» مصدر على إضمار «أن» المصدرية كما قال:

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الْوَغَى

برفع أحضر، والتقدير: أن أحضر فلما حذف «أن» ارتفع الفعل، وليس هذا من المواضع التي يحذف منها «أن» قياسا[١].

ومثل قول النحويين: سَاءَ ضَرْبُ عَمْرا زَيْد «جاء مثله في القرآن الكريم في قراءة ابن عامر»[٢] ﴿**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**﴾ [الأنعام: ١٣٧].

ومثل ما روي في غير النظم من حكاية بعض العرب «مَا فِيْهَا غَيْرُهُ وفَرَسِه» بجر الفرس عطفًا على الضمير في «غيره» من غير إعادة الخافض والتقدير: ما فيها غيره وغير فرسه: قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي ويحيى بن وثاب والأعمش وأبي رزين وحمزة من السبعة[٣]: ﴿**تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ**﴾ [النساء: ١]. ولا التفات إلى من ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة أو يخرِّجها فرارا من العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثيرٌ يخرَّج عن أَنْ يُجْعَلَ ضرورةً وإذا تقرر أن العطف بغير إعادة الجار ثابت من

(١) الكشاف ٣: ٤٧٤، البحر ٧: ١٦٧.

(٢) سراج القارئ المبتدئ -أبو القاسم علي القاصح- ٢١٦- دار الفكر.

(٣) سراج القارئ المبتدئ -١٨٨، البحر: ٣: ١٥٧ وما بعدها.

كلام العرب في نثرها ونظمها كان يخرج عطف «والْمَسْجِدِ الحَرَامِ» أرجح بل هو متعين لأن وصف الكلام وفصاحة التركيب تقتضى ذلك[١].

أما الحديث الشريف:

فمع أن بعض أئمة اللغة والنحو قد ذهبوا إلى عدم أحجية الاستشهاد به فى مسائل اللغة والنحو بحجة أن الأحاديث لم تُنْقَلْ كما سُمِعَتْ من النبي -ﷺ-، وإنما رويت بالمعنى، فلم تُدَوَّن إلا في عصور متأخرة من عصر النبوة حيث فسدت اللغة وكثر اللحن وَوُضِعَ كَثِيرٌ منه في بعض رواياته، مما حدا ببعض أوائل النحاة أَنْ يُنَحُّوا هذا المصدرَ عن دائرة الاستشهاد به في بناء قواعدهم وسار عليه بعض المتأخرين[٢]، إلا أننا نعتقد وَهْمَ هذه الدعوى من عدة نواح:

١- كون الحديث قد نُقل كُلُّه بالمعنى يحتاج إلى برهان؛ إذ هناك أنواع كثيرة منه نُقِلَتْ بألفاظها، وَدُوِّنَتْ كما سمعت من رسول الله -ﷺ-، والبقية الباقية- إن صح نقلها بالمعنى- فقد تَمَّ تدوينُها في الصدر الأول والناس مايزالون ينطقون العربية صافيةً نقيةً «وغاية الأمر تبديل لفظ بآخر يصح الاحتجاج به»[٣].

٢- أن من عرف الكيفية التى دوّن عليها، والطريقة التي تمّ في إطارها والشروط التي أحاطت بروايته بالمعنى، يتبين له بكل وضوح أن مثل تلك الشروط لا تَتَوَفَّرُ إلا في الصحابة والتابعين وكبار أئمة الرواة والفقهاء[٤]، وهم مَنْ يُقَدَّمُ قولهم في الاحتجاج به في اللغة والنحو على ما سواه من كلام العرب.

٣- التحرِّي والدقة اللتان صاحبتا عمليةَ الجمع ولكل ذلك شواهد كثيرة تَجُلُّ عن الحصر.

٤- ثم من يقول: إنَّ أوائل النحاة ومن تَبِعَهُمْ من المتأخرين لم يكونوا يحتجون بالحديث فهذا كتاب سيبويه بين أيدينا- وهو كما قلنا أول تقعيد في العربية -وبه نجد نصوصًا من حديث رسول الله -ﷺ- وان فَاتَه أن يَنُصَّ على ذلك[٥].

---

(١) البحر ٢: ١٤٧ وما بعدها، ٣: ١٥٧ وما بعدها، وينظر: الإنصاف: ٢: ٤٣١..

(٢) الخزانة: ١: ٥ وما بعدها. (٣) الخزانة ١: ٥.

(٤) صبحي الصالح- علوم الحديث ومصطلحه ٣٢٩.

(٥) الكتاب ١: ٢٣٣، ١: ٣٩٦. ط بولاق.

ولا نسلم ألبتة بأن المتأخرين من نحاة الأقاليم قد أعرضوا عن الاحتجاج بالحديث فكتُبُهُمْ مَلأَى بالاستشهاد به، فقد اعتمد عليه الشريفان الصقلى والغرناطى في شرحيهما لكتاب سيبويه وابن الحاج في شرح المقرب، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسائله، وكذا استشهد به السيرافي والصفار في شرحيهما لكتاب سيبويه، وابن مالك الذي أكثر منه حتى ضاق به أهل زمانه من النحويين، وابن هشام. وقال أبو الطيب: بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه(١).

ومهما يكن الأمر فحاجة النحوى إلى الاعتماد على ما جاء في هذا المصدر من كلام العرب لضبط ألفاظه وتأسيس قواعده معلومة.

وإذا كان النحاة يستشهدون بأقوال قالها من ليسوا بعرب، وروايات نقلها بعض الأعاجم ومن يَطْعَنُ في عدالتهم، فإن الانصاف يقتضي منهم الاحتجاج بما صحت نسبته إلى رسول الله -ﷺ- منه، ومما دوّن في الصدر الأول.

ولعله بوحي من هذا الإنصاف وتحت تأثير الحاجة إلى الاستفادة من هذا النبع الفياض، كان تَدَافُع المتأخرين من النحاة إلى الاحتجاج بالحديث احتجاجًا أنساهم أحيانا التفكير في صحة نسبة الأثر وسلامة متنه.

ومع أننا نظن أنهم غير مصيبين مطلقًا(٢) في هذه النصوص، إلا أنه ليس في وسعنا إلا القول بأن الحديث الشريف قد حوى من مظاهر لهجات العرب وخصائصها ما يدعونا إلى الاعتراف بأنه لم يكن من الصواب - بحال- تَجَاهُلُ بعض النحاة لهذا المصدر من مصادر لغة العرب محتجين بعلل(٣) لا تثبت أمام البحث والتمحيص.

ففي النواحي الصوتية:

نجد أن مثل قول الشاعر:

ذَاكَ خَلِيْلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي ... يَرْمِيْ وَرَائِي بِامْسَهَمْ وَامْسَلِمَه(٤)

---

(١) سعيد الأفغاني- أصول النحو ٥٣ وما بعدها.

(٢) ينقل هذا الرأي عن الشاطبي وهو ممن عرف بالتوسط بين مذهبي المانعين ألبتة، والمجيزين مطلقًا... يراجع الخزانة ١ : ٧.

(٣) الخزانة ١ : ٥ وما بعدها.

(٤) المغني: ١ : ٤٨.

جاء قوله -ﷺ- فيما رواه الإمام أحمد في مسنده:

«لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امسْفَرَ»[١].

وما ورد في كتابه إلى وائل بن حجر وأهل حضرموت:

«وَمَنْ زَنَى مِنَ امْبِكرِ . . وَمِنَ امْثَيِّبِ»[٢].

وهي لهجة معروفة لطيء[٣] وحمير وكثير غيرهم.

ويمكن أن يستشهد على لهجة الاستنطاء التي عرفت عند أهل اليمن وأزد وهذيل والمدينة وسعد بن بكر وقيس[٤] الذين يعمدون إلى تحويل صوت العين في الفعل «أعطى وما تصرف منه» نونًا فيقولون: أنطى، ومنطي، ومنطاة بقول رسول الله -ﷺ- في كتابه إلى وائل ابن حجر وأهل حضرموت[٥] أيضًا حيث قال: «وأنْطُوا الثَّبَجَةَ».

ومثل ما حكي عن بعض أئمة اللغة والنحو أن «نَعِم» لغة في «نعم» من نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَكُمْ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ قالوا: «نَعَمْ» وهي لهجة أشياخ قريش وكنانة، وأن الفتح لغيرهم[٦] جاء ما رواه قتادة عن رجل من خثعم «دُفِعْتُ إلى النَّبيِّ -ﷺ- وَهُوَ بِمِنَى - فَقُلْتُ: أَنْتَ الَّذِى تَزْعُمَ أَنَّكَ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ: «نَعِمْ»[٧].

أما في النواحي الصرفية:

فنجد أن بعض النحاة يزعمون أن الماضي واسم الفاعل والمفعول من الفعل «يَدَعُ» قد أميتت واستغنت العرب عنها بـ «ترك» وما تصرف منه[٨] وما جاء منه

(١) مسند الإمام أحمد ٥: ٤٣٤- ط بيروت.

(٢) صبح الأعشي ٢: ٢٤٦ وما بعدها.
العقد الفريد ٢: ٤٨ . . .

(٣) المغني ١: ٤٧.

(٤) المزهر ١: ٢٢٢.

(٥) صبح الأعشي ٢: ٢٤٦ وما بعدها.
العقد الفريد ٢: ٤٨ . . وما بعدها.

(٦) مكي بن أبي طالب- شرح نعم وبلى وكلا. . . ص: ١٠٨.

(٧) اللسان ١٦: ٦٨ وما بعدها -ط بولاق- مادة نعم.

(٨) الفيومي -المصباح المنير ٢: ٨١٢.

فهو شاذ في السماع مطرد في القياس ويجب تحاميه، ومن ذلك قول أبي الأسود الدؤلي:

لَيْتَ شِعْرِى عَنْ خَلِيْلِي مَا ... الَّذِي غَالَه فِي الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ

فشاذ، وكذلك قراءة بعضهم: ﴿**مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ**﴾ [الضحى: ٣][١].

ولا ندرى ما سبب شذوذ مثل هذه الصيغة عند النحاة ألقلتها في كلام من وصل إليهم من العرب حين استنباط القواعد أم لشيء آخر في نفوسهم؟

فإن كان لقلتها فليس الحق معهم بدليل ورودها في الشعر كبيت الأسود السابق، وقول الآخر:

وَثُمَّ وَدَعْنَا آلُ عَمْرٍو وَعَابِرٌ ... فَرَائِس أَطْرَافِ المُثَقَّفَةِ السُّمْرِ

وقراءة عروة بن الزبير وابنه هشام ورواها ابن عباس عن النبي -ﷺ- كما قرأ بها مقاتل وأبو حيوة وابن أبي عيلة ويزيد النحوي في قوله تعالى: ﴿**مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ**﴾ مخففة[٢] ويصدّقها ما رواه البخاري، قال: حدثنا صدقة قال حدثنا ابن عطية قال سمعت ابن المنكدر قال سمعت عروة بن الزبير: أن عائشة أخبرته: استَأْذَنَ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ -ﷺ- فقال: «ائذنوا لَهُ بِئْسَ أَخُو العَشِيْرة» فَلَمَّا دَخَلَ أَلاَنَ لَهُ الْكَلاَمَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله قُلْتَ الَّذى قُلْتَ ثُمَّ أَلَنْتَ الكلاَمَ قَالَ: أَيْ عَائِشَةَ: «إِنَّ شَرَّ الناسِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ أَوْ وَدَعَهُ الناسُ اتِّقَاءَ فُحْشِه»[٣].

وما روى أيضًا عن عمر بن خالد قال حدثنا أبو المليح قال: سَمِعْتُ ميمونًا «يعني ابن مهران» قَالَ: سَأَلْتُ نَافعًا: هَلْ كَانَ ابْنُ عُمَرُ يَدْعُو للْمَأْدُبَةَ؟ قَالَ: لكنَّه انْكَسَرَ لَهُ بَعِيْرٌ مرةً فَنَحرَهُ ثُمَّ قَالَ: احْشُرْ عَليَّ المَدِيْنَةَ، قَالَ نَافعٌ: يَا أَبَا عَبْد الرَّحْمنِ عَلى أَيِّ شَيءٍ؟ لَيْسَ عِنْدَنَا خُبْزٌ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ، هَذَا عِراقٌ وَهَذَا مَرَقٌ، أوْ قَالَ: مَرَقٌ وَبَضْعٌ فَمَنْ شَاءَ أَكَلَ وَمَنْ شَاءَ وَدَعْ»[٤].

---

(١) الخصائص ١: ٩٩. (٢) البحر ٨: ٤٨٥.

(٣) صحيح البخارى ٨: ١٦ مطابع الشعب.

(٤) البخاري -الأدب المفرد -رقم الحديث ٣٤٣، فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد ٢: ٦٦٧-٦٦٨- ط الإرشاد.

أما في المصدر: فقد روى مسلم عن أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهم أنهما سمعا رسول الله -ﷺ- يقول- على أعواد منبره - لينتهين قَوْمٌ وَدْعِـهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الغَافِلِيْنْ»[1].

ويمكن أَنْ نَعُدَّ من الشواهد على لهجة الحجازيين وبني تميم بالكسر في «الوتر» حالة العدد وبالفتح فيها لأهل العالية[2]، قوله -ﷺ- فيما رواه عنه علي -رضي الله عنه- «إِنَّ اللهَ وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ فَأَوْتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرآنِ»[3].

أما في النواحي النحوية:

فنجد مثلا قول الشاعر:

واشْدُدْ بِمَثْنَيْ حَقَبٍ حِقْوَاهَا

وقوله:

بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاهَا

وأمثاله مما أنشده النحاة على إلزام المثنى الألف رفعا ونصبا وجرا قوله -ﷺ: «لاَ وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ».[4]

ومثل ما روي عن الثقات من أن تميما كانت تعمل «إِنَّ» وأخواتها في جزأي الجملة الاسمية من مثل ما أنشدوه لعمر بن أبي ربيعة:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا

جاء قول الصحابي الجليل أبي هريرة[5] - رضي الله عنه:

«وَإِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِيْنَ خَرِيْفًا».

---

(١) النووي- منهاج الصالحين ١٤٧.

(٢) المصباح المنير ٢: ٨٠١.

(٣) الترمذي -رقم الحديث ٤٥٢، ١: ٢٨٢- ط المدني عام ١٣٨٤هـ.

(٤) الترمذي -رقم الحديث ٤٦٨- ١: ٢٩٢- ونصه: حدثنا هنّاء أخبرنا ملازم بن عمر وقال حدثني عبد الله ابن بدر عن قيس بن طلق بن علي عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا وتران في ليلة».

(٥) صحيح مسلم -رقم الحديث ٣٢٩، كتاب الإيمان -ص ١٨٧- ط عام ١٣٧٤هـ.

وهي لغة مشهورة وبها ورد كثير من كلام العرب وأشعارها وقرئت بها بعض القراءات، فلماذا التأويل؟

ومثل ما نقله الفراء عن طيء أنهم يحذفون الياء الذي هو لام الفعل في الواحد المذكر معربًا كان أو مبنيا بعد الكسر - كما سيأتي في موضعه -من نحو:

وابْكَنَّ عَيْشًا تَوَلَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ طَابَتْ أَصَائِلُه فِيْ ذلكَ الْبَلَدِ

وبعد الفتح نحو قول العرب: اخشَنَّ يا يزيد، والأصل: ابْكِيَنَّ واخْشَيَنَّ، ما رواه أحمد في مسنده[1]، من قوله: ﷺ: «لَتُؤَدَّنَّ الحُقُوق إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ القِيَامَةِ حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاة الجَلْحَاءِ مِنَ الشَّاة الْقَرْنَاءِ تَنْطَحُهَا».

ورواه بعضهم بضم الدال ونصب الحقوق والفعل مسند إلى الجماعة الذين خوطبوا به، وذلك على الوجه الشائع.

قال الطيبي: إن كان الرد لأجل الرواية فلا مقال، وإن كان بحسب الدراية فإن باب التغليب واسع فيكون قد غلب العقلاء على غيرهم، وجعل حتى غاية بحسب التغليب.

والصحيح: الرواية الأولى، وقد أنكرها ابن مالك وقال: لاتصلح في العربية، وإنما المنقول عن طيء حذف ياء الضمير بعد الفتحة لا لام الفعل الواحد المذكر، والواجب عنده: لتؤدين الحقوق، بإثبات الياء، إلا أن رواية الحديث المعتد بها قد جاءت على لهجة عرفت عن طريق طيء فيجب قبولها[2].

وهكذا نرى أن الحديث الشريف قد حمل شواهد لا بأس بها من لهجات العرب رددها النحويون كثيرا فى بطون مؤلفاتهم، فهل يصح بعد هذا أن يتجاهل بعضهم الاعتماد على هذا المصدر في ترجيح استعمال مّا أو تأصيل قاعدة نحوية بعلل واردة على ما ذهبوا إليه هم أنفسهم من ادعاءات؟

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢: ٢٣٥ -مع اختلاف في بعض ألفاظ الحديث. ونصه: حدثنا عبد الله حدثني أبى ثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن العلاء ومحمد بن جعفر قال ثنا شعبة قال سمعت العلاء يحدث عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لتؤدن الحقوق إلى أهلها حتى يقتص للشاة الجمجاء من الشاة القرناء منطحها»، وقال أبو جعفر يعني في حديثه: يقاد للشاة الجلحاء.

(٢) البغدادي- الخزانة ٤: ٥٨٠.

الفصل الرابع

موقف النحاة من اللهجات العربية

قلنا آنفًا: إن النحـاة العرب قد انقسمـوا حيال الاعتمـاد على كلام العرب إلى قسمين:

أحدهما: اعتمد عليه اعتمادًا كليًـا شعره ونثره فلم يقف في قبوله عند حدود - مـعينة ولا بالغ في اشـتـراط البداوة والإقـامـة في الصحـراء، وهؤلاء هم أوائل الكوفيين ومن تَبِعَهم.

وثانيهـما: قد اعتـمدوا عليه ولكن ضمن شـروط، وبَنَوا على الكثير واعـتبروا المخالفَ خـروجا عن القـاعدة لا يقـاس عليه، ولعل البـصريين ومن تابعـهم هـم الممثلون الحقيقيون لهذا الاتجاه.

ومن المؤكد أنه قد انْبَنَى على ما ذكرنا نتائجَ مهمة فيما وصل إلينا ممثلاً للهجات العرب، فعندما التزم بعض متـقدمي البصريين بتلك الشروط قلَّت دائرةُ الأخذ مع ما مَثَّلَهُ التـمحيكُ ومحاولةُ التـمحيص فيمـا نقل من مجانية كثـير مما تَرَامَى إليهم علمُـه من كلام العـرب -وهو يمثل بعضَ اللهـجات- لـعدم توافـر دواعي قبـوله عندهم، وفي المقابل وجدنا عند الكوفيين حصيلةً كبيرةً جدًا تُمَثِّل كثيرًا من مظاهر لهجـات العرب نتيـجةَ عنايتهم الفـائقة بالشواهد والنوادر خـاصة بعد أنْ وَسَّـعُوا أطلسَهم اللغوي[1]، وفتحوا مجالَ الأخذ وتسامحوا في بعض شروط القبول.

ويبـدو أن المقيـاس الذي ارتضـاه كـلا الفريقين في أسلـوب دراستـه -أعني- البصريين والكوفـيين- كان له أبلغ الأثر في اعتبار هذا النص أو ذاك مُمَـثِّلاً للهجة فصيحة ويجب الأخذُ به، أو خارجًا عن القاعدة لضرورة أو شذوذ.. وينبغي عدمُ القياس عليه، فعندما نجد بعض متقدمي البصرة يصفون غير المنطبق على قواعدهم من كلام ثابت النسبـة بالضرورة أو القلة أو الندور.. تجد الكوفيين قـد يتمسكون بالشاهد الواحد ورد عن العـرب أساسًا لوضع قاعدة -وسنزيد ذلك إيضاحًـا فيما سيأتي من حديث..

---

(١) مدرسة الكوفة ٣٨١- بتصرف.

ولعلنا أَمْيَلُ إلى القول إنَّ معظم النحاة قد عالجوا مسألة اختلاف لهجات الشواهد التي اعتمدوا عليها -تبعًا لبيئات أصحابها- معالجة قاصرةً، فهم مثلا قد اشترطوا في الشاهد أن يكون ثابتَ النسبة حتى يمكن أن يُعْرَفَ مصدرُه ليتسنّى الحكمَ عليه بالصحة أو القبول[1].

ومع أن ذلك كان كافيًا لثبوت هذا الحكم أو ذاك إلا أن بعض النحاة قد اعتمدوا على أذواقهم الخاصة في تلك المسألة، فَضَرَبُوا بعيدًا في أعماق الصحراء طلبًا للنقاوة والصفاء، واتخذوا من أقوام معينين رواةً لهم للهجات العرب مع أن الواحد منهم لا يمثل -في الغالب- إلا لهجةَ قبيلته ونطقَها الخاصَّ بها، وأكثروا من مساءلتهم وهم يفيضون عليهم من غريب اللفظ ونادر العبارة بدعوى أن ذلك كلام العرب.

ومن ناحية أخرى: وجدوا في مصطلحات الضرورة والشذوذ والندرة.. غُنْيَةً عن البحث والتحري للتأكد من أن هذا الاستعمال أو ذاك ربما يكون لهجةً لبعض العرب لا تتكلم إلا بها، ومع هذا وعلى الرغم من أن ذلك قد يمثل سببًا مهما حال -في نظري- دون وصول كثير من اللهجات العربية إلينا عن طريق كتب النحاة ومؤلفاتهم، إلا أننا نجد معظَمها يحتوي على نماذجَ عدة من مظاهر تلك اللهجات فلم يَغْفلِ النحاة ابتداءً من سيبويه ومن أتى بعده الإشارة إلى تلك المظاهر اللهجية والتنبيه عليها ما أمكن، وها هو ذا سيبويه يَذْكُرُ اختلافَ لهجات الحجازيين عن التميميين في مواضعَ متعددة من كتابه، وهو يصرح باسم بعض أصحاب اللهجات وقد يسكت، ومألوفةٌ هي عبارته: سمعنا بعض العرب، ومن العرب من يقول، وسمعت من يُوثَق بعربيته، ومن تُرْضَى عربيتُه، وهذا عربي كثير، وهو عربي جيد...

لكن معظم اختلاف اللهجات العربية التي ذكرها في كتابه قد نَقَلَها عن الحجازيين والتميميين، وسار المتأخرون من النحويين على نهج صاحب الكتاب -رغم اختلاف مدارسهم- يلمحون وينبهون، وقد يصرحون وقد يبهمون، ولعل بعض النحاة قد فهموا أن اللهجات المأخوذة عن القبائل التي أُدْمِجَتْ مع اللغة

(1) الخزانة 1: 3 وما بعدها.

المدروسة أساسًا مختلفة فيما بينها بدليل أنها لم تتسقْ في كثير من صورها مع القواعد التي بُنِيَتْ على اللغة المشتركة عند العرب وأصبحت تُقَدَّرُ نسبةُ فصاحتها بمقدار قربها أو بعدها عن قريش التي هي سرة العرب، وهم قد عرفوا لهجات ربيعة والأزد وبني سعد وبلحرث بن كعب وخثعم وكنانة وتميم وقيس وخزاعة وسعد بن بكر وبكر بن وائل وهذيل وطيء وسليم وبني عقيل.....، وتَتَرَدَّدُ أسماءُ هذه القبائل في كتب النحو مقرونة بذكر لهجات منسوبة إليها غالبًا.

وقد اضطرب موقفُ النحاة في نظرتهم إلى هذه اللهجات عندما تناولوا لغةَ العرب بالدراسة والتقنين وتعدَّدَتْ أَوْجُهُ الرأي فيها.

فمع أن السابقين الأولين من علماء اللغة عامةً والنحويين خاصة قد نظروا إلى اختلاف لهجات العرب على أنها حقيقة إلا أنه ما لبث أن افترق بهم الطريقُ من حيث الاعتدادُ بها في القياس أو عدمه.

ويبدو -لي- أن ذلك إنما أتاهم من قِبَلِ أن بعضهم قد اعتبروا هذه اللهجات صورًا متعددة لفروع الفصحى، فقلَّ اهتمامُهم بها ولم يعرضوا لها عرضًا مفصلاً يقفنا على النواحي التعبيرية والصوتية لها بهدف القياس على الوارد عن طريقها.

وهذا أمرٌ اشتركَ فيه معظمُ البصريين مع بعض إخوانهم الكوفيين إلا أن الأخيرين كانوا أكثرَ اعتدادًا ببعض اللهجات العربية في بناء الأحكام نتيجةَ احترامهم لجميع الوارد عن العرب، فقد طبَّق معظمُ البصريين ومن تابعهم على اللهجات في كثير من مظاهرها مقاييسَ العربية الفصحى.

ونرى كتابَ سيبويه أجلى مثل يَكْشِفُ عن تلك الحقيقة، فبعد تأملي في الكتاب ظهر لي أن سيبويه قد اعتمد في نقل لهجات كتابه على الخليل ويونس والأخفش الأكبر «أبي الخطاب». إضافة إلى ما سمعه هو من العرب أو ما صح نقله عنهم، ومن ثم سلك في دراستها ثلاثة مسالك:

المسلك الأول:

ذكر القاعدةَ على الشائع المألوف عند العرب ثم وجد أن قومًا كثيرًا من العرب لهم استعمال مخالف لهذا الاستعمال الذي قامتْ عليه القاعدةُ النحوية، فَذَكَرَ

استعمالهم إلى جانب الاستعمال الأفصح إذ يقول: «هذا باب ما أُجْري من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها وذلك قولك تربًا وجندلاً وما أشبه هذا. . . فإن أدخلت لك فإن تفسيرها ههنا كتفسيرها في الباب الأول كأنه قال: ألزمك الله وأطعمك تربًا وجندلاً وما أشبه هذا من الفعل فاخْتُزِلَ الفعلُ ههنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك: تَرِبَتْ يداك وجندلتَ.

وقد رفعه بعض العرب فجعلوه مبتدأ مبنيًا عليه ما بعده.

المسلك الثاني:

أنه طبَّق على بعض الوارد عن العرب -مما قد يكون استعمالاً خاصًا ببعضهم- مقياسَ اللغة الفصحى، ويتجلى ذلك في أنه بنى القاعدة على كثرة الأساليب العربية في هذا الاستعمال فأدناها أو أبعدها على حسب قربها أو بعدها من مقياس العربية الفصحى، قال: «ومن ذلك قول العرب: من أنت زيدًا» وزعم يونس أنه قول: «من أنت تذكر زيدًا» ولكنه كَثُرَ في كلامهم، واستعمل واستغنوا عن إظهاره، وبعضهم يرفع وذلك قليل[1].

وقال: «وكذلك حذره زيدًا قبيحة لأنها ليست من أمثلة الفعل فإنما جاء تحذيرى زيدًا»[2].

وقال: . . . ومن ذلك أيضًا قولك: مررت برجل صالح، وإن لا صالحًا فطالح، ومن العرب من يقول: إن لا صالحًا فطالحًا كأنه يقول: أن لا يكنْ صالحًا فقد مررت به أوليته طالحًا، وزعم يونس: أن من العرب من يقول: إن لا صالحًا على أن لا أكن مررت فطالح، وهذا قبيح ضعيف[3].

وقال: وسمعنا بعض العرب يقول: ما شأن عبد الله والعرب تسبها، والرفع أجود وأكثر في ما أنت وزيد، والجر في قوله: ما شأن عبد الله وزيد أحسن وأجود[4].

---

(1) الكتاب ١: ١٤٧.

(2) نفسه ١: ١٣٢.

(3) نفسه ١: ١٢٧.

(4) نفسه ١: ١٣٢.

وبناء عليه وجـدنا وصْفَـه لبعضــها بالرداءة والقبح والخـبث، ورأيناه يميل عند تعارض الاستعمالين إلى اللهجة الحجازية ويصفها بأنها اللغة القدمى الأولى.

المسلك الثالث:

وجدنا سيـبويه يُؤَسسُ القاعدةَ على اللغة المتـعارَف على فصاحتهـا عند جميع العرب كله يجد اسـتعمالاً خاصًا بقـبيلة معروفة من العرب فـيذكره على أنه شيء انفردتْ به لغةُ هذه القبيلة من العرب.

قال: .... وزعم أبو الخطاب وسـألته عنه غير مرة أن ناسًـا من العرب يوثق بعربيتهم وهو بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت[1].

وقال: ... تقول سير على ذا صباح أخبرنا بذلك يونس عن العرب إلا أنه قد جـاء لغة لخـثعم مـفارقًـا لذات مرة وذات ليـلة، أما الجـيدة العـربية فـأن يكون بمنزلتها[2].

ومن هنا يتجلى لنا أن سـيبويه -رحمـه الله- قد اعتمد على لـغات العرب في استنبـاط قواعد كتـابه، وَصَاحَبَ ذلك إحساسُـه باختلافهـا، إلا أنني أحسب أن معالجـتَه لها كانت تنبع مـن اعتباره إياها صورًا مـختلفة للفصـحى، وعلى أساس قربهـا أو بعدها منها كـان مبدأ التفـضيل والترجـيح ومثار الحسن والقـوة والجودة والقبح والضعف والخبث والرداءة.

على أن سيـبويه لم يقصـد في معظم مصطلـحات الكتاب أن يُقَلِّلَ من أهمـية لهجات العرب أو أن يَحُطَّ من قيمتها.

وما قـيل من أن سيبويه قـد غلَّطَ العربَ في بعض استـعمالاتهم للغـتهم ليس صحيحًـا، إذ المتأمل في قوله: وأعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فـيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وأنك وزيد ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال: هم، كما قال:

وَلاَ سَـابِقٍ شَيْـئًا إذَا كَـانَ جَائِيًـا[3]

---

(1) الكتاب ١: ٦٣.   (2) نفسه ١: ١١٥.
(3) نفسه ١: ٢٩٠.

يتبين له أنه لم يقصد بغلط العرب في منطقهم الخطأ وإنما يريد به الوهم، ويعضد هذا قوله في موضع آخر: وزعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت نصبًا..

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالجُمَاعةَ كَالَّذِي منع الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ

كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة فحملوه على كان لأنها تقع في هذا الموضع كثيرًا ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع فكأنه إذا قال: أزمان قومي، كان معناه: أزمان كان قومي... ومن ثم قالوا:

أزمان كان قومي والجماعة لأنه موضع يدخل فيه الفعل كثيرًا يقولون: أزمان كان، وحين كان. وهذا شبيه بقول صرمة الأنصاري:

بَدَا لِيْ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرًا، ومثله قول الأحوص:

مَشَائِيْمُ لَيْسُوا مُصْلِحِيْنَ عَشِيَرةً وَلاَ نَاعِبٍ إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

حملوه على ليس بمصلحين ولست بمدرك[1].

وبعض مصطلحات الكتاب قد فُسِّرَتْ -في أغلب أحوالها- على غير المراد، وخُرِّجَتْ على المعنى المفهوم منها لدى عصور المتأخرين دون أَنْ تُرْبَطَ بمقتضيات عصره والاستعمالات التي كانت تُقَالُ فيها، فإذا وجدنا سيبويه يصف البيت الشعري يخرج عن القياس بالضرورة في قوله: وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا[2]، ويصف الكلام النثري: إذا لم يجد ما يعضده من الشعر بالشذوذ[3].

نرى المتأخرين نسبيًا ممن سلكوا طريقه واستنوا بسنته تختلط عليهم بعضُ هذه المصطلحات فَيُسْتَعْمَلُ الشاذّ في جانب الشعر وربما استعْمِلَتْ الضرورةُ في النثر وقد يُجْمَعُ بينهما دون تمييز[4].

---

(١) الكتاب ١: ١٥٤.
(٢) نفسه ١: ١٣، الخزانة ٣: ٥٣٥.
(٣) الخزانة ١: ١٤.
(٤) شرح الكافية ١: ١٣

ويهمنا أن ننص على أن من أتى بعد سيبويه من البصريين قد ساروا على طريقه في معالجة بعض اللهجات العربية مع تَفَاوُتٍ بينهم في التزام نهجه فمن مُكْثِرٍ مُتَقَبِّلٍ لمعظم ما جاء منها، ومن مُقِلٍّ رافض لأكثر ما صحت نسبتُه إلى بعض أهله من العرب.

ونذكر هنا علمين منهم:

أما الأول: فهو قطرب البصري: «٢٠٦هـ».

وإلى قطرب تُنْسَبُ لغة همدان وقيس في تشديد الواو في هو وهي[١].

ولغة بني يربوع في تشديد ياء المتكلم وكسرها عند الإضافة نحو «مصرخي»[٢].

وحكى عن أبي الخطاب لغةَ طيء في الوقف بالتاء نحو الجحفت[٣].

وحكى قطرب عن أبي عبيدة لغةَ من أبدل الهاء همزة والعكس فيقال: أَلْ فَعَلْتَ؟ وَهَزَيْدٌ منطلق[٤]. في هل فعلت وأزيد منطلق، وحكى قطرب عن بعض العرب: انظر إلى كيف يصنع؟ وحكى قطرب أيضًا فتح نون المثنى مع الياء[٥].

وقد نقل أيضًا لغة أزد السراة في حذف علامات الإشباع في الوصل من الضمير المتصل فيقولون: له مال، ومررت به[٦]، وأنشد قطرب:

أَلاَ إِنَّ أَصْحَابَ الكَنِيْفِ وَجَدْتُهُم هُمِ القَوْمُ لَمَّا أَخْصَبُوا وَتَمَوَّلُوا

والمحققون على أن كسر الميم من الضمير «هم» ههنا لغة لبعض بني سليم»[٧].

أما الثاني: فهو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد «٢٨٥هـ» وهو وإن كان قد تَرَسَمَ نهجَ سلفه في معالجته كثيرًا من قضايا النحو، وأشار إلى بعض اللهجات العربية إلا أنه -فيما يبدو- قد قسا في نظرته إلى بعضها، فقد أنكر بعضًا منها، وردَّها، وخطَّأ بعضَها الآخر، ورماها بالفحش والرداءة وبالخبث والقبح...

---

(١) شرح المفصل ١٠: ٩٧، والهمع ١: ٦١.
(٢) شرح المفصل ٣: ٣٣، الخزانة ١: ٢٦٠.
(٣) شرح المفصل ٩: ٨٩.
(٤) شرح الشافية ٣: ٢٥٣.
(٥) الخزانة ٢: ٣٣٨.
(٦) الخصائص: ١: ٣٧١.
(٧) شرح المفصل ٢: ١٣١.

نقل بعض الأئمة: أن أبا العباس قد أنكر لزوم المثنى وما ألحق به الألف رفعًا ونصبًا وجرًا[1]، والثابت أنها لغة لقبائل معينة من العرب. وخَطَّأ سيبويه حين قال في إنشاده:

دَارٌ لِسُعْدَى إِذْ لَـهِ مِنْ هَوَاكَا

إنه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة لأن الحرف الواحد لا يكون ساكنًا ومتحركًا في حال[2].

والذي نقله الثقات أن الذي قال: إذه من هواك يقول في الوصل: هِيْ قامت فيسكن الياء وهي لغة معروفة فإذا حذفها في الوصل اضطرارا واحتاج إلى الوقف فردها حينئذ فقال: هي فصار الحرف المبدوء به غير الموقف عليه فلم يجب من هذا أن يكون ساكنًا متحركًا في حال وإنما كان قوله «إذه» على من أسكن الياء لا على لغة من حركها[3]، وأنكر تسكين المتحرك في الشعر وغيره، كقول الشاعر:

وَقَـدْ بَـدَا هَنْـكِ مِنَ الْمِـئْـزر

وبقوله تعالي: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]. ﴿رُسُلُنَا﴾ [المائدة: ٣٢].

وقد حكى أبو عمرو وغيره على أنها لغة تميم[4].

وهو يصف كسر الكاف من قول الحطيئة:

وَإِنْ قَالَ مَوْلاَهُمْ عَلَى جُلِّ حَادِثٍ ... مِنَ الدَّهْرِ: رُدُّوا فَضْلَ أَحْلاَمِكِمْ رَدُّوا

بأنها غلط فاحش، وخطأ ومردودة عند أهل النظر[5]. مع أنها قد نسبت إلى قوم من العرب، وقال: . . . قال قوم وهم من أهل الحجاز نبدلها على قبلها يقولون: موتعد، وموتزن، ويا تعد ويا تزن، وهذا قبيح[6]. ورديء جدًا[7].

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١: ١٠.
(٢) الخصائص ١: ٨٩.
(٣) نفسه ١: ٨٩.
(٤) الهمع ١: ٥٤.
(٥) المقتضب ١: ٤٠٥.
(٦) نفسه ١: ٢٢٨.
(٧) نفسه ١: ٢٣٠.

وهذا بخلاف بعض ما نجده عند أصحاب المدرسة الكوفية، فالأمر عندهم يختلف عما نهج عليه البصريون ومن شَايَعَهم؛ إذ اتخذوا من لهجات العرب الموثوق بهم عندهم مصدرًا يعتمدون عليه في تقعيد القواعد ووضع الأحكام، فقد وثقُوا بأعراب أبى البصريون الاحتجاجَ بِلُغَاتهم فرأوها تمثل فصيحًا من اللغات لا يصح إغفالُه وخاصة بعد ما رأوها متمثِّلَةً في قراءات القرآن السبع. . . ، فقد انبنى كثيرٌ من أحكامهم على ما رصدوه في القراءات من أساليبَ عربيةٍ صحيحة[1].

وبذلك خالفوا البصريين بعض المخالفة فَاْعتَدُّوا بكثير من اللهجات التي أسقطها البصريون من حسابهم لأنها في نظرهم تمثل جانبًا من العربية، وأخذوا يتتبعون هذه اللهجات ويتلقفون خصائصها ويرصدون أساليب أهلها في مخاطباتهم، وكانوا يبنون أحكامَهم على نتائج تَتَبُّعَاتِهم، وكانوا كالبصريين يتخذون من القياس أداةً لمنهجهم إلا أنهم توسعوا فيه بالاستعانة به في لهجات لن يكن البصريون يُعْنَوْنَ بها، وكانوا إذا تعارض نص وقياس قدموا النص عليه وتحلَّلوا منه وجعلوا النص مناطًا لقياسٍ جديد، وقد خالفوا البصريين في مسائل كثيرة فأقروا مسائل أنكرها البصريون، ولحَّنوهم بسببها، ويدل وجود هذه الكثرة من الشواذ عندهم على مبلغ تتبعاتهم واستقراءاتهم وكان من المنتظر لذلك أن يقفوا على خصائص لغوية أو يأتوا بزيادات فات البصريين أن يقفوا عليها أو يكون لهم رأى فيها[2]، فمثلاً نجد أبا العباس أحمد بن يحيي ثعلبا يقول ردًا على أبي عثمان المازني بعد أن أملى على أصحابه ما نصه: فَكَفَي بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا.

إنما تدخل الباء على الفاعل وهذا أيضًا شاذ أن تدخل الباء على الفاعل ولكن قد حكي هذا على المفعول، قال أبو العباس: وكل هذا غلط، العرب تقول: كفى بزيد رجلاً، وكفى زيد رجلاً، ونعم بزيد رجلاً، ونعم زيد رجلاً، وحكى الكسائي عن العرب مررت بأبيات جاد بهن أبياتًا، وجاد أبياتًا، وجدن أبياتًا ثلاث لغات وكذا مررت بقوم نعم قومًا، ونعموا قومًا، وهذا كثير في كلام العرب لا

(١) مدرسة الكوفة ٣٧٨.. بتصرف.

(٢) مدرسة الكوفة ٢٦٢- بتصرف.

يقال شاذ[1] وطالما اتخذ من كلام الأعراب حجـةً في تجويز شيء من كلام العرب فقد استدلَّ على تجويز «براء» في الآية: ﴿**إذ قالوا لقومهم إنا براء منكم**﴾ «بما حدثه به سلمة عن الفراء أنه سمع أعرابية تقول: إلا في السوة أثنه» تريد: إلا في السوءة أثنه «فطرحت الهمزة[2]، ومعنى ذلك أن الكوفيين لم يضيقـوا واسعًا ولا تحرجوا في قبول ما نطقت به العرب ولا بالغوا في اشتـراط البيئة وبداوة أصحابها، وليس يعني ذلك أن القوم قد ترخصوا كل الترخيص في قبول اللهجات واللغات ولكنهمَ وَثقَوا بأولئك ورأوا لغـاتِهم تمثل فصـيحًا من اللغـات ولا يصح إغفاله، وخـاصة بعدما رأوها متـمثلة في قراءات القرآن. «فقد اعتمـدوا على كل اللهجات وجوزّوا كل اسـتعمـال مادام مـستندًا إلى الـعرب[3]، ويتضح ذلك مـن قول أبي جعـفر الرؤاسي: فصحاء العـرب ينصبون بـ«أن» وأخواتها الفعل، ودونـهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها[4].

فالرؤاسي هنا يحكم بصحة كل هذه الأساليب العـربية على ما بينها من تفاوت في الفصاحة وكثرة الاستعمال ما دامت نسبت إلى قوم من العرب.

ونهج المتـأخرون من أصحـاب المدارس الأخري على سـنن المتقدمين يـقاربون الخطو أو يباعدون يزيدون أو ينقصون، يجوزن أو يمنعون، ويوسعون أو يضيقون، كل ذلك بحسب قربهم أو بـعدهم من اتجاهات هاتين المدرستين في الاعتـماد كليَّةً على كلام العـرب مع التسامح في القـواعد أو الاعتـماد عليه جـزئيًا مع الميل إلى تحكيم القواعد.

وهاتان المدرستـان «البصرة- الكوفـة» هما قطبـا الرحى، فما أتى بعـدهما من المدارس كالبغدادية ومـا وراء شرق العراق والأندلسية والشامـية والمصرية إنما قامت كل واحدة منها على تلك الأصول التي أَسَّسَتْها المدرستان خالطةً وجامعةً أو منتخبةً ومتخـيرةً أو قابلةً أو رافضةً، كـما أن النحاة أنفسهم داخل المدرسـة الواحدة كانوا مختلفين فيما بينهم حيال بعض الأصول والمذاهب، فبينما قام النحو البغدادي على

---

(١) الخزانة ٢: ٥٤٦، مجالس ثعلب: ٣٣٠، الأمالي الشجرية ٢: ٣١٢.

(٢) مدرسة الكوفة ١٨٣ نقلاً عن مجالس اللغويين والنحاة للزجاجي -لوحة رقم ٤٥. ٢.

(٣) مدرسة الكوفة ٣٧٨. (٤) الهمع ٢: ٣.

الخلط بين مذهبي البصرة والكوفة والانتخاب منهما ما يوافق اتجاهاتِه نرى بعضهم يعتدل في القبول والرفض على حين نجد الآخرين يجنحون إلى تفضيل مدرسة على أخرى وابن قتيبة خير من مثل ذلك.

فإذا نظرنا إلى طريقة بعض البغداديين ومن جمع بين النزعتين في معالجة مسألة اختلاف لهجات العرب، نجد الزجاج البغدادي «ت- ٣١٠هـ»: يذكر بعض تلك اللهجات فيقول: «والأكثر في هذا أن يكون كذا وكذا[١]، وبعض العرب يجعله كذا[٢]، والأجود أن تقول كذا[٣]، وأكثرهم يقول كذا[٤]، وقد اختلفت فيه العرب، وبعضهم وهو قليل جدًا يجعل كذا لكذا، وفي لغة الحجاز كذا، وأما بنو تميم فمذهبهم كذا، وأما الذي ففيه لغات: أجودها كذا. . . وهذه اللغات سوى الأولى شواذ، وهذه لغة ليست بالجيدة»[٥].

ونرى أبا علي الفارسي «ت- ٣٧٧هـ»: يفر إلى السماع عند تعارضه مع القياس مع شدة تعلقه[*] به[٦] قال: «لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ونُقَنِّنُه من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس من أهل هذه اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح فإذا ورد السماعُ بشيء لم يبق غرض مطلوب وعُدِلَ عن القياس إلى السماع[٧].

ويضطرب موقفُه من بعض المظاهر اللهجية فيفتي مرة بكذا وأخرى بكذا، يقول في هيهات: أنا أفتي مرة بكونها اسمًا سمي به الفعل، وأفتي مرة بكونها ظرفًا على قدر ما يحضرني في الحال. . . وأنها وإن كانت ظرفًا فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسمًا سمي به الفعل كعندك ودونك[٨].

---

(١) الزجاج- ما ينصرف وما لا ينصرف: ٨، ١٠، ٧٩.

(٢) نفسه ١٠، ٢٩، ٥٤. (٣) نفسه ٢٥، ٣٧.

(٤) نفسه ٢٨، ٢٩.

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف- ٢٤، ٥٣، ٧٥، ٧٦، ٩٦.

(٦) يروى عن أبي علي الفارسي أنه كان يقول: «لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أهون عليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية. . مقدمة الإيضاح ١: ب.

(٧) شرح المفصل ٧: ٩. (٨) الخصائص ١: ٢٠٦.

(*) الإيضاح العضدي- لأبي علي الفارسي- مقدمة المحقق ١: ب.

ويسري الأمر على الأندلسـيين، فقد تَلَفَّتوا في اتجاهاتهم النحـوية إلى المشارقة ووقفوا مواقفَ متباينة من بعض أصولهم.

ويهمنا هنا أن نذكر أن القوم قد اختلفوا فيما بينهم حول قبول أو رفض لهجات العرب.

ونذكر هنا علمين من أعلامهم وبعض مواقفهما المختلفة من لهجات العرب... وهذان العلمان هما:

أبو حيان- ابن مالك

فمع أن ابن مالك «ت- ٧٦٢هـ» قد أخـذ بموقف الكوفيين ومن على شاكلتهم في تَقَـبُّلِ لهجـات العرب حـتى تلك التي لم يكن البصـريون ومن نحا نحـوهم يحتـجون بهـا كلخم وجذام وغـسان حـتى عاب عليـه أبو حيان ذلـك في شرح التسهيل بقوله: «ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن[1]. وأجاز الاعتمادَ على كل ما نطق به عربي فـقد يكون ممثلا للهجـته وطريقة أدائه[2]، نجده يرفض في بعض الأحيان مظاهرَ لهجيةً وردت عن بعض العرب، ويعزوها إلى الضرورة»[3].

أما أبو حيـان «ت- ٧٤٥هـ» فيظهر من رده على ابن مالك -فيمـا قلناه سابقًا- أنه كان أقلَّ تسامحًا في هذا الشأن، وهـو وإن كان قد أخذ بما روي عن القبائل مما أخذه البصريون فـقد أضاف إليه لهجات رواها الثقـات من الكوفيين قال: «وأجاز ذلك الكوفيون، وزعم الفراء أنها لغة طيٍّء»[4].

وقال: «وأما الكوفـيون فاختلفـوا، فأجاز ذلك أحمد بن يحـيي ولم يجز ذلك أحد من الكوفـيين لا الكسائي ولا الفـراء ولا غيـرهما إلا أحمـد بن يحيي كـما ذكرنا، ورواية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ إلا أنها لغة نادرة جـدًا، ولذلك أنكرها الكسائي والفـراء على اتسـاع حفظهـما وأخـذهما بالشـاذ والقليل[5].

(١) الاقتراح ١: ٢٠٦.
(٢) خديجة الحديثي- أبو حيان النحوي ٤٤٢.. بتصرف.
(٣) أبو حيان- شرح التسهيل ٣: ١٦٠.
(٥) نفسه ٣: ٢٣٢.
(٥) الخزانة ٢: ٥٠٣.

وأخذ برأي الكوفيين في «متى» بمعنى وسط، وأنها لغة هذيل[1].

وفي كتابه «البحر المحيط» مجموعة من لهجات العرب، وقد خَرّج عليها كثيرًا من القراءات التي قدح في موافقتها للعربية ولو بوجه قال: «وأما طعن من طعن على حمزة بقراءته بمصرخيِّ»، فلا يلتفت إليه لأنها قراءة متواترة منقولة من لسان العرب لغة لبعضهم، وقال أبو عمرو الداني: «هي لغة حكاها الفراء وقطرب وأجازوها، وقرأ الحسن وأبو عمرو في شاذه «عصايّ» وهي لغة قليلة أقل من كسر المدغوم فيها»[2].

ورد تغليط أبي حاتم لقراءة الحسن «تُبَشِّرُونِ» بتخفيف النون، وقال: «إن بعض النحويين قد لحن تلك القراءة، وقد أخطأوا في ذلك، وقول مكي: إن الحذف بعيد في العربية قبيح مكروه، وإنما يجوز في الشعر للوزن ليس بالمرتضى»[3].

وقد خرجها على أنه حذف نون الوقاية وكسر نون الرفع للياء ثم حذف الياء لدلالة الكسرة عليها، وقالوا: هو مثل قوله:

يَسُوءُ الغَالِيَاتِ إذَا فَلَيْنِي

وذلك مألوف في لغة غطفان[4]، بل قال: كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه»[5].

وقال أيضًا: إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم يتكلم إلا بها فلا تأويل ومن ثم ردّ تأويل أبي علي قولهم: ليس الطيب إلا المسك». على أن فيها ضمير الشأن لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة لبني تميم»[6].

ومع ذلك ينص بعض الباحثين أن تقبُّل أبي حيان للهجات العربية كان ضئيلاً في دراساته النحوية ما لم يستوثق من صحة النص فلم يَبْنِ عليها قاعدةً أو حكمًا

(١) شرح التسهيل ٢: ٢٣٢.
(٢) نفسه ٣: ٣٣.
(٣) البحر المحيط ٤: ١٦٩.
(٤) البحر المحيط ٤: ١٦٩.
(٥) المزهر ١: ٢٥٨.
(٦) نفسه ١: ٢٥٨.

نحويًا[1]، كما أننا نجده يخرج ما جاء من اللهجات المعروفة في بعض القراءات القرآنية على الشائع المألوف من كلام العرب[2]، ويصف جانبًا منها بالقلة والندور[3].

ولم يكن للنحاة المتأخرين في الشام ومصر وشرق بلاد العراق وما وراءه كبير حظ يفرقهم عمن سواهم من أسلافهم المتقدمين، إذ درجوا على الانتخاب والاصطفاء من المدارس العراقية الثلاث فلم تختلفْ نظرتهم إلى اللهجات عن نظرة من اقتفوا أثرَهم من تلك المدارس، فقد نقلوا لهجات لقبائلَ معينة بنوا عليها بعض أحكامهم وفاضلوا بينها وخلعوا على بعضها تسميات: الشذوذ، الندور، الرداءة، القبح. . .

فقد مال ابن يعيش «ت- ٦٤٣هـ» مع من مال من البصريين إلى تضعيف تحقيق الهمزتين إذا التقتا نحو قرأ أبوك، فقد اجتمع همزتان، وإن كان التخفيف لإحداهما لازمًا، وقد قال سيبويه: إن ابن إسحق كان يحقق الهمزتين، وأنها لغة رديئة[4]، وقال فيما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر:

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نعْمٍ وأُسْرَتِهِمْ   يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجُارِ

فشاذ سبيله عندنا -يعني البصريين- على تشبيه لم بلا[5].

والثابت نقله عن بعض الأئمة أن ذلك كان لغةً لبعض العرب[6].

وقال: «وكان بعضهم - يعني العرب- ينصب الاسم والخبر بعد ليت تشبيهًا لها بوددت وتمنيت لأنها في معناهما، وهي لغة بني تميم، يقولون: ليت زيدًا قائمًا. . . وعليه الكوفيون والأول أقيس وعليه الاعتماد، وهو رأى البصريين[7].

ولم يغفل ابن هشام «ت- ٧٦١هـ» في معظم مؤلفاته الإشارة إلى بعض اللهجات والتنبيه عليها بل إنه كان يميل إلى اللهجة ويرد على المنكرين بعضَ

(١) أبو حيان النحوي ٤٤٢.
(٢) نفسه ٤٤٢.
(٣) البحر ١: ٢١.
(٤) شرح المفصل ١٠: ١٣٥.
(٥) نفسه ٧: ٩.
(٦) المرادي- الجني الداني: ٢٢٦.
(٧) شرح المفصل ١: ١٠٤.

تأويلاتهم، فقد دحض تأويلاتِ أبي على الفارسي وملك النحاة تأويلَها رفع الخبر في قولهم: ليس الطيب إلا المسك»، وقال: «وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات[١]، وأنكر على أبي علي أيضًا رفضه جر «لعل» بعدها حيث زعم أن قول الشاعر:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً   لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ

لا دليل فيه على أن عقيلاً يخفضون بها المبتدأ لأنه يحتمل أن الأصل لعله لأبي المغوار منك جواب قريب، فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفًا وأدغم الأولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة، ومن فتح فهو على لغة من يقول: المال لَزيد بالفتح، وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بلعل لغة قوم بأعيانهم»[٢].

ويكفي أن جلال الدين السيوطي «ت- ٩١١هـ» أورد في الهمع لهجات لقبائل كثيرة منها، : هذيل- طيء- كنانة- بنو الحارث بن كعب- بكر بن وائل- زبيد- حمير[٣]- همدان- ربيعة- بنوسليم- فقعس- عكل- أسد- قضاعة- فزارة- أهل اليمامة- اليمن- قيس- أهل نجد- خثعم- بنو العنبر- بنو الهجيم- أهل العالية- أزد شنوءة[٤]- إضافة إلى ترديد ذكرالحجازيين والتميميين في مواضع متعددة من كتابه المذكور.

وذهب الأشموني «ت- عام ٩٢٩هـ» إلى شذوذ مجيء الملحق بجمع المذكر السالم من نحو «سنين وبابه» مثل حين في الإعراب بالحركات على النون، قال: «والصحيح أنه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع[٥]، والمعروف أن ذلك قد جاء على لغة لبني عامر وبني أسد وتميم، وبعض النحويين قد ذكروا أن بعض العرب يجزم بـ«أن» المصدرية، وأنشدوا عليها قول الشاعر:

---

(١) المغني ١: ٢٩٥.   (٢) نفسه ١: ٢٨٦.

(٣) الهمع: ٢: ٣٤، ١٦٤، ١: ٤٠، ٤٠، ٧٩، ٤٠ على التوالي.

(٤) نفسه: ١: ٢١٧، ١٥٨، ٢١٢، ٢١٦، ٦١، ٢٣١. و٢: ٧٩، ٤٠، ٢٣، ٢٠٠، ٢٠٤، و١: ١٩٧ و٢: ٤٠، و١: ٤٠، ١٢٤، ١٦٠... على الترتيب.

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١: ٨٧.

أُحَـــاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَـــا فَـتَـــرِدَّهَا فَـتَـتْرُكَـهـا ثِقْـلاً عَلَيَّ كـمـا هِيَ

قال الأشمـوني: «وفي هذا نظر لأن عطف المنصوب «فتتركـها» عليه يدل على أنه أسكن للضرورة لا مجزوم[1].

والرواة يؤكدون: أن اللحيـاني قد حكى لغة لبعض بني صبـاح من ضبة، وهو مذهب بعض الكوفيين[2].

ويرى الرضى «ت- ٦٨٨هـ» أن عـملَ «لا» عملَ ليس شاذٌّ، قـالوا: يجيء في الشعر فقط نحو قوله:

مَنْ صَـــــدَّ عنْ نِـيْـــرَانِهَـــــا فَـــــأَنَـا ابْنُ قَــــيْـسٍ لاَ بَرَاحُ

والظاهر أنه لا يعمل عمل ليس لا شاذًا ولا قياسًا.

ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر «لا» منصوبًا كخبر ما وليس[3].

وذهب المحققون إلى أن ذلك وإن كان قليلاً فهو على لغة الحجازيين[4].

ونص على أن قراءة حمـزة لقوله تعالى: ﴿مَا أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] ضعيف[5] مع أن ذلك جاء على لغة لبني يربوع[6].

وبنى جوازَ جزم «لو» لفعل الشرط إذا كان مضارعًا نحو قوله:

لَوْ يَشَـــأْ طَـارَ بِهِ ذُو مَـيْـــعَـــةٍ لاَحِقُ الآطَالِ نَـهْـدٌ ذُو خَـصَلْ

ذلك كان مـوقفَ بعض النحاة من اختلاف لـهجات العرب الذين نظروا إليـها على أنها رمـوز متعددة للغة الـفصحى فاستـوى عندهم أمرها جميـعًا إذ تناولوها مجتـمعةً في تقعيـدهم بمعزل عن المستوى الذى تعبـر عنه بغيةَ تمييزها بعـضها عن بعض، وقد ترتب على ذلك نتائجُ جد خطيـرة، إذ تشعبتْ المسائل وتعدَّدَتْ الآراء وتفرعـت وجهاتُ النظر، وكـثرت المصطلحـات التي انبنتْ على القـواعد العـامة

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤: ٢٨٤.

(٢) نفسه ٣: ٢٠٤.

(٣) شرح الكافية ١: ١١٢، ٢٧٠.

(٤) شرح التصريح ١: ١٩٩.

(٥) شرح الكافية ٢: ٢٩٥.

(٦) شرح الكافية ٢: ٣٩٠.

الكبرى وَوُصِفَتْ بعضُ مظاهر هاتيك اللهجات بالفصاحة وقوة القياس وبالجودة والحسن أو بالضعف والرداءة والخبث والقبح. . وبَالَغَ بعضُهم في أمر القياس وافترضوا أشياءَ لم تقلْها العرب، وبنوا أمثلةً على نسج كلام العرب واعتبروها منه، ومن هنا بدأنا نقرأ كلامًا مسموعًا ولكنه شاذ في القياس وكلامًا مقيسًا ولكنه شاذ في الاستعمال[1]، وكان في الركون إلى كلام العرب غنيةٌ عن كل هذا.

ووقف بعض النحاة وعلماء العربية من أمر اختلاف تلك اللهجات موقفَ المُعْتَدِّ بها كلها؛ لأن صحةَ القياس تشملها جميعًا وقائلوها هم من العرب الذين يحتج بكلامهم، فكانوا يميلون إلى ترجيح بعضها إلا حيث وجدوا اطرادَها وشيوعَها في أكثر الكلام، ومع ذلك يعتقدون أن اللهجات الأخرى هي على وجهٍ من القياس حسن، ولا ضيرَ من استعمالها أو القياس عليها إذا لزم الأمر وإن كان اتباع المقيس أولى وأحسن.

فهذا أبو عمرو بن العلاء «ت- ١٥٩هـ» يجيب على من سأله: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أبني على الكثير الشائع وأسمي ما خالفني لغاتٍ[2].

وقال الخليل بن أحمد: «لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم»[3].

وصرح بعضهم بقوله: «على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا القليل».

وقال الأخفش عبد الحميد بن عبد المجيد: «أَنْحى الناسِ من لم يلحن أحدًا»[4].

وقال الفراء: «واعلم أن كثيرًا مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته رخصت لك أن تقول: رأيت رجلان ولقلت: أردت عن تقول ذلك[5].

---

(١) الخصائص ١: ٩٧ وما بعدها.

(٢) الزبيدي- طبقات النحويين واللغويين: ٣٤- ط١.

(٣) نقلاً عن المدخل- لابن هشام اللخمي- لحن العامة ٤٧- تحقيق أحمد مطر.

(٤) نفسه ٤٧. (٥) نفسه ٤٩.

ويقول أبو العباس ثعلب: «هذا كتاب اختيار فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس وكتبهم، فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحَهم، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا فلم تكن إحداهما أكثرَ من الأخرى[1].

وتتردد أصداءُ هذه العبارات عند ابن جني فنراه يعقد فصلاً في الخصائص بعنوان: «اختلاف اللغات وكلها حجة»، «لأن سعة القياس يُتِحُ لها ذلك ولا تحظره عليها، وليس لك أن تَردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحقَ بذلك من رسيلتها لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيرَ إحداها فتقويها على أصلها وتعتقدَ أن أقوى القياسين أقبلُ لها وأشد أنسابها، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا، أو لا ترى إلى قول النبي ﷺ: «**نَزَلَ القُرآنُ بِسَبْعِ لُغَاتٍ كُلُّها شَافٍ كَافٍ**».

هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين، فأما أن تقل إحداهما جدًا وتكثر الأخرى جدًا فإنك تأخذ بأوسعهما روايةً وأقواهما قياسًا[2].

ويمكن أن يكون القليل لغةً قديمة وقعت في قول هذا القائل فَيُساء الظن بمن سمع منه وإنما هو منقول من تلك اللغة، ولسنا نشك في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة بني نزار «ومع ذلك تظل لغة العرب على الرغم مما يختلفون فيه -على قلته وخفته- له من القياس وجهٌ يؤخذ به»[3].

وقال ابن درستويه «ت- ٣٤٧هـ»: «وليس كل ما ترك الفصحاء استعمالَه بخطأ فقد يتركون استعمالَ الفصيح لاستغنائهم بفصيح آخر أو لعلة غير ذلك»[4].

وقال ابن هشام اللخمي: «ومن اتسع في كلام العرب ولغاتهم لم يَكَدْ يلحن أحدًا، ورد على أبي بكر الزبيدي عندما خَطَّأَ العامةَ في قولهم: سكرانة، قائلاً: فإذا قالها قوم من بني أسد فكيف تُلَحن بها العامة، وإن كانت لغةً ضعيفة وهم قد نطقوا بها كما نطقتْ بعضُ قبائل العرب[5].

(١) لحن العامة ٤٩.
(٢) الخصائص ٢: ١٠.
(٣) الخصائص ١: ٣٨٦.
(٤) المزهر ١: ٢٠٨.
(٥) لحن العامة ٤٩.

ومن كل هذه الآراء تتضح لنا حقيقة مهمة وهي أن موقفَ هذه الفئة يقوم على الإحساس باختلافِ لهجات العرب اختلافًا له وجهُهُ في العربية وقوته في القياس؛ ولهذا فيجب اعتباره ممثلاً لناحيةٍ من القول عند بعض العرب، ويجب قبولُه والأخذ به ما لم يكن غيُره أقوى منه قياسًا وأكثرَ شيوعًا إذ كل ما كان لغةً لقبيلة قيس عليه»[1].

ويبدو أن هذا الاتجاهَ قد نبع من يقين علماء اللغة لما تبين لهم قصور استقرائهم عن الإحاطة بجميع كلام العرب خصوصًا وأنهم حددوا رقعةَ الفصاحة ووضعوا شروطًا لمن تُؤخَذُ عنه اللغةُ، فقصروا دائرةَ الأخذ على قبائل قليلة بالنسبة لعدد قبائل العرب التي كانت تقطن الجزيرة شمالاً وجنوبًا شرقًا وغربًا، يضاف إلى ذلك الركام الهائل الذي تجمَّع بين أيديهم من لهجات العرب سواء مما تحققت فيه شروط الأخذ أو مما خرج عنها لسبب ما. . .، من كل ما تقدم يتضح لنا أن علماء العربية عامة والنحويين خاصة قد تبايَنَ موقفُهم من اختلاف لهجات العرب بعد اعترافهم بحقيقة ذلك الاختلاف ومظاهره، فمن قابل ومن رافض ومن موسع لدائرة الأخذ والتلقي، ومن مضيق واقف عند حدود ومعالم لا يتعداها، ومن مجيز للتوسع في القياس، ومن مشدد لنطاقه، فلم نر منهم -على اختلاف مدارسهم- اتفاقًا لا في المستوى الصوابي ولا فيمن تؤخذ عنهم اللغة من الشعراء والرواة.

ولم يتفقوا على قبول ما جاءت به إحدى لهجات العرب مخالفًا للغة المشهورة، أو مخالفته للرأى السائد للجماعة اللغوية[2].

****

---

(1) المزهر: ٢٥٨.

(2) لحن العامة: ٤٩.



القسم الثاني

اللهجات العربية في النحو

الأسماء الستة واللغات الواردة فيها:

وقد ألحقها النحاة بالمعربات التي أُعْرِبَتْ بالحروف وهي ثلاثة أقسام:

١- ما استوفى الحروف الثلاثة كلا في محلها، وهي الأسماء الستة.

٢- ما رفعه ألف ونصبه وجره ياء، وهو المثنى وما حمله عليه.

٣- جمع المذكر السالم وما ألحق به.

وقد اختلف النحاة في إعرابها، وأكثروا من ذلك حتى أوصلوها في بعضها إلى نحو عشرة مذاهب -كما هو الحال في الأسماء الستة[1].

وقد ذكروا أن في هذه الأسماء الستة عدةَ لغات، وأشهرها ثلاث وهي:

١- لغة التمام.

٢- لغة النقص.

٣- لغة القصر.

ويعنون بالأولى الإعراب بالحروف الثلاثة وهي الواو رفعًا والألف نصبًا، والياء جرا، نحو قوله تعالى ﴿**يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ**﴾ [مريم: ٢٨].

وقال الشاعر:

أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَـا لَهُ ... كَسَاعٍ إِلـى الْهَيْجَا بِغَـيْرِ سِلاَحِ(*)

وقال تعالى: ﴿**وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ**﴾ [الأعراف: ١٥٠].

---

(١) الهمع ١: ٣٨.

(*) البيت لمسكين الدارمي. والهيجا: الحرب والمد فيها أكثر.

والشاهد فيه: أخاك أخاك.. فإنهما منصوبان على وجوب الإضمار إذ كرر المغري به، فأخاك يلزم نصبه بتقدير الزم أخاك، والثاني توكيد. وعلامة النصب الألف. ويروي: كساع إلى الهيجا.. بدل الهيجا.. الديوان.. ٢٩.

وكذا في باقي الأسماء الستة:

ولم أقفْ على أحد من النحاة -حسب ما وقعتْ عليه يدي من كتب النحو- قد نسب هذه الظاهرةَ اللهجيةَ إلى قبيلةٍ مًّا من قبائل العرب أو بطونها المختلفة.

وأما الثانية: فيعنون بها: حذف هذه الحروف الثلاثة التي هي لامات لهذه الأسماء والإعراب بالحركات الظاهرة على آخرها. وعلى ذلك أنشدوا قول رؤبة:

بِأَبِه اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ ۝ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ(*)

ويقولون: هذا أخُك، وحمُك، ورأيت أخَك وحمَك، ومررت بأخِيك وحمِك، وهذه اللغة نادرة في الأب والأخ والحم.

ولكنها الفصحى في الهن إذا أضيف إذ تحذف اللام منه ويعرب بالحركات الظاهرة على النون فيقولون: هذا هنُك، ورأيت هنَك، ونظرت إلى هنِك[1].

وفيما وقفت عليه من كتب النحاة لم أجد أحدًا من القدماء قد عزا هذه الظاهرة اللهجية إلى قوم من العرب معينين، إلا ما كان من بعض الباحثين المحدثين فقد رأيت الأستاذ الشيخ «محمد محيي الدين عبد الحميد» قد نسبها إلى تميم فقال: معلقًا على بيت رؤبة السابق بأبه اقتدى.. ومن يشابه أبه... حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة، فجر الأولى بالكسرة الظاهرة، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة مع أنهما مضافتان إلى ضمير الغائب، وهذه لغة تميم من بين سائر

(*) نسب هذا البيت إلى رؤبة في مدح عدي بن حاتم.

والمعني: إن عديا اقتدى بأبيه حاتم في الجود والكرم فمن يشابه أبه ويحاكيه في صفاته فما ظلم في هذا الاقتداء...

والظلم: وضع الشيء في غير موضعه -والشاهد: أن الأب في الموضعين استعمل بحذف اللام معربًا بالحركات وهي لغة لبعضهم.

(1) شرح التصريح ١: ٦٤. شرح ألفية ابن مالك للمرادي ص ٩.

لغات العـرب في الأسماء السـتة يعربونهـا بالحركات وإن كانت مـضافة لغـير ياء المتكلم[1] وتسمى هذه اللغة لغة الفصحى.[2].

أما الثالثة: فيقصـدون بها: الزامَ هذه الأسماء الستـة الألف المنقلبة عن لاماتهن مطلقًا رفعًا ونصـبًا وجرًا، وإعرابها بالحركات المقدرة إعـراب الأسماء المقصورة مع كونها مضافةً إلى غير ياء المتكلم. وعلى ذلك أنشدوا قولَ بعضهم:

واشْـدُدْ بِمَـثْنَيْ حَـقَبٍ حِـقْـواهَا   نَاجِـيَـةً وَنَاجِـيًـا أَبَـاهَا
إنَّ أَبَـاهَـا وأَبَـا أَبَـاهَـا   قَـدْ بَلَغَـا فِي المَجْـدِ غَـايَتَـاهَا(*)

فأجـرى -أباها، وأبا أباها- مجرى الأسـماء المقـصورة فنابت فيـها الألف عن الياء، فـي حالتي النصب والخـفض في جمـيع الألفاظ المنصـوبة والمخفـوضة من الأسماء الستة أو غيرها.

وقـالوا في الرفع: «مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلَ» فـي بعض روايات هذا المثل. فلزمت الألف الأخ في حالة الرفع أيضًـا، وكان القيـاس أن يقول: أخوك. إذ هو مبـتدأ مؤخر، ومكره خبره.

وهذا مذهب مـشهور عند بعض العـرب حيث يعمـدون إلى إلزام هذه الألفاظ وغيرها الألفَ مطلقًا في النيابة عن سائر أخواتها.

وقد يقلبون اليـاء الساكنة -أيًا كان نوعهـا- إثْرَ فتح ألفا مطلقًا فيـقولون: عَلاَهُ والاَهُ ولَدَاهُ وحِقْوَاها.

---

(1) هامش أوضح المسالك -تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ٢٧.

وانظر: هامش ضياء السالك على أوضح المسالك ١: ٥٤- حيث ذكر ذلك محمد النجار.

(2) شواهد العيني عـلى هامش الخزانة ١: ١٢٩، التصريح على التوضـيح ١: ٦٤، همع الهوامع ١: ٣٩، حاشية الصبان على الأشموني.

١: ١٧٠، الدرر اللوامع ١: ١٢.

(*) نسب أبو زيد هذا الشـعـر في نوادر ٥٨٥ عن أبي الـفضل إلـى أبي الغـول من أهل اليـمن. والناجي: الماضي. والمجد: الشرف. ويقصد بالغايتين: المبدأ والمنتهى.

الشاهد في ناجيًا أباها -وأبا أباها- حيث استعمل الأب مـقصورًا والقياس أن يقول: ناجيًا أبوها: إذ هو فاعل ناج. أبا أبيها -إذ هو مضاف إليه.

واللغة العالية جره بالياء.

والأصل: عليه وإليه ولديه وحقويها.

وعليه قوله:

أيُّ قَلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا   شَالُوا عَلاَهُن فَشُلْ عَلاَهَا

واشْدُدْ بِمَثْنَيْ حَقَبٍ حِقْوَاهَا[1]

والقياس: عليهن، وشل عليها، وحقويها، إلا أنهم ألزموا بعض هذه الألفاظ الألفَ وقلبوا الياء الواقعة بعد فتح في بعضها الآخر ألفًا.

وعلى الرغم من أننا لم نجد أحدًا من القدماء قد عزا هذه الظاهرةَ في إعراب الأسماء الستة إلى قوم من العرب معينين شأن اللغتين الأخريين إلا أننا نُرَجِّح أن هذه الألفاظَ ربما كانت لغةً لبني الحارث بن كعب وزبيد وخثعم وهمدان ومزدادة وبنو سليم وكنانة وبني العنبر وبني الهجيم وبطون ربيعة وبكر بن وائل، وهم ممن أُلفَ عنهم إلزامُ المثنى الألف مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًا[2] -وسيأتي- وعلى هذه اللغة جاء في الأثر: «مَا صَنَعَ أَبَا جَهَل» وقول أبي حنيفة «لاَ قَوَدَ فِي مُثَقَّلٍ وَلَوْ ضَرَبَهُ بِأَبَا قُبَيْسٍ»[3].

وهناك لغات أخرى في بعض هذه الأسماء الستة وقد لخصها بعضهم فقال: «اعلم أن في أب وأخ أربع لغات، وفي أخ خامسة».

فاللغات المشتركة أن يكونا محذوفي اللام مطلقًا فيكونا كَيَد، والثانية أن يكونا مقصورين مطلقًا كعصا، والثالثة أن يكونا مشددي العين مطلقًا مع حذف اللام، والرابعة وهي أشهرها حذف اللام والإعراب على العين مقطوعين وإعرابهما بالحروف مضافة، واللغة المختصة بأخ «أَخْوٌ» كدلو[4] مطلقًا.

---

(١) القلوص: مؤنثة وهي الناقة: أي أن الركبان قد رفعوا أرجلهم على قلائصهم فارفع أنت رجليك على قلوصك. واشدد: اربط.

وحقب: حبل يشد به الرحل إلى البطن للبعير. وحقويها: تثنية حقو وهو الخاصرة والشاهد في علاهن وعلاها... وحقواها.. حيث قلب الشاعر الياء الساكنة فيها ألفا لوقوعها إثر فتح.

(٢) الهمع ١: ٤٠، وانظر كذلك توجيه أبيات ملغزة الإعراب ٢٧٨.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٨. شرح شواهد العيني المطبوع على هامش الخزانة ١: ١٣٨.

(٤) ومنه قول رجل من طيء:

ما المرء أخوك إن لم تلفه وزرا   عند الكريهة معوانًا على النوب

وفي حم ست لغات، ابتدئ فيها بالأفصح على الرتيب أولاها: إعرابها بالحروف في حال الإضافة إلى غير الياء، ونقصه حال القطع عنها وإعرابه على العين، والثانية أن يكون كدلو مطلقًا، والثالثة: أن يكون كعصا، والرابعة: أن يكون كيد، والخامسة أن يكون كحت مطلقًا، والسادسة أن يكون كرشًا مطلقًا.

وفي هن ثلاث لغات: أشهرها النقص مطلقًا كيد، وبعدها الإعراب بالحروف في الإضافة إلى غير ياء، والنقص في القطع وفي فم لغات: أشهرها وأفصحها إعرابه بالحروف في الإضافة إلى غير الياء وفتح الفاء مع خفة الميم حال القطع وإبدال الواو ياء عند الإضافة إلى الياء، والثانية والثالثة والرابعة: فم مثلث الفاء محذوف اللام نسبيًا مطلقًا مع إبدال الواو ميما... والخامسة والسادسة والسابعة: فما مثلث الفاء مقصورًا مطلقًا، والثامنة والتاسعة: فمّ مشدد الميم مطلقًا ومضموم الفاء ومفتوحها، والعاشرة: إتباع الفاء للميم»[1].

****

(١) التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صناعة الإعراب -لمؤلفه علي بن محمد بن سليمان المعروف بهيطل- نسخة مصورة تحت رقم ٣٨٠ نحو: جامعة الإمام محمد بن سعود -المكتبة المركزية..

ذو - واختلاف اللغات فيها

هذا اللفظ قد يستعمل اسمًا من الأسماء الستة وحينئذ يرفع بالواو وينصب بالألف ويجر بالياء بشرط: أن يفهم صحبة، فتقول: جاءني ذو مال ورأيت ذا مال، ومررت بذي مال أى صاحب مال في الجميع.

قال ابن مالك في ألفيته: من ذاك ذو إن صحبة أبانا.

ولعله قد احترز بذلك عن ذو الطائية فإنها لا تفيد معنى الصحبة بل هي موضوعة ابتداء لتفيد معنى الذي وتكون مبنية وآخرها الواو رفعا ونصبًا وجرًا نحو: جاءني ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام.

قال الشاعر:

فَقُولاَ لِهذَا المُرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيا   هَلُمَّ فَإنَّ المَشْرِفِيَّ الفَرَائِضُ(*)

وقد نقل بعض النحويين: أن من الطائيين من قد أعرب «ذو» إعراب التي بمعنى صاحب فيقول: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام[1].

وأنشدوا على هذه اللغة قول منظور بن سحيم الفقعسي:

فَإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ   فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا(**)

في رواية الجر.

وإذا علم ذلك فلا حجة لمن قيد إعرابها في حالة الجر فقط بدعوى أنه محل السماع[2].

---

(١) الجنى الداني: ٢٤٢، شرح التسهيل ٣: ٢٧.

(٢) شرح التصريح ١: ٦٣ وما بعدها.

(*) البيت أول أبيات لقوال الطائي.

وجاء ساعيًا: أي واليا للصدقات وهي الزكاة، وهلم: أقبل، والمشرفي: السيف المنسوب إلى المشارف وهي قرى للعرب كانت السيوف تطبع بها. والفرائض: الأسنان التي تصلح لأن تؤخذ في الزكاة.

والشاهد: في ذو جاء... حيث استعمل الشاعر ذو بمعنى: الذي.

(**) البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي، وهو شاعر إسلامي. وهو من قصيدة يقولها في امرأته. وحسبي: يكفيني، والألف في كفانيا: للإشباع. والشاهد: إعراب ذو إعراب ذي التي بمعنى صاحب.

والمشهور أن تلزم «ذو» هذه صورةً واحدةً فتلزمها الواو مطلقًا ويقدر الإعراب عليها رفعًا ونصبًا وجرًا.

وخالف الجزولي في ذلك فأثبت «ذات» مضمومةً لمفرد المؤنث ومثناة ومجموعة[1]، وربما ثنوا فقالوا: هذان ذوا تعرف، وهاتان ذواتا تعرف، ورأيت ذوي تعرف، وذواتي تعرف، وذوي تعرف.

وقد يجمعونها أيضًا فقالوا: هؤلاء ذوو تعرف، وهؤلاء ذوات تعرف بضم التاء في جميع الأحوال.

قال الفراء: وأنشدني بعضهم:

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ... ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ(*)

وقد حكاها الجزولي أيضًا[2]: هذا هو المشهور في إعراب ذوات، وحكى بهاء الدين النحاس: أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم، وقد أعرب بعضهم ذات إعراب مسلمات فرفعها بالضمة ونصبها وجرها بالكسرة[3]، ومنهم من يجعل ذو بمعنى الذي والتي في المفرد والمؤنث فيقول: هذه هند ذو سمعت بها[4]، ومررت بهند ذو سمعت بها، ومنه قول سنان بن الفحل الطائي:

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي ... وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ(**)

أي التي حفرتها[5]، وقد عزاها بعضهم إلي طيء[6].

****

(١) شرح الكافية ٢: ٤١.
(٢) الأمالي الشجرية ٢: ٣٠٥ وما بعدها.، الأزهية ٣٠٣ وما بعدها.
(٣) شرح الكافية ٢: ٤٢.
(٤) الأمالي الشجرية ٢: ٣٠٥.
(٥) شرح الكافية ٢: ٤١.
(٦) نفسه ٢: ٤١.
(*) نسبوا البيت لرؤبة بن العجاج. وأينق: بتقديم الياء جمع ناقة.
والموارق: جمع مارقة من مرق السهم، شبه النوق بالسهام فى سرعة مشيها. وسائق: من السوق.
والشاهد: في ذوات: حيث بناها على الضم من جموع المؤنث إذ هي جمع ذات.
(**) البيت لسنان الطائي شاعر إسلامي في الدولة المروانية. وطي البئر: بناؤها بالحجارة. والحفر: معروف.
والشاهد: استعمال ذو بمعنى الموصولة.

المثنى

ألف المثنى ونونه - واختلاف القبائل العربية فيهما:

المثنى: عند عامة العرب: يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء وعليه قوله تعالى ﴿**هَذَانِ خَصْمَانِ**﴾ [الحج: ١٩] وقوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ**﴾ [البقرة: ١٢٨] وقوله تعالى: ﴿**وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ**﴾ [الرحمن: ٥٢].

لكنه قد أثر عن قبائل أخرى استعمالاتٌ خاصة تتعلق بألف هذا المثنى ونونه:

ففيما يتعلق بالألف: فإنا نراهم قد سلكوا في شأنها طريقين:

١- بعض القبائل العربية من لا يخاف اللبس بين المثنى في حالة الرفع أو النصب أو الجر بل يلزمون المثنى الألف في الأحوال الثلاثة المذكورة[1] ويستدل على الإعراب حينئذ بالعامل قبل المقصور. قال الشاعر:

هيَّاكَ إنَّ يَمِينِي الشَّعْشَعَان ... خَبُّ الْفُؤَادِ مَائِلُ الْيَدَانِ(*)

والوجه اليدين[2].

قال آخر:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيْدَ والْعَيْنَانَا ... وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا(**)

وجعل منه قراءة بعض السبعة: ﴿**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾ [طه: ٦٣][3] بتشديد نون «إن» وألف ونون خفيفة في «هذان»[4].

---

(١) الخزانة ٣: ٣٣٧.

(٢) توجيه أبيات ملغزة الإعراب ٢٧٨.

(٣) ينظر في ذلك: المغني ١: ٣٨.

(٤) الكشف ٢: ٩٩، شرح الشاطبية ٢٤٧، النشر، ٣٢١. حجة القراءات ٤٥٤ وما بعدها، غيث النفع المطبوع على السراج ٢٩٠.

(*) البيت لم ينسب إلى أحد. والشعشعان: الطويل الحسن الخفيف اللحم. والخب: بالفتح الخداع. والفؤاد: القلب. وقيل بل هو غشاؤه. ومائل: من الميل يعيره بذلك.

والشاهد في اليدان: حيث ألزم المثنى الألف وذلك لغة.

(**) نسب البيت لرجل من ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة، والجيد: العنق ومنخر: خرق الأنف -وأصله موضع النخير وهو الصوت من الأنف -وظبيان: اسم رجل لا مثنى ظبي. والشاهد: في عينانا حيث ألزم الشاعر العين في المثنى الألف في النصب.

وقد عُزِيَتْ هذه اللغة إلى كنانة حكي ذلك عن أبي الخطاب، ولبني الحارث بن كعب وبني الجهيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وأهل تلك الناحية حكي ذلك عن الكسائي، وهمـدان ومزدادة ومراد وعـذرة وبني العنبر وبعض بني سليم[1].

وإلى ذلك التخريج في قراءة الآية السابقة مال أبو الخطاب وتابعه أبو عبيدة[2]، واختاره ابن مالك.

وقال الزجـاج: وقال النحويون القـدماء: ههنا هاء مضـمرة والمعنى: إنه هذان لساحران، كما تقول: إنه زيد منطلق، ثم تقول: إن زيد منطلق[3].

وقال المبـرد: أحسن مـا قيل في هذا أن يجـعل «إن» بمعنى «نعم» المعنى: نعم هذان لساحران، فيكون ابتداء وخبرًا، وإليه مال الزجاج أيضًا.

وَرُدَّ بأنا لا نسلم أن الهاء للسكت بل هي ضـمير منصوب بها والخبـر محذوف أي أنه كذلك. وبأن مجيء «إن» بمعنى «نعم» شاذ. حـتى قيل: إنه لم يثبت، كما أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ[4]، وأجيب عن ذلك: بأن من العرب من يدخل لام التوكيد في خبر المبتدأ فيقول: زيد لأَخوك[5]. فعلى هذا تكون زائدة، وليست للابتداء، أو بأنها داخلة على مبتدأ محـذوف أى لهما ساحران أو بأنها دخلت بعد «إن» هذه لشبهها بأن المؤكدة لفظًا.

وَيُضْعِفُ الأولَ أن زيادة اللام في الخبر خاصةٌ بالشعر، وَوَجْهُ الكلام في المثال: لأَخوك زيد.

وكذلك كان وجه الكـلام في الآية أن حملت «إن» على معنى «نعم»: إن هذان لساحران كما تقول نعم لهذان ساحران[6].

---

(١) شرح المفصل ١: ١٢٦، شرح الكافية ٢: ١٤١، الهمع: ١: ٢١، ٤٠. الخزانة ٣: ٣٣٦، توجيه أبيات ملغزة الإعراب ٢٧٨، إعراب مشكل القرآن ٢: ٦٩.

(٢) حجة القراءات ٤٥٥.

(٣) حجة القراءات ٤٥٥، المغني ١: ٣٨.

(٤) المغني ١: ٣٨، وشذور الذهب ٤٩.

(٥) حجة القراءات ٤٥٥.

(٦) إعراب مشكل القرآن ٢: ٧٠.

كما أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين.

وقيل: اسم «إن» ضمير الشأن، وهذا أيضًا ضعيف لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبُه الحذف، والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب «أن» المفتوحة إذا خففت فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف فخذف تبعًا لحذف النون، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد إذ الضمائر ترد الأشياءَ إلى أصولها ألا ترى أن من يقول: لد، ولم يك، والله يقول: لدنك ولم يكنه وبك لأفعلن ثم ترد أشكال دخول اللام[1].

وقال قطرب: يجوز أن يكون المعنى «أجل» فيكون المعنى -والله أعلم: فتنازعوا أمرهم بينهم وأسروا النجوى قالوا: أجل، تصديقًا من بعضهم لبعض ثم قالوا: هذان لساحران[2].

وقيل: إن المبهَم لما لم يظهرْ فيه إعرابٌ في الواحد ولا في الجمع جرَتْ في التثنية على ذلك فأتي بالألف على كل حال، أو أن هذه الألف ألف هذا لا ألف المثنى[3].

ولعل القول بأن هذه القراءة قد جاءت على لهجة كانت معروفة لقوم كثير من العرب -كما قدمنا- هو أسلم تلك التخاريج جميعًا.

٢- وقد سبق أن من العرب من يعمد إلى قلب كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفا حتى ياء المثنى أيضًا.

حكى أبو زيد: أخذت الدرهمان، واشتريت الثوبان، والسلام علاكم.

قال المفضل: وأنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن:

أَيُّ قَلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا ... طَارُوا عَلَيْهِن فَشُلْ عَلاَهَا

واشْدُدْ بِمَثْنَيْ حَقَبٍ حِقْوَاهَا ... نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

---

(١) المغني ١: ٣٨.

(٢) حجة القراءات ٤٥٥.

(٣) إعراب مشكل القرآن ٢: ٧٠، وانظر شذور الذهب لابن هشام: ٤٩٠.

قال: وقد اختار هذا القول الإمام العلامة ابن تيمية -رحمه الله- وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفرده مبنيًا أفصح من إعرابه.

قال أبو زيد: وهذه الأبيات جاءت على لغتهم.

وأنشدوا عليها قول القائل:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ ضَرْبَةً   دَعَتْهُ إِلَى هَابِيْ التُّرَابِ عَقِيْمِ(*)

وقال آخر:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى   مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعِ لَصَمَّمَا(**)

وقد نُسِبَتْ هذه اللغة إلى بني الحارث بن كعب من قحطان وآخرين[1].

وبتأملنا فيمن نسبت إليه هذه اللغة من قبائل العرب نجد اتساع الرقعة الجغرافية التي شملتها هذه الظاهرة اللهجية بحيث لا يمكن قصرها على قبائل اليمن فقط، فإذا وجدنا نسبتَها إلى بعض قبائل يمنية كبني الحارث بن كعب وزبيد وخثعم وهمدان ومراد وبعض بطونها كعذرة نجد نسبتَها أيضًا إلى قبائلَ عدنانية شمالية ككنانة وبكر بن وائل وبطونٍ من ربيعة وبعض بني سليم وبني العنبر وبنى الهجيم وهم من قبائل شرقي الجزيرة العربية ووسطها.

ولا يمكن تفسير هذا الظاهرة إلا بأحد أمرين:

١- أن القول بأن هذه اللغةَ كانت قليلةً الشيوع غيرُ صحيح إذا أخذنا في الحسبان تلك القبائلَ التي عزيت إليها هذه الظاهرة اللهجية لاسيما وأن أصحابَها قبائلُ قحطانية وعدنانية تناثرتْ منازلُها ولا ارتباط بينهم ظاهريًا لا من جهة النسب أو غيره.

(*) البيت لهوبر الحارثي. وقد ورد في النوادر ٥٨، البحر: ٦: ٢٥٥. الكشف ٢: ٩٩.
وتزود: اتخذ له زادًا، هذا أصله. وهابي التراب: ما ارتفع منه ودق.
وعقيم ههنا: يريد به الذي لا ينفع ولا يرد خيرًا. يقول: تزود منا ضربة بين أذنيه ألقته ميتًا.
والشاهد: في أذناه: حيث ألزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة.

(**) البيت قد نسب إلى المتلمس.
وأطرق: إذا سكت فلم يتكلم وأرخى عينيه ينظر إلى الأرض، والشجاع: الشديد ساعة البأس -هذا أصله- ومساغًا: مدخلاً وطريقًا. وناباه: مثنى ناب وهي الأسنان التي خلف الرباعية.
والشجاع الثانى: قد يقصد به نوعًا من الحيات. وصمما: أي نيب وعض فلم يرسل ما عض والشاهد: إلزام ناباه الألف في الجر.

(١) توجيه أبيات ملغزة الإعراب ٢٧٨ وما بعدها.
شذور الذهب ٤٧.

٢- وربما كان أصحاب هذه اللهجة قبائلَ وثَّقَتْ بينهم عرى البداوة وتشابهت ظروف بيئتهم الصحراوية فدعتهم الرغبة في الانسجام والتجانس الصوتي إلى قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفًا، ولا ريب في أن إجراء الحركات على نسق صوتي واحد فيه اقتصاد للجهد العضلي وليكونَ عملُ اللسان من وجه فتقريب الصوت إذن من ناحية الفتح أيسر على اللسان من الانتقال به إلى صوت آخر. وبالتحقيق وجد أن هذا العمل قد شاع نظيره بين القبائل البدوية في جانب الإمالة حيث جنحت إلى إشمام بعض الأصوات أصوات بعضها الآخر فأشمت الفتحةَ كسرةً وضمةً والكسرةَ ضمةً وفتحةً.

فلا نستبعد -والحالة هذه- أن يكون من نسبت إليه هذه اللهجة قد دُفِعَ إليها نتيجةً لواقع البيئة التي فَرَضتْ عليهم طابعًا متشابهًا من عادات النطق فتشكلت أعضاؤهم النطقية على نسق فيه من التماثل ما قرب العدناني من القحطاني والشمالي والجنوبي والشرقي.

وقد أنكر أبو العباس المبرد لزومَ المثنى وما ألحق به الألف رفعًا ونصبًا وجرًا[١].

ولا وجه لإنكاره ذاك فقد نقلها كثيرٌ من أئمة اللغة والنحو، وفي أكثر من موضع من مؤلفاتهم، ونسبوها إلى قبائلَ بأعيانها.

ولاشك في أن من سمع حجة على من لم يسمع، إضافة إلى ورودها في كثير من كلام العرب شعرًا ونثرًا.

وقد قرأ بها عدد كبير من أئمة القراءة في قوله تعالى: ﴿**هَذَانِ خَصْمَانِ**﴾ -كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق- وهم نقلةُ كتاب الله والمتلقون له، وقراءاتُهم خيرُ ما يمثل واقعَ لهجات قبائلهم حينئذ في أدق خصائصها بل يرى بعض الباحثين المحدثين[٢] أن إلزام المثنى الألف والنون أسلوب في الكلام لا علاقة له بحال من أحوال الإعراب، فهي تمثل لغة قسم كبير من العرب، ووجدت في كلامهم ممثلة للهجات الإقليمية، ولهذا يرجِّح أن الياء والنون اللتين تلحقان المثنى في حالتي

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١: ٧٩.

(٢) انظر فقه اللغة المقارن -إبراهيم السمرائي: ٨٦ وما بعدها بتصرف.

النصب والخفض إنما جاءت نتيجةَ تطور صوتي لحق الألفَ بالإمالة التي كانت شائعة في منطق معظم قبائل العرب فهي على هذا لغة لجماعة من الناس وفي جهات إقليمية معينة، ثم لما درجت العربية في طريقها التطوري وآن لها أن تنسجم في لغة هي لغة القرآن والحديث اختص الاستعمال المثنى بالألف لحالة الرفع، والمثنى بالياء لحال النصب والجر، وفي ظني أن الزجاج قد سبقه إلى هذا الرأي[١].

وكما وقع الاختلافُ بين القبائل العربية حول إعراب المثنى بالحركات المقدرة على الألف أو إعرابه المشهور بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا وقع بينهم الاختلافُ حول حركة نون المثنى الواقعة بعد الألف. وهل هي تختص بحالة لزوم المثنى الألف في الأحوال كلها أو تشمل الياء أيضًا؟ قولان: فقد ذهب بعضُهم إلى أن فتحها إنما هو خاص بالياء، وحكي ذلك عن البغداديين ومن نهج نهجَهم، وهي لغة لبني أسد[٢].

وذهب غيرهم إلى أن ذلك خاص بحالة الخفض والنصب فقط في لغة من ألزم المثنى الألف في جميع الأحوال وقد قال به ابن عصفور في كتاب الضرائر[٣]. والذي عليه عامَّةُ النحويين أن ذلك شامل للألف والياء معًا، فمن الياء قول حميد بن ثور:

عَلَى أَحْوَذَيَّيْنَ اسْتَقلَّتْ عَشِيَّةً ... فَمَا هِيَ إلاَّ لُمحَةٌ وتَغِيبُ(*)

---

(١) أورد الزجاج في إعراب القرآن حول كلامه عن الآية: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ في النوع ٨٦: وهو ما جاء في التنزيل وقد رفض الأصل واستعمل ما هو فرع «ما يشبه هذا الكلام وربما الدكتور إبراهيم السمرائي قد أخذه عنه وإن لم يشر إلى ذلك، فقد قال: . . . ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ الأصل في ألف التثنية أن تكون كعصا ورحا في الرفع والنصب والجر على صورة واحدة لأن الحركة فيها مقدرة كما هي في ألف «عصا ورحا» ولكنه جاء الاستعمال على قلبها ياء في النصب والجر حرصًا على البيان إذ لم يكن هناك ما في المفرد من البيان ألا تراك تقول: ضربت موسى العاقل عيسى الأديب، فيتبين الرفع بالصفة بعد الفاعل ونصبها بعد المفعول وهذا المعنى لا يتأتى بالتثنية لو قلت: ضرب الزيدان العاقلان العمران القائمان لم تتغير الصفة فجاء قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ على الأصل الذي ينبغي أن يكون عليهم. . إعراب القرآن ٣: ٩٣٣. تحقيق إبراهيم الإبياري -ط القاهرة الهيئة العامة لشئون المطابع المصرية.

(٢) شرح الفصل ٤: ١٤١.

(٣) ضرائر الشعر ٢١٧- الخزانة ٣: ٣٣٨.

(*) البيت لحميد بن ثور الصحابي الهلالي أحد الشعراء المجيدين واشتهر بوصف القطاة- ديوانه: ٥٥، =

ومن الألف ما قاله أبو زيد:

أنشدني المفضل لرجل من بني ضبة:

أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيْدَ وَالْعَيْنَانَا ... وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

ففتح النون في موضع الرفع.

٣- وحكى الشيباني وغيره من أئمة اللغة أن بعض العرب يضم نون التثنية مع الألف خاصة وعليه قول بعض العرب: هما خليلانُ، وهذان الزيدانُ، والعمرانُ. . ومنه قراءة بعضهم «تُرْزَقَانُهُ في الفعل، وقوله:

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِذَّانُ ... فَالنَّوْمُ لاَ تَأْلَفُه العَيْنَانُ(*)

قالوا: وهو من الشذوذ والقلة بحيث لا يقاس عليه[1].

ومن خلال تتبعي لبعض المصادر النحوية رأينا أنها تفترق في عزو ظاهرة فتح نون المثنى إلى فرقتين:

١- الفرقة الأولى: تنسب فتح نون المثنى وما ألحق به مع الياء إلى بني أسد - على ما أسلفنا- روي ذلك عن الفراء والكسائي، فقد نقل خالد الأزهري عن الفراء: أنها لغة بني أسد[2]، وكذا فعل العيني في شرح شواهده حين قال: . . . إن فتح نون التثنية لغة بنى أسد وليس بضرورة[3].

= ويروى فتغيب. والأحوذي: الخفيف في المشي أو الراعي المتشمر للرعاية العنابط لما ولي.

والمراد هنا: جناحا القطاة، يصفها بالخفة. واستقلت: استبدت. وعشية: آخر النهار. واللمحة: النظرة بالعجلة. والشاهد في قوله: على أحوذيين: حيث فتح نون المثنى والقياس كسرها وهي لغة.

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١: ٩٠، شرح المفصل ٤: ١٤٣.

شرح الكافية ٢: ١٧٣.

(٢) شرح التصريح ١: ٧٨.

(٣) شواهد العيني على هامش الخزانة ١: ١٨٣.

(*) القذان: بكسر القاف وتشديد الذال: البراغيث، واحدة قذة بضم القاف، ومنهم من يقول: إنه بالدال المهملة. والبيت أنشده أبو عمرو الزاهد في كتاب اليواقيت.

والشاهد: ضم نون -القذان. . . والعينان. وذلك بإعرابه إعراب المفردات، ولهذا رفع النون فيهما، وهي لغة حكاها الشيباني.

٢- الفرقـة الثانيـة: رَأَتْ أن فتح نون المثنى مع الألف قـد جاء أيضًـا في لغة أولئك الذين ألزموا المثنى صورة واحدة رفعًا ونصبًا وجرًا[١].

وغير بعيد أن يكون هذا الفـتح قد نسب إلى تلك القبائل التي تجري ألف المثنى مجرى ألف القصر في الأحوال الثلاثة دون تغيـير -وقد سبق ذكر أسماء قبائلهم- وبهـا قرئ في الشـواذ أيضًـا في قوله تعـالى: ﴿أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ﴾ [الأحقاف: ١٧]. . . «حيت قـرئت» «أَتَعِدَانَنِي» بفتح نون الرفع مع الألف[٢] في الفعل رغبةً في التخفيف، وكذلك يُفعل في المثنى مع الأسماء.

وما سـبق قراءةُ كـثير من الـقراء كالحـسن وشيـبة وأبي جعـفر وعـبد الوارث والجـحدري وهشـام عن ابن عـامر، وحكاها أبـو حاتم عن نافع، ورواها سـلام ومحبوب عن ابن كثير[٣].

كأنهم فروا من الكسرتين واليـاء إلى الفتح طلبًا للتخفيف ففـتحوا، قيل: وهي لغة شاذة[٤].

****

(١) الضرائر الشعرية ٢١٨. الخزانة ٣: ٣٣٨.

(٢) شرح الكافية ٢: ١٧٣.

(٣) البحر ٨: ٦٢، النشر ١: ٢٠٣.

(٤) إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٢: ٢٣٤، الشواذ ١٣٩.

جمع المذكر السالم والملحق به

الملحق بجمع المذكر السالم واختلاف القبائل العربية فيه:

يقصد به: كل جمع لم يستوف شروطَ جمع المذكر السالم.

والثابث عن جمهور العرب أنهم يُعْربون جمعَ المذكر السالم وما ألحق به بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا، ويغلب على نونه أن تكون مفتوحة.

والنحاة العرب قد نقلوا لنا بعض مظاهر اختلاف القبائل العربية في إعراب أصناف من الملحق بجمع المذكر السالم.

١- فأهل الحجاز وعلياء قيس يعربون الملحق بهذا الجمع من سنين وبابه إعرابَ هذا الجمع بالواو وبالياء نصبًا وجرًا، ويبقون نونَه على فتحها دون تغيير[١].

وبذلك قرأ الضحاك قوله تعالى: ﴿ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] بالواو وفتح النون لما رفع ههنا. وقرأ باقي الأئمة غير أبي «سِنِيْنَ» بالياء وفتح النون لما نصبوا على التمييز[٢]. وقرأوا: ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٤] و﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢]. وهؤلاء يبنون النون على الفتح ولا ينونونها. ولكنهم يختلفون في تنوين النون منه.

قال الفراء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] العضين: عضة، ورفعها عضون ونصبها وخفضها عضين، ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها فيقول: عِضِينُكَ ومررت بعضِينِك، وسنينِك، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر، أنشدني بعض بني عامر:

ذَرَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِيْنَهُ ... لَعِبْنَ بِنَا شِيْبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدًا[٣]*

(١) الهمع ١: ٤٧.
(٢) حجة القراءات ٤١٤، البحر ٦: ١١٧.
(٣) معاني القرآن -الفراء ٢: ٩٢- سورة الحجرات: ٩١.

* البيت من قصيدة للصمة بن عبد الله القشيري. وذراني: بمعنى اتركاني. والسنين: جمع سنة وهي العام. والشيب: جمع أشيب وهو الذي ابيض شعره. ومردا: جمع أمرد وهو الذي لا شعر بعارضيه. والشاهد: إجراء نون السنين مجرى غسلين ويقطين وإعرابها بالحركات.

فعامل النون هنا معاملة نون غسلين ويقطين بإثباتها ولم تسقط للإضافة شأن جمع المذكر السالم حين إضافته، وعلامة نصبه الفتحة لا الياء وهو مطرد عند قوم من العرب في المعتل اللام فيعرب بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء، وقالوا:

أتت عليهن سنينُ[1]. وأنشد في بعض بني أسد:

مِثْل المَقَالي ضَـرَبَتْ قَلِينُهَا(*)

وينونه بنو عامر خاصة فيقولون: أقمتُ عنده سنينًا. بالتنوين: قال بعض بني عامر:

مـتى تَنْجُ حَبْـوًا مِنْ سِنِيْنٍ مُلِحَّـةٍ   نُشَمِّرُ لأُخْـرَى تُنْزِلُ الأَعْصُمَ الفَرْدَا[2](**)

وقال:

أَلَمْ نَسْقِ الحَـجِيْـجَ سلَى مـعـدًا   سِنِيْنًا مَـا تُعَـدُّ لَنَا حِسَـابًا(***)[3]

قالوا: ومثل سنة عضة ورية وثبـة وكسرة وقلة من كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يجمع جمع تكسير كمائة وثبة[4].

وذهب ابن هشام: إلى أن بعضهم يجري بنين مجرى سنين وبابه في الإعراب بالحركات على النون مع لزوم الياء، قال أحد أولاد علي بن أبي طالب -رضي الله عنه:

---

(١) الخزانة ٣: ٤١٢.

(٢) معاني القرآن- الفراء ٢: ٩٢.

(٣) معاني القرآن- الفراء ٢: ٩٢.

(٤) الهمع ١: ٤٧.

(*) لم ينسب البيت إلى أحد. والمقالي: جمع المقلى أو المقلاء والقلون: جمع القلة، والقلة والمقلاه: عودان يلعب بهما الصبيان. فالقلة: خشبة قدر ذراع تنصب. والمقلاء: يضرب به القلة. والشاهد: قلينها: حيث أجرى نحو قلين مجرى نون غسلين فأعربها ورفعها بالضمة.

(**) لم ينسب البيت إلى قائل بعينه، وتنج: من النجاة، وحبوا: نائب فاعل عن مصدر تنجو.. وملحة: مجحفة وطالبة بإلحاح، والشاهد: إعراب نون السنين معاملة لها معاملة المفرد الصحيح.

(***) لم ينسب البيت إلى قائل معين. ويقصد ألم ننفر بالحجيج سنين كثيرة لا تعد لها حسابًا، وسلي معدا: جملة اعتراضية. والشاهد: تنوين سنين على لغة لبني عامر.

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ أَبًا بَرًّا وَنَحْنُ لَهُ بَنِيْنُ(*)

والرواية «بَنِيْنُ» بالياء والإعراب على النون[1].

٣- بعض النحاة قد نقلوا اطراد لغة بني عامر وأسد وتميم في الإعراب بالحركات على النون في كل جمع المذكر السالم. قيل: وذلك كله لا يحفظ إلا في الشعر، نحو قول الفرزدق:

مَا سَدَّ حَيٌّ وَلاَ مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا إلاَّ الخَلاَئِفُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّيْنِ(**)

بخفض نون «النبيين» وهي نون الجمع، وإنما فعل ذلك لأنه جعل الإعراب فيها لا فيما قبلها، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع نحو أفلس ومساجد وكلاب فإن إعراب هذا كإعراب الواحد[2].

وأنشد عليه أيضًا:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلاَلٍ لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِيْنَ الْقِبَابِ(***)

الرواية «ضاربينَ» بالفتحة على أنه خبر يزالون وإثبات النون مع الإضافة إلى

---

(١) أوضح المسالك ٣٤. الخزانة ٣: ٤١٣.

(٢) الخزانة ٣: ٤١٥.

(*) نسب هذا البيت إلى أحد أبناء علي بن أبي طالب. قال: بعضهم. والثابت عندي أنه من كلام سعيد بن قيس لمعاوية بن أبي سفيان، وقبله قوله:

ألا أبلغ معاوي بن حرب ورجم الغيب يكشفه اليقين

بأنا لا نزال لكم عدوًا طوال الدهر ما سمع الحنين

وأبو الحسن: كنية علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. وبرا: صادق تقي.

والشاهد: إعراب بنين بالحركات الظاهرة على النون وهو ملحق بجمع المذكر السالم.

(**) البيت نسب للفرزدق، ولم أجده في ديوانه. وسد: أي قام في الأمر مقامها. والخلائف: جمع خليفة.. ويقصد بهم ههنا السلاطين العظماء الذين تولوا أمور الناس بعد أنبيائهم.

والنبيين جمع نبيء.. سمي بذلك لأنه أنبأ عن الله أي أخبر.

والشاهد: في النبيين: حيث خفض الشاعر النون منها وهي نون جمع.

(***) البيت لم ينسب إلى قائل. والحي: القبيلة، والعرندس: الشديد. والطلال: الهيئة الجميلة.

والشاهد: إجراء الإعراب على النون إجراء له مجرى المفرد.

القبـاب فدل على أن ضاربين مـعرب بالفتحـة على النون كمسـاكين لا بالياء وإلا لحذفت النون للإضافة[1].

وقال العدواني

إِنِّي أَبِـىٌّ أَبِيٌّ ذُو مُـحَـافَـظَةٍ ... وَابْنُ أَبِـىٍّ أَبِيٍّ مِـنْ أَبِيِّـيـنِ[*]

وأنشدوا لجرير:

عَـرَفْنَا جَـعْـفَـرًا وبَنِي أَبِيْـهِ ... وأَنْكَرْنَـا زَعَـانِفَ آخَـرِيْنِ[**]

وقال آخر

وَلَقَـدْ وَلَدَتْ بَنِـيْنَ صِـدْقٍ سَـادَةً ... وَلأَنْتَ بَعْدَ اللهِ كُنْتَ السَّـيِّدا[***]

بنصب نون «بنينَ» إجراءً لهذا الملحق بجمع السلامـة مجرى المفرد ولذلك ثبتت النون في حال الإضافة[2].

وقال الشاعر:

وَإِنْ أَتَـمَّ ثَمَـانِـيـنًا رَأَيْتَ لَـهُ ... شَخْصًا ضَئِيْلاً وَكُلُّ السَّمْعِ والْبَصَرِ[****]

---

(١) شرح التصريح ١: ٧٧.

(٢) الخزانة ٣: ٤١٣.

(*) ورد البيت في أمالي السـهيلي ٦٥. واللسان مادة: أبي. وقد عـزاه إلى ذو الإصبع العدواني. وأبي: ذو إباء شديد إذا كان ممتنعًا. ومحافظة: الوفاء بالعقد والتمسك بالود..

والشاهد أبيين: حيث شبه نون الجمع بنون الأصل فجرها.. وهي لغة لبعضهم.

(**) البيت لجـرير بن عطية الخطفي. وقد رأيتـه في ديوانه ١: ٤٢٩. ط دار المعارف بمصـر. وأنكرنا: ضد عرفنا. وزعانف: جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وسكون العين وهم الاتباع، وبني أبي جعفر: إخوته وهم جعفر وجمهور وكليب وعبيد.

والشاهد في آخرين: حيث أعرب بالياء إعراب جمع المذكر السالم ثم كسر النون بعدها. وهي لغة.

(***) البـيت لم أجده منسـوبًا إلى أحد. وبنين: مـعروف. وقـد يطلق الأبناء على أبناء الأبناء وإن سـفل مجازًا. وصدق: خلاف الكذب.

والسيد: من ساد يسود سيادة والاسم هو السودد وهو المجـد والشرف وسيد القوم: رئيسهم وقد يطلق السيد على المالك.

والشاهد في بنين: حيث أجرى جمع السـلامة وما يجـري مجراها مجرى المفرد ولذلك ثبتت النون في حالة الإضافة.

(****) البيت لم ينسب إلى أحد. وأتم: أي بلغ وكمل. والشخص: سواد الإنسان تراه من بعيد ثم استعمل=

بفتح نون «ثمانينَ» وتنوينها على لغة بني عامر كما رواها الفراء[1].

وقال سحيم بن وثيل الرياحي:

وَمَـاذَا تَـبْـتَـغِي الشُّـعَـرَاءُ مِنِّي ... وَقَـدْ جَـاوَزْتُ حَـدَّ الأَرْبَعِـيْنِ(*)

بكسر النون في «أربعينِ» على أنها حركة إعراب، وإليه ذهب الأخفش الأصغر، ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر، وجعل إعرابه في آخره كما يجعل في «فتيان»[2].

وأكثر النحاة على أن كسر النون من هذا الجمع هو لغة لقومٍ من العرب ونرجِّح -بناء على ما سبق- أنهم أولئك الذين يجرون جمع المذكر السالم مجرى المفرد فيلقون إعرابه على النون.

وأغلب المحققين قد عزا هذا الصنيع إلى تميم وأسد وبني عامر في الملحق بجمع المذكر السالم مما حذفت فاؤه ولامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يجمع جمع تكسير اتفاقًا.

وأنكر بعض النحويين: أن كسر النون ههنا لغة، وقالوا: إن تلك الكسرة إنما جيء بها للضرورة والإعراب إنما هو بالياء وليست النون حرف إعراب ولا الكسرة فيها علامة جر الاسم، وإنما هي حركة التقاء الساكنين وهي الياء والنون وَكُسِرَتْ على أصل حركة التقاء الساكنين ولم يفتح كما يفتح نون الجمع لأن الشاعر اضطر إلى ذلك لئلا تختلف حركة الروي في سائر الأبيات[3].

= في ذاته. وضئيل: صغير الجسم قليل اللحم. الشاهد: في ثمانينا: حيث فتح النون ونونها على لغة لبعض العرب.

(١) الخزانة ٣: ٤١٢، ٤١٣.

(٢) شرح التصريح ١: ٧٧. (٣) الخزانة: ٤١٥.

(*) البيت نسب إلى سحيم بن وثيل الرياحي- شاعر إسلامي، ويروى مكان يبتغي: يدري من أدراه يدريه إذا ختله وخدعه، والمعنى: كيف يطمع الشعراء في حد يعتي، وقد جاوزت أربعين سنة وقاربت الخمسين وقد اجتمع أشدي وجربت وعرفت الخديعة والمكر فلا يتم على شيء. والشاهد: أنه ضرورة وقيل أنه أجراه مجرى حين.

وذهب بعضهم إلى اطراد تلك اللغة في جميع ما ألحق بهذا الجمع[1].

٤- وهناك جماعة من العرب ألزمتْ المسمى بهذا الجمع الواو وفتحت النونَ في الأحوال كلها.

وزعم السيرافي: أن ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من يلزم المثنى الألف مطلقًا.

قالوا: ومنه قول يزيد بن معاوية:

وَلَهَا بِالمَاطَرُونَ إِذَا ... أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا(*)

الرواية بفتح النون في الماطرون[2].

وقد اعترض بعضُهم على ذلك بأن قالوا: يلزم على ذلك تقديرُ الإعراب على الواو وهي وسط الكلمة وأن يكون في الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة تقدر عليها حركاتُ الإعراب[3].

٥- قالوا: وقد يجري المسمىَّ بهذا الجمع مما استوفى الشروط والملحقُ به مجرى جمع المذكر السالم فيُرفَعُ بالواو وينصب ويجر بالياء، وفي كتاب الله الكريم ما يُؤيِّد ذلك، قال عز وجل: ﴿**كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ (١٨) وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ**﴾ [المطففين: ١٨، ١٩].

ويقولون: هذه فلسطون يافتى- ورأيت فلسطين يا فتى ويبرين.

وقالوا: هذه قنسرون ويبرون، ورأيت قنسرين. وهذا القول الأجود.

---

(١) أوضح المسالك ٣١.

(٢) شرح التصريح ١: ٧٦.

(٣) هامش التصريح ١: ٧٦.

(*) نسبوا البيت إلى يزيد بن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد تزوجت في دير خراب عند الماطرون. وهو موضع بناحية الشام وهو جمع ماطر مسمى به. والهاء في لها: يعود على النصرانية، والنمل: معروف والمعنى: لهذه النصرانية خرفة وقت أكل النمل الذي جمعه وأراد به أيام الشتاء فإن النمل يخزن ما يجمعه تحت الأرض ليأكله أيام الشتاء. والخرفة: ما يخترف من التمر أى يجتنى.
والشاهد في الماطرون: حيث فتح النون منها.

قال الشاعر:

وَشَاهِدُنَا الجُلُّ وَاليَاسَمُونَ وَالْمُسْمِعَاتُ بِقُصَّابِهَا(*)(١)

ويعتقد أن منه ما رواه يونس بن حبيب قال:

سمعت أعرابيًا يقول: دخلت بساتينَ من ورائها بساتُون.

وشبيه بهذا قراءة الحسن ومحمد بن السميفع والأعمش: ﴿**وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ**﴾ [الشعراء: ٢١٠].

قيل لما كان آخره كآخر يبرين وفلسطين أجري إعراب هذا على النون تارةً، وعلى ما قبله تارةً أخرى، فقالوا:

يبرين ويبرون وفلسطين وفلسطون أجري ذلك في الشياطين تشبيهًا به فقالوا: الشياطين والشياطون(٢).

ونقل ابن يعيش: لغةً لبعض العرب في قنسرين. وهي الإعراب على النون وإلزام الياء فيقولون:

هذه قنسرينُ ورأيتُ قنسرينَ، ومررت بقنسرينِ(٣).

****

---

(١) الخزانة ٣: ٤١٥، اللسان: مادة جلل.

(٢) الشواذ: ١٠٨، البحر ٧: ٤٦.

(٣) شرح المفصل ٥: ١٤٥.

(*) البيت قد نسب للأعشى. والجلل: الياسمون وقيل هو الورد أبيضه وأحمره وأصفره. والجلّ: هو لغة بني سعد فيها. وقصابها: جمع قاصب، وهو الزامر، ويروى بأقصابها جمع قصب: أي بأوتارها وهي تتخذ من الأمعاء.

والشاهد في الياسمون: حيث أجرى هذا الملحق مجرى جمع المذكر السالم فرفعه بالواو.

اختلاف العرب في إعراب آخر الاسم المنقوص

ويعنون بالاسم المنقوص: ما آخره ياء خفيفة غير مشددة لازمة مكسور ما قبلها كالقاضي والرامي والراشي..

والمشهور عند جمهور العرب أنْ تُقَدَّرَ فيه الضمة والكسرةُ في حالتي الرفع والجر خشيةَ الاستثقال، وتظهر الفتحةُ لخفتها على الياء في حالة النصب(١).

وقوم من العرب يجرون الواو والياء مجرى الصحيح في الاختيار فيحركون ياء الرامي رفعًا وجرًا، وياء يرمي رفعًا، وكذا ويغزو رفعًا، وأنشدوا:

كَجَوَارِيٍ يَلْعَبْنَ بِالصَّحْرَاءِ(*)

وقال جرير:

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ ... خَبِيْثُ الثَّرَى كَأَبِيُ الأَزْنُدِ(**)

فأظهر الضمة في «كأبي»

وقال عبد الله بن قيس الرقيات:

لاَ بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ ... يَبِتْنَ إلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ(***)

فجر المنقوص «الغَوَانِيِ» بالكسرة الظاهرة.

---

(١) الهمع ١: ٥٣، شرح المفصل ١٠: ١٠٠ وما بعدها.

(*) البيت من شواهد شرح الشافية ٣: ١٨٣، شرح المفصل ١٠: ١٠١. ولم ينسب إلى قائل. وجواري: جمع جارية وهو فتية النساء. والصحراء: الفضاء الواسع لا نبات به.
الشاهد في جواري: بإظهار الكسرة على الياء.

(**) نسب البيت إلى جرير من قصيدة يهجو فيها الفرزدق ويجمع معه البعيث والأخطل. الديوان ٢: ٨٤٢. وعرق: أى أصل، والثرى: في الأصل التراب الندي الذي فيه عروق الشجر. وكأبي: من كبا الزند إذا لم تخرج ناره ولم يور. والأزند: جمع زند وهو العود الذي تقدح به النار.
والشاهد: كأبي: حيث أظهر الفتحة على كأبي وهو اسم منقوص..

(***) نسب البيت إلى عبيد الله بن قيس الرقيات يمدح فيها عبد الملك بن مروان، وقد رأيته في ديوانه ص٣- تحقيق محمد يوسف نجم. والمطلب: المتطلب. وقصد بالغواني: جمع غانية وهي المرأة الحسناء الجميلة. والشاهد: ظهور الكسرة في ياء المنقوص حين أخرج ذوات الياء مخرج التمام فأعربه.

وقال: «لَمْ يَخْتَضِبْ سُمْرِ العَوَالِي بِالدَّمِ(*)

فظهرت الكسرة في آخر المعتل لأنه مضاف إليه.

وقال أعرابي يمدح عبد الله بن العباس رضي الله عنهما:

فَعَوَّضَنِي عَنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ تُسَاوِي عِنْدِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ(**)

وقال آخر:

إِذَا قُلْت: عَلَّ القَلْبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ هَوَاجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيْهِ بِالْوَجْدِ(***)

إذ ظهرت الضمة في كل من تساوي ويسلو وهما معتلان.

وبعض العرب قد يحذفون الفتحة في حالة النصب في الاختيار وسعة الكلام، حكاه السجستاني عن بعضهم(١).

وقال الشاعر:

وَكَسَوْتِ عَارِيْ لَحْمِهِ فَتَرَكْتِهِ جَدِلاً يُسَحِّبُ ذَيْلَهُ وَرِدَاءَهُ

وقال رؤبة: كَأَنَّ أَيْدِيْهِنَّ بِالْقَاعِ القَرِقِ(****)

---

(١) الهمع١: ٥٣، شرح المفصل ١٠: ١٠٠ وما بعدها.

(*) لم ينسب هذا الشطر إلى أحد. ويختضب: أي يتلون، والعوالي: جمع عالية، وتعني أعلى القناة وقيل بل القناة المستقيمة من الرماح. والشاهد: في العوالي... حيث جرها بالكسرة الظاهرة.

(**) البيت لرجل من الأعراب يمدح فيها ابن عباس، وكان عبد الله نزل به متوجهًا إلى معاوية بالشام فأضافه وذبح له عنزا لا يملك سواها فأعطاه ما أغناه فمدحه بأبيات أولها:

توسمته لما رأيت مهابة عليه وقلت: المرء من آل هاشم

والشاهد: إظهار الضمة على آخر الفعل المعتل بالياء. تساوى.

(***) لم يعرف قائله. وقيضت: سلطت. والهواجس: الخواطر. ولا تنفك: لا تزال. وتغريه: تحضه وتحثه. والشاهد في يسلو: حيث أظهر الشاعر الضمة على الواو فيه..

لم ينسب البيت إلى قائل، وهو من شواهد الهمع ١: ٥٣.

وجدلا: أي صلبا، والذيل في الأصل: آخر كل شيء ومن الثوب والإزار: ما جر، والرداء: ملحفة. والشاهد: عارى: قال أبو حيان في شرح التسهيل: وتقدير الفتحة في منصوب هذا المنقوص من القرائن الخمسة عند جمهور النحويين، وزعم أبو حاتم: أن ذلك لغة فصيحة.

(****) البيت لرؤبة بن العجاج، وتمامه: أيدي جوار يتعاطين بالورق- الديوان ١٧٩. والضمير في «أيديهن» للإبل. والقاع: المكان المستوي. والقرق: الأملس وقيل الخشن الذي فيه الحصى، وقيل: بل الواسع المستوي من الأرض. والشاهد: في أيديهن: حيث أسكنت الياء فيها ضرورة والقياس فتحها.

وقالوا في الواو لعامر بن الطفيل:

فَمَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ(*)

بإسكان الواو وهو منصوب.

وقال آخر:

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَلْهُوْ بِبَعْضِ حَدِيثِهَا رَفَعْنَ وأَنْزَلْنَ الحَدِيْثَ المُقَطَّعَا(**)

وقال كعب بن زهير:

أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُوْ مُوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيْلُ(***)

وقال الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ وَاشي بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِيْ بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدى لِيا(****)

فلم يظهر النصب في (واش) وهو عند أكثرهم ضرورة.

والصحيح أنه لغة: وعلى ذلك قرأ الحسن:

﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذي بِيَدِه عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] بتسكين الواو.

(*) وقبله: فإني وإن كنت ابن سيد عامر وفي السر منها والصريح المهذب

الديوان: ٢٨- ط بيروت. وهو من قصيدة طويلة لعامر بن الطفيل. وأسمو: من السمو وهوالعلو والارتفاع. ومحل الشاهد في أسمو حيث أسكن الشاعر الواو مع وجود الناصب والقياس أن تفتح.

(**) البيت لم ينسب إلى قائل. وتلهو: من لهوت بالشيء إذا لعبت به وتشاغلت وغفلت به عن غيره. ورفعن: أسرعن. وأنزلن: أقمن. والمقطعا: غير المتتابع. والشاهد: عدم ظهور الفتحة على الواو في تلهو.

(***) البيت لكعب بن زهير. وأرجو: من الرجاء وهو بين الأمل والطمع وقد يستعمل بمعنى الخوف فإذا قوى الخوف استعمل بمعنى الأمل. وتدنو: تقرب. ومودتها: محبتها. واخال: أظن. وتنويل: بلوغ المقصود. والشاهد: تقدير النصب على الواو وذلك للثقل... وفي البيت شاهد على إلغاء الفعل القبلي المقدم على مفعوله.

(****) البيت ينسب إلى المجنون. والواشي: الساعى بالكذب.

واليمامة: بليدة من بلاد العوالي، وهي بلاد بني حنيفة، قيل: من عروض اليمن. قيل: من بلاد الحجاز. وحضرموت: بلدة من اليمن بقرب عدن. واهتدى: عرف مكاني.

والشاهد في واش: حيث لم يظهر النصب فيه وهو عند أكثرهم ضرورة.

وقرأ الجمهور: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] وهو جمع أهل.

ولهذا قال زهير: يُطِيْعُ الْعَوَالِيْ رُكِّبَتْ كُلَّ لَهْذَمِ[١]

وقد جعل بعض النحويين ذلك لغةً فصيحة[٢].

وذهب المبرد:

إلى أن ذلك من قبيل الضرورة، وهو من الضرورات المستحسنة[٣].

وإذا ثبت أن ذلك لغة كان ردًا على المبرد ومن نحا نحوَه، إذ أَكْثَرُ العرب على استخفاف الفتحة في الواو والياء حالة النصب.

إعراب آخر الفعل المعتل واختلاف العرب فيه:

ويعنون بهذا الفعل ما آخره ألف أو واو أو ياء كيخشى ويدعو ويرمي. وجمهور النحاة على أنه إذا جُزِمَ حذفت حروف العلة.

وقد اختلف النحاةُ حول المحذوف حينئذ أهو هذه الحروف حقيقة أو شيء آخر؟

وإلى الأول ذهب ابن مالك. وزعم أبو حيان: أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم لأن الجازمَ لا يحذِفُ إلا ما كان علامةً للرفع وهذه الحروف ليست علامةً له بل العلامة ضمة مقدرة إذ الإعراب زائد على ماهية الكلمة. وهذه الحروف منها لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل.

والجازم لا يحذِفُ الأصلي أو المنقلب عنه، وقد نقل بعض النحاة أن قومًا من العرب يجرون الواوَ والياءَ والألفَ مجرى الحرف الصحيح، فيبقون هذه الحروف

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى من معلقته المشهورة- جمهرة أشعار العرب ١٠٩- تمامة: ومن يعص أطراف الرماح فإنه. والعوالي: الواحدة عالية أعلى الرمح. واللهذم: السنان. والشاهد: تسكين الياء من العوالي وكان حقها النصب إلا أن الشاعر قد خفضها ضرورة عندهم..

الشواذ: ١٥، البحر ٢: ٢٣٦، ٣: ١١.

(٢) الهمع: ١: ٥٣، شرح المفصل ١٠، ١٠١، شرح الأزهرية ٦١.

(٣) شرح المفصل ١٠: ١٠١.

مع الجازم في سعة الكلام، ويكتفون في الجزم بحذف الحركة «المقدرة»[1]. وهل هي ظاهرة أو مقدرة؟ خلاف واعترض على ذلك أبو حيان.

وذهب آخرون إلى أن الجازم حَذَفَ الحروفَ التي هي لامات، وأن هذه الحروف الموجودة حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها.

وأنشدوا على ذلك: قول رؤبة:

إذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِي ... وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ(*)

وقال الشاعر:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ... مِنْ هَجْوِكَ زَبَّانَ لَمْ تهْجُو ولَمْ تَدَعِ(**)

وقوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ(***)

وقرأ قنبل «إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ»[2].

وقرأ الجمهور لاَ تَخَافُ دَرَكًا وَلاَ تَخْشَى.

وقرأ الأعمش وحمزة وابن أبى ليلى بالجزم في «لاَ تَخَفْ»[3].

وقرأ الحسن «نُوفِي» بالتخفيف، وإثبات الياء في قوله تعالى: ﴿**مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ**﴾ [هود: ١٥][4].

---

(١) الهمع١: ٥٢، البحر ٥: ٢١٠.

(٢) البحر ٥: ٣٤٢

(٣) حجة القراءات ٤٥٨، الشواذ ٨٨.

(٤) البحر ٥: ٢١٠.

(*) نسب البيت لرؤبة بن العجاج. وقد رأيته في ديوانه ١٧٩. والعجوز من النساء: الشيخة الهرمة، والغضب: نقيض الرضا. والطلاق: بينونة المرأة عن زوجها. ولا تملق: أى تتودد إليها وتتلطف لها. والشاهد: ولا ترضاها: حيث أبقى حرف العلة وهو الألف مع وجود الجازم.

(**) البيت لم ينسب إلى قائل معين، قيل: وللبيت قصة. وزبان: اسم رجل سمي به أبو عمرو بن العلاء - كما قيل- وهو مأخوذ من الزبب: طول الشعر وكثرته.
والشاهد لم تهجو: حيث أبقى حرف العلة وهو -الواو- مع الجازم.

(***) البيت نسب لقيس بن زهير العبسي، وهو أحد شعراء الجاهلية، وقصة البيت مشهورة -واللبون: جمع لذات اللبن وهي الناقة. والشاهد: إبقاء حرف العلة في يأتيك مع الجازم.

قالوا: وذلك لغة لبعض العرب وإن كانت قليلة[1].

وقد خرج بعض النحويين هذه القراءات تخريجا فيه بعض التكلُّف فقالوا: إن هذه الألف والياء إنما جيء بها إشباعًا للحركة التي بقيت قبل الحرف المحذوف.

وقال بعضهم: إن جملة «لا تخاف» في قراءة الجمهور جملة في موضع الحال من الضمير في «فاضرب» كقولك: انطلق تتكلم يا فتى، أي متكلما فامض لا تخاف يا فتى أى غير خائف.

وقيل: إنه ارتفع على القطع ما قبله فيكون تقديره. واضرب لهم طريقا ثم أخبر فقال: وأنت غير خائف ولا خاش أى لست تخاف[2]. وقيل فى موضع الصفة للطريق وحذف العائد أي لا تخاف فيه.

وهذا بعض التخريج الذي ذكره ابن عصفور في تخريجه لقول الشاعر:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ[3]

فقد زعم أن لا في «ولا ترضاها» نافية والواو فيه للحال في قمت وأصك وجهه فيكون المعنى إذ ذاك فطلقها غير مترض لها ويكون قوله: ولا تملق جملة نهي لأنها لو كانت للنهي لوجب حذف الألف من «ولا ترضاها». وقال الصفار في تخريج الآية والبيت:

وهذا لا دليل فيه كما زعمت لأن الأول مقطوع أي وأنت لا تخشى أي في هذه الحال، وكذا «ولا ترضاها» أي طلقها وأنت لا تترضاها ثم قال:

ولا تملق فلا دليلا فيه[4].

وأن ألف «لا تخشى» عند عطفها على المجزوم جيء بها لأجل أواخر الآي فاصلة نحو قوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ﴾ [الأحزاب: ٦٧]، أو على أنه إخبار مستأنف وأنت لا تخشى.

وقال آخرون: إن جزم جميع ذلك إنما هو بحذف الحركة والإبقاء على الحرف الساكن، وخرجوا ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ على أن يتقي مرفوع، ومن موصول بمعنى

---

(١) الهمع ١: ٥٢.

(٢) حجة القراءات ٤٥٩ وما بعدها.

(٣) تقدمت ترجمة هذا البيت.

(٤) الخزانة ٣: ٥٣٤ وما بعدها.

الذي وعطف عليه مجزوم وهو (يصبر) وذلك على التوهم كأنه توهم أن «من» شرطية ويتقي مجزوم.

وقيل: ويصبر مرفوع عطفا على مرفوع وسكنت الراء لا للجزم بل لتوالي الحركات وإن كان ذلك من كلمتين كما سكنت في ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] و﴿وَبُعُولَتُهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. أو مسكنا للوقف وأجري الوصل مجرى الوقف وقالوا:

إن في تخريج قراءة الحسن «نُوْفِي» من قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ﴾ يحتمل أن يكون مرفوعا كما ارتفع في قول الشاعر:

وَإِنْ شَلَّ رَيْعَانَ الجَمِيْعِ مَخَافَةً ... يَقُولُ جَهَارًا وَيْلَكُمْ لاَ تُنَفِّرُوا(*)

والأحسن من هذه الأقوال أن يكون «يَتَّقِي» مجزومًا على لغة وإن كانت قليلةً. ولا يرجع إلى قول أبي علي حيث قال: وهذا مما لا يُحْمَل عليه لأنه إنما يجيء في الشعر لا في الكلام لأن غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا أنه لغة وبها قرأ قنبل من القراء[1] وبعض العرب قد يكتفي بالكسرة اجتزاءً بها عن الياء في الفعل المضارع المرفوع المعتل بالياء، فيقولون:

لاَ أَدْرِ، وَلاَ أُبَالِ، وَلاَ أَرْمِ... بحذف الياء والاجتزاء بالكسرة[2].

وذكر الزمخشري: أن الاجتزاء بالكسرة عن الياء كثير في لغة هذيل.

وأنشد الطبري:

كَفَّاكَ كَفٌّ مَا يَلِيْقُ دِرْهَمًا ... جَوَادًا وأُخْرى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَا[3]

---

(١) البحر ٥: ٢١٠ غيث النفع المطبوع على السراج: ٢٥٩.

(٢) حجة القراءات ٣٤٩.

(٣) الطبري - جامع البيان في تفسير القرآن ١٢: ٦٩.

(*) البيت غير معروف القائل، وقد أورده أبو حيان في البحر ٥: ٢١٠ غير منسوب. وشل: من الشل والشلل: وهو الطرد والإفساد. وريعان: من أرع وريّع: إذا زكا المال وزاد، وقيل: هي الزيادة في الدقيق والخبز خاصة.
والشاهد في يقول: حيث أبقاه مرفوعًا مع أنه جواب الشرط إن، وكان حقه أن يجزم حينئذ.

وقد قرأ بها بعض القراء السبعة فى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ بحذف الياء والاكتفاء عنها بالكسرة وقفا ووصلا وبها رسمت في المصحف الإمام.

ووجه الحذف في الوقف التشبيه بالفواصل، وفي الوصل التخفيف، والوجه إثباتها وصلا ووقفا، وهي قراءة ابن كثير وبها رسمت في مصحف أبي.

وقرأ النحويون ونافع «يَأْتِيْ» بإثبات الياء وصلا وحذفها وقفا[1].

حذف حركة الإعراب الظاهرة فى الأسماء والأفعال الصحيحة

ذهب قوم من علماء اللغة:

إلى حذف حركة الإعراب الظاهرة في بعض الأسماء والأفعال الصحيحة جوازا وذلك للتخفيف.

والنحاة قد اختلفوا حيال هذا الحذف:

فمن قائل به مطلقا وعليه ابن مالك، وقال:

إن أبا عمرو حكاه عن لغة تميم، وخرج عليه قراءة مسلمة بن محارب ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. بسكون التاء، و﴿رُسُلُنَا﴾ [المائدة: ٣٢] بسكون اللام، ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣] ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] بسكون أواخرها إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو «إِبِلٌ» و«عَضُدٌ» و«عُنُق»[2].

قال الأقيشر بن عبد الله الأسدي:

رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيْهِمَا ... وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمِيْزَرِ(*)

---

(١) حجة القراءات ٣٤٨ وما بعدها، البحر ٥: ٢٦١ وما بعدها.

(٢) الهمع ١: ٥٤، النشر ٢: ٢١٣.

(*) البيت من ثلاثة أبيات للأقيشر بن عبد الله، وأولها: تقول: يا شيخ أما تستحي. ورحت: من الرواح، وهو السير أي وقت من ليل أو نهار أو الذهاب. وبدا: ظهر. والهن: في الأصل: كناية عن كل اسم جنس ويقصد به ههنا الفرح، وقد يعرب بالحروف، والميزر: قطعة من ثياب تلبس.
والشاهد فيه: تسكين نون هن حال الإضافة.

وقول امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْمًا مِنَ اللهِ وَاغِلِ[*][1]

٢- ومن مانع لذلك مطلقًا في الشعر وغيره، وعليه المبرد[٢]، وقال: الرواية في البيتين: وقد بدا ذلك، فاليوم اسقي[٣].

وزعم أن قراءة أبي عمرو بالإسكان- فيما مضى من آيات- لحن. ونقل عن سيبويه أنه قال:

إن الراوي لم يَضْبِطْ عن أبي عمرو لأنه اختلس الحركة فَظن أنه سكن[٤].

وقد رد بعض الأئمة الأعلام على طعن المبرد هذا وقال: وذلك ونحوه مردود على قائله، ووجهها في العربية ظاهر غير منكر وهو التخفيف وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو «إبل وعضد وعنق». على أنهم نقلوا أن لغة تميم تسكين المرفوع من «يعلمهم» ونحوه، وعزاه الفراء إلى تميم وأسد مع أن سيبويه لم ينكر الإسكان أصلاً بل أجازه وأنشد عليه: فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ

ولكنه قال: القياس غير ذلك وإجماع الأئمة على جواز تسكين حركة الإعراب في الإدغام دليل على جوازه هنا[٥]، وأنشدوا أيضًا:

رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا ... وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِيْزَرِ

(١) الكتاب ٢: ٢٩٧ وما بعدها، شرح المفصل ١: ٤٨، الهمع ١: ٥٤، الخصائص ١: ٧٤، ٢: ٣١٧، ٣: ٩٥ وما بعدها.
الخزانة ٢: ٢٧٩، ٣: ٥٣٠.

(٢) الهمع ١: ٥٤.

(٣) الهمع ١: ٥٤.

(٤) النشر ٢: ٢١٣، ينظر الكتاب ٢: ٢٩٧.

(٥) ينظر في ذلك- شرح كتاب سيبويه- السيرافي- نسخة مخطوطة برقم ٢٠٥- مكتبة جامعة الإمام المركزية- غيث النفع المطبوع على السراج ١١٤.

(*) البيت لامرئ القيس- الديوان ١٧٣. اشرب: هو من الشراب وهو ما يشرب من المائعات ويقصد به شرب الخمر. ومستحقب: أي حامل. والإثم: الذنب. والواغل: هنا الآثم.
والشاهد: في اشرب: بتسكين الياء وكان حقه الرفع وهو لغة.

وقال جرير:

سِيْرِوا بَنِي الْعَمِّ فَـالأَهْوَازُ مَوْعِدُكُمْ   أَوْ نَهْرُ تِيْرَى فَمَا تَعْرِفْكُمُ الْعَرَبُ(*)

وقال الحافظ الداني -رحمه الله-: قالت الجماعة عن اليزيد: إن أبا عمرو كان يُشِمُّ الهاءَ من «يَهِدِّي» والخاءَ من «يَخِصِّمُون» شيئًا من الفتح، قال: وهذا يُبْطل قولَ من زعم أن اليزيدي أساء السمع إذا كان أبو عمرو يختلس الحركة في «بَارِئكُمْ»، و«يَأْمُرُكُمْ» فتوهمه الإسكان الصحيح فحكاه عنه لأن ما أساء السمع فيه وخفي عنه لم يضبطه بزعم القائل وقول المتأول قد حكاه بعينه وضبطه بنفسه فيما لا يتبعض منهن لقوته وهو الرفع والخفض.

قال: ويبين ذلك ويوضح صحتَه أن ابنه وأبا حمدون وأبا خلاد وأبا عمرو وأبا شعيب وابن شجاع رووا عنه عن أبي عمرو إشمام الراء من «أَرِنَا» شيئًا من الكسر. قال: فلو كان ما حكاه سيبويه صحيحًا لكانت روايته في «أرنا» ونظائره كروايته في: بارئكم وبابه سواء ولم يكن يسيء السمع في موضع، ولا يسيئه في آخر مثله. هذا مما لا يشك فيه ذو لب ولا يرتاب فيه ذو فهم انتهى.

وهو في غاية من التحقيق فإن من يزعم أن أئمةَ القراءة ينقلون حروفَ القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف فقد ظن بهم ما هم منه مبرؤون وعنه منزهون[1]. وقال أبو حيان: وإذا ثبت نقل أبي عمرو أن ذلك لغة كان حجة على المذهبين[2]. . وما ذهب إليه المبرد من إنكار التسكين في حركة الإعراب ليس بشيء لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ﷺ[3].

---

(١) النشر ٢: ٢١٣ وما بعدها.

(٢) الهمع ٢: ٥٤.   (٣) البحر ١: ٢٠٦.

(*) البيت نسب إلى جرير بن عطية الخطفي- وقد رأيته في ديوانه ص٤٥ ضمن ثلاثة أبيات، يهجو بها بني العم وقد أعانوا عليه الفرزدق.

وقبل البيت: ما للفرزدق من عز يلوذ به   إلا بنو العم في أيديهم الخشب

وبعده : الضاربو لنخل لا تنبو مناجلهم   عن العذوق ولا يعييهم الكرب

والأهواز: تسع كور بين البصرة وفارس. وتيري: نهر بها.

والشاهد: تسكين اللام من الفعل عرف.. وذلك لغة.

وقال ابن مجاهد: قال ابن عباس: سألت أبا عمرو عن ﴿يعلمهم الكتاب﴾ فقال: أهل الحجاز يقولون: يْعَلِّمُهُمْ- وَيَلْعَنُهُمْ» فتثقله، ولغة تميم: يُعَلِّمْهُمْ وَيَلْعَنْهُمْ.

قال أبو الفتوح: أما التشقيل فلا سؤالَ عنه، ولا فيه لأنه استيفاءُ واجب الإعراب لكن من حَذَفَ فعنه السؤال، وعلته: توالي الحركات مع الضمات فَيَثْقُلَ ذلك فيخففون بإسكان حركة الإعراب وعليه قراءة أبي عمرو ووصف اعتراض المبرد على قراءة أبي عمرو التسكين في نحو: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] بأنه اعتراض على العرب فوق أنه لا يمكن في الوزن غيره[١].

٣- وخَصَّ قومٌ من النحويين ذلك التسكينَ بلام الفعل إذا اتصل بها الهاء والميم أو الكاف والميم كقولنا: أنا أكرمكم وأعظمكم، ويشعركم ويعلمكم[٢]... قال السيرافي: ومنه ما حكي عن بعض القراء «إِنَّ اللهَ يَأْمُرْكُمْ، وَيُعَلِّمْكُمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ»[٣].

****

(١) المحتسب ١: ١٢٢، البحر ١: ٢٠٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه- مخطوطة مصورة برقم ٢٠٥.

(٣) نفسه.

الضمير المتصل وحركته وصلا

تنقسم الضمائر المتصلة بحسب مواقعِ الإعراب إلى ثلاثة أقسام:

١- ما يختص بمحل الرفع.

٢- وما هو مشترك بين محل النصب والجر والرفع.

٣- وما هو مشترك بين الثلاثة[١].

وقبائل العرب قد اختلفوا حول هذه الضمائر، واستعملوها على أوجه متعددة.

أ- فقبائل عربية قد اتخذت من الألف والواو والنون علاماتٍ تلحق الأفعالَ للدلالة على نوعية الفاعليين من مثنى ومجموع مذكرا أو مؤنثا..

وسيأتى الحديث عن ذلك فى باب الفاعل.

ب- وأخرى قد اختلفت وصلا ووقفا فى بعض صور الضمائر المتصلة كالتاء وكاف المخاطب وهاء الغائب بأنواعه المختلفة فألحقوها زيادات أو حذفوا منها حروفا.

والمألوف أن تُجْرَى الألفاظُ فى الوصل على حقائقها دون الوقف إذ هو مظنة التغيير والإبدال إضافة إلى أن حال الوصل أعلى رتبةً من حال الوقف فلذا كان الوصل عندهم أشرفَ وأقومَ وأعدلَ من حال الوقف، ولهذا تأخذ الكلمة حظها من الوفاء والكمال أثناء الوصل غير أن بعضا من القبائل العربية قد أجرت الوقف على أنواع من الضمائر المتصلة أحكام الوقف أثناء الوصل[٢].

١- فالتاء: ضمير بارز مرفوع متصل، والأصل فيه أن تكون علامته مفتوحة إذا استعمل للخطاب، وإنما كسرت فى المؤنث للفرق بينه وبين المذكر، ولما كان قد وقع الفصلُ بينهما بنفس الحركة لم يُحْتَجْ إلى فاصل آخر وكانت الفتحة خاصةً بها.

---

(١) همع الهوامع ١:٥٦ وما بعدها.	(٢) الخصائص ٢: ٣٣١.

على أن بعضَ العرب قد أَلحَقَتْ هذا الضميـرَ الذى للمؤنث إذا اتصلت بضمير مرفوع مفصول أو لم يتصل به ياء، قال:

رَمَـيْـتِـيْـهِ فَـأَقْـصَـدْتِ　　وَمَـا أَخْطَـأْتِ الرَّمْـيَـةْ(*)

وقد ذكر سيبويه هذه اللغةَ نقلا عن الخليل ولم ينسبْها إلى قوم بأعيانهم، إلا أن أبا عبيدة قد كشف غموضَ تلك النسبة:

فقد حكى أنها لغة لعدى الرباب. قال: تقول:

انتى فعلتي ذاك وضربتيه[1]

٢- حكى سيبويه: أن ناسًا من العرب يلحقون الكاف التى هى علامة الإضمار إذا وقعت بعدها هاء الإضمار ألفًا فى التذكير، وياء في التأنيث لأنه أشد توكيدا فى الفصل بين المذكر والمؤنث وذلك قولك: أعطيكيها، وأعطيكيه للمؤنث، وتقول فى التذكير أعطيكاه وأعطيكاها[2]، وأنشدوا على هذه اللغة:

بِسَـهْـمَـيْنِ مَلِيْـحَـيْنِ　　أَعَـارَتَكِيْـهُـمَـا الظَّبْـيَـةْ(**)

وذهب بعض الباحثين إلى أن ذلك من إشباع الفتحة والكسرة[3].

---

(١) شرح اللمع -لابن الدهان النحوى- نسخة مصورة بمكتبة جامعة الإمام تحت رقم ٦٨٤.

(٢) الكتاب ٢: ٣٩٦، شرح المفصل ٩/ ٨٧.

(٣) الخزانة ٢: ٤٠١.

(*) البيت قد أورده البغدادى فى الخزانة ٢: ٤٠١ مع آخر

بـسـهـمـين مـليـحـين　　أعـارتكيـهـمـا الظبـيـة

كما أنشده مكي بن أبي طالب فى إعراب مشكل القرآن ١: ٤٤٩.

وأقصدت: أصبت. والمعنى: قتلت.

والشاهد فيه: إشباع الكسرة حتى تولد عنها حرف.

(**) بسهـمين: تثنية سـهم: وهو واحد النبل، وقـيل: هو نفس النصل ويقصـد بهمـا ههنا عيني الظبـية.

مليحين: أى حسنين بهيجين.

وأعارتك: من الإعارة بمعنى أعطتكهما.

والشاهد: إشباع كسرة كاف المخاطبة المؤنثة حتى نشأت عنها ياء.

قيل: وذلك كان لغة لبعض العرب.

ويرى سيبـويه: أن هذه اللغةَ قليلة وأجودُ اللغتين وأكثـرُهما أن لا تلحق حرف المد فى الكاف وإنما لزم ذلك الهاء فى التـذكير كما لحقـت الألف الهاء فى التأنيث والكاف والتاء لم يفعل بهـما ذلك وإنما فعلوا ذلك بالهاء لخـفتها وخفائهـا لأنهما نحو الألف[١].

٣- وبعض العرب يكسر الكافَ في غـير المفرد إذا انكسر ما قبلهـا حملا على الهاء، قال الحطيئة:

وَإِنْ قَالَ مَـوْلاَهُمْ عَلَى جُلِّ حَادِثٍ مِنَ الدَّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أَحْلاَمِكِمْ رَدُّوا[*]

ولعل ذلك لأن الكاف مهموسـة مثل الهاء، وكانت علامة إضمـار مثلها، وقد وقعت بعد الكسـرة فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حـرف إضمار، وكان أخف من أن يضم بعد أن يكسر.

وعزا سيـبويه والمبرد وابن الدهان[٢] والسيرافى[٣] ومن تابعهم هذه اللغة إلى أناس من بكر بن وائل من ربيعـة فيقولون: أحـلامكم وبكم شبهوها بالـهاء لأنها علم إضمار، قال سيبويه:

وهى رديئة جدا لأنهـا لم تشبهها فى الخفـاء الذى من أجله جاز ذلك فى الهاء وإنما ينبغى أن يجرى الحـرف مجرى غيره إذا أشبـهه فى علته[٤]، وتابعه المبرد في ذلك وقال: إنه غلط فاحش منهم ومردود عند أهل النظر[٥].

٤- ونقل النحاة اختلاف بعض القـبائل العربية حول حركة ضميـر الغيبة المفرد المتصل في حالة الوصل إذا انـكسر ما قبله أو كان ما قـبله ياء في نحو: به، وله، أو فيه، ولديه..

---

(١) الكتاب ٢: ٢٩٦.

(*) البيت من شواهد الكتاب ٢:٢٩٤، وقد نسب إلى الحطيئة.

ورأيته فى ديـوانه ٤٤ - ط بيروت- وهو فى مـدح آل سيار والمولى هنـا: ابن العم إذا اعتبـوا على ابن عمهم وأحوجه الزمان إليهم عادوا بفضل حلومهم.

والشاهد: أحلامكم: حيث كسروا الكاف منها تشبيها لهـا بالهاء إذا قال: أحلامهم لأنها أختها في الإضمار، ومناسبـة لها بالهمس، وهي لغة ضـعيفة لأن أصل الهـاء الضم، والكسر عارض فيـها بخلافهـا فحمل الكاف عليها بعيد ضعيف لأنها أبين منها وأشد.

(٢) شرح اللمع.

(٣) شرح السيرافى ٢:٢٩٥.

(٤) الكتاب ٢: ٢٩٤.

(٥) المقتضب ١:٤٠٤ وما بعدها.

١- فقد ذكروا: أن أهل الحجاز يقون الضَمَّ فى نحو بهو ولديهومن كل ضمير كُسِرَ ما قبله أو كان ياء[1]، فيلحقون علاماتِ الإشباع من الواو والياء بهذه الضمائر، والمشهور أن إبدال الواو والياء فى نحو بهي فى لغة العرب لخفاء الهاء، فكأن الكسرةَ وليتها وقد لا تقلب بل يؤتى بها مع الكسرة واوا فيقال: بِهُو وفِيْهُو[2].

وقد نقل عن ابن كثير -قارئ مكة- أنه يصل الهاء بياء فى الوصل إن كان الساكن قبل الهاء ياء وواوا، إن كان غير ياء[3] نحو:

فِيْهِ هُدىً، وعَلَيْه، وَفِيْه أَيَاتٌ، ﴿اجْتَبَاهُ﴾ [النحل: ١٢١]، ﴿وَهَدَاهُ﴾ [النحل: ١٢١] ﴿خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلَىٰ﴾ [الدخان: ٤٧].

بالياء في الثلاث الأولى وبالواو في الباقي وقد قرأ حفص ﴿وَمَا أَنسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣] ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠] بالضم في الموضعين[4].

وهى قراءة الكسائى وخلف والزهرى وحمزة وقرأ بها عاصم في رواية حفص.

٢- وَيَكسِرها الباقون من غير أهل الحجاز بعد الياء والكسرة، ويضمونها بعد غيرها من غير صلة[5]، وهى قراءة الجمهور، ووافق حفصٌ ابنَ كثير على الصلة في حرف واحد وهو قوله تعالى[6] ﴿فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩].

ونسب بعض النحويين حذفَ الوصل من الواو والياء بعد المتحرك مع بقاء الضم والكسر إلى بني عقيل وكلاب[7].

(١) شرح الكافية ٢: ١١، همع الهوامع ١: ٥٩.
(٢) المرتجل ٣٣٩. (٣) شرح الكافية ٢: ١١.
(٤) النشر ١: ٣٠٥، البحر ٦: ١٩٦.
(٥) شرح الكافية ٢: ١٢، النشر ١: ٣٠٥، التسهيل: ٢٤.
(٦) النشر ١: ٣٠٥.
(٧) شرح الكافية ٢: ١١. التسهيل: ٢٤.

٣- وحذف بعضهم الياء منها، وأشموا الهاء شيئا من الكسر(١).

٤- وأسكنها آخرون بعد المتحرك وبها قرأوا: ﴿يُؤَدِّهْ﴾ [آل عمران:٧٥]، ﴿نُؤْتِهْ﴾ [آل عمران:١٧٥] ﴿نُوَلِّهْ﴾ [النساء: ١١٥] ﴿وَنُصْلِهْ﴾ [النساء:١١٥]، ﴿فَأَلْقِهْ﴾ [النمل:٢٨] ﴿أَرْجِهْ﴾ [الأعراف:١١١].

وهي قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة وأبي بكر والأعمش وكذا روي عن هشام من بعض الطرق.

وقد نقلوا على أنها لغة لبني عقيل وبني كلاب، وقد ذكرها ابن السراج في الأصول، وابن جني في الخصائص والمحتسب وغيرهما(٢).

قال ابن جني نقلا عن أبي الحسن إنها لغة لأزد السراة(٣).

وجعله سيبويه والمبرد -وتابعهما ابن السراج- من قبيل الضرورة(٤).

وقد جاء في الشعر حذفُ الواو والياء الزائدتين في الوصل مع الحركة كما هي في الوقف سواء. قال رجل من أزد السراة:

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيْقِ أخِيْلُهو   وَمَطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقَان(٥)(*)

٥- وكسرها بعض العرب بغير صلة بياء وهي قراءة نافع وأبي جعفر ويعقوب وقالون وحفص وعمر بن فائد والحسن وهشام في: ﴿يَتَّقْهِ﴾ [النور:٥٢] إلا أن حفصا يشترط سكون القاف من نحو ذلك(٦).

---

(١) نفسه ٢:١١.

(٢) شرح الكافية ٢:١١، الخزانة ١:٤٠١، النشر ١:٣٠٥.

(٣) الخصائص: ١:٣٧٠.   (٤) الكتاب ١:١١ المقتضب ١:٤٠١ وما بعدها.

(٥) الخصائص ١: ٣٧٠، الخزانة ٢:٤٠٢.

(*) نسب هذا البيت لـ: يعلى الأحول الأزدي.

وقد روي بدل: أخيله: أريقه وأريغه أيضا، وأريقه: وهو نظير الشيء وصاحبه، وأرقان: مثنى أرق، وهو وصف من الأرق وهو السهر والشاهد: تسكين الهاء في «له» وهي لغة لبني عقيل وبني كلاب وغيرهم.

(٦) البحر ١:٢٦.

أما حركة ميم الجمع الواقعة بعد الياء أو الكسرة -التى هي بعض الياء- في نحو عليهم وبهم... فإن وقف عليها فلابد من تسكينها بعد حذف صلتها كما هو شأن جميع الضمائر(١).

فإن لم يُوْقَفْ عليه فالنقل عن العرب أثبت اختلافَ ألسنتهم مع حركتها على مذاهب:

إذ لا يخلو إما أن يكون ما بعدها ساكنا أو متحركا فإن كان ما بعدها ساكنا فيجوز في ميمها لغتان:

١- كسر الميم لإتباع كسر الهاء عند غير الحجازيين ولالتقاء الساكنين، وهو الأشهر، وعليه القياس وبها قرأ أبو عمرو بن العلاء ﴿**وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ**﴾ [القصص: ٢٣] ﴿**عَلَيْهِمُ الذِلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ**﴾ [البقرة: ٦١] وهى قراءة عمرو بن فائد(٢).

٢- وهناك من ضمها من العرب نظرا إلى الأصل وبها قرأ باقي القراء وهي قراءة الأعرج والخفاف عن أبي عمرو(٣)، وتَتَرَجَّحُ عند ضم هاء الغيبة على لغة أهل الحجاز وهو القياس حينئذ والأشهر للاتباع والنظر إلى الأصل وكسرها في هذه الحالة قليل وَمَنَعَهُ أبو على(٤).

٦- أما الهاء مع المثنى والجمعين:

فللعرب فيه معهما لغات:

١- فقد حكى أبو علي أن ناسا من بكر بن وائل يكسرون الهاء مع المثنى والجمعين نحو: مِنْهِما - مِنْهِم - مِنْهِن، وذلك اتباعا للكسر.

ونسبها قوم إلى ربيعة، قال سيبويه: واعلم أن قوما من ربيعة يقولون:

مِنْهِم، أتبعوها الكسرة ولم يكن المسكن حاجزا حصينا، وهذه لغة رديئة(٥).

(١) شرح الكافية ٢: ١٢.
(٢) حجة القراءات ٨٢، البحر ١: ٢٦، شرح الكافية ٢: ١٢.
(٣) المراجع السابقة.
(٤) شرح الكافية ٢: ١٢.
(٥) الكتاب ١: ١٩٤.

٢- أما أهل الحجاز: فإنهم يضمون الهاء في جميع ذلك فيقولون: إن غلاميهُما، وغلامِهُم، وغلاميهُن، وغلامهُما، وبغلاميهُم، وبغلاميهُن. قالوا: وحمزة يخص بالضم جمع المذكر ثلاث كلمات:

عليهم وإليهم ولديهم، قيل ذلك لكون الياء فيها بدلا من ألف فأعطى الياء حكم أصلها[١].

وإن أتى بعدها متحرك... ففيها عشر لغات:

١- الإسكان: وهو الأشهر في نطقها حينئذ، وعليه قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧]، و﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ [التوبة: ٩٨] وهى قراءة الجمهور، ووافقهم حمزة، إلا أنه ضم الهاء منها[٢].

٢- وضمها بإشباع بعض العرب نحو ﴿عَلَيْهِمُو غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمُو﴾ قيل: وهى قراءة ابن كثير وقالوا بخلاف عنه[٣].

وقد عَزَوا هذا الأسلوب من الكلام إلى أهل الحجاز[٤].

٣- وبعض العرب قد أشبع ميمَ هذا الجمع الكسر اتباعا لكسرة الهاء، قيل: وهو القياس، وبها قرأ الحسن وزاد ابن مجاهد أنها قراءة عمرو بن فائد[٥].

وقرأ أبو عمرو بكسر الهاء والميم بدون إشباع لها[٦]، وقد لَخَّصَ ابنُ جنى في أمثال ذلك عشر قراءات جَمَعَها نقلا عن أبي بكر أحمد بن موسى وأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش وهى: عليهم - عليهم - عليهم، بضم الميم من غير إشباع إلى الواو -عليهم: بسكون الميم مع ضمة الهاء - عليهمى - عليهم، بكسر الهاء وسكون الميم - عليهمو -بكسر الهاء وواو بعد الميم - عليهم - مكسورة الهاء مضمومة الميم من غير واو.

---

(١) شرح الكافية ٢: ١٢.

(٢) حجة القراءات ٨٢، البحر ١: ٢٦.

(٣) نفس المراجع السابقة.

(٤) شرح الكافية ٢: ١٢.

(٥) البحر ١: ٢٦، شرح الكافية ٢: ١٢، شرح اللمع. مصورة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ٩٨٤ نحو.

(٦) حجة القراءات ٨٢.

وزاد أبو الحسن الأخفش ثلاثة أوجه:

عليهمى: بضم الهاء وميم مكسورة بعدها ياء - عليهم: بضمة الهاء، وكسرة الميم من غير إشباع إلى الياء - عليهم: بكسرة الهاء وكسرة الميم أيضا من غير بلوغ ياء[(1)].

أما الهاء -ضمير الغائب - فى نحو منه - لدنه - له - به - ضربه... فقد عزا أبو على كسر الهاء بعد سكون ما قبلها إلى ناس من بكر بن وائل إذ نُقِلَ عنهم أنهم يقولون: من لدنه، منه بكسر الهاء[(2)]، واختار الخليل وسيبويه اتمامَ الواو حينئذ وهو عندهما أجود لأنها قد خرجت من حروف اللين[(3)]، واختار المبرد الحذف وهو عنده أحسن[(4)].

وهناك من اختلسها في نحو له وبه.. فأشمها شيئا من الضم وهى أقلها، وعليها قراءة رويت عن نافع وحمزة ويعقوب وحفص ورواها سائر الرواة واتفق عليها أئمة الأمصار، والمنقول أنها لغة لبعض العرب، فقد روى الكسائى: أن اختلاس الضمة والكسرة بعد متحرك لغة عن بنى عقيل وبني كلاب، وسمعت أعراب كلاب وعقيل يقولون:

﴿**إِنَّ الإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ**﴾ [العاديات: ٦][(5)] بالوجهين، ولهُ مال، ولهْ مال.

وغير بني كلاب وعقيل لا يوجد في كلامهم اختلاسٌ ولا سكونٌ في «له» وشبهه إلا في ضرورة.

ومذهب سيبويه والمبرد: الإثبات إذا كان الحرف الذى قبل الهاء ياء متحركا لأن الحركة حاجزة بينهما نحو: «رأيت قاضيهُو يا فتى، وكلمت غازيَهُو»[(6)].

---

(١) المحتسب ١ : ٢٧٠.

(٢) شرح الكافية ٢ : ١١.

(٣) الكتاب ٢ : ٢٩١، المقتضب ١ : ٤٠١.

(٤) المقتضب ١ : ٤٠١.

(٥) مجموعة الشافية من علم الصرف والخط - ١ : ١٨٥.

(٦) المقتضب ١ : ٤٠٠، الكتاب ٢ : ٢٩٥.

أما هاء -الضمير الغائبة المتصل:

فإن الألف والفتحة تلزمان هذه الهاءَ للفصل بين المؤنث والمذكر[1]، وبعض القبائل العربية قد خالفت فيه ما سواه من الضمائر المتصلة فلم تَعْمَدْ إلى إشباع حركة هذا الضمير كما فعلت مع غيره من أخواته إذا لحقوها الواو أو الياء أو الألف فقد ورد عن بعضهم أنهم قد حذفوا الألف منه كقوله:

والكرامةُ ذات أكرمكم الله بَهْ

والأصل بها فَحَذَفَ الألفَ وألقى حركةَ الهاء على الباء وقد نسبوا ذلك إلى طيء، وأنشدوا لعامر بن جوين الطائي:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ ... وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَاكُدْتُ أفْعَلَهْ(*)

قالوا: إن المراد - أَفْعَلَهَا -يعني الخصلة، فحذف الألف وألقى فتحة الهاء على ما قبلها.

قال ابن دريد: هكذا لغة طيء يقولون: كدت أَضْرِبَه إذا عنوا المؤنث إذا أرادوا أن يقولوا: كدت أَضْرِبُهَا[2].

ونسبوا إلى طرفة أنه قال:

فَإِنِّي كُنْتُ قَدْ رَأَيْتُ بِدَارِ قَوْمِي ... نَوَائِبَ كُنْتُ فِي لَخَمٍ أَخَافَه(**)

فحذف الألف وألقى حركة الهاء على الفاء والأصل: أخافها.

---

(١) المقتضب ١: ٤٠٠.

(٢) الجمهرة في اللغة ١: ٢٣٤.

(*) البيت قد نسب في بعض المصادر إلى عامر بن جوين الطائي:
والخباسة: المغنم، ونهنهت: أمسكت. وكدت أفعله: أراد فعلها، وهي لغة طيء، يقولون كدت أضربه في خطاب الأنثى والمراد: أضربها، فحذفوا الألف من الهاء.

(**) نسبوا هذا البيت إلى طرفة بن العبد، ولم أجده في ديوانه رواية الشنتمري. والنوائب: جمع نائبة، وهو اسم يطلق على كل ما ينزل بالمرء من الحوادث والمصائب والمهمات، ولخم: اسم قبيلة يمنية تنسب إلى جذام من كهلان وهي التي أسست ملك الحيرة على الفرات.. والشاهد: في أخافه: والأصل أخافها بضم الفاء وبضمير المؤنثة الغائبة فوقف الشاعر بنقل الحركة.

وهذا التأويل في هذا البيت حكاه أبو عثمان عن أبي محمد التوزي عن الفراء كما حكى أن بعض العرب قتل رجلا يقال له: مرقمة وقد كلفه وآخر أن يبتلعا جردان الحمار فامتنعا فقتل: مرقمة، فقال الآخر: طاح مرقمة فقال له القاتل: وأنت أن لم تلقمه، يريد: تلقمها فحذف الألف وألقى حركة الهاء على الميم.

ونسبها الأنبارى: إلى قبيلة لخم[1]:

ومقتضى هذا أن هذه الظاهرة قد نُسِبَتْ إلى لخم كما قد عُزِيَتْ إلى طيء فهي لغة مشهورة لبعض العرب إلا أن سيبويه قد خرج بيت عامر بن جوين الطائي إلى أن الشاعر قد نصب الفعل أفعله بأن مضمرة ضرورة، لأن الشعراء قد يستعملون أن ههنا مضطرين كثيرا[2]، والصحيح أنها لغة بناء على تأكيد كثير من أئمة العربية على نسبتها إلى قوم من العرب معينين، وإنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء ما يخالف ذلك فيلتمس له التأويل ويبحث له عن تخريج أما ما يثبت على أنه لغة لقوم من العرب فلا يصح حينئذ التأويل ولا يقبل التخريج[3].

****

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٥٦٨.

(٢) الكتاب ١: ١٥٥.

(٣) انظر المزهر ١: ٢٥٨.

ضمائر الرفع المنفصلة

هو، هي، هم، واختلاف القبائل العربية بشأنها:

اختلف العرب -فيما نقل عنهم- حول حركة الواو والياء والميم من هذه الضمائر: هو وهي وهم - على مذاهب:

١- الثابت أن جمهور العرب يفتحون الواو والياء، ويسكِّنون الميمَ من هذه الضمائر الثلاثة، إلا أنه يشترط فى هو وهى ألا يُسْبَقَا بواو أو فاء أو ثم أو اللام أو همزة الاستفهام، فإن سبقت بأحدهما سكنت الهاء فيهما[١]، وبذلك قرئ فى السبع[٢]: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ﴾ [النحل: ٦٣]، ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القصص: ٦١] ﴿لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]. وجميع ذلك قراءة الكسائي وقالون وأبي عمرو.

وكقول الشاعر:

أَهِيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ(*).

وبعد كاف الجر كقوله:

وَقَدْ عَلِمُوا مَا هِيَ كَهْيَ فَكَيْفَ لِي(**).

كما يشترط في الميم من هم ألا يسبقها ساكنٌ، والضم في نحو: هم القوم، إنما جاء لالتقاء الساكنين، وإنما عدل إليه للاتباع كما في مذ الليلة[٣].

(١) الكتاب ٢: ٢٧٤.

(٢) سراج القارئ المبتدئ ١٤٩، النشر ٢: ٢٠٩.

(٣) شرح المفصل ٩: ١٣١.

(*) هذا البيت من كلام زياد بن حمل أوزياد بن منقذ العدوى.

وسرت: من السرى وهو السير ليلا. وعادنى: أراد زارنى، حلم: ما يراه الإنسان فى النوم.

والشاهد فيه: تسكين الهاء من ضمير الفصل «هي» لاتصال حرف الاستفهام به.

(**) البيت لم ينسب إلى أحد. وهو من شواهد الهمع ١: ٦٠، الدرر ١: ٣٧ وقد استشهد به على تسكين هاء (هي) بعد كاف الجر. قال أبو حيان: وذكر ابن مالك في الشرح أن السكون مع الهمزة والكاف خاص بالشعر.

٢- نقل المحققون من علماء النحو أن تسكينَ الواو والياء من «هو وهي» وصلا ووقفا لغة حكاها الفارضي وغيره لا لمجرد الوزن. وقد نسبت هذه اللغة إلى قيس وأسد وتميم[١] من بين سائر قبائل العرب.

قال الشاعر:

وَرَكْضُكَ لَوْلاَ هُوْ لَقِيْتَ الذى لَقُوا[*]

وقوله: حَبَّذَا هِيْ مِنْ خُلَّةٍ لَوْ تُحَابِي[**]

وأنشد قطرب:

وَكُنَّا إِذَا مَــا كَـانَ يَـوْمُ كَـرِيْهَــةٍ فَقَـدْ عَلِمُوا أَنِّـي وَهُوْ فَتَـيَانِ[***]

٣- انفردتْ همـدانُ فيمـا نُقِلَ عنها، بتشـديد الواو والياء فيهـما -مبـالغةً في التقوية ولتصير على أبنية الظاهر، وأنشد قطرب:

وإنَّ لِسَـانِي شَـهْدَةٌ يُـشْتَـفَى بِهَـا وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَـبَّـه الله عَلْقَمُ[****]

وقد قـرأ بالتشـديد الأخفش عن ابن عـامر فى قولـه تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩] وقوله:

---

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١:٥٦، التسهيل ٢٦. اللسان ١٥:٤٧٦.

(*) البيت من شـواهد الهمع ١:٦١، والدرر ١:٣٧، ولم ينسب إلى قائـل. والركض: هو الضرب بالرجل للعدو ويتعدى بنفسه كركضه الفرس إذا ضربته ليعدو ثم كثر حتى أسند الفعل إلى الفرس، والشاهد: تسكين الواو من «هو» على لغة قيس.

(**) الشعر لم ينسـب إلى أحد، وهو من شواهد الهمع ١:٦١، والدرر ١:٣٧ -وخلة: بالفـتح الصداقة، والضم لغة فيها، وتحابى: مأخوذ من المحاباة أى تسامح من حبوته إذا أعطيته.
والشاهد: تسكين الياء من (هي) على لغة قيس.

(***) البيت مجهول القائل. والكريهة: الشدة في الحرب. وفـتيان: مثنى فتى وهو الشاب الحدث وقد يقال للعبد فتى والأمة فتاة من باب الاستعارة تسمية باسم ما كان عليه.
والشاهد تسكين الواو من (هو) على لغة لبعضهم.

(****) البيت ورد فـى المغنى ٢:٤٣٤، وهو من شواهد شـرح الكافية وشـرح شواهدهمـا ٢:٤٠٠، وقد أورده الفارسي في التذكرة عن قطرب والبغداديين، والشـهدة: العسل بشمعه، والعلقم: هو الحنظل وهو نبت كريه الطعم وليس المراد هنا بل المراد شديد أو صعب.
والشاهد: على أن همدان تشدد واو «هو» كما فى البيت.

وَهِيَّ مَا أُمِرَتْ باللطْفِ تَأْتَمِرُ[1](*).

٤- وبعض العرب قد يحذف الواو والياء من هو وهي ويبقى الضمة والكسرة دليلا عليهما[2]، ومن ذلك قول الشاعر:

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا(**).

وقال آخر:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ   لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ

وقال الشاعر:

دَارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَاكَا

وقد نقل الكسائي: أنها لغة ولكنه لم يعين أصحابها(*).

(*) البيت من شواهد الهمع ١:٦١، ولم ينسب إلى قائل، وتتمته: والنفس إن دعيت بالعنف آبية

والعنف: ضد الرفق. وآبية: من آب أى ممتنعة، والمعنى: إن النفوس لا تنقاد وتتابع بمثل الرفق ولا ينفرها مثل العنف.

والشاهد في قوله: وهي: حيث جيء بها مشددة الياء على لغة لهمدان.

(١) شرح المفصل: ١:٩٧، شرح الكافية ٢:١٠، الهمع ١:٦٠ وما بعدها الشواذ: ٤٠ - التسهيل ٢٦.

(٢) شرح الكافية ٢:١٠، اللسان ١٥:٤٧٦.

(**) البيت لم ينسب إلى أحد معين، وهو صدر بيت عجزه قوله:

حينا يعللنا وما نعلله

ويعللنا من عللته: إذا سقيته السقية الثانية، والعلل: الشرب بعد الشرب. والشاهد في الضمير (ه) والأصل هو ثم حذف الشاعر الواو وبقيت الضمة دليلا عليها، وهذا ما يؤيد قول بعضهم إن أصل الضمير إنما هو (الهاء) والواو زائدة في الضمير -هو- ومذهب سيبويه أن هذا الحذف ضرورة لا يجوز إلا فى الشعر، والشعراء يجوز لهم فى الشعر مالا يجوز فى الكلام وهم لا يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها، ومثله قول العجير السلولي:

فبيناه يشرى رحله.. إلخ. ورحله: كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع ومركب للبعير.. ورحل الشخص: مأواه في الحضر ثم أطلق على أمتعة المسافر لأنها هناك مأواه. والنجيب: الجيد. والملاط: الجنب، والرخو: السهل الأملس.

والشاهد: فى قوله: فبيناه قال الأعلم: أراد بينا هو فسكن الواو ثم حذفها ضرورة فأدخل ضرورة على ضرورة تشبيها للواو الأصلية بواو العلة فى نحو: منه وعنه.

(*) البيت من شواهد الهمع ١:٦١، وشرح الكافية وشرح شواهد: ٢٥:٣٩٩، وتتمته:

هل تعرف الدار تبراكا =

وكذا فعل السيوطى[1].

٥- وذكر بعضهم أن بعض العرب تكسر ميم الجمع من ضمير «هم» الغائب بعد الهاء قبل ساكن وإن لم تكسر وقد جاء بعض ذلك مكسورا عن العرب.

قال عروة بن الورد فيما أنشده قطرب:

أَلاَ إنَّ أَصْحَابَ الكَنِيفِ وَجَدتُّهُمْ ... هُمِ الْقومُ لَمَّا أخْصَبُوا وتَمَوَّلُوا(*)

وأنشد الكوفيون:

فَهُوُ بِطَانَتُهُمْ وَهُمْ وُزَرَاؤُهُمْ ... وَهُمِ القُضَاةَ وَمِنْهُمِ الحُكَّامُ

ونسبها ابن يعيش إلى بعض بنى سليم[2]

أنا - واختلاف القبائل العربية فيه

المنقول إلينا من كلام العرب قد أثبتَ وجودَ اختلاف في لهجاتهم حول مادة هذا اللفظ، وانبنى عليه اختلافُ بعض النحاة العرب حول أصل هذا الضمير، هل هو أَنَ أو أَنا كلها، على أقوال[3].

= وتبراكا: بكسر التاء موضع. وقد اختلف البصريون والكوفيون فى الضمير من هو وهى، فذهب الكوفيون على أن الضمير منهما هو الهاء والواو والياء زائدتان، واحتجوا بهذه الأبيات.

وذهب البصريون إلى أن الضمير فيهما هما بمجموعهما، وقالوا فى تأويل ذلك: إنهما حذفا ضرورة للتخفيف.

(١) اللسان ١٥: ٤٧٦. الهمع ١:٦١. وانظر هامش التسهيل ٢٦.

(٢) شرح المفصل ٣: ١٣١.

(٣) شرح الكافية ٢: ٩ وما بعدها، الهمع ١: ٦٠ وما بعدها.

(*) البيت من شواهد شرح المفصل ٣:١٣١، وقد نسب إلى عروة بن الورد المعروف بعروة الصعاليك.

ورواية قطرب التي أنشدها ابن يعيش شاهدا على ما ذهب إليه تخالف رواية البيت فى الديوان وهى:

ألا إن أصحاب الكنيف وجدتهم ... كما الناس لما أخصبوا وتمولوا

وبعد البيت قوله:

وإنى لمدفوع إلي ولاؤهم ... بسلوان إذ نمشى وإذ نتعلل

والكنيف: هو الحظيرة من الشجرة تحظر عليهم كما تحظر على الإبل فتقيهم من الريح والبرد.. والشاهد في البيت على رواية الشارح وقطرب: كسر الميم من هدم للتخلص من التقاء الساكنين، وهذا يؤيد أن الميم لو ضمت قبل ساكن لاحتمل أن يكون الضم للتخلص من التقاء السكونين كما يحتمل أن يكون رجوعا إلى الحركة الأصلية عند بعض العرب، ومنه قول الآخر: فهم بطانتهم وهم وزراؤهم.. فيما أنشده الكوفيون، والبطانة: ضد الظهارة..

والشاهد: كسر الميم من «هم» لما التقى ساكنان، وفى البيت جميع الأوجه الجائزة في ضمير الجمع. فالساكن على الأصل. والمكسور: للتخلص من السكونين أو على لغة هذيل. والمضموم يحتمل وجهين:

الأول- أن يكون رجوعا إلى الحركة التى هى أصل عند بعض العرب.

الثاني- أن يكون للتخلص من التقاء الساكنين.

كما اختلفوا في إعرابه مع باقي فروعه، والنقل عنهم قد دلنا على أنه قد سلك في ألسنتهم عدة طرق:

١- أشهرها: وهي اللغة الفصحى فيه -حذف الألف وصلا وإثباته وقفا مع الإبقاء على همزته دون تغيير، وهي لغة أهل الحجاز(١).

وذهب بعض القراء إلى حذف هذه الألف إذا أتى بعدها همزة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة وصلا(٢) وقد قرأ المدنيان بإثباتها عند المضمومة والمفتوحة دون المكسورة، قال أبو علي:

لا أعرف فرقا بين الهمزة وغيرها، فالأولى: ألا يثبت الألف في موضع وصلا. وهي قراءة معظم القراء، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿**أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ**﴾ [البقرة:٢٥٨] ﴿**وَأَنَا أَوَّلُ**﴾ [الأنعام:١٦٣] ﴿**أَنَا أُنَبِّئُكُم**﴾ [يوسف:٤٥]. ﴿**أَنَا آتِيكَ**﴾ [النمل:٣٩]. ﴿**إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ**﴾ [الشعراء:١١٥] ﴿**إِنِّي أَنَا رَبُّكَ**﴾ [طه:١٢] ﴿**وَأَنَا اخْتَرْتُكَ**﴾ [طه:١٣].

ولا خلاف بينهم في إثباتها وقفا(٣).

وقد قرئ بحذفها وصلا قوله تعالى: ﴿**إِنِّي أَنَا رَبُّكَ**﴾ .

و﴿**نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾ [الحجر:٤٩](٤)

٢- بنو تميم وأتباعهم يثبتون الألف منه وصلا ووقفا دون اضطرار إليه(٥). وبها قرأ بن عامر ونافع وأبو عمرو ويعقوب في رواية بإثبات الألف وقفا ووصلا في قوله تعالى: ﴿**إِنِّي أَنَا رَبُّكَ**﴾(٦)، وهى لغة بنى تميم يثبتونها فيه فى الكلام، وغيرهم في الاضطرار فجاء على لغة بنى تميم(٧).

---

(١) الهمع ١:٦٠، توجيه أبيات ملغزة الإعراب ٢٧٨.

(٢) شرح الشاطبية ١٦٣.

(٣) النشر ٢:٢٣١، شرح الكافية ٢:٩ وما بعدها.

(٤) شرح الكافية ٢:٩، الستهيل ٢٥.

(٥) البدور الزاهرة ١١٢، شرح الشاطبية ٢٣٩، النشر ٢:٣١١.

(٦) البحر ٦:١٢٨، حجة القراءات ٤١٧.

(٧) البحر ٦:١٢٨.

وقـرأ نافع «أَنَا أَقلَّ منكَ مَــالاً وَوَلَدًا» «وَأَنَا أَوَّلُ» و«أَنَا أُنَبِّكُمُ بِتـأْوِيْلِهِ فَـأَرْسِلُون» بإثبات الألف في الوصل[1] على هذه اللغة.

وبها جاء قول أبي النجم:

أَنَا أَبُو النَّجْـمِ وشِـعْـرِى شِـعْـرِي   لله دَرِّي مَــــا أَجَنَّ صَـــدْرِي(*)

وهناك من العـرب من يقول: أنـا قلت بتمـام الألف وبتلك اللغـة قرئ قـوله تعالى: ﴿لكنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾ وأثبتوا الألف في اللغتين في المصحف[2].

هذا كله ما جاء في ألف «أنا» حالة الوصل.

أما في حالة الوقف: فالجميع متفقون على وجوب إثباتها فى الوقف[3].

وغير بني تميم -كما سبق- لا يثبتون تلك الألف في غير الضرورة، ومنها قول حميد بن حريث[4].

أَنَا سَيْفٌ فِـي الْتَشِيْـرةِ فاعْـرِفُوني   حَـمِيْـدًا قَـدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَـا(**)

وعليه قرئت في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ بألف بعد النون كتابة لا لفظا، وزعم الكسائى أنه سمع بعض العرب يقول: إنَّ قائمٌ يريد إن: أنا قائم -فترك الهمزة[5].

٣- وبعض العرب إذا وقف على الضـمير «أنا» حـذف الألف جوازا، وأبدلت منه هاء السكت التـي تلحق في الوقف لبـيان الحـركـة في الوصل ومن ثم تبـينوا الفتحة بالهاء كما بينوها بالألف وكلتاهما ساقطة في الوصل.

---

(١) شرح الشاطبية ١٦٣.

(٢) معاني القرآن -الفراء ٢: ١٤٤.

(٣) النشر ٢: ٢٣١، المرتجل: ٣٢٨، الهمع ١: ٦٠، حجة القراءات ٤١٧.

(٤) شرح الكافية ٢: ٩، الخزانة ٢: ٣٩٠.

(٥) معانى القرآن – الفراء ٢: ١٤٥.

(*) نسب البيت لأبي النجم. وبعده:

تنـام عـــــينـي وفـــــؤادي يســـــرى   مع العــــفـــاريـت بأرض قـــفـــــر

ومعنى لله: كلمة تعـجب. والدر: أصله اللبن. ما أجن صدرى: كلمة تعجب أيضـا. والشاهد: إثبات ألف الضمير «أنا» على لغة التميميين وفي البيت شاهد آخر: وهو عدم مغايرة الخبر للمبتدأ..

(**) نسب هذا البيت إلى حميد بن حريث بن بحدل من بني كلب بن وبـرة والعشيرة: القبيلة ولا واحد لها من لفظها والجمع عشيرات وعشائر.

وتذريت: علوت. والسنام: للبعير كالإلية للغنم. والجمع أسنمة.

والأصل فيه: كل شيء علا شيئا. والشاهد فى قوله: أنا.. على أن ثبوت ألف «أنا» فى الوصل عند غير بني تميم لا يكون إلا في الضرورة.

قال حاتم: هذا فزدى أنه(*). قالوا: وهي لغة جيدة.

وقد عزيت إلى عليا، تميم وسفلى قيس(١).

٤- وهناك من العرب من يميل إلى إبدال الهمزة هاء فيقول: هَنَا في «أَنَا». ومعروف أن بعض العرب قد مال إلى إبدال الهمزة هاء فقالوا في إياك: هياك، وفي أأل: أهل، وفي أراق: هراق(٢). وقد ثبت أن ذلك من خصائص لهجة طيء. وهناك من يذهب إلى إبدال الهاء همزة فقالوا: في موه: ماء، وحكى قطرب عن أبي عبيدة: أل فعلت؟ ومعناه: هل فعلت؟(١).

ولعل للتقارب بين مخرجي الهمزة والهاء، وهو الحنجرة والاشتراك فى معظم الخصائص أكبر الأثر في إبدال بعضهما من بعض(٢).

٥- ومال بعضهم: إلى مد الهمزة من «أنا - فقالوا: آنا فعلت(٣)؟

****

---

(١) معاني القرآن -الفراء ٢: ١٤٤، الخزانة ٤: ٤٩٢.

(٢) سر الصناعة ١: ١١٤، البحر ١: ٢٣، التسهيل ٢٥.

(٣) نفسه ١: ١٢٠ وما بعدها. (٤) الوجيز في فقه اللغة ١٩٨.

(٥) شرح الكافية ٢: ٩، وانظر توجيه أبيات ملغزة الإعراب.. ٢٧٨ وما بعدها.

(*) هذا مثل قاله حاتم ضمن قصة. ومثله ما قد روي عن بعضهم:

إن كنت أدري فعلى بدنه من كثرة التخليط من أنه

وقد قال ابن جني: فأما قولهم في الوقف على أن فعلت أنا وأنه، فالوجه أن تكون الهاء في أنه بدلا من الألف في أنا لأن الأكثر في الاستعمال إنما هو أنا بالألف، والهاء قليلة فهي بدل من الألف ويجوز أن تكون الهاء أيضا في أنا ألحقت لبيان الحركة كما ألحقت الألف ولا تكون بدلا منها بل قائمة بنفسها كالتي في قوله تعالى «كتابيه، حسابيه، سلطانيه، وماليه» أ. هـ ولا ريب أن ذلك الحرص على بيان الحركة عند الوقف هو من خصائص بعض اللهجات البدوية في هذه الحالة خشية أن يجور عليها الوقف بحذف بعض حروفها.

ضمير الفصل - واختلاف العرب
حــول الاعتـــداد به أو عــدمــه

اختلف النحاة حول تسـميته[1]، وفائدته[2]، وعمله أيضًا تبـعًا لما وصلهم من نصوص عن العرب تعمل هذا اللفظَ أو تهمله[3].

وجمهور العرب على أن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يـذكر، وذلك قولـك: حسبت زيـدًا هو خيرًا مـنك. وكان عبـد الله هو الظريف[4]، وبها قرأ الجمهور[5] قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ**﴾ [الأنفـال: ٣٢]. وقـوله تعـالى: ﴿**إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَـالاً وَوَلَدًا**﴾ [الكهف: ٣٩]. وقوله تعالى: ﴿**وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ**﴾ [سبأ: ٦].

وقوله تعالى: ﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ**﴾ [الزخرف: ٧٦]. وقوله تعالى: ﴿**وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا**﴾ [المزمل: ٢٠].

وبالرفع في الواقع بعده علـى أنه مبتدأ: قـرأ زيد بن علي والأعمش[6]، وابن أبي عبلة[7]، وأبو زيد وعبـد الله النحويان وعـيسى بن عـمر وأبو السـمال وابن السميفع[8]. قالوا: وهي لغة بني تميم[9].

وحكى أبو عمـر الجرمي: أن لغة تميم جـعل ما هو فصل عند غـيرهم مبـتدأ، ويرفعون ما بعده على الخبر مطلقًا[10].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٧٠٦، الهمع ١: ٦٨، التسهيل ٢٩.
(٢) الكتاب ١: ٣٩٤، الهمع ١: ٦٨، التسهيل ٢٩.
(٣) الكتاب: ١: ٣٩٤، الإنصاف ٢: ٣٠٧، الهمع ١: ٦٨.
(٤) الكتاب ١: ٣٩٥ وما بعدها.
(٥) الكتاب ٤: ٤٨٨، ٦: ١٢٩، ٧: ٢٥٩، ٨، ٢٧، ٨: ٣٦٧.
(٦) البحر ٤: ٤٨٨.
(٧) نفسه ٧: ٢٥٩.
(٨) نفسه ٦: ١٢٩، ٨: ٢٧، ٣٦٧.
(٩) الهمع ١: ٦٩، البحر ٤: ٤٨٨.
(١٠) الهمع ١: ٦٩، البحر ٨: ٣٦٧، ٧: ٢٥٩، وانظر التسهيل: ٢٩.

وقال أبو زيد: سمعتهم يقرأون: ﴿**وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا**﴾، يعني برفع خير وأعظم[1].

ونقل سيبويه[2] هذه اللغةَ عن أناس كثير من العرب[3] يجعلون هو وأخواتها في هذا الباب اسمًا مبتدأ وما بعده مبنيًا عليه.. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدًا هو خيرًا منك. وأنشد لقيس بن ذريح:

تُبَكِّي عَلَى لُبْنى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا ... وكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلاَ أَنْتَ أَقْدَرُ[*]

قال الجرمي: والقوافى كلها مرفوعة[4]. مما يدل على أنه قد اعتدَّ بضمير الفصل. «أنت»، ورفع ما بعده على الخبرية قال ابن عطية فى قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ.....**﴾ أنه يجوز فى العربية رفع الحق على أنه خبر والجملة خبر كان[5]. وذلك لغة بني تميم. وقد أنكر الزجاج هذا الجائز فى العربية، وزعم: أنه لا يعلم أحدًا قرأ به فى الآية، وأن قراءة الناس إنما هي بالنصب[6]. والصواب ما ذكرناه، وهى لغة تميم، يرفعون بعد ضمير الفصل فى لغة غيرهم.

****

(١) البحر: ٨: ٣٦٧.

(٢) الكتاب ١٢: ٣٩٥ وما بعدها.

(٣) وكذلك فعل ابن مالك فى التسهيل ٢٩.

(٤) البحر ٨: ٣٦٧.

(٥) نفسه ٤: ٤٨٨.

(٦) البحر ٤: ٤٨٨. وانظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٢: ٤٥٤ وما بعدها.

(*) البيت من شواهد الكتاب ١: ٣٩٥ وقد نسب إلى قيس بن ذريح صاحب لبنى. وقد قاله يعنف نفسه على تطليقها لبنى، إذ يصف نفسه وهى تتبع لبنى بعد إيقاعه الطلاق عليها. والملا: ما اتسع من الأرض، أى كنت أقدر عليها وأنت مقيم بالملا معها. والشاهد: أنت أقدر: حيث ابتدأ أنت ورفع أقدر على الخبر ولو كانت القوافي منصوبة لنصب أقدر وجعل أنت فعلاً.

المركبات واللغات فيها

١- مركبات مزجية: وهو كل اسم نُزِّلَ ثانيهما منزلة تاء التأنيث، وهو نوعان:

مختوم بويه: كسيبويه.

وغير مختوم بها: كمعدي كرب.

٢- مركبات إسنادية: وهو المحكي من جملة نحو: برق نحره.

٣- مركبات إضافية: وهو اسم، وكنية، فالأول: كعبد الله.. والثانى: ما صدر بأب كأبي بكر أو أم كأم كلثوم.

٤- المنقول: إما من جملة، وتسمى التسمية أو من مصدر[1] وبناء هذه المركبات على ضربين:

١- ضرب يجب فيه البناء لكلا الاسمين نحو: أحد عشر..

٢- وضرب يُبنى فيه الأول دون الثاني نحو: قالي قلا[2]..

وللعرب فى بناء هذه المركبات عدة لغات:

أ- فقد ذكروا فى المختوم بويه كسيبويه ونفطويه لغات: الفصحى بناؤه على الكسر تغليبًا لجانب الأصوات، ويليها الإعراب ممنوعًا من الصرف.

ب- وفى معدى كرب ثلاث لغات.: الفصحى إعرابه إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني، ويُفتح آخر الأول للتركيب ما لم يكن ياءً فيسكن كمعدي كرب، أو منونًا، ويليها: إضافة صدره إلى عجزه فيخفض، ويُجْرَى الأولُ بوجوه الإعراب إلا أنه لا تظهر الفتحة فى المعتل حالة نصبه -كما تقدم- وقد يُمنع العجزُ من الصرف حالة الإضافة أيضًا في لغة حكاها في التسهيل فيفتح نحو: هذا معدي كرب على جعله مؤنثًا.

واللغة الثالثة: بناؤه على الفتح في الجزأين ما لم يعتل الأول فيسكن كخمسة عشر. وهذه اللغة أنكرها بعضهم، وقد نقلها الأثبات[3] فينبغي أن تُقْبَلَ منهم.

---

(١) الهمع ١: ٧١ وما بعدها.

(٢) شرح المفصل ٤: ١١٢.

(٣) الكتاب ٢: ٥٠...، الهمع ١: ٧١.

وفي حيص بيص بالفتح فيهما، وهو الكثير المشهور، وأنشد الأصمعى لأمية بن أبى عائذ الهذلي[1]:

فَقَـدْ كُنْتُ جَرَّاجًـا وَلُوجًا صَيْـرفَا   لَمْ تَلْتَـحصْنى حَيْصَ بَـيْصَ لَحَاص(*)

وقالوا: حيص بيص بكسر الآخر منهما، قال الشاعر:

صَارَتْ عَلَيْـه الأَرْضُ حَيْصَ بَيَصِ   حَـتّى يَلُفَّ عَيْـصَـهُ بعَيْـصى(**)

وربما كسروا الأول منهـما في اللغتين، وقد ينونونهـا، حكى ذلك أبو عمرو[2]

وذكروا لغات سـبعًا في خاز باز: خازِ بازِ - خَازَ بازَ - خـازِ بازُ - خازَ بازُ خازُ بازِ - خازِ باءِ. مثل: نافقاء - خزباء. مثل سرواح. قال الشاعر:

مِـثْل الْـكِلاَب تَهِـرُّ عِنْـدَ دُرَّابِهَـا   وَرِمَتْ لَهَـازِمُهَا مِنَ الخِـزْبَاء(***)

ومن قال: خاز باز فـانه ركبهما اسمًا واحـدًا، وبني الأول لأنه صار الجزء من الثـاني بمنزلة الصـدر له. وسكنه على الأصل في البناء إلا أنه لمـا التقى في آخـره ساكنًا فكسر لالتقاء الساكنين، قال الشاعر:

يَا خَـازِ بَازِ أَرْسِـلِ اللَّهَـازِمَـا   إنِّي أَخَـافُ أَنْ تَكُونَ لاَزِمَـا(****)

وقد أعرب الثاني تشبيها بمعدي كرب في لغة من يعرب فيقول: هذا معد كرب، ورأيت معدي كرب، ومررت بمعدي كرب[3].

---

(١) نفسه ٢: ٥١.   (٢) شرح المفصل ٤: ١١٥.

(٣) الكتاب ٢: ٥٠، الإنصاف ١: ٣٥١.

(*) البيت من شواهد الكتـاب ٢: ٥١، شرح المفصل ٤: ١١٥، وقد نسب إلى أبي عائذ العـمري أحد بني عمر بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية.
والخراج والولاج: الحسن التصرف في الأمور المتخلص منها، وكذا الصرف تلتحصني: تثبطني، وحيص بيص: كناية عن شدة الضيق، مفتوح الآخر فى الجزأين وهو موضع الاستشهاد.

(**) البيت من شواهد شرح المفصل ٤: ١١٥، ولم ينسب إلى قائل.
والعيص: في الأصل الشجر الملتف ويقال: فلان فى عيص أشب إذا كان في منعة وعزة وقوة.
والشاهد: فى حيص بيص: حيث كسر الأول منهما.

(***) البيت من شواهد سيبويه ٢: ٥١، الإنصاف ١: ٣١٥، ولم يعز إلى قائل. وهرير الكلاب: نباحها، والدراب: جمع درب شبههم بالكلاب النابحة عند الدروب.
ورمت: أي تغلظت. واللهازم: جمع لهزمة. واللهزمتان: عظمان ناتئان تحت الأذن، أو هما لحمتان فى أصل الحنك.

(****) البيـتان من شـواهد شرح المفـصل ٤: ١٢٢، الإنصاف ١: ٣١٥، وقـد أنشده ابن يعيـش للراجز العدوي. ومعنى أرسل: أطلق. وقـد اختلفوا في تحديد المراد بالخـاز باز والظاهر أنه داء أو نبات وقيل: بل هو ذباب والشاهد في ياخاز باز: حيث قد بني على الكسر وهي إحدى لغاتها.

ومن قال: خازَ بازَ ففتحـهما فإنه ركبهما وجعلهمـا اسمًا واحدًا، وبناهما على الفتح تشبيـها بخمسة عـشر. ومن قال خاز باز فإنه ركبـهما اسمًا واحدًا وشـبهه بحضرموت في لغة من أعرب وقال: هذه حضرموت فأعربه كإعرابه(١).

وأما نحو خـمسة عشـر وأخواتها إلى تسعـة عشر: فإن من العرب من يقـول: خمسة عـشـر ببنـاء الجـزأين على الفـتح، ومنـهم من يسكن العين احـتـراسًـا من توالي الحركات(٢)، وقد قرأ بها بعض القراء في قوله تعالى: ﴿**إني رأيت أحد عشر كوكبًا**﴾.

ونقل الأخفش إعرابها إذا أضيفت وهي عدد تقول: هذه الدراهم خمسة عشر.

قال سـيبـويه: وهى لغة(٣) رديئة(٤). قالوا: وفى باديءَ بـدا لغات: بادي بدء، على وزن فعل في الثاني دون الأول. وبادي بدي على زنة فعيل على الأصل.

قال أبو نخيلة:

وقـــــد عـلتـنى ذرأة بـادي بدي   رثيـــــةٌ ينهـض في تشـــــددي(*)

وباديءَ بدء على زنة فعل بالهمزة فيهما. وقالوا: ذهبوا أيدي سبا، وأيادي سبا. وفيه لغتان: أيادي سبًا - أيادي سبا. قال ذو الرمّة:

فـــيالك من دار تحــــمل أهلهـــا   أيادي سبا بعدي وطال احتيالها(**)

فينون ويجعله مضافًا كمعدى كرب(٥).

---

(١) الكتاب ٢: ٥٢، شرح المفصل ٤: ١٢٠.   (٢) شرح المفصل ٤: ١١٣.

(٣) شواذ ابن خالويه ٦٢..

(٤) الكتاب ٢: ٥١، شرح المفصل ٤: ١١٣ وما بعدها.

(٥) الكتاب ٢: ٥٤. شرح المفصل ٤: ١١٣ وما بعدها.

(*) البيـتان من شواهد سـيبويه ٢: ٥٤، المقتضب ٤: ٢٧ وهما من أرجوزة لأبي نخـيلة مدح بها هشام بن عبد الملك ومنها:

وقلـت للعـــيـــــسى اعـــتـلي وجـــدي   فـــهي تخــدي أحـــسن التـــخـــدي

والذرأة: البياض، والرثية: وجع في الركبتين يعتـري الكبير من الناس. وقيل: بل هو البطء عند القيام. وتنتهض في تشددي: إذا نهضت اعترضت هذه الرثية عند قيامك.

(**) البيت من شواهد سـيبويه ٢: ٥٤، المقتـضب ٤: ٢٦، وتحمل أهلها: ارتحلوا متـفرقين في كل وجه، طال احتيالها: طال مرور الأحوال والسنين عليها فتغيرت..

وأيادى سبا: مثل يضرب لكل قوم تفرقوا. والشاهد في أيادي سبا حيث أضاف أيادي ونونها وذلك مثل معدي كرب.

وهي نون تدخل على الفعل لِتَـقِيَـهُ من الكسر لأن مـا قـبل ياء المتكلم يجب كسره، وهي تلزم جميع أمثلة الماضي والحروف والمضارع والأمر.

وإذا اجتمعت مع غـيرها كنون الإعراب أو الضمير المؤنث أو التوكـيد فقد وقع الخلاف بين النحـاة حول المحذوف حينئـذ: فمع نون الإعراب ذهب سيـبويه ومن تابعه إلى أن المحذوف نون الإعراب وخالف الجزولي[1].

أما إذا اجتـمعت مع نون ضمير أو توكيـد فإن هناك من ذهب إلى أن المحذوف هو نون الوقاية، وذهب آخرون إلى أن المحذوف غيرها[2].

ومع ذلك فقد ورد عن بـعض العرب حذفُ نون الوقاية مع نون الضـمير ومنه قول عمرو بن معدي كرب:

تَرَاهُ كَـالثُّـغَـامِ يعـلُّ مِـسْكًا   يَسُـوءُ الْفَـالِيَـاتِ إِذَا فَـلَيْنِي(*)

يريد: فلينني[3]. فحذف نون الوقاية تخـفيفًا كراهية لاجتمـاع النونين لا سيما وأن نونَ الوقاية زائدة لغير معنى، وإليه ذهب الرضي والأعلم.

وذهب ابن مالك: إلى أن المحذوف ههنا نون النسوة.

وقال: هو مـذهب سيبويه، ووجـهه في شرحه: بأنهم حـافظوا على بقاء نون الوقاية مطلقًا لما كان للفعل بها صون ووقاية[4].

---

(١) شرح الكافية ٢: ٢٢. وما بعدها.

(٢) الخزانة ٢: ٤٤٥.

(٣) الكتاب ٢: ١٥٤.

(٤) الخزانة ٢: ٤٤٥.

(*) البيت لعمرو بن معدي كرب من أبيات ثمانية قالها في امرأة لأبيه تزوجها بعده في الجاهلية، وأولها:

تقـول حليلتي لما قلتني   شـرائح بين كـدري وجـون

وقد رأيت البيت الشاهد في ديوانه نقلاً عن البغدادي ص ٦٦. والثغام: نبت. ويعل: يطيب شيئًا بعد شيء وأصله قولهم: عل فلان إذا شرب بعد شرب. والمسك معروف. والفاليات: جمع فالية وهي التي تفلي الشعر أي تخرج القمل منه. ويسوء: يحزن. والشاهد فيه: حذف نون الوقاية من فليني تخفيفًا.

وكان أهل المدينة يقرأون ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾ [الحجر: ٥٤]. بتخفيف النون وهي قراءة إمام القراءة فيها نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم[١] وذلك استثقالاً منهم للتضعيف.. وقرأها الحسن «تُبَشِّرُونِّي» بنون مشددة، وياء المتكلم أدغم نون الرفع في نون الوقاية.

وابن كثير بشدها مكسورة[٢].

وقراءة الباقين بفتح النون خفيفة[٣].

قيل: والتخفيف فيها حينئذ جاء موافقًا للغة غطفان[٤].

ومثله حدث في قوله تعالى: «وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ» قَالَ: ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾ [الأنعام: ٨٠].

إذ قرأ نافع وابن عامر بخلاف عن هشام: أَتُحَاجُونِي بتخفيف النون.

والتشديد قراءة باقي السبعة.

وقد لحَّنَ بعضُ النحويين وأبو حاتم نافعًا وأهلَ المدينة في قراءتهم التخفيف[٥].

وقالوا: إن ذلك لا يكون في الشعر إلا اضطرارًا.

وقال مكي: الحذف بعيد في العربية قبيح مكروه. وإنما يجوز في الشعر للوزن، والقرآن لا يحتمل ذلك فيه إذ لا ضرورة تدعو إليه[٦]، وقول مكي ليس بالمرضي[٧].

وقد خرج التخفيف على أنه حذف نون الوقاية وكسر نون الرفع للياء، ثم حذفت الياء لدلالة الكسرة عليها، قالوا: وهو مثل قوله:

لا أباك تخوفيني[*]

---

(١) شرح الشاطبية ٢٣٢، حجة القراءات ٣٨٣، النشر ١: ١١٢، ٢: ٣٠٢.

(٢) حجة القراءات ٣٨٢، البحر ٥: ٤٥٨.

(٣) إعراب مشكل القرآن ١: ٩.

(٤) البحر ٤: ١٦٩.

(٥) إعراب مشكل القرآن ١: ٩، الكشف ١: ٤٣٦.

(٦) إعراب مشكل القرآن: ١: ٢٧٣.

(٧) البحر ٤: ١٦٩.

(*) البيت من شواهد المقتضب ٤: ٣٧٥، شرح المفصل ٢: ١٠٥، الخزانة: ٢: ١١٨، إعراب مشكل القرآن ٢: ٩، وقد نسبه مكي في إعراب مشكل القرآن للأعشى، ولم أجده في ديوانه - ط بيروت...

ونسبه البغدادي في الخزانة لأبي حبة النميرى، وقد استشهد به أبو علي على حذف اللام ضرورة وثبوت =

وكل ما قيل في تخطئة القراءة أو محاولة تخريجها لتكون موافقة للقاعدة النحوية أمر مرفوض، فالقراءة إنما اكتسبت ذلك الاسم بعد ثبوت تلقيها عن رسول الله -ﷺ- وموافقتها لرسم المصحف أو للعربية بوجه، ولتوافر هذه الشروط الثلاثة فيها يجب أن تدحض علة النحويين، إذ هي من صريح كلام العرب الذي يجب أن تخضع له القاعدة، كما أن التخفيف ثبت أنه لغة لغطفان. وإذا علم ذلك فلا وجه لمن قال بالمنع.

****

= الألف في أبا دليل الإضافة والتعريف. والشاهد في قوله: تخوفيني: فإنه أراد تخوفينني فحذف إحدى النونين.

اختلاف القبائل العربية
في بعض أسماء الإشارة

وتتضمن الإشارة: مسمى، ومشارًا إليه.

والمشار إليه على ثلاثة أضرب: واحد، أو اثنان، أو جماعة.

وكل واحد منها: إما مذكر أو مؤنث.

وهو إما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها والمخاطب بالإشارة: إما أن يكون واحدًا مذكرًا أو مؤنثًا أو اثنين مذكرين أو مؤنثين أو جماعة ذكورًا أو إناثًا.

وقد نُقِلَ عن العرب لغاتٌ في بعض أسماء الإشارة واستعمالاتها المختلفة.

فأولاً: جمع المذكر فى القريب والبعيد: هؤلاء، وأولئك:

١- ففي هؤلاء:

الحجازيون يقولون: أولاء بالمد.

أما التميميون وربيعة وأسد وقيس فيقولون:

أولى بالقصر. قال الأعشى:

هَؤْلاَءِ ثُمَّ هَؤْلاَءِ كُلاًّ أَعْطَيْتَ نِعَالاً مَحْذُوَّةً بِمِثَالِ[1](*)

ويقال في الجمع أيضًا: أولاّك، وهي لغة أهل نجد وبعض بني سعد من تميم، وأوليك وهي لغة أهل الحجاز، وقد تشبع الهمزة أوله فى أولاً، وأولئك وهي لغة أهل نجد وقيس وربيعة، حكاها قطرب.

وقد تبدل هذه الهمزة هاء مضمومة حكاها أبو علي[2].

---

(١) المقتضب ٤: ٣٧٨، الهمع ١: ٧٥، البحر ١: ١٣٨، الكواكب الدرية ٦٢، ٦٣، البهجة المرضية ١٩. شرح التصريح ١: ١٢٧.

(٢) الهمع ١: ٧٥، التبيان ١: ٦٠.

(*) البيت من شواهد المقتضب ٤: ٢٧٨، وقد نسب إلى الأعشى من قصيدة يمدح فيها الأسود بن المنذر اللخمي - الديوان ١٦٧ - ط. بيروت ويشير البيت إلى إيقاع الممدوح ببني محارب حين أحمى لهم الأحجار وسيرهم عليها، فيقول: على سبيل التهكم: أنه البسهم نعالاً. والمحذوة: المقدرة على مثال. والشاهد: في هؤلاء وهؤلاء، فالمد لغة الحجازيين، والقصر لغة غيرهم..

٢- اللام الداخلة على اسم الإشارة في الجمع:

فقد نقلوا أن بني تميم لا يأتون باللام ههنا، وقد حكاها عنهم الفراء[١]. وذكروا: قيسًا وربيعة وأسدًا يأتون باللام في أمثال هذا[٢]، وأنشدوا قول الشاعر:

أُولاَ لِك قَوْمِي لَمْ يكُونُوا أُشَابَةً ... وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلاَّ أُولاَلِكا(*)

٣- اللغة الفصيحة بناء «هؤلاء وأولاء» على الكسر، إلا أن قطربا قد حكى أن بعض العرب يبني هؤلاء على الضم[٣].

٤- وهناك لغة لبعض العرب في هؤلاء، وهي قصر ألف التنبيه فيقال: هَؤْلاء. وقد قرأ قالون والبزي والبصري بالمد والقصر وتسهيل الهمزة الأولى بين الهمزة والياء[٤]، وقد تسبق الضمة قبل اللام.

وهناك من يسكن الواو مع قصر الهاء فيقال: هَؤْلاء في لغة حكاها الشلوبين، وقد تحذف الواو[٥].

٥- ذكر بعضهم: أن قومًا من العرب ينونونها فيقولون أولاءٍ[٦].

قال السيوطي: وهي لغة حكاها قطرب وخرجها ابن مالك تخريجًا على زيادة النون بعد الهمزة كنون ضيفن[٧].

ثانيًا- المثنى ذان:

الفصيح في تثنية «ذا»، و«تا» أن ترفع بالألف وتنصب وتجر بالياء ولكن بعض العرب قد اختلفوا في الألف والنون من هذين اللفظين.

---

(١) نفسه ١- ٧٥، شرح الكافية ٢: ٣٤، التسهيل ٣٩.

(٢) شرح التصريح ١: ١٢٩.

(٣) الهمع ١: ٧٥.

(٤) غيث النفع ١٠٠.

(٥) الهمع ١: ٧٥، التسهيل ٣٩.

(٦) التسهيل: ٣٩.

(٧) الهمع ١: ٧٥، شرح المفصل ٣: ١٣٦.

(*) البيت لم ينسب إلى أحد -فيما وقفت عليه من شروح الشواهد- والإشابة: واحدة الأشائب: وهم الأخلاط من الناس.

والضليل: الكثير الضلال. يريد: أن قومه من أب واحد.

والشاهد فيه: أولالك، وأولالكا: حيث ألحق اللام لأولا بعد حذف الهمزة.

١- فقد نقل عن بني الحارث وبني كنانة وبني العنبر وبني الهجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان ومزادة وعذرة إلزام هذا اللفظ الألف مطلقًا، وعدم تأثرها بالعوامل من رفع ونصب وجر تشبيها لها بمروان[١] وقد ذكر ذلك في المثنى.

٢- والمشهور كسر النون منها حينئذ، ولكن نقل عن بعض العرب: تشديدها فيقال: ذانِّك وتانِّك تعويضًا عن المحذوف وهو الألف وقد عزي هذا التشديد فيهما إلى تميم وقيس[٢].

وعليه قراءة ابن كثير وأبي عمرو «فَذَانِّكَ»[٣] بتشديد النون، والباقون بتخفيفها[٤].

وقرأ بن مسعود وعيسى وأبو نوفل وابن هرمز وشبل «فَذَانِّيكَ» بياء بعد النون المكسورة، وهي لغة هذيل، وقيل: بل لغة تميم.. ورواها شبل عن ابن كثير وزاد المهدوي: أن لغة هذيل: تخفيف النون منها.

وقد قرأ بتخفيفها مفتوحة بعدها ياء شبل عن ابن كثير على لغة من فتح نون التثنية نحو قوله[٥]:

عَلَى أَحْوَذَ بين اسْتَقَلّتْ عَشِيَّةً

٣- حكى ابن خالويه: هذا التشديد في «هاتين وهذين» أيضًا وقصرها في المبهمات خاصة فقال: هذانِّ، وهاتينِّ لغة أهل مكة[٦].

وقد قرأ بها ابن كثير المكي في قوله تعالى: ﴿هذَانِّ خَصْمَانِ﴾ و﴿ابْنَتَيَّ هاتَينِّ﴾[٧].

---

(١) الهمع ١: ٤٠.

(٢) شرح التصريح ١: ١٣٢.

(٣) القصص ٣٢.

(٤) شرح الشاطبية ١٨١، حجة القراءات ٥٤٤، سراج القارى ١٩٠.

(٥) شواذ ابن خالويه ١١٣، البحر ٧: ١١٨.

(٦) ليس في كلام العرب ١٧٠، شرح الشاطبية ١٨٠.

(٧) غيث النفع ٢٩٥، البدور الزاهرة ٢١٢، النشر ٢: ٣٢٦.

٤- وقد يقـال: ذينيك في المذكر، وفـي المؤنث: تانيك، وتينيك، وذلك على لغة من شدد النون بإبدال إحدى النونين ياء[١].

ثالثا -اسم الإشارة المفرد:

وقد وُجد من خـلال ما ذكره النحاة أن هناك حالتين: لهـذا الاسم المفرد، كان للعرب فيهما لغات..

الأولى: اسم الإشارة المفرد إذا لم يتصل به ضمير: وفيه لغات: ذا - ذي - ذه - تا - تي - ته - ذات[٢].

وقد نـقل سيـبويه اخـتلاف بعض العـرب حول هاء اسم الإشـارة «هذه» حين الوصل أو الوقف.

والأكثرون على حذفها إذا وقف عليها وذلك كقولنا «هذ هِيَ سَبِيْلِي» لإجرائهم لها مجرى الهاء التي هي علامة الإضمار (إضـمار المذكر) لأنها علامة للتأنيث كما أن هذه علامة للمذكر فهي مثلها في أنها علامة وليست من الكلمة التي قبلها فكما تفعل ذلك به، وعليه فكذلك ههنا.

ومن العرب من يسكن هذه الهاء في الوصل:

قال سيبويه: سمعت من يوثق بعربـيته من العرب يقول: هذه أمةُ الله، فيسكن كميم عليهم وعليكم. لعدم تصرفهـا ولزومها الكسر حين أبدلت من الياء شبهوها بالميم التي تلزم الكسرة والضمـة وكثر هذا الحرف أيضًا في الكلام كمـا كثرت الميم في الإضمار[٣].

وقد يعمد بعض العرب إلى قلب هاء اسم الإشارة المؤنث ياء، فيقولون: هذي في «هذهِ»، حين الوصل. فإذا وقفوا أبقوها على حالها.

وقد قرأ بهـا ابن كثير المكي في بعض رواياته فـي قوله جل شأنه: ﴿**وَلَا تَقْرَبَا هَذه الشَّجَرَةَ**﴾ [البقرة: ٣٥]. وهي قراءة ابن محيض[٤].

---

(١) شرح المفصل ٢: ١٣١.
(٢) الهمع ١: ٧٥.
(٣) الكتاب ٢: ٢٩٥.
(٤) الشواذ ٤، الإتحاف ٣٤، البحر ١: ١٥٨.

ونسبـها بعض النحاة إلى بني تميم، فقـد نقل سيبـويه «أن بني تميم يقولون في الوقف: هذه.

فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة، لأن الياء خفـيفة فإذا سكت عندها كان أخفى، والكسرة مع الياء أخفى فأبدلوا مكانها حرفًا من مـوضع أكثر الحروف بها مشابهة، وتكون الكسرة معه أبين.

وأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها الهاء في الوقف وغيره[١].

الثانية: إذا اتصل به كاف المخاطبة:

١- نقلوا أن اسم الإشارة «تاء» المفرد المؤنث عند الإشارة به إلى المـؤنثة البعيدة واتصـال كاف المخـاطب بهـا يقال: تالك بكسـر اللام، وهي لغـة في الحجـازية وأنشدوا على ذلك:

وإنّ لتَالكَ الغُمَرَ انْقشَاعَا[٢](*)

وتزاد تيك وهي لغة تميم[٣]، وذيك، وأنكرها ثعلب.

يَأْتيه تِيلك الدِّمَنُ الخَوَالي(**)

٢- اسم الإشارة المفرد المذكر «ذا» إذا اتصل به كاف المخاطب ففيه ثلاث لغات:

١- أن تختلف لاختلاف أحوال المخاطب في التذكـير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع كالكاف التي هي ضمير المخاطب وهذه اللغة الفصيحة.

---

(١) الكتاب ٢: ٢٨٧ وما بعدها..

(٢) الخزانة ٢: ٢، الهمع ١: ٧٥، الدرر اللوامع ١: ٤٩.

(٣) معانى القرآن - الفراء ١: ١٠٩، شرح التسهيل - المرادى ٢٦٢.

(*) نسب البيت للقطامي يمدح فيه زفر ويحض قيسًا وتغلبا على الصلح.

والمذكور عجز بيت صدره: تعلم أن بعد الغي رشدًا.

والغمر: وقيل: الغبر: جمع غبرة وهي العتمة. والانقشاع: الانكماش والشاهد في تالك: حيث أدخلت اللام على اسم الإشارة «تا» وفي تعلم شاهد أيضًا على أن تعلم التي بمعنى أعلم أمر لا تنصب المفعولين بل ترد مصدرة بأن الساد مسد مفعولين.

(**) ليس للبيت قائل معروف.. والدمن: جمع دمنة وهي آثار الناس.

والخوالي: لا أحد فيها من ساكنيها.

والشاهد: في تيلك: بكسر التاء واللام

٢- أن تُفْرَدَ مفتوحةً في الأحوال كلها فلم يقصدوا بها على هذه اللغة إلا التنبيه على مطلق الخطاب لا على أحوال المخاطب.

٣- أَنْ تُفْرَدَ مفتوحةً في التذكير ومكسورةً في التأنيث[١].

٤- وهذه الكاف الحرفية تتصرف أحيانًا تصرفَ الكاف الاسمية غالبًا ليتبين بها أحوالُ المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، كما يتبين بها لو كانت اسمًا فتفتح للمخاطب مطلقًا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع. ويحتملها قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [الصف: ١١].

والقرآن الكريم قد ورد فيه كلا اللغتين.

قال تعالى في خطاب المفرد المؤنث: ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾ [مريم: ٩].

وفي المثنى: ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يوسف: ٣٧].

وفي الجماعة: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

وفي جماعة الإناث: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢].

وعلى هذا فقس ما يأتيك من هذا، هذه هي اللغة الفاشية التي يقتضيها القياس، وعليها معظم الاستعمال، وفيها لغة أخرى نقلها الثقات وهي إفراد علامة الخطاب وفتحها على كل حال تغليبًا لجانب الواحد المذكر.

وفي التنزيل ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧].

﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾ فأفرد ولم يقل ذلكم والمخاطب جماعة[٢].

****

---

(١) شرح المفصل ٢: ١٣٥، الجنى الداني ٩١.

(٢) شرح المفصل ٣: ١٣٤ وما بعدها، شرح الكافية ٢: ٣٤.
شرح التصريح: ١: ١٢٨.

الأسماء الموصولة

اختلاف العرب في بعض استعمالات الأسماء الموصولة:

وينقسم هذا الموصول إلى:

موصول حرفي: وضابطه: ما أول مع صلته بمصدر. وينحصر في ستة أحرف: أنّ- أن- ما- كي- لو- الذى.

موصول اسمي: وهو ضربان:

نص -مشترك.

فالنص: الذي والتي، وما تفرع عنهما في المثنى والجمع مذكرًا ومؤنثًا.

أما المشترك فهو ستة ألفاظ: من- ما- أي- أل- ذو «الطائية»- ذا بعد ما الاستفهامية(١).

والنحاة قد نقلوا اختلاف العرب في بعض هذه الاستعمالات. . .

أولاً- اختلاف بعض العرب في الجمع:

١ - الجمع المذكر: الذين:

ويستعمل اسمًا موصولاً، ويكون للعاقل غالبًا، وقد يستعمل في غيره، وهو مبني ويلزم صورة واحدة، ويعرب بالحركات المقدرة، وهي اللغة الفصحى، وبها جاء التنزيل. قال تعالى: ﴿**الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ**﴾ [الأنعام: ٨٢].

﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ**﴾ [البقرة: ٦٢] ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**﴾ [الفاتحة: ٧].

إلا أنه قد خالف هذه الطريقة المعروفة في وروده أحيانًا على وفق جمع المذكر السالم فأعرب بإعرابه بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا(٢).

---

(١) الهمع ١: ٨٢.

(٢) الأزهية: ٣٠٧.

وأنشدوا على ذلك قول رؤبة أو أبي حرب:

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا[1](*)

وقال في الأمالي: وأنشد من سمعتهم ينشدون هذا البيت:

وبَنُوا نُوَيْجِيَةَ اللَّذُونَ كَأَنَّهُمْ مُعْط مُخَدَّمَةٌ مِنَ الخُزَّانِ(**)

وقد عزيت هذه اللغة إلى هذيل[2] أو عقيل[3] أو طيء[4] أو جميعها.

٢- والمنقول عن جمهور العرب ثبوت النون في الذين واللذون رفعًا ونصبًا وجرًا.

وبثبوت النون في الذين جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ﴾ [النور: ١١] و﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البروج: ١١].

وقد ورد عن بعض العرب أنهم يحذفون النون من الذين واللذون فيقولون: الذيْ، واللذوْ. بسكون الياء والواو وحذف النون.

ومن الأول قول أشهب بن رميلة:

إِنَّ الذى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ(***)

---

(١) الدرر اللوامع ١: ٥٦.

(٢) إعراب مشكل القرآن ١: ١٣٤، المقرب ١: ٣٠٧، شرح اللمع ١٩١.

(٣) شرح التصريح ١: ١٣٣، حاشية السجاعي ٦١، حاشية الصبان ١: ١٤٩.

(٤) الهمع ١: ٨٣.

(*) البيت قد اختلفوا في روايته ونسبته وقد نسب إلى رجل من بني عقيل جاهلي اسمه أبو حرب الأعلم، وقيل بل هو لليلى الأخيلية قالته في قتل دهر الجعفي مع أبيات منها:

نحن قتلنا الملك الجحجاحا دهرا فهيجنا به أنواحا

(ديوان رؤبة -١٧٣. وصبحوا: من صبحته إذا أتيته صباحًا. والنخيل: اسم لأربعة مواضع ذكرها العيني في شرح شواهده المطبوع على هامش الخزانة ١: ٤٢٦. ورجح أن الشاعر يقصد به موضعًا في الشام. وغارة: من الإغارة على العدو. والشاهد: إجراؤه اللذون مجرى المذكر السالم. وملحاحا: من ألح في الغارة إذا لازمها.

(**) البيت ورد في الأمالي الشجرية ٢: ٣٠٧، ولم يعز إلى قائل معين.

والخزان: جمع خزز. والشاهد في اللذون: حيث أجراه مجرى جمع المذكر السالم فأعربه في الرفع بالواو.

(***) قال البغدادي: وهذا البيت أنشده الجاحظ في البيان والتبيين بدون واو مع بيتين بعده للأشهب بن =

والأصل: الذين.

ومن الثاني: قول أمية بن الأسكر الكناني:

قَـوْمِي الَّذَو بِعُكَاظَ طَيَّـروا شَـرَرًا   مِنْ رُؤُوسِ قَوْمِكَ ضَرْبًا بِالمُصَاقِيْلِ(*)

وقد أنكر البصريون كون حذف النون ههنا لغة، وعللوا ذلك الحذف بأنه قد جيء به تقصيرا وتخفيفًا للموصول لما طال بالصلة[1] وقد تأتي الألى بمعن اللاتي واللاء بمعنى الذين قال الشاعر:

مَحَـا حُبُّها حُبَّ الأُولَى كُنَّ قَـبْلَهَا   وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ(**)

أي حب اللاتي.

وقال الفراء: أنشدني رجل من تميم:

فَـمَـا آبَاؤُنَـا بِأَمَـنَّ مِنْـهُ   عَلَيْنَا اللّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورا(***)

أي الذين.

= رميلة. وهما:

هم ساعد الدهر الذي يتقى به   وما خير كف لا ينوء بساعد

أسود شرى لاقت أسود خفية   تساقوا على حرد دماء الأساود

وحان: هلك. والمعنى لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص. وفلج: موضع. ومعنى هم القوم كل القوم.. أي هم الكاملون في الرجولية.

والشاهد في الذي على أن أصله الذين حذفت النون تخفيفًا في لغة.

(1) شرح الكافية ٢: ٤٠، إعراب القرآن -النماس ١: ١٣٤.

(*) البيت قد نسبه البغدادى في الخزانة ٢: ٥٠٥ لأمية بن الأسكر الكناني. وعكاظ: موضع معروف كانت تقام به السوق السنوية في الجاهلية في مواسم معينة. والشرر: هو ما يتطاير من النار وقيل بل هو مصدر من الشر وهو نقيض الخير، والمصاقيل: جمع مصقول من الصقل وهو جلاء الحديد وتحديده.

والشاهد في الذو -إذ قد تحذف النون من اللذون على لغة.

(**) محا: أزال. وحلت مكانًا... أراد أنه حل مكانا كان فارغا من الهوى. والمعنى: وصف شدة تعلقه بها وأن حبها قد محا حب من كانت قبل وزاد بأن ملأ فراغًا لم يدخله هوى أبدًا.

والشاهد فيه: الألي كن قبلها: حيث استعمل اللفظ (الألى) في جماعة الإناث لأن كلامه إنما هو في وصف حب النساء اللائي حبهن قبل حب هذه المرأة.

(***) قال العيني: أقول: قائله: رجل من بني سليم أنشده الفراء.

وأمن منه: أفعل من من عليه منا إذا أنعم والضمير في منه يعود إلى الممدوح. ومهدوا: من تمهيد الأمور وهو تسويتها وإصلاحها. =

والنقل عن النحاة قد أثبت إعراب «اللاء» وإلزامها حالة واحدة مطلقًا، أو إعرابها إعراب جمع المذكر السالم، وقد تحذف منها النون كالذين -وسيأتي- وقد سبق أن ذلك غير جائز عند البصريين.

وذهب الكوفيون ومن تابعهم من النحاة إلى أن مثل ذلك الحذف لغة لبعض العرب طالت الصلة أم لم تطل. . حكاه عنهم ابن الشجري.

ويقال: إن قول الله عز وجل: ﴿ **وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ** ﴾ [الزمر: ٣٣] جاء على هذه اللغة.

وإنما جاز طرح النون لأن الإعراب فيما قبلها. .

٢- اللاء- بحذف الياء في حالة استعمالها للجمع المذكر فقد ورد أن اللاء تتقارض مع الألى ذلك الاستعمال وعليه قول الشاعر السابق وفيها لغات:

١- فقد ورد عن بعض العرب أنهم يعربون «اللاء» هذه وأنشدوا على ذلك قول أحدهم:

هُمُ اللاؤُون فَكُّوا الْغِلَّ عَنِّي ... بِمَرْوَ الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَنَاحِي(*)

وقد عُزِيت إلى بعض هذيل.

قال أبو حيان في شرح التسهيل: وقوله «اللاؤون» لغة لبعض هذيل، يقولون: اللاؤون بالرفع، واللائيين في النصب والجر، وأنشد البيت(١).

= والحجور: جمع حجر الإنسان. والمعنى ليس آباؤنا الذين فعلوا بنا ما ذكر بأكثر فضلاً علينا من الممدوح. والشاهد في قوله: اللاء. . . حيث أطلقه الشاعر على جماعةالمذكر جمع الذي بمعنى الذين والأكثر كونها لجمع المؤنث. وفيه شاهدان آخران:

١- جواز حذف الياء في اللاء. وقد قرئ به في قوله تعالى: ﴿**واللاء يئسن من المحيض**﴾.

٢- الفصل بين الصفة والموصوف وذلك لأنه قوله آباؤنا موصوف وقوله: اللاء صفته، وقد فصل بينهما بقوله: بأمن منه علينا.

(١) الدرر اللوامع ١: ٥٨، شرح الكافية ٢: ٤١، الهمع ١: ٨٣.

(*) البيت من شواهد الهمع ١: ٨٣، الدرر اللوامع ١: ٥٨، ولم ينسب إلى قائل معين. وفكوا الغل: أى خلصوني من الرق وأطلقوا سراحي من فك الشيء إذا خلصه وأطلقه. والغل: بالضم طوق من حديد يجعل في العنق. وبمرو الشهجان: موضع وهم جناحي: الجناح من الإنسان بمنزلة اليد. والشاهد في اللاؤون حيث استشهد به على مجيء اللاء كالذين في حالة الرفع حيث يرفع بالواو.

٢- قال ابن عصفور: وبنو هذيل يقـولون: اللايين، في جميع الأحوال. يعني رفعًا ونصبًا وجرًا[١].

٣- ورد عن بعض النحاة: أن من العرب من يقول:

«اللاؤ» بحذف النون.

نقل الكسائي قـوله: سمعت من هذيل تقول: هم اللاؤ فـعلوا كذا وكذا.. جمع المؤنث:

والذي نقله بعض النحاة:

اللائين في جمع غير العاقل رفعًا ونصبًا وجرًا.

وقد تحذف منه النون فيقال: اللائي، وقـد يرفع بالواو وقد يستعمل في المذكر، وذلك قليل.

قرأ الأخفش:

للآئي يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ[٢]... «بحذف النون من قوله تعالى: ﴿**لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ**﴾ [البقرة: ٢٢٦].

قال الفراء: وهذه اللغـة سواء في الرجال والنساء في قـراءة عبد الله: اللاءِ آلوا مِنْ نِسَائِهِمْ في موضع «**لِلَّذِيْنَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ**»[٣].

وقد جـاء في لغة قـريش، وحكاها عنهم أبو عمـرو -اللايْ- بياء سـاكنة بعد الألف وبه قرئت:

﴿**وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِسَائِكُمْ**﴾.. وهي قراءة أبي عمـرو البزي في رواية[٤]. وبوزن «قـاضي» ابن عامـر وعاصم وحـمـزة والكسائي وخلف، وقـرأ الباقون بحذفها.

واختلف الحاذفـون في الهمزة فخفـفها قالون وقنبل ويعقـوب وسهلها بين بين ورش وأبو جعفر[٥].

---

(١) المقرب ١: ٥٧.
(٢) شرح الكافية ٢: ٤١.
(٣) البحر ٢: ١٨٠.
(٤) شرح الكافية ٢: ٤١.
(٥) شرح الشاطبية ٢٦٥، الإتحاف ٣٥٢، ٤١٢، النشر ٢: ٣٤٧، ٢: ٣٨٥، ٣٨٨.

فمنهم من يقول: اللائي بإثبات الياء، ومنه قوله تعالى: ﴿**واللّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ**﴾. وقراءة الجمهور: ﴿**وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ**﴾ [النساء: ٢٣].

ومنهم من يقول: الاتِ -بحذف الياء وكسر التاء دليلاً عليها، قال الأسود بن يعفر:

الَّلاتِ كَالْبِيْضِ لَمَّا تُعَدُّ أَنْ دُرِسَتْ صُفْرِ الأَنَامِلِ مِنْ قَرْعِ الْقَوَاقِيْزِ(*)

وآخرون يقولون: اللواتي.. وبعضهم يقول: اللواتِ بحذف الياء وكسر التاء دليلاً عليها.

ومنهم من يقول: الّلا.

ومنهم من يقول: اللائي.

ومنهم من يحذف الياء ويكسر الهمزة دليلاً عليها.

وقد قرئ باللغتين قوله تعالى: ﴿**واللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ من نِسَائِكُمْ**﴾ ومن الثانية قول: عمر بن أبي ربيعة:

مِنَ الَّلاءِ لَمْ يَحْجُجْنَ يَبْغِيْنَ حُجَّةً وَلكِنْ لِيَقْتُلْنَ الْبَرِيء الْمُغَفَّلا[1](**)

ومنهم من يقول: اللاي[2].

ولم تنسب هذه اللغات إلى قبائل من العرب معينين.

****

---

(١) الأمالي الشجرية ٢: ٣٠٨ وما بعدها.

(٢) الأزهرية ٣٠٣ وما بعدها.

(*) البيت نسب للأسود بن يعفر. ودرست: عفت وخفيت وحاضت.
والأنامل: رؤوس الأصابع، أو العقد من الأصابع.
والقرع: الطرق. والقواقيز: الأقداح التي يشرب بها الخمر..
والشاهد في اللات: بحذف الياء وكسر التاء، وبقيت الكسرة دليلاً عليها.

(**) البيت قد أورده ابن الشجري في أماليه ٢: ٣٠٨ ولم أجده في ديوان عمر بن أبي ربيعة تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد -ط السعادة. مع أنه قد زعم أنه له. وحج: قصد هذا هو الأصل ثم اقتصر استعماله في الشرع على قصد الكعبة للحج أو العمرة فأصبح يفيد القصد للنسك. ويبغين: من بغي أي يطلب. ومغفلاً: ليس بفطين. ويروى حسبة بدل حجة: والشاهد: حذف الياء من اللائي.

اختلاف القبائل العربية في تثنية الموصول

الأصل أن يثنى الذي والتي على: اللذان، واللتان بالألف رفعًا، والذين واللتين بالياء نصبًا وجرًا بتخفيف النون وإثباتها في الجميع.

وهذه اللغة العليا وبها جاء التنزيل وهي قراءة الجمهور: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: ١٦] وقوله تعالى[١]: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ﴾ [فصلت: ٢٩].

نقل عن بعض العرب الاختلافُ في النون منهما رفعًا ونصبًا وجرًا من حيث التشديد أو الحذف.

١- فقد شدد بعضهم النون في اللذان واللتان، رفعًا، واللذين واللتين نصبًا وجرًا تعويضًا من المحذوف أو تأكيدًا للفرق، وهي لغة لقريش وتميم وقيس.

وبالتشديد في الرفع قرأ ابن كثير ﴿وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ﴾[٢].

وقرأوا في السبع ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ﴾ وقد رويت عن ابن كثير، وهو على أصله في مد الألف وتمكين الياء لالتقاء الساكنين، ووافقه أبو عمرو ورويس[٣].

وقد أنكر البصريون ذلك التشديد، وهو محجوج بنقل الأئمة، وقراءات بعض القراء السبعة كابن كثير المكي.

وقرأ بعضهم ذلك على قوله تعالى: ﴿اللَّذَأَنِّ﴾ بالهمزة وتشديد النون، وهي كقراءة من قرأ ﴿وَلَا الضَّأَلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿وَلَا جَأْنٌّ﴾ [الرحمن: ٥٥][٤].

٢- نقل بعض النحاة: أن من العرب من يحذف النون من اللذان واللتان، فيقولون: اللذا، واللتا.

---

(١) البحر ٣: ١٩٧.

(٢) شرح الشاطبية ١٨٠. حجة القراءات ١٩٣.
النشر ٢: ٢٤٨.

(٣) نفس المراجع السابقة والأجزاء والصفحات..

(٤) البحر ٣: ١٩٧.

وأنشدوا على اللذا ما قاله الأخطل:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إنّ عَمَّيَّ الَّلذَا قَتَلاَ ٱلْمُلُوكَ وَفَكَّكَا ٱلأَغْلاَلاَ(*)

وقال قوم: هي لغته.

وأنشد الفراء:

هُمَا الَّلتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيْمٌ لَقِيْلَ فَخْرٌ لَهُمُ صَمِيْمُ(**)

وقد سبق -في الذين- أن البصريين يذهبون إلى أن الحذف في اللذين واللتين، قد جيء به تخفيفًا لاستطالة الموصول بالصلة.

أما الكوفيون: فيرون أن مثلَ ذلك إنما جاء على لغة لبعض العرب وهم بعض بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة[1].

وقد خرج على تلك اللغة قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩] فقد زعموا أن التقدير ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذين خَاضُوا﴾.

اختلاف لغات العرب في اسم الموصول المفرد

للعرب في اسم الموصول المفرد بنوعيه: المذكر والمؤنث لغات:

أولها- الذي والتي: بإثبات الياء فيهما، وهي اللغة العليا، وبها جاء التنزيل،

---

(١) الخزانة ٢: ٤٩٨.

(*) البيت من قصيدة للأخطل يفخر بقومه ويهجو جريرًا ويفتخر على قيس.

وقد وجدته في ديوانه ص ٤٤ -بيروت ١٨٩١م. وبنو كليب بن يربوع: رهط جرير. وقتلا الملوك: يريد الفخر بمن اشتهر من قومه من بني تغلب وساد كعمرو بن كلثوم التغلبي قاتل عمرو بن هند ملك العرب.

وعصم أبي حنش قاتل شرحبيل بن عمرو بن حجر وغيرهم من سادات تغلب. والأغلال: جمع غل وهو طوق من حديد يجعل في عنق الأسير وقد يكون من قد وعليه شعر فيغل مع الأسير.

والشاهد اللذا: حيث حذف النون تخفيفًا لاستطالته الموصول بالصلة هذا مذهب البصريين. أما الكوفيون: فقد قالوا أن ذلك لغة لبعضهم.

(**) نسبه العيني إلى الأخطل. قال البغدادي: وقد فتشت ديوان الأخطل فلم أجده، وتميم: هو أبو قبيلة. والصميم: الخالص النقي.

والشاهد: اللتا: فقد حذف الشاعر نون اللتان لاستطالة الموصول بالصلة تخفيفًا، الثابت أن حذف النون حينئذ لغة لبني الحارث بن كعب وبعض بنى ربيعة.

قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا﴾ [يوسف: ٤٢].

الثانية– اللذِ واللتِ، بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، قال:

وَاللَّذِ لَوْ شَاءَ كَانَتْ بَرًا   أَوْ جَبَلاً أَشَمَّ مُشْمَخِرًا(*)

الثالثة– اللذْ واللتْ: بإسكان الذال والتاء فيهما إجراء للوصل مجرى الوقف. قال:

فَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ اللَّذْ كِيدَا   كَاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا(**)

وأنشد الفرا:

فَقُلْتُ لِلَّتْ تَلُومُكَ إِنَّ نَفْسِي   أَرَاهَا لاَ تَعُودُ بِالتَّمِيمِ(***)

(*) البيت من شواهد الإنصاف ٢: ٦٧٦، شرح الكافية وشواهده: ٢: ٤٩٨. ولم ينسب إلى قائل معين.
قال البغدادي: ولا أعلم قائل هذا البيت وعلمه عند الله.
والأشم: من الشمم والارتفاع. والمشمخر: العالي المتطاول وقيل: الراسخ. والبر: خلاف البحر. والأصم: أراد به المصمت الذي لا جوف له.
والشاهد في اللذ: فقد وردت الرواية فيه بكسر الذال مع حذف الياء والاكتفاء بالكسرة عنها، وقد قيل: إن ذلك لغة لبعض العرب.

(**) الشعر من أرجوزة نسبها البغدادي في الخزانة ٢: ٢٩٨. لرجل من هذيل. والزبية: واحدة الزبى: وهي أماكن تحفر للأسد. والمعنى: ظللت في شر من الذي كدت في حقه كالذي عمل حفرة ليصطاد فيها فاصطيد هو.
والشاهد: اللذ: على أن حذف الياء من الذي وتسكين الذال لغة، وهو ظاهر مذهب الكوفيين. أما البصريون فيخالفون في ذلك وهو عندهم أن أصل الاسم هو الذى بمجموعها.

(***) هذا البيت قد أنشده ابن الشجري في الأمالي ٢: ٣٠٨ نقلاً عن الفراء ولم ينسبه لأحد. والتتميم: جمع تميمة وهي التعويذة.
والشاهد: في اللت: على أن الياء قد حذفت من التي وسكن تاؤها، وذلك مذهب الكوفيين في أن أصل اللذي هو اللذ.
ومثله قول القائل في الذي:
فلم أر بيتا كان أحسن بهجة   من اللذ له من آل عزة عامر
حيث سكن الشاعر الذال من الذي بعد أن حذف الياء.
ويقصد بالعامر: المقيم في الدار كأنه سمي بذلك لأنه يعمرها.
ومثله:
لن تنفعني ذا حاجة وينفعك   وتجعلين اللذ معي في اللذ معك

وقال قيس بن ذهل العكلي:

وَأمنَحْـهُ الَّلتْ لاَ يَـغِـيْبُ مِـثْلُهَـا ... إذَا كَـانَ نِيْـرَانُ الشِّتَـاءِ نَوَائِمـا(*)

الرابعة- الذي والتي -كما ذكره أبو قاسم الثمانيني[1].

قال الشاعر:

وَلَيْسَ المَـالُ فَـاعْلَمْـهُ بِمَـالٍ ... وإنْ أَغْـنَـاكَ إلاَّ لِـلَّـذِيِّ(**)

يُرِيْدُ بِـهِ الْعَـلاَءَ وَيَـصْطَفِـيْـهِ ... لأَقْـرَبِ أَقْـرَبَيْـهِ وَلِـلْقَـصِيِّ

الخامسة- إقامة ذو مقام الذي، وذات مقام التي.

قال سنان بن الفحل الطائي:

فَـإِنَّ المَاءَ مَـاءُ أَبِي وَجَـدِّي ... وَبِئْـرِي ذُو حَـفَـرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

والأصل: الذي حفرت والذي طويت.

وقول الآخر:

ذَاكَ خَـلِـيـلِي وَذُو يُـوَاصِـلُـنِـي ... يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَـهَمْ وامْسلِمَـهْ

أي الذي. ويجمعهما ما رواه الفراء، قـال: سمعت بعضهم يقول: بالفضل ذُو فضلكم الله بَهْ، وبالكرامة ذاتُ أكرمكم الله بَهْ.

ولم ينسب العلمـاء واحدة من تلك اللغات التي قـدمنا الحديث عنهـا لقوم من العرب معينين إلا اللغة الأخيرة فقد عزاها بعضهم إلى طيء.

---

(١) الأزهية ٣٠٣.

(*) نسب هذا البيت لقيس بن ذهل العكلي:

وامنحه: اعطه، والأصل: أن تعطي الشاة أوالناقة إلى رجل ما يشرب لبنها ثم تردها إذا انقطع اللبن، ثم أطلق على كل عطاء. ونوائم: هامدة.

والشاهد في اللت: حيث أصلها: التي حذفت الياء منها وبقيت الكسرة دليلاً عليها ثم حذف الكسرة وسكن التاء.

(**) هذان البيتان من شواهد الإنصاف ٢: ٦٧٥، شرح الكافية وشرح شواهده ٢: ٤٩٧.. ورواها ابن الشجري في المجلس الرابع والسبعين من أماليه. والعلاء: بمعنى الرفعة والشرف.

ويصطفيه: يختاره، وقد روي مكانه: يمتهنه: بمعنى يهينه ويحقره، والقصي: البعيد. والمعنى: ليس المال في الحقيقة مالا لأحد إلا الذي يريد بسببه علو الدرجة في المجد ويختاره للقريب والبعيد.

والشاهد: تشديد الياء مكسورة من الذي.

وقد خالف في موصوليتها ثعلب. وقال: إنها لا تكون موصولا أبدًا، إذ لم يُسْمَعُ أَيُّهم هو فاضل جاءني «بتقدير الذي هو فاضل جاءني»(1).

ويرد زعمه قولُ حسان بن علة:

إذَا مَا لَقِيْتَ بَنِي مَالِكٍ ... فَسَلِّم عَلَى أَيُّهُمْ فَاضِلُ(2)(*)

ولا يعمل فيها إلا مستقبلٌ متقدم خلافًا للبصريين.

والمشهور عند الجمهور إفرادُها وتذكيرُها، وقد تؤنث وتثنى وتجمع. ولأي الموصولة هذه أربعة أحوال:

الأول- أن يذكر مضافها وعائدها نحو جاءني أيُّهم هو قائم.

الثاني- أن يحذف مضافها ويذكر عائدها نحو اضرب أيّاً هو قائم. وهي معرفة في هذين الحالين بإجماع.

الثالث- أن تقطع عن الإضافة ويحذف العائد نحو: اضرب أيا قائم.

الرابع- أن تضاف ويحذف عائدها كقوله تعالى ﴿**ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ**﴾ [مريم: ٦٩](3).

والنحاة مختلفون ههنا في إعرابها وأمر بنائها، فسيبويه والجمهور على أنها مبنية لشدة افتقارها إلى ذلك المحذوف، وهذا يستلزم بناءها(4).

---

(1) المغني ١: ٧٨. (2) الدرر اللوامع ١: ٦٠.

(3) شرح الكافية ٢: ٥٤، الإنصاف ٢: ٧١٥، الهمع ١: ٩١.

(4) الكتاب ١: ٢٩٩، الإنصاف ٢: ٧١٠، الهمع ١: ٩١.

(*) البيت لغسان بن علة بن مرة بن عباد. ويروى إذا ما أتيت بدل قوله: إذا ما لقيت، وأيهم فاضل... ببناء أيهم على الضم في الرواية المشهورة مما يؤكد أنها موصولة لأن غير الموصولة معربة لا مبنية.. وقد بنيت ههنا لكونها مضافة محذوفًا صدر صلتها وهو العائد المحذوف الواقع مبتدأ والتقدير أيهم هو أفضل.. وهذا موافق لمذهب سيبويه وجماعة من النحويين في «أي» هذه إذ تأتي موصولة وتكون مبنية في الحالتين الأخيرتين اللتين ذكرناهما في النص.

وذهب الخليل ويونس والكوفيون ومن تَبِعَهم كابن مالك إلى إعرابها حينئذ لأنها في الشرط والاستفهام تُعْرب قولاً واحدًا فكذا الموصولة[1]، وتأولوا الآية في قراءة الجمهور على الحكاية أو التعليق، فقد زعم الخليل أن أيهم وقع في أضرب أيهم أفضل على أنه حكاية كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيهم أفضل[2]، وشبهه بقوله:

وَلَقَدْ أَبِيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلَةٍ ... فَأَبِيْتُ لاَ حَرِجٌ وَلاَ مَحْرُوم(*)

وقد رد ذلك على الخليل بأنه بعيد لا يجوز إلا في شعر أو في اضطرار ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن يقال: اضرب الفاسقُ الخبيثُ تريد الذي يقال له الفاسق الخبيث. وأما يونس فقد ذهب إلى أن أيهم مرفوع بالابتداء وأفضل خبره، ويجعل أيهم استفهامًا ويعلق لأضربن عن العمل في أيهم وينزل الفعل المؤثر منزلة أفعال القلوب نحو علمت أيهم في الدار «على أن هذه بمنزلة الفتحة في خمسة عشر وبمنزلة الفتحة في الآن حين قالوا: من الآن إلى عند ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئًا لم تجىءْ أخواته عليه إلا قليلاً واستُعْمِلَ استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفًا وذلك أنه لا يكاد عربي يقول الذي أفضل فاضرب. واضرب الذي أفضل حتى يقول هو ولا يقول هات ما أحسن حتى يقول ما هو أحسن فلما كانت أخواته مفارقةً له ولا تستعمل كما استعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً وبنوها على الضم لأنه أقوى الحركات[3].

---

(1) الهمع ١: ٩١.

(2) الزجاج- إعراب القرآن ١: ١٥.

(3) الكتاب ١: ٣٩٨، الإنصاف ٢: ٧١٣.

(*) البيت قد ورد في الإنصاف ٢: ٧١٠، الكتاب ١: ٢٥٩، شرح المفصل والخزانة ٢: ٥٥٣. وقد نسب إلى الأخطل التغلبي.

والحرج: المضيق عليه. والمحروم: الممنوع مما يريده، والفتاة: الجارية الشابة يريد أنه كان في شبابه تحبه الفتيات ويبيت عندهن بمنزلة جميلة.. والشاهد: لا حرج ولا محروم.. حيث رفعهما على الحكاية والمعنى فأبيت كالذي يقال له لا حرج ولا محروم.

واعترض عليه بأن تعليق اضرب ونحوه من الأفعال لا يجوز لأنه فعل مؤثر فلا يجوز إلغاؤه وإنما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب فكان هذا القول ضعيفًا جدًا[١].

ويهمنا هنا أن نؤكد ما ذهب إليه سيبويه في هذه الحالة من أن إعرابها مع حذف الصلة لغة جيدة[٢]، وقد قرأ هارون ومعاذ بن مسلم الهراء ويعقوب وطلحة بن مصرف وزائدة عن الأعمش ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]. بالنصب، وعليها خُرِّج جرها في البيت في رواية الجر[٣].

وهاتان الروايتان تدلان على أن مذهب سيبويه أنه لا يتحتم فيها البناء إذا أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدرُ صلتها.

قال الجرمي: خرجت من البصرة فلم أسمعْ منذ فارقت الخندقَ إلى مكة أحدًا يقول: لأضربن أيُّهم أفضل، بالضم بل ينصبها[٤].

وحكاية الجرمي يجوز فيها أن يكون ما سمعه لغةً لبعض العرب، فإن سيبويه حكى خلافها فيجمع بين الحكايتين ويحمل الأمر فيها على لغتين إلا أن الأقيس البناء، وعليها قرأ الجمهور ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ بالضم[٥].

وذلك أسلم ما يمكن أن تُحْمَلَ عليه قراءةُ النصب في الآية، ورواية الجر في البيت السابق، إلا أن الكوفيين بالغوا في جواز ذلك وخرجوا قراءة الجمهور ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾ بالضم على أن الضمة فيها ضمة إعراب لا بناء. وقالوا: إن أيهم مرفوع لأنه مبتدأ من وجهين:

١- أن قوله «لننزعن» عمل في من وما بعدها، واكتفى الفعل بما ذكر معه كما تقول قتلت من كل قبيل، وأكلت من كل طعام فيكتفي الفعل بما ذكر معه فكذلك

---

(١) نفس المراجع السابقة.

(٢) الكتاب ١: ٣٩٧.

(٣) الشواذ: ٨٦، الإنصاف ٢: ٧١١ وما بعدها.

(٤) الإنصاف ٢: ٧١٢. المغني ١: ٧٧.
شرح الكافية ١: ٧٥.

(٥) البحر ٦: ٢٠٨، الكتاب ١: ٣٩٧.

ها هنا عمل الفـعل في الجار والمجرور واكتـفى بذلك ثم ابتدأ فقـال: أيهم أشد، فرفع «أيهم» بأشد كما رفع «أشد» بأيهم على ما ذكرنا.

ورد بأن «لننزعن» فعل متـعد فلابد أن يكون له مفعول إمـا مظهر أو مقدر ولما كان أيهم ملفوظًا به كان هو معموله لأنه أولى من تقدير مفعول مقدر.

٢- أن الشيـعة معناها الأعوان، وتقـدير الآية لننزعن من كل شيعة شـايعوا فتنظروا أيهم أشـد على الرحمن عتيًـا، والنظر من دلائل الاستفهـام وهو مقدر معه وأنت لو قلت لأنظرن أيهم أشد لكان النظر معلقًا لأن النظر والمعرفة والعلم ونحوهن من أفعال القلوب وأفعال القلوب يسقط عملُهن إذا كان بعدهم استفهام فدل على أنه مرفـوع لأنه مبتدأ أو يلزم على هذا تقـدير ما ليس في اللفظ دليل عليه[١].

****

(١) الإنصاف ٢: ٧١١- ٧١٥.

النقل عن العرب قد أثبتَ وجودَ اختلاف بين لهجاتهم حول «ما» الموصولة والاستفهامية . .

فقد شرط بعضُ النحاة لجواز حذف ألف «ما» الاستفهامية أن تكون مجرورة سواء بالحرف أو بالإضافة وألا تكون موصولة أو شرطية فلا تحذف ألفُها حينئذ وإن دخل عليها الجار[١].

غير أنه قد حكي عن أبي زيد والمبرد أن حذف ألف «ما» الموصولة ثبت لغة كثير من العرب يقولون: سَلْ عَمَّ شِئْتَ لكثرة استعمالهم إياه[٢].

وقَيَّده ابن قتيبة مع شئت فقط. قال: تقول: ادع بم شئت، وسل عم شئت، وخذه بم شئت، وكن فيم شئت، إذا أردت معنى سل، أى عن أي شيء شئت نقصت الألف، وإن أردت سل عن الذي أجبت أتممت الألف إلا مع شئت خاصة فإن العرب تنقص الألف منها خاصة[٣].

وعلى هذا فإن الأغلب عند معظمهم حذف ألف «ما» الاستفهامية المجرورة نحو: ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [عم: ١]، ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا ﴾ [النازعات: ٤٣] و﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي ﴾ [الصف: ٥] و﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر: ٥٤]، مجيء مَ جئت.

على أن بعض العرب قد أبقاها حينئذ[٤].

وقد اختلف بعضُ النحاة حول هذا الحذف، فقد ذهب الفراء إلى جواز حذف الألف في «ما» الاستفهامية مع توفر شروط الحذف حينئذ[٥]. وذهب الرضي إلى أن بعض العرب لا يحذف الألف من «ما» الاستفهامية المجرورة[٦].

---

(١) شرح الكافية ٢: ٥٤. معاني القرآن -الفراء ٢: ٢٩٢.

(٢) الهمع ٢: ٢١٧، التسهيل ٣١٥.

(٣) أدب الكاتب ١٩٤.

(٤) شرح الكافية ٢: ٥٤، الهمع ٢: ٢١٧، المغني ١: ٢٩٩.
معانى القرآن ٢: ٢٩٢، ٣٧٥.

(٥) معانى القرآن ٢: ٢٩٢.

(٦) الخزانة ٢: ٥٣٨.

وقال القالي في شرح اللباب:

الكثير الشائع حذف الألف، وجاء إثباتها في ﴿عَمَّ يتَسَاءَلُونَ﴾.

وذهب بعضهم إلى أن قوله تعالى: ﴿فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الأعراف: ١٦] ما للاستفهام وإثبات الألف قليل شاذ وضرورة(١).

وقال السمين(*): يجوز إثبات الألف في «ما» الاستفهامية في ضرورة أو في قليل من الكلام(٢).

وقال ابن جني: إثباتُ الألف أضعفُ اللغتين.

وقال ابن السمين(*) في سورة يس:

المشهور من مذهب البصريين وجوب حذف ألفها إلا في ضرورة(٣).

وقال ابن هشام: يجب حذفُ ألف «ما» الاستفهامية إذا جرت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها وربما تَبِعَتْ الفتحة الألف في الحذف وهو مخصوص بالشعر، وعلة حذف الألف: . . الفرق بين الاستفهام والخبر(٤) نحو:

﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾ ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٢٥] ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ﴾. وأما قراءة عكرمة وعيسى: ﴿عَمَّ يتَسَاءَلُونَ﴾ فنادر . . وأما قول حسان:

عَلاَمَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ(**) فضرورة.

---

(١) البحر ٤: ٢٧٥.

(٢) الخزانة ٢: ٥٣٨.

(٣) الخزانة ٢: ٥٣٨.

(٤) معاني القرآن ٢: ٢٩٢. ٣٧٥.

(*) السمين: هو أحمد بن يوسف المقرئ النحوى، كان من تلاميذ أبي حيان في النحو وأخذ القراءات عن التقي الصائغ ومهر فيها، وتولى تدريسها بجامع طولون. . وله تفسير القرآن والإعراب، وشرح التسهيل والشاطبية توفي سنة ٧٥٦.

(**) البيت قد نسب إلى حسان بن ثابت قالها في هجو عابد بن عبد الله بن مخزوم وقد وردت في ديوانه ١٤٢- ط الرحمانية بمصر- وقيل: إنه في هجو رفيع بن صيفي بن عابد، وقتل رفيع يوم بدر كافرًا، =

ومثله قول الآخر[1]:

إنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلاَنَا سُرَاتكُمُ أَهْلَ اللِّوَاءِ فَفِيمَا يُكْثرُ الْقِيلُ(*)

وإذا ثبت أن ذلك لغة لبعضهم لم يكن إثبات الألف فيها نادرًا أو ضرورة كما رآه بعضهم[2]. .

وعلى هذه اللغة كانت قراءة أُبَيٍّ وعكرمة وعبد الله وعيسى السابقة[3].

ولا حجة بعد ذلك لمن زعم عدمَ جواز حمل القراءة المذكورة على تلك اللغة لضعفها أو أنها نادرة أو مرغوب عنها[4].

وقد خرج عليها أيضًا قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ أى بأى شيء.

وَردَّ الكسائي ذلك، وقال: إنها هي المصدرية، وما وغفر في موضع المصدر، ومنهم من ذهب إلى أنها بمعنى الذى[5]، قال ابن هشام وهو بعيد لأن الذي غفر له هو الذنوب، ويبعد إرادة الاطلاع عليها وإن غفرت، وليس منها قوله تعالى: ﴿فبما رحمة من الله﴾ خلافًا لمن زعمه بدليل ثبوت الألف وأن خفض رحمة حينئذ لا يتَّجه لأنها لا تكون بدلاً من «ما» إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب التزامه بهمزة الاستفهام ولأن «ما» النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا يستغني عن الوصف إلا في بابي التعجب ونعم وبئس ولأن «ما» الاستفهامية لا يوصف وما لا يوصف كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان ولا مضاف إليه[6].

= والمذكور هنا شطر بيت عجزه قوله: كخنزيز تمرغ في دمان وروي في رماد، وروي في تراب، والشتم: السب، واللئيم: الشحيح الدنيء النفس والمهين ونحوهم لأن اللؤم ضد الكرم، والخنزير: حيوان ممسوخ كريه المنظر، تمرغ: تلطخ. والشاهد: على إثبات الألف في «ما» الاستفهامية المجرورة في غير الأغلب فيها.

(١) المغني: ١: ٢٩٩.
(٢) نفسه ١: ٢٩٩.
(٣) البحر ٨: ٤١٠.
(٤) الهمع ٢: ٢١٧، المغني ١: ٢٩٩.
(٥) معاني القرآن ٢: ٢١٤.
(٦) المغني ١: ٢٩٩ وما بعدها.

(*) البيت من شواهد المغني ١: ٢٩٩. قال البغدادي: البيت لم يعرفه أحد ممن كتب على المغني. والبيت من قصيدة لكعب بن مالك شاعر رسول الله ﷺ رواها الكلاعي في سيرته. قال: أجاب بها ابن الزبعرى وعمرو بن العاص عن كلمتين افتخرا فيهما بيوم أحد والشاهد في «ففيما» حيث أثبت الألف في «ما» الاستفهامية المجرورة بحرف الجر وذلك لغة.

المعرف بالأداة

أل - واختلاف لغات العرب في أمرها:

تشمل (أل) هذه تلك التي تدخل على الاسم فتكسبُه التعريفَ. وهل المعرف هو اللام وحدها أو الهمزة أو كلاهما؟ خلاف.

ويمكن النظرُ إلى اختلاف العرب في هذا اللفظ من ناحيتين:

الأولى- تتعلق بكيفية نطق أل التعريفية:

فقد نقل الثقات: أن قومًا من العرب يجعلون مكان اللام منها الميم فيقولون: رأيت أمر جل، ومررت بأمر جل، وجاء أمر جل، ومنه قول الشاعر:

ذَاكَ خَلِيْلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي   يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهَمْ وَامْسَلِمَه(*)

قالوا: وقد نطق بها الرسول ﷺ فيما رواه عنه النمر بن تولب أنه قال[1]:

لَيْسَ مِنْ امْبِّر امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ[2]

وخصها قوم بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو: غلام، كتاب، بخلاف: رجل، ناس، لباس.

قال ابن هشام: وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرمح، واركب امفرس.

ولعل ذلك لغة لبعضهم لا جميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق، وأنها فى الحديث دخلت على النوعين[3].

---

(١) المغني ١: ٤٨ وما بعدها، شرح المفصل ٩: ١٧٢١٠، ١٣٦.
شرح الكافية ٢: ١٣١، الجني الداني ١٤٠، ٢٠٧.

(٢) مسند الإمام أحمد: ٥: ٤٣٤.

(٣) المغني ١: ٤٩.

(*) البيت نسب لبجيل بن غنمة الطائي. وامسهم وأمسلمة: يريد السهم والسلمة. والسهم: معروف. والسلمة: واحدة السلام: أي الحجارة والشاهد في امسهم وامسلمة... حيث استشهد به على أن أم في لغة حمير تكون خلفًا عن أل المدغمة.

وأنكر ابن جني هذا الإبدال وقال:

إنه شاذ لا يسوغ القياس عليه[1].

ورد عليهما بعضهم بأن ذلك لغة بأعيانهم فلا يجوز الحكم على لغة قوم بالضعف ولا بالشذوذ، نعم لا يجوز القياس بإبدال كل لام ميما ولكن يتبع إن سمع[2].

وعُزِيَتْ إلى أهل اليمن[3] وحمير[4] والأزد[5] وهذيل[6] وطيء[7].

ولا فرق عندنا بين أن تُنْسَبَ إلى أهل اليمن أو حمير أو الأزد أو طيء فجميعهم يشملهم وصفُ أهل اليمن.

ولا ريب في أن حمير والأزد وطيء قحطانيون جنوبيون وبينهم من روابط النسب ووحدة اللسان واللغة ما يجعل التقاربَ بين لهجاتهم أمرًا حاصلاً.. ويبدو أن هذا الإبدالَ كان شائعًا بين جميع أهل اليمن فتشاركتْ حمير والأزد وطيء، وأصبح سمةً من سمات لهجاتهم.

إلا أن مما ينبغي الوقوف عنده والتدقيق فيه ما أقدم عليه بعضهم من نسبة هذه الظاهرة إلي هذيل، ونحن نعلم أن هذيلاً لا ترتبط مع أهل اليمن لا في روابط النسب ولا علاقات الجوار، فهذيل من مدركة من مضر العدنانية وكانت تقيم في نواحي مكة والطائف وما يجاورهما من بلاد، فهي بعيدة إذن عن قبائل اليمن وديارها، فكيف تسنّي أن تنسب هذه الظاهرة إلى هذيل؟

وفي اعتقادي أن هذه النسبة إلى هذيل ربما أتت من قبل أن هؤلاء القوم من العدنانيين الشماليين كانوا على صلة وثيقة بأهل اليمن وقبائله المختلفة ممن فشت هذه الظاهرةُ اللهجية بينهم فأدى طول مدة الاحتكاك بهم وتكرار فتراته إلى تأثر الهذليين بلهجة أهل اليمن فذاعتْ في ألسنتهم وصارت سمةً من سمات لهجة هذيل.

---

(١) الأمالي الشجرية ٢: ٤٥١. (٢) المغني ١: ٢٨٧.

(٣) شرح المفصل ١٠: ٣٣، الجني الداني ٢٠٧، الأزهية ١٤١.

(٤) المغني ١: ٤٨، الأمالي الشجرية ٢: ٤٥١.

(٥) مجالس ثعلب ١: ٧٣. (٦) معاني الحرف: ٧١.

(٧) المغني ١: ٤٨، شرح الكافية ٢: ١٣١، الجني الداني ١٤٠.

ونحن نعلم أن أهل الطائف وما وراء تلك البلاد كانوا على صلة قوية بأهل اليمن حيث طريق القوافل ومحط رحال التجار اليمنيين القادمين من الجنوب إلى الشمال والعكس، ولا نشك في أن ذلك قد خلَّف آثارًا مختلفة عند أهل الطائف ومنها هذه اللهجة. ويعززه أن بعض اللغويين ممن نقلوا إلينا لغة العرب قد استبعدوا الآخذَ من ثقيف وأهل الطائف بحجة مخالطتهم تجارَ اليمن المقيمين عندهم[1].

أما الثانية: فتتعلق بعمل «أل» هذه فيما تدخل عليه من أسماء في بعض اللغات، إذ من الثابت أن هذه الأداةَ تدخل على النكرة من اسم أو مصدر فيه معنى المنصوب فتفيدهما التعريف، وتجوِّز الابتداءَ بهما والبناءَ عليهما ومن ثم قال: الرجلُ في الدار، والمسلمُ للمسلم كالبنيان المرصوص، والحمدُ لله، والعجبُ لك. والترابُ لك، وإنما استحبوا الرفع فيه لأنه صار معرفةً وهو خبر فقوي في الابتداء بمنزلة عبد الله والرجل.

ولا ريب في أن الحمد لله وما في معناها وإن ابتدئ بها ففيها معنى المنصوب، وهي بدل من اللفظ بقولك: أحمد لله، ونصبت على إضمار فعل من لفظه، وهي حينئذ من المصادر التي حُذفَ فعلُها وأقيمت مقامَه وذلك في الأخبار نحو قولهم: شكرًا لا كفرًا[2]، وسقيًا لك، ورعيًا لك، يجوز مكانها شكرك الله ولا كفرك فلان، وسقاك الله ورعاك[3].

وقيل: إنما نصبت على إضمار فعل هي معمولته نحو: اقرأوا الحمدَ لله، والزموا الحمدَ لله على قولهم: اللهم ضبعًا وذئبًا، والأول: هو الصحيح[4].

وذهب سيبويه ومن تَابَعَه إلى أن من العرب من ينصب بالألف واللام، من ذلك قولك: الحمدَ لله، ينصبها عامة بني تميم، وسمعنا ناسًا من العرب كثيرًا يقولون: الترابَ لك، والعجبَ لك، وقال: إن تفسير نصب هذا كتفسيره حيث كان نكرةً كأنك قلت: حمدًا وعجبًا[5].

---

(١) المزهر ١: ٢١١ وما بعدها.

(٢) البحر ١: ١٩.

(٣) معاني القرآن - الفراء ١: ٣.

(٤) البحر ١: ١٩.

(٥) الكتاب ١: ١٦٦، حاشية الطالب ابن حمدون ٤.

ويشهد للنصب: قراءة هارون العتكي ورؤبة وسفيان بن عيينة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] بالنصب.

وقرأ الجمهور: الحمدُ لله بالرفع وهي أجود من جهة اللفظ وأمكنُ في المعنى، ولهذا أجمع عليها السبعة(١).

فأما اللفظ: فلأنه اسم معرفة خبرت عنه.

وأما المعنى: فإنك إذا رفعت أخبرت أن حمدَك وحمدَ غيرك لله عز وجل، وإذا نصبت لم يَعْدُ حَمْدَ نفسك.

وحكى الفراء: «الحمدِ لله والحمدُ لُله قال أبو جعفر: وسمعت علي بن سليمان يقول: لا يجوز من هذينِ شيء عند البصريين، قال أبو جعفر وهاتان لغتان معروفتان، وقراءتان في كل واحدة منهما علة، روى إسماعيل بن عياش عن زريق عن الحسن أنه قرأ: الحمدِ لله. وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة: «الحمدُ لُله»، وهذه لغة بعض بني ربيعة، والكسرَ لغة بني تميم.. فأما اللغة في الكسر فإن هذه اللفظة تكثر في كلام الناس، والضم ثقيل ولاسيما إذا كانت بعده كسرة فأبدلوا من الضمة كسرةً وجعلوها بمنزلة شيء واحد، والكسرة مع الكسرة أخف، وكذلك الضمة مع الضمة فلهذا قيل الحمد لله «الله» خفض باللام الزائدة.

وأما الذين رفعوا اللام أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمتان مثل الحُلُم والغَضَب(٢).

وزعم سيبويه أن أصل اللام الفتح يدلك على ذلك أنك إذا أضمرت قلت: الحمدُ لَه، فرددتها إلى أصلها إلا أنها كسرت مع الظاهر للفرق بين لام الجر ولا التوكيد»(٣).

****

(١) شواذ ابن خالويه ١، البحر ١: ١٨ وما بعدها.

(٢) نعتقد أن ذلك إنما هو ميل من بعضهم إلى الحركة وليس إلى المثال.

(٣) معاني القرآن- الفراء ١: ٣.

باب المبتدأ والخبر وأحكامه

اختلاف لغات العرب في رفع أو نصب ما حذف عامله من مصدر أو مفعول:

اختلفت لغات بعض العرب في نصب أو رفع معمول ما حذف عامله من نحو: ديارُ الأحباب، كلاهما وتمرًا، ومن أنت وزيدًا. . .

ومرحبًا، وأهلاً وسهلاً، وسقيًا، وجندلاً، وتربًا، وخيبةً وجوعًا، وعقرًا، وبؤسًا وبعدًا، وسحقًا، وتعسًا، وتبًا. . .

فمن ذلك أن من ذهب من العرب إلى النصب في النوع الأول، فقد عامله على أنه مفعول به لفعل محذوف حيث يجوز حذف ناصب المفعول به قياسًا لقرينة لفظية فيما ذكر، ويجب سماعا في الأمثال وما جرى مجراها نحو: الكلابَ على البقر، وانتهوا خيرًا لكم. .[1] وخالف في الأخير أبو حيان، وقال: أنه لا يجب فيه الحذف[2].

أما من ذهب منهم إلى الرفع في هذه الأمثلة وأمثالها فعلى الابتداء أو الخبر فيلزم حذف الجزء الآخر كما لزم إضمار الناصب نحو: ديارُ الأحباب تلك، وكلاهما وقولي وزدني، ومن أنت وزيدٌ أي ذكرك وكلامك[3].

أما النصب في القسم الثاني وما أشبهه فإنما يأتي إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل كأنك قلت: أسقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا. . إلخ. فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب.

قال أبو حيان: وإنما قدره بفعل لأن الدعاء إنما يكون بالفعل فقدره بفعل من لفظ الشيء المدعو به، فعلى تقدير سيبويه يكون انتصاب مرحبا على المصدر لا على المفعول به وكذلك أهلا. قال: وهذا الذي قدره سيبويه إنما هو إذا استُعْمِلَ دعاء، أما إذا استعمل خبرًا على تقدير صادفت وأصبت فيكون مفعولا به لا مصدرًا، قال: وَوَهِمَ الفَوَّاسُ فنسب لسيبويه أن مرحبا مفعول به أي صادفت رحبا

(١) شرح التصريح ١: ٣١٤ وما بعدها. (٢) الهمع ١: ١٦٨.
(٣) الهمع ١: ١٦٩.

ضيقا، وأن مذهب غيره أنه مصدر بدل عن اللفظ بفعله[١] كما جعل الحذر بدلا من أحذر فلما استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صارت بمنزلة أفعالها[٢] فمما جاء منها لا يظهر لها فعل فهي على هذا المثال نصب[٣].

ويرى سيبويه أن النصب ههنا إنما أتى من قبل أنك لم تذكر شيئا من هذه المصادر لتبني عليه كلامًا كما تبني على عبدالله إذا ابتدأته وأنك لم تجعله مبنيًا على اسم مضمر في نيتك ولكنه على دعائك له أو عليه فهو منصوب على المصدر، وهو مذهب أهل الحجاز.

أما بنو تميم: فقد حكى عنهم الليث أنهم يرفعون جميع ما ذكر[٤] سواء أريد الاخبارُ عنها بشيء أم لا إذ يقصدون بذلك معنى الدوام والثبوت -على ما ذهب إليه الرضي-[٥] فرفعوها وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبًا حملا للرفع على النصب الذي كان يجب فيها على أنها منصوبة بفعل محذوف وجوبًا لأنها من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بأفعالها[٦].

ويرى بعض النحويين أن ذلك ينقاس في المصادر غير المدعو بها أما أسماء الأعيان فلا[٧]، وبهذه اللغة ورد قول الشاعر:

لَقَدْ أَلَبَ الْوَاشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِهِمْ   فَتُرْبٌ لأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ(*)

وقال آخر: أَلاَ مَرْحَبُ وَادِيْك غَيْرُ مُضَيَّقِ(**)

---

(١) الهمع١: ١٦٩.

(٢) شرح المفصل١: ١١٤.

(٣) الكتاب١: ١٥٧.

(٤) التهذيب٢: ٢٤٤، ٤: ٢٤.

(٥) شرح الكافية١: ١٢٠، الخزانة١: ٢٤١.

(٦) نفسه١: ١٢٠، شرح التصريح ١: ١٧٧.

(٧) الهمع١: ١٩٤.

(*) البيت من شواهد الكتاب ١: ١٥٨، الهمع١: ١٩٤، الدرر اللوامع ١:١٦٦. وشرح المفصل ١: ١٢٢.
ولم ينسب في هذه المصادر إلى أحد. وألب يألب جمع لبينهم: أي ليبينوا ويبعدوا أو بسبب بين من أهوى. والترب والجندل يقال: إنهما كناية عن الخيبة لأن من ظفر من حاجته بهما لم يحظ بطائل وكأنما القموا الترب والجندل وهي الحجارة واحدتها جندلة.
والشاهد: رفع «ترب، وجندل» على الابتداء كأنه قال ترب وجندل لأفواه الوشاة.

(**) البيت من شواهد الهمع ١: ١٦٩، والدرر اللوامع ١: ١٤٥.. وتتمته: إذا جئت بوابًا له قال: مرحبا.
وقد نسبوه إلى أبي الأسود الدؤلي. والمعنى: أن بوابهُ قد اعتاد الأضياف فيتلقاهم مستبشرًا بهم لما =

أي ألا هذا مرحب أولك مرحب.

وأنشد أيضًا:

وَبِالسَّهْبِ مَيْمُونُ الخَلِيقَةِ قَوْلُه ... لِمُلْتَمِسِ المَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبُ(*)

قال سيبويه: وزعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعا:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي ... فِيكُمْ عَلى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ(**)

وسمعنا بعضَ العرب الموثوق به يقال له: كيف أصبحت؟

فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر كأنه يقول أمري وشأني حمد الله وثناء عليه ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل، ولم يكن مبتدأ ليبني عليه ولا يكون مبنيا على شيء هو ما أظهر، ومنه قراءة الجمهور فى قوله تعالى: ﴿**قَالُوا مَعْذِرَةٌ إلى ربِّكم**﴾[1] فرفع «معذرة» لما لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارًا مستأنفًا من أمر ليموا عليه، وفي كل ما ذكر معنى النصب، ولكنهم قيل لهم: لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا؟ قالوا: موعظتُنا مَعْذِرَةٌ الى ربِّكُمْ، ولو قال رجل لرجل معذرة إلى الله وإيك من كذا وكذا يريد اعتذارا لنصب[2]، وبها قرأ

= عرف من حرص صاحبه عليهم، وعنده الرحب والسعة فلا يضيق واديه بمن حله.

والشاهد: رفع المصدر المحذوف عامله على الابتداء.

(١) شرح الشاطبية ٢٠٨، حجة القراءات ٣٠٠، البحر ٤: ٤١٢.

(٢) الكتاب: ١: ١٦١، حجة القراءات ٣٠٠.

(*) البيت من شواهد الكتاب١: ١٥٩، الهمع ١: ١٦٩، الدرر اللوامع ١: ١٤٥، شرح المفصل٢: ٢٩، وقد نسب في بعض هذه المصادر إلى طفيل الغنوي. ويروى: النقيبة بدل الخليفة. والسهب: موضع بعينه وأصله ما انخفض من الأرض وسهل. والنقيبة: الطبيعة. والميمون: المبارك

والشاهد: رفع أهل ومرحب على إضمار مبتدأ والتقدير هذا أهل ومرحب أو يكون مبتدأ على معنى لك أهل ومرحب.

(**) البيت من شواهد الكتاب١: ١٦١، شرح المفصل١: ١١٤، والهمع ١: ١٩١ وغيرها. وقد اختلف في قائله فبعضهم نسبه إلى ضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل شاعر جاهلي. ومنهم من نسبه إلى همام ابن مرة أخي جساس قاتل كليب، وقيل: إنه لبعض مذحج وقيل بل هو لزراقة الباهلي، وبعضهم ينسبه إلى هني بن أحمر من بني الحرث، وسببه ما قيل من أن قائله كان يبر أمه ويخدمها وكانت مع ذلك تؤثر عليه أخا يقال له جندب..

والشاهد: رفع عجب على إضمار مبتدأ محذوف أى أمري عجب وصح ذلك لتضمنه معنى الفعل.

في الآية المذكورة زيد بن علي وعاصم في بعض ما روي عنه وعيسى بن عمر وطلحة بن مصرف[1]. وهي على هذا خبر مبتدأ محذوف.

والمعروف أن حذف المبتدأ والاستغناء عنه بخبره إذا دل عليه دليل مذهب شائع لكثير من العرب، ونرجح- بناء على ما ذكرناه ههنا وفي غيره من المواضع- أنه استعمال خاص لبني تميم، فقد رفع التميميون بعوضة من قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ لا يَسْتَحي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ**﴾ وغيرهم ينصب[2].

وعَلَّلَ الأخفش الرفعَ عند التميميين بأنهم يجعلون «ما» بمنزلة الذي ويضمرون «هو» كأنهم قالوا: **لا يَسْتَحي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً الذِّي هُوَ بَعُوضَةٌ**[3].

وقال أبو عبيدة: سأل يونس رؤبة عن قوله تعالى: «**مَا بَعُوضَةٌ**» فرفعها، وبنو تميم يعملون آخر الفعلين والأداتين في الاسم[4]، وبالرفع فيها أيضا قرأ الضحاك وإبراهيم وابن أبي عبلة وقطرب.

وقد اختلف النحاة في تخريج هذه القراءة بعد اتفاقهم على أن «بعوضة» خبر، واختلافهم فيما يكون عنه خبرا فقيل: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو بعوضة، وفي هذا وجهان:

أحدهما: أن هذه الجملة صلة لما، وما موصولة لما، بمعنى الذي وحذف هذا العائد، وهذا الإعراب لا يصح إلا على مذهب الكوفيين حيث لم يشترطوا في جواز حذف هذا الضمير طول الصلة.

وأما البصريون: فإنهم اشترطوا ذلك في غير «أي» من الموصولات، وعلى مذهبهم تكون هذه القراءة على هذا التخريج شاذة ويكون إعراب «ما» على هذا التخريج بدلا، التقدير مثلا الذي هو بعوضةٌ.

---

(١) حجة القراءات ١: ٣٠٠، شرح الشاطبية ٢٠٨، البحر ٤: ٤١٢.

(٢) نقلا عن معاني القرآن للأخفش ٣٥/ب أوردها غالب المطلبي. مجلة المورد ع٣م٧ س١٩٧٨ ص١٨٠.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٣٥/ب، أوردها غالب المطلبي- مجلة المورد ع٣- م٧- س١٩٧٨ص: ١٨٠.

(٤) أبو عبيدة- مجاز القرآن: ٣٥.

ثانيهما: أن تكون «ما» زائدة أو صفة وهو بعوضة، وما بعده جملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق.

وقيل: خبر مبتدأ ملفوظ به وهو ما على أن تكون استفهامية[١].

حذف كان والنصب بها بعد واو المعية في لغات بعض العرب

لـ كان حالات تختص بها منها:

حذفُها وبقاء عملها في الخبر إذا تقدم واوَ المعية السابقة له جملةٌ اسمية أو فعلية متضمنة معنى الفعل وقبل الواو ضميرٌ. إما متصل مجرور أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو: مالك وزيدًا.

وإما ظاهر أو ضمير المرفوع منفصل نحو: ما شأنُ عبدِالله وزيدا ومنعه بعضُ المتأخرين، وهو محجوج بالسماع[٢].

وقد نَقَلَ بعضُ النحويين أن هناك لغتين[٣] في الواقع بعد واو المعية من نحو:

ما أنت وقصعةٌ من ثريد، وما أنت وزيداً.

فالرفع أفصح اللغتين[٤] من ناحيتين:

١- أنه لم يتقدم واوَ المعية فعلٌ أو بمعناه حتى يتسنى النصب نحو: ما صنعت وأباك، وحسبك وزيدا.

٢- أن الذي قبل الواو ضمير مرفوع منفصل، والضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر فيجوز العطف عليه فلذلك كان الوجه الرفع، ومنه قوله:

يَا زَبْرُقَانُ أَخَابَنِي خَلَف   مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ(*)

---

(١) أبو حيان- البحر المحيط١: ١٢٣.   (٢) الهمع١: ٢٢١.

(٣) حاشية الطالب ابن حمدون: ١٦٣.   (٤) نفسه: ١٦٣.

(*) البيت من شواهد الكتاب١: ١٥١، والخزانة ٢: ٥٣٥. وقد نسبه للمخبل السعدي وهو ابن عم الزبرقان هجا به ابن عمه وبعده:

هل أنت إلا في بني خلف   كالأسكتين علاهما البظر =

وقول الآخر:

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيْمُ قَيْسٍ ... فَمَا الْقَيْس بَعْدَك وَالْفَخَارُ(*)

ويجوز النصب حينئذ.

قال سيبويه: وهو قليل في كلام العرب وذلك أنهم لم يحملوا الكلامَ على معنى ما ولا كيف، ولكنهم حملوه على الفعل على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف كأنه قال: كيف تكون أنت وقصعة من ثريد، وما كنت وزيدًا لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيرا ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث فمعنى صدر الكلام كأنه قد تكلم بها وإن كان لم يلفظ بها لوقوعها ههنا كثيرا، ومن ثم أنشد بعضهم:

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مُتْلَفٍ ... يَبْرَح بِالذَّكْرِ الضَّابِطِ(**)

لأنهم يقولون: ما كنت ههنا كثيرًا، ولا ينقض هذا المعنى، وفي كيف معنى يكون فجرى ما أنت مجرى ما كنت كما أن كيف على معنى يكون(1).

= والزبرقان: هو ابن بدر واسمه حصين، وخصصه بأخ بني خلف للتحقير، وقيل: بل للاحتراز عن الزبرقان العزازي، وبنو خلف: رهط الزبرقان بن بدر. وخلف جده الأعلى. وويب: كلمة مثل ويل. ومعناها: ألزمك الله الويل. والقصد: تحقير له وتصغير. ويروى: ويل أبيك. والشاهد فيه: رفع الفخر عطفا على «أنت» مع أن الواو في معنى مع، ويمتنع النصب إذ ليس قبل فعل يتعدى إليه فينصبه.

(1) الكتاب1: 153.

(*) البيت من شواهد الكتاب1: 151. ولا يعرف قائله. والفخار: مصدر مفاخرة وفخارا. يرثي ببيته هذا رجلا من سادات قيس فيقول:

كنت كريمها ومعتمد فخرها ... فلم يبق لقيس بعدك فخر

والشاهد: عطف «الفخار» بالعطف وهو مرفوع على «القيسي».

(**) البيت من شواهد سيبويه 1: 152، وقد نسبه ابن يعيش في شرح المفصل 2: 52. إلى بعض هذيل، قالوا: إنه أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي ديوان الهذليين 2: 195. والمتلف: القفر الذي يتلف فيه من سلكه، وأراد بالذكر: حجلا لأن الذكر أقوى من الناقة. والضابط: القوي. والتبريح: المشاق والمعنى: مالي أتجشم المشاق بالسير في الفلوات المتلفة. والشاهد: نصب السير بإضمار فعل كأنه قال: فما كنت أنا والسير، أو فما أكون أنا والسير ولو رفع لكان أجود.

وقد ذكر كثير من النحاة أن النصب في أمثال ذلك ثبت أنه استعمال ورد عن أناس من العرب[1]. وقد قاس عليه قوم من النحاة في هذا لكثرة ما جاء منه، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش، ورأي أبي علي الفارس.

وقصره آخرون على السماع لأنه شيء وقع موقع غيره فلا يصارُ إليه إلا بسماع من العرب[2].

٢- وتختص كان مع سائر أخواتها باستعمالها تامةً ما عدا ليس باتفاق، وزال- خلافا للفارسي في الحلبيات، وفتيء خلافا للصاغاني في نوادر الإعراب- وحينئذ فإنها تكتفي بمرفوعها عن منصوبها، فتكون أصبح وأضحى وأمسى بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء كقوله تعالى ﴿**فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ**﴾ [الروم: ١٧].

وظل بمعنى دام وأشباهه، وبات بمعنى أقام ونحوه وصار بمعنى رجع، ودام بمعنى بقي، نحو ﴿**مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ**﴾ [هود: ١٠٧] وانفك بمعنى خلص وبرح بمعنى ذهب وتكون كان بمعنى ثبت ووقع وحدث وحضر ووجد[3].

قيل ومنه قراءة الجمهور[4] في قوله تعالى: ﴿**وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ**﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي وإن وقع غريم من غرمائكم ذو عسرة على أن كان تامة، وهو قول سيبويه وأبي علي.

وأجاز الكوفيون أن تكون كان ناقصة هنا وقدر الخبر وإن كان من غرمائكم ذو عسرة فحذف المجرور الذي هو الخبر، وقدر أيضًا: وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق وحذف خبر كان لا يجوز عند البصريين لا اقتصارًا ولا اختصارًا.

وقرأ أُبَيٌّ وابن مسعود وعثمان وابن عباس «ذَا عُسْرَةٍ[5]». ويخرج هنا على أن كان ناقصة والمذكور خبرها واسمها مضمر، كقولهم: إذا كان غدا فأتني، وإذا كان يوم الجمعة فالقني، والمعنى إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غدا وفي يوم الجمعة فأتني.

---

(١) الكتاب١: ١٥٢ وما بعدها، شرح المفصل: ٢.
(٢) شرح المفصل ٢: ٥٢.
(٣) الهمع: ١١٧، شرح
(٤) البحر المحيط ٢: ٣٤٠.
(٥) البحر ٢: ٣٤٠.

ولكنهم أضمـروا استخـفافًا لكثرة كـان في كلامهم لأنه الأصل لما مـضى وما سيقع.

وإنما فعل ذلك لعلم المخاطب ما يعني المتكـلم فصار بمنزلة المثل، وهو لغة لبني تميم[1]. ومثل ذلك جـائز في كل فعل لأنك إنمـا أضمرت بعـد ما ذكـرت مظهرًا والأول محذوف منه لفظ المظهر وأضمروا استخفافًا[2].

الخلاف بين الحجازيين والتميميين حول خبر ليس المنفى

ليس: من الأفعـال الداخلة على المبتدأ والخـبر وتَرْفَعُ المبتـدأ ويسمى اسمـها، وتَنْصِبُ الخبرَ تشبـيها بالمفعول ويسمى خبـرها، وهل هو فعل أوحرف؟ خلاف[3] والنقلَ عن العرب أثبتَ اختـلافَ القبائل العربية في إعمـال هذا الفعل وفي إفادته فقـد جاء: أن بني تميم والحجـازيين قد اختلفوا في نـحو «لَيْسَ الطِّيبُ إلاَّ المِسْكُ» فالتميميون يرفعون الخبر ههنا، بناء على إهمالهم لليس إذا انتقض نفيها بالا.

أما الحجازيون: فإنهم ينصبونه[4].

ونقل الأئمة مـن لغويين ونحاة قـصةً عن العـرب من كلا الفريـقين أكدت هذا الخلافَ وأثبتته.

حدثنا أبو بكر بن دريد حدثنا أبو حاتم قال:

سمعت الأصمعيَّ يقول: جاء عيـسى بن عمر الثقفى ونحن عند أبي عمرو بن العلاء فقال: يـا أبا عمرو ما شيء بلغنى عنك تجيزه؟ قـال: وما هو؟ قال: بلغنى أنك تجيز ليس الطيب إلا المسك بالرفع قال أبوعـمرو: ذهب بك يا أبا عمرو نمت وأدلج الناس، ليس في الأرض حجـازى إلا وهو ينصب ولا في الأرض تميمى إلا وهو يرفع.

ثم قـال أبوعمـرو: قم يا يحـيي «يعنى اليـزيدى وأنت يا خلف» يعنى «خلفـا الأحمر» -فاذهبا إلى أبي المهـدى فلقناه الرفع فإنه لا يرفع، واذهبا إلى أبي المنتجع فلقناه النصب فإنه لا ينصب.

---

(١) الكتاب١: ١١٤. (٢) نفسه والجزء والصفحة.

(٣) المغنى ١:٢٩٣، كتاب اللامات:١١٢.

(٤) المغني ١:٢٩٣، الجنى الداني ٤٩٥. التسهيل ٥٧.

قال: فذهبا فأتيا أبا المهدى فإذا هو يصلي فلما قضى صلاته التفت إلينا وقال: ما خطبكما؟ قلنا: جئنا نسألك عن شيء من كلام العرب، قال: هاتيا فقلنا؛ كيف تقول: ليس الطيب إلا المسك؟ فقال: أتأمرانى بالكذب على كبرة سني؟ فأين الجادى؟ وأين كذا؟ وأين بنة الإبل الصادرة؟. . قال له خلف: ليس الشرابُ إلا العسلِ، فقال: فما يصنع سودان هجر؟ ما لهم شراب غير هذا التر.

قال اليزيدى: فلما رأيت ذلك منه، قلت له: ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةُ الله.

فقال هذا كلام لا دخل فيه، ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها.

فقال اليزيدى: ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها، فقال: ليس هذا لحني ولا لحن قومي، فكتبنا ما سمعنا منه.

ثم أتينا أبا المنتجع فأتينا رجلاً يعقل فقال له خلف: ليس الطيب إلا المسكَ فلقناه النصب وجهدنا به فلم ينصب وأبى إلا الرفع فأتينا أبا عمرو فأخبرناه، وعنده عيسى بن عمر لم يبرح فأخرج عيسى خاتمه من يده وقال: ولك الخاتم بهذا والله فقت الناس[1].

وتأول بعض النحاة الرفع ههنا على أوجه:

الأول- أن في ليس ضمير الشأن، والطيب متبدأ والمسك خبره، ولو كان كما زعم لدخلت إلا على أول الجملة الاسمية الواقعة خبرا، فقيل: ليس إلا الطيب المسك.

الثانى- أن الطيب اسمها وأن خبرها محذوف أى في الوجود وأن المسك بدل من اسمها كأنه قال: ليس الطيب في الوجود إلا المسك.

الثالث- أن الطيب اسمها، وإلا المسك نصب والخبر محذوف كأنه قيل ليس الطيب الذى هو غير المسك طيبا في الوجود، وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير.

---

(١) المزهر ٢: ٢٧٧ وما بعدها، مجالس العلماء: ١، شرح اللمع ٢٢١، شرح الأزهرية ١٨١، الهمع ١: ١١٥.

وزعم أبو نزار الملقب بملك النحاة[*]. أن الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره: إلا المسك أفخره، والجملة في موضع خبر ليس.

وقد ضعفت جميع تلك التخاريج بأن الإهمال إذا ثبت لغةً لبنى تميم بنقل أبي عمرو فلا حاجة تدعو إلى التأويل[1].

«ما» النافية ولغات العرب فيها

اختلف العرب فيما نُقِلَ إلينا من لغتهم حول استعمال هذه الأداة في العربية، فبعضهم أهملها من قِبَلِ أنها من الحروف غير المختصة فلم يعملوها تشبيها بالحروف المهملة كالهمزة وهل وبل في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدرى الجملتين:

الفعل والمبتدأ، كما أنها ليست بفعل كليس ولا يكون فيها إضمار.

وبعضهم أوجد لها أثرا فيما دخلتْ عليه من ركني الجملة الاسمية المبتدأ والخبر تشبيها لها بليس المختص في كونها للنفي وداخلة على المبتدأ والخبر، وتخلص المحتملَ للحال كما أن ليس كذلك.

ولعل فى دخول الباء في خبرها أقوى شَبَهِا بذلك، فلما رأوها بمعنى ليس وتقع في جميع مواقعها وتغني كل واحدة منها عن صاحبتها أجروها مجراها في العمل ما دام الكلام على وجهه، ورَاعَى كونَ هذا الحرف غيرَ مختص بنو تميم فأهملوها.

---

(١) المغني ١:٢٩٤ وما بعدها، الهمع ١:١١٥.

(*) ملك النحاة: هو الحسن بن صافى بن عبدالله بن نزار أبي الحسن أبو نزار الملقب بملك النحاة، ولد سنة ٤٨٩هـ بغداد وتنقل بين البلدان الإسلامية في الجانب الشرقي لطلب العلم حيث تفقه للشافعي على أحمد الشنهي. وقرأ الأصول على ابن برهان، والخلاف على أسعد المبهني، والنحو على الفصيحي حتى برع فيه، ودرسه فى الجامع، وظل يتنقل حتى استقر به المقام في دمشق حيث وافاه الأجل به سنة ٥٦٩هـ.

ومن تصانيفه: الحاوي في النحو والعمدة فيه، المقتصد في التصرف..

أما القائلون بإعمالها فـقد راعوا شَبَهَهَا بالمختص كليس فرفعـوا بها المبتدأ اسما لها ونصبوا الخبر خبرا لها[1].

ويرى بعض أئمة العربيـة: أن لهجة تميم في «ما» أقوى قيـاسا -لما أشرنا إليه- وأيضا فمتى رَابَكَ في الحجـازية ريبٌ من تقديم خبر أو نقض النفي فَزِعْتَ إذ ذاك إلى التميمية فكأنك من الحجازية على حرد.

ومع ذلك تظل الحجـازية أسيَر استـعمالا وأكثـرَ فصاحةً وبهـا نزل القرآن[2]، واستعمالها أولى، ويشترط لإعمالها عملَ ليس عند الحجازيين شروطا:

١- أن لا تؤكد بـ«ما».

٢- ألا يقترن اسمها بـ«إن» الزائدة.

٣- أن يبقى نفيها.

٤- ألا يتقدم الخبر.

٥- ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا لم يكن ظرفا أو مجرورا[3].

غير أنه لم يَسْـلَمْ شرطٌ واحد من تلك الشروط من خـروج بعض كلام العرب عليه.

فقد حـكى الفارسى عن جماعـة من الكوفيين إجازة النصب بعد «مـا» المؤكدة كقوله:

لاَ يُنْسِكَ الأسَى تأسِّيًـا فَـمَا مَـا ... مِنْ حَـمَامٍ أَحَـدٌ مُعْـتَصِـمَا[4](*)

(١) الكتاب ١:٢٨، المقتضب ٤:١٨٨، الإنصاف ١:١٦٥. الهمع ١:١٣٢.

(٢) الخصائص ١:١٢٤ وما بعدها. التسهيل ٥٧.

(٣) الهمع ١:١٢٣، المقتضب ٤:١٨٩، شرح التصريح ١:١٩٦ وما بعدها.

(٤) الهمع ١:١٢٤.

(*) البيـت من شواهد الهـمع ١:١٢٤، والدرر ١:١٥. ولم ينسب إلى أحد بعـينه، ومعنى الـبيت: لا ينسك ما أصابك من الحزن على من فقدته أن تتأسى بمن سبقك ممن فقد أحبابه فليس أحد ممنوعًا من الموت.

والشاهد فى: ما ما أحد مـعتصما... حيث استشهدوا به على عـمل «ما» المؤكدة بمثلها، وذلك مذهب الكوفيين ومن وافقهم. ومنهم من قد زعم أن ما إذا تكررت بطل عملها.

وأجـاز الكوفيـون النصَب أيضـا مع اقتـرانهـا بأن الزائدة كـرواية يعقـوب بن السكيت:

بَنِي غُـدَانَـةَ مَـا أنْ أنْـتُم ذَهَبًـا وَلا صَرِيْفًا ولكنْ أنتمُ الخُزَفُ[1](*)

وجَوَّز الشلوبين ويونس النصبَ مع إلا مطلقا لوروده في قوله:

وَمَـا الـدَّهْرُ إلاّ مَنْجَـنُونًا بِأَهْـلِه وَمَا صَاحِبُ الحُاجَاتِ إلاّ مُعَذَّبًا(**)

وجوَّز الفراءُ نصبَ الخبر إذا تقدم مطلقا كقولهم:

ما مسيئا من أعتب، وجوز الأخفش النصب مع إلا نحو: ما قائمًا إلا زيدٌ.

وقد حكى الجرمي أن نصب الخبر إذا تقدم لغة.

قال الفرزدق:

فَأَصْـبَحُـوا قَدْ أَعَـادَ اللهُ نِعْمَـتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِـثْلَهُمْ بَشَرُ[2](***)

---

(1) الهمع ١ :١٢٤.

(2) نفسه ١ :١٢٤.

(*) البيت من شواهد الهمع ١ :١٢٤، والدرر ١ :٩٤ وما بعـدها. وشرح التصريح ١ :١٩٧، ولم ينسب إلى قائل معين. غدانة: حي من يربوع، وصريف: الفضة، والخزف: ما عمل من الطين وشوى بالنار فصار فخارا، وبائعه يقال له خزاف.

والشاهد في قوله: ما أن أنتم ذهبا.. على رواية يعقـوب بن السكيت حيث أعمل الشاعر ما مع أن «إن» قد زيدت بينها وبين جـزأى الجملة الاسمية وهذا خلاف الكثـير الشائع من لغة العرب، والقيـاس حينئذ الرفع.

وقد خرجها الجمهور تخاريج أوضحها أنها نافية مؤكدة لنفى ما.

(**) البيت من شواهد شرح الكافية ١ :٢٦٦، الخزانة ٢ :١٢٩.

قال البـغدادى: هذا البيت نسـبه ابن جنى في كتـاب ذا القد لبعض الـعرب. والمنجنون: الدولاب الذى يستقى عليه. وقيل هي أداة الساقية التى تدور. ومعذبا: اسم مفعول من التعذيب.

والشاهد: وما الدهر إلا منجنونا.. وما صاحب الحاجات إلا معذبا.. حيث أعلمت ما مع انتقاض نفيها بإلا، وهو مذهب يونس.

(***) البيـت من شواهد سيـبويه ١ :٢٩، وشـرح الكافيـة وشرح شـواهدها: ٢ :١٣٠، وهو من قصـيدة للفرزدق يمدح بها عمر بن عبدالعزيز الأموي منها:

تقـــول لما رأتنـى وهى طيـــبـــة على الـفـــراش ومنهـــا الدل والخـــفـــر =

وقال آخر: نَجْرَانُ إذْ مَا مِثْلَهَا نَجْرَانُ[1](*)

وقد أنكر المبرد ذلك وقال:

إنه خطأ فاحش وغلط بين[2]. وادعى سيبويه: أنه لا يكاد يُعرف[3].

وقد خرج بعضهم هذين البيتين على عدة أقوال على أن تجعله نعتا مقدما وتضمر الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك: فيها قائمًا رجل، وذلك أن النعت لا يكون قبل المنعوت، والحال مفعول فيها، والمفعول يكون مقدما ومؤخرا[4]. وَرُدَّ ذلك بأنه لا يجوز عند النحويين أن تقول: قائما رجل على إضمار الخبر، ولأن يكون الخبر منصوبا مقدما كما كان مؤخرا أقرب إلى الجواز على ضعفه بخلاف قولك: قائما رجل؛ لأنه أتي بحال ولم يؤت بعامل فيها، وأتى بمبتدأ ولم يأت له بخبر، وحذف في موضع لا يعلم المخاطب به ما حذف منه دلالة فيه على المحذوف وهذا لا يجوز لأن فيه إلباسا وذلك وإن كان ضعيفا فلا إلباس فيه، أعني تقدم الخبر منصوبا وما كان ولا لبس فيه فهو أجود مما جمع الضعف والإلباس[5].

= كأني طالب قوما بجائحة ... كقربة الفتك لا تبقى ولا تذر

أصدر همومك لا يقتلك واردها ... فكل واردة يوما لها صدر

ومعنى أصبحوا: صاروا. وأعاد الله نعمتهم: ردها عليهم، والمراد بالنعمة: البسط لهم في السلطان، وقريش قوم النبي ﷺ ومنها عمر بن عبدالعزيز الذى مدح بهذه القصيدة.

والشاهد في ما مثلهم بشر: فقد حكى سيبويه أنه قد ورد عن بعض العرب نصب مثلهم وهذا لا يكاد يعرف. وقاس عليه آخرون منهم الفراء إذ ذهبوا إلى أنه يجوز إعمال ما النافية عمل ليس ولو تقدم خبرها على اسمها كما فى البيت، والجمهور يتأولون جميع ذلك.

(*) هذا الشطر من الشعر من شواهد الهمع ١: ١٢٤، والدرر ١: ٩٦ ولم يذكروا له قائلا، ولا تتمة. والشاهد في قوله: ما مثلها نجران.. حيث روى بنصب مثل ورفع نجران وقد استشهد به على إعمال «ما» الحجازية مع تقدم خبرها وهذا مذهب كثير من النحاة -كما قدمنا- ولكن الجمهور منهم لا يقرون ذلك ويردونه من عدة أوجه.. وقد أوردها البغدادى فى الخزانة ٢: ١٣٠ وما بعدها، والشنقيطى فى الدرر ١: ٩٥.

(١) الهمع ١: ١٢٤.

(٢) المقتضب ٤: ١٩١.

(٣) الكتاب ١: ٢٩.

(٤) المقتضب ٤: ١٩١ وما بعدها.

(٥) الانتصار -لابن ولاد- نقلا عن هامش المقتضب ٤: ١٩٢- تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة.

على أن الراجح منها: أن ما تميمية ولكن بني مثل على الفتح وبني لإضافته إلى مبني[1]، ومما تحققت فيه الشروط: ما قرأه الجمهور[2]: ﴿**مَا هَٰذَا بَشَرًا**﴾ [يوسف: ٣١]. . وقرأوا أيضا[3]: ﴿**مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**﴾ [المجادلة: ٢].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في عامل النصب في خبر «ما» النافية على مذاهب:

فذهب الكوفيون إلى أن «ما» في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض؛ لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء فإذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره.

أما البصريون: فقد ذهبوا إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها لشبهها بها -لما ذكر سابقا-[4].

وقد عزا النحاةُ لغةَ الإعمال إلى الحجازيين وأهل تهامة والنجديين[5].

قالوا: وهي اللغة القدمى الحجازية وبها ورد القرآن، وإنما قالوا:

القدمى لأن الكثير في لغة الحجاز إنما هو جر الخبر بالباء وعليه أكثر ما جاء في القرآن.

وأما نصب الخبر فمن لغة الحجاز القديمة حتى إن النحويين لم يجدوا شاهدا على نصب الخبر في أشعار الحجازيين غير قول الشاعر:

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ ... تَصِلُ الجُيُوشُ اليْكُم أَقْوادَهَا
أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ ... حَنِقُو الصُّدُورِ وَمَا هُمُ أَوْلاَدَهَا[*]

---

(١) المغنى ١: ٣٠٣، الخزانة ٢: ١٣١.
(٢) البحر ٥: ٣٠٤.
(٣) البحر ٨: ٢٣٢.
(٤) الإنصاف ١: ١٦٥، الهمع ١: ١٢٣، التسهيل ٥٦.
(٥) المغني ١: ٣٠٣، الهمع ١: ١٣٣، التسهيل ٥٦.
(*) البيتان من شواهد العيني ٢: ١٣٧، البحر ٥: ٣٠٤، قال العيني: أقول هذا أنشده أبوعلي ولم يعزه إلى قائله: =

حتى قال الأصمعي: ما سمعته في شيء من أشعار العرب يعني نصب خبر: «ما» المشبهة بليس[1].

أما من أهملها من العرب:

فقد ذهب إلى أن الحرف إذا لم يُختصَّ بما دخل عليه ولكن تنزل منزلةَ الجزء منه لم يعمل فيه لأن جزء الشيء لا يعمل في الشيء، وما من قبيل غير المختص.

ولهذا ذكروا أن إجراء «ما» مجرى هل وبل وأجل والهمزة.. إلخ أقيس لعدم الاختصاص، وإن كانت أقل من الحجازية فى الفصاحة[2].

وأنشدوا على لغات بني تميم:

وَمُهَفْهَفُ الأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ: انْتَسِبْ   فَأَجَابَ: مَا قَتْلُ المُحِبِّ حَرَامُ(*)

برفع الجزأين[3].

وعلى هذه اللغة قرأ ابن مسعود قوله تعالى: ﴿**حاشا لله ما هذا بشر**﴾[4] بالرفع.

وقرأ المفضل عن عاصم: مَا هُنَّ أُمهَاَتُهُمْ «بالرفع على لغة بني تميم[5].

وقد اختلف النحويون حول دخول الباء الزائدة في خبر ما النافية.

= والنذير: من الإنذار وهو الإعلام، وهو المعلم الذى يخوف القوم بما يكون من عدو أوغيره، وهو المخوف أيضا. بحرة: أرض ذات حجارة يكون من عدو أوغيره، وهو المخوف أيضا، بحرة: أرض ذات حجارة يكون من عدو أو غيره، وهو المخوف أيضا، بحرة: أرض ذات حجارة سوداء، ولكن المراد به ههنا الكتيبة المسودة لكثرة حديدها، والأقواد: جمع قود وهي الجماعة من الخيل، وأبناؤها: أراد رجال الكتيبة وأراد بهم رؤساءهم، ومكتنفون: يريد قد صاروا حوله على أكتافه يعنى حدقوا برأس الكتيبة فجعله لهم بمنزلة الأب إذ كان يقوم بأمورهم ويأمر فيهم وينهي، وحنقو الصدور: من الحنق وهو الغيظ، وما هم أولادها: أى ليسوا بأولاد الكتيبة على الحقيقة يعني لم تلدهم الكتيبة.

والشاهد في ما هم أولادها: حيث نصب خبر ما التي بمعنى ليس على لغة أهل الحجاز لشبهها بها...

(١) شرح المفصل ١ : ٨٠.   (٢) نفسه ١ : ٨٠.

(٣) شرح الأزهرية ١٨٠.   (٤) الشواذ: ٦٣، البحر ٥:٣٠٤، المغنى ١:٣٠٣.

(٥) المغنى: ٣٠٣.

(*) البيت من شواهد الأزهرية ١٨٠، ولم ينسبه إلى قائل معين.

ومهفهف: يريد خفيف، والأعطاف: الجوانب، وانتسب: أى اعتز وقد أهمل ما النافية مع توفر جميع شروط إعمالها على لغة تميم.

فذهب الفارسي والزمخشري ومن تابعهما:

إلى أن من يرفع الخبرَ بعد «ما» النافية، وهم التميميون لا يجيزون دخولَ الباء عليه من قِبَلِ أن تلك الباء إنما أُتي بها ليتحقق النفي[١].

ولهذا وَجَّهَ الزمخشرى قراءَة ابن مسعود «مَا هُنَّ بأمهاتهم» بأنها قد جاءت على لغة من ينصب[٢] وهذا ليس بشيء[٣].

وقد ردَّ ذلك على الفارسي والزمخشري ومن نحا نحوهما لأن زيادة الباء في مثل ما زيد بقائم كثير في لغة بني تميم[٤]، وهو الصحيح لأنها تزاد في خبر «ما» على اللغتين، وهو ظاهر كلام سيبويه فى باب الاستثناء فى مسألة: ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به.

قال الشاطبي فى شرح الألفية:

والأصح ما ذهب إليه سيبويه من أوجه:

أحدها: أن بني تميم يدخلونها في الخبر فيقولون: ما زيد بقائم، فإن لم يدخلوها رفعوا.

قال ابن خروف:

إن بني تميم يرفعون ما بعدها بالابتداء والخبر ويدخلون الباء في الخبر لتأكيد النفي، ثم حكى الفراء فقال: وأنشدتني امرأة:

أَمَــا واللهِ أَنْ لَــوْ كُنْــتَ حُــرًّا ... وَمَـا بِالحُـرِّ أَنْتَ وَلاَ الْـعَـتِـيْقِ(*)

قال: فأدخلتِ الباء فيما يلي «ما» فإن ألقتها رفعت.

---

(١) شرح المفصل ١: ٩١، ٨: ١٠٧.

(٢) الكشاف ٤: ٤٨٥.

(٣) الشواذ ١٥٣، البحر ٨: ٢٣٢.

(٤) الهمع ١: ١٢٧، البحر ٨: ١٣٢.

(*) البيت قد حكاه الفراء، وقال: أنشدتني امرأة: أما والله.. وأما بالتخفيف: حرف تنبيه يستفتح به الكلام، وجواب القسم محذوف فى بيت آخر. والحر من الرجال: الكريم الأصل الذي خلص من الرق مطلقا سواء كان رق العبودية أو رق النفس بأن تستخدمه فى الرذائل، والخليق: الجدير واللائق. أي ولا أنت جدير بأن تكون حرا.

وقد أنشد سيبويه للفرزدق وهو تميمي:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ... وَلاَ مُنْسِئٍ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ(*)

وهو كثير في أشعارهم لمن بحث عنه.

الثاني- أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد لكونه منفيا لا لكونه خبرا منصوبا، ولذلك دخلت في خبر كنت، وإذا ثبت أن المسموع لدخولها إنما هوالنفي فلا فرق بين منفي منصوب المحل، ومنفي مرفوع المحل.

والثابت أنه قد ثبت دخول الباء مع إبطال العمل ومع أداة لا عمل لها ألبتة، نحو قوله:

لَعَمْرُكَ مَا إنْ أَبُو مَالِكٍ ... بِوَانٍ وَلاَ بَضَعِيفٍ قُوَاه(**)

وأنشد الفارسي في التذكرة للفرزدق:

يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ ... أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيْذٍ بِدَائِمِ(***)

(*) البيت قد نسب للفرزدق ورأيته في ديوانه ١ : ٣١٠ وقبله:

أتطلب يا عوران فضل نبيذهم ... وعندك يا عوران زق موكر

والعمر: الحياة. وعني بمعنى في البيت: ابن زائدة الشيباني وهو أحد أجواد العرب وسمحائهم فوصفه ظلما بسوء الاقتضاء وأخذه الغريم على عسرة. وأنه لا ينسئه بدينه، وقيل: إنه معنى آخر. ومنسئ: أي مؤخر المدين بدينه، ومتيسر: يتساهل مع مدينه.

والشاهد: جر منسئ، وإذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ، والجر وقتئذ يكون بالعطف على مدخول الباء الزائدة.

(**) البيت من شواهد الخزانة، وقد نسبه للتنخل الهذلي يرثي بها أباه: ٢: ١٣٥. وبعده قوله:

ولكنه هين لين كعالية الرمح عرد نساه. ديوان الهذليين ٢ :٢٩.

وأبو مالك: هو أبو الشاعر واسمه عويمر. ووان: من ونى في الأمر معنى ضعف وفتر، وروي بدله: واه، وهما بعنى واحد.

والشاهد: على أن الباء تزاد بعد ما النافية المكفوفة بأن اتفاقا.

(***) قال العيني: ٢: ١٤٩ -على هامش الخزانة: قائله: الفرزدق بن همام بن غالب، وهو من قصيدة يهجو بها جريرا وكليبا هم رهطه، ويرميهم بإتيان الأتن، كما أن بني فزارة يرمون بإتيان الإبل.. وقبله فى الديوان: ٢ :٦٣

فإنك كلب من كليب لكلبة ... غدتك كليب في خبيث المطاعم

وليس كلبي إذا جن ليله ... إذا لم يجد ريح الأتان بنائم

واقلولى: أى ارتفع الكليبي على الأتان. وأقردت: يعني لصقت الأتان بالأرض..

والشاهد: على زيادة الباء في خبر المبتدأ الذى دخلت عليه هل لشبهها بالنفى.

وإنما دخلت بعد «هل» لشبهها بحرف النفى[1].

فدخولها بعد النفي المحض وهو ما التميمية أحق...

وذكر ابن مالك مـا حكى الفراء عن كثيـر من أهل نجد أنهم يَجُرُّوَن الخـبرَ بعد «ما» بالباء، وإذا أسقطوا الباء رفعوا.

قال ابن مـالك: وهذا دليل واضح على أن دخول الباء جـارةً للخبر بعـد «ما» يلزم منه كون الخبر منصوب المحل، بل جاز أن يقال: هو منصوب المحل وأن يقال هو مرفوع المحل وإن كـان المتكلم به حجازيا، فإن الحـجازى قد يتكلم بغيـر لغته وغيره يتكلم بلغـته إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كـان المتكلم حجازيا ورفع إن كان تميميا أو نجديا[2].

إنَّ وأخواتها -واختلاف بعض العرب فى عملها

وهي أدوات مختـصة بالدخول على الجملة الاسمـية من مبتدأ وخـبر، فتنصب الأول ويسمى اسمها، وترفع الثانى ويسمى خبرها.

وتفيد: إنّ، وأنّ: التوكـيد، وكأن: التشبيـه، وليت: التمنى. ولعل: الرجاء، ولكن: الاستدراك.

ولكل منها بعد ذلك خصائصُها التى تنفرد بها عن غيرها.

غير أنه قد اشـتهر بين النحويين اختلافُ العـرب فى إعمال بعض هذه الأدوات وعليه:

١- فقد نقل عن بعض النحاة جواز نصب «إن وكأن وليت ولعل» مطلقا لجزأي الجملة الاسمية، وإن كان المشهور نصبها للمبتدأ، ورفعها للخبر كسائر أخواتها.

وخصه الكسائي والفراء بليت وهو مذهب الكوفيين فى ليت[3] وحدها وقيل بل فيها وفي كأن أيضا.

---

(١) انظر في بعض هذا التسهيل -لابن مالك- ٥٧ وما بعدها.

(٢) الخزانة ٢: ١٣٣ وما بعدها.

(٣) شرح المفصل ١: ١٠٤، الخزانة ٤: ٢٩١.

وقيل: بل هو شائع فى الجميع[1]، وأنه لغة وعليه ابن سلام وابن الطراوة وابن السيد وبعض أصحاب الفراء[2].

ومن نصب «إن» لجزأى الجملة الاسمية:

قول عمر بن أبي ربيعة:

إذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ   خُطَاكَ خِفَافًا إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا(*)

وقال آخر:

إنَّ العَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزَا   تَأْكُلُ فِي مَقْعَدِهَا قَفِيزَا(**)

وفي كأن: قول النابغة الذبياني:

كَأَنَّ التَّاجَ مَعْصُوبًا عَلَيْهِ   لأَذْوَادٍ أُصِبْنَ بِذِي أَبَانِ(***)

وأنشدوا لذى الرمة:

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهَاتٍ   عَلَى أَبْشَارِها ذَهَبًا زُلالا(****)

---

(١) التاج المكلل بجواهر الآداب: مخطوطة مصورة بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام تحت رقم ٥٨.

(٢) شرح الكافية ٢: ٣٤٧، المغنى ١: ٢٨٦، الخزانة ٤: ٢٩٢.

(*) نسبوا البيت فى بعض المصادر إلى عمر بن أبي ربيعة المخزومي. ولم أجده في ديوانه، وجنح الليل: ظلامه، وخطاك: جمع خطوة، وهي مسافة ما بين الرجلين، والمعنى في البيت واضح.
والشاهد فيه: إن حراسنا أسدا.. حيث أعمل «إن» الناسخة في الجزأين على التشبيه بشبهت.

(**) البيت من شواهد الهمع ١: ١٣٤، ١: ١١٢. ولم ينسب إلى أحد. والخبة: بفتح الخاء وكسرها: الخداعة، والجرُوز: كثيرة الأكل، والقفيز: مكيال معروف.
والشاهد في قوله: إن العجوز خبة... حيث نصبت «إن» جزأى الجملة الاسمية.. وذلك مذهب لبعض العرب وعليه طائفة من النحويين.
ومنهم من منع ذلك وأول النصب في أسد.. على الحالية: أي تلقاهم أسدا.

(***) نسبوا البيت للنابغة الذبيانى من قصيدة يهجو يزيد بن عمرو بن الصعق الكلابي، وقد رأيته ضمن قصيدته فى اختيارات الأعلم الشنتمري ص: ٢٤١.
ومعصوبا: من اعتصب بالتاج: إذا جعله على رأسه، ذود: من الإبل من ثلاث إلى عشر، وأبان: موضع كان أصاب فيه يزيد العصافير التي للنعمان، يريد أنه أغار على قوم فأخذ منهم أذواد إبل فيظن نفسه ملكا، يهزأ به.
والشاهد: نصب كأن لجزأي الجملة الاسمية تشبيها لها بظننت. والخلاف فيه كالذى قبله.

(****) نسب البيت إلى ذي الرمة، الديوان ص: ٤٣٣.

=

وقال العماني الراجز:

كَـــأَنَّ أُذْنَيْـــهِ إِذَا تَشَـــوَّفَـــا ... قَـادِمَـــةً أَوْ قَلَمًـــا مُـحَـــرَّفَـا(*)

حيث شبهوها بظننت فنصبوا بها.

وفي لعل: حكى يونس: لعل أباك منطلقا[1].

أما في ليت: فقد حكي عن رؤبة أنه قال:

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا(**)

ومن أمثال العرب:

لَيْتَ القِيَاسَ كُلَّهَا أَرْجُلاً

فنصبوا بها الجزأين تشبيـها لها بوددت وتمنيت لأنها في معناها ولم يسمع ذلك في خبر «أن» و«لكن»[2].

= ومموهات: مطليات، وأبشارها: ظاهر جلودها. والزلال: الصافى....

والشاهد: نصب كأن للمبتدأ والخبر كالذى سبق.

(١) المغنى ١: ٢٨٦.

(٢) الخزانة ٢: ٢٩١.

(*) البيت نسب للراجز العماني، وقد أنشده في صفة فرس. وتشوف: تطلع، والمراد: نصب الأذنين للاستماع، والقادمة: إحدى قوادم الطير، وهى مقاديم ريشه، والقلم: آلة الكتابة، والمحرف: المقطوط لا على جهة الاستواء بل يكون الشق الوحشي أطول من الشق الأنسي.. وقد طعن بعضهم في رواية هذا البيت، وقال بعضهم: إن الشاعر قد لحن ورد عليه ساعة إنشاده بقوله: تحسب أذنيه قلما.. وأجيب على فرض التسليم بصحة الرواية بعدة أجوبة.

والراجح أن ذلك لغة لبعض العرب في كأن...

(**) البيت من شواهد الكتاب ١: ٢٨٤، وقد نسب في بعض المصادر إلى العجاج وهو من ملحقات ديوانه ص ٨٢.

والصبا: أيام الفتوة، ورواجعا: عائدات.

والشاهد: نصب ليت لجزأي الجملة الاسمية، وهو لغة لبني تميم حيث شبهت بالفعل تمنيت وما في معناها.. وهذا مذهب بعض النحاة كالفراء.. وأباه كثير من النحويين وخرجوا رواجعا على: إما أن يكون خبرا لكان المحذوفة وهو مذهب الكسائي وهو عند سيبويه ومن تابعه.. حال من محذوف هي خبرليت.

وقد اختلف النقلُ عن أئمة العربيــة في عزو هذه الظاهرة إلى أصحابها، فذهب معظمهم إلى أن ذلك لغة لقوم من العرب ولم يزيدوا على ذلك[1].

وكشف معــظمهم غموض تلك النســبة في بعض تلك الأدوات كليت، إذ زعم أبو حنيفة الدينوري -فى كتاب النبات- أن نصب الجزأين بليت لغة لبني تميم[2].

وقال ابن يعيش: وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد ليت تشبيها لها بوددت وتمنيت لأنها في معناهما هي لغة لبني تميم[3].

ونقل أبو حيان في الارتشاف عن ابن سلام:

أن نصب الخبــر بعد ليت وكأن ولعل لغة رؤبة وقــومه.. وحكي عن تميم أنهم ينصــبون بـ«لعل»، وســمع ذلك في خبــر «إن»، وكأن، ولعل «وكــثر في خــبر» ليت[4].

ولم يَتَقَبَّلْ بعضُ النحويين هذه الظاهرةَ بقبول حــسن بل خرجوا كل ما جاء بها -ولم يجدوا إلى الطعن فيه سبيلا- تخــريجا يتوافق وسلامة القاعدة[5] فقد ذهب البصريون إلى أن الخبر في أمثال ذلك محــذوف، والمنصوب حال منه، قال سيبويه في قوله العجاج: ألا ليت أيام الصبا رواجعا.

فهذا كقوله: أَلاَ مَاءَ باردا، كأنه قال:

ألا ماء لنا بارد، وكأنه قــال: ليت لنا أيام الصبا، وكأنه قــال يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا[6].

والكسائي ومــن تَابَعَه من الكوفيــين يَعُدُّون المنصوبَ خــبرا لكان المحــذوفة أي ياليت أيام الصبا كانت رواجعــا، ولا ينفك هذا القول من ضعف لأن كان ويكون لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالُهما فيه فتكون الشهرة دليلا عليهما[7].

---

(1) المغنى ١:٣٧، الهمع ١:١٣٤.
(2) الخزانة: ٤:٢٩١.
(3) شرح المفصل ١:١٠٤.
(4) الخزانة ٤:٢٩١.
(5) نفسه ٤:٢٩١.
(6) الكتاب ١: ٢٨٤.
(7) شرح الكافية ٢:٢٤٧.

والذى لا مِراءَ فيه أن نصب الخبـر في بعض هذه الأدوات لغة لقوم من العرب بناء على نقل الأئمة أنه لغة لبني تميم.

وهذا ما ينبغي أن تُحْمَلَ عليه قراءةُ المفضل:

﴿إنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق:٣] بالنصب في «بَالِغٌ»،

ولا عِبْرَةَ بما ذهب إليـه الزمخشري: أن بالغا حال وخبـر «إن» هو قوله تعالى: ﴿قَدَ جَعَلَ الله﴾[1].

ومن ذلك قول الأخطل:

خَـلاَ أَنَّ حيّـاً مِنْ قُرَيْشٍ تَفَـضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلا(*)

وقالوا: إنَّ غَيْرَهَا إبلاً وَشَاءً

وقال عمر بن أبي ربيعة: إذا اسود جنح الليل... البيت.

ولا نعتـقد بعد ذلك بصحـة مذهب من رأى أن رفع الخبر ههنا أقـيسُ، وعليه الاعتمـاد، وهو رأي البصريين[2]، إذا علمنا أن النصب في أمثـاله لغة لبني تميم. وبه ورد كثير من كلام العرب شعرها ونثرها، وقرأ به بعضهم، وهو مذهب بعض الكوفيين ومن تابعهم.

والمشهور عند مـعظم النحاة أن العرب إذا خففوا «إنَّ» و«أنَّ» أهملوهـما ورفعوا ما كان بعـدهما من مبتـدأ على لغة جمهـور العرب أو جزأي الجملة الاسـمية من مبتدأ وخبر عند بعضهم.

---

(١) البحر ٨:٢٨٣.

(٢) شرح المفصل ١: ١٠٤.

(*) البيت قـد نسب في بعض المصادر إلى الأخطل غـياث بن غـوث التغلبي. وقد رجـعت إلى ديوانه رواية السكري عن أبي جعفر محمد بن حبيب ولكنني لم أجده فيه. ووجدت:

تعـاف الكـلاب الضـاريات لحـومكم ويأكـلن من أولاد سـعـد ونـهـشـلا

ونهشلا: من بنى دارم من تميم..

غير أنهم قد ذكروا: أن قوما من العرب يخففون «إن» و«أن» وينصبون المبتدأ بعدهما كما يفعل بها جمهور العرب حينما تكون مشددة فيقولون: أنْ زيدا لقائم.. وكذا «إن» وبها قرأ أهل المدينة:

﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ ﴾ [هود: ١١١]. وهي قراءة نافع المدني وابن كثير المكي وهي قراءة أبي بكر(١).

وقال السيوطي:

﴿وإِنَّ كلا لَّمَّا ليوفَيَنَّهمُ رَبُّك أَعْمَالَهُمْ﴾ ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] قرآ بالنصب. وسمع: أن عمرا لمنطلق(٢).

وزاد ابن هشام: «أنهما قراءة الحرميين وأبي بكر»(٣).

****

(١) إتحاف فضلاء البشر ٢٦٠، حجة القراءات ٣٥٠ وما بعدها.
(٢) الهمع ١:١٤٢، اللامات ١١٢.
(٣) المغني ١:٢٤.

لا - واختلاف العرب حول عملها، وذكر خبرها

تَعَدَّد استعمالُ العرب لها على مذاهب، إلا أنها تأتي على ثلاثة أوجه:

١- أن تكون موضوعةً لطلب الترك.

٢- أو زائدةً داخلةً على الكلام لمجرد تقويته وتوكيده.

٣- أو نافيةً، على نوعين:

أ- إما عاملة عمل ليس.

ب- أو عاملة عمل «إنَّ» إنْ أُرِيْدَ بها نفي الجنس[١].

وفي هذا الاستعمال الأخير بشطريه وقع الاختلافُ بين قبائل العرب:

أ- ففيما يتعلق بإعمالها عمل «إن» إن أريد بها نفي الجنس، فقد اختلف الحجازيون التميميون ومن وراءهم من قبائل العرب حول خبر لا التي لنفي الجنس من حيث الإتيان به أو حذفه.

وهم متفقون جميعًا على وجوب ذكره عند عدم وجود قرينة تدل عليه لكنهم يختلفون فيما بينهم من حيث وجوب إبقائه أو عدمه عند وجود قرينة.

فأهل الحجاز يحذفونه بكثرة حينئذ، ولكن لو ذكر لا بأس به.

أما بنو تميم والطائيون: فإنهم يوجبون ذلك الحذف ويلتزمونه مع وجودها[٢] فلم يلفظوا به أصلاً، نحو: لاَ ضَيْـرَ. . وَلاَ فَوْت . . وَلاَ ضَرَرَ وَلاَ ضِرَار[٣]. وقد يبقى الخبر ويحذف الاسم[٤] - وسيأتي. .

ب- وأعمل الحجازيون ومن إليهم هذا اللفظ عمل ليس فنصبوا به الخبر ورفعوا المبتدأ بشروط ثلاثة:

---

(١) المغني ١: ٢٣٧ وما بعدها.

(٢) الكتاب ١: ٣٤٥، شرح الكافية ١: ١١٢، الهمع ١: ١٤٦.

(٣) الهمع ١: ١٢٥، التسهيل: ٦٧.

(٤) التسهيل ٦٧.

١- ألا ينتقض نفي خبرها بإلا.

٢- ألا يتقدم الخبر.

٣- ألا يقدم معمول خبرها على اسمها[(١)].

وتنفرد بأن يكون المعمولان نكرتين وهو الأعرف، وقد جزم به بعضهم[(٢)]، وإن ذكر خبرها قليل وكأنهم ألزموه الحذف حتى إن الزجاج لم يَظْفَرْ به فادعى أنها تعمل في الاسم خاصة وأن خبرها مرفوع، وقد ردوا ذلك بما ورد عن العرب، إذ أنشدوا على ذلك قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[(*)]

وقول الآخر:

نَصَرْتُكَ إذْ لاَ صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ ... فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينًا[(**)]

ومن حذف الخبر: قول الشاعر:

وَاللهِ لَوْلاَ أنْ تَحُشَّ الطُّبَّخُ ... بِيَ الجَحِيمَ حِينَ لاَ مُسْتَصْرَخُ[(***)]

أراد مستصرخ لي.

---

(١) شرح المفصل ١: ١٠٩.

(٢) المقتضب ٤: ٣٦٠، الكتاب ١: ٣٤٥.

(*) لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين.. وتعز: من العزاء وهو الصبر والتسلي، والوزر: الملجأ وأصله من الجبل. وواقيا: من وقي يقي وقاية. إذا حفظ. والمعنى: اصبر وتسل على ما أصابك من المصيبة فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض ولا ملجأ يقي الشخص ويحفظه مما قضي الله رب العالمين. والشاهد: في لا شيء على الأرض باقيًا.. ولا وزر.. واقيًا فإن «لا» في الموضعين بمعنى ليس وعمل عملها.

(**) قال العيني: أقول: أنشده أبو الفتح ولم يعزه إلى أحد. وخاذل: من الخذلان وهو ترك النصر، فبوئت حصنا: أي أسكنت، والكماة: جمع كمي وهو الشجاع المتكمي بسلاحه المتغطي به.. والشاهد: لا صاحب غير خاذل.. فإن كلمة «لا» فيه عملت عمل ليس على مذهب أهل الحجاز.

(***) البيت قد نسب إلى العجاج، وهو من شواهد سيبويه ١: ٣٥٧. قيل وقبله

في دخل النار وقد تسلخوا ... لعلم الجهال أني مفتخ

أي لولا خوفي الملائكة الموكلين بعذاب الكفار، وهم الطبخ الذين ذكر، تحشي الجحيم: تجمع لها الوقود وتوقدها، لا مستصرخ: لا استصراخ أو لا وقت استصراخ وهو الإغاثة.. والشاهد: رفع مستصرخ على حذف الخبر.

وقال آخر:

مَنْ صَـــدَّ عَنْ نِـيْــرَانِهَـــا ... فَـــأَنَـا ابْنُ قَـــيْـسٍ لاَ بَرَاحُ(*)

أي براح لي.

قال ابن خلف: ويجوز رفع «براح» على الابتداء، غير أن الأحسن حينئذ تكرير «لا». قال المبرد - كما نقله النحاس: لا أرى بأسًا أن تقول: لا رجل في الدار غير ضرورة، وكذا لا زيد في الدار[1].

وخالف ابن جني وابن الشجري في اقتصار إعمال لا عمل ليس على أن يكون جزآها نكرتين، واستدلوا على ذلك بقول النابغة الجعدى:

وَحَلَّتْ سَـوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِـيًـا ... سِوَاهَا وَلاَ عَنْ حُـبِّهَا مُتَـراخِيًا(**)

وقال آخر:

أَنْكَرْتُهَـا بَعْـدَ أَعْـوَامٍ مَضَـيْنَ لَهَـا ... لاَ الدَّارُ دَارًا وَلاَ الْجِيْرَانُ جـيرانا(***)

---

(1) المقتضب ٤: ٣٥٩، المغني ١: ٢٤٠، شرح أبيات المغني.. البغدادي ٤: ٣٧٦، شرح التصريح ١: ١٩٩.

(*) هذا البيت نسب لسعد بن مالك، وهو من شواهد سيبويه ١: ٣٥٧.

وصد: أعرض. نيرانها: الضمير راجع إلى الحرب، وأراد من نكل عنها ولم يقتحم لظاها، وابن قيس: نسب نفسه إلى جده الأعلى قيس بن ثعلبة.

والشاهد: إعمال لا عمل ليس بعد حذف الخبر من قوله: لا براح.. وتقدير الكلام لا براح لي. وما شابه ذلك.

(**) قال العيني: قائله: هو النابغة الجعدى -الصحابي رضي الله عنه- سواد القلب: حبته. وباغيًا: من البغي وهو الطلب.. انظر: ديوانه - ١٧١. ط١.

والشاهد في قوله: لا أنا باغيا.. حيث عمل لا بمعنى ليس في المعرفة وهو شاذ.. وحول أمثال هذا البيت وقع الاختلاف بين النحاة ففي حين نجد أبا الفتح يذهب إلى إعمال لا عمل ليس كما في البيت وتابعه ابن الشجرى تجد بعضهم يتأوله من جهتين:

أ- أن يجعل أنا مرفوعًا بفعل مضمر، وباغيا نصب على الحال تقديره ولا أرى باغيا فلما أضمر برز الضمير وانفصل.

ب- أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا باغيًا على الحال.

(***) البيت لم ينسب إلى أحد.

وأنكرت: خلاف عرفت. وأعوام: جمع عام وهو السنة. ومضين: أي خلون. والجيران: جمع جار: وهو المجاور في السكن.

والشاهد: لا الدار دارًا.. حيث أعمل الشاعر لا عمل ليس فرفع المبتدأ ونصب الخبر في الموضعين..

وعليه بنى المتنبي قوله:

إِذَا ٱلْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصًا مِنَ ٱلأَذَى ... فَلاَ الحَـمْدُ مَكْسُوبًا وَلاَ المَالُ بَاقِـيا(*)

وذلك شاذ عند جمهور النحويين[1]، وخرجوا بيت النابغة تخريجين:

١- إما أن يجعل «أنا» مرفوعًا بفعل مضمر، «وباغيا» نصب على الحال تقديره: ولا أرى باغيًا، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل.

٢- وإما أن يجعل «أنا» مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا باغيًا على الحال[2].

أما بنو تميم: فلا يعملونها، وقد نسب ذلك أيضًا إلى طيء، وفي البسيط(**) أن القياس عند بني تميم عدم إعمالها، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها.. وذهب جماعة من النحويين ومنهم أبو الحسن إلى أن «لا» لا تعمل أصلاً ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولا تنصب أصلاً[3].

وقد نقل عن القراء اختلافهم في قراءة نحو ﴿لا رَيْبَ فيه﴾ ﴿فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] و﴿فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣]. و ﴿فَلا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١].

فقرأ الجمهور: لا ريبَ فيه، فلا فوتَ، مبني على الفتح[4].. وقرأ الكوفيون ونافع بفتح الثلاثة - رفثَ وفسوقَ من غير تنوين-[5].

---

(١) الهمع ١: ١٢٥، شواهد العيني المطبوع على الخزانة ٢: ١٤١.

(٢) الهمع ١: ١٢٥.

(٣) الهمع ١: ١٢٥.

(٤) البحر ١: ٣٦، ٧: ٢٩٣.

(٥) البحر ٢: ٨٨، ١: ١٦٩، ٣٦، ٧: ٢٩٣.

(*) هذا البيت قد نسب إلى المتنبي، ورأيته في ديوانه، وخلاصًا: مصدر خلص أي سلم ونجا وصفا من الأذى وهو كل مكروه. والمقصود: أنه إذا لم يتخلص الجود من المن به وهو المراد بالأذى لم يحصل الحمد ولم يبق المال لأن المال يذهب به الجود، والمن يبطل الحمد.
والشاهد في البيت نصب لا في موضعين منه للخبر فيهما إجراء لها مجرى ليس وكان اسمها معرفة وذلك خلاف المعروف.

(**) البسيط: اسم لعدة كتب، والذى نقصده هنا: ذلك الكتاب الذي ينسب إلى ضياء الدين بن العلج..

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح جدالَ من غير تنوين فقط. وقرأ الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب بالفتح في: «فلا خوفَ عليهم ولا هم يحزنون»[1].

وهل الحركة حركة إعراب أو حركة بناء؟

الثاني: قول الجمهور، وإذا بني معها على الفتح فهل المجموع من «لا والمبني معها» في موضع رفع على الابتداء؟

وإذا كانت «لا» عاملة في الاسم النصب على الموضع ولا خبر لها، أو ليس المجموع في موضع مبتدأ بل لا عاملة في ذلك الاسم النصب على الموضع وما بعدها.

خبر لا إذا أجريت مجرى أن في نصب الاسم ورفع الخبر، قولان للنحويين

الأول: قول سيبويه: والثاني: قول الأخفش[2].

وقرأ الجمهور: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ بالرفع والتنوين، وابن محيص بالرفع من غير تنوين.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو الشعثاء وزيد بن علي وأبو جعفر بالرفع والتنوين في بعضها، ورويت عن عاصم في بعض الطرق، وهو طريق المفضل عن عاصم[3].

وقد خرجوا قراءات الرفع على أقوال:

أن تكون «لا» عاملة عمل ليس، وأن هذه القراءة بالرفع والتنوين، أو بلا تنوين، قد جاءت على لغة وليست بالكثيرة حكاها عنهم سيبويه[4].

وهذا الوجه جزم به ابن عطية فقال: ولا في معنى ليس في قراءة الرفع وخبرها محذوف على قراءة أبي عمرو وقد يذكر كما رأينا، وحذف التنوين في بعضها لكثرة الاستعمال وهو منصوب بها على الخبر وإلى ذلك ذهب أبو علي الفارسي[5].

---

(١) الإتحاف ١٣٤، النشر ٢: ٢١١، البحر ٢: ٨٨. ١: ١٦٩، ٧: ٢٩٣.

(٢) البحر ٢: ٨٨، ١: ١٦٩، ٣٦، ٧: ٢٩٣؛ الكتاب ١: ٥٢ ٣ وما بعدها.

(٣) نفسه، حجة القراءات ١٢٨، الكشاف ١: ٢٤٣.

(٤) الكتاب ١: ٣٥٤.

(٥) البحر ١: ١٦٩، ٢: ٨٨، ٧: ٢٩٣ وانظر: النهر المطبوع على هامش البحر: ٢: ٨٦ وما بعدها.

وخالف بعضهم في ذلك، وقال: إنه ضعيف لأن إعمال «لا» عمل ليس قليل جدًا لم يجيءْ منه في لسان العرب إلا ما لا بال له، والذى يحفظ من ذلك قوله:

تَعَزَّ فَلاَ شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا

أنشده ابن مالك، ولا أعرف هذا البيت إلا من جهته، وقال النابغة الجعدى:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلبِ. .

وقال آخر:

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ. .

وخرج سيبويه على ذلك قول الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهاَ. . .

وهذا كله يحتمل التأويلَ وعلى أن يُحْمَلَ على ظاهره، ولا ينتهي من الكثرة بحيث تبنى عليه القواعد فلا ينبغي أن يحمل عليه كتابُ الله الذى هو أفصح الكلام وأجله ويعدل عن الوجه الكثير الفصيح.

وقد أَوَّلَ قراءاتِ الرفع فيما ثبت نقله من بعض تلك الآيات على تخاريج:

فإما أن تكون «لا» غير عاملة ورفع ما بعدها بالابتداء. أو أن يكون بعضها قد جاء مراعاة للرفع في نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ [الأحقاف: ١٣] فرفعوا للتعادل، وهذا التخريج أولى إذ يحصل التعادل في كون «لا» دخلت على المعرفة في كلتا الجملتين[١].

وقرأ أبو رجاء العطاردي بالنصب والتنوين في ﴿**فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ**﴾. . وخرجوها على أنها مصادر والعامل فيها أفعال من لفظها وقرأ عبدالرحمن مولى بنى هاشم عن أبيه طلحة ﴿**فَلا فَوْتَ**﴾ ، «وأَخْذ» مصدرين منونين.

وقرأ أبي «فلا فوت» مبنيًا، و«أخذ» مصدرًا منونًا.

وقد أورد ابن خالويه هاتين القراءتين ضمن شواذ القراءات[٢].

(١) البحر: ١ - ١٦٩، ٢: ٨٨، ٧: ٢٩٣.

(٢) شواذ ابن خالويه ١٢٢.

لات - واختلاف العرب حول عملها

اختلف النحاة في حقيقة لات، وعملها[1].

كما نقلوا الخلاف حول عملها أيضًا بين العرب أنفسهم: بعد نقلهم الإجماع عنهم على إعماله[2].

وهي قد تعمل عمل ليس وأخواتها فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، وربما عملت عمل «إنَّ» فتنصب المبتدأ وترفع الخبر. وقد يخفض بها بعض العرب الاسم الذي يليها وعلى ذلك أنشدوا قول القائل:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَت أَوَانٍ ... فَأَجَبْنَا أَنْ لاَتَ حِيْن بَقَاءِ(*)

وقال آخر:

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ ... وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيْهِ وَخِيْمُ(**)

وأنشد الفراء: وَلَتَنْدَمَنَّ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ(***).

---

(١) المغني ١: ٢٥٤، الهمع ١: ١٢٦، شرح المفصل ١: ١٠٩، البحر ٧: ٢٠٠.

(٢) شرح التصريح ١: ٢٠٠.

(*) نسبه البغدادي في الخزانة ٢: ١٥١، والشنقيطي في الدرر اللوامع: ١: ٩٩ إلى أبي زبيد الطائي النصراني... سببها على ما حكاه أبو عمرو الشيباني وابن الأعرابي قالا: نزل رجل من بني شيبان اسمه المكاء برجل من طيء فأضافه وسقاه فلما سكر وثب عليه الشيباني بالسيف فقتله وخرج هاربًا وافتخر بنو شيبان بذلك...

والشاهد: ولات أوان: على أن لات حرف خفض عند بعض العرب. وأوان مجرور بها. وخالف في ذلك بعضهم وقالوا: إن أصله طلبوا فحذفت الجملة وبني أوان على السكون ثم الكسر ثم أبدل التنوين من المضاف إليه كما في يومئذ، وهو مذهب المبرد والسيرافي.

(**) نسبه العيني في شرح شواهده المطبوع على هامش الخزانة ٢: ١٤٦ إلى محمد بن عيسى التميمي. ويقال: مهلهل بن مالك الكناني. والبغاة: جمع باغ. ولات الساعة ساعة مندم: أي ليست الساعة ساعة ندامة. ومندم: مصدر من ندم. ومرتع: من رتع إذا رعي. ومبتغيه: من ابتغى إذا طلب. وخيم: من الوخامة أي ثقيل. والشاهد: في لات ساعة مندم... حيث زيدت التاء بعد لا التي بمعنى ليس وهي تعمل عملها في أسماء الأحيان نحو حين وساعة وأوان. ولا يشترط أن يكون اسمها حينا بل يكون اسم زمان لا لفظ الحين بدليل هذا البيت.

(***) ورد هذا الشطر في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٧، والخزانة ٢: ١٤٧ ولم ينسب إلى أحد. والندم: هو الحزن على شيء يفعله الإنسان ثم يكرهه وتكملة البيت: ولتعرفن خلائقًا مشمولة... ولتندمن ولات ساعة مندم ومشمولة: أي مشئومة وأخلاق سوء.

ويعملها الحجازيون تشبيهًا لها بليس بشرطين:

١- كون معمولها اسمي زمان.

٢- حذف أحدهما، والغالب كونه المرفوع(١).

وهل تعمل عمل ليس في لفظ الحين خاصة أو فيه وفيما رادفه كأوان وساعة..؟ خلاف.

الأول: قول سيبويه. والثاني: قول ابن مالك(٢). وبتلك المذاهب الثلاثة قرئت الآية الكريمة ﴿**فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾ [ص: ٣] فقرأ الجمهور: ولاتَ حينَ مناص بفتح التاء ونصب النون(٣)، على أن «لات» عملت عمل ليس واسمها محذوف تقديره: «ولات الحينُ حينَ مناص» وهو الأجود والأكثر، أو على أنها عملت عمل «أن». والمذكور اسمها والخبر محذوف(٤).

وقرأ أبو السمال: ولاتُ حينُ بضم التاء والنون. وبضم النون قراءة رويت عن عيسى بن عمر(٥).

وحينئذ يحتمل أن تكون «لات» عاملة عمل ليس، وقد حذف خبرها على حد قول سعد بن مالك:

مَنْ فَرَّعن نِيرَانِهَا ... فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

والتقدير على هذا: ولات حين مناص لهم.

وقد ذكر سيبويه: أن ذلك لغة قليلة(٦).

وأنكر بعضهم ذلك وقال:

إن «لات» لا تعمل شيئًا بل الاسم الذى بعدها إن كان مرفوعًا فمبتدأ، أو منصوبًا فعلى إضمار فعل(٧).

---

(١) المغني ١: ٢٥٤، الهمع ١: ١٢٦، شرح المفصل ١: ١٠٩، شرح التصريح ١: ٢٠٠.

(٢) الكتاب ١: ٢٨، الهمع ١: ١٢٦.

(٣) البحر ٧: ٣٨٣.

(٤) نفسه ٧: ٣٨٣، شرح التفصيل ١: ١٠٩.

(٥) شواذ ابن خالويه ١١٢.

(٦) الكتاب ١: ٢٨.

(٧) الهمع ١: ١٢٦، إعراب القرآن - الزجاج ٣: ٩٣٥.

وقد ذهب إلى ذلك الأخفش والسيرافي وابن عصفور، واختاره أبو حيان[1].

وقرأ عيسى بن عمر أيضًا «ولاتِ حينِ مناص» بكسر التاء وجر النون، على لغة قليلة لقوم من العرب يخفضون بـ«لاتَ»[2] كما قرره الفراء.

وقد عارض ذلك بعضُ النحاة وخرجوا القراءة الشاذة والبيت الذى رواه الفراء عن بعض العرب تخريجًا آخر فيه بعض التكلف.

فقد ذهب أبو العباس المبرد إلى أن كسرة «أوان» ليست إعرابًا ولا علمًا للجر، والتنوين الذي بعده ليس الذي يتبع حركات الإعراب، وتقديره عنده: إن «أوان» بمنزلة في أن حقه أن يكون مضافًا إلى الجملة نحو قولك: جئتك أوان قام زيد، وأوان الحجاج أمير، فلما حذف المضاف إليه من «أوان» عوض من المضاف إليه تنوينًا والنون كانت ساكنة كسكون الذال في «إذ» فلما لَقِيَها التنوينُ ساكنًا كُسِرَتْ لالتقاء الساكنين كما كسرت ذَالُ عند دخول التنوين عليها، قيل: وهو قول ضعيف[3].

وقد نحا ذلك النحوَ من التخريج أبو إسحق الزجاج، واقتدى برأيه الزمخشري أيضًا[4].

وخرجها الأخفش على أن الأصل: «ولات حين أوان» على إضمار حين فحذفها وأبقى «أوان» على جره.

وخرجها أبو حيان على «من» كأنه قال: «ولات من حين مناص» ولات من «أوان» كما جروا بها في قولهم: على كم جذع بيتك أي من جذع في أصح القولين[5]. والأَوْلَى: أن ذلك قد جاء على لغة لبعضهم.

****

(١) الهمع ١: ١٢٦، إعراب القرآن ٣: ٩٣٥.
(٢) شرح المفصل ٩: ٣٣.
(٣) شرح المفصل ٩: ٣٢ وما بعدها.
(٤) البحر: ٧: ٢٨٤.
(٥) نفسه ٧: ٢٨٤.

«إنْ» - النافية العالية

بناءً على مـا وصل إلى النحاة من اخـتلاف العـرب حول إعـمال «إن» هذه أو إهمالها فقد اختلفوا على مذاهب:

فذهب الفراء وأكـثر أهل البصرة والمغاربة إلى المنع، وعُزِي ذلك إلى سـيبويه. وذهب الكسائـي وأكثر الكوفـيين وابن السراج وأبو علي الفـارسي وابن جني من البصريين وابن مالك إلى الجواز، وصححه أبو حيان لمشاركتها لما في النفي، ونفي الحال وللسماع[1].

واختلف النقل عن سيبويه والمبرد، فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد، وعكس ذلك النحـاس وهو الصواب[2]. ونقل ابن مالك الإجـازة عنهما، وعلى ذلك أنشد الكسائي قول الشاعر:

إنْ هُوَ مُـسْـتَـوليًـا عَلَـى أَحَـدٍ ... إلاّ عَلَى أَضْـعَفِ المُـجَـانِيْنِ(*)

بنصب «إن» للخبر.. ومثله قول الآخر:

إنِ المَرْءُ مَـيْـتًـا بانْقِـضَـاءِ حَـيَـاتِهِ ... وَلَكِنْ بأَنْ يُبْغَى عَلَيْه فَـيُخْذَلا(**)

ونقلوا: أن ذلك لغة لأهل العالية[3].

---

(1) الهمع ١: ١٢٤، البحر ٤: ٤٤٤.

(2) المقتضب ٢: ٣٦٢.

(3) المغني: ١: ٢٤، الهمع ١: ١٢٤.

(*) يروى البيت برواية أخرى وهي:

إن هو مستوليا على أحد ... إلا على حزبه المناحيس

ولا يعلم قائله. ومستوليا: من الاستيلاء وهو التسلط على الشيء.

والمجانين: جمع مجنون وهو الذي ذهب عقله.

والشاهد فيه: إعمال «إن» عمل ليس عند العرب -كما رآه الكسائي- وذلك على التشبيه بليس كما فعل ذلك بـ«ما» واحتج بأنه لا فرق بين أن وما إذ هما لنفي ما في الحال وتقع بعدهما جملة الابتداء كما تقع بعد ليس.

(**) هذا البيت ليس له قائل معين، ومعناه: أن المرء ليس ميتًا بانقضاء حياته ولكن إنما يكون ميتًا إذا بغي عليه فخذل عن النصر. والشاهد فيه أن المرء ميتًا.. حيث أعمل إن النافية عمل ليس.

وسُمِعَ عنهم أنهم يقولون: إنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَد إلا بِالْعافِيَة، وإنْ ذلكَ نَافِعَكَ وَلاَ ضَارَّكَ. وسَمِعَ الكسائي أعرابيًا يقول: إنّا قَائِمًا، فأنكرها عليه.

وظن أنها إنَّ المشددة وقعت على قائم قال: فاستثبتُّه فإذا هو يريد: إنْ أَنَا قائما فترك الهمزة وأدغم على حد: ﴿**لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي**﴾ [الكهف: ٣٨].

وقرأ سعيد بن جبير: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ**﴾ [الأعراف: ١٩٤]، بنصب الدال واللام[1].

وذهب بعض النحويين إلى تخريج هذه القراءة: على أن «إن» هي النافية، وقد أعطت عمل ما الحجازية.

فرفعت الاسم ونصبت الخبر، «فعبادا أمثالكم» خبر منصوب. قالوا: والمعنى ما الذين تدعون من دون الله بعباد أمثالكم، أى هن حجارة وأصنام وخشب.

وذهب آخرون: إلى رفعِها، وعدمِ القراءة بها، قال أبو جعفر النحاس: وذلك من ثلاث جهات:

إحداها- أنها مخالفة للسواد.

الثانية- أن سيبويه يختار الرفع في خبر إنْ إذا كانت بمعنى ما، فيقول: إن زيد منطلق لأن عمل «ما» ضعيف وإن بمعناها.

والثالث- أن الكسائي زعم أن «إن» لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى «ما» إلا أن يكون بعدها إيجاب كما قال عز وجل: ﴿**إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ**﴾ [الملك: ٢٠][2].

قال أبو حيان: وكلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل، ولها وجه في العربية وأما الثلاث جهات التي ذكرها فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة.

أما كونُها مخالفةً للسواد:

فهو خلاف يسير جدًا لا يضر، ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف فلا تكون فيه مخالفة للسواد.

(١) المغني ١: ٢٤، الهمع ١: ١٢٤، البحر ٤: ٤٤٤.

(٢) النحاس - إعراب القرآن ١: ٢٥٧.

وأما ما حكى عن سيبويه: فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في «إنْ» وأما ما حكاه عن الكسائي: فالنقل عن الكسائي: أنه حكى إعمالها، وليس بعدها إيجاب.

والذى يظهر لي أن هذا التخريج الذي خرجوه من أن «إنْ» للنفي ليس بصحيح لأن قراءة الجمهور تدل على إثبات كون الأصنام عبادًا أمثال عابديها.

وهذا التخريج يدل على نفي ذلك فيؤدي إلى عدم مطابقة أحد الخبرين الآخر، وهو لا يجوز بالنسبة إلى الله تعالى[1]، وقال آخر: وينبغي -والله أعلم- أن تكون «إنْ» هذه بمنزلة «مـا» فكأنه قال: مـا الذي تدعـون من دون الله عبـادًا أمثـالكم، فأعـمل «إنْ» إعمالَ «مـا» وفيه ضـعف؛ لأن «إن» هذه لم تختص بنفي الحـاضر اختـصاص «ما» به فتـجري مجرى ليس في العـمل ويكون المعنى أن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حـجارة أو خـشب فهم أقل منكم لأنكم أنتم عـقلاء ومخاطبون فكيف تعبدون ما هو دونكـم. فإن قلت: ما تصنع بقراءة الجماعة: إنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ الله عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ، فكيف يثبت في هذه ما نفاه في هذه..

قيل: يكون تقديره: أنهم مخلوقون كما أنتم أيها العباد مخلوقون فسماهم عبادًا على تشـبيـههم في خلقـتهم بالنـاس كمـا قال: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]، وكما قال: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤]، أي تقوم الصنعة فيه مقام تسبيحه[2]. وهناك من خرجها على أن «إن» هي المخففة من الثقيلة، وأنها نصبت الجزأين، مثل:

إنّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا، فقد ثبت أن «إنْ» المخففة يجوز اعمالها عمل المشددة في غير المضمر.

وقالـوا: إن ذلك أحسن لتـتوافق القـراءتان إثباتًا وخـرجهـا بعضـهم على أن المنصوب إنما جاء على إضمار فعل كمـا قالوا في قوله: يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا. وتقديره أقبلت رواجـعا، فكذلك تؤول هذه القراءة على إضمـار فعل تقديره: إن الذين تدعون من دون الله تدعون عبادًا أمثالكم[3].

---

(١) البحر المحيط ٤: ٤٤٤. (٢) المحتسب ١: ٢٧٠.
(٣) البحر ٤: ٤٤٤. شرح التصريح ١: ٢٠١.

وقيل: إن «إن» مخففة ونصب عبادًا على أنه حال من الضمير المحذوف العائد من الصلة على الذين، وأمثالكم بالرفع على الخبر أي: إن الذين تدعونهم من دون الله في حال كونهم عبادًا أمثالكم في الخلق وفي الملك فلا يمكن أن يكونوا آلهة[1].

وأكثرُ هذه التخاريج -في نظري- تكلُّفٌ لا داعِيَ له مادام قد ثبت نقل الأئمة على أن ذلك لغة لقوم من العرب معينين.

****

(١) البحر ٤: ٤٤٥. وانظر النهر المطبوع على هامش البحر ٤/ ٤٤٤.

تردد هذا اللفظ عند النحاة في أكثر من موضع من مؤلفاتهم. . والمشهور من أمره أنه حرف ناسخ من أخوات «إنَّ» الناسخة.

وما نُقِلَ إلى النحويين من لغة العرب قد أثبت استعمالَ فئة من العرب له - إضافة إلى المشهور من أمره- حرف جر فجروا به ما أدخلوه عليه من أسماء.

أ- ففيما يتعلق بناسخيته: فالنقل عن العرب أثبت اختلافًا في عمله حينئذ:

١- فجمهور العرب على أنه حرف ناسخ من أخوات «إن» الناسخة، ويعمل عملَها فينصب المبتدأ اسمًا لها ويَرْفَع الخبر خبرًا لها.

٢- ذهب بعض علماء اللغة والنحو إلى أن هناك قومًا من العرب يبقونه على النسخ أيضًا إلا أنهم أعملوه في جزأي الجملة الاسمية، حكى يونس عنهم «لَعَلَّ أَبَاكَ مُنْطلقًا».

وقد ذكرنا -فيما سبق- أنه لغة لبعض العرب، وهو مذهب بعض أصحاب الفراء إلا أنهم لم ينسبوها إلى قوم بأعيانهم[1].

وقد عزاها بعض المحققين إلى بني تميم، وقالوا:

إنه قد حكي عنهم أنهم ينصبون بـ«لعل» جزأي الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر[2]. وتأولوا ما جاء من ذلك على إضمار محذوف يُقدره البصريون بفعل محذوف هو الخبر. والمنصوب حال من ضميره، بينما يقدره الكسائي منصوبًا على أنه خبر لكان المحذوفة[3]. - وقد سبق ذكر ذلك-.

ب- أما فيما يتعلق بكونه حرف جر:

فقد حكى أبو زيد والأخفش والفراء أنها لغة عقيلية، وأنشدوا عليها قول كعب ابن سعد الغنوي:

---

(١) المغني ١: ٢٨٦. (٢) نفسه ١: ٢٨٦.
(٣) المغني: ١: ٢٨٦، الخزانة ٤: ٢٩١.

وَدَاعٍ دَعَا: هَلْ مِنْ مُجِيْبٍ إِلَى النَّدَى … فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيْبُ(*)

فَقُلْتُ: أُدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً … لَعَلَ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ

في رواية.. وقال الشاعر:

لَعَلَّ اللهِ يُمكِّنُنِي عَلَيْهَا … جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدِ(**)

وأنكر ذلك بعض النحويين كالفراء وأبي المغوار منك جواب قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفًا، وأدغم في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة(١).

ومن فتح فهو على لغة من يقول: المال لزيد، بالفتح.

قال ابن هشام: وهذا تكلف كثير، ولم يثبت تخفيف لعل، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بـ«لعل» لغة قوم بأعيانهم(٢).

وللعرب في «لعل» من حيث تركيبها، ونطقها لغات:

فبعضهم ينطقها: لَعَلَّ - على ما هو معروف عنها.

وبعضهم ينطقها: لَعَلٍّ، وهي لغة عقيل الجارة، وقد سمع فيها الفتح عندهم، ثابتة الأول أو محذوفته.

قال الشاعر:

لَعَلَّ اللهِ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا … جَهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدِ

---

(١) الهمع ٢: ٣٣. (٢) المغني: ١: ٢٨٦.

(*) البيتان قد عزيا إلى كعب بن سعيد الغنوي. وبعضهم قد عداهما من قصيدة لسهم الغنوي وهو من قومه وليس بأخيه وقد رثى بها شخصًا يكنى أبا المغوار واسمه: هرم، وبعضهم يقول: اسمه شبيب. والداعي هنا السائل. ويجيب: من أجابه إذا رد جوابه. والندى: الغاية وبعد ذهاب الصوت والجود. والمعنى: رب داع عاهل من أحد يمنح المستمنحين فلم يحبه أحد. وقوله: فقلت أدع أخرى: أى دعوة أخرى.
وقوله: لعل أبي المغوار: هذا الترجي من شدة ذهوله من عظم مصابه بأخيه.

(**) البيت من قصيدة لخالد بن جعفر أولها قوله:

أريغوني إراغتكم فإني … وحذفة كالشجا تحت الوريد

ويروى: يقدرني عليها. وهو بمعنى يمكنني. وزهير: هو ابن جذيمة ابن رواحة العبسي. وأسيد: هو أخوه. والشاهد في قوله: لعل الله.. ووجه الاستشهاد: على أنه قد أجرى لعل حرف فجر به لفظ الجلالة الواقع بعدها.

وهي عند بعضهم: عَلِّ، وعَلَّ. وقد تخفف فيقال فيها: لَعَل[1]. وبعضهم يقلب اللام الأخيرة نونًا «لَعَنَّ» - مفتوحة مشددة، قال الشاعر:

حَتّى يَقُولَ الجَاهِلُ المُنَطَّقُ لَعَنَّ هذا مَعَهُ مُعَلَّقُ[2](*)

وقد نسب ذلك إلى: الكلابيين وبني سعد والباهليين، قال ابن السكيت: سمعت الكلابي يقول: ألصت الشيء فأنا أليصه ألاصه، وأنصه فأنا أنيصه أناصة إذا أدرته. وجاء عن الفراء قوله: والعرب تقول: بل والله لا آتيك: بن والله، يجعلون اللام فيها نونا، وهي لغة بني سعد ولغة كليب.

وقال الفراء كذلك:

وسمعت الباهليين يقولون: لابن بمعنى لابل[3].

وقد تكون: رعن -رعل - وعن - وأن - ولأن، ولعا، ولعلت.

قال ابن جني: قال أبو علي: وسمعت أبا الصقر ينشد:

أَرِيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلاً لأَنَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيْلاً مُخَلَّدًا(**)

قال: يريد: لعلني.

ولغن: قال الشاعر:

---

(1) الخزانة ٤: ٣٧٠. وما بعدها، التسهيل: ٦٦.

(2) اللسان مادة «بلل» ١٣: ٧٤. ط. بولاق وانظر الإبدال لأبي الطيب: ٢: ٣٧٩ وما بعدها.

(3) الإنصاف ١: ٢٥٥، سر الصناعة ١: ٢٤١، الهمع ٢: ٣٣.

(*) البيت من شواهد الإنصاف ١: ٢٥٥، الخزانة ٤: ٣٦٨.

المنطق: لابس المنطقة وهو كل شيء شد الرجل به وسطه. والمعلق: أراد به التعويذة. والشاهد: في لعن.. ووجه الاستشهاد: هو أن هذه لغة من لغات العرب أبدلوا من اللام الأخيرة نونًا مشددة.

(**) البيت أورده ابن جني في سر الصناعة ١: ٢٤١، عن أبي علي وقد نسبه إلى أبي الصقر. وأورده أبو تمام في الحماسة: ٣٤٣، وقد نسبه إلى حطائط بن يعفر. وقد رأيته في ديوان حاتم الطائي ص ٤٠. ط. بيروت.. وأريني: أى دليني عليه وعرفيني مكانه. والهزل: هنا الهزال والضعف وقد قال هذه الأبيات ردًا على زوجته التي عنفته على كرمه.. والشاهد: قلب عين لعل همزة، وهي لغة لبعض العرب.

أَلاَ يَا صَاحِبَيَّ قِفَا لَغَنَّا   نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ(*)

وأنشدوا أيضًا في بعض الروايات:

لَعَاءَ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا   بِشَيءٍ إنَّ أُمَّكُمُ شَرِيْمُ(**)

ولعلن – ولون. ضمن أربع عشرة لغة[1] هي جملة لغاتها.

****

---

(١) الخزانة ٤ : ٣٦٩.

(*) البيت قد نسب إلى الفرزدق، وهو مطلع قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك. الديوان ٢: ٢٩٠ – ط. بيروت. والعرصات: جمع عرصة وهي وسط الدار. والخيام: جمع خيمة وهي بيت من خشب يظلل بالثمام في المرتبع طلبًا للترويح، إذ هي أبرد ظلالاً من الأبنية. وفي البيت رواية أخرى وهي:

ألستم عائجين بنا لغنا   نرى العرصات أو أثر الخيام

والشاهد في: لغنا: إذ هي لغة في لعلنا.

(**) البيت لم ينسب إلى قائل معين.

وشريم: فعيل بمعنى مفعول كجريح وقتيل: وهي المرأة المفضاة أي التي اتحد مسلكاها واختلط أحدهما بالآخر وهو عيب من عيوب الفرج، ويروى شريس..

والشاهد في لعاء... في رواية: حيث قلب اللام الأخيرة من لعل همزة، وهي لغة فيها.

القول - واختلاف العرب في إعماله

معظم العرب يُجْري ما بعد «القول» على الحكاية، مع ما يتعلق بذلك من أحكام إلا أن القول قد يُضَمَّن معنى الظن، وحينئذ فإن للعرب في إجرائه مجرى الظن مذهبين:

أحدهما: وهو مذهب عامة العرب أنه لا يجري مجراه إلا بشروط:

١- أن يكون بلفظ المضارع عند بعضهم.

٢- وأن يكون هذا المضارع للحال لا للاستقبال، ذكره ابن مالك، وأنكره أبو حيان وقال: لم يذكره غيره.

٣- وأن يكون للمخاطب عند غير ابن جعفر.

٤- أن يلي استفهامًا.

٥- ألا يكون مفصولاً بفاصل أجنبي غير الظرف والجار والمجرور ومعمول الفعل، وعليه سيبويه والأخفش فقط.

وقد شرط السهيلي أيضًا ألا يُعَدَّى الفعلُ باللام نحو: أتقول: لزيد عمرو منطلق، لأنه حينئذ يبعد عن معنى الظن لأن الظن من فعل القلب، وهو قول مسموع. . حكى الكسائي: أتقول للعميان عقلاً، أى أتظن، وجوز الكوفيون: إعمال فعلَ الأمر بتلك الشروط. وذهب السيرافي إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع ومما اجتمعت فيه تلك الشروط قولك: أتقول زيدًا ذاهبًا، ومتى تقول زيدًا منطلقًا، وأتقول عمرًا ذاهبًا، وأكل يوم عمرًا منطلقًا.

قال الكميت:

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍ لَعَمْرُ أَبِيْكَ أَمْ مُتَجَاهِلِيْنَا(*)

(*) البيت نسب إلى الكميت بن زيد الأسدي. والجهال: جمع جاهل.

والمتجاهل: الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل. وبني لؤي: يريد بهم قريشًا. الشاهد فيه: فصل همزة الاستفهام من تقول بمفعوله الثاني.

وقال الشاعر:

أَبَعْـدَ بُعْـدٍ تَقُـولُ الدَّار جَـامِـعَـةً   شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْد مَحْتُومًا(*)

وقال عمرو بن معدى كرب:

عَـلاَمَ تَقُـولُ الرُّمْحَ يُثْـقِلُ كَـاهِلِي   إذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إذَا الخَـيْلُ كَرّتِ(**)

وقال عمر بن أبي ربيعة:

أَمَّـا الرَّحْـيلُ فَــدُونَك بَعْـدَ غَـدٍ   فَـمَتَى تَـقُولُ الدَّارَ تَجْـمَـعُنَا(***)

وقال الشاعر:

مَـتَى تَـقُـولُ القُلُصَ الرَّوَاسِــمَـا   يَحْـمِلْنَ أُمَّ قَـاسِمٍ وَقَـاسِمًـا(****)

وإذا اجتمعت الشروط فالإعمال جائز لا واجب.

إذ تجوز الحكاية أيضًا مراعاة للأصل نحو:

(*) البيت لم ينسب إلى أحد.

والشمل: الأمـر يقال: جمـع الله شملهم أي ما تفـرق من أمرهم، وفرق شـملهم: أى ما اجـتمع من أمرهم. ومحـتومًا: من حتم عليـه الأمر: أى أوجب عليه جزمًـا.. وقد أعمل الشاعـر تقول مرتين.. الأولى أعملها مفصولة من الاستفهام بالظرف. والثانية متصلة بالاستفهام بأم والفصل بالظرف المكاني.

(**) البيت نسب لعمرو بن معدي كرب. وقد رأيته في الديوان ٥٥.

والعاتق: موضع الرداء. وكرت فرت للجولان. ويروى كاهلي مكان عاتقي: وهو مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق وهو الثلث الأعلى فيه ست فقر.. والمعنى: بأي حجة أحمل السلاح إذا لم أبل في الحرب، ولم أستعمله في وقته.

قال المرزوقي في شرح الديوان: يروى بفتح الحاء وضمها -يعني في الرمح- فإذا نصبت فلأنك جعلت تقول في معنى الظن، وإذا رفعت الرمح فالقول متروك على بابه، والرمح يرتفع على الابتداء.

(***) البيت من قـصيدة لعـمر بن أبي ربيعـة يشيع فيـها طائفـة بنت محمـد بن الأشعث الديوان ٤٣٤..

والرحيل الارتحـال ومفارقة الديـار والأحبة. دون بعد غـد: أي قبل بعد الغـد فأما اليوم وأمـا غدًا.

والاجتماع: ضد التفرق.

والشاهد: نصب القول لما بعده.

(****) البيت من أرجوزة لهدبة بن الخشرم يعرض فيها بأخت زياد بن زيد.

والقـصة مـشهـورة. والقلص: يراد به الناقـة. والرواسـمـا: جمع راسـمة من الناقـة إذا أثرت في الأرض. والشاهد فيه: إجراء القول مجرى الظن ونصب جزأي الجملة الاسمية بعده.

أتقول: زيد منطلق[1].

ثانيهما- وهو مذهب أناس من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم حيث يجرون القول مجرى الظن مطلقًا، وبدون شروط.

واختلف النحاة حينئذ:

هل يعمله هؤلاء القوم باقيًا على معناه، أو يعملونه حتى يضمنون معنى القول؟ على قولين: اختار ثانيهما ابن جني.

وإلى القول الأول ذهب الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط، واستدلوا بقوله:

قَالَتْ - وكُنْتُ رَجُلاً فَطِينًا- هذَا -وَرَبِّ الْكَعْبَةِ- اسْرَائِيْنا[*]

إذ ليس المعنى على ظننت[2].

وينبني على هذا: أننا إذا قلنا: قلت: أن زيدًا ذاهب، فجميع العرب تكسر همزة «إن» إلا بني سليم فإنهم يفتحونها لإجرائهم القول مجرى الظن، كما هو معروف في لغتهم.

****

(١) شرح المفصل ٧: ٧٨ وما بعدها. الكتاب ١: ٦٢، شرح الكافية ٢٨٩، الهمع ١: ١٥٧.

(٢) الهمع ١: ١٥٧.

(*) هذا البيت لم يعرف قائله. وفطينا: أى حاذقًا، واسرائينا: لغة في إسرائيل. قيل: إنه بدل اسم ملك. والشاهد فيه: كالذى قبله.

عسى - واختلاف الحجازيين والتميميين فيها

يختلف علماءُ العربية حول هذا اللفظ، أهو فعل مطلقًا وعليه الجمهور، أو هو حرف مطلقًا وهو قول بعضهم، أو حين يتصل بالضمير المنصوب فقط خلافًا لبعضهم[1]؟ .

وبعض القبائل العربية قد اختلفت في استعمالهم له إذا تقدم عليه اسم على مذهبين:

١- مذهب الحجازيين: هو تجريدها عن الضمير الذى يعود على الاسم السابق.

٢- مذهب بني تميم: وهو أن يُضْمَرَ فيها ضمير يعود على الاسم السابق.

فعلى مذهب الحجازيين لا يكاد أن يظهر أي أثر للفرق بين المفرد المذكر وبين سواه من التأنيث والتثنية والجمع فلا فرق بين: زيد عسى أن يقوم، وبين هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندات عسى أن يقمن.

وأما على لغة بني تميم: فيقولون: هند عست أن تقوم والزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندات عسين أن يقمن. والتجريد أجود كما قال دريود[*].

وقد جاء القرآن موافقًا للغة الحجاز «التجريد» قال تعالى: ﴿ **لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ** ﴾ [الحجرات: ١١]. وإلى ما ذكرنا أشار أبو حيان حين قال: وقفت من قديم على نقل وهو أن التجريد لغة قوم من العرب والإلحاق لغة لآخرين، ونسيت اسمَ القبيلتين فليس كل العرب تنطق باللغتين، وإنما فعل ذلك بالنسبة إلى لغتين[3].

---

(١) المغني ١: ١٥١. (٢) الهمع ١: ١٣١.

(٣) نفسه والجزء والصفحة.

(*) هو عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم الأندلسي القرطبي. كان معروفًا بالنحو والأدب، وكان أعمى، شرح كتاب الكسائي، وكان يقرض الشعر، توفي لثلاث بقين من رجب سنة خمس وعشرين وثلاثمائة هجرية.

وعند إضافة عسى إلى ضمائر المخاطب أو المتكلم أو نون جمع الإناث نحو: عسيتُ وعسيتُما وعسينَ وعسيتُم، فللعرب في سينها لغتان:

الفتح: وعليه قراءة الجمهور ﴿**فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ..**﴾ [محمد: ٢٢].. وقوله تعالى: ﴿**هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُوا**﴾ [البقرة: ٢٤٦].

وقرأ نافع بكسر السين فيها، وقرأ الباقون بالفتح وهما لغتان[١].

والمحفوظ عن العرب أنه لا تكسر السين إلا مع تلك الضمائر البارزة على سبيل الجواز لا الوجوب. ويفتح فيما سوى ذلك على سبيل الوجوب.

قال أبو عبيدة: القراءة عندنا هي الفتح لأنها أعرف اللغتين، ولو كان عسيتم لقرئت: عِسى ربنا، وما اختلفوا في هذا الحرف، وقد نقل ذلك عن أبي عمرو على أنه قد حكي كسر سينها حينئذ[٢].

وقد نسب أبو بكر الأدفون وغيره: أن أهل الحجاز يكسرون السين من عسى مع المضمر خاصة[٣].

****

(١) سراج القارئ المبتدئ ١٦٤.

(٢) الهمع ١: ١٢٩.

(٣) شرح المفصل ٧: ١١٦، المغني ١: ١٥١ شرح الشاطبية ١٦٣. حجة القراءات ١٣٩، البحر ٢: ٢٥٥.

باب الفاعل

اختلاف لغات العرب في إلحاق الفعل علامات الفاعل:

اختلف النقل عن العرب فيما يتصل بكيفية إسناد الفعل المتصرف إلى الفاعل مفردًا ومثنى ومجموعًا مذكرًا ومؤنثًا ومع أن أثر ذلك في المفرد المذكر لا يكاد يُرَى إلا أنه يظهر في حالات المثنى والجمع تذكيرًا أو تأنيثًا وللعرب فيه طريقان:

إحداهما- أن يعملوا على تجريد الفعل من علامات الفاعل نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقام الهندات.. فيصير الفعل حينئذ كحالته عند ما يُسْنَدُ إليه الفاعلُ مفردًا سواء بسواء.

ثانيهما- أن قومًا من العرب وهم طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث بن كعب[١]، أو هم مجتمعون يعمدون إلى إلحاق الفعل علاماتِ الفاعل عند إسناده إليه مثنى أو مجموعًا مذكرًا أو مؤنثًا تشبيهًا منهم لهذا العملَ بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجميع علامةً لا ضمائر كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة، وعلى هذا فالألف والواو والنون مؤذنة بأن الفعل لاثنين ولجماعة، وهي لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في أشعارهم[٢].

قال الفرزدق:

وَلَـكِنْ دِيَـافِـيٌّ أَبُوُهَ وأُمُّـــــه بِحَوْرَانَ يَعْصِـرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارُبِه(*)

---

(١) الهمع ١: ١٦٠، شرح ابن عقيل ١: ٤٦٨.

(٢) شرح المفصل ٢: ٨٣.

(*) نسب هذا البيت إلى الفرزدق، وهو من قصيدة يهجو بها ابن عفراء الضبي الديوان ٤٦، ط بيروت.
وحوران: بلدة في الشام، وكذا ديافي: موضع بها. والسليط: الزيت، ويقال: هو دهن السمسم..
والشاهد في: يعصرون أقاربه: حيث أتي بضمير الأقارب في الفعل وهو مقدم على لغة من ثنى الفعل وجمعه مقدمًا ليدل على أنه لاثنين أو لجماعة كما تلحقه تاء التأنيث دلالة على أنه لمؤنث. والشائع في كلامهم إفراده لأن ما بعده من ذكر الاثنين والجماعة يغني عن تثنيته وجمعه.

وقوله:

يَلُومونني فِي اشْتراءِ النَّخيْلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ(*)

وقوله:

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِي فَأَعْرضَن عَنِّي بِالخُدُودِ النَّواضِرِ(**)

وقوله:

تَوَلَّى قِتَالَ الْمارقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيْمُ(***)

وقال: عمرو بن ملقط:

أُلْفَيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ(****)

وقال عروة بن الورد:

وَأَحْقَرُهَمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرُ

(*) هذا البيت لأمية بن أبي الصلت، وقد أنشده العيني، وقال: لم يقف له على قائل.. ويلومنني: يعذلونني، ويعذل: كذلك أي يلوم وقد ورد برواية أخرى وهي: يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم ألوم.
والشاهد فيه قوله: يلومنني أهلي.. حيث وصل واو الجماعة بالفعل مع أن لهذا الفعل فاعلاً ظاهرًا وهو أهلي.. وذلك قد جاء موافقًا لبعض لغات العرب.

(**) البيت قد نسب إلى العتبي محمد بن عبيد الله، وقيل محمد بن أمية.
والغواني: جمع غانية وهي المرأة التي تغتني بزوجها عن غيره.
والشيب: ابيضاض الشعر المسود ولاح: ظهر: ويقصد بعارضه: صفحة خده، وأعرض: أى انصرف عنه. والخدود: جمع خد وهو من المحجر إلى اللحى من الجانبين. والنواضر: الحسنة الجميلة.
والشاهد: رأين الغواني.. حيث ألحق الشاعر النون ضمير النسوة بالفعل مسند إلى اسم عبد الله بن قيس الرقيات - الديوان ١٩٦.
والمارقين: الخارجين ويقصد بهم الخوارج. والحميم: القريب، والمبعد: ضده. والشاهد في قوله: أسلماه مبعد وحميم: فقد جمع الشاعر بين ألف ضمير الرفع المثنى وبين الفاعل مبعد وحميم وهما في معنى المثنى بعد العطف.

(***) نسب البيت إلى عمرو بن ملقط، وهو شاعر جاهلي. وألفيتا: وجدنا وقوله عيناك عند القفا: أى أنه ينظر إلى خلفه فيلتفت التفاتًا شديدًا، أولى فأولى لك: كلمة وعيد، والشاهد: إسناد ألف المثنى إلى الفعل مع ظهور الفاعل.

(****) قال العيني: أقول قائله: عروة بن الورد وهو من قصيدة يمدح بها الغني ويذم بها الفقير..
وأحقرهم: أذلهم. وأهونهم: كذلك والشاهد: وإن كانا له نسب وخير.. حيث ثنى الفعل مع إسناده إلى الفاعل الظاهر.

وقد وردت بها بعض آيات القـرآن الكريم في قراءة الجمهـور. قال تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]. وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبيـاء: ٣]. ومنه قراءة طلحة في روايـة ابن مجاهد في قـوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ٣]. بضم الحاء[1] على نيه الواو وحُذفتْ تخفيفًا.

ولم يتقبلْ بعضُ النحاة هذه اللغةَ بقبول حـسن، واعتبروا هذه الحروف اللاحقة للأفعال ضمائرَ، ثم اختلفوا فقيل ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ والجملة السابقة خبر[2]. وخرجوا تلك الآيات والقراءات التي وردتْ بها على ما ارتضوه مذهبًا.

١- وقد أشار مكـي إلى بعض تلك التخاريج في نحو قـوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ في قراءة غير ابن أبي عبلة فقـال: إنما جمع الضمير ردًا على المذكورين وكثير بدل من الضمير، وقيل كثير رفع على إضمار مبتدأ دل عليه عموا وصموا، تقديره: الـعمي والصم كثير منهم، وقيل: التـقدير: العمي والصم منهم كثير فارتفع على المبتدأ والجملة قبله في موضع الخبر.

٢- وقال أبو حيان في تخريج بعض النحاة لقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وجوزوا في إعراب الذين ظلموا وجوهًا الرفع والنصب والجر، فالرفع على البدل من ضمير وأسروا إشعارًا أنهم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسروا به، قاله المبرد وعـزاه ابن عطيـة إلى سيبـويه، أو على أنه فـاعل، والواو في أسروا عـلامة للجميع على لغة أكلوني البراغيث، قاله أبو عبيدة والأخفش وغيرهما. . أو على أن الذين مبتـدأ وأسروا النجوى خبـره، قاله الكسائي فقدم عليـه. . أو على أنه فاعل بفعل القـول وحذف -أي يقول الذيـن ظلموا- والقول كـثيرًا مـا يضمر، واختـاره النحاس. . وقيل: الذين خبر مبتدأ محذوف أي هم الذين[3].

وأكثـر هذه التخاريج تعـسف مادام قد ثبـت بنقل الأئمة أن مثل ذلك قـد جاء موافقًا لبعض لغات العرب المشهورة الحسنة.

وخرج علـيها بعض الـنحاة قوله تـعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ و﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [4]. . والقراءات التي جاءت بها.

(١) البحر ٦: ٣٩٥. (٢) الهمع ١: ١٦٠.
(٣) البحر ٣: ٥٣٤، ٦: ٢٩٦، إعراب مشكل القرآن ١: ٢٤٠.
(٤) البحر ٦: ٢٩٧، ٣٩٥، إعراب مشكل القرآن ١: ٢٤١.

النائب عن الفاعل

ويعني: مَا حُذِفَ فاعلُه -لغرض ما- وأُنِيْبَ عنه في جميع أحكامه واحدٌ من أربعة: المفعول به، المجرور به، المصدر المختص المتصرف، الظرف المتصرف المختص. والقبائل العربية قد اختلفت في بعض أنواعٍ من هذا البناء، وعلى ضوء ما عثرنا عليه عند النحاة وجدنا العرب قد اختلفوا في مواضع منه:

١- الفعل المضعف العين واللام نحو: رَدَّ، واشْتَدَّ، وما شابههما- وسنبسط القول عن ذلك في باب الإدغام- ويهمنا هنا هذا التغيير الذي يصيب فاء هذا البناء عند قوم من العرب، فقد أوجب الجمهور ضم فاء المضاعف ثلاثيا كان أو غيره نحو: حب، وامتد.

ورجح بعضهم قول الكوفيين أن الكسر جائز فيها، وأجاز بعضهم الإشمام أيضًا[1].

وقد قرأوا على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ [الأنعام: ٢٨] وهي قراءة إبراهيم ويحيى بن وثاب والأعمش حيث كسروا الراء من «ردوا» على نقل حركة الدال من ردد إلى الراء[2].

وقرأ علقمة ويحيي بن وثاب والأعمش أيضًا ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] بكسر الراء، نقل حركة الدال المدغمة إلى الراء بعد توهم خلوها من الفتحة.

قالوا: وهي لغة لبني ضبة وبعض تميم[3].

٢- الفعل الماضي من الثلاثي -يائيًا كان أو واويًا- وما جاء على وزن افتعل وانفعل إذا كانت العين فيها حرف علة، فإن للعرب فيها ثلاث لغات:

١- كسر ما قبل العين بإخلاص فيقال: قيل، بيع، سيق، غيض، وسيىء وسيئت، وحيل، وبها جاء التنزيل.

---

(١) الهمع ٢: ١٦٥، التسهيل ٧٨.
(٢) البحر ٤: ١٠٤.
(٣) شواذ ابن خالويه ٦٣، البحر ٣٢٣.

قال تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ ﴾ [هود: ٤٤] ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيئَتْ ﴾ [الملك: ٢٧]، ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [سبأ: ٥٤].

فقد قرأ الجمهور من القراء خلا الكسائي وهشام ورويس وابن ذكوان في بعضها، والمدنيان في غير سيء وسيئت فقط، بإخلاص الكسر في الجميع، وهي لغة قريش ومن جاورهم[١].

٢- إشمام الكسر الضم فتقلب ياء، وحقيقته: ضم الشفتين مع النطق بحركة الفاء بين حركتي الضم والكسر ممتزجة منهما[٢].

وفسره آخرون بأن قالوا: وفي كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب: أحدها- ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر، هذا هو المعروف المشهور المقروء به.

والثاني- ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء.

والثالث- ضم الشفتين قبل النطق بها لأن أول الكلمة مقابل لآخرها فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحروف[٣].

وقد قرئ بذلك في بعض ألفاظ القرآن الكريم، فقرأ الكسائي وهشام ورويس بإشمام الضم كسر الأوائل من قوله تعالى ﴿ قِيلَ ﴾ [هود: ٤٤] -غِيضَ- ﴿ جِيءَ ﴾ [الزمر: ٦٩]- ﴿ وَحِيلَ ﴾ [سبأ: ٥٤] - ﴿ سِيقَ ﴾ [الزمر: ٧١] - ﴿ سِيءَ ﴾ [هود: ٧٧] .. ووافقهم ابن ذكوان في: حِيْلَ وَسِيْقَ وسِيْءَ وسِيْئَتْ، ووافقهم المدنيان في سِيْءَ وَسِيْئَتْ فقط[٤].

قال أبو حيان: في قوله تعالى «سِيْئَتْ وجُوهُ»: وأشم كسرة السين الضم أبو جعفر والحسن وأبو رجاء وشيبة وابن وثاب وطلحة وابن عامر ونافع والكسائي.

---

(١) غيث النفع: ٣٧١، البدور الزاهرة ٣٢٢ وشرح الشاطبية ١٤٨، النشر ٢: ٢٠٨، البحر ٨: ٣٠٣.

(٢) الهمع ٢: ١٦٥.

(٣) شرح التصريح: ١: ٢٩٤.

(٤) النشر ٢: ٢٠٨ وما بعدها، غيث النفع ٣٧١، البدور الزاهرة ٣٢٢.

قيل: وهي لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد وعقيل[1].

٣- إخلاص الضم فتقلب الألف واوا فيقولون:

قول. وبوع. وحوك. ونوط... إلخ.

قال رؤبة:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ(*)

فبوع مبني للمفعول.. وقال الآخر:

حُوكَتْ عَلَى نيرين إذْ تحاك تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ(**)

والأصل: حاك من الحياكة، وهو مبني للمفعول.

وقال: نُوْطَ إِلَى صُلْبٍ شَدَيْدِ الحَبْلِ(***).

والأصل: ناط. فقلبت الألف واوا بعد إخلاص ضمة ما قبلها، وقد عُزِيَتْ هذه الوجوه إلى بني فقعس ودبير، ووجدت في كلام هذيل، كما حكيت عن بني ضبة وبعض بني تميم[1].

وتجري اللغات الثلاث -على الأصح- في وزن انفعل وافتعل من الأجوف المعل نحو: انقيد واختير، كذا قال ابن مالك وابن عصفور والأبذى(****).

---

(١) شرح التصريح ١: ٢٩٥، البحر ٥: ٣٢٣، وحاشية ابن حمدون: ٤٠.

(*) البيت نسب إلى رؤبة بن العجاج، ورأيته في ملحقات ديوانه ١٧١.

والشباب: من شب الصبي يشب: وهو سن قبل الكهولة.

والشاهد فيه: بوع: فإنه فعل ثلاثي معتل العين فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وأخلاص ضم الفاء لغة لبعض العرب.. ورواية الديوان: بيع.

(**) هذا البيت لم ينسب إلى قائل.

وحوكت: من الحياكة وهي النسيج. ونيرين: تثنية نير بكسر النون وسكون الياء، علم الثوب ولحمته أيضًا فإذا نسج على نيرين كان أصفق، ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها شيئًا.

والشاهد في حوك: إذ بني فعلاً للمجهول من فعل «حاك» المعتل العين فأخلص الضم فنتجت عنه واو وهذه لغة أيضًا.

(***) البيت من شواهد الهمع ٢: ١٦٥. ولم ينسب إلى أحد.

ومعنى نوط: أي علق. والصلب: الظهر،

والشاهد في نوط: إذ لما ضم أوله قلبت الياء واوا، والقياس: نيط.

(****) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبيد يس بن محمود الأبذي الغرناطي ولد بجيان سنة ٥٦٣هـ. وتوفي بغرناطة في شعبان سنة ٦٥٩هـ.

وقال ابن أبي الربيع تضم مطلقًا، وأنكر خطاب(*) أن يجري فيه غير الأولى، وأنكر أبو الحكم الحسن بن عذرة(**) فيه اللغة الثانية[1].

وبتأملنا فيمن عزيت إليه هذه الظاهرة اللهجية نرى أنها قد انتشرت في مناطق واسعة من شبه الجزيرة العربية، وتكلمها عدد لا بأس به من قبائل العرب وهم: بنو دبير وفقعس، وهما من فصحاء أسد، وهذيل وضبة وبعض بني تميم، ما يؤكد شيوعَ الظاهرة وتمكُّنَها من ألسنة كثير من أبناء القبائل العربية.

وبناء على هذا فليس بصحيح على إطلاقه قول بعضهم: وهي لغة قليلة، والصواب أنها لهجة شائعة بين عدد كبير من العرب.

ويبدو -اعتمادا على من نسبت إليهم تلك الظاهرة اللهجية -أنها كانت منتشرة في أصقاع مختلفة من مناحي البادية.

ولعل لطبيعة البيئة أثرًا كبيرًا في ذلك، فالبدوي غالبًا ما يميل إلى الأصوات الشديدة الواضحة، لذلك فهو مضطر إلى الجنوح بالكسرة ناحية الضم، إذ الضم أوضح من الكسر وأكثر شدة.

وإذا تأكد لنا هذا فليس بمستغرب أن تُنْسَبَ إلى هذيل أو سواهما ممن بَعُدَتْ ديارُها عن ديار بني دبير وفقعس وضبة وبعض تميم، إذ قد وَحَّدَتْ بينهم بيئةٌ جغرافية واحدة فَسَرَتْ بين جميع أبنائها سماتٌ صوتيةٌ متشابهة إن لم نقل واحدة.

٤- الثابت لدى النحويين أن جمهور العرب إذا بنوا الفعل الماضي للمجهول فإنهم يكسرون ما قبل آخره فيقال: نُظِرَ وأُمِرَ. . إلا أن من العرب من قد أسكنه كراهية توالي الثقيلين في الثلاثي الخفيف، وأنشدوا على ذلك قول أبي النجم العجلي:

---

(١) الهمع ٢: ١٦٥، شرح التصريح ١: ٢٩٥.

(*) هو اسم لاثنين هما خطاب بن مسلمة بن محمد. ولد سنة ٢٩٤هـ وتوفى سنة ٣٧٢هـ، والثاني: خطاب ابن يوسف بن هلال القرطبي. اختصر الزاهد لابن الأنبارى، وكان يقرض الشعر، وهو صاحب كتاب الترشيح. مات سنة ٤٠٠هـ.

(**) هو الحسن بن عبد الرحيم بن عذرة الأنصاري الأوسي، ولد سنة ٦٢٢هـ.
ومن تصانيفه: المفيد في أوزان الرجز والقصيد، والإغراب في أسرار الحركات في الإعراب.

لوْ عُصْرَ بِهَا البَانُ وَالمِسْكُ انْعَصَرْ(*)

والأصل: عُصِرَ، إلا أنه أسكن الثاني تخفيفًا. قالوا: وهي لغة فاشية في تغلب ابن وائل، أو بكر بن وائل، وأبو النجم من عجل وهم من بكر بن وائل. وقد استعمل لغتهم، وكذا قال القطامي:

أَلَمْ يُخْزِ التَّفَرُّقُ جُنْدَ كِسْرَى ... وَنُفْخُوا فِي مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا(**)

والأصل: نُفِخُوا فأسكن عين الفعل «نُفِخُوا» طلبا للاستخفاف لثقل الكسر بعد الضم[1]، وعلة ذلك أن الكسر أدخلُ إلى الفم من الضم فلما ابتدأ اللسانُ النطقَ بالمضموم تَوَهَّمَ أن ما بعده مضموم إذ هو الأنسب له إلا أنه لما أتى بالمكسور انتقل معه اللسان من وضع كان فيه إلى وضع سيصير إليه مع بُعْدِ ما بين الوضعين؛ لذا كان الكسر بعد الضم ثقيلاً فجنحوا إلى التخفيف بحذف الحركة في الحرف الثاني للمضموم، ولعل هذا هو ما أراده سيبويه عندما قال: وكرهوا في «عصر» الكسرة بعد الضمة كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع ومع هذا أنه بناء ليس من

---

(١) شرح الشافية ١: ٤٤.

(*) نسب هذا البيت إلى أبي النجم العجلي، وهو من شواهد سيبويه: ٢: ٢٥٨. وقبيل البيت قوله:

كأنما في نشرها إذا نشر ... نغمة روضات تردين الزهر
هيجها نفح من الطلل سحر ... وهزت الريح الندى حتى قطر
بيضاء لا يشبع منها نظر ... خود يغطي الفرع منها المؤتزر

والنشر: الرائحة الطيبة، والنغمة: التي تملأ الأنوف، والفرع: الشعر. والمؤتزر: المكان الذي يقع عليه الإزار، ولو عصر: معناه استخراج الشيء من الشيء. والبان: شجر معروف الواحدة بانة: له دهن إذا عصر..

والشاهد: عصر: حيث سكن الشاعر الثاني المكسور بقصد التخفيف -على ما أوضحنا في النص- وذلك لغة فاشية لبعض العرب- كبني بكر بن وائل وأناس من بني تميم.

(**) قد نسب هذا البيت إلى القطامي

ويخز من خزى: إذا ذل وهان. والتفرق: الانفصال والتشتت. والجند: الأنصار والأعوان، والمدائن: جمع مدينة وهي المصر الجامع.

وطاروا: أي نفروا مسرعين.

والشاهد في قوله: نفخوا: حيث سكن الشاعر الحرف الثاني من الفعل نفخ المبني للمجهول طلبًا للخفة، ذلك لغة شائعة عند بعض العرب.

كــلامــهم إلا فــي هذا الموضع من الفــعل فكرهــوا أن يحــولــوا ألسنتــهم إلى الاستثقال[1]، وقد عزا سيبويه هذا الاستـعمال إلى بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم[2].

وقد اختلف النحويون -البصريون والكوفيون- فيما يجوز فيه هذا التخفيف.

فذهب البصريون إلى تجويزه في المكسور العين والمضـموم بينما أجازه الكوفيون في الجميع حين السعة.

وقد أنشدوا على ذلك قول الأخطل:

وَمَا كُلُّ مَـغْبُونٍ وَلَوْ سَلْفَ صَفْـقُهُ   بِرَاجِع مَــا قَــدْ فَــاتَهُ بِرَدَّادِ[*]

والبصريون: على أن ذلك التسكين ضرورة، وعبـر عنه ابن قتيبة بأنه شاذ،[3]. وقد جمع بينهما الرضي في شرح الشافية[4].

****

---

(1) شرح الشافية ١: ٤٤.

(2) الكتاب ٢: ٢٥٨.

(3) أدب الكاتب ٤٣٢.

(4) شرح الشافية ١: ٤٤.

(*) البيت قد نسبه ابن قتيبـة إلى الأخطل في أدب الكاتب ٤٣٢، وأنشد في اللسان ١١: ٥٨ من غير نسبة، ولم أجده في ديوانه. والمغبـون: المنقوص في كل شيء وسلف: تقدم. وصفقه: مـصدر إذا ضرب بيده على يد صـاحبه عند تمام المبـايعة. ورداد: راد إذا فـسخ البيع. والشـاهد: لو سلف: حيث سكن فـيه الشاعر اللام من سلف المفتوحة قصدًا إلى التخفيف.

باب الظرف

اختلاف بعض العرب حول تصرف الظروف أو عدمه:

فيما نُقِلَ إلينا من كلام العرب نجدهم قد اختلفوا في تصرف بعض أنواع من هذه الظروف، فمنهم من صرفها، وآخرون ألزموها حالة واحدة، وجَرَّ ذلك الخلاف بين النحاة أيضًا.

فقد نقل سيبويه الخلافَ بين الخليل ويونس حول علة صرف هذه الظروف إذ ذهب الخليل إلى أن قول بعض العرب من فوقٍ ومن تحتٍ ومن قبلٍ ومن دَبْرٍ ومن خلفٍ، إنما أجروها مجرى الأسماء المتمكنة لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف. قال الشاعر:

لاَ يَحْمِلُ الْفَارِسَ إِلاَّ الْمَلْبُونْ الْمَحْضُ مِنْ أَمَامِهِ وَمِنْ دَوْنْ(*)

وكذا من أمامٍ ومن قدامٍ ومن وراء ومن قُبُلٍ ومن دُبُرٍ. وزعم أنهن نكرات كقول أبي النجم:

يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ(**)

وزعم أنهن نكرات إذا لم يُضَفْنَ إلى معرفة كما يكون أيمن وأشمل نكرة، وسألنا العربَ فوجدناهم يوافقونه يجعلونه كقولك: من يمنةٍ وشأمةٍ[1].

وذهب يونس إلى أن من قدام معرفة، وزعم أنه قد منع الصرف لأنها مؤنثة ولو كانت شأمة كذا لما صرفها وكانت معرفة.

---

(١) الكتاب ٢ : ٤٧.

(*) البيت من شواهد الكتاب ٢ : ٤٧، لم ينسب إلى قائل.
وقد وصف ببيته هذا فرسًا، والملبون: الذي يسقي اللبن ويؤثر به لكرمه وعتقه. والمحض: الخالص، ويجوز رفعه ونصبه، فالرفع على أنه من صفة الملبون ومعناه الذي خلص مقدمة ومؤخره، والنصب على أنه من صفة اللبن وتقديره إلا الملبون اللبن المحض أي المستقي محض اللبن غير المشوب.
والشاهد في دون: حيث قصرها وبناها على الضم لأن القافية لو كانت مطلقة لم تكن دون مضمومة.

(**) البيت لأبي النجم العجلي.. ويروى: يبرى لها: أى يعرض لها، وهو في صفة الراعي وإبله. أي يعرض لها يمينًا وشمالاً مزعجًا لها. الشاهد: تنكير أيمن وأشمل وجرهما لتمكنهما بالتنكير.

قال سيبويه: وسألنا العلويين والتميميين فرأيناهم يقولون: من قديدية.. ومن وريئة لا يجعلون ذلك إلا نكرة كقولك: صباحًا ومساءً وعشية وصحوة.. فهذا سمعناه[1].

وزعم أبو الخطاب: أنه سمع من يوثق به من العرب يقول: آتيك بكرة وهو يريد الإتيان في يومه أو غده.

ومثل ذلك قول الله عز وجل[2]: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢].

مذ، ومنذ - واختلاف لغات العرب في عملهما ونطقهما

هما أداتان مختصان بالزمان، وتدخلان على الاسم والفعل معًا[3].

والمنقول عن العرب اختلافُهم في أمرهما من ناحيتين:

١- النطق: فَمُذْ: بضم الميم وسكون الذال لغة بعض تميم وبعض أهل الحجاز وبضمها سواء وليها ساكن أو متحرك لغة لغني.

٢- بضم الميم وسكون النون وضم الذال فهي لغة أهل الحجاز خاصة، وقد أثر عن بني سليم أنها تكسر الميم منها[4].. وضم ميمها هي اللغة الفصحى[5].

وقد اختلف النحاة في حقيقتهما، وأصل تركيبهما[6].

بيد أن لهما في لغات العرب ثلاثَ حالات:

١- قد يليهما اسم مجرور، وحينئذ فهما حرفا جر بمعنى «من» إن كان الزمان ماضيًا منقطعًا، وبمعنى «في» إن كان حاضرًا، أو بمعنى «من» إن كان معدودًا.

---

(١) الكتاب ٢: ٤٧. (٢) نفسه ٢: ٤٨.

(٣) المغني: ١: ٣٣٥.

(٤) شرح الكافية ٢: ١١٧، حاشية الصبان ٢: ٢٢١، التاج المكلل. مخطوطة مصورة بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام تحت رقم ٥٨ نحو.

(٥) الجنى الداني ٥٠١، شرح الكافية ٢: ١١٧.

(٦) شرح الكافية ٢: ١١٧، التاج المكلل: مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة الإمام تحت رقم ٥٨ نحو.

٢- وقد يليهما اسم مرفوع خبر لهمـا، وهما مبتدآن، أو هما ظرفان خبر مقدم وما بعدهما مبتدأ مؤخر، أو فاعل لفعل محذوف.

٣- وتليهما الجمل الاسمية أو الفعلية والمشهور أنهما ظرفان حينئذ مضافان إلى الجمل بعدهما[١].

ويقوم هذا التوجيهُ على ما أُثِرَ عن النحـاة من اختلاف حول ما وصل إليهم من اختلاف لغات العرب في عملهما أيضًا:

١- فالحجازيون: يجرون مطلقًا.

٢- أما التميميون: فيرفعون بعد «مذ» مطلقًا.

ومن كلامهم: ما رأيته مذ أمسٌ.

٣- جمـهور العـرب إذا استعـملوا «منذ» الذي هو لغة أهل الحـجاز خـاصة، و«مذ» في لغـة بعضهم على مـا حكي أولاً، فإنهم يجرون بهـما معًا في الحـاضر اتفاقًا[٢].

أما إذا استعـملوا «مذ» التي هي لغة بني تميم فإنهم يجرون بهـا أيضًا بشرط أن يكون ما بعدها منقطعًا ماضيًا[٣].

وأكثر النحاة على أن الرافعة منهما للاسم اسم، أما الجارة له فحرف.

****

(١) شرح الكافية ٢: ١١٧، المغني ١: ٣٣٥ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٢: ٤٣، شرح الكافية ٢: ١١٧، شرح شواهد سيبويه ٢: ٢٢١.
التاج المكلل: مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة الإمام تحت رقم ٥٨ نحو.

(٣) شرح التصريح ١: ٥٩.

متى- واختلاف لغات العرب في بعض استعمالاتها

ذكر النحاة أن هذا اللفظ يرد على خمسة أوجه:

فيكون اسم استفهام: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤].

وقد يكون اسم شرط جازم دالاً على الظرفية كقول سحيم:

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاّعُ الثَّنَايا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُوني(*)

ويرد أيضًا اسمًا مرادفًا للوسط، أو بمعنى «في»، أو بمعنى «من» الابتدائية[١]، وخصَّ علماءُ العربية هذا الاستعمالَ بقبيلة هذيل، نقل أبو زيد: أخرجها متى كمه[٢].. قال ابن سيده: إنها بمعنى «في».. وقال آخرون: إنها بمعنى وسط[٣].

وكذا اختلفوا في قول أبي ذؤيب الهذلي يصف السحاب:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ(**)

فقيل بمعنى «من»[٤].

(١) المغني ١: ٣٣٤ وما بعدها.

(٢) حاشية الخضري ١: ٢٢٦، شرح التسهيل ٣: ٢٣.

(٣) المغني ١: ٣٣٤، شرح الكافية ٢: ١١٦.

(٤) شرح التسهيل ٣: ٢٣.

(*) هو مطلع لسحيم بن وثيل الرياحي وبعده:

وإن مكاننا من حميري مكان الليث من وسط العرين

وإني لن يعود إلى قرني غداة الغب إلا في قرين

وماذا تبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين

والشاهد في قوله: متى أضع.. حيث استعمل متى اسم شرط جازم فجزم بها أضع فعل الشرط وتعرفوني جواب الشرط بحذف النون.

(**) نسب البيت لأبي ذؤيب الهذلي في وصف السحاب، الهذليين: ٥٢.

وقبله:

سقى أم عمرو كل آخر ليلة حنائم سود ماؤهن ثجيج

ونئيج: صوت مع مر سريع. وترفعت: توسعت. لجج: بضم اللام جمع لجة وهي معظم الماء.

وفي رواية: ثروت بماء البحر ثم تنصبت على حبشيات لهن نئيج.

وقال ابن سيده: بمعنى وسط. وقال أبو سعيد السكرى: متى: بمعنى «من».

وأنشد:

مَـــتَى مَـــا تَعْـرِفُـــوهَا تُنْـكِروُهَا   مَـــتَى أَقْـطَارِهَا عَلَقٌ نَـفِــيْثُ(*)

أي من أقطارها.

ويحتمل أن تكون هنا في البيـتين بمعنى: وسط، فتبقى على ما استقـر فيها من الظرفية، وإن لم تكن شرطًا ولا استفهامًا[1].

ومن الواضح في «من» الابتدائية:

قول ساعدة بن جؤية الهذلي

أُخِـيْل بَرْقًـا مَـتَى حَـابٍ لَهُ زَجَلٌ   إِذَا يُفَـتِّرُ مِنْ تُومَـاضه حَلَجَـا(**)

أي: من حاب[2].

****

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٢٠.

(٢) المغني ١: ٣٣٤، شرح الكافية ٢: ١١٦، شرح التصريح ٢: ٢.

(*) البيت من شعر أبي المثلم الهذلي يجيب به صخر الغي. الهذليين: ٢: ٢٢٤.

والعلق: الدم يخرج منقطعًا. ونفيث: ينفث بالدم. يقول:

سآتيكم بكتيبة إذا رأيتموها من بعيد تشكون فيها فإذا دنت منكم: رأيتم علق الدم على أقطارها.

ويروى على أقطارها مكان: متى أقطارها... وعليه فلا شاهد فيه.

والشاهد: متى أقطارها.. حيث أراد بها الشاعر معنى وسط فتبقى على معنى الظرفية.

(**) البيت من أبيات لساعدة بن حؤية الهذلي المخضرم وهي:

يا نـعم إنـي وأيديـهم ومـــا نحـــروا   بالخـــيف حـــتى يسـح الدافق المهـــجـا

وأخيل: شام سحاب مخيلة للمطر. والحابي: السحاب المرتفع.

والشاهد في متى حاب: حيث أتى بمعنى -من- في لغة هذيل فتجر بها ما بعدها.

وتدل على الاسم الظاهر والمضمر بأنواعه، وكذا تدخل على الفعل أيضًا، ولها معانٍ متعددةٌ أشهرها التعليل[1]، وقد اختلفت لهجات القبائل العربية حول حركة هذه اللام:

١- اللغة الفصيحة فيها أن تُفْتَحَ مع المضمر غير ياء المتكلم على الأصل، وتُكْسَرَ مع الظاهر فرقًا بينها وبين لام الابتداء إلا مع المستغاث به والمتعجب منه في النداء، فهي تفتح معهما مراجعة للأصل لأنهما واقعان موقع الضمير، إذ كل منادى حال محل المضمر.

٢- كسر اللام مع المضمر كما تكسر مع الظاهر، وقد حكى العلماء على أنها لغة خزاعة[2].

٣- نقل بعض أئمة اللغة والنحو كالكسائي: أن قضاعة من بين سائر قبائل العرب تقول: مررتَ بَهْ، والمال لِهْ، بكسر اللام، وهذا فاش في لغتها كلها لا في واحد من القبيلة[3].

٤- لغة عكل وبني العنبر من تيم فتح اللام التي هي مكان كي، سُمِعَ ذلك من العرب، وذلك للفصل بينها وبين لام الابتداء، جاء في كتاب أبي الحسن:

تُوَاعِدُنِي رَبِيْعَةُ كُلَّ يَوْمٍ ... لأَهْلِكَهَا وَأَقْتَنِيَ الدَّجَاجَا[*]

---

(١) المغني ١: ٢٠٨ وما بعدها.

(٢) الجنى الداني ١٨٣. (٣) الخصائص: ١: ٣٩٠.

(*).. نسب هذا البيت من ثلاثة أبيات أخرى إلى النمر بن قولب حيث يقول:

وأنت دهبتها كومًا جلازا ... أرجي النسل منها والنتاجا

وتأمر لي ربيعة كل يوم ... لأهلكها وأقتني الدجاجا

وما يفني الدجاج الضيف عني ... وليس بنافع إلا نضاجا

انظر البارع في اللغة ص ١٢٥- نسخة مخطوطة بمكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت رقم ٨ لغة عربية.

قال أبو زيد: سمعت من العرب من يقول: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] بفتح اللام، وهي قراءة أبي السمال[١].

وقرأ سعيد بن جبير فيما حكى المبرد: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، وقرأ علي «لَتَزُولُ» بفتح الأولى وضم الأخيرة[٢].

وقرئ لَتَزُولَ: بفتح اللام الأولى ونصب الثانية، وذلك على لغة من فتح لام كي.. ومثله ما روى عبد الوارث عن أبي عمرو ﴿فَلَيَنظُرِ الإِنسَانُ إِلَىٰ طَعَامِهِ﴾ [عبس: ٢٤][٣] بفتح لام «فلينظر».

٥- وحكى أبو عمرو بن العلاء ويونس وأبو عبيدة وأبو الحسن: أن من العرب من يفتحها مع الظاهر على الإطلاق، وحكى أبو زيد:

أن من العرب من يفتح كل لام إلافى. قولهم «الحمد لله» يريد اللام الجارة للاسم الظاهر الصريح أو لياء المتكلم[٤].

٦- لام الطلب مكسورة، وقد تفتح فى لغة بني سليم[٥]، وقد تسكن بعد الفاء والواو وثم[٦].

وتدخل هذه اللام على فعل الأمر للمخاطب، وهو قليل، قال بعضهم: وهي لغة رديئة. وقال الزجاجي: لغة جيدة، ومن ذلك: قراءة عثمان وأبي وأنس: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨] بتاء المخاطب.

ونقل ابن خالويه:

أن ذلك قراءة النبي -ﷺ- وقد رويت عن الكسائي في رواية زكريا بن وردان عن يعقوب.

---

(١) معاني القرآن - للفراء ١: ٢٨٥. حجة القراءات ٣٧٩، الشواذ ٤٩- ٥٠، البحر ٤: ٤٨٩.

(٢) ينظر غيث النفع المطبوع على هامش سراج القارئ ٢٦٦.

(٣) حجة القراءات ٣٧٩، الشواذ ٤٩ وما بعدها، البحر ٤٨٩.

(٤) الجنى الداني ١١١.

(٥) البحر ٤: ٤٨٩، معاني القرآن - الفراء ١: ٢٨٥.

(٦) معاني القرآن - الفراء ١: ٢٨٥.

قيل: وهي قراءة زيد بن ثابت وأبي جعفر المدني وأبي النتاج[1].

وإذا ثبت ذلك في رواية بعض الرواة، وقراءات بعض الأئمة فلا حجة لمن قال برداءة هذه اللغة حيث صح نقل الأثبات لها عن رسول الله ﷺ.

باب الإضافة

كلا وكلتا - واختلاف لغات العرب في ألفهما عند الإضافة:

اختلف النحاة في هذين اللفظين، هل هما مفردان أو مثنيان؟

وإلى القول الأول ذهب البصريون، بينما خالفهم الكوفيون إلى القول الثاني[2].

وفي إعرابهما حالة الإضافة إلى الظاهر أو المضمر وقع الاختلاف بين العرب على طريقتين:

أحدهما- الإعراب بالحروف مطلقا، فيجري إعرابهما مجرى المثنى بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا عند إضافتهما إلى المضمر أو الظاهر. وقد عزا الفراء هذه اللغة إلى كنانة.

ثانيهما- الإعراب بالحركات المقدرة مطلقا فتصير إضافتهما حينئذ كإضافة المثنى إلى الظاهر في اللغة المشهورة في أنه يجري مجرى عصا ورحا وفتى وقفا. . تقول: جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، فتلزم الألف في الأحوال كلها.

وقد نسبها أهل اللغة والنحو إلى بني الحارث بن كعب حكاها عنهم الفراء[3].

والظاهر أن من مذهب هؤلاء القوم من العرب إبقاء الألف دون تغيير حتى وإن سبقت بكسرة -التي هي بعض الياء- أو بياء.

قال المفضل: وأنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن:

---

(١) الشواذ ٥٧، وانظر سراج القارئ ٢٦٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٤٣٩ وما بعدها، الخزانة ١: ٦٣.

(٣) شرح المفصل ٣: ٢، شرح الكافية ١: ٣٢، الهمع ١: ٤٠.

أيّ قَـلُـوصِ رَاكِـبٍ تَـرَاهَـا   طَارُوا عَلَيْـهِن فَـشُلْ عَـلاَهَا
وَاشْـدُدْ بِمَـثْنَيْ حَـقَبٍ حِـقْـوَاهَا   نَاجِـيَـةً وَنَاجِـيًّـا أَبَـاهَا

وعلاها: أراد عليها، ولغة بني الحارث بن كعب، قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفا فيقولون: السلام علاكم.. وهذه الأبيات على لغتهم[1].

والمعروف أن هؤلاء القوم قد عُزِي إليهم فيمن عُزِي إليه من القبائل إلزامُ المثنى الألف في الأحوال الثلاثة رفعا ونصبًا وجرا[2].

اختلاف لغات العرب في بناء «حيث» وإعرابها ونطقها:

وهي ظرف يستعمل للظرفية المكانية أو الزمانية تبعا للأخفش مبني على الضم[3].

ومن خلال ما صح نقله مما وصل إلى أئمة العربية من لغة العرب نجد أنهم قد اختلفوا فيها من زاويتين:

١- البناء والإعراب.

٢- طريقة نطقها.

فبينما نجدها مبنية في لغة معظم العرب تنقل الروايات عن بعضهم أنهم قد أخرجوها عن البناء إلى الإعراب، وعاملوها معاملة عند، فتأثرت بالعوامل الداخلة عليها. يقولون: جلست حيثَ كنت، وجئت من حيثِ كنت..فيجرونها بمن، وقد تجر بغيرها كالباء وإلى وفي[4].

قال الكسائي: سمعت في بني تميم من بني يربوع وطهية من ينصب الثاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع فيقولون: حيثَ التقينا، ومن حيثَ لا يعلمون ولا يصيبه الرفع في لغتهم.

---

(١) نوادر أبي زيد ٥٨، الخزانة ٣: ١٩٩.
(٢) همع الهوامع ١: ٤٠.   (٣) المغني ١: ١٣١.
(٤) المغني ١: ١٣٢، الهمع ١: ٢١٢.

وقال: وسمعت في بني أسد بن الحارث بن ثعلبة وفي بني فقعس كلها يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب فيقول: من حيثِ لا يعلمون، وكان ذلك حيثَ التقينا، وحكى اللحياني عن الكسائي أيضا أن منهم من يخفض بحيث، وأنشد:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا(*).

قال: وليس بالوجه[1].

ويحتمل أن يكون من لغة أسد بن الحارث وبني فقعس من قرأ[2]. ﴿**سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ**﴾ [القلم: ٤٤] ومن روى ﴿**اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**﴾ [الأنعام: ١٢٤] بالنصب على أنه مفعول وفاقا للفارسي، وناصبها فعل «يعلم» محذوفا دل عليه أعلم، وهو قول الحوفي والتبريزي وابن عطية وأبي البقاء، وتكون الفتحة فتحة إعراب[3].

وعلى هذا يُخَرَّجُ ما رآه ابن هشام بخط الضابط في مثل قوله:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لاَمِعًا

حيث تُعرب عند إضافتها إلى المفرد، وهو قول أبي الفتح[4].

ومن هنا نرى أن فتح الثاء من حيث ليس لمجرد التخفيف تشبيها لها بأين كما ذهب إليه سيبويه[5]، وإنما هو لغة لبني تميم من بني يربوع وطهية.

---

(١) اللسان - مادة حيث- ٢: ٤٤٣- ط بولاق- شرح المفصل ٤: ٩١.

(٢) الهمع ١: ٢١٢

(٣) المغني ١: ١٣١، الهمع ١: ٢١٣، البحر ٤: ٢١٦.

(٤) المغني ١: ١٣٢ وما بعدها.

(٥) الكتاب ٢: ٥١، شرح المفصل ٤: ٩١.

(*) البيت من شواهد المغني ١: ١٣١، شرح الكافية ٢: ١٠٨، الخزانة: ٣: ١٥٥، الهمع ١: ٢١٢.. ولم ينسب إلى قائل وتتمته: نجما يضيء كالشهاب لامعا

وسهيل: نجم عند طلوعه تنضج الفواكه وينقضي القيظ. والشهاب: شعلة من نار ساطعة.

والشاهد في قوله: حيث أضافها إلى المفرد وهو سهيل وذلك نادر.

والخلاف بين النحاة حول إعراب هذا البيت مبسوط في كتب النحو.

وإن كسرها إنما جيء به حين عُوملت معاملة الظرف المتصرف ولكنه ليس بحال لالتقاء الساكنين خلافا لمن زعمه[1].

والأولى أن يقال:

أن ذلك قد جاء على لغة لقوم من العرب، حكى الكسائي أن بني فقعس وبني أسد بن الحارث يعربونها[2].

ولعل ذلك أسهل من تلمس تخريجات لروايات الجر فيما صح نقله عنهم مما ذهب إليه بعضهم عندما قال: والأمر في هذه اللغة عندي أنهم شبهوها بأسماء الزمان إذا أضيفت إلى غير متمكن فيجوز بناؤها وإعرابها كقوله عز وجل ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦].

وإذا أضيفت إلى الجملة كان فيها وجهان:

الإعراب، والبناء على الكسر[3].

أما الناحية الثانية:

فقد نقل الثقات أن فيها ست لغات:

حيثُ - حيثَ - حيثِ - حوثُ - حوثَ - حوثِ[4]. ويمكن أن تُعْزَى إلى أصحابها على النحو التالي:

فالأولى- هي لغة جمهور العرب، فقد نص بعض النحاة على أنها قد وردت عنهم ظرفا غير متصرف مبني تشبيها منهم لها بالغايات[5].

وهذه هي اللغة الفصحى وبها جاء التنزيل في نحو قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٤، ١٤٩] وقوله

---

(١) الهمع ١: ٢١٢.

(٢) شرح الكافية ٢: ١٠٨، الهمع ١: ٢١٢، البحر ٤: ٢١٦، التسهيل ٩٧.

(٣) شرح المفصل ٤: ٩١، المغني ١: ٢٣١.

(٤) شرح المفصل ٤: ٩١، الخزانة ١: ٥٨، التاج المكلل مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة الإمام برقم ٥٨ نحو.

(٥) المغني ١: ١٣١.

﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] ﴿وَسَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ بالضم فيها.

أما حيثَ، حيثِ:

فالذى نقل عن بعض النحويين أنهم قد عزوها إلى بني فقعس، ومعروف أن مذهبهم إعمالها معاملة منهم لها معاملة الظروف المتصرفة كـ «عند[1]».

وقد سبق ذلك، أما اللغات الثلاث الأخرى:

حوثُ - حوثَ - حوثِ:

إذ المنقول في كتب النحو أن طيئا تميل إلى إبدال يائها واوا فيقولون: حوث.

قال الشاعر:

تَحِنُّ إِلَى الْفِرْدَوْسِ والبِشْرُ دُونَهَا ... وَأَيْهَاتَ عَنْ أَوْطَانِهَا حَوْثُ حَلَّتِ(*)

قال أبو العباس: هذه لغته وهو رجل من طيء[2].

وأنشد الفراء:

الله يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلَفُّتِنَا ... يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى أَحْبَابِنَا صُورُ

وَأَنَّنِي حَوْثَمَا يُثْنِي الْهَوَى بَصَرِي ... مِنْ حَيْثُ سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُور(**) [3]

---

(١) الهمع ٢١٢. (٢) مجالس ثعلب ٢: ٦٣٤.

(٣) الخزانة ١: ٥٨، ضرائر الشعر - للألوسى ١٨٣.

(*) البيت لم ينسب إلى أحد معين.

وتحن: تشتاق. والفردوس: يجوز أن يكون هنا موضعا، وأن يعني به الوادي المخصب. والبشر: قيل اسم ما لبني تغلب، وقيل بل اسم جبل، وقيل جبل بالجزيرة..

والشاهد في حوث: حيث قلب الشاعر ياءها واوا، وهي لغة نسبت لطيء.

(**) هذان البيتان قد أوردهما معظم أهل اللغة والنحو نقلا عن الفراء. والصور: جمع أصور: وهو المائل من الشوق ويقصد به تلفته إلى الأحباب يوم الرحيل فكأننا أشكال وأشباح ليس فيها أرواح. ويثني: يلوي. وسلكوا: أى ساروا. وأدنو فأنظور: أى أثني عنقي فأنظر نحوهم.

والشاهد في قوله: حوثما.. فقد ذهب بعضهم إلى أن الواو فيها ناشئة عن إشباع الضمة فحسب، بينما ذهب آخرون إلى أن ذلك لغة لبعض العرب ومنهم طيء.

وظاهر كلام السيوطي أن الفتح والكسر في «حوث» هي من لغة طيء أيضا حيث يقول: ولغة طيء إبدال يائها واوا فيقولون: حوث، وفي تائها الحركات الثلاثة[1].

لدن ولغاتها

تعد لدن من الظروف عند أكثر العرب، وهي موضوعة لغاية زمانية أومكانية وقل أن تفارقها من، وتلزم استعمالا واحدا، فلا يبنى عليها المبتدأ ويمتنع الإخبار بها عنها[2].

وبالبناء جاء التنزيل، وهي اللغة العالية كقوله تعالى: ﴿**مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ**﴾ [النمل: ٦] و﴿**مِن لَّدُنْهُ**﴾ [النساء: ٤٠] و﴿**مِن لَّدُنَّا**﴾ [الكهف: ٦٥].. وقد نصب بها بعض العرب غدوة خاصة.

قال ذو الرمة:

لَدُنْ غُدْوَةً حَتى إذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى   وَحَثَّ الْقَطِيْنُ الشَّحْشَانُ الْمُكَلَّفُ(*)

وخالف في بنائها من أعربها تشبيها لها بأختها الظرفية «عند» لكون موضعها صالحا لها.

قالوا: وبلغتهم جاءت قراءة أبي بكر عن عاصم ﴿**بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ**﴾ [الكهف: ٢] بسكون الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصل الهاء بالياء، وشعبة كذلك إلا أنه يسكن الدال.

أما الباقون: بضم الدال وسكون النون وضم الهاء وابن كثير يصلها على قاعدته[3]. وقد عزا أكثر النحويين إعرابها إلى قوم من العرب وهم قيس[4].

---

(١) الهمع ١: ٢١٢.

(٢) شرح الكافية ٢: ١٢٣- الهمع ١: ٢١٥، البحر ٢: ٣٧٢، التسهيل ٩٧.

(٣) شرح الشاطبية ٢٣٨، حجة القراءات ٤١٢، البحر ٦: ٩٦.

(٤) شرح الكافية ٢: ١٢٣، الهمع ١: ٢١٥، التسهيل ٩٧.

(*) البيت لذي الرمة - وهو من شواهد شرح المفصل ٤: ١٠٠.. وقد رأيته في ديوانه ٤٦٢. ط: دمشق.. والقطين: اسم للجماعة القطان وهم المقيمون. والشحشان: الحادي. والمكلف: الموكل بالأمر على مشقة. والشاهد: لدن غدوة: حيث نصب بلدن غدوة وهو جائز فيا خاصة.

ولدن: القيسية هي إحدى لغاتها، وقد أوصلت إلى أكثر من إحدى عشرة لغة هي:

لَدُونْ - ولَدنْ - ولَدِنِ - ولُدْنِ - ولُدُن - ولُدُنِ - ولُدْ - ولدًا - ولَدْ - ولَدُ - ولَتِ(١).

ومن شواهدها قول الشاعر:

وَمَـازَالَ مُـهْـرِي مَـزْجَـرَ الْكَلْبِ   لَدُنْ غُـدْوَةً حَتى دَنَتْ لِغُـرُوبِ(*)

بضم اللام والدال، وسكون النون، وهي اللغة الفصحى فيها. ونصبت بها غدوة عند بعض العرب.

وأنشد سيبويه لبعض العرب:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلاَئِهَا(**)

فقد حذفوا النون من «لدن» تخفيفا فقالوا: من لد الصلاة ولد الحائط، وليس حذفها «النون» لالتقاء الساكنين بدليل حذفها ولا ساكن بعدها. وقال بعضهم: لَدُنْ غدوة، كأنه أسكن الدال ثم فتحها(٢).

سوى - واختلاف لغات العرب فيها

وفي ظرفيتها وقع الخلاف بين النحاة العرب على مذاهب، فمنهم من أنكر ظرفيتها كالزجاجي وابن مالك، وذهب الكوفيون إلى أنها ظرف متمكن.

---

(١) شرح المفصل ٤: ١٠١، شرح الكافية ٢: ١٢٣، التسهيل ٩٧، البحر: ٢: ٣٧٢، الإنصاف ٢: ٧١٦، الهمع ١: ٢١٥.

(٢) الكتاب ١: ١٠٧، ١٣٤، شرح المفصل ٤: ١٠١.

(*) البيت نسب إلى أبي سفيان بن حرب قاله يوم حرب أحد، وقبله:

فلو شئت أنجتني كميت طمرة   ولم أجعل النعمان لابن شعوب

والمهر: ولد الخيل.. والشاهد: ندور نصب غدوة بعد لدن وهي لغة لبعض العرب ومنه قول الآخر: لدن غدوة حتى الاذ بحفها.

(**) أنشده سيبويه ١: ١٣٤، ١٠٧، وابن منظور في اللسان مادة «شول». والشول: من النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها سبعة أشهر من يوم نتاجها أو ثمانية فلم يبق في ضروعها إلا شول من اللبن أي بقية مقدار ثلث ما كانت تحلب حدثان نتاجها.. والشاهد في لد: حيث حذف القائل النون، وذلك لغة لبعض العرب.

وهو مذهب الرماني وأبي البقاء العكبري وابن هشام.. أما سيبويه والجمهور فعلى أنها ظرف يلزم النصب عليها ولا تتصرف تصرف الأسماء المتمكنة(١).

والأشهر في سوى: لغة القصر والكسر. قال الشاعر:

فَلأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ مِدْحَتِي ... لِفَتَى الْعَشِيِّ وَفَارِسِ الأَحْزَابِ(*)

ولغة الضم والقصر، وقد حكاها الأخفش.. ولغة الفتح والمد. حكاها سيبويه.

قال أبو دؤاد:

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُه ... مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ(**)

ولغة الكسر والمد، حكاها ابن الخباز.

قال الشاعر:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي ... وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا(***)(٢)

مع- واختلاف لغات العرب في إعرابه وبنائه

نص النحاة على أن «مع» ظرف غير متصرف معرب دائم النصب. وهو اسم بدليل التنوين ودخول الجار في حكاية سيبويه: ذَهَبْتُ مِنْ مَعِهِ(٣).

---

(١) الإنصاف ١: ٢٩٤ وما بعدها، المغني ١: ١٤١.

(٢) الهمع ١: ٢٠١ وما بعدها. الإنصاف ١: ٢٩٤.

(٣) المغني ١: ٣٣٣، شرح الكافية ٢: ١٢٧. وانظر الكتاب ١: ٢٠٩.

(*) البيت من شواهد المغني ١: ٢٤١، شرح شواهده: ٣: ٢٢٠، وقد نسبه البغدادي لقيس بن الخطيم، الديوان ١٢٧ ويروى: الأجراف: بدل الأحزاب قال البغدادى: وهو الصحيح لأنه موضع بعينه، ويطلق على الموضع الذي تجري فيه السيول وأكلته من الأرض، وقيل: هي منازل بني مرة من قيس بن ثعلبة وحذيفة: هو حذيفة بن بدر. وللبيت قصة مشهورة. والعشي: يقع ما بين زوال الشمس إلى غروبها. والفتى: بمعنى الشاب الجزل الكامل من الرجال. والشاهد: على أن سوى فيه بمعنى القصد.

(**) البيت قد نسب إلى أبي دؤاد جويرية بن الحجاج.

ومخطئه: أي ما فاته ولم يصبه. ومعلل: مشغول به وملهي عن شيء يرغب فيه. وسواء الحق: غيره. والشاهد: فتح السين من سواء ومدها وذلك إحدى لغاتها، وهو دليل للكوفيين على أنها لا تلزم النصب على الظرفية كما ذهب إليه سيبويه والخليل.

(***) البيت قد نسب إلى الأعشى.. وتجانف: تنحرف وتعدل. هو: اسم اليمامة في الجاهلية. والشاهد في سواءك حيث كسر السين فيها وحدها. وهو دليل على مذهب الكوفيين.

والمشهور فتح العين منها إلا أن بعضا من النحاة ذكروا أن من العرب من يبنيها على السكون قبل حركة نحو: زيد مَعْ عمرو، فإذا لاقي ساكنا بعده كسروا عينه المصاحبة[1] وضع له حرف أم لم يوضع[2]، إذ لا موجب للبناء فيه.

وذهب بعضهم إلى أن اسميتها باقية حينئذ على الأصح. وقول النحاس:

إنها حينئذ حرف بالإجماع مردود[3]، وقد نسب النحويون هذه الظاهرة إلى ربيعة[4] وتميم[5] وغنم[6] وخثعم[7] وأنشدوا عليها قول جرير:

فَرِيشِي مِنْكُمُ وَهَوايَ مَعْكُمْ ... وإن كَانَتْ زيارتُكُمْ لِمَامَا[*]

فأسكن الشاعر العين من -معكم- على لغة هؤلاء القوم من العرب، ولم يحفظ سيبويه أن السكون فيها لغة فجعله من ضرورات الشعر[8]؛ بدليل أن الشاعر قد ذهب بها مذهب الحرف الساكن آخرها لما اعتقد فيها الحرفية، وخالفه المتأخرون محتجين بأن ذلك ورد في الكلام، نقل الكسائي: أن ربيعة تقول:

ذهبت مَعْ أخيك، وجئت مَعْ أبيك، بالسكون.

وقد قرأ الجمهور ما عدا حفصا عن عاصم[9] في قوله تعالى: ﴿**هَذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ**﴾ [الأنبياء: ٢٤] وقرئ في الشاذ أيضا في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا مَعَكُمْ**﴾ [البقرة: ١٤] بسكون العين[10].

---

(١) شرح الكافية ٢: ١٢٧، الهمع ١: ١٢٧.
(٢) شرح التصريح ٢: ٤٨.
(٣) المغني ١: ٢٢٢، شرح الكافية ٢: ١٢٧.
(٤) الهمع ١: ٢١٧، التسهيل.
(٥) شرح الكافية ٢: ١٢٧.
(٦) المغني: ١: ٣٣٣، شرح التصريح ٢: ٤٨.
(٧) الجنى الداني ٣٠٢، حاشية الطالب ابن حمدون ١٥.
(٨) الكتاب ٢: ٤٥، شرح المفصل ٢: ١٢٨.
(٩) البدور الزاهرة ٢١٠، الجنى الداني ٥٠٤، البحر: ٦: ٣٠٦.
(١٠) البحر ١: ٦٩.
(*) البيت قد نسبه العيني إلى جرير بن عطية الخطفي، الديوان ٤١٠. وهو من قصيدة يمدح فيها عبد الملك ابن مروان. وريشي: بكسر الراء: اللباس الفاخر، ولماما: أى في الأحايين. والشاهد: في معكم: حيث بني على السكون، وهذه لغة ربيعة وتميم وعند الجمهور عينها مفتوحة.. ورواية الديوان: وريشي منكن وهواى فيكم. البيت.. وعلى هذا فلا شاهد فيه، وإنما الشاهد على الرواية الأخرى التي أوردها بعض العلماء المحققين.

والجمهور على فتحها وبالتأمل فيمن نسبت إليه هذه الظاهرة اللهجية نرى أن أكثر النحويين قد عزوها إلى ربيعة حتى أطلقوا عليها لغة ربيعة، بينما نجد أن هناك من قد نسبها إلى غنم وتميم وخثعم.

ولا أرى أي تناقض بين نسبتها إلى ربيعة أو تميم أو غنم أو خثعم، فهذه القبائل ترتبط مع بعضها نسبا. وتعد ربيعة أصلا لبعضها كغنم وخثعم.

أما تميم: فتلتقي معهما في أنها من القبائل العدنانية الشمالية، ولا ريب في أن ظاهرة تسكين العين من « مع» قد شاعت عن تميم ونقلها عنها كثير من الرواة وإليها عزي قلب عينها ء في الهاء من «معهم» ومع هؤلاء، وسيأتي الحديث عن ذلك في الإدغام. . .

ومهما قيل في تعليلها فلن تخرج عن أنها مظهر من مظاهر البيئة البدوية في ميلها إلى إبدال بعض الحروف من بعض طلبًا للوضوح وتوسطًا بين الجهر أو الهمس.

****

باب الإضافة

قبل وبعد: واختلاف بعض العرب حول إعرابهما وبنائهما:

وهما من الظروف المبهمة ولها أربع حالات:

١- أن يكونا مضافين فيعربان نصبًا على الظرفية أو خفضًا بمن.

٢- أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه فيعربان كما سبق إلا أنهما لا ينونان لنية الإضافة.

٣- أن يقطعا عن الإضافة لفظًا ولا ينوى المضاف إليه فيعربان أيضًا الإعراب المذكور ولكنهما ينونان.

٤- أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه دون لفظة فيبنيان حينئذ على الضم[1]. وقد نسبت الحالتان -الثانية والرابعة من تلك الحالات- إلى بعض بني أسد.

قال الفراء: وسمع الكسائي بعض بني أسد يقرؤها -يعني قوله تعالى: ﴿**لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾ [الروم: ٤] «على» ﴿**لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنْ بَعْدُ**﴾ يخفض«قبل» ويرفع «بعد» على ما نوى[2].

وقراءة جمهور القراء إنما هي ﴿**لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾.

وقد جاءت على تقدير من قبل غلبة الروم ومن بعدها ولما كانا مضافين إلى معرفة بنيا على الضم[3].

وفي الآية أوجه أخرى وقراءات لبعض القراء، فقد قرأ أبو السمال والجحدري وعون العقيلي: «من قبلٍ ومن بعدٍ» بالكسر والتنوين فيهما[4].

---

(١) الهمع ١: ٢٠٩.

(٢) معاني القرآن ٢: ٣٢٠، الخزانة ٣: ١٣٣، البحر ٧: ١٦٢.

(٣) إعراب مشكل القرآن ٢: ١٧٦، البحر ٧: ١٦٢.

(٤) البحر ٧: ١٦٢.

وقال الزمخشري: وقرئ من قبل ومن بعد، على الجر من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه كأنه قيل: قبلاً وبعدًا بمعنى أولاً وآخرًا[1].

وقال ابن عطية: ومن العرب من يقول: من قبلٍ ومن بعدٍ بالخفض والتنوين[2].

وقال الفراء: ويجوز ترك التنوين فيبقى كما هو في الإضافة وإن حذف المضاف[3].

وأنكر ذلك النحاس ورده، وقال: للفراء في كتابه في القرآن أشياء كثيرة من الغلط، منها أنه زعم أنه يجوز: من قبل ومن بعد، وإنما يجوز من قبل ومن بعد على أنهما نكرتان.. والمعنى من متقدم ومن متأخر[4].

ذا، ذات- ولغات العرب حول بنائهما وتصرفهما

ذكر النحاة أن «ذات- ذا» تلزم النصب على الظرفية فتمنع التصرف عند الإضافة إلى الأوقات إذ تصبح ظروفًا غير متمكنة فقولنا: سير عليه ذات يوم، وسير عليه ذات ليلة بمنزلة ذات مرة، وكذلك سير عليه ليلاً ونهارًا إذا أردت ليل ليلتك ونهار نهارك لأنه إنما يجري على قولك: سير عليه بصرًا وسير عليه ظلامًا، إلا أن تريد معنى سير عليه ليل طويل ونهار طويل، فهو على ذلك الحد غير متمكن وفي هذه الحال متمكن، كما أن السحر بالألف واللام متصرف في المواضع التي ذكرت، وبغير الألف واللام غير متمكن فيها، وذو صباح أيضًا بمنزلة ذات مرة، تقول سير عليه ذا صباح وذا مساء، وذا صبوح وذا غبوق[5]، كما في ذات ليلة وذات يوم، قال الشاعر:

إِذَا شَـدَّ الـعُـصَـابَةَ ذَاتَ يَوْمٍ ... وَقَـامَ إِلَى المُجَـالِسِ وَالخُصُـومِ[*]

---

(١) الكشاف ٣: ٤٦٧.

(٢) البحر ٧: ١٥٢.

(٣) معاني القرآن ٢: ٢٣١.

(٤) البحر ٧: ١٦٢.

(٥) شرح الكافية ١: ١٨٧، الهمع ١: ١٩٧.

(*) البيت قد نسب إلى أبي قيس بن الأسلت يمدح سعيد بن العاص الأموي كان إذا اعتم لم يعتم أحد سواه إعظامًا له، وهو من أبيات قالها فيه وأولها:

وكان أبو أحيحة قد علمتم ... بمكة غير مهتضم ذميم =

وقد جاء في لغة لخثعم متصرفًا خارجًا عن الظرفية، والنصب عليها مفارقًا لذات مرة وذات ليلة فيقال: سير عليه ذات ليلة برفع ذات، وأما الجيدة العربية فأن يكون بمنزلتها. وقال رجل من خثعم:

عَـزَمْتُ عَلَى إقَـامَـةِ ذِي صَـبَـاحٍ لأَمْـرٍ مَّـا يُسَـوَّدُ مَنْ يَسُـودُ(*)

قال سيبويه: فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع، وجميع ما ذكرنا من غير المتمكن إذا ابتدأت اسما لم يجز أن تبنيه عليه وترفع إلا أن تجعله ظرفًا[١].

وزعم السهيلي: أن ذات مرة وذات يوم لا تتصرف لا في لغة خثعم ولا في غيرها[٢].

أيان - وكسر همزتها ونونها في بعض اللغات

أيان: كمتى في أنها ظرف للزمان، وتستعمل استفهامًا إلا أنها أقل من متى استعمالاً، وغالبًا ما تختص بالأمور العظام[٣] نحو قوله تعالى: ﴿**أَيَّانَ مُرْسَاهَا**﴾ [الأعراف: ١٨٧] و﴿**أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ**﴾[الذاريات: ١٢] ﴿**أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ**﴾ [القيامة: ٦]. . . وقد اختلف النحاة في أصل تركيبها[٤].

= وشد: أحكم وثاقها، والعصابة: العمامة.

والشاهد في قوله: ذات يوم: حيث ألحقها العرب بالظروف المتصرفة.

(١) الكتاب: ١: ١١٦. الخزانة ١: ٤٧٦.

(٢) الهمع ١: ١٩٧.

(٣) الكتاب ٢: ٣١٢، شرح الكافية ٢: ١١٦.

(٤) المقتضب ١: ١٩٠ شرح الكافية ٢: ١١٦.

(*) قائل هذا البيت أنس بن مدركة الخثعمي، وهو جاهلي.

والمعنى: عزمت على الإقامة في الصباح وتأخير الغارة على العدو إلى أن يرتفع النهار ثقة مني بقوتي عليهم وظفري بهم ثم بين أنه استحق أن يسود قومه بما عنده من صحة الرأي وشدة العزم فقال لأمر ما يسود.

والشاهد فيه: جر ذي صباح على لغة خثعم وهو ظرف لا يتمكن والظروف التي لا تتمكن لا تجر ولا ترفع ولا يجوز مثل هذا إلا في لغة هؤلاء القوم أو ضرورة.

ولم يعدَّها جمهور النحاة للشرط، وأجاز بعض المتأخرين ذلك، وهو غير مسموع.

ويختص «أيان» في الاستفهام بالمستقبل[1].

والمشهور فتح الهمزة منها إلا ما كان من لغة سليم فإنها تكسر همزتها، وبها قرأ السلمي أين وقعت في القرآن، وهي لغة قومه من بني سليم[2].

وقرأ الجمهور بفتح الهمزة[3].

وقال الأندلسي: كسر نونها لغة، والأولى الفتح لمجاورة الألف[4].

****

(١) التسهيل ٢٣٦.
(٢) اللباب في علل البناء والإعراب برقم ٩٨٩ التسهيل ٢٣٦.
(٣) البحر ٤: ٤٣٤.
(٤) شرح الكافية ٢: ١١٦.

باب أبنية المصادر

١- يجدر بنا قبل أن نخوض في لغات العرب التي أوردها لنا النحاة الذين استقرأوا كلام العرب في هذا الخصوص أن نبين ماذا يقصدون بالمصدر وهو يعني عندهم: ذلك الحدث الواقع من الفاعل دون تعرض لزمان كغسل ووضوء وقتال.. فكل منها يدل على الحدث الحاصل من الفعل دون اقتران بزمان حصوله، ويقسم إلى: مصادر ثلاثية، وأخرى غير ثلاثية، والخلاف قديم بين النحاة البصريين والكوفيين حول أصل جميع المشتقات.

فعلى حين يذهب البصريون إلى أن المصدر هو أصل جميع المشتقات يذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو الأصل(١).

٢- وبعض النحاة قد ذكر لغات في بعض أوزان هذه المصادر، وسنوردها على نحو ما جاءت عندهم:

أ- ذكر أن مصدر «فعل» إن كان لازمًا صحيح العين على «فُعُول» كالقعود والجلوس، فإن كان متعديًا كان على وزن «فَعْل» كالأكل والنصر والأمن والفهم.. ونسب الفراء «فَعْلا» إلى الحجازيين. «وفُعُولا» لنجد من كل «فَعَل» لم يسمع مصدره إلا أنه قد سمع في «فَعَل» المتعدي وزن آخر فقالوا: جحد جحودًا، ودحر دحورًا، بضم الفاء من هذين المصدرين.

قالوا: وبابه السماع ولا يقاس عليه.

وهناك من النحاة من قد نقل الفتح في دَحُور، وعليه جاءت قراءة علي والسلمي وابن أبي عبلة والطبراني عن رجاله عن أبي جعفر(٢) في قوله تعالى: ﴿ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ۝٨ دُحُورًا ﴾ [الصافات: ٨، ٩].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٢٣٥.. وما بعدها.

(٢) شواذ ابن خالويه ١٢٧، البحر ٧: ٣٥٣، شرح الشافية ١: ١٥٧. مجموعة شروح الشافية ١: ٦٢، حاشية الطالب ابن حمدون ٤٩.

ويجوز أن يكون مصدرًا كالقبول والولوع إلا أن هذه ألفاظ ذكر أنها محصورة.

ب- والقياس في مصدر مازاد على الثلاثة بدئ بتاء زائدة أن يُضَمَّ رابعُه فيقال: تدحرج تدحرُجا، وتجمل تجمُّلا، وتمسكن تمسكنًا، وتقاتل تقاتُلا، وتشيطن تشيطُنا، وتفاوت تفاوُتا وتفاوِت وتفاوَت، حكاها أبو زيد عن بعض العرب.. قال: والكلابيون يفتحون(١).

بيد أنه قد جاء في مصدر تفاوت تفاوتا تثليث الواو، وحكى أبو زيد عن بعض العرب تفاوتا بضم الواو وفتحها وكسرها، ولا نظير له، والمشهور الضم على القياس، والفتح والكسر شاذان، فقد قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ﴾ [تبارك: ٣] بالضم(٢).

والكسر محمول على المعتل من هذا الوزن كالتواني والفتح للتخفيف.

وقصره جماعة على أنه لغة لبني كلاب لا يتكلم به غيرهم.

****

(١) الشواذ ١٥٩، أدب الكاتب ٥١٠.

(٢) البحر ٧: ٢٩٨، حاشية الطالب ابن حمدون ٥٤.

أبنية الأفعال

١- فعَل يفعُل:

وينقاس في أربعة أشياء:

١- المضعف المتعدي: كشد ومد.

٢- الأجوف الواوي كجال.

٣- الناقص واويا: كنما ينمو.

٤- وما بني للدلالة على الغلبة في المفاخرة بشرط ألا تكون فاؤه واوا أو عينه أو لامه ياء.

وقد حوى هذا الباب ألفاظًا شذت في الاستعمال عن هذا الوزن -ليس هنا مجال الحديث عنها- وعند تتبعنا لهذا الوزن عند النحاة وجدنا:

١- أن بعض العرب قد ألحق به نحو: رَكَنَ يركُن -وليس فيه شروط انتمائه إلى هذا الباب.

وقد قرأ قتادة وطلحة والأشهب ورويت عن أبي عمرو «وَلاَ تَرْكُنُوا» بضم العين فيه[١]، إلا أن المحققين ينصون أنه -بوضعه هذا- قد جاء نتيجة لغتين تداخلتا كما رواه أبو عمرو فأخذ الماضي من لغة الفتح -وهي لغة تميم وقيس- والمستقبل من لغة أخرى وهي لغة هذا الباب[٢].

٢- أن بعضهم قد ألحق به نحو وَجَدَ يَجُدُ -مما كان مثالا فاؤه واو- وإن كان حقه أن يطرد في باب فَعَل يَفْعِل، إلا أن مثل ذلك قد عُزِي إلى بني عامر بن صعصعة، قال لبيد العامري[٣]:

---

(١) شواذ ابن خالويه ٦١، البحر ٥: ٢٦٩.

(٢) حل المقصود ١١، نزهة الطرف ١٠، شرح الشافية ١: ١٣٥.

(٣) شرح التسهيل ٣: ١٢٧، شرح الشافية ١: ١٣٢، نزهة الطرف ١٠.

لوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ   تَدَعُ الصَّوَادِي لاَ يَجُدْنَ غَلِيلا(*)

ولا يوجد ذلك إلا في هذا الحرف فقط حتى قيل إنه شاذ، والضمة عارضة[1]. . . قال سيبويه: وقد قال ناس من العرب: وَجَدَ يَجُد بالضم كأنهم حذفوه من يوجد، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام[2]. وخرجه آخرون فقالوا: يجوز أن يكون في الأصل عندهم مكسور العين كأخواته ثم ضم فحذف الواو، ويجوز أن يكون ضمة أصليا حذف منه الواو لكون الكلمة بالضمة بعد الواو أثقل منها بعدها[3].

٣- وألحق به اللغويون كل ما كان على وزن «فَعَل» مما لم تكن عينه أو لامه من حروف الحلق -حروف الإظهار- ولم يشتهر في أحد وجهيه، قالوا: والنطق بمثل هذا الوزن هو الصواب، وليس بأولى من الوجه الآخر وهو «فَعَل يَفْعِل» بالكسر، إذ قد ثبت ذلك كثيرًا.

قال أبو عمر إسحق بن صالح الجرمي: سمعت الضم والكسر في عامة الباب[4]. ولكن ربما اقتصر فيه على أحد الوجهين، إما على الضم كقولك: يقتُل ويخرُج، وإما على الكسر فقط نحو يضرِب ويضبِط، ولذا نص الكسائي على أن لغة: طلع يطْلِع بالكسر ماتت -يعني مات من يقولها من العرب[5]. وبالضم قرأ

(*) قال العيني ٤: ١٩١ -المطبوع على هامش الخزانة. قائله: هو جرير الخطفي، وقد نسبه أكثر النحاة إلى لبيد، قال ابن بري في حواشيه على الصحاح: الشعر لجرير وليس للبيد كما زعم -وهو موجود في ديوانه ٣٦٤- وهو من قصيدة طويلة من الكامل يهجو بها الفرزدق وأولها هو قوله:

لم أر مثلك يا إمام خليلا   أنأى بحاجتنا وأحسن قيلا

ونقع: من نقعت بالماء إذا رويت يقال شرب حتى نقع أى شفي غليله. وشربة: بمشرب. وتدع: تترك. والصوادي: جمع صادية من الصدى وهو العطش. غليلا: وهي حرارة العطش، والشاهد في البيت فيه شاهدان:

أ- وقوع جواب لو مصدرًا بكلمة قد ورد وإن كان نادرًا.

ب- قوله لا يجدن بضم الجيم وهو لغة لبني عامر.

(١) المنصف ١: ١٨٧.

(٢) الكتاب ٢: ٤٤، أدب الكاتب ٣٦٩.

(٣) التسهيل ٣: ١٢٧ وما بعدها.

(٤) بعض الآمال ٣١، أدب الكاتب ٣٦٧ وما بعدها.

(٥) حاشية الطالب ابن حمدون ٦٠، شرح الشافية ١: ١٣٢ وما بعدها.

ابن عامر وأبو بكر شعبة من قوله تعالى: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

﴿وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل: ٦٨] والكسر لغة أهل الحجاز، والضم لتميم[١].

وقرأ حمزة والكسائي وأبو عمرو في رواية عبد الوارث بكسر الكاف من قوله تعالى: ﴿قَوْمٍ يَعْكُفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨] والباقون بضمها[٢]، وهما فصيحتان[٣].

٢- فعَل يفعَل:

وينقاس في كل ما كان عينه أو لامه حرفًا حلقيًا غير ألف[٤]، بشرطين:

١- ألا يشتهر كسره أو ضمه، فإن اشتهر عن العرب أحدهما فيه أُتبِعَ ولم يَجُزْ فتحُه قياسًا.

٢- ألا يكون مضعفًا كبح يبح بالكسر ومسه يمسه بالضم[٥].

وقد ورد عن بعض العرب مجيء فَعَل يَفْعَل مما لم تتوفر فيه شروط الباب:

١- فقالوا: أبى يأبى، وركن يركن، وقالوا: سلى يسلى وقد عللوا بعض ذلك فقالوا: إن أبى يأبى شاذ من قبل أنهم لما علموا أنهم إذا فتحوا انقلبت الياء ألفًا والألف من حروف الحلق فصار للفتح وجه في مثل ذلك وإن كان على خلاف القياس من حيث أن فيه دَوْرا، وذلك أن الفتح لا يكون إلا بحرف الحلق فيتوقف الفتح على حروف الحلق ويتوقف كونه حرف حلق على الفتح[٦]، وقالوا: إن رَكَنَ يَرْكَنُ إن كان شاذًا إلا أنه يقال فيه: رَكَنَ يَرْكُن، وهو من التداخل كما حكاه أبو عمرو، وذلك لأن ركن يركن بالفتح في الماضي والضم في المضارع لغة مشهورة لقيس وتميم وقال الكسائي: وأهل نجد[٧].

(١) شرح الشاطبية ٢٠٦، البحر ٤: ٣٧٧، الجامع لأحكام القرآن ٧: ٢٧٢.
(٢) شرح الشاطبية ٢٠٦.
(٣) البحر ٤: ٣٧٧.
(٤) شرح الشاطبية ١: ١١٤ وما بعدها، المزهر ٢: ٩٥، أدب الكاتب ٣٧٠.
(٥) شرح الشافية ١: ١١٧، ١٣٤.
(٦) ابن الشجرى- الأمالي ١: ١٣٩.
(٧) أبو حيان- البحر ٥: ٢٦٩، شرح الشافية ١: ١٢٥.

وقد حكى أبو زيد عن قوم رَكَنَ يَرْكَنُ فركب من اللغتين ركن يركن بفتحها[١]. وقد زعم ابن الشجري أن بعض العرب قد قالوا: سَلَى يَسْلَى حيث ركبت هذه اللغة من قول بعضهم: سَلِي يَسْلى مثل رَضِيَ يَرْضَى، وقال آخرون: سلا يسلو مثل خلا يخلو فركبت قبيلة أخرى لغة أخرى فكانت لغة ثالثة إذ أخذوا الماضي من لغة من قال: سلا والمستقبل من لغة من قال: يسلى، وقالوا: قلى يقلى وغسى يغسى وقنط يقنط إذا أخذوا الأفعال الماضية مما فتح عينه[٢]، والمستقبل مما فتح عينه. وقد نسب السيوطي قلى يقلى إلى بني عامر[٣].

والأَوْلَى في جميع ذلك أن يقال: إنها لغات تداخلت، وهو مذهب طائفة كثيرة من العلماء، وإليه ذهب محمد بن السري في أمثال ما تقدم. وقال ابن قتيبة: والنحويون من البصريين والبغداديين يقولون: رَكِن يَرْكَن يَرْكُن، والأولى للحجازيين والثانية لتميم[٤].

٢-ومذهب طيء من سائر قبائل العرب أنهم يفتحون العين من كل ماض ناقص على وزن «فَعِلَ» فيصبح ما قبل الياء على لغتهم قياسًا إذا تحركت الياء بفتحة غير إعرابية فتقلب الياء ألفًا لتحركها وتطرفها وانفتاح ما قبلها فيقولون رَضَى يَرْضَى، وفنى يفنى وبقى يبقى، وحيا يحيا، وقلى يقلى، والأصل: رَضِيَ يرضى وبَقِي وحَيِيَ وقَلِيَ بكسر العين في جميع هذا[٥]. وأنشد بعضهم قول الشاعر:

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيْضِ وَنَصْطَادُ   نُفُوسًا بُنَتْ عَلَى الْكَرَمِ[*]

(١) شرح الشافية ١: ١٢٥.

(٢) شرح التسهيل ٣: ١٢٧، الأمالي الشجرية ١: ١٣٩، الجنى الداني ٣٩٠، أدب الكاتب ٣٧٣، شرح الشافية ١: ١٢٣.

(٣) الهمع ٢: ١٦٤، شرح الشافية ١: ١٢٥.

(٤) أدب الكاتب ٣٧٣، الجامع لأحكام القرآن البحر ٥: ٢٦٩.

(٥) الجنى الداني ٣٩٠، الأمالي الشجرية ١: ١٣٩، التسهيل ٣١١.

(*) هذا البيت من شواهد شرح الشافية ١: ١٢٥، وقد نسب لرجل من بني القين بن جسر. والنبل: السهام. ومعنى نستوقد النبل: نرمي بها رميا شديدًا فتخرج النار لشدة رمينا وقوة سواعدنا. والحضيض: الجبل أو قراره وأسفله، وأراد بقوله «نفوسًا بنت على الكرم: أنه إنما يقتل الرؤساء والسادة. والشاهد في بنت: فإن أصله بنيت إلا أنه لما فتح أول الفعل تحركت الياء ثم قلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلما التقى ساكنان الألف والتاء الساكنة حذفت الألف.. وذلك كله على لغة طيء.

على أن أصله: بُنِيَتْ:

وقال زيد الخيل الطائي:

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَجْمَعُونَهُ ... عَلَى مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رَضَى(*)

تَجِدُّونَ خَمْشًا بَعْدَ خَمْشٍ كَأَنَّه ... عَلَى فَاجِعٍ مِنْ خَيْرِ قَوْمِكُمُ نُعَى

فَلَوْلاَ زُهَيْرٌ أَنْ أُكَدِّرَ نِعْمَةً ... لَقَاذَعْتُ كَعْبًا مَا بَقِيتُ وَمَا بَقَى

وأصل: رَضَى، ونُعَى، وبَقَى: رَضِيَ، ونُعِيَ، وبَقِيَ.

وقد زعموا أن مثل ذلك هو قياس مطرد عندهم فيجوز قلب الياء ألفًا في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسور ما قبلها[1].

واعتُرِضَ بأن طيئا لا يفعلون ذلك في كل موطن بل في مواضع مخصوصة[2].

٣- فعَل يفعِل:

وينقاس في اللازم والمتعدي على السواء من:

---

(١) الرضي-شرح الكافية ١: ١٢٥- شرح أبيات سيبويه- السيرافي ١: ٨٥.

(٢) المرادي- الجنى الداني ٣٩٠.

(*) الأبيات من قصيدة لزيد الخيل الطائي- الديوان ٢٥ وما بعدها ط. النجف. والمأتم: الجماعة من النساء يجتمعن في فرح أو حزن، ثم خص به اجتماع النساء للموت. والمحمر: العود الكبير أو الرجل الذي لا خير فيه كما يقال الفرس المحمر. ويقصدون الهجين واللئيم يشبه الحمار في جريه. وثوبتموه: يريد استنهضتموه مرة بعد مرة.

ويعني البيت الثاني: أنكم تجرحون ظاهر بشرة وجوهكم وتؤثرون فيها مرة بعد مرة على سيد تفجع العشيرة بمثل مهلكه. والكدر: زوال صفاء النعمة أو الماء أو نحوه. وقوله: لقاذعت: جواب لولا. وأصل القذع: الفحش والخنى.

والشاهد في الأبيات: رضى- نعى- بقى- والأصل: رضي، نعي، وبقي.. وهي لغة معروفة لطيء في كل ياء متحركة يجعلونها ألفًا في أمثال ما ذكرنا فيقولون في فني: فنا، وفي دعي: دعا.. ومثله ما نسب إلى زيد الخيل:

ألا أبلغ الأقياس قيس بن نوفل ... وقيس بن أهبان وقيس بن صابر

فردوا علينا ما بقى من نسائنا ... وأبنائنا واستمتعوا بالأباعر

ويروى البيت الأخير:

بني أسد ردوا علينا نساءنا ... وأبناءنا واستمتعوا بالأباعر

وعليه فلا شاهد فيه.. الديوان ٦٤. صنع نوري حمودي القيسي ط مطبعة النعمان النجف.

١- المثال الواوي.. بشرط ألا تكون لامه حرف حلق.

٢- الناقص اليائي.. كأتى يأتي بشرط ألا تكون عينه حرف حلق.

٣- المضعف اللازم كمر[١].

إلا أن النقل عن العرب قد أثبت:

١- مجيء المثال الواوي من هذا الباب في لغة بني عامر بن صعصعة على وزن «يَفْعُل» في المضارع كوجد يجد. وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق -وهو قليل لأنهم قد كرهوا الضم بعد الياء كما كرهوا بعدها الواو[٢].

٢- ويلحق به كل ما كان على وزن «فعل» مما لم تكن عينه أو لامه حرفا حلقيا ولا يشتهر.

فأول الوجهين: يفُل. وقد سبق..

والوجه الثاني: هو يفْعِل.

فقد سمع ذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى في عامة الباب. وقد يقتصر عليه فيقال: يقْتُل ويَخْرج[٣].

فَعل يفْعَل:

وينضبط غالبًا في الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه والامتلاء والخلو والألوان والعيوب والخلق الظاهرة التي تذكر لتحلية الإنسان[٤]، ويكون على ضربين متعديًا، وغير متعد[٥].

وقد قالوا: إن لزوم «فَعِل» أكثر من تعديته[٦].

وقد نجد من خلال وقوفنا على اطراد هذا الباب أو عدمه -عند بعض النحاة

---

(١) المنصف ١: ١٨٤، شرح الشافية ١: ١١٤، ١٣٤ وما بعدها المزهر ٢: ٣٩.

(٢) شرح المفصل ١٠: ٦١، شرح الشافية ١: ١٣٢، المزهر ١: ٣٩.

(٣) شرح الشافية ١: ١١٨، أدب الكاتب ٣٧١.

(٤) شرح التسهيل ٣: ١٢٥.

(٥) الجنى الداني ٤٢.

(٦) شرح التسهيل ٣: ١٢٥.

العرب- اختلاف الحجازيين عمن سواهم في ورود بعض ألفاظ جاءت على غير المتبع عندهم فيه مع أنها تفيد المعاني التي تلحقها بأفعال هذا الباب.

١- فمثلاً اختلف الحجازيون والتميميون في اللفظ -زَهِد-[١].

فألحقه بعضهم بهذا الباب فيما خالفهم الآخرون فألحقوه بباب «فَعَلَ يَفْعَلُ» مما كانت عينه أو لامه حرفًا حلقيًا مع أنه يدخل في هذا الباب إذ هو يدل على بعض الخلق والأوصاف الحميدة حتى قال بعضهم: إن المعروف في أمثاله كسر العين، وأما الفتح فلغة مرجوحة.

٢- قال أبو عبيدة: من العرب من يقول: فَضِلَ يَفْضَلُ مثل حذر يحذر، على أنه قد حكى أن نحو فضل إذا أراد المستقبل ضموا، وليس في الكلام حرف من السالم يشبهه[٢].

٣- وقال بعض العرب: نَعَم في نَعِم، وهي أشهر من الكسر وإن كانت قد جاءت في كلام النبي ﷺ وجماعة من الصحابة، ومنهم عمر وعلي وابن مسعود.

وذكر الكسائي: أن أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة، وحكي عن أبي عمرو قال: كنانة تقول: نَعِم بالكسرة، وعليه قول طرفة:

نَعِمَ السَّاعُونَ في الأَمْرِ المُبَرِّ[*]

قيل: وهي قراءة الكسائي وحمزة وابن عامر وخلف وبها قرأ يحيى بن وثاب قوله تعالى[٣]: ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٤] وقد قال ابن جني عند هذه القراءة: كل ما كان على وزن «فَعِل» وثانيه حرف حلقي فلهم فيه أربع لغات:

---

(١) المزهر ٢: ٢٧٦. (٢) أدب الكاتب ٣٧٢.

(*) نسبه صاحب الخزانة ٤: ١٠٤ إلى طرفة بن العبد البكري، قال نقلا عن ابن جني: وأنشدنا أبو علي لطرفة- الديوان ٧٢:

فـفـداء لبني قـيس على ... ما أصاب الناس من سر وضر

ما أقلت قدمي أنهم ... نعم الساعون في الأمر المبر

السر والضر: السراء والضراء، والإقلال: الرفع، ويروى الشطر بدل المبر والشاهد: استعمال «نعم» على الأصل بفتح النون وكسر العين

(٣) شرح اللمع ٢٨١، شرح الشاطبية ١٦٦، حجة القراءات ٢٤٧، الإتحاف ٢٢٤.

وذلك نحو: فَخِذ ومَعِز بفتح الأول وكسر الثاني على الأصل، وإن شئت أسكنت الثاني وأقررت الأول على فتحه، وإن شئت أسكنت ونقلت الكسرة إلى الأول، وإن شئت أتبعت الكسر الكسر(١).

وقد قالوا: إن نحو شهد ونعم ورحم ورغم أنفه لغة هذيل(٢) كما قالوا: لِعِب بإتباع حركة الفاء لحركة العين في «فَعِل» المكسور العين الحلقية.

وربما التزمت هذه اللغة نحو: نعم وبئس في الأكثر لأنهما لما نقلا عن معناهما الأصلي وجدا ثقلا بذلك فالتزمت هذه اللغة في نحو نعم وبئس وقد نقلا عن ورش وابن كثير وحفص في قوله تعالى: ﴿فنعما هي﴾ ﴿إن الله نعما يعظكم به﴾(٣) بكسرتين، وهي لغة صحيحة طعن فيها.

وقرأ قالون وأبو عمرو وشعبة بهما مع اختلاس الثانية فيهما. والرواية عنهم كسرة وسكون كما ذكره صاحب التيسير والنشر ولم يقرأ بلغة تميم التي هي فتح فسكون، وإن كانت جائزة في اللغة خلافًا للخطابي(٤).

٤- وقد قال جميع العرب: حَسِبَ يحسَب من باب تعب إلا بني كنانة فإنهم يكسرون السين من الماضي والمضارع(٥) وبالأول جاء قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ١٦٩، ٢١٤، ٢٧١] ﴿أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَن لَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣]. وقد قرأ بالفتح في المستقبلات أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة مع أن القراء السبعة خلا هؤلاء قد قرأوا بها في مستقبلات هذا الفعل حيث وقع.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي الفعل المضارع منه بالكسر(٦)، وقد قالوا: إنها لغة لبني تميم(٧).

---

(١) المحتسب: ١: ٣٥٦. (٢) الإتحاف ٢٢٤.

(٣) سراج القارئ المبتدئ ١٦٧، وغيث النفع المطبوع بهامشه ص: ١٧٠.

(٤) الكتاب ٢: ٤٠٨، الممتع في التصريف ١: ٦٥٢، حاشية الطالب ابن حمدون ١٣، سراج القارئ المبتدئ ١٦٧، الإتحاف ٢٢٤.

(٥) شرح الشاطبية ١٦٧، المصباح المنير ١: ١٦٢.

(٦) شرح الشاطبية ١٦٧، النشر ٢: ٢٣٦، سراج القارئ ١٦٨.

(٧) النشر ٢: ٢٣٦، البحر ٢: ٣٢٨، حاشية ابن حمدون ١٥.

وقال ابن قتيبة: إن عليا مضر تكسر، وسفلاها تفتح وقراءة رسول الله ﷺ يحسِب ويحسِبون بالكسر[1]، ويجري هذه في عدة ألفاظ منها: وغر ووجل وبئس ويبس ووله ورهل وعمد.. وقد اعتبروا الفتح في أمثال هذه الألفاظ قياسًا بينما قالوا عن الكسر إنه من باب الشذوذ خاصة في الأفعال السالمة من نحو حسب ويئس، ونعم وبئس[2].

ولست أوافقهم في بعض ألفاظ من هذا الباب، فهم مثلاً قد اعتبروا كسر السين في مضارع حسب شاذًا أو لضرب من الاتساع، وما قلناه آنفًا يدحض هذا الزعم، فقد ثبت أن كثيرًا من القراء السبعة غير من ذكرناهم ممن قرأوا بالفتح قد قرأوا بالكسر إضافة إلى أنه قد أتى على لغة لأهل كنانة والحجاز[3].

ونحن نعلم أن معظم القرآن قد نزل بها فإذا ثبت هذا فلا مجال لشذوذها خاصة وأن ورود الثلاثي على وزن من الأوزان التي وضعها الصرفيون إنما هو سماعي ولا مجال للقياس عليه غير ما سمع فيه.

ولعل هذا ما دفع بعض هؤلاء من النحويين عندما قالوا: والكسر مع الشذوذ أفصح لأنه لغة لأهل الحجاز وكنانة[4].

٥- أخرج بنو تميم وبكر بن وائل ومن نحا نحوهم من العرب بعض أفعال هذا الباب عن القياس فيه فقالوا: عَلْمَ، وشَهْدَ، ونَعْمَ، ورَحْمَ... فرارًا إلى التخفيف لثقل الفتح بعد الكسر إذ هو انتقال باللسان من حال إلى حال فشبهوه بِفَخْذ ومَعْز...، وقد أوضحنا أن ذلك من عادة البدو الذين يميلون إلى الاقتصاد في الجهد العضلي ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، قالوا: وبه قرئ: ﴿**لَعَلْمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ**﴾ [النساء: ٨٣] وهي قراءة أبي السمال[5]. قال ابن عطية: وذلك مثل شَجْر بينهم، وليس مثله لأن تسكين «عَلْمَ» قياس مطرد في لغة تميم.

و«شَجْرَ» ليس قياسًا مطردًا، إنما هو على سبيل الشذوذ وتسكين «علم» مثل التسكين في قوله:

---

(١)، (٢) أدب الكاتب ٣٧٢.

(٣) شرح الشافية ٣: ١١٩.

(٤) حاشية الطالب ابن حمدون ١٥.

(٥) شرح التسهيل ٣: ١٢٥.

فَإِنْ تبْله يَضْـجَرْ كَمَا ضَـجْرَ بَازِلٌ   مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ[1](*)

وإنما يطرد مثل هذا التسكين قصدًا إلى التخفيف في لغة بني تميم[2] ومن تابعهم في نوعين من الكلام:

أولاهما- فَعْل من الحلقي العين نحو شَهْـدَ في الفعل، وفَخْذ في الاسم. وغير الحلقي نحو عَلْمَ في الفعل، وكَبْد في الاسم[3].

قال الرضـي: وإنما سكنوا العين هنا كراهة الانتـقال من الأخف أي الفـتح إلى الأثقل منه أي الكسر في البناء المبني على الخفة أي بناء الثلاثي المجرد فسكنوه لأن السكون أخف من الفتح فيكون الانتقـال من الفتح إلى أخف منه، ولمثل هذا قالوا في كرم الرجل: كَرْمَ، وفي عضد: عَضْدَ بالإسكان»[4].

ثانيهما- فِعْل نحو شِهْدَ وفِـخْذ في الحلقي، وكِبْد وكِتْف في غيره، ولم يسمع في غير الحلقي من الفعل نـحو عِلْمَ في عَلِمَ في المبني للفاعل، وحكى قطرب في المبني للمفعول: ضِرْبَ زيد وهو شاذ[5].

٤- فعل يفعل:

ويأتي هذا الباب في الأوصاف الخلقـية التي لها مكث، وقاسه بعضـهم فقال: كل ما كـان على «فَعُلَ» فمسـتقبله بالضم، ولم يأت غيـر ذلك إلا في حرف من المعتل كدت تكاد.

وقد يُحَـوَّلُ إليه كل فـعل ثلاثي للدلالة على أن معناه قـد صار كـالغريزة في صاحبه، وربما استعملت أفعال هذا الباب للتعجب فتنسلخ عن الحديث[6].

---

(١) البحر ٣: ٣٠٧، وانظر المنصف ١: ٢١.

(٢) التسهيل ١٩٦.   (٣) شرح الشافية ١: ٤١.   (٤)، (٥) نفسه ١: ٤٢.

(٦) شرح الشافية ١: ٢٧٤، ١٣٨، أدب الكاتب ٣٧٣.

(*) البـيت أورده أبو حيـان في البحـر ٣: ٣٠٧، والمنصف ١/ ٢١.. ولم ينسب إلى أحد مـعين. وتبله: تختبـره. ويضجر: يغتم ويقلق. والبازل: البـعير إذا فطر نابه بدخوله السنة التـاسعة. والأدم: الجلود. صفحتاه: جانباه وغارباه: ما بين العنق والسنام.

والشاهد فيـه: ضجر.. حيث سكن العين فيـه وهو ماضي جاء على وزن «فعل» وكان حقـه أن تتحرك عينه إلا أن الشاعر قد سكنها سـواء لضرورة الوزن أو سواه، ولكن نرجح أنه لغة لقوم من العرب فنسج على منوالها وكذا يمكن أن يقال في «دبرت».

ولا تكون أفـعاله إلا لازمة وقـد تتعـدى بتضـمين، فقـد حكي عن أبي علي الفارسي أنه نقل: أن هذيلا تعدى «فعل» إذا كانت قابلة للتعدي بمعناها كقوله:

وَلَمْ تَبْصُـرِ الْعَيْنُ فِـيْهَـا كِلاَبَا

وإذا ثبت أن ذلك لغة فـلا معنى للقول بندور مثل ذلك وشـذوذه عند النحويين لاسيما والتضمين باب قياسي عندهم[1].

وهذا بخلاف باقي الأبواب فـتأتي لازمـة ومتعـدية، وإن كان بعضـها أقل من بعض.

١- وقد خرجت في لغـات بعض العرب أفعال من هذا الباب عن القـياس فيه فقالوا: سَرَى وسَرِيَ، وبَـهَا وبَهِيَ، وبَذَا وبَذِيَ في سَرُوَ وبَهُوَ وبَذُوَ أو بَذُؤَ- على الترتيب، وقالوا: إنها لغات لبعض العرب.

٢- ورد عن بني تميم وبكر بن وائل ومن تابعهم تخفيف بعض أفعال هذا الباب بتـسكين الثاني فـيـها فـيقـولون: ظَرْفَ وسَـرْوَ ونَهْوَ وبَذْوَ. . . وذلك فـرارًا إلى التخفيف وإن كان الضم بعد الفتح أخف من الكسر بعده.

وقـد علل ذلك في موضـعه بأنهـم إنما لجأوا إلى ذلك اقـتصـادًا في المجهـود العضلي الذي يسببه انتقال اللسـان من موضع إلى آخر، وقد يكونان متنافرين على أن ذلك التغيير لا يخرجها عن «فَعُلَ»[2].

٣- وقد ألحقوا بهذا الضرب في المضارع خاصة قول بعضهم: بَرِئَ يَبْرُؤُ، وكان حقـه أن يأتي على: يَبْرَأُ، إلا أن بعـضهم قد نص على أنـه لغة فيـه، وإن كانت قبيحة. قالوا: وعلى هذه اللغة يخرج بيت بشار:

نَفَـرَ الحُـيُّ مِنْ مكَانِـي وَقَـالُوا ... فُـزْ بِصَـبْـرٍ لَعَلَّ عَـيْنَـيْكَ تَبْـرُو
مَـسَّـهُ مِنْ صُـدُودِ عَـبْـدَةَ ضُـرُّ ... فَـبَنَاتُ الْـفُـؤَادِ مَـا تَسْـتَـقِـرُّ(*)

---

(١) لسان العرب: مادة «رحب».

(٢) حاشية الطالب ابن حمدون ١٣، التسهيل ١٩٦.

(*) نسب هذان البـيتـان إلى بشار بن برد، وقـد ظفرت بالثـانى في ديوانه دون الأول. . الديوان ١٠٢. بدر الدين العلوي. =

والأصل يبرؤ ثم ترك الهمز[1]. والصواب أن كل ذلك إنما هو عبارة عن لغات تداخلت[2]، وهذا هو ما يمكن أن يـقال في فَضِل يفـضُل ونَعِمَ ينعُم وقَنِطَ يقنُط. فقد حكى ابن الأعـرابي فضل ونعم فمن ضم المضارع فعلى هذه اللغـة إذا شبهوا ذلك بظرف، وجاء عن سيبويه: حَضِـر يحضُر ونَعِم ينعُم. وقالوا: إن ذلك لغات تداخلت[3].

وقرأ أبو عمـرو والكسائي ﴿وَمَن يَقْنَطُ﴾ [الحجـر: ٥٦] بكسر النون من قنط يقنط، وحجتها: «من بعد ما قنطوا» عند يحيى والأعمش وهي لهجة أهل الحجاز وأسد وهي الأكثـر. وقرأ الباقون: بفتح النون من قنط يقنـط وقنط يقنط، لغتان. ومثله نَقِمَ ينْقَمَ ونقم يَنْقِم[4].

وقد قرأ يحيي بن يعمر والأشهب العقيلي وأبو عمرو وعيسى بذلك[5].

فعَلَ وأفعَلَ- واختلاف لغات العرب فيهما

تتردد لغات بعض العرب بين استعمال هاتين الصيغتين اللتين هما لمعنى واحد فقالوا مثلاً: أوحى ووحى، وأومـأ ومأ، وضاء القمر وأضاء، وأشـرقت الشمس وشرقت، وخلد في الأرض وأخلد، وفتن وأفتن، ومـحض وأمـحض، وسلك وأسلك، ونزف وأنزف، وجهد وأجهد، وسحت وأسحت، ووفى وأوفى، وسقى وأسقى. . . .

قال بعض النحويين: ولهذه الزيادة أحد عشر معنى:

الجعل، والهجوم، والضـياء، ونفي الغريزة، والتسميـة، والدعاء، والتعريض، وبمعنى صار صـاحب كذا، والاستـحقاق، والوجـود، والوصول[6]. . وتفصيل جميع ذلك في كتب النحو. .

= وروايته: مسنى من صدود عبدة ضر   فبنات الفؤاد ما تستقر

ونفر الحي: تفرقوا. وصدود: إعراض. وقد بينا سبب إيراده هنا.

(١) بغية الآمال ١: ٢٨.

(٢) المنصف ٣: ٢٥٦، الجنى الداني ٤٢، ليس في كلام العرب ٣٧، أدب الكاتب ٣٧٣.

(٣) المنصف ٣: ٢٥٦، الجنى الداني ٤٢، ليس في كلام العرب ٣٧.

(٤) حجة القراءات ٣٨٣، الإتحاف ٢٧٥، الشواذ ٧١.

(٥) الشواذ ٧١.

(٦) ابن عصفور- الممتع في التصريف ١: ١٨٦، الهمع ١: ١٦١، شرح الشافية للرضي ١: ٨٢ وما بعدها، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ٢: ٢٦ وما بعدها أدب الكاتب ٣٣٤ وما بعدها.

ويتوقف كل ذلك على السماع فليست تلك الزيادات قياسًا مطردًا، ويذهب بعض النحويين إلى القول: بأن الزيادة في المبنى تؤدي إلى الزيادة في المعنى لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثًا[1]. ولعل هذا هو ما كان يشير إليه سيبويه بقوله: «هذا باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى تقول: دخل وخرج وجلس، فإذا أخبرت أن غيره صيّره إلى شيء من هذا قلت: أخرجه وأدخله وأجلسه... وهو مذهب الخليل[2]. فعلى هذا تكون الهمزة قد جيء بها لغرض وهي التعدية فإن لم يؤت بها لمعنى كانت للتفريق بين هذه الأفعال في المعنى فيقال على هذا:

طلعت أي بدوت، وطلعت الشمس أي بدت، وأطلعت عليهم أي هجمت عليهم، وشرقت بدت، وأشرقت ضاءت[3]، واعترض بعضُ المحدثين على ذلك بالقول: إن الزيادة في المبنى لا تدل بالضرورة على زيادة المعنى فقد نجد في كثير من الكلمات أن زيادة المبنى تدل على المفرد ونقصانه يدل على الجمع من نحو نخلة ونخل وشجرة وشجر[4].

ويذهب عامة البصريين إلى عدم مجيء فعلت وأفعلت والمعنى فيهما واحد، لأن جميع كلام العرب أن يقال: فعل الشيء وأفعله غيره مثل جلس زيد وأجلسه غيره[5]، إلا أن يكون ذلك من لغتين مختلفتين زعم ذلك الخليل فيجيء به قوم على فعلت ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلت كما أنه قد يجيء الشيء على أفعلت لا يستعمل غيره[6].

وهذا هو ما ذهب إليه ابن درستويه من أن فعل وأفعل ليسا بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد وإنما يجيء ذلك في لغتين مختلفتين فأما من لغة واحدة

---

(١) شرح الشافية ١: ٨٣ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٢: ٢٣٣.

(٣) الكتاب ٢: ٢٣٤.

(٤) غالب المطلبي- لهجة تميم وأثرها في اللغة الموحدة ١٨٤.

(٥) ابن خالويه- ليس في كلام العرب- باب ٥٧ ص١١٩، تحقيق عبد الغفور عطار.

(٦) الكتاب ٢: ٢٣٦.

فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ذهب إليه كثير من اللغويين والنحويين وهو قول فاسد في القياس والعقل مخالف للحكمة والصواب ولا يجوز أن يكون لفظان مختلفان لمعنى واحد إلا أن يجيء أحدهما في لغة قوم والآخر في لغة غيرهم[١].

ويرى القدماء من علماء العربية أن هذا الضربَ من أفعال هذا الباب هو الذي ربما كان بسبب اختلاف اللهجات العربية[٢]، وهو ما يؤدي فيه ذلك الاختلاف إلى أكثر الأثر في زيادة مفردات العربية وعدم اطراد قواعدها وتباين مواقف اللغويين العرب في بعضها فعندما نجد أن طائفة من اللغويين العرب قد أنكروا مجيء فعل وأفعل بمعنى واحد، ومنهم الأصمعي الذي رد كثيرًا مما جاء على أفعل ولم يقبل منه إلا أقل القليل[٣] بحجة أنه ربما كان بسبب من اختلاف لهجات العرب نجد أن بعضًا من علماء العربية يذهبون إلى جواز مجيء فعل وأفعل بمعنى واحد ومن أولئك أبو عبيدة وأبو زيد والكسائي وابن دريد وأبو حاتم السجستاني[٤] وابن سيده[٥]، وما أورده علماء العربية من أفعال جاءت عن العرب بالصيغتين لا يتسع المجال لذكره، فقد ألفت فيه الكتب ودونت فيه الرسائل. . إلا أننى سأشير هنا إلى ما ورد معزوا إلى أهله من قبائل العرب -مما وقفت عليه- وهو قليل من كثير: فمن ذلك أن تميم تقول: أجزى، وأهل الحجاز جزى[٦].

وأجنب لغة أهل نجد، وبلغتهم ورد قوله تعالى: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥][٧].

---

(١) المزهر ٢: ٣٨٤ وما بعدها.

(٢) جمهرة اللغة ٣: ٤٣٦، المزهر ٢: ٣٨٤ وما بعدها.

(٣) جمهرة اللغة ٣: ٤٣٤ وما بعدها.

(٤) نفسه والجزء والصفحة، المزهر ٢: ٤٠٧، قال الكسائي: قلما سمعت في شيء فعلت إلا وقد سمعت فيه أفعلت المزهر ٢: ٤٠٧.

(٥) المخصص ١٤: ١٧١.

(٦) ابن منظور - لسان العرب ٤٥٧- مادة جزى- ط بيروت.

(٧) أبو حيان - البحر المحيط ٥: ٤٢٩.

وأسرى: لغة الحجازيين وبها ورد قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ وسرى لغة غيرهم[1].

وبهذا يُرد على ابن عطية أن أسرى في الآية إما مُعَدَّاة بالهمزة إلى مفعول محذوف تقديره أسرى إلى الله تعالى، إذ هو فعل يعطي النقلة كمشى وانتقل فلا يحسن إسناد شيء من هذا ونحن نجد مندوحة في التأويل على الوجه المخلص من نفي الحوادث، وأسرى في هذه الآية تخرج فصيحة كما ذكرنا. ولا يحتاج إلى تجوز قلق في مثل هذه اللفظة فإنه ألزم للنقلة من أتيته، ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم﴾ [النحل: ٢٦].

ويحتمل أن يكون أسرى بمعنى سرى على حذف مضاف كقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧].

قال أبو حيان: وإنما احتاج ابن عطية إلى هذه الدعوى «الأولى» اعتقاد أنه إذا كان أسرى بمعنى سرى لزم من كون الباء للتعدية مشاركة الفاعل للمفعول وهذا شيء ذهب إليه المبرد، فإن قلت: قمت بزيد لزم منه قيامك وقيام زيد عنده، وهذا ليس كذلك التبست عنده باء التعدية بباء الحال فباء الحال يلزم فيه المشاركة إذ المعنى قمت ملتبسًا بزيد وبالتعدية مرادفة للهمزة فقمت بزيد والباء للتعدية كقولك: أقمت زيدًا ولا يلزم من إقامتك أن تقوم أنت.

ويقصد من الاحتمال الثاني أن يكون التقدير أسرت ملائكته بعبده فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وهذا مبني على اعتقاده أنه يلزم المشاركة والباء للتعدية وأيضًا فموارد القرآن في: فأسر بقطع الهمزة ووصلها يقتضي أنهما بمعنى واحد ألا ترى أنه قوله فأسر بأهلك وأن أسر بعبادي قرىء بالقطع والوصل ويبعد مع القطع تقدير مفعول محذوف إذ لم يصرح به في موضع فيستدل بالمصرح على المحذوف ومذهب الأخفش والكوفيين الجواز وهو الصحيح لوجود ذلك في كلام العرب[2].

---

(١) المصباح المنير ١: ٣٢٥- دار الكتب العلمية.

(٢) أبو حيان- البحر ٦: ٤ وما بعدها، والنهر الماد على هامش البحر: ٦: ٤..

ويقال: جَنَّ عليه الليل وجَنَّه الليل، وأَجَنَّه وأَجَنَّ عليه. ومع حذف على فأجنه بالألف أفصح من جنه وكل ذلك مسموع.

فلغة أسد: جنه الليل. ولغة تميم: أجنه. والمصدر من جَنَّ عليه: جنا وجنونا وجنانا. ومن أجن: أجنانا[1].

ومن اللغة الأولى: قول الهذلي:

وَمَاءٍ وَرَدْتُ قُبَيْلَ الكَرَى   وَقَدْ جَنَّهُ السَّدَفُ الأَدْهَمُ[*]

ومن الثانية قول الشاعر:

فَلَمَّا أَجَنَّ اللَّيْلُ بُتْنَا كَأَنَّنَا   عَلَى كَثْرَةِ الأَعْدَاءِ مُحْتَرِسَانِ[**]

وقال بعض العرب: حزنه الأمر، وغيرهم أحزنه. وهما لغتان. قال اليزيدي: حزنه لغة قريش وأحزنه لغة تميم وقد قرئ بهما.

وكون الثلاثي لغة قريش قد نقله ثعلب أيضًا وأقرهما الأزهري، وهو قول أبي عمرو رحمه الله تعالى.

وقال غيره: اللغة العالية حزنه يحزنه، وأكثر القراء قرأوا: ﴿**فَلا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ**﴾ [يس: ٧٦]، وكذلك قوله: ﴿**قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ**﴾ [الأنعام: ٣٣]. وأما الفعل اللازم فإنه يقال فيه: حزن يحزن حزنا لاغير[2].

---

(١) الطوسي- التبيان في تفسير القرآن ٧: ١٨١.

(٢) الجوهري الصحاح: ٥: ٢٠٩٨، أبنية الأفعال: ١: ١٩٩- التاج ٩: ١٧٤.

(*) البيت من شواهد الطبري ١١: ٤٧٩، اللسان: مادة سدف.

وقد ورد في ديوان الهذليين ٣: ٥٦ من شعر للبريق -عياض بن خويلد الخزاعي من قصيدة أولها:

وحى حلول لهم سامر   شهدت وشعبهم مفهم

والسدف: الظلمة، وربما جعل ضوءًا في لغة بعض العرب. قال أبو سعيد: وإنما يقال جنه الليل وأجنه ويقال هو جنه على خيفة أى على خوف -محاذرة. ويروى: على حيفة بدل قبيل الكرى.

(**) البيت من شواهد التبيان ٤: ١٨١. وأجنه: أي واراه وغطاه. ومحترسان: مأخوذ من الاحتراس: وهو السرقة وأصله من سرقة الناقة وما أشبهها من المرعى.

وقال أبو زيد: لا يقولون: قـد حزنه الأمر ويقولون يحزنه، فـإذا قالوا: أفعله الله فهو بالألف، ومال إليـه صاحب المصباح[١]. ويقال: أجبـرت فلانًا على كذا أجبره فهو مجبر، وذلك كلام عامة العرب قاله اللحياني، وأما تميم فتقول: جبرته على الأمر أجبره جبرًا وجبورًا بغير ألف[٢].

قال الأزهري: وهي لغة معروفة، وكثير من الحجازيين يقولونها[٣].

ونقل ابن منظور عن اللحـياني: أن تميـمًا تقـول: خلا فـلان على اللبن وعلى اللحم، إذا لم يأكل معـه شيئًا ولا خلطه به، قال: وكنانة وقـيس يقولون: أخلى فلان على اللبن واللحم. قال الراعي[٤]:

رَعَـتْـهُ أَشْـــهُـرًا وَخَـلاَ عَلَيْـــهَـا ... فَطَارَ النِّـيُّ مِنْهَـا وَاسْـتَــغَـارا[*]

ولغة أهل الحجاز: سـحت سحتا، ولغة تميم وأهل نجـد: أسحت إسحاتا[٥]. وبها قرأ حفص والأخوان، والباقون بلغة الحجاز[٦].

فتنت الرجل أفتنته فـهو مفتون: لغة أهل الحجاز، وتميم وربيـعة وأسد وجميع أهل نجد يـقولون: أفتنت الـرجل فأنا فاتـن وهو مفتن، وزعم الأصمـعي: أنه لا يعرف أفتنته[٧].

ولغة تميم: أنزفت العـبرة، ولغة قيس: نزفت العـبرة، تتعدى ولا تتـعدى في الوضعين. . وهذيل وأهل الحجاز يقولون: نكر، ولغة تميم أنكر[٨].

---

(١) المصباح المنير ١: ١٦٢.

(٢) التهيب ١١: ٦٠، أبنية الأفعال- لابن القطاع ١: ١٥٤. التاج ٣: ٨٢.

(٣) التهذيب ١١: ٦٠.

(٤) اللسان ١٨: ٢٦١- ط بولاق.

(*) البيت ورد في اللسان مادة «خلا» وقـد نسبه للراعي. والنيي: الشحم وبكسر النون اللحم، وقيل إنه بفتح النون الشحم من نوت الناقة إذا سمنت ويروى فسار فيهـا أى ارتفع. واستغار: قال فيه الأزهري: معنى استغار في بيت الراعي هذا أي اشتد وصلب يعني شحم الناقة ولحمها إذا اكتنز، وقال الجوهري: استغار: أي سمن ودخل فيه الشحم.

(٥) القرطبي- الجامع لأحكام القرآن ١١: ٢١٥- ط دار الكاتب العربي.

(٦) غيث النفع المطبوع على هامش سراج القارئ المبتدئ ٢٩٠. . فـقد أورد أن القراء قد اختلفوا في المضارع من قوله تعالى: ﴿فيسحتكم﴾ فمن قرأ على لغـة نجد وتميم ضم حرف المضارعة وكسر الحاء، وعلى لغة الحجاز الفتح فيهما جميعًا.

(٧) التبيان ٣: ٣٠٨، الجامع لأحكام القرآن ٥: ٣٦٣.

(٨) التبيان ٦: ٢٨، وفعل وأفعل- السجستاني تحقيق: د. خليل إبراهيم ص ٤.

قال الأعشى:

وَأَنْكَرَتْني وَمَــا كَــانَ الَّذِي نَكِرَتْ   مِنْ الحُــوَادِثِ إلاَّ الشَّيْبَ وَالصَّلَعَــا(*)

وقال أبو ذؤيب الهذلي:

فَنَكِـرنَهُ فَنَفَــرْنَ وامْــتَــرَسَتْ بِهِ   هَوْجَــاءُ هَادِيَــةٌ وَهَادٍ جُـرْشُعُ(**)

وتقول بنو تميم: أهدى كذا، وهداه بغير ألف لغة لغيرهم[١].

ويقول التميميون وأهل نجد عامة: ونشدته أنشدته من غير ألف[٢].

ولغــة أهل الحجــاز وسعــد بن بكر حَلَّ الرجل من إحرامــه حِلاً، وهو حــلال وحل، وحَرَمَ الرجل، وهو حرام إذا صار محرما.

أما تميم وأسد وقيس فيقولون: أحرم، وأحل[٣].

وتقول تميم: ألاته يلتيه، وأهل الحجاز يقولون: لاته[٤].

ولغة الحجاز: أعمقت البـئر وعمقتها[٥]، ولغة تميم أعمقتها[٦]. ويقول بعض التميميين: أوقفت الدابة، وغيرهم: وقفت[٧].

وأغسق لغة بني تميم، وغسق غسقــا وغسقانًا لغة سائر العرب[٨]. وتقول تميم: ما أفتأت أذكره إفتاء، وقيس وغيرهم يقولون ما فتئت أذكره أفتأ فتأ[٩].

---

(١) التاج ١٠: ٤٠٨.   (٢) شرح الشافية ٣: ٢٦٨.

(٣) التبيان في تفسير القرآن ٣: ٤٢٣.

(٤) اللسان ٢: ٢٧٦، المزهر ٢: ٢٧٦.

(٥)، (٦) البحر ٦: ٣٤٧.

(٧) التبيان في تفسير القرآن ٨: ٤٩٠.

(٨) لهجة تميم: ١٨٤.   (٩) اللسان ١: ١١٩.

(*) البيت من شواهد التبيان ٦: ٢٨، واللســان مادة «نكر» وقد رأيته في ديوانه ١٠٥، ويقال إن نكر وأنكر: جهله ولم يعرفه وكــلاهما بمعنى وقيل نكرته أشد مبالغة، والصلع: اذهاب الشــعر من مقدم الرأس إلى وسطه أو إلى مؤخره.

(**) البيت من شــواهد التبيــان ٦: ٢٩، ديوان الهذليين ١: ٨، ويعني بنكرانــه: أن الحميــر نكرن الصائد، وامترست هوجاء: يعني الأتان امترست بالفحل جعلت تكاده وتسير معه، والهوجاء: التي ترفع رأسها لتتقدمه. وهاد: يعني الفحل. وجرشع: منتفخ الجنبين. ويروى سطعاء بدل هوجاء.

تميم وربيعة وأهل نجد يقولون: أكننت اللؤلؤة والجارية وغيرهم كننت[1]. وأمددت الدواة لغة تميم في مددت[2].

ولغة بني تميم: أمرجت الدابة، وغيرهم من العرب يقولون مرجتها[3].

ويقول العرب: مضنى الأمر، وتميم أمضني[4].

ويقول أهل الحجاز: تخذت، وأما اتخذت فهي لتميم[5] وبها جاء قوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾ [العنكبوت: ٤١].

وأبعت لغة في باع، قيل إنها لبعض أهل اليمن، قال أبو بكر وقد سمعت جماعة من جرم فصحاء يقولون: أبعت فعلمت أنها لغة لهم[6]. وعذرت الصبي إذا ختنته لغة أهل الحجاز، وغيرهم من العرب يقولون: أغدرته[7].

وبالتأمل في هذه الصيغ نجد أن أكثر ما أتى منها على بناء «أَفْعَل» إنما كان لهجات لبني تميم والقبائل البدوية الأخرى كبني أسد وقيس وربيعة وبعض القبائل اليمنية مما يرجح معه أن هذا البناء الذي هو في مقابل «فَعَل» وبمعناه إنما كان سمة لهجية في لهجات القوم من العرب، ومظهرا من مظاهر لهجاتهم التي ينزعون فيها إلى التخفيف عند توالي الحركات مستعملين في ذلك شتى الوسائل ومنها زيادة هذه الهمزة في هذا البناء، وهذا ما يجنبهم بعض ما يحذرون؛ ولذلك لجأوا إلى إسكان عين «فَعَل» في بعض المواضع، وهنا نجد أنهم بزيادة هذه الهمزة قد أسكنوا فاء «أفعل» فوافق ذلك طبعهم في الميل إلى التخفيف[8]، والسرعة في النطق.

ويترتب على ذلك -كما أسلفنا- بروز اختلافات في بنية الكلمة تدفع من يستعمل «أفعل» بمعنى «فعل» إلى زيادة حرف في الميزان الصرفي يزاد على أصل بنية الكلمة.

****

(١) فعل وأفعل ٨٨، ولهجة تميم ص ١٨٧.
(٢) البارع ٦٩٤.
(٣) الأزمنة والأمكنة ٢: ٦٩.
(٤) اللسان ١٠: ٢٣٣.
(٥) المزهر: ٢: ٢٧٦.
(٦) جمهرة اللغة ٣: ٤٣٦.
(٧) المخصص ١٥: ٢٤٤.
(٨) ينظر في ذلك لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ١٨٩- بتصرف.

أسماء الزمان والمكان - ولغات العرب فى صيغتيهما

وهما اسـمان مـصوغـان لزمان وقـوع الفعل أو مكانه، ويصـاغان على مـثال «مَفْعَل» من الثـلاثى إن اعتلت لامه مطلقا. وعلى مـثال «مَفْعِل» إن كـان صحيح اللام مطلقًا، ويصاغان من غير الثلاثي على زنة اسم «المفعول»[1].

وقد ورد اختلاف لغات العرب في ألفاظ وردت على الصيغتين، فقد نقل بعض النحاة:

أن أهل الحجاز يفـتحون نحو: مَطْلَع، وبهـا قرأ الحسن وعيـسى وابن محيض ورويت عن ابن كثـير وأهل مكة في قـوله تعالى[2] ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ﴾ [الكهف: ٩٠].

وأما بنو تميم: فإنهم يكسرون العين فيـهما فيقولون: مَطْلِع[3]، وعلى لغة تميم قرأ الجمهور في الآية السابقة[4].

أما الكسائي: فـقد قرأ بها في ﴿مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] وقرأ البـاقون بفتح اللام فيها[5].

وبلغة تميم أيضا قرأ حفص في قوله تعالي: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾ [النمل: ٤٩] حيث تصلح لأن تكون للزمان والمكان أي ما شهدنا زمان هلاكهم ولا مكانه.

وقرأ الجمهور «مُهْلَك» بضم الميم وفتح اللام من «أَهْلَكَ».

وتحتمل المصدر والزمان والمكان أي ما شهدنا إهلاك أهله، أو زمان إهلاكهم.

قال أبو حـيان: وهو سـماع في أحرف مـعدودة[6]، وقياس كـسره أن يكون المضارع «تَطْلِع» بكسـر اللام، وكان الكسائي يقـول: هذه لغة ماتت في كثـير من

---

(١) شرح الشافية ١: ١٨١ وما بعدها، أدب الكاتب ٤٤٥، ٤٤٦.

(٢) الشواذ ٨٢، البحر ٦: ١٦١.

(٣) الموجز في النحو ١٢.

(٤) أدب الكاتب ٤٤٤ وما بعدها، اللباب في علل البناء والإعراب. مخطوطة مصورة برقم ٩٨٩ نحو كما تقدم.

(٥) حجة القراءات ٧٦٨.

(٦) البحر ٧: ٨٤، ٦: ١٦١، حاشية الطالب ابن حمدون ٦٠.

لغات العـرب يعني: ذهب من يقول من العرب تطلع بـكسر اللام، وبقي «مَطْلِع» بكسرها في اسم المكان والزمان على ذلك القياس[1].

ومثل مطلع «مغرب» في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [الكهف: ٨٦].

وقرأوا: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْتِي بِالشَّـمْسِ مِنَ المشْرِقِ فَـأْتِ بِهَا مِنَ المغْـرِبِ﴾ بكسر الراء في الأكثر، وبالفتح وهو القياس ولكنه قليل الاستعمال[2].

صياغة المضارع ولغاته:

ويعني المضارع: الحدث المقتـرن بأحد الزمانين الحال أو الاستقبـال وعلامته: أن يصلح لأن يلي «لم» بأن يقع بعدها من غير فصل.

والقبائل العربية قد اختلفت لغاتها في أحرف المضارعة من هذا البناء.

فالأصل فـي الهمزة والنـون والتاء والياء إذا جيء بـها في أول الفعـل المضارع الثلاثي أو الرباعي المبني للمعلوم أن تكون مفتوحة أو مضمومة.

غير أن لبعض العرب استـعمالاتٍ أخرى في صوغ هذا البناء في بعض الأوزان مع أحرف المضارعة المعروفة.

١- فقد اختلفوا فيما إذا كان فاء الفعل الثلاثى واوًا نحو: وجل، فالمشهور فتح هذه الواو حينـئذ، وهي أجودها، وهي لغـة القرآن في قـوله تعالى[3]: ﴿قَالُوا لا تَوْجَلْ﴾ [الحجر: ٥٣]، ومنهم من يقلبها ياء فـيقولون: ييجل، وهناك من يقول: «ياجل. وتاجل، فقلبوا الواو ألفا وإن كانت ساكنة طلبا للخفة، وهذه الطريقة فى صوغ المضارع هي لغة الحجاز وكنانة وهي الفصيحة[4].

٢- وجميع العرب إلا أهل الحجاز اتفقـوا على جواز كسر حروف المضارعة في أبى ياء كان أو غيـره لأن كسر أوله شاذ إذ هو حق ما عين ماضـيه مكسور. وأبى مفتوح العين، فجرأهم الشذوذ على شذوذ آخر وهو كسر الياء.

---

(١) أدب الكاتب: ٤٤٩.　　(٢) المصباح ١: ٣٦٧، ٢: ٥٣١.

(٣) شرح المفصل ١٠: ٦٣، شرح الشافية ١: ١٤١، بغية الآمال ٢: ١٠٢.

(٤) شرح المفصل ١٠: ٦٣، بغية الآمال ٢: ١٠٢، شرح الشافية ١: ١٤١.

وأيضا فإن الهمزة الثقيلة يجوز انقلابها مع كسر ما قبلها ياء فيصير: يِيْبى كَيِيْجَل، وإنما ارتكبوا الشذوذ في جواز كسر أول تأبى ونأبى لأن حق ماضيه الكسر لما كان المضارع مفتوح العين فكأن عين ماضيه مكسور، ويجوز أن يكون أصل ماضيه مكسور العين لكنه اتفق فيه جميع العرب على لغة طيء في فتحه ثم جوز كسر حروف المضارعة دلالة على أصل أبى(١).

٣- النحاة العرب قد نقلوا استعمالا آخر لبعض القبائل العربية في حركة هذا الحرف في الفعل المضارع فقالوا:

إن بعض العرب قد يكسرون هذه الحروف عند البدء بها في أول الفعل المضارع وقد حدد بعضُهم مواطنَ ذلك الكسر في مواضع منها:

الأول- ما كان ماضيه على فَعِلْت نحو يعلم وأعلم نعلم.

الثاني- ما كان ماضيه على فَعِل من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام أو عين نحو: إيجل، وإخال وأشقى.

الثالث- ما كان ماضيه على تقدير التضعيف نحو: أنتن يَقْصِصْنَ، وأنا أعض وأنت تحب ونحب.

الرابع- ما كان ماضيه على تقدير الهمزة كيتفاضل.

الخامس- ما كان في أوله همزة وصل مما جاوز الثلاثة في فعل نحو: استغفر فأنت تسْتَغْفِر(٢).

فقد ذهب الشمانيني إلى أن «فَعِلَ» الذى ليس أوله واوا، وما في أوله ألف وصل للعرب فيه مذاهب:

١- اللغة الفصحى: فتح حرف المضارع من همزة أو نون أو تاء أو ياء.

---

(١) شرح المفصل ١٠: ٦٣، شرح الشافية ١: ١٤١، بغية الآمال ٢: ١٠٢.

(٢) الكتاب ٢: ٢٥٦ وما بعدها، المقتضب ١: ٢٢٨، شرح الشافية: ١: ١٤١، شرح اللمع ٢٧٠، الممتع في التصريف ٦٤.

٢- تخصيص الكسر بالهمزة والنون والتاء دون الياء، وقد قرأ يحيى بن وثاب: ﴿وَلا تِرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتِمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ [هود: ١١٣] و﴿مَا لَكَ لا تِأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١] بكسر التاء في هذا كله[1].

وقرأ يحيى بن وثاب أيضا وأبو رزين العقيلي وأبو نهيك ﴿يَوْمَ تِبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتِسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] وقوله تعالى: ﴿يِرْتَعْ وَيِلْعَبْ﴾ [يوسف: ١٢] بكسر التاء والياء فيهما. وهي لغة تميم[2].

وقد قرأ يحيى بن وثاب أيضًا وزيد بن علي وعبيد بن عمر الليثي ﴿نِعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] بكسر النون.. وقد قرأ هؤلاء أيضًا بالإضافة إلى النخعي والأعمش قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نِسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] بكسر النون، قالوا: وهي لغة قيس وأسد وربيعة[3]. وقال أبو جعفر النحاس: وهي لغة هذيل[4].

وزعم الكسائي أنه سمع بعض بني دبير يقولون: أنت تِلحن، وتِذهب[5].

وعزاها بعض أهل اللغة إلى بهراء أيضًا[6].

وقد قرأوا بذلك أيضا في قوله تعالى ﴿تِسَاءَلُونَ﴾، ﴿تِخَافُونَ﴾ [النساء: ٢، ٣٤]، ﴿قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ﴾ [طه: ٧١].

وقرأ طلحة والهذيل وابن وثاب: أَلَمْ إِعْهَدْ «بكسر الميم والهمزة وفتح الهاء، وهي على لغة من كسر أول المضارع سوى الياء[7]».

وأنشد سيبويه:

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيْثَمِ   يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ ومِيْسَمِ[*]

(١) الشواذ ٦١، بغية الآمال ٢: ١٠٢.
(٢) البحر ٣: ٢٢.
(٣) شرح التسهيل ٣: ١٢٨، الصاحبي ٣٤، الخزانة ١: ٣١١.
(٤) البحر ١: ٢٣.
(٥) شرح التسهيل ٣: ١٢٨.
(٦) الخصائص ٢: ١١.
(٧) الشواذ ١٢٥، البحر ٣: ٣٤٣.

(*) البيت من شواهد الكتاب ٢: ٣٤٥، شرح المفصل ٣: ٥٩، الخزانة ١: ٣١١، وقد نسبه بعضهم إلى الحكيم بن معية الربعي من بني ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم راجز إسلامي كان في زمن العجاج وحميد الأرقط.. والحسب: ما يعده الإنسان من مفاخرة وأراد به الشرف النسبي وهو شرف الآباء. والميسم: الشرف الذاتي فإن الميسم الحسن والجمال من الوسم. والشاهد: كسر حركة التاء من الفعل المضارع المبدؤ بتاء المخاطب على لغة لبعض العرب.

والأصل «تَأْثَم» فكسر التاء على لغة من يكسر حروف المضارعة إلا الياء لكراهية الثقل الحاصل من الكسر والياء.

وقد اختلف النحاة في أحرف المضارعة التي تكسر:

فقد ذهب أكثرهم إلى أنها خاصة بالهمزة والنون والتاء، وهي أكثر في الأخيرتين من الهمزة.

وذهب آخرون إلى أنها تكون في الهمزة والنون والتاء والياء، قالوا: وهي لغة لبعض كلب وإن كانت من الشاذ فقد ثبت عنهم أنهم يكسرون أيضا في الياء[1]. وقد قرأ بعض الأسديين: فَيِمسَّكم[2].

وهذه الظاهرة اللهجية هي التي أطلق عليها عند بعض اللغويين والنحاة: لقب التلتلة، ويعنون بها، كسر أوائل الحروف فيقولون:

تِعلمون، ويِفعلون، وتِصنعون، وقد يقولون: شِعير وبِعير[3].

ويرى الرضي أن من كلام تميم اتباع الفاء للعين من فَعِلَ الحلقي العين فعلا كان كشهد أو اسما كفخذ في الكسر، ويشاركه في هذا الفرع فَعيل الحلقي العين كشهيد وسعيد ونحيف ورغيف، وإنما جعلوا ما قبل الحلقي تابعًا له في الحركة مع أن حق الحلقي أن يفتح نفسه أو ما قبله لثقل الحلقي وخفة الفتحة ولمناسبتها له، وقد حمل فَعِلٌ الاسمي على فَعِل الفعلي في التفريع لأن الأصل في التغيير الفعل لكثرة تصرفاته، وأما فَعيل فلم يفتح عينه لئلا يؤدي إلى مثال مرفوض في كلامهم، وقد يجيء كسر فتح ما بعد الحلقي اتباعا لكسرة الحلقي كما في خبِق[4].

نعم، وبئس- واللغات فيهما

وقد اختلف النحويون في أمرهما:

فذهب البصريون ووافقهم الكسائي إلى فعليتهما وجمودهما بدليل دخول علامات الفعل عليهما كتاء التأنيث الساكنة عند معظم العرب.

---

(1) شرح التسهيل ٣: ١٢٨، الشواذ ٦١ البحر ٨: ٣٤٣.

(2) الخصائص ٢: ١١، الصاحبي ٣٤.

(3) الخصائص ٢: ١١، الصاحبي ٣٤.

(4) شرح الشافية ١: ٤٠، وينظر كذلك: الكتاب ٢: ٢٥٥، إصلاح المنطق ١٣٢، التهذيب ٦: ٧٥، المخصص ١٧: ١٠٧. البحر المحيط ٤: ٤١٣.

وذهب جمهور الكوفيين سوى الكسائي إلى اسميتهما بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب:

«والله ما هي بنعم الولد، ونعم السير على بئس العير» وحينئذ فهما يرفعان فاعلين معرفين بأل الجنسية حقيقة أو مجازًا أو أل العهدية الذهنية، وإما بالإضافة إلى ما قارنها أو إلى مضاف لما قارنها»[1].

وقد نقل بعض النحاة اختلافا بين العرب- بالإضافة إلى ما ذكرناه من اختلافهم حول فعليتهما أو اسميتهما- في أمور تتصل بهذين الفعلين.

وسبق لنا أن تحدثنا عن اختلاف القبائل العربية في وزن نعم -في موضعه- ويهمنا ههنا أن ننص على أن بعضهم:

١- قد ذهب إلى جواز اتصال ضمير الرفع بنعم وبئس، وقد حكموا أن ذلك لغة حكاها الكسائي عن بعضهم[2].

٢- وذهب آخرون إلى أنهما قد يرفعان النكرة مفردة ومضافة، وقالوا: إن الأخفش قد حكى أن ذلك لغة الناس من العرب[3].

٣- وذهب بعض النحاة:

إلى جواز كون الضمير فيهما غير مفرد فيطابق المخصوص حينئذ نحو:

أخواك نعما رجلين.

وذلك شائع في بني أسد فقد حكى الأخفش عن بعضهم: نعما رجلين الزيدان، ونعموا رجالا الزيدون، ونعمتم رجالا، ونعمن نساء الهندات[4].

****

---

(١) الهمع ٢: ٨٤.

(٢) الهمع ٢: ٨٤، البهجة المرضية ٨٨.

(٣) الهمع ٢: ٨٦.

(٤) نفسه ٢: ٨٧.

اختلاف الحجازيين والتميميين
حول إعراب ثلاثتهم ونحوه

اختلف الحجازيون والتميميون حول إعراب ثلاثتهم وأربعتهم.. من نحو: قولنا: مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وكذلك إلى العشرة.

وزعم الخليل: أنه إذا نصبت ثلاثتهم فكأنه يقول: مررت بهؤلاء فقط لم أجاوزه فيعرب على هذا نصبًا على الحال لوقوعها موقع النكرة، فقولنا: جاء القوم ثلاثتهم وخمستهم... أي مجتمعين في المجيء..، وهذا مذهب الحجازيين.

أما بنو تميم: فيجرونه على الاسم الأول وإن كان جرًا فجرًا وإن نصبًا فنصبًا وإن كان رفعًا فرفعًا فيتبعونها ما قبلها في الإعراب على أنها توكيد له[1].

قال سيبويه: ومثل خمستهم، قول الشماخ:

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا   وَتَمْسَحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سَبَالَهَا(*)

كأنه قال: انقضاضهم أي انقضاضًا، ومررت بهم قضهم بقضيضهم كأنه يقول: مررت بهم انقضاضًا فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به.

وبعض العرب يجعل قضهم بمنزلة كلهم يجريه على الوجوه[2].

حتى- واللغات فيها

من الأدوات التي تعدَّدَتْ استعمالاتُها عند العرب.. فتارة تستعمل حرف جر فتجر الاسم الداخل عليها... وتستعمل حرفًا من أدوات النصب فينصب الفعل بعدها إذا كان مستقبلاً باعتبار التكلم أو باعتبار ما قبلها.

---

(١) شرح الكافية ١: ٢٠٣، التسهيل ١٠٨.

(٢) الكتاب ١: ١٨٧ وما بعدها.

(*) البيت من شواهد الكتاب ١: ١٨٨.

وقد نسبه سيبويه إلى الشماخ وأيده شارحو كتابه أيضًا على نسبته إليه، وهو موجود في ديوانه ٢٩٠. دار المعارف بمصر. وسليم: قبيلة امرأته. وقضها بقضيضها: آخرهم على أولهم. وأصل القض: الكسر. والسبال: جمع سبلة وهي مقدم اللحية. والبقيع: موضع بالمدينة.

والشاهد: نصب قضها على الحال مع أنه معرفة.

وقد تأتي حرف عطف قليلاً ولقلته أنكره الكوفيون. . . وللعرب في حتى هذه لغات:

١- اللغة المشهورة وبها جاء التنزيل[(١)].

٢- لغة هذيل -وهي إبدال حائها عينا- وعليها وردت قراءة ابن مسعود -رضي الله عنه- في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥] [(٢)] وقرأ[(٣)] ﴿فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٢٥].

وقد أطلقوا على ذلك الإبدال بفحفحة هذيل فيحولون الحاء إلى عين فيقولون: اللعم الأعـمر أعـسن من اللعم الأبيـض، أى اللحم الأحمـر أحـسن من اللحم الأبيض. . وعلت العياة لكل عي «أى حلت الحياة لكل حى»[(٤)].

٣- إمالة ألفها، وهي لغة يمنية، وبعض أهل نجد[(٥)].

إما العاطفة -واختلاف بعض العرب في تركيبها

اختلف النحاة في إفادة «إما» العطف، والذي عليه الأكثـرون أنها تفيد ما تفيده «أو» عطفًا ومعنى في الطلب والخبر فقط.

وأبو علي وابنا كيسان وبرهان على أنها مثلها في المعنى فقط محتجين:

١- بمجامعتها للواو لزومًا.

٢- أن العاطف لا يدخل على مثله[(٦)].

والعرب قد اختلفوا حول تركيب هذا الحرف:

١- لغة أهل الحجاز ومن جاورهم «إما» بكـسر الهمزة وهي الفصحى[(٧)]. وبها جاء التنزيل، قرأ الجمهور ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣] بكسر الهمزة فيهما[(٨)].

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٦٩. (٢) الشواذ ٦٣، البحر ٥: ٣٠٧.

(٣) الجنى الداني ٥٥٨، الكواكب الدرية ٢: ٥١.

(٤) من مقال للدكتور صلاح الدين حسنين -بعنوان (الأصوات العربية) الذي نشر في مجلة الدارة ع٤ س ٦ ص ١٧١.

(٥) الهمع ٢: ٢٠٤. (٦) المغني ١: ٥٩، الكواكب الدرية ٢: ١١٣.

(٧) شرح التسهيل ٣: ٩٢، الكواكب الدرية ٢: ١١٣. (٨) البحر المحيط ٨: ٣٩٤.

٢- لغة قيس وتميم وأسد فتح همزتهما إذا كانت عاطفة[١]، وقرأوا: بفتحها منهما، وهي لغة حكاها أبو زيد عن العرب وهي التي عدها بعض الناس في حروف العطف، أنشدوا[٢]:

تُنَفِّحُهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ ... وَأَمَّا صَبَا جُنْحِ الْعَشِيِّ هَبُوبِ(*)

٣- جاء عن بعض العرب إبدال ميمها الأولى ياء مع الكسر والفتح، وبالإبدال نشدوا:

لاَ تُفْسِدُوا آبَا لَكُمْ ... أَيْمَا لَنَا أَيْمَا لَكُمْ

وقال الآخر:

يَالَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا ... إِيْمَا إِلَى جَنَّةٍ إِيْمَا إِلَى نَارِ(**)

****

(١) شرح التسهيل ٣: ٩٢، الجنى الداني ٥١٥، البهجة المرضية ٩٨.

(٢) الشواذ ١٦٦، البحر ٨: ٣٩٤.

(*) نسب البغدادي هذا البيت في الخزانة ٤: ٤٣٢ - إلى أبي القمقام.

ورواية البحر: أما «بهمزة مفتوحة وميمين مدغمة إحداهما في الأخرى في الموضعين. ورواية الخزانة نقلها عن الفراء وهذا هو الشاهد في البيت..

(**) البيت من شواهد الخزانة ٣: ٤٣٢. وقد نسبه إلى النحيف وهو سعد بن قرط أحد بني جذيمة وكان تزوج امرأة نهته أمه عنها فرد عليها بأبيات أولها:

يا ليتما أمنا شالت نعامتها ... أيما إلى جنة أيما إلى نار

وشالت: ارتفعت. والنعامة: بطن القدم وقيل عظم الساق، وذلك كناية عن الموت والهلاك.

والشاهد: مجيء أما عاطفة غير مسبوقة بالواو وهذا شاذ.. وقد استشهدنا به ههنا على فتح همزتها مع قلب ميمها ياء وذلك لغة لجماعة من العرب ومثل ذلك ما أنشدناه في النص:

لا تفسدوا آبا لكم ... أيما لنا أيما لكم

حيث فتح الهمزة في الموضعين، وقلب الميم الأولى ياء وهي لغة لناس من العرب.

باب النداء

لغتا الانتظار وعدمه في نداء المرخم:

ويعني الترخيم: حـذف آخر المنادى تخفيـفًا بشروط مبسـوطة في كتب النحو. والمحذوف للترخيم قد يكون: حرفًا، كسعا في سعاد.

وقد يكون حرفين: كمرو في مروان.

وقد يكون كلمة برأسها أو أكثر.

والعرب قد اختلفوا في حركة آخر الاسم المنادى المرخم على مذهبين:

المذهب الأول- وهو أن ينوى المحذوف فلا يغـير ما بقي بل يبقى على حـركته وسكونه ولا يعمل إلا بأمرين:

أحدهما- تحريك ما كان ساكنًا للإدغام إن كان قبله ألف نحو: إحمار ومحمارّ علمين فرارًا من التقاء ساكنين.

ثانيهما- أن يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف لواو جمع كقاضون[١].

وقد أنشدوا على هذا المذهب[٢] قول الشاعر:

جَـارِي تَسْتَنْكِري عَـذِيْرِي[*]

وكقول الفرزدق:

يَا مَـرْوَ إِنَّ مَطِيَّـتِي مَـحْـبُـوسَـةٌ   تَرْجُو الحَـبَاءَ وَرَبُّهَـا لَمْ يَيْأَسِ[**]

---

(١) الهمع ١ : ١٨٤.

(٢) ينظر في بحث «إبدال الحروف الصوامت حروفًا صوائت في اللغة العـربية للأستاذ الدكتور يحيى المباركي منشور بمجلة الدرعية ع١٥ س٤ لعام ١٤٢٢هـ ص ص٢١٥- ٢٥٧.

(*) البيت لرؤبة بن العجاج، ولم أجده في أصول ديوانه أو ملحقاته.

وبعده: سيرى واشفاقي على بعيري.

وتستنكري: لا تعديه أمرًا منكرًا. العذير: الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها.

والشاهد في: جارى... ترخيم جارية فإنه منادى مرخم بحرف نداء محذوف وقد حذفت التاء من آخره والنداء في اسم الجنس مختلف في جوازه فضلا عن ترخيمه.

(**) البيت قد نسبوه إلى الفرزدق، الديوان ٣٨٤. =

وقال زهير:

يَا حَارِ لاَ أُرْمَيَنَّ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ[1](*)

وعليها قراءة عبد الله وعلي وابن وثاب والأعمش «يَامَالِ» بكسر اللام على الترخيم في ﴿يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] وتسمى هذه اللغة: لغة من ينتظر المحذوف[2].

وهذا الوجه هو الأكثر استعمالاً وأقواها في النحو[3].

قالوا: ويتعين في موضعين:

أحدهما- ما فيه تاء التأنيث إذا خيف التباسه بالمذكر كعمرة وعادلة.. وإليه ذهب ابن مالك وبعضهم منعوه ألبتة.

ثانيهما- ما يلزم بتقدير تمامه الأداء إلى عدم النظير كما لو رخم طيلسان بكسر اللام فإنه لو قدر تامًا لزم وجود فيعل بكسر العين في الصحيح العين وهو بناء مهمل كذا جزم به ابن مالك.

قال أبو حيان: وهو مذهب الأخفش، وإلى خلافه مال سائر النحويين كالسيرافي وغيره[4].

= والمطية: الراحلة. ومحبوسة: ممنوعة من العود إلى منازل صاحبها.

والحباء: العطاء. لم ييأس: لم ينقطع. ويروى: معكوسة: بدل: محبوسة وهي رواية الديوان.

والشاهد في: يا مرو: فإن أصله: يا مروان: مرخم بحذف النون وحذف الألف قبلها لزيادتها وكون الاسم ثلاثيًا بعد حذفها.

(١) الهمع ٢: ١٨٤. (٢)الهمع ١: ١٨٤. الشواذ ١٣٦.

(٣) الهمع ١: ١٨٤، شواذ ابن خالويه ١٣٦، البحر ٨: ٢٨.

(٤) الهمع ١: ١٨٥.

(*) البيت نسب إلى زهير بن أبي سلمى، الديوان: ١٨٠.

وحارثه المذكور: هو الحارث الصيداوى وكان أغارعلى إبل زهير وأخذ راعيه يسار فطلب منه أن يرد راعيه إليه وهدده بهذه القصيدة.

والشاهد في حار: على لغة من ينتظر المحذوف، والأكثر أن يترك الباقي بعد الحذف على ما كان عليه.

المذهب الثاني- بعض العرب لا ينوي الانتظار وإذا تركوه أعطي آخر الاسم ما يستحقه لو تمم به وضعًا فيضم ظاهرًا وإن كان صحيحًا: يا حارُ، ويا جعفُ. . وتقدر فيه الضمة إن كان معتلاً، ويعل بالقلب.

والإبدال كقولك في ثمود: يا ثمي بقلب الواو ياء، إذ ليس في الأسماء المتمكنة وآخره واو قبلها ضمة(١).

وتتعين هذه اللغة عند الكوفيين فقط فيما إذا كان قبل الآخر ساكن كهرقل فرارًا من وجود اسم معرب متمكن ساكن الآخر، وقد أنشدوا على هذا المذهب قول عنترة:

يَدْعُونَ عَنْتَرَ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا   أَشْطَانُ بِئْرٍ فِي لَبَانِ الأَدْهَمِ(*)

وقال لبيد بن ربيعة:

يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ   إِنَّ الحَوَادثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ(**)

وقد قرأوا على ذلك قوله تعالى: ﴿**يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**﴾ [الزخرف: ٧٧] «على» يَامَالُ «بضم اللام حيث جعله اسمًا على حياله، وهي قراءة أبي السرار الغنوي، وعلى الترخيم عن النبي ﷺ وعبد الله وعلي وابن وثاب والأعمش(٢).

---

(١) الهمع ١: ١٨٥.

(٢) الشواذ ١٣٦، البحر ٨: ٢٨.

(*) البيت من معلقة عنترة بن شداد العبسي -جمهرة أشعار العرب ١٦٩.
الأشطان: جمع شطن وهو الحبل. واللبان: الصدر. والأدهم: الفرس الأسود.
والشاهد في قوله: عنتر: ووجه الاستشهاد عدم انتظار ما حذف. . ومعاملة الآخر بما يعامل به لو كان هذا هو آخر الكلمة.

(**) هذا البيت قد عزي إلى لبيد بن ربيعة العامري، وهو عينه قد نسب إلى أبي زبيد الطائي. . ولكن الراجح أنه للبيد -الديوان ٥٤.
وأسم: أصله أسماء فرخم بحذف حرفين من آخره. والحدث: هو النازلة من نوازل الدهر، والأمر الطارئ، وجمعه أحداث. ومنتظر: مرتقب متوقع النزول. . والشاهد فيه: يا أسم. . . فإن أصله يا أسماء فرخمه بحذف الهمزة وحذف الألف قبلها.

ولم يعز أحـد من النحاة -فيـما وقفت عليـه- هذه الظاهرة اللهجيـة إلى قوم بأعيانهم من العـرب، إلا أن من المتفق عليه أن هاتين اللغتين قد شـاعتا في ألسنة كثير من القبائل العربية ولاسـيما تلك التي كانت تقطن البادية أو تقع منازلها على تخـومهـا. ودليلنا على ذلك: أن القـبائل البـدوية هم أولئك الذين شـاعت على ألسنتهم ظاهرة الاقتصـاد في المجهود العضلي فحذفوا بعض الحركـات واستعاضوا عنها بسـواها قصـدًا إلى تجانس الصوت، وكـذا فعلوا ببـعض الحروف الزائدة بل وبالأصلية أيضًا رغـبة في الانتهاء واختصـار الحروف ولا شك أن في حذف بعض الضمـائر عند ترك الترخـيم في القوافي خـير مـثال على ذلك -وقد نسـبت تلك الظاهرة إلى أسد وقـيس وبعض بني تميم وهم من القبائل البدويـة، وهذا ما يؤكد أن هذه الظاهرة هي من سمات اللهجات البدوية- فيما نرجح.

وقد عـزا بعضـهم هذه الظاهرة إلى طيء اعتـمادا على مـا عرف من قطعـتهم المشهورة كقوله: يا أبا الحكا، ويريدون: يا أبا الحكم[1].

****

---

(١) انظر مجلة الدرعية العدد ١٥، رجب لعام ١٤٢٢هـ. الرياض- بحث للأستاذ الدكتور/ يحيى المباركي. ص ص: ٢١٥ - ٢٥٧.

المضاف إلى يـاء المتكلم يكسر آخـره وجوبًا، ويسـتثنى من ذلك أربع مـسائل: المقصـور، المنقوص، المثنى، جمـع المذكر السالم، فـمع هذه المسائل الياء واجـبة الفتح، وآخـر الاسم واجب السكون وقد جـاءت الياء ساكنـة مع الألف في قراءة نافع[1]. ﴿وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢].

وذلك إما لأن الألف أكثر مدًا من أخويه الياء والواو فـهو يقوم مقام الحركة من جهـة صحة الاعتـماد عليه، وإما لإجـراء الوصل مجرى الوقف، ومع هذا فـهو ضعيف عند النحاة، والاستقراء عن العرب أثبت وجود اختلاف بينهم فيما يختص بإضافة هذه الياء إلى بعض تلك الأسماء من حيث:

١- وجوب فتحها عند الإضافة إلى جمع المذكر السالم، والمقصور أو بقاء آخره على السكون.

٢- بقاء ألف المقصور على حالها وإبدالها ياء.

ففيما يتصل بالحالة الأولى:

١- فإن النحاة مجمعـون على أن ياء المتكلم إذا أضيف إلى جمع المذكر السالم حذفت النون منه وأدغمت ياؤه فى ياء المتكلم وتحرك على الفتح.

على أنه قد نقل عن بعض العرب أنهم يحركـون هذه الياء حينئذ على الكسر، وذلك لتشبيه الياء بالهاء كما في نحو فيه ولديه[2]، وعليها قراءة حمزة ويحيى بن وثاب والأعـمش وحمـران بن أعين وجمـاعة من الـتابعين بكسـر الياء من قـوله تعالى[3]: ﴿مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

وقد نسـبها قطرب إلى بني يربوع، وأجـازها هو والفراء، وإمام اللغـة والنحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء والقاسم بن معن النحوى[4].

---

(١) شرح الشاطبية ٢٠٢، النشر ٢: ٢٦٧.
(٢) شرح الكافية ١: ٢٥٩.
(٣) الإتحاف ٢٧٢، شرح الشاطبية ٢٣١، حجة القراءات ٣٧٧، النشر: ٢: ٢٩٨، شرح الكافية ١: ٢٩٥.
(٤) النشر ٢: ٢٩٨.. ومعانى القرآن ٢: ٧٥.

٢- ذهب بعض النحاة إلى أن الكسر فيما آخره ياء عند إضافته إلى ياء المتكلم نحو: فيٍّ وليٍّ وبيٍّ. . . لغة بني يربوع لكنه عند النحاة ضعيف كقراءة حمزة وأتباعه ﴿مَا أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ﴾ .

وقد نقل الواحدى -فى تفسيره الوسيط- عن قطرب أنه زعم أن هذا لغة في بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياء، نحو: هَلْ لَّكِ يَا تَا فِيِّ(*) قالوا: وهذه اللغة باقية شائعة ذائعة في أفواه أكثر الناس إلى اليوم، يقولون: ما فيِّ أفعل كذا، ويطلقونها في كل ياءات الإضافة المدْغَمِ فيها فيقولون: ما عليِّ عندك، ولا أمرك إليِّ، وعليها رووا عن قطرب:

عَليٍّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ ... لِوَالِدِه لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ(**)

ورووا عنه أيضًا:

إنَّ بَنِيَّ صِبْيَةٌ صَيْفِيُّونَ ... أَفْلَحَ مَنْ كَانَ لَهُ رِبْعِيُّون(***)(١)

وإنما كسروا في أمثال ذلك خوفًا من التقاء الساكنين، ولهذا استثقلت قراءة الحسن وأبي عمرو «هِيَ عَصَايِ» بكسر الياء، وكسرها في نحو هذا أضعف من سابقه بيد أن له وجها في العربية استنادًا إلى قراءة حمزة، ﴿مَا أَنتُم

(١) خزانة الأدب ٢: ٢٦٠ وما بعدها.

(*) هذا البيت من أرجوزة للأغلب العجلي، وهو شاعر جاهلي إسلامي. وأول هذه الأرجوزة:

أقبل في ثوب معافري ... بين اختلاط الليل والعشي
قال لها: هل لك يا تافي ... قالت له: ما أنت بالمرضي

والشاهد في: فيّ. . حيث كسرت ياء المتكلم من في. . وهي لغة لبنى يربوع.

وقد اختلف النحاة في أمثال ذلك، وبعضهم ضعفها ولهم أقوال في أمثالها.

(**) هذا البيت قد نسب إلى النابغة الذبياني من اعتذار له لعمرو بن الحارث الأصغر الغساني- الديوان ٩ . ط بيروت. ونعمة بعد نعمة: النعمة هي المسرة واليد البيضاء الصالحة. وعقارب: أي النمائم والشدائد. والشاهد في قوله: عليّ. . حيث كسرت ياء المتكلم منها عند إضافته إليها على رواية أوردها قطرب.

(***) البيت قد نسب إلى ابن ضبيعة وصبية: جمع صبي وهو من لم يفطم بعد.

وصيفيون: من أصاف الرجل: أي ولد له في الكبر وولده صيفي وصيفيون.

وربعيون: نسبة إلى الربيع. وفلح: فاز. . والشاهد في قوله: إن بنيّ. . حيث كسرت فيه ياء ضمير المتكلم.

﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾[1] وكسر الياء لالتقاء الساكنين مع أن قبلها كسرة وياء والفتحة والألف في عصاي أخف من الكسرة والياء في مصرخي[2].

ولم يقف أئمة العربية من هذه القراءة وما جاء على شاكلتها موقفًا واحدًا بل افترقوا شعبتين:

١- فمن مضعف لها، منكر لجوازها من العرب كأبي عبيد والأخفش والزجاج والفراء والزمخشري.

يقول أبو عبيد: تراهم غلطوا ظنوا أن الياء تكسر لما بعدها.

وقال الأخفش ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا من النحويين[3].

وقال الزجاج: هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف[4].

وقال الفراء: لعلها من وهم القراءة فإنه قل من سلم منهم من الوهم ولعله ظن أن الباء في ﴿ بِمُصْرِخِيَّ﴾ خافضة للفظ كله والياء للمتكلم خارجة من ذلك[5].

وقال الزمخشري: هي ضعيفة واستشهدوا لها ببيت مجهول:

قَالَ لَهَا: هَلْ لَّكِ يَا تَا فِيِّ   قَالَتْ لَهُ: مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ[*]

وكأنه قدر ياء الإضافة ساكنة وقبلها ياء ساكنة فحركوا بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين ولكنه غير صحيح لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة حيث لها ألف نحو عصاى فما بالها وقبلها ياء، فإن قلت: جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن فحركت بالكسر على الأصل، قلت: هذا قياس حسن ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات[6].

---

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢: ٢١.

(٢) النشر ٢: ٢٩٨ وما بعدها، الخزانة ٢: ٢٦٠.

(٣) البحر المحيط ٥: ٤١٩.

(٤) نفسه والجزء والصفحة.

(٥) الفراء -معاني القرآن ٢: ٧٥ وما بعدها.

(٦) الزمخشرى: الكشاف ٢: ٣٧٤.

(*) تقدم شرح البيت، والكلام عليه.

٢- ومن قابل لها لأنها قراءة صحيحة اجتمعت فيها شروط قبول القراءة الثلاثة... وقياسها في النحو صحيح، وجاءت موافقة لبعض لغات العرب وهي ذائعة في أفواه كثير منهم... وإلى ذلك ذهب مكي بن أبي طالب وابن الجزري[١] وأبو حيان حيث يقول: وهي باقية في أفواه كثير من الناس إلى اليوم يقول القائل: ما فيّ أفعل كذا بكسر الياء... وقرأ بذلك القراء نحو: محياى.. وما ذهب إليه من ذكرناه من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه، واقتفى آثارهم فيها الخلف فلا يجوز أن يقال: إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة لكنه قل استعمالها ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع.

وقال القاسم بن معن -وهو من رؤساء النحويين الكوفيين- هي صواب. وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء وذكر تلحين أهل النحو فقال: هي جائزة. وقال أيضًا لا تبال إلى أسفل حركتها أو إلى فوق وعنه أنه قال: هي بالخفض حسنة. وعنه أيضًا أنه قال: هي جائزة، وليست عند الإعراب بذلك، ولا التفات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها، فأبو عمرو إمام لغة وإمام نحو وإمام قراءة، عربي صريح، وقد أجازها وحسنها، وقد رووا بيت النابغة:

عليٍّ لعمرٍو نعمةٌ بعدَ نعمةٍ لوالدِهِ ليستْ بذاتِ عقاربِ

بخفض الياء من علي[٢].

والعجيب من الفراء فإنه قد سمع هذه اللغة تنشد في أشعار بعض العرب ومع ذلك فقد ذهب يخرجها وينسبها إلى الخطأ ويرمي قارئها بالوهم[٣].

أما الناحية الثانية: فالمشهور عن العرب أنه متى أضيف ما آخره ألف المثنى المقصور إلى ياء النفس بقيت الألف على حالها وفتحت ياء الإضافة لسكون ما قبلها هربًا من اجتماع ساكنين في آخر الكلمة، ومن ثم قالوا في الاختيار: عصايَ وقفايَ ولدايَ وهوايَ وعلايَ وبشرايَ وهدايَ... دفعًا لالتقاء الساكنين وقد تسكن

---

(١) إعراب مشكل القرآن ١: ٤٤٨ وما بعدها، النشر ٢: ٢٩٩، البحر ٥: ٤١٩ وما بعدها.
(٢) البحر ٥: ٤١٩ وما بعدها. (٣) معاني القرآن- الفراء ٢: ٧٦.

في جـميع ما سـبق قرأ الحسن وابن أبي إسحاق الجحدري قوله تعالى «هِيَ عَصَايْ» بسكون الياء، وهي مروية عن بعض القراء كالحسن. وابن أبي إسحق والجحدري والأعمش وروى ورش عن نافع «يَا بُشْرَايْ» بسكون ياء الإضافة وهي جمع بين ساكنين[1].

على أن النحاة قد نقلوا لغة أخرى تخالف المعهود في مثل هذه الألف عند الإضافة إلى ياء المتكلم حيث قلبوا الألف ياء جوازا وأدغموها في ياء المتكلم رفعًا ونصبًا وجرًا في النثر والنظم فقالوا: عصيَّ وقفيَّ وهويَّ وبشريَّ وهديَّ ولديَّ وعليَّ. . . ولعل السبب في هذا القلب خفاء الألف والياء وكأنهم تكلموا بواحدة فأرادوا البيان فكان ذلك القلب[2].

وقرأ أبو الطفيل والحسن وابن أبي إسحق والجحدري وعيسى بن عمر: هَدَيَّ وعصيَّ وعسيَّ وسويَّ ورؤيَّ ويا بشريَّ وورش والأعرج عن نافع: بشرايْ[3].

وقد نسبها أكثر النحويين إلى بعض هذيل، وقالوا: إن هذيلا من سائر العرب يبدلون ألف المقصور ياء ويدغمونها في ياء المتكلم. . .

وأنشدوا على ذلك قول شاعرهم أبي ذؤيب الهذلي:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ   فَتُخرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ(*)

وحكى عيسى بن عمر الثقفي شبه هذه اللغة عن قريش، قالوا: وقد رويت عن النبي ﷺ[4] وحكاها الواحدي في البسيط عن طيء في قوله تعالى: ﴿فمن اتبع

---

(1) شرح الشاطبية ٢٢٥، البحر المحيط ١: ١٦٩، ٦: ٢٣٤، ٥: ٢٩٠.

(2) الكتاب ٢: ١٠٥.

(3) شرح التسهيل ٣: ٣٣، الشواذ ٦٢، ٨٧، البحر ١: ١٦٩، ٥: ٢٩٠، ٦: ٢٣٤.

(4) الإيضاح ٨٠، شرح اللمع ٣٤١، الخزانة ٢: ٢٥٧، شرح التسهيل: ٣: ٣٣، الشواذ ٦٢.

(*) البيت قد نسب إلى أبي ذؤيب الهذلي، واسمه خويلد بن خالد، أوردها بكاملها أبو زيد بن أبي الخطاب القرشي في جمهرة أشعار العرب باب المراثي ص ٢٤١. وأعنقوا: تبع بعضهم بعضًا، وتخرموا: أخذوا واحدًا واحدًا. ومصرع: معناه أن كل إنسان يموت. يقول: مضوا للموت وتخرمتهم المنية.

والشاهد في قوله: هدى. . حيث قلب فيه ألف المقصور ياء وأدغمت الياء في الياء فإن أصله: هداى، وهذه لغة هذيل فإنهم يفعلون ذلك في كل المقصور.

هداي﴾[1]. . وأمالها حمزة والكسائي وقللها ورش. واختلف فيها بين هذه الوجوه عن أبي عمرو[2]، ولا أرى تضاربًا بين نسبة هذه اللغة إلى هذيل وبين نسبتها إلى قريش، فالقوم يلتقون في النسب مع إخوانهم القرشيين في جد واحد، وهو مضر[3]. كما أن لاتصال الهذليين ببني لحمتهم أعظم الأثر فيما أصاب لغاتهم من أوجه التشابه، فقد وطدت بينهم عوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية وتقاربت مساكنهم ومحال إقامتهم وارتبطوا بهم في كثير من شئون حياتهم فترك جميع ذلك آثاره على لغاتهم.

ومن هنا فلا ريب في أن تأخذ القرشية بعض سمات اللهجة الهذلية وأن تستعير الأخيرة كثيرًا من أساليب اللهجة القرشية لتعوض ما تفتقده منها. لكن الصعوبة - في نظري- تكمن في عزو هذه اللهجة إلى طيء.

والواقع أنه لا يوجد مبرر للقول بذلك لا سيما النواحي التي نزعم أنها مظنة التأثير اللهجي بين مختلف لهجات قبائل العرب إذا علمنا أن طيئًا لا ترتبط بهذيل بأي نوع من أنواع الصلة الظاهرة، فهذيل عدنانية مضرية بينما طيء قحطانية يمانية.

كما أنها لم ترتبط بها -على ما يبدو- ارتباط مصالح أو اشتباك علائق، إضافة إلى تباعدهم عنهم في السكنى وعلاقات الجوار فهذيل حجازية غربية كانت تقيم نواحي مكة والطائف وما جاورها من بلاد.

أما طيء: فقد كانوا يسكنون شمال وسط الجزيرة العربية وأغلب بيئتهم بدوية صحراوية. . ومع ذلك فقد نقل بعض العلماء أن صدى هذه اللهجة قد تردد في أقوال بعض الطائيين[4].

وعسير علينا -بناء على ما سبق- أن ننسب لهجة واحدة لفئتين من العرب لا ارتباط ظاهري بينهما لا في النسب ولا خلافه من شئون الحياة، كما أنه لا يوجد بينهم تشابه كبير في البيئة.

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٣٣، البحر ٥: ٢٩٠، شرح التصريح ٢: ٦١.

(٢) شرح الشاطبية ٢٢٥.

(٣) السبائك ٢٠ وما بعدها -شرح التصريح ٢: ٦١.

(٤) شرح التصريح ٢: ٦١.

ونحن نميل هنا إلى القـول بأن ما عزي إلى هذيل إنما هو لهـجة لبعـضهم ممن كانوا يشتركون مع بعض الطائيين في شيء ما من سمات بيئتهم الصحراوية.

وبتأملنا فـيما حكي عن هذيل نرى أنهم إنما مالوا إلى قلب ألف المـقصور عند إضافته إلى ياء المتكلم لأن الألف خفية واليـاء خفية أيضًا، وكأنهم تكلموا بواحدة فأرادوا التبيان[1]، فكان القلب ثم الإدغام.

وهذا ما نجد شبـيهًا له عند بعض طيء فقد كانوا يقـولون في: أَفْعَى، وَحُبْلَى: أَفْعَيْ وحُبْلَيْ[2] بسبب خـفاء الألف في الوقف فـأبدلت ياء قصـدًا إلى الإيضاح وعدم الإلباس.

ومن هنا نرى اشـتـراك بعض الطائيين مع بعض هذيـل في هذه الظاهرة إذ هي من سمات البيئة البدوية وإحدى خصائصها النطقية.

المنادى المضاف إلى الياء- واللغات فيه

وتقدر فيه الضمة على الياء، والفتـحة على الحرف الذى يليه الياء. أما الكسرة فقـيل لا تقدر والكسـرة الموجودة قبل اليـاء وهي حركة الإعـراب اكتـفي بها في المناسـبة، وقيل: تـقدر أيضًا وهـذه حركة المنـاسبة لوجـودها في سائـر الأحوال واستحقاق الاسم لها قبل التركيب[3].

وقد اختلفوا في أصل حركة هذه الياء، هل الفتح أو الإسكان؟ على أقوال[4]..

وقد وزعوا اللغات في المضاف إلى ياء المتكلم على أربعة أقسام:

١- ما فيه لغة واحدة وهو المعتل فإن ياءه ثابتة وجوبًا ومفتوحة دائمًا وذلك لئلا يؤدي المجيء بها ساكنة إلى اجتماع ساكنين نحو يا فتاي، ويا قاضي..

٢- ما فـيه لغتان: وهو الوصـل المشبه للفعل فـإن ياءه ثابتة لا غيـر وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو: يا مكرمي ويا ضاربي.

---

(١) الكتاب ٢: ١٠٥.
(٢) الكتاب ٢: ١٠٥، شرح المفصل ٩: ٧٦.
(٣) الهمع ١: ٥٣.
(٤) شرح الكافية ١: ١٤٧.

٣- ما فيه ست لغات وهو ماعدا ذلك وليس أبا ولا أما نحو «يا غلامي» فالأكثر حذف الياء والاكتفاء بالكسرة وصلا أو وقفًا نحو قوله تعالى: ﴿**يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ**﴾ [الزمر: ١٦] فخففت الياء بحذفها وأبقيت الكسرة دليلاً عليها[١]، وهي قراءة ابن كثير وحفص وحمزة والكسائي وخلف وروح، ثم ثبوتها ساكنة وصلاً ورفعًا نحو ﴿**يَا عِبَادِ لا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ**﴾ [الزخرف: ٦٨]، وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وكذا أبو جعفر، أو مفتوحة وصلاً نحو ﴿**يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا**﴾ [الزمر: ٥٣] وهي لأبي بكر ورويس[٢].

وهذان الوجهان مطردان في هذا المنادى وهو المشهور فيها. ثم قلب الهاء بعد الألف فيها فيخفضونها مرة ويرفعونها، وقد حكي ذلك عن بعض أسد، والأكثر حذف الياء والاكتفاء بالكسرة دليلاً عليها.

وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف إلى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الإضافة إلى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف أو القلب.

وقد جاء شاذًا في المنادى نحو: يا غلامَ، ويا أبَ «بالفتح اجتزاء بالفتح عن الألف».[٣] وهو مذهب الأخفش، وعليه أنشد:

بِلَـهْفَ وَلاَ بِـلَيْـتَ وَلاَ لَوَانِّـي(*)

أصله: بقولي: يا لهفا.

ومنهم من يكتفي من الإضافة بنيتها ويضم الاسم كما تضم المفردات ولا يَفْعَل ذلك إلا في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة:

---

(١) شرح الكافية ١: ١٤٧. (٢) الاتحاف: ١١٣.

(٣) شرح الكافية ١: ١٤٧، معاني القرآن ٢: ٤٢٢.

(*) البيت لم ينسب إلى أحد. وصدره قوله:

ولست براجع ما فات مني

والشاهد قوله: بلهف حيث جاء منادى حرف نداء محذوف أيضًا وهو مضاف إلى ياء المتكلم وقلبت الياء ألفًا وقلبت الكسرة التي كانت قبلها فتحة ثم حذفت الألف اجتزاء بحذف ما قبلها. وأصل الكلام بقولي يا لهفي.

﴿رَبُّ احْكُمْ﴾ وكقول بعضهم: «يا أُمُّ لا تفعلي» وقراءة آخر: ﴿رَبَّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

٤- ما فيه عشر لغات: وهو خاص بالأب والأم، وقد سبقت فيه اللغات الست، وهناك لغات أربع تتمثل في تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم وتكسرها لمناسبة الكسرة للياء التي هي أصلها.

وجاز: يا أبتا ويا أمتا لأنه جمع بين عوضين.

وقد يطردون فيها فتح الميم نحو يا ابن أم، ويا ابن عم. اجتزاء بالفتحة عن الألف لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه بحذف الياء مع فتح الميم.

وقد تضمان على التشبيه بنحو: ثبة وهبة وهو شاذ، وقد قرئ بهن[١].

****

(١) شرح الكافية ١: ٤٧١، أوضح المسالك ٥٢٦.

باب أسماء الأفعال

هيهات:

عند النحاة هذا اللفظ اسم فعل، ويقولون: إنه يعمل عمل مسماه من الأفعال في التعدي واللزوم غالبًا، فهيهات نجد، معناه بعدت نجد.

قال الشاعر:

فَهَيْهَاتَ العَقِيْقُ وَمَنْ بِهِ ... وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيْقِ نُوَاصِلُهْ[1](*)

وفيما وصل إلينا من كلام العرب نجد اختلافًا بين بعض قبائلهم حول تركيب هذا اللفظ وحركات آخره.

فلقد نقل النحاة اختلاف لهجات بعض القبائل العربية في حركات آخر هذا اللفظ على عدة أوجه:

١- قالوا: إن أهل الحجاز يفتحون التاء منه تخفيفًا[٢]، وذهب بعضهم إلى أن تاءه مثلثة عند الحجازيين[٣].

قرأ الجمهور: ﴿**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ**﴾ [المؤمنون: ٣٦] بفتح التاءين وهى لغة أهل الحجاز[٤].

٢- كما نقلوا أن بني تميم وأسد يكسرون التاء فيها[٥]، وعليها جاءت قراءة أبي جعفر وشيبة ﴿**هَيْهَاتِ هَيْهَاتِ لِمَا تُوعَدُونَ**﴾ ورويت هذه القراءة عن عيسى بن عمر أيضًا، قالوا: وهي في تميم وأسد.

ومن العرب من يضمها من غير تنوين، وبتنوين أيضًا[٦].

(١) شواهد العيني المطبوع على هامش الخزانة ٣: ٧.

(٢) شرح المفصل ٤: ٦٥.

(٣) الكواكب الدرية ٢: ١٣٩.

(٤) البحر ٦: ٤٠٤.

(٥) شرح المفصل ٢: ٦٥، ليس في كلام العرب ٣...

(٦) الشواذ ٩٧، البحر ٦: ٤٠٤.

قرأ أبو حيوة قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتُ هَيْهَاتُ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ بضمها من غير تنوين. وقد روي قوله:

هَيْهَاتُ مِنْ مصبحها هَيْهَاتُ(*)

بضم الأول وكسر الثاني، وعنه وعن الأحمر بالضم والتنوين ووافقه أبو السماك في الأول وخالفه في الثاني.

وهناك من العرب من يفتحها منونة ونسبت إلى خالد بن إلياس والأعرج، ووجد من العرب من يكسرها منونة وعزيت لخالد بن إلياس، قال الشاعر:

تَذَكَّرْتُ أَيَّامًا مَضَيْنَ مِنَ الصِّبَى فَهَيْهَاتٍ هَيْهَاتٍ إِلَيْكَ رُجُوعُهَا(**)

وقرأ خارجة بن مصعب عن أبي عمرو والأعرج وعيسى أيضًا بإسكان التاء، وبتلك الأوجه قرئت الآية الكريمة ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[1].

أما اللغات الواردة في هذه الكلمة: فقد ذكر أبو حيان أن هذه الكلمة مما تلاعبتْ به العرب تلاعبًا كبيرًا بالحذف والإبدال والتنوين وغيره[2]. . . وفيما نقله السيوطي عن الصاغاني تلخيص لأكثر لغات هيهات، فقد ذكر ستا وثلاثين لغة: هيهات، أيهات، هيهان، أيهان، هايهان، أيهان.

كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، كل واحدة منها منونة وغير منونة.

---

(١) الشواذ: ٩٧، البحر ٦: ٤٠٤.

(٢) البحر: ٦: ٤٠٤.

(*) البيت من الرجز نسب إلى حميد الأرقط يصف فيها إبلا قطعت بلادا حتى صارت في القفار وقبله قوله: يصبحن بالقفر أتاويات. وبعده: هيهات حجر من صنيبعات. وأتاويات: معناه: غريبات، وحجر: هي اليمامة. وصنيبعات: موضع. والمعنى أنهن خرجن من صنيبعات ليلاً فلما أصبحن كن قد جاوزن مسافة بعيدة ووصلن إلى حجر وما أشد البعد بين المكانين. والشاهد فيه: مجيء هيهات مبنيا على الضم والكسر.

(**) البيت قد نسب للأحوص الأنصاري، الديوان: ١٥٠. والمعنى: أن الشاعر قد تذكر ما مر من الشباب وتمنى رجوعه وكيف برجوع ما مر.. والشاهد: مجيء هيهات منونا وغير منون.

وقد تسكن التاء في الوصل وقد تحذف التاء نحو: هيها وأيها وهيهاتا بالألف وأيهاء وهيهاه وأيهن.

وقد تلحق أيها كاف الخطاب أيهاك[1].

وقال ابن خالويه: هيهاتِ هيهاتِ، أبو جعفر المدني وعيسى: هيهاتٍ هيهاتٍ بالتنوين، عيسى أيضًا وخالد بن إلياس: هيهاتْ هيهاتْ، بالسكون خارجة بن مصعب وأبو حيوة والأحمر: هيهاتُ هيهاتٌ. وسمعت محمد بن القاسم الأنباري يقول هيهاتَ هيهاتَ هيهاتًا هيهاتًا وهيهات هيهات، وهيهاتٌ هيهاتٌ وهيهاتُ هيهاتُ وهيهاتِ هيهاتِ وهيهاه هيهاه وأيهاتَ أيهاتَ وأيهانَ بالنون وأيهي بالياء كلَ ذلك من كلام العرب[2]. قيل: وفيها قريب من أربعين لغة أو تنيف. . .

هلم- ولغات العرب الواردة فيها:

اختلف الحجازيون والتميميون فيما بينهم حول مادة اللفظ وتركيبه، ولكل ذلك تأثيره على فعليته أو عدمها من حيث تصريفه أو عدمه.

١- فقد ذهب الحجازيون إلى لزوم هذا اللفظ صورة واحدة للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وهى «هلم» بناء على اعتبارهم له اسم فعل فهو لذلك عديم التصرف كسائر أخواته مبني على الفتح[3].

٢- على حين ذهب التميميون ومن والاهم إلى أن أصله «لم» والهاء للتنبيه فهو لذلك جائز التصرف كالأفعال بدليل لحاق علامات الإسناد له فيقولون: هلما- هلموا- هلمي- هلما- هلممن.

وتعديته بنفسه نحو: ﴿**هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ**﴾ [الأنعام: ١٥٠].

وتعديته بغيره فقد جاء متعديًا بـ«إلى» الجارة مثلاً فى قوله تعالى[4] ﴿**هَلُمَّ إِلَيْنَا**﴾ [الأحزاب: ١٨]، وباللام نحو: هلم لك، وهى لغة.

---

(١) البحر ٦: ٤٠٥، الكتاب ٢: ٤٨، الهمع ٢: ١٠٥، شرح الكافية: ٢: ٧٢. ليس في كلام العرب ١٠٣، المخصص ١٦: ١١٦ وما بعدها، شرح التصريح ٢: ١٩٩.

(٢) الشواذ ٩٧.

(٣) شرح الكافية ٢: ٢٧٢ حاشية الخضرى ٣: ٢٠٦، المذكر والمؤنث- ابن الأنباري- ٧٢٨.

(٤) الكتاب ١: ١٢٧، شرح المفصل ٤: ٤١، شرح الكافية ٢: ٧٤، الهمع ٢: ٨٣، ١٠٦، قطر الندى: ٢٦.

وقد حكى الجرمي في: هلم: الفتح والكسر عن بعض بني تميم. وإذا اتصل بها هاء غائب نحو: هلمه: لم يضم بل يفتح.

وحكى الفراء: هلمين.

ومذهب البصريين أنها مركبة من ها التي للتنبيه، ومن «ألم».

ومذهب الفراء: من هل وأم[1].

ويلحق بأسماء الأفعال أيضا «ها» بمعنى خذ، وفيها لغتان القصر - ها - والمد- هاء.

وتستعمل مجردة فيقال للواحد المذكر وغيره ها، وهاء.

وتلحقها كاف الخطاب بحسب المخاطب.

فيقال: هاك، وهاك، وهاكما، وهاكن.

وقد يقتصر على تصرف الهمزة فحسب فيقال: هاء، وهاؤما، وهاؤم، وهاؤن. وهذه أفصح اللغات، وبها ورد القرآن[2]، قال تعالى: ﴿**هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ**﴾ [الحاقة: ١٩].

الخلاف بين لغتي مضر واليمن حول نصب أو رفع معمول كذب..

كذب: من أسماء الأفعال التي تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها، وتنقسم إلى قسمين:

١- ما وضع من أول الأمر كذلك[3].

٢- ما نقل من غيره إليه: إما من ظرف أو جار ومجرور: كدونك وعليك.

وإما من مصدر: كرويد وبله.

وإما من فعل نحو: كذب.

---

(١) شرح التصريح ٢: ٤٠٢، البحر ٤: ٢٣٥، المذكر والمؤنث- ابن الأنبارى- ٧٢٨.

(٢) الهمع ٢: ١٠٥، المذكر والمؤنث - ابن الأنبارى- ٧٢٩.

(٣) شرح الكافية ٢: ٦٧، حاشية الخضرى ٢: ٨٩.

وقد نقل بعض أئمة النحو اختلاف لهجات القبائل العربية في موقع المعمول الواقع بعد اسم الفعل المنقول عنه كقول عنترة العبسي:

كَذَبَ العَتِيقُ وَمَاءُ شَنٍّ بَارِدٌ إنْ كُنْتِ سَائِلَتِي غَبُوقًا فَاذْهَبِي(*)

إذ روي «العتيق» بالنصب والرفع.

وعلماء العربية على أن النصب: لغة لأهل مضر

أما الرفع: فإنه لغة لأهل اليمن[1].

وقد اختلف النحاة حول النصب في البيت وما جاء على شاكلته من قول، فذهبت جماعة إلى إنكار النصب وعينوا الرفع وعدوا ما جاء مخالفًا لذلك شاذًا، ومنهم أبو بكر بن الأنباري وأبو حيان، وابن طريف، وأبو عبيد.

وذهبت أخرى إلى جواز الأمرين ومنهم ابن الأثير، ومحمد بن السري، والرضي، والأعلم، وعبد الدائم بن مرزوق القيراني، والبغدادي[2].

وحجة من رأى الرفع فقط: لأن كذب فعل لابد له من فاعل وخبر لابد له من محدث عنه، والفعل والفاعل كلاهما تأويلهما الإغراء.

ومما يدل على رفع الأسماء بعده أنه يتصل بها الضمير كما جاء في كلام عمر رضي الله عنه: ثلاثة أسفار كذبن عليكم.

---

(١) شرح الكافية ٢: ٦٧، الخزانة ٣: ٩.

(٢) شرح الكافية ٢: ٦٧، الخزانة ٣: ٩ وما بعدها.

(*) البيت من شواهد شرح الكافية ٢: ٦٧، الخزانة ٣: ٩ قال البغدادي: وهو من أبيات سبعة لعنترة، وروي أنه لخزر بن لودان السدوسي وكلاهما جاهليان - ديوان عنترة: ٩٦ وهو من أبيات خاطب بها عنترة امرأته وكانت لا تزال تذكر خيله وتلومه في فرس كان يؤثره على سائر خيله ويسقيه اللبن.

والغبوق: شرب اللبن بالعشي وهو ما بين الزوال إلى الغروب.

والعتيق: التمر القديم. والشن: القربة البالية.

والشاهد: رفع أو نصب العتيق على التوجيهين اللذين ذكرناهما.

وقول الشاعر:

كـذبـت عليك لا تزال تتـــوقني[*]

معناه عليكني، فرفع التاء وهي مغرى بها واتصلت بالفعل لأنه لو تأخر الفاعل لكان منفصلا وليس هذا من مواضع انفصال الضمير.

أما من نصب الواقع بعد كـذب: فقد جعل كذب اسم فـعل فلم يتصرف ولزم طريقة واحدة فى كونه فـعلا ماضيًا معلقًا بالمخاطب وهي في مـعنى الأمر كقولهم فى الدعاء: رحمك الله.

والفاعل مضمر فى كذب يفسره ما بعده[1].

****

---

(١) الخزانة ٣: ٩ وما بعدها.

(*) البيت غير معروف القائل.

والكذب: هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو سواء فيه العمد والخطأ.

وتتوقني: أي تشتاق إلى نفسك.

والشاهد: كذبت: حيث لحقت تاء الضمير كذب مما يدل على أن الواقع بعده يرتفع به.

باب الاستثناء

المستثنى المنقطع، واختلاف الحجازيين والتميميين حول إعرابه:

الاستثناء: يعني إخراج خاص من عام بإحـدى أدواته المعروفة، ويقتضي عاملا ومستثنى منه وأداة استثناء.

ويكون تامًا موجبًا، وتامًا غير موجب، ومتصلاً، ومنقطعًا.

ونقصد بالمستثنى المنقطع: ما لم يكن فيه المستثنى بعضًا مما تقدمه.

وينفق النحاة على أن لغـة جمهـور العرب هي نصب المستـثنى الواقع بعد أداة الاستثناء في جميع تلك الصور ما عدا اثنتين:

الأولى- ما كان فيه المستثنى تامًا غير موجب متصلا.

الثانية- المستثنى المنقطع من غير المتعدد عند بني تميم.

فالأولى منهما: وهو ما كان المستثنى فيها متصلاً تامًا غير موجب فإن لغة معظم العرب إتباع المستثنى للمستثنى منه.

وهنا اختلف البصريون والكوفيون في ذلك الإتباع:

فالبصريون: يتبعون ما بعد إلا لما قبلها في الإعراب على البدل.

أما الكوفيون: فيعطفون ما بعد إلا على ما قبلها[1].

وعلى هذين المذهبين خرجوا الرفع فى قـراءة الجمهور[2] في قوله تعالى: ﴿**مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ**﴾ [النساء: ٦٦]، وقراءة ابن كثـير وأبي عمرو[3] ﴿**وَلا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ**﴾ [هود: ٨١].

---

(١) المغني ١: ٧٠ وما بعدها، شرح التصريح ١: ٣٤٩ وما بعدها، البحرة: ٢٨٥.

(٢) النشر ٢: ٢٥٠، البحر ٣: ٢٨٥.

(٣) شرح الشاطبية ٢٢٣، الكشف ١: ٣٩٢، البحرة: ٢٤٨.

وقد يجوز النصب على أصل الاستثناء وعلى هذا وجه بعضهم قراءة أبي، وابن أبي إسحق، وابن عامر وعيسى بن عمر ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[1].

قيل: ومن ذلك قراءة السبعة غير ابن كثير وأبي عمرو ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ﴾ بالنصب[2].

والنحويون على أن الاختيار في مثل هذا التركيب إتباع ما بعد إلا لما قبلها في الإعراب على البدل أو العطف على ما سبق.

أما الصورة الثانية:

وهو ما كان المستثنى ليس جنس المستثنى منه فإما أن يتوجه عليه العامل المتقدم من جهة المعنى بأن يكون صالحًا للتعدد، أو لا يتوجه فلا يصلح للحذف. فإن لم يتوجه عليه لم يجز فيه إلا النصب نحو قولك: «ما زاد شيء إلا ما نقص» فزاد لا يتوجه على ما نقص ولا يصلح للحذف لأن ما نقص لا يوصف بأنه زاد بل يقال كثر النقص لما بين الزيادة التي هي النقص من التضاد.

ويجب أن يكون المعنى ههنا لكن النقص، وعليه قوله تعالى: ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣] فالعاصم الفاعل ومن رحم معصوم فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب[3]. فإن أمكن توجيه العامل من جهة المعنى وصلح للحذف فإن العرب قد اختلفوا ههنا: فالحجازيون يوجبون النصب كعادتهم[4]، وهو اللغة العليا وبها جاء التنزيل[5]، وعليه تتوجه قراءة السبعة ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] لأن اتباع الظن ليس من جنس العلم أى ولكن اتباع الظن علمهم[6].

---

(١) الكشف ١: ٣٩٢، حجة القراءات ٢٠٦، النشر ٢: ٢٥٠، البحر ٣: ٢٨٥.

(٢) شرح الشاطبية ٢٢٣، حجة القراءات: ٣٤٧.

(٣) المقتضب: ٣: ٥٠٦.

(٤) الكتاب ١: ٣٦٣، شرح الكافية ١: ٢٢٨، الأمالي الشجرية ١: ٧٤، المقرب: ١: ١٧١.

(٥) الكواكب الدرية: ٢: ٤١.

(٦) البحر: ٣: ٣٩٠.

قالوا: ومنه قراءة السبعة غير ابن كثير وأبي عمرو ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ بالنصب[1].

وقراءة السبعة أيضًا ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ (١٩) إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩-٢٠] إذ هو استثناء منقطع لأنه ليس داخلاً في نعمة، ويبدو أن الحجازيين قد كرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم[2].

وعلل الرضي امتناع الإبدال ههنا بأن بدل الغلط غير موجود في فصيح كلام العرب[3].

أما بنو تميم: فإنهم يوافقون الحجازيين حينئذ في جواز نصب المستثنى في أمثال ذلك ولكنهم يجيزون الإتباع أيضًا كقولهم ما فيها أحد إلا حمارًا[4] ويتوجه إتباعهم ذاك على قولين:

١- إما لأنهم أرادوا ليس في الدار إلا حمار ولكنه ذكر توكيدًا ليعلم أنه ليس فيها آدمي ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلا حمارًا.

٢- أو أن المستثنى جعل من جنس المستثنى منه توسعًا ومجازًا[5] كما قال أبو ذؤيب الهذلي:

فَإِنْ تُمْسِ فِي قَبْرٍ بِرَهْوَةَ ثَاوِيًا ... أَنِيسُكَ أَصْدَاءُ القُبُورِ تَصِيحُ(*)

فجعله أنيسه.

---

(١) البحر: ٥: ٢٩٥.
(٢) الكتاب ١: ٣٦٣.
(٣) شرح الكافية ١: ٢٢٨، شرح التصريح ٢: ١٧٠.
(٤) الكتاب ١: ٣٦٣، الأمالي الشجرية ١: ٧٤، شرح الكافية ١: ٢٢٨، التسهيل: ١٠٢.
(٥) الجمل فى أصول النحو: ٤٩.
(*) البيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي رثا بها ابن عم له قتل.
تمس: من أمسى إذا دخل في المساء وهو ما بين الظهر إلى المغرب. وبرهوة: في الأصل ما اطمأن في الأرض وارتفع ما حوله. والظاهر أنه يقصد به موضعًا بعينه. وثاويا: من ثوى بالمكان إذا أقام. والأنيس: المؤانس. والأصداء: جمع صدى وهو ذكر البوم يسكن في القبور وقيل: هو طائر يقال له: الهامة.
والشاهد: أنه جعل الأصداء أنيسًا مجازًا لأنها تقوم في استقرارها بالمكان مقام الأنس- شعر الهذليين: ١: ١١٦.

ومثل ذلك قوله: مالي عتاب إلا السيف جعله عتابه، وعلى ذلك أنشدوا قول عامر بن الحارث المشهور بجران العواد:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ   إلاَّ اليَعَافِيْرُ وإلاَّ العِيْسُ(*)

فرفع على الإتباع كالمستثنى المتصل.

ومنه قول الآخر:

عَشِيَّةَ لاَ تُغْنِي الرِّمَاحُ مكَانَهَا   وَلاَ النَّبْلُ إلاّ المَشْرَفِيُّ المُصَمَّمُ(**)

فرفع ما بعد إلا وهو المشرفي على البدل من الرماح والنبل، وقد حمل عليه الزمخشري قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] حيث إن «من» فاعل، و«الغيب» مفعول و«الله» لفظ الجلالة استثناء منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ «من» لأن الله تعالى لا يحويه مكان وجاء مرفوعًا على البدلية، وهي لغة تميم.

قال: فإن قلت: لِمَ رفع اسم الله تعالى والله سبحانه أن يكون ممن في السماوات والأرض قلت: جاء على لغة بني تميم حيث يقولون: ما في الدار أحد إلا حمار كأن أحدا لم يذكر، ومنه قوله:

عشية لا تُغني الرماحُ مكانَها   ولا النبلُ إلا المشرفيُّ المصمَّمُ

وقوله: ما أتاني زيد إلا عمرو، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه.

فإن قلت: ما الداعي إلى اختيار المذهب التميمي على الحجازي، يعني في كونه استثناء منقطعًا إذ ليس مندرجًا تحت «من» ولم أختر الرفع على لغة تميم، ولم تختر النصب على لغة الحجاز، قلت: دعت إلى ذلك نكتة سرية حيث أخرج

(*) البيت من أرجوزة نسبت إلى جران العود. واليعافير: أولاد الضباء. والعيس: بقر الوحش لبياضها وأصله للإبل فاستعاره للبقر.
والشاهد: جواز إتباع المنقطع في لغة تميم.

(**) البيت نسب لغرار بن الأزور من قصيدة له. والضمير في مكانها: للحرب. والنبل: السهام العربية وهي مؤنثة ولا واحد لها من لفظها. والمشرفي: السيف المنسوب إلى مشارف وهي من قرى العرب تدنو من الريف. والمصمم من السيوف: الذي يمضي في العظم ويقطعه.
والشاهد: إبدال المشرفي من الرماح والنبل وإن لم يكن من جنسهما على المجاز والاتساع.

المستثنى مخرج قوله: إلا اليعافير، بعد قوله: ليس بها أنيس، ليؤول المعنى إلى قولك: إن كان الله ممن في السماوات والأرض فهم يعلمون الغيب، يعني أن علمهم الغيب في استحالته كاستحالة أن يكون الله منهم كما أن معنى ما في البيت إن كانت اليعافير أنيسًا ففيها أنيس بناء للقول بخلوها عن الأنيس[١].

وجوز الصفاقسي: أن يكون متصلاً والظرفية في حقه تعالى مجازية، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيرتفع على البدل أو عطف البيان وكلاهما ضعيف. قال ابن مالك: والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر: قل لا يعلم من يذكر في السماوات والأرض[٢].

وخرجها بعضهم على وجه آخر، وهو أن يعرب «من» مفعولاً والغيب بدل منه، وإلا الله هو الفاعل، أى لا يعلم غيب من في السماوات والأرض إلا الله، أى الأشياء الغائبة التى تحدث في العالم وهم لا يعلمون بحدوثها أى لا يسبق علمها بذلك وذلك كله على الاستثناء المفرغ[٣].

وبالوجهين أنشدوا للنابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَنًا أُسَائِلُهَا ... أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بِالدَّارِ مِنْ أَحَدِ

إلاّ الأَوَارِيُّ لأْيًامَا أُبَيِّنُهَا ... وَالنُّؤْيُ كَالحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الجَلَدِ(*)

رفع «الأواري» هو لغة بني تميم، ونصبها لغة للحجازيين، وهو إنشاد أكثر الناس[٤]، وعلى ذلك تتخرج قراءة ابن وثاب ﴿**وَمَا لأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ** ﴿١٩﴾

(١) الكشاف: ٣: ٣٧٨، البحر: ٩١ وما بعدها، الخزانة ٢: ٥ وما بعدها.

(٢) شرح التصريح ١: ٣٥٤.

(٣) البحر: ٧: ٩١ وما بعدها.

(٤) الكتاب ١: ٣٦٣، المقتضب ٣: ٥٠٦، الخزانة ٢: ٣.

(*) نسب البيتان إلى النابغة الذبياني يعتذر فيها للنعمان بن المنذر وكان غاضبًا عليه- ديوانه: ٣٠- ط. بيروت. وأصيلانا: تصغير أصيل، وأعيت جوابًا: لم تعرف وجه الجواب. والربع: المنزل. والأواري: جمع آري وهو محبس الدابة. والمظلومة: الأرض التي قد حفر فيها في غير موضع الحفر. والجلد: الغليظة الصلبة من غير حجارة.

والشاهد: أن ما بعد إلا كلاما مستأنف على تقدير لكن في المستثنى المنقطع. والأواري: اسم لها منصوب بها والخبر محذوف، وفي رواية الرفع على البدل.

﴿إلاَّ ابْتغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩-٢٠][1] برفع ابتغاء علـى البدل في موضع نعمه لأنه رفع وهي لغة تميم.

وأنشدوا بالوجهين قول بشر بن خازم:

أَضْحَتْ خَـلاَءً قِفَـارًا لاَ أَنِيْسَ بِهَا ... إلاَّ الجَـآذِرُ والظُّلْمَات تَخْـتَلِفُ(*)

غير واختلاف لغات بعض العرب حول بنائها في الاستثناء:

أصل غير: أن يوصف بها إما نكرة نحو: ﴿صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا﴾ [فاطر: ٣٧] أو معرفة كالنكرة نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

إلا أنها قد تخرج عن الصفة وتضمن معنى الاستثناء، وأداته «إلا» فيستثني بها اسم مجرور بإضافتها إليه وتعرب حيـنئذ بما يستحقه المستثنى بـ«إلا» من وجوب نصب عند الحجازيين أو جواز الأمرين من نصب أو إتباع عند تميم أو وجوب إتباع[2].

وقد ذكر بعض النحاة أن قيسا يستثنون بـ«غير» قصدا إلى المدح بعد المدح.

قال ابن جني فـي إعراب الحمـاسة[3]: أخبـرنا أبو بكر الحسن قـراءة عليه عن أحمد بن يحيي قال: أنشدته «يعني ابن الأعرابي» قول الشاعر:

وَلاَ عَيْبَ فِيْهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهم(**) ... . البيت

---

(١) البحر: ٨: ٤٨٤.

(٢) الهمع ١: ٢٣١.

(٣) هكذا ورد في الخزانـة ٢: ١٢ المعروف عن ابن جني أنه ألف كـتابًا سمـاه التنبيـه على مشكل شـرح أبيات الحماسة وقد ذكره ابن خلكان فى وفيات الأعيان ومنه نسخة مخطوطة فى ليدن، وأخرى فى المكتبة الخديوية - انظر إلى ما يحـتاج إليه الكاتب من مـهموز ومقـصور وممدود -لابن جنى- تحقـيق الدكتور عبـد الباقى الخزرجي- ط١. دار الوفاء للنشر والتوزيع عام ١٤٠٧هـ. ص ٢١.

(*) البيت قـد أورده أبو حيان في البـحر المحيـط ٨: ٤٨٤. ونسبه إلى بشـر بن خازم. وخلاء: أي خـاليًا وقفارًا، خالية من أهلها فليس بها مظاهر الحياة.

(**) هذا البيت من قصيدة للنابغة مدح بها عمـرو بن الحارث الغساني وتتمته: بهن فلول من قراع الكتائب. ديوانه: ١٠. والفلول: جـمع أفل وهو كسر في حـد السيف. والقـراع: المضاربة. والكتـائب: جمع كتيبة وهي الطائفة المجتمعة من الجيش.

والشاهد: أن في البيت استثناء منقطعًا وقد جعل فيه كالمتصل لصحة دخول البدل وهو غير أن سيوفهم في المبدل منه وهو لا عيب فيهم.

قال: هذا استثناء قيس يقولون: غير أن هذا أشرف من هذا، وهذا أظرف من هذا يكون مدحا بعد مدح(١).

وقد وجد في كلام بعض العرب ما يخالف المشهور من أمرها الذي ثبت عنهم أن تعامل «غير» معاملة المستثنى بـ«إلا» من نصب أو جواز النصب أو الإتباع فقط.

بيد أنه قد ورد أن بني أسد وقضاعة يبنونها مطلقًا بشرط: أن يصح أن تقع موقع «إلا» تم الكلام بعدها أو لم يتم نحو: ما قام أحد غيرك، وما قام غيرك.

وأنشدوا عن الكسائي(٢):

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي شُجُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ(*)

قال ابن هشام: ويجوز بناؤها -يعني غير- على الفتح إذا أضيفت إلى مبني، ويجوز إضافتها إلى كل مبني(٣).

والبناء يكون في ثلاثة أبواب:

أحدهما- أن يكون المضاف مبهمًا كـ«غير» ومثل، ودون.

الثاني- أن يكون المضاف زمانًا مبهمًا، والمضاف إليه إذ، نحو: وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ.

الثالث- أن يكون المضاف زمانًا مبهمًا والمضاف إليه فعل مبني سواء كان البناء أصليًا كقوله:

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا(**)

---

(١) الخزانة ٢: ١٢ وما بعدها.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٢٨، الهمع ١: ٢٣١، الخزانة ٢: ٤٥.

(٣) المغني ١: ١٥٩.

(*) البيت نسب إلى أبي القيس بن الأسلت شاعر جاهلي، والمعنى: لم يمنعها أن تشرب إلا أنها صوتت حمامة فنفرت: يريد أنها حديدة النفس يخامرها فزع وذعر لحدة نفسها وذلك محمود فيها، والأوقال: بكار المقل إذا كان رطبًا لم يدرك فهو البهش، فإذا يبس فهو الوقل.
والشاهد: أن غيرًا إذا أضيفت إلى «أن، وأن المشددة» فلا خلاف في جواز بنائها على الفتح.

(**) البيت من قصيدة للنابغة الذبياني- ديوانه: ٧٩- ط بيروت. وعاتبته على كذا: لمته مع تسخط بسببه، والصبا: اسم الصبوة وهي الميل إلى هوى النفس. والمشيب: الشيب وهو ابيضاض الشعر الأسود.. والمذكور ههنا شطر من بيت تتمته: فقلت: ألما تصح والشيب وازع.

أوعارضًا، كقوله:

عَلَى حِيْنَ يَسْتَعْبِيْنَ(*)

وكذلك يجوز البناء إذا كان المضاف إليه فعلا معربًا أو جملة اسمية على الصحيح.

وذهب الكوفيون: إلى جواز بناء غير في كل موضع فيه إلا سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن[1].

قال السيوطي في الهمع:

وإذا انتصبت في الاستثناء، ففى الناصب لها أقوال:

أحدهما- وعليه المغاربة، أن انتصابها انتصاب الاسم بعد «إلا» والناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام، وذلك موجود في غير.

الثاني- وعليه السيرافي وابن الباذش: أنها منصوبة بالفعل السابق.

الثالث- وعليه الفارسي: أنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء كما أن ماعدا زيدا مقدر بمصدر في موضع الحال وفيها معنى الاستثناء.

والذي أختاره أنها انتصبت لقيامها مقام مضافها. وأن أصله النصب بأستثنى مضمرًا وهو الذي أميل إليه في أصل الاستثناء أن نصبه بأستثنى لازم الإضمار وجعلت إلا عوضًا عن النطق به[2].

****

---

(١) الخزانة: ٢: ٤٦.	(٢) الهمع: ١: ٢٣١.

(*) والشاهد: على حين: إذ يجوز إعراب حين بالجر لعدم لزومها للإضافة إلى الجملة ويجوز بناؤها على الفتح لاكتسابها البناء من إضافتها إلى المبني وهو جملة عاتبت.

باب نوني التوكيد

ويشمل:

١- حكم آخر الفعل المؤكد.

٢- اختلاف لغات العرب حول الحذف والإبقاء في آخر الفعل المعتل اللام بالياء المسند إلى نوني التوكيد.

فأولاً- يتفق أكثر النحاة أن الفعل يبنى آخره على الفتح بناء خمسة عشر إذا أسند إلى نون التوكيد.

ولا فرق بين أن يكون صحيح اللام كـ تضربن، واضربن، أو معتلها كـ: اخشين، واغزون. وهو مذهب سيبويه والمبرد وأبي علي.

وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين معربًا كان الفعل أو مبنيًا(١).

ثانيًا- وقد نقلوا استعمالاً آخر لبعض القبائل العربية يختص بآخر الفعل إذا كان معتل اللام بالياء المنقلبة عن الألف المبدلة من ياء كيخشى، أو واو كيرضى.

وبالبحث عن تلك الظاهرة اللهجية نجد أن القوم قد اختلفوا في أمر هذا الفعل المعتل اللام حين إسناده إلى نون التوكيد، على أنه لا يخلو إما أن يكون ما قبل هذه اللام المنقلبة فتحة أو كسرة فإن كان ما قبلها مفتوحًا فلا يخلو إما أن تكون هذه الياء لام الفعل في الواحد المذكر أو ياء ضمير الواحدة المؤنثة.

١- فإن كانت لام الفعل الواحد المذكر، فإن بعض العرب يجيز حذف الياء المفتوح ما قبلها عند اسناده إلى نوني التوكيد في الأمر أو المضارع فيقولون: اخشَيَنَّ يا زيد، ولا يخفَيَنَّ عليك، ويرضيَنَّ، فيقولون: لا يخفَنَّ، ولا يرضَنَّ، اخشَنَّ يا زيد، فحذفت الياء وأبقي ما قبلها مفتوحًا. قالوا: ومنه الحديث: «لَتُؤَدَّنَ

---

(١) شرح الكافية ٢: ٤٠٤، حاشية الصبان ٣: ٢٢١.

الحُقُوقُ إلى أهلِهـا يَوْمَ القيامةِ حتى يُقَـادَ للشّاةِ الجلحاءِ مِنَ الشّاةِ القـرناءِ تَنْطَحُها» بالبناء على المفعول.

قالوا: وهي لغة لطيء حكاها عنهم الفراء[1].

وأنكر ابن مـالك ذلك وقال: لا تصح فـي العربيـة، وكان الواجب: «لتـؤدين الحقوق» بإثبات الياء.

وهو في هذا معـذور، فإن لغة طيء فـي حذف الياء إذا كـانت لام الفعل في الواحد المذكر غير مشهورة.

قال الـبغدادي: ولم أر نـقلها عن الفـراء عنهم إلا من الشارح المحـقق -يعني رضي الدين- وهو ثقة فيـما ينقله وإنما المشهور عن الفراء عنهم حذف يـاء الضمير بعد الفتحة[2].

٢- أما إن كانت هذه الـياء ضمير الواحـدة المؤنثة وكان ما قـبلها مفتـوحًا فإن المشهـور في تلك الصيغة أن تبـقى الياء بعد الإسناد إلى نون التـوكيد محـركة بما يجانس المسـند إليه المؤنث فيـقال: اخشَـيِنّ زيدًا يا امرأة، وارمـيِنَّه ولترقَـيِنَّ العدا بإثبات الـياء مكسورة لالتـقاء السـاكنين في جمـيع هذه الصيغ إذ لو حـذفت بعد الفتحة لم يبق ما يدل عليها[3].

وجـوز الكوفيـون: حذف اليـاء، المفتـوح ما قـبلها فـيقـال: أخشَنّ يا امـرأة وارمَنّه. . . بإسقاط الياء وزعموا أنها لغة طائية حكاها عنهم الفراء[4].

فإن كان آخر الفـعل ياء مكسوراً ما قبلها سواء أكـانت لام الفعل المضارع أم هي ياء الضمير المخـاطبة فإن المشهور عن العرب أنها تحـرك بالفتح إن كان آخر الفعل ياء، وبـالكسر إن كان مـسندًا إلى ياء المخاطبـة بعد أن يرد إليـه إن كان محذوفها فيـقال: هل ترمينّ واخشينّ ولتغنينّ ولا ترمينّ، وارمينّ يا هند، وهل

---

(١) شرح الكافية ٢: ٤٠٤، حاشية الصبان ٣: ٢٢٣.

(٢) الخزانة: ٤: ٥٨٠، وانظر التسهيل: ٢١٦.

(٣) شرح الكافية ٢: ٤٠٥، الهمع ٢: ٧٩.

(٤) شرح الكافية ٢: ٤٠٥، الهمع ٢: ٧٩، حاشية الصبان ٣: ٢٢٧، التسهيل: ٢١٦.

تخشيينّ. قالوا: وهذه لغة جميع العرب سوى فزارة فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلي كسرة[(١)]. ولا يردونها فيما حـذفت منه، ويلحقون إحدى النونين ويبقون ما قبلها مـكسورًا يقولون: هل ترمِنّ، وفي ابكين، ابكَنّ بحذف الياء. قال شاعرهم[(٢)]:

وَابْكَنَّ عَـيْـشًـا تَوَلَّى بَعْـدَ جِـدَّتِهِ طَابَتْ أَصَـائِلُه فِي ذَلِـكَ البَلَدِ[(*)]

وفي نحو: وَلاَ تُقَاسِنَّ بَعْدِي الهَمَّ والجَزَعَا[(**)][(٣)]

وقالوا في: لتغنين خطابًا لمذكر لتغنين، وعليه قوله[(٤)]:

إِذَا قَالَ: قَـدْنِي، قُلْتُ: بِالله حَلْفَةً لَتُغْنِنَّ عَنِّي ذَا أَيَادِيْك أَجْمَعَا[(***)]

قال ثعلب: وهذا إنما يكون للمرأة إلا أنه في لغة طيء جائز[(٥)].

وبالتأمل فيما بين أيدينا من تلك المظاهر اللهجية وفي طـريقة نسبتها إلى قبائلها نرى فيها -رغم قلتها- أن القدماء لم يسـيروا في نسبتهم إياها على طريقة واحدة، فما عزي إلى طيء قد عزي إلى بعض فزارة.

وبالمثل أيضًا إذ نسب ابن مالك إلى فزارة أنهم يحـذفون آخر الفعل إذا كان ياء تليت كسرة[(٦)]، وهذه اللغة ذاتها قد عزيت إلى طيء أيضًا، وهي نفسها قد نسبت أيضًا إلى بعض من العرب غير معينين.

---

(١) الهمع ٢: ٧٩، حاشية الصبان ٣: ٢٢١، التسهيل ٢١٦.
(٢) المغني: ١: ٢١١.
(٣) حاشية الصبان ٣: ٢٢١.
(٤) شرح التسهيل ٣: ٥.
(٥) مجالس ثعلب: ٢: ٦٠٧.
(٦) الخزانة: ٤: ٥٨١.

(*) البيت من شواهد المغني ١: ٢١١، الهمع ٢: ٧٩، ولم ينسب إلى قائل معين، وعـيشا: أي حياة طيبة. وتولى: انقضى. وجدته: أي عظمته ورخاؤه. طابت: لذت. أصائله: جمع أصيل: العشي وهو ما بعد صلاة العصر إلى الغروب.
والشاهد: أبكن... على أن حذف آخر الفعل إذا كان ياء تلي كسرة لغة فزارة.

(**) البيت لم ينسب إلى أحد. والهم: الحزن، والجزعا: الضعيف عن تحمل ما نزل بالإنسان من مصائب.

(***) نسب البغدادي هذا البيت إلى حريث الطائي. وقطني: حسـبي وكافيني. ولتغنين: أي اجعل وجهك بحيث يكون غنيًا عني لا يحتاج إلى رؤيتي. والإناء معروف.
والشاهد في قوله: لتغنين: على أن الفراء نقـل عن طيء أنهم يحذفون الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني... وفي البيت شواهد أخرى.

إلا أننا نرى أن القبيلتين -طيئا وبعض فزارة- قد اتفقت الشواهد عنهم أنهم يحذفون الياء من آخر الفعل المسند إلى ياء المخاطبة إذا انكسر ما قبلها، وهو ما عزي إلى بعض فزارة أيضًا بدليل قول حريث بن عناب حيث يقول:

إذا قال: قدني، قلت: بالله حلفة. . . . البيت.

وهو طائي حيث ينتهي نسبه إلى نبهان بن عمرو بن الغوث الطائي[1].

ويمكن القول بعد كل ذلك: أن هذا الأسلوب من الكلام غير خاص بطيء أو فزارة أو بهما جميعًا وإن نصت عليه نسبة أكثر تلك المصادر، إذ يمكن أن تشترك معهما فيه قبائل أخرى ومن غير بطونهما، وهو أوفق ما يمكن أن يرجح عليه الأمر ههنا لورود عموم النسبة إلى بعض العرب من غير تعيين.

****

(١) الخزانة: ٤: ٥٨٨.

باب ما لا ينصرف

يعنون بما لا ينصرف: ما حذف منه التنوين والجر بناء على أن الصرف هو المتصرف في جميع الأحوال.

واختلفوا لِمَ منع الاسم غير المنصرف من الصرف على مذاهب؟

ولكن الراجح من ذلك أن منعه إنما أتى من شبهه للفعل بكونه فرعا من جهتين من تسع وقيل عشر جهات، أحدهما من جهة اللفظ، والثانية من جهة المعنى، أو في واحدة تقوم مقامهما كما أن في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه إلى الاسم في الإسناد[١].

وقد اختلفت لغات العرب في بعض أنواع من الممنوع من الصرف، وإن كان هناك من قد نقل عن الأخفش والكسائي:

أن صرف ما لا ينصرف مطلقًا ثبت لغة لقوم من العرب[٢].

قال الأخفش: وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام[٣].

****

(١) الهمع ١: ٢٤ وما بعدها، شرح التصريح ٢: ٢٠٩.

(٢) الهمع ١: ٣٧، التاج المكلل: نسخة مصورة في المكتبة المركزية جامعة الإمام محمد بن سعود برقم ٥٨- نحو.

(٣) الهمع ١: ٣٧، والتاج المكلل أيضًا.

أنواع ما لا ينصرف

١- أمس- واختلاف لغات العرب في إعرابه وبنائه:

العرب بإزاء هذا اللفظ على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول- أنه عندما يخلو من «أل» والإضافة والتصغير والتكسير ويراد به معين، وهو اليوم الذي يليه يومك خاصة أو اليوم المعهود وإن بعد، ولم يقع ظرفا فإنه يبنى على الكسر مطلقًا عند الحجازيين لتضمنه معنى «أل» وهو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في قولهم: «أمس الدابر لا يعود». أما المنون فيعم كل أمس.

المذهب الثاني- وهم أكثر بني تميم ويذهبون إلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف في الرفع فقط، فيقولون: ذهب أمس بما فيه، وما رأيته مذ أمس، فلا يصرفون في الرفع لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عما ينبغي له أن يكون عليه في القياس، ويبنونه على الكسر في غيره عملا بالموجبين.

المذهب الثالث- وهم بعض من بني تميم حيث يذهبون إلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا للعلمية والتعريف والعدل[١].

وفيه مذاهب أخرى، وإن كانت أقل أهمية مما ذكرناه.

فهناك من يبني هذا اللفظ على الكسر مع التنوين[٢]. ومن يعربه منصرفًا.

وقد أشار سيبويه والزجاج إلى أن هناك قومًا من العرب يبنون «أمس» على الفتح. قال الراجز:

---

(١) الكتاب ٢: ٤٣، شرح المفصل ٤: ١٠٦، الجمل الكبرى: ٦١، ليس في كلام العرب ١٥٨، شرح الكافية ٢: ١٢٥، الأمالي الشجرية: ٢: ٣٦١، الهمع ١: ٢٠٨، شرح التصريح ١: ٢٢٥ وما بعدها، الخزانة: ٣: ٢٢٠، حاشية الخضري ١: ٣٤، حاشية السجاعي: ١: ٢٥، الشذور: ٩٨، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢١٨ وما بعدها ٩٥.

(٢) الأمالي الشجرية: ٢: ٣٦١، التاج المكلل.

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا ... عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا(*)

وهذا قليل، حتى إن ابن مالك أنكر أن ذلك لغة[1] كل ذلك في غير الظرفية.
أما في حال الظرفية: فتتلخص في أمس لغتان:

البناء على الكسر، وعلى الفتح[2].

٢- فعال- واختلاف لغات العرب في إعراب أو بناء ما جاء بوزنها:

هناك أربعة أنواع لا يحدث فيها إعراب لأنها جاءت معدولة إلى وزن «فعال» في المشهور من لغة العرب.

النوع الأول- ما جاء على وزن «فعال» وهو بمعنى الأمر من الثلاثي نحو نزال بمعني انزل، وتراك بمعني اترك.

النوع الثاني- المصادر نحو: بداد وجماد.

النوع الثالث- الصفات نحو قتام وحلاق وفساق.

النوع الرابع- التسمية بهذا اللفظ كحَذَامِ ورقاش...

وقد اختلف العرب حول ذلك على مذاهب:

فإن كان علما فلا يخلو إما أن يكون علمًا للأعيان المؤنثة أو غيرها، فإن كان علمًا للأعيان المؤنثة كحذام وقطام وغلاب وخباث، فللعرب فيه مذهبان:

أحدهما- مذهب أهل الحجاز: وهو بناء ما كان على هذا الوزن مع الكسر، وزنًا وتعريفًا وتأنيثًا وعدلا مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًا فيقال: هذه حذام، ورأيت حذام، ومررت بحذام وكذلك الباقي، قال الشاعر:

---

(١) الجمل الكبرى: ٦١، ليس في كلام العرب: ١٥٨، التسهيل ٩٥.

(٢) الهمع ١: ٢٠٨، ما ينصرف وما لا ينصرف: ٩٥.

(*) البيت من شواهد سيبويه ٢: ٤٤، ولم ينسب إلى قائله. وبعدهما قوله:

يأكلن ما في رحلهن هَمْسَا ... لا ترك الله لهن ضرسا

والعجوز: المرأة الكبيرة، والسعالي: جمع سعلاة بالكسر، وهي أنثي الغول، وقيل ساحرة الجن. والشاهد في أمس: على أنه قد جاء في البيت مبنيا على الفتح والألف للإطلاق.

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ(*)

وقوله:

أَتَارِكَةٌ تُدَلُّلُهَا قَطَامِ وَضَنًّا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ(**)

ويشارك بنو أسد الحجازيين في بناء ما كان على تلك الصفة لكنهم يخالفونهم في أنهم يبنونه على الفتح أمرًا.

ثانيهما- مذهب بني تميم، وهو إعراب ما كان على ذلك إعراب ما لا ينصرف لاجتماع العلمية والعدل عن فاعله وهو القياس لأن هذا لم يكن اسمًا علمًا فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون «فعال» معدولا عنه، فإن كان علمًا ولكن للأعيان الجنسية كفساق ورقاش وفياح، فإن الأقلية القليلة من بني تميم تذهب إلى بنائها للعلمية والعدل. هذا كله فيما كان علمًا على وزن «فعال» ولكن ليس آخره راء، فإن كان علمًا على وزن فعال مؤنثا ولكن آخره راء كحضار، وسفار، ووبار، ونفار... إلخ.

فقد اختلفوا فيه أيضًا:

١- أكثر بني تميم وفصحائهم متفقون فيه مع الحجازيين على بنائه على الكسر إذا اختار هؤلاء التميميون فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في يرى، والحجازية هي اللغة الأولى القدمى.

قال لجيم بن صعب: إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوها..... البيت

وقال النابغة: أَتَارِكَةٌ تُدَلُّلُهَا قَطَامِ....... البيت.

وهي لغة أكثرهم.

(*) البيت للجيم بن صعب. وقيل: ديسم بن ظالم الأعصري. وحذام: اسم امرأته.
والشاهد في قوله: حذام في الموضعين: فإنه فاعل فيهما وحقه الرفع ولكن بني على الكسر على مذهب أهل الحجاز.

(**) البيت للنابغة الذبياني يمدح بها عمرو بن هند، وكان قد غزا الشام بعد مقتل أبيه المنذر، وبعد البيت المستشهد به: فلو كانت غداة البين ضنت وقد رفعوا الخدور على الخيام. وتدللها: من الدلال: وهو جرأتها في تكسر وتغنج كأنها مخالفة وليس بها خلاف. وظنا: من الظن بالشيء: بخل. والشاهد: أن قطام: فاعل، وحقه الرفع ولكن بني على الكسر على مذهب أهل الحجاز.

٢- بعض من بني تميم يختارون فيه البناء أيضا، ولكنهم يبنونه على الفتح دون الكسر وفتح بنو أسد نحو: دراك[١].

٣- بعض منهم يعربه ويجري عليه الإعراب، فيقول: نوار في الدار[٢]، ومثله قول الأعشى:

وَمَــــــــرَّ دَهْرٌ عَـلَـى وَبَـارِ   فَـــــهَلَكَـتْ جَــهْــــرَةً وَبَارُ

والقوافي كلها مرفوعة[٣]، والشاعر وإن كان من بني قيس بن ثعلبة إلا أن منزله باليمـامة وبهـا بنو تميم وغيرهم مـن قبائل العـرب، والمتجاورون قـد يغلب على جماعتهم لغة أصلها لبعضهم.

****

(١) شرح التصريح ٢: ٢٢٥، شذور الذهب: ٩٤.

(٢) الكتاب ٢: ٤٠، شـرح المفصل ٤: ٦٤، شرح الكافيـة ٢: ٧٥، المغني ٢: ٦٨٠- ٦٨١، المقرب: ١: ٢٨١، الهمع ١: ٢٧، الموجز في النحـو: ٢: ٧١، ما ينصرف وما لا ينصرف: ٧٢، التـسهيل ٢٢٣، الخزانة: ١: ٣٤٩.

(٣) المقتضب: ٣: ٢٤٢، شرح أبيات سيبويه ٢: ٣١٨.

(*) البيت قد نسب إلى أعشى قيس- ديوانه: ٤١. ط - بيروت.

ووبار: اسم امرأة قـديمة من العرب العـاربة هلكت وانقطعت أخبـارها كهـلاك عاد وثمـود. والشاهد: إعراب وبار ورفعها لأن القوافي مرفوعة. واللغة العالية أن ما كان آخره الراء أن يبنى على الكسر.

باب إعراب الفعل

أن- المصدرية، ولغات العرب في إعمالها وإهمالها:

وتشبه في صورتها «أن» المخففة من الثقيلة والمفسرة والزائدة ولكن لكل منها مواضع تأتي فيها وتختص بها.

فالمخففة من الثقيلة: هي الواقعة بعد علم.

والمفسرة: هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه.

والزائدة: وهي التالية لـ«لما»، والواقعة بين الكاف ومجرورها.

أما المصدرية: فأجلى علاماتها أن تقع بعد كلام يدل على الشك أو الرجاء أو الأمل، وأن يقع بعدها فعل، وهي تدخل على المضارع فتنصبه محلاً أو تقديرًا وعلى الماضي ولكنها لا تنصبه مطلقًا ولا تغير زمنه[1]، هذا هو المشهور في لغة معظم العرب.

والنحاة العرب يقولون بخروج أن المصدرية على ذلك:

١- فقد ذكر الرؤاسي من الكوفيين وأبو عبيدة واللحياني من البصريين: أن قومًا من العرب يجزمون بـ«أن» المصدرية الفعل المضارع الصالح للنصب بها، وأنشد عليه قوله:

إذَا مَا غَدَرْنَا قَالَ وِلْدَانُ أهْلِنَا ... تَعَالُوا إلَى أنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطُب[*]

وأنشدوا مع الجزم أيضًا قوله:

(١) المغني ١: ٢٧ وما بعدها، شرح التصريح ٢: ٢٣٢ وما بعدها.

(*) البيت من شواهد المغني ١: ٣٠، وقد نسبوه إلي جميل بن معمر العذري.

وغدونا: أي ذهبنا غدوة وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس.

والولدان: الصبية المولودون. وأهلنا من الأهل: والأصل فيها القرابة.

ونحطب: نجمع الحطب.

والشاهد في قوله: يأتنا... حيث جزم الفعل المضارع المعتل الآخر بالياء بأن يحذف حرف العلة.

أُحَـــاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَـــا فَـتَـــرُدَّهَا فَـتَتْـرُكهَـا ثِقْلاً عَلَيَ كَـمَا هيـا(*)

وكذا قوله:

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَظْفَرْ بحَاجَتِهِ وَمُدْ مِنِ القَرْعِ لْلأَبْوَابَ أَنْ يَلِجَا(**)

ونسب اللحياني هذه اللغة إلى بني صباح من ضبة[١]، وأنكر بعضهم أن الجزم بـ«أن» لغة، قال أبو علي في المسائل البصرية:

وأنشد الفراء هذا البيت:

إذَا مَـا خَـرَجْنَا قَـالَ ولدانُ أهلنا تَعَالُوا إلى أنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ نَحْطُب(***)

وإنشاد الفراء خطأ فاحش لأنه جزم بـ«أن»- انتهى.

وكذا نقل عن الفارسي ابن السيد، كما اعترض آخرون على ذلك محتجين بما يلي:

أ- وروده في الشعر خاصةً وهو محل الضرائر.

ب- لا مستند للرواسي في ذلك على ما جاء من قوله:

أُحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَا... فقد عطف -فتتركها- في البيت على مجزوم وهذا يدل على أنه أسكن للضرورة لا أنه مجزوم[٢].

والمحققون على رد ذلك وأنه لغة.

قال أبو حيـان: وما ذكروه من أنه لا حجـة في الاستدلال بهذا البـيت صحيح للاحتمـال الذي ذكر لكنه يبعد أن يكون مسـتند الرؤاسي في ذلك هذا البيت لأنه

---

(١) المغني ١: ٣٠، الجنى الداني ٢٢٦، الهمع ٢: ٣، شرح اللمع.

(٢) المغني: ١: ٣٠، الغرائز- للألوسي - ٢٨٠.

(*) البيت قد نسب إلى امرئ القيس. ولم أجـده في أصول ديوانه. وأحاذر: أي أخاف وأخشى. وثقلاً: أي مجهدًا قال الشنقـيطي: وفي التسهيل وشرحه للدماميني ولا يجزم بهـا «أن» خلافًا للكوفيين، وقد نقل اللحياني الجزم بها في بعض بني صباح من ضبة، قلت: وعلى هذا فلا تتجه المخالفة في أمر ثبت بالنقل أنه لغة لبعض العرب.

(**) يظفر: أي يـفوز ويحصل. وحـاجتـه: أي طلبته ومـقصـوده. والمدمن المواظب والمداوم على الشيء. والقرع: الطرق. ويلجا: يدخل.

والشاهد في قوله: أن يظفر... حيث جزم بـأن» المصدرية الفعل المضارع المعرب بعدها بالسكون. وذلك لغة لبعضهم.

(***) قد سبق شرح هذا البيت.

قال: ودونهم قوم يجزمون بها فهذه حكاية لغة قوم لا استنباط من بيت شعر، وقد حكى الجزم بها أيضًا اللحياني، وذكر أن الجزم بها لغة بني صباح، وحكى الجزم أيضًا أبو عبيدة، وقد أنشدوا على الجزم قول الشاعر:

إِذَا مَـــا غَـدَوْنَـا قَـالَ وِلْدَانُ أَهْـلِنَا

وقال آخر:

وَإِنَّ بَنَـاتِ الدَّارِعِـــيْـنَ وَإِنْ تُرَعْ حَذِرًا لِتِلْكَ العَـيْنِ أَهْنَأُ وأَجْمَلُ(*)

وإذا كان قد حكم بها الكوفيون ومن البصريين اللحياني وأبو عبيدة كان الأصح جواز ذلك لكنه قليل.

٢- وأجرى بعض العرب «أن» المصدرية الناصبة مجرى أختها ما المصدرية فرفع الفعل بعدها مع استيفاء شروط نصبه حينئذ، قالوا: وهي لغة لبعضهم، وأنشدوا عليها قوله:

أَنْ تَقْـرآنِ عَلَى أَسْـمَـاءَ وَيْحكُمَـا مِنِّي السَّلاَمَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدًا(**)

وأنشد الفراء عن القاسم بن معن قاضي الكوفة:

وَانِّي زَعِيمٌ يَا نُوَيْقَةُ أنْ سَلِمْتِ مِنَ الرِّزَاحِ أَنْ تَهْبَطِيْنَ بِلاَدَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاَحِ(***)

وقول آخر:

(*) البيت لم ينسب إلى أحد. وترع: تفزع. والشاهد: أن ترع: حيث جزم الشاعر بـ«أن» الفعل تراع، وذلك لغة لبعض العرب حكاها بعضهم عنهم.

(**) لم ينسب البيت إلى قائل معين. وقبل البيت:

أن تحملا لي حاجة خف محملها.

وقرأ السلام: تلاه عليه. والمحمل: بمعنى الحمل. وويح: كلمة ترحم ورأفة. والشاهد في قوله: أن تقرآن: ووجه الاستشهاد مجيء الفعل المضارع بعدها مرفوعًا بثبوت النون وهو من الأفعال الخمسة التي يرفع الفعل بثبوتها وينصب ويجزم بحذفها.

(***) الزعيم: الضامن والمتكلف بالشيء. والرزاح: الهزال الشديد. ويرتعون: يرعون. والطلاح: واحدة الطلحة وهو من شجر العضاة.

والشاهد في أن تهبطين: حيث عامل الشاعر «أن» معاملة ما المصدرية فرفع الفعل بعدها مع استيفاء جميع شروط نصبه، وذلك لغة لبعض العرب.

إِذَا كَانَ أَمْـرُ النَّاسِ عِنْدَ عَـجُوزِهِمْ — فَـلابُـدَّ أَنْ يَلْقَـوْنَ كُلَّ يَـبَـابِ(*)

وقول ابن الدمينة:

وَلِي كَـبِدٌ مَـقْـرُوحَةٌ مَنْ يَـبِيـعُنِي — بِهَا كَـبِدًا لَيْـسَتْ بِذَاتِ قُرُوحِ(**)

أَبَى النَّاسُ -وَيْحَ النَّاسِ- أَنْ يَشْتَـرُونَهَا — وَمَنْ يَشْـتَـرِي ذَا عِـلَّةٍ بِقَـروح

وقال أبو بكر الأنبارِي:

روى الكسائي والفراء عن بعض العرب:

وَإِنِّي لأَخْتَـارُ القِرَى طَاوِيَ الحَـشا — مُـحَـاذَرَةً مِنْ أَنْ يُقَـالُ لَئِـيْمُ(***)

برفع «يقال».

وأنشد:

وَنَحْـنُ مَنَعْـنَا بَيْـنَ مَـرْوٍ وَرَافِعٍ — مِنَ النَّاسِ أَنْ يَغْزِيَ وَأَنْ يَتَكَيَّفُ(****)

وأنشدوا لتميم:

وَنَحْنُ مَنَعْنَـا البَـحْـرَ أَنْ يَشْـرَبُونَه — وَقَـدْ كَـانَ مِنْهُمْ مَـاؤُهُ بِمكَانِ(*****)

(*) البيت لم ينسب إلى أحد. وأمر الناس: حالهم وشأنهم. والعجوز: المرأة المسنة. ويباب: أي خراب وشر. والشاهد في قوله: أن يلقون: حيث أبقى الشاعر الفعل المضارع المرفوع بثبوت النون على حاله مع أنه قد سبق بـ«أن» المصدرية التي تعمل بحذف النون حينئذ، ولكن الشاعر عاملها معاملة ما المصدرية.

(**) البيت قد نسب إلى ابن الدمينة- وكبد: أحد أعضاء الجسم وهي معروفة.
والعلة: المرض الشاغل. والصحيح: الخالي من المرض وهو خلاف المريض.
والشاهد في قوله: أن يشترونها: حيث أبقى الفعل بعد أن المصدرية مرفوعًا بثبوت النون وهي لغة.

(***) لم أعثر على قائله. وأختار: أفضل. والقرى: إكرام الضيف. وطاوي: جائع ومحاذرة: أي مخافة.
واللئيم: غير الكريم أو الدنيء النفس الشحيح والمهين.

(****) ومنعنا: أي حمينا وكففنا. ومرو ورافع: موضعان، وأصل المرو: الحجارة البيض، والمروان: بلدان بخرسان يقال لأحدهما مرو الشاهجان، وللآخر: مرو روذ. ويغزي: من الغزو وهو أن يقاتل العدو في بلاده. ويتكيف: يتهيأ.
والشاهد في قوله: يغزي ويتكيف... حيث رفع الشاعر الفعلين بعد أن المصدرية معاملة لها معاملة أختها ما المصدرية المهملة.

(*****) نسب البيت لتميم.
والبحر: معروف وسمي بذلك لاتساعه. والشاهد في قوله: يشربونه: حيث ثبتت النون في الفعل ورفع الفعل المضارع بثبوت النون، وقد خرجها بعض النحاة عدة تخاريج وتكلفوا في بعضها.

وقرأ مجاهد[1]: ﴿أن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

ونسبها بعض النحويين إلى ابن محيصن حيث قرأ بفتح الياء ورفع الرضاعة حيث أسند الفعل إلى الرضاعة[2].

وقرأ حميد بن عبد الرحمن ومجاهد:

فَتُذَكِّرُ برفع الراء[3] من قوله تعالى: ﴿أن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وهي قراءة الجمهور، والرفع في أمثاله لغة تميم[4]. وإلى النصب ذهب معظم البصريين وقالوا: إن «أن» هنا هي الناصبة للفعل المضارع وترك إعمالها حملاً على «ما» أختها في كون كل منها مصدرية[5].

وزعم الكوفيون أن «أن» هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل[6].

لن - وترددها في لغات بعض العرب بين النصب والجزم:

وقد اختلف بعض النحاة في تركيبها، والفصل بينها وبين الفعل في الاختيار، على مذاهب مبسوطة في كتب النحو[7].

وقد حكى اللحياني:

أن بعض العرب يجزمون بها الفعل، وأنشدوا عليه قول الأعرابي:

لَنْ يَخِبِ الآن مِنْ رَجَائِكَ   مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِك الحَلَقَة(*)

---

(١) شرح السيرفي ١: ٢٩، شرح المفصل ٧: ١٥،، المغني: ١: ٣٠، شرح التسهيل: ٣: ٢٨٣، الجنى الداني ٢٢٦، الخصائص ١: ٣٩٠، شرح الكافية ٢: ٢٣٥.

(٢) الإتحاف: ١٥٨، البحر ٢: ٢١٣.

(٣) النشر ٢: ٢٣٦، حجة القراءات: ١٥٠.

(٤) البحر ٢: ٣٤٩، معاني القرآن -الأخفش- ٧٧/ب. نقلاً عن مجلة المورد ع٣ م٧ س ٧٨.

(٥) نفسه ٢: ٢١٣.

(٦) الخزانة ٣: ٥٦٠.

(٧) شرح الكافية ٢: ٢٣٥، الهمع ٢: ٣ وما بعدها.

(*) البيت أنشده النحاة نقلاً عن الأعرابى ضمن قصة جرت مع سيدنا الحسين بن علي رضى الله عنه. والحلقة: تكون من الحديد ومن الناس وقد سكنها النحويون وفتحها الأعرابي، قال ابن جني قال الأعرابي: حلقة حديد وحلقة من الناس بسكون اللام والجمع حلق بفتح اللام، وحكى عن يونس حلقة وحلق بفتح اللام. والشاهد فى قوله: لن يخب... حيث جزم الشاعر بلن الفعل المضارع يخيب. وقد ذكر اللحيانى أن ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم. والشاعر قد حذف الياء التى هى عين الفعل لالتقاء الساكنين، وأما كسر الآخر فهو عارض لالتقاء الساكنين ولو كانت ناصبة لقيل: لن يخيب. المغني ١: ٢٨٥، الهمع ٢: ٤، الدرر اللوامع ٢: ٤.

وقول الآخر:

فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرُ(*)

ولست مع ابن هشام حينما قال:

وهو محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة مادام قد ثبت عن اللحياني: أن ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم[1].

إذن- واختلاف العرب في النصب بها أو عدمه:

اختلف النحاة في هذه الأداة على أوجه:

١- تركيبها.

٢- عملها.

٣- وهل هي حرف جواب وجزاء في كل موضع أم قد تتمحض لأحدهما؟ في كل ذلك أقوال[2].

وقد اشترط معظمهم لإعمالها -في اللغة العالية- ثلاثة شروط:

أحدها- أن تتصدر، فإن تأخرت أهملت.

ثانيها- أن يكون الفعل بعدها مستقبلا.

ثالثها- ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم أو بلا النافية[3].

(*) البيت بكامله هو:

أيادي سبـاعـز مـا كـنـت بعـدكـم فلـن يحـل للعـينـين بعـدك منـظر

ويحل: بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلى بالفتح.

والشاهد في قوله: لن يحل: فقد جزم الشاعر الفعل يحل والأصل يحلى بالفتح إذ هو من حليت فجزم بحذف حرف العلة وهي الألف وأبقيت الفتحة دليلا عليها.

(١) المغنى ١: ٢٨٥، حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣: ٢٧٨.

(٢) المغني ١: ٢٠ وما بعدها -شرح الكافية ٢: ٢٣٥ وما بعدها شرح التصريح ٢: ٢٣٤، حاشية الصبان ٣: ٢٩١.

(٣) المغني ١: ٢٠.

ونقل بعض النحاة استعمالين متناقضين للعرب حول إعمالها أو إهمالها فقد حكوا أن من العرب من قد ألغاها فأهملها مع استيفاء جميع شروط إعمالها.

قال سيبويه: وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون: إذن أفعل ذلك في الجواب، بالرفع، فأخبرت يونس بذلك فقال: لا يتعذر ذا، وإن لم يكن يروي غير ما سمع[1]. والمتأخرون على أن تلك اللغة مع ندرتها فهي القياس[2].

وقد تلقاها البصريون بالقبول[3].

وهناك قوم من العرب أعملها في المضارع بعدها وإن لم تتصدر وعليه أنشدوا قول القائل:

لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمْ شَطِيْرا   إنّي إذَنْ أَهْلِكَ أَوْأَطِيْرا[*]

فنصب الفعل «أهلك» بإذن مع كونه خبرا عما قبلها، وقد وقع الخلاف بين النحاة حول هذا النصب وخرجوه عدة تخاريج:

١- فمن قائل: إن هذا البيت شاذ أو ضرورة، ولا يحتج به لأن قائله مجهول لا يحتج بقوله، فإن صح فإنما أن يقال: أنه لغة حمل فيها إذن على لن وهي لا تلغى بحال.

٢- أو تقول: خبر إن مقدر أي إني لا أقدر على ذلك أو ما شابهه، وعلى هذا فإن جملة أهلك مستأنفة وإذن فيها مصدرة.

٣- وأول بعضهم: إني أهلك على معنى: إني أقول والقول بحذف كثيرا.. وفيه نظر[4].

---

(١) الكتاب ١: ٤١٢، شرح الكافية ٢: ٢٣٨.

(٢) شرح التصريح ٢: ٢٣٥، حاشية الصبان ٣: ٢٩١.

(٣) الجنى الداني ٣٦٣.

(٤) الخزانة ٣- ٥٧٤.

(*) هذا البيت من الأبيات المجهولة القائل. والشطير: مثل الغريب والبعيد وأهلك: أموت. وأطير: أذهب بعيدًا عنكم. والشاهد في قوله إني إذن- أهلك: ووجه الاستشهاد: نصب الفعل المضارع «أهلك» بعد إذن الذي هو حرف جواب مع أن إذن في ظاهر اللفظ ليست واقعة في صدر الكلام بل هي مسبوقة بـ «إني».

وذهب الفراء إلى أن «إذن» إذا أوقعت على يفعل وقبله اسم بطلت فلم تنصب فقلت: أنا إذن أضربك، وإذا كانت فى أول الكلام إن نصبت يفعل ورفعت فقلت إني إذن أوذيك، والرفع جائز، أنشدني بعض العرب:

لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمْ شَطِيْرا   إنّي إذَنْ أَهْلِكَ أَوْأَطِيْرا

وإنما جاز الرفع في أن ولم يجز في المبتدأ بغير إن لأن الفعل لا يكون مقدمًا في إن، وقد يكون مقدمًا لو اسقطت[1].

قال البغدادي: وأنت ترى أنه -الفراء- إمام ثقة وقد نقل عن أهل اللسان فينبغي جواز النصب في الفعل الواقع خبر الاسم إن لاغير حسبما نقل، وحينئذ يسقط ما تكلفوا من التخريج. وأفاد الفراء بأن البيت حجة يصح الاستدلال به لقوله:

أنشدني بعض العرب فيكون جواز النصب أو الرفع فيه على أن مثل ما إذا اقترن الفعل بعاطف في جواز الوجهين[2].

لم- واختلاف لغات العرب فى إعمالها وإهمالها:

العرب بإزاء عمل هذه الأداة على ثلاث فرق:

١- الفرقة الأولى: جزمت بها ما وليها من فعل مضارع معرب وهي لغة جمهور العرب.

٢- الثانية: أهملت -لم- هذه فلم تجزم بها حملا على ما، وقيل -لا- فرفعت الفعل المضارع المعرب بعدها كقوله:

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وأُسْرَتِهِمْ   يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ(*)

---

(١) معاني القرآن - الفراء ١: ٢٧٤.

(٢) الخزانة: ٣: ٥٧٤ وما بعدها، معاني القرآن ١: ٢٧٣.

(*) هذا البيت أنشده الأخفش والفارسي وابن عصفور وغيرهم ولم يعزه أحد إلى قائل معين.

وفوارس: جمع فارس، وهو شاذ، وذهل: اسم لقبيلتين أحدهما: ذهل بن شيبان بن ثعلبة. والأخرى: ذهل بن ثعلبة بن عكاية وهما من ربيعة. والصليفاء: اسم موضع كانت به وقعة لهم وهو مصغر الصلفاء وهي الأرض الصلبة. والشاهد في قوله: لم يوفون.. قال ابن مالك: أن رفع المضارع بعد لم لغة لا ضرورة.

فأبقى «يوفون» مرفوعًا بثبوت النون، وكان القياس أن تحذف لأنه من الأفعال الخمسة وجزمها يكون بحذفها فى التثنية والجمع وفعل المؤنثة المخاطبة.

وقد نقل ابن مالك أن ذلك لغة[1]، وأنشدوا على الإهمال أيضًا قول عبد يغوث:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَن لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا(*)

فلم يجزم بها الفعل المعتل بعدها، وقد أنكر أبو علي ومن تابعه ذلك وقال أن أصله: ترأى بهمزة بعدها ألف كما قال سراقة البارقي:

أَرَى عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ كِلانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ(**)

ثم حذفت الألف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفًا.

ومن الواضح فيه قول قيس بن زهير العبسي:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ(***)

فأثبت الياء فيه والقياس أن الفعل «يأتي» إذا جزم حذفت ياؤه لأنه معتل الآخر. وقد قال بعض النحاة: أن ذلك لغة لقوم من العرب وقد اختلفوا فى أصل المحذوف أهو لام الفعل أم حركة ظاهرة أومقدرة؟

---

(١) المغني ١: ٢٧٧، الهمع ١: ٥٣.

(*) البيت قد نسب إلى عبد يغوث، وشيخة: مؤنث شيخ وهو فوق الكهل، وعبشمية: نسبة إلى عبد شمس. والشاهد فيه: لم ترا.. حيث إن الفعل مضارع معتل الآخر بالألف ولم يجزم بحذفها والقياس كذلك، وقد خرج آخرون هذا البيت عدة تخاريج.. أحسنها: أن ذلك لغة لبعض العرب وإن كانت غيرمشهورة.

(**) البيت لسراقة البارقي. والترهات: الأباطيل، وعالم: عارف.
والشاهد: ترأياه: حيث قد أورده المانعون على عدم جزم الفعل يرى على لغة وقالوا: إن الأصل في يرى: يرأى فالألف في الحقيقة هي بدل من الهمزة حيث قلبت ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها فصارت ترى والجزم قد تم بحذف اللام والهمزة إنما هي عين الفعل.

(***) البيت لقيس بن زهير العبسي قاله ضمن قصة شحناء وقعت بينه وبين بني زياد بسبب درع له أخذها الربيع فطرد قيس إبلهم فباعها لعبد الله بن جدعان القرشي بمكة بأسياف وأدراع، والأنباء: جمع نبأ وهو الخبر. واللبون: الناقة ذات اللبن. وبنو زياد: الربيع بن زياد. والشاهد: إبقاء حرف العلة في «يأتي» مع الجازم لم وذلك لغة ورواية الديوان: ألم يبلغك... ص٢٩ ط- النجف.

وإذا كان الجازم قد حذف لام الفعل، فما هذا الحرف الموجود في لام الكلمة؟ في ذلك أقوال:

والذي عليه القياس أن الجازم قد حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتحاد الصورة ومع ذلك فإنه يجوز في سعة الكلام إبقاء هذه الحروف مع الجازم بعد حذف الحركة تشبيها لها بالحروف الصحيحة، وأن ذلك لغة لبعض العرب[١]. وإن كانت قليلة ضعيفة.

وأجازها الزجاجي والأعلم عند الضرورة، ورد ذلك ابن السيد وقال: وقوله - يعني الأعلم- أنه لغة خطأ، وقال الصفار في شرح الكتاب: إثبات حروف العلة في المجزوم ضرورة نحو: ألم يأتيك.

وقيل إنه لغة يعرب بحركات مقدرة، والصحيح أنه ليس لغة ولا أعلم من قاله غير الزجاجي ولا سند له فيه، ومما يدل على أنه غير معرب بحركات مقدرة أنهم يقولون: لم أخش لأنه لا يظهر فيه حركة بوجه. انتهى.

وكان الأنباري يرى: أن إشباع الحركات حتى تنشأ عنها الحروف التي هي أبعاضها إنما يكون في ضرورة الشعر، وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع[٢].

ويرد زعمهم أنه ضرورة ما نسب إلى ابن خلف حيث قال:

هذا البيت أنشده سيبويه في باب الضرورات، وليس يجب أن يكون من باب الضرورات لأنه لو أنشد بحذف الياء لم ينكسر، وإنما موضع الضرورة ما لا يجد الشاعر منه بدا في إتيانه ولا يقدر على حذفه لئلا ينكسر الشعر، وهذا يسمى في عروض الوافر المنقوص أعني إذا حذف الياء من قوله: ألم يأتيك.

واعترض قوم على ورود هذه اللغة عن العرب كما يصورها البيت: ألم يأتيك والأنباء تنمي.. في إحدى رواياته بما ذكره ابن جني في سر الصناعة عندما قال: -بعد إنشاده الرواية المشهورة- ورواه بعض أصحابنا - ألم يأتك على ظاهر الجزم وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي:

---

(١) الهمع ١: ٥٢. (٢) الإنصاف ١: ٣١.

ألا هل أتاك والأنباء تنمى[1].

ورواه بعضهم: ألم يبلغك والأنباء تنمى[2].

وأيا ما كان الأمر فلا يخلو إما أن تكون هـذه الحروف التى لحقت بالأفعال بعد دخول الجازم عليـها هي لامات الكلمة والجـزم إنما كان بحذف الحركة مـعاملة لها معاملة الصحيح أو حروف أخرى نشأت عن إشبـاع الحركة التي بقيت بعد استيفاء الجازم حـقه من وجـوب الحذف فلـكل ذلك نظائر في العربيـة إذ ورد عن بعض العـرب أنهم يعاملون المعـتل الآخر من حـيث ظهور الحـركة أو حـذفهـا معـاملة الصحيـح فيقولون: هو يأتيك، وهو يرمُـيك، ويغزُوك كما تقـول هو يضربُك ثم تحذف الضــمة للجــزم فتـقول: ألم يأتيك. . كـما تقول: ألم يكـرمْك وإن كانت الضمة في الياء مستثقلة فإذا اضطر إليه العربي استعمله.

قال أبو الحسن: ويدلك على ما قلنا: من أنه قدر الياء مـتحركة ثم حذف الحركة ما يفعله العرب في نظير هذا إذا احتاجت إليه في الشعر، أنشد أهل العربية لجرير:

فَيَوْمًـا يُجَارِين الهَوَى غَيْـرَ مَاضِيِ وَيَوْمًـا تَرَى مِنْهُنَّ غُـولاً تَغَـوَّلُ(*)

فماضي مـجرور بالكسرة الظاهرة على حرف العلة لأنه لما اضـطر عامل المعتل معاملة الصحـيح، وإذا كانت الحركة تظهر على حرف العلة لـلضرورة فعند الجزم يسوغ للشاعـر إذا اضطر أن يقدر أن الفعل كان مرفـوعًا بالضمة الظاهرة فيـجزمه بالسكون[3].

أما إشـباع الحـركات -التي هي الضـمة والفتـحة والكسـرة- حتى تنشـأ عنها الحروف التي هى أبعـاضها -وهي الواو والألف والياء- فـقد جاء ذلك كثـيرًا في استعمالهم[4]. قال الشاعر فى إشباع الضمة:

---

(١) سر الصناعة ١: ٨٨ وما بعدها.
(٢) الخزانة ٣: ٥٣٥.
(٣) النوادر: ٢٠٣.
(٤) الإنصاف: ١: ٢٣ وما بعدها.
(*) البيت من قـصيـدة له يهجو الأخطـل- ديوانه ١: ١٤٠- ط دار المعارف والغول: دابة تـهلك الإنسان. وتغـول: أي تذهب به وتهلكه. والمعنى أنه يصف النسـاء بأنهن لا عهـد لهن فيـوما يجـارين العـشاق بوصل، ويوما يقابلنه بالصدود والهجران.
الشاهد: إظهار الكسرة على الياء في «ماضي» حيث اضطر الشاعر إلى ذلك مع أنه مستثقل.

اللهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلَفُّتِنَا يَوْمَ الفِرَاقِ إلى أَحْبَابِنَا صُورُ
وأَنَّنِي حَوْثُمَا يُثْنِي الهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُ سَلَكُوا أَدْنُوفَأَنْظُورُ(*)

أراد فأنظر فأشبع الضم فنشأت الواو.

وقال في إشباع الفتحة:

أَقُولُ إذَا خَرَّتْ عَلَى الكَلْكَالِ يَانَاقَتَا مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالِ(**)

أراد الكلكل فأشبع الفتحة فنشأت عنها الألف.

وقال الشاعر فى إشباع الكسرة:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ(***)

أراد الدراهم والصيارف فأشبع الكسرة فنشأت الياء[1].

وهذا يدل على أن الإشباع مذهب شائع في لغة العرب شعرها ونثرها، وبه قرأ أحمد بن صالح عن ورش عن نافع «ملكي» بإشباع كسرة الكاف[2] في قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

---

(١) الإنصاف: ١: ٢٣ وما بعدها.
(٢) البحر: ١: ٢٠.

(*) هذان البيتان من شواهد الخزانة (١/٥٨) وسر الصناعة (١/٢٩)، وصور: جمع أصور وهو المائل العنق من الشوق، ويشرى: من الشرى وهى الناحية، والمعنى: يعلق الهوى بصري ويحركه. والشاهد: إشباع ضمة الظاء فنشأت عنها الواو.

(**) هذان البيتان من شواهد الإنصاف ١: ٢٥، وقد أنشدهما من غير عزو. والكلكال: المصدر من كل شيء. وخرت: سقطت ياناقتا: هو ناقة منادى مضاف إلى ياء المتكلم وقد قلبت الكسرة إلى فتحة قبل ياء المتكلم فقلبت الياء ألفا. وجلت: أى طفت غير مستقرة في مكان.
والشاهد: في الكلكال: حيث أشبع فتحة الكاف الثانية فنشأ عن هذا الإشباع ألف.

(***) البيت من كلام الفرزدق -ولم أجده في ديوانه. وهو من شواهد سر الصناعة (١/٢٨).
وتنفي: تطرد وترمي عن وجه الأرض. وهاجرة: هي الوقت في نصف النهار في القيظ خاصة.
وتنقاد: مصدر نقد كذا إذا ميز رديئها من جيدها. والصياريف: جمع صيرف وهو الخبير بالنقد الذي يبادل ويفاضل بعضه على بعض.
والشاهد: الدراهيم، الصياريف.. حيث نتج عن إشباع كسرة كل من الهاء والراء في اللفظين وجود ياء، وذلك شائع في لغة بعض العرب.

٣- حكى اللحياني: أن قومًا من العرب ينصبون بـ «لم» هذه وأنشدوا:

فِي أَيِّ يَـوْمَيَّ مِـنَ المَوْتِ أَفِـــرْ   أَيَوْمَ لَمْ يَـقْــدِرَ أَمْ يَوْمَ قُـــدِرِ(*)

وقد قرأ أبو جعفر «أَلَمْ نَشْرَحَ» بفتح حاء نشرح[1].

وقد أنكر بعضهم ذلك وخرجوا البيت والقراءة تخريجًا يدحض هذه الظاهرة اللهجية عند بعضهم.

قال ابن جني: الأصل «يقدرْ» بالسكون ثم تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك، والمحرك مجرى الساكن إعطاء للجار حكم مجاوره أبدلوا الهمزة المحركة ألفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعني: ولزم حينئذ فتح ما قبلها إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة قال: وعلى ذلك قولهم المراه والكماة بالألف وعليه خرج أبو علي قول عبد يغوث -وقد سبق-

وقال ابن هشام: وأقيس من ذلك أن يقال في «أيوم لم يقدر» فنقلت حركة همزة «أم» -في البيت- إلى راء يقدر ثم أبدلت الهمزة الساكنة أيضا ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعًا لفتحة الراء كما في «ولا الضالّين» فيمن همزه، وكذلك القول في:

المراه والكماه.

وقوله:

كَـأَنْ لَمْ تَرَى قَـبْلِي أَسِـيْرًا يَمَـانِيَـا

ولكن لم تحرك الألف فيهن لعدم التقاء الساكنين.

أما القراءة: فقد خرجها ابن عطية على أن أصله «ألم نشرحن» فأبدل من النون ألفا ثم حذفها تخفيفًا فيكون مثل ما أنشده أبو زيد في نوادره من قول الراجز: مِنْ أَيِّ يَوْمَيّ مِنَ المَوْتِ. . . .

---

(١) المغنى ١: ٢٧٧.

(*) قيل أن قائله: علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقيل: أنه للحرث بن المنذر الجرمي، وأفر: أهرب، وقدر: أى قضي به علي ووصلت إلى مبلغه.

والشاهد في قوله: لم يقدر: بنصب الراء وذلك لغة لبعض العرب أنهم ينصبون بلفظة لم.

وقال الشاعر:

اضْـرِبَ عَنْكَ الهُـمُـومَ طَارِقَـهـا　　ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ(*)(١)

وقال قراءة مرذولة(٢):

وقد فند ابن هشام هذا التخريج ورد عليه بأن في هذا البيت شذوذين: توكيد المنفي بـ «لم»، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين(٣).

وقال الزمخشري: وقالوا: لعله بيّن الحاء وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها.

قال أبو حيان: ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله وهو أنه لغة لبعض العرب حكاها اللحياني في نوادره وهي الجزم بلن والنصب بلم عكس المعروف عند الناس وأنشد قول عائشة بنت الأعجم تمدح المختار بن أبي عبيد:

قَدْ كَـادَ سَمكُ الهُدَى يَنْهَدُّ قَـائِمُهُ　　حَتّى أُتِيحَ لَهُ الُمخْـتَارُ فَانْعَـمَدَا(**)

فِي كُلِّ مَـا هَمَّ أَمْـضَى رَأْيَهُ قُدُمًـا　　ولَمْ يُشَـاوِرَ فِي اقْـدَامِـهِ أَحَـدَا

بنصب «يشاور» وهذا محتمل للتخريجين وهو أحسن مما تقدم(٤).

---

(١) البحر ٨: ٤٨٧ وما بعدها، أمالى السهيلي ١١٩.

(٢) البحر ٨: ٤٨٧ وما بعدها.　　(٣) المغني ١: ٢٢٧.

(٤) البحر: ٨: ٤٨٨.

(*) قائله: هو طرفة بن العبد البكري- ديوانه: ١٦٥- ط دمشق.

واضرب: اصرف. وطارقها: من طرق الرجل إذا أتى أهله ليلا. وقونس الفرس: هو العظم الناتئ بين أذني الفرس.

والشاهد: اضرب: بفتح الباء وأصله اضربن بالنون الخفيفة فحذفت النون وبقيت الفتحة قبلها للضرورة. وهذا من الشاذ لأن النون التي للتوكيد لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن.

(**) البيتان نسبهما في البحر ٨: ٤٨٧ إلى عائشة بنت الأعجم.

وسمك الشيء: ما بين أعلاه إلى أسفله ما بلغ وقيل: كل ما ارتفع. وانهد: انهدم بشدة. والعمد: أى دعم. هم: أراد فعل الشيء ولم يفعله. والشاهد: نصب الفعل المضارع «يشاور» وذلك لغة لبعض العرب.

لو - واختلاف لغات العرب في عملها وإهمالها:

وهي شرط للماضي غالبًا، وترد للمستقبل أحيانًا[١]، وقد اختلفوا في معناها حتى قال بعضهم:

إن النحاة لم يفهموا لها معنى[٢].

وقالوا: إن لغلبة دخول «لو» على الماضي لم تجزم ولو أريد بها معنى أن الشرطية إلا أنه قد ورد عن بعض العرب الجزم بها.

وقد اختلف النحاة حينئذ.

فنسب قوم منهم ذلك إلى الضرورة[٣].

وأجازه آخرون في الشعر خاصة.

وعزوا ذلك إلى ابن الشجري، ومن شواهده: قول امرأة من بني الحارث بن كعب:

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُوَمَيْعَةٍ لاَحِقُ الآطَالِ نُهْدٌ ذُو خِصَلْ(*)

قال: واقتدى في الجزم به -يعني لو- أبو الحسن الرضي -رضي الله عنه- في قصيدة رثا بها أبا إسحق إبراهيم بن هلال الصابئ:

إنَّ الوَفَاءَ كَمَا اقْتَرحتَ فَلَوْ تَكُنْ حَيّاً إذَنْ مَا كُنْتَ بِالمُزْدَادِ[٤](**)

وأنكر ذلك جماعة من النحويين[٥].

---

(١) الهمع ٢: ٦٤، التسهيل: ٢٤٠.

(٢) الهمع ٢: ٦٤.

(٣) نفسه ٢: ٦٤.

(٤) الأمالي الشجرية ١: ١٨٦، ١٨٧، ٢: ٣٣١.

(٥) الخزانة: ٤: ٥٢٢.

(*) البيت من مقطوعة لامرأة من بني الحارث بن كعب أوردها ابن الشجري في المجلس ٢٨. والآطال: الخواصر واحدها أطل، والنهد من الخيل: الجسيم المشرف.

والشاهد في قوله: لو يشأ. ووجه الاستشهاد: أن بعضهم قد حكى اطراد الجزم بلو على لغة.

(**) البيت -كما هو واضح- قد نسب إلى أبي الحسن الرضي.

والوفاء: إتمام الوعد أو العهد. واقترحت: من الاقتراح وهوالابتداع من غير سبق مثال. والمزداد: أي طالب الزيادة على ما عنده.

والشاهد في قوله: فلو تكن: حيث جزم بلو الفعل المضارع الناقص من كان بحذف عين الفعل الواوي وهو يكون لالتقاء الساكنين حرف العلة «الواو» والنون الساكنة للجزم فحذف حرف العلة الواو.

واختلف مـوقف ابن مالك من ذلك: فمـرة قال: بالمراد الجزم بهـا على لغة[1] ومرة قال بعدمه.

قال في شـرح الكافيـة: وأجاز الجزم بهـا في الشعـر قوم منهم ابن الشـجري واحتج بقول الشاعر: لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ... البيت.

وهذا لا حجة فيه لأن من العرب من يقول: جـا يجي، وشايشا، فترك الهمزة كما قيل في عـالم: عالم، وخاتم خأتم، وكما فـعل ابن ذكوان: فى تأْكُل مِنْسَأْتَهُ حين قرأ: منسأته بهـمزة ساكنة، فهو فى الأصل منسأة فأبدل الـهمزة ألفا ثم أبدل الألف همزة سـاكنة فعلى ذلك يحمل قوله: لو يشـأ... قال المرادي: فظاهر هذا الكلام أنه لا يجيز ذلك في السعة ولا في الضرورة[2].

وإلى القول الأول من كلام ابن مالك ذهـب الرضي في شرح الكافية[3]، وابن هشام في أحد قوليه[4]...

ولخص أبو حيان في شرح التسهيل مذاهب لو فقال:

أحدهما- أنه لا يجزم بها في الكلام ولا في الشعر.

الثاني- أنه يجزم بها في ضرورة الشعر.

الثالث- أنه يجزم بها على المراد في لغة[5].

ومن شواهد إعمالها في الشعر قول لقيط فى إحدى الروايات:

تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ   إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانِ[6](*)

---

(1) التسهيل ٢٤٠.

(2) الخزانة: ٤: ٥٢٢.

(3) شرح الكافية: ٢: ٣٩٠.

(4) المغني: ١: ٢٧١.

(5) شرح أبيات مغني اللبيب: ٥: ١٠٥.

(6) المغني: ١: ٢٧١.

(*) البيت قد نسب إلى لقيط ضمن قصة جرت بينه وبين والده: زرارة بن عدس، أوردها البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٠٩.

وتامت: من تامه الحب وتيمه أي عبده وذلله. وفؤادك: أي قلبك.

والشاهد في قـوله: لو يحزنك حيـث جزم بـ «لو» الفعل المضـارع المعرب يحزن.. وقـد قيل: إن ذلك لغة. وخرجه بعضهم على أنه سكن بحذف حركة الإعراب تخفيفًا، وللبيت روايات متعددة.

وقد خرجه ابن مالك على أنه من تسكين ضمة الإعراب تخفيفًا كما قرأ أبو عمرو: «وينصرْكم» و«يشعرْكم».

وكما قرأ بعض السلف ﴿وَرُسْلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] بسكون اللام[١].

نعم- واختلاف لغات العرب حول النطق بحروفها:

من أحرف الجواب: نعم.

وتأتي تصديقًا لمخبر، وإعلامًا لمستخبر ووعدًا لطالب[٢].

ويجاب بها: بعد النفي والإيجاب بخلاف أختيها «بلى، ولا»[٣].

وأشهر لغاتها:

أن تكون بفتح النون والعين، ولغة أشياخ قريش فيها كسر العين، وبذلك قرأ الكسائي حيث وردت من القرآن وهي لغة كنانة أيضًا[٤]، وروي في الحديث: أن رجلا لقي النبي -صلى الله عليه وسلم وآله- بمنى فقال: أنت الذي يزعم أنه نبي؟ فقال: نعم بكسر العين[٥]، وروي عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أنه قال: لا تقولوا نعم، وقولوا: نعم.

يريد- رضي الله عنه- أن نعم بالفتح اسم للمال، ونعم بالكسر: هو الجواب ففرق بالحركة بين المعنيين[٦].

وروي عنه: أنه سمع رجلا يقول: نعم -بالفتح- فقال: نعم المال، ولكن: نعم، وهما لغتان مشهورتان[٧].

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٠٥، المغني ١: ٢٧١.

(٢) الهمع ٢: ٧٦، التسهيل ٢٤٤ وما بعدها.

(٣) نفسه: ٢:٧٧، المغني ٢: ٢٤٥ وما بعدها.

(٤) التسهيل ٢٤٤.

(٥) اللسان ١٦: ٦٨ وما بعدها ط بولاق- مادة نعم.

(٦) شرح كلا وبلى ونعم -مكي- ص١٠٧، المغني ٢: ٣٤٥.

(٧) نفس المرجعين بالأجزاء والصفحات.

ومنهم من كسر العين اتباعًا قالوا: وهي لغة لبعضهم حكاها في المغني.

ومنهم من أبدلها حاء فيقول: نعم، وهي لغة حكاها النضر بن شميل.

وفي المغني: أن ابن مسعود: قرأ بها، قال أبو حيان: لأن الحاء تلي العين في المخرج وهي أخف من العين لأنها أقرب إلى حروف الفم(1).

«أما» التفصيلية، واختلاف لغات العرب فى نطقها، والواقع بعدها:

وتفيد «أما» هذه:

التفصيل: وهو غالب أحوالها ومنه قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ﴾ [الكهف: ٧٩].

والشرط بدليل لزوم الفاء لجوابها نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٦] والتوكيد أيضا، وقد نص عليه الزمخشري(2).

وقد تبدل ميمها الأولى ياء استثقالا للتضعيف في بعض لغات العرب، قال عمر بن أبي ربيعة:

رأَتْ رَجُلاً أَيْمَا إذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ ... فَيُضْحِي وأَيْماَ بِالعَشِيِّ فَيَخْصَرُ(*)

وقد عزاه بعض الثقات من اللغويين والنحاة إلى تميم(3).

والثابت في كتب النحو أن العرب قد اختلفوا في الواقع بعد «أما» هذه على النحو التالي:

فإذا كان غير فعل:

فإما أن يكون الآتي بعدها نكرة أو معرفة.

فإن كان نكرة: فلا يخلو إما أن يكون مصدرًا أو وصفًا، أو لا يكون. فإن كان الأول منهما: فقد انقسم الحجازيون والتميميون فيه على قسمين:

---

(1) المغني ٢: ٣٤٥ وما بعدها، الهمع ٢: ٧٦.

(2) المقتضب ٢: ٣٥٣، المغني ١: ٥٦ وما بعدها.

(3) المغني ١: ٥٧ وما بعدها، التسهيل ١٧٦، ٢٤٦.

(*) البيت رأيته في ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٢١، وليس بهذه الرواية. وإنما «أيما» في الموضعين: أما. وعارضت: قابلت. ولاضمير فيه محذوف أي عارضه. فيضحي: أي يظهر للشمس، ويخصر: يبرد، والشاهد في قوله: أيما حيث أبدل الشاعر من الميم الأولى ياء.

١- الحجازيون: يوجبون نصب ما كان منه مصدرًا أو وصفًا على أنه مفعول له عند سيبويه، ومفعول مطلق عند الأخفش.

٢- أما التميميون: فيختارون ذلك ولكنهم لا يوجبونه. وإذا نصب فهو عندهم على الحال.

فإن كان معرفة وهو مصدر: فـالحجازيون: يجيزون فيه الرفع والنصب على ما ذكر.

أما بنو تميم: فالتحقيق عنهم أنهم يميليون في ذلك إلى جواز الأمرين «الرفع أو النصب».

وقد نقل عنهم أنهم يوجبون الرفع في ذلك على الابتداء[١].

فإن كان غير مصدر أو صفة: فـالثابت- كما نقله النحاة عن العرب- أن الوجه هو الرفع في جميع اللغـات معرفًا كان أو لا، على أن يونس قـد نصبه عن بعض العرب.. قال سيبويه: وهي لغة خبيثة قليلة[٢].

وذهب بعض النحويين إلى أن التقـدير في جميع ما ذكر سواء أكـان ما بعد أما منصوبًا أم مرفوعًا هو مـهما يكن من شيء فالمذكور كذا، فما بعـد الفاء يقع مبتدأ دائمًا وهذا ظاهر في المـرفوع الواقع بعد أمـا، أما نحو قـراءة من قرأ: ﴿**أَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ**﴾ [فصلت: ١٧] بالنصب، فـقد أولها هؤلاء على التـقديم والتأخـير، والتقدير عندهم، مهما يكن من شيء فقد هدينا ثمود، وهذا ظاهر مذهب المبرد.

وقد اعـترض عليه ابن هشـام بأنه لا يلزم عنده هذا التقدير بل يجـوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل إذ التقدير هنا: مهـما ذكرت، وعلى ذلك يتخرج قولهم: أما العلم فعالم، وأما علمـا فعالم، فهذا أحسن مما قيل: إنه مفعـول مطلق معمول لما بعد الفاء أو مفعول لأجله إن كان معرفا وحال إن كان منكرًا.

أما الرفع فقد خرجه ابن مالك على تقدير: إذ ذكر[٣].

---

(١) المغني ١: ٥٨، شرح السيرافى: ١٨٠، الهمع ١: ١٣٩، وينظر التسهيل أيضا ١٠٩.

(٢) الكتاب ١: ٢٩٤، شرح الكافية ٢: ٢٩٧- ٢٩٩.

(٣) التسهيل ٢٤٦.

باب العدد

الخلاف بين الحجازيين والتميميين حول كسر الشين من عشرة:

تركيب العدد إحـدى عشرة وأحد عشرة -وثنتى عشـرة واثنا عشر. . إلى تسع عشرة وتسعة عشر: يتطلب أمرين:

أحدهما- المجيء بلـفظ النيف، وهو العدد الذى تضاف إليه العـشرة من واحد إلى تسعة.

ويقتضي الأمر حينئذ: أن تعطى الألفاظ المضافة حقها من التذكير والتأنيث قبل الإضافة وما يستتبعه ذلك من فتح الجزأين إلا فى اثنين واثنتين فتلحقان بالمثنى وإلا ثماني فيجوز إسكان الياء منها وحذفها مع كسر النون وقد تفتح.

ثانيـهما- أن لـفظ العشـرة لابد له من أن يذكر مع المذكـر ويؤنث مع المؤنث، ويبنى آخرها على الفـتح مطلقا، أما شـينها: فإن كـانت للمذكر بقي على مـاكان عليه، أما إذا كانت بالتاء فقد وقع فيه الخلاف بين لغات القبائل العربية.

١- إذ ذهب الحجـازيون إلى تسكين الشين منها مع المؤنث إذا تجاوزت العـشرة فمـا فوق إذ يجعلونهـا بمنزلة: ضربه وذلك لئلا يلزم توالي أربعـة متحـركات فى كلمة واحدة، ولـعل ذلك ما يفسر لنا خـروج الحجازيين عن التحـريك فى أمثال ذلك وقياس لغتهم فى نظائر ذلك هو تحريك الشين بالكسـر فيقولون: نبقة، وثفنة كما قالوا: في فعل فعله[١].

٢- وذهب التميـميون إلى كسر الشين فـيها حينئذ قـصدا إلى الفرار من توالي أكثر مـن ثلاث فتحات في كلمـة واحدة. وكان قيـاس لغتهم فى أمثـاله التسكين فـيقـولون: نبقـة وثفنة بالسكون لأن الغـالب على لغتـهم تسكين العين من فـعل فعله[٢].

---

(١) الكتاب ٢: ١٧١، شرح السيرافى: التاج المكلل: مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة الإمام المركزية التسهيل ١١٧.

(٢) الكتاب ٢:١٧١، الموجز فى النحو: ١٠٠، التسهيل ١١٧.

وقرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] و﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢] و﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤].

فقد قرأ يحيى بن وثاب والأعمش وطلحة بن سليمان: عشرة، وعنهم الفتح أيضا وأبو حيوة وطلحة بن مصرف بالكسر وهى لغة تميم.

والجمهور بالإسكان وهى لغة أهل الحجاز.

وقرأ أبو جعفر وطلحة بن سليمان بإسكان العين كراهة توالي الحركات. أما تاء التأنيث فى نحو (تسعة عشر) من قوله تعالى: ﴿عليها تسعة عشر﴾ فقد ورد ضمها فى بعض القراءات، فقد قرأ أنس بن مالك وابن عباس وابن قطيب وإبراهيم بن قنة بضم التاء وهى حركة بناء عدل إليها عن الفتح لتوالي خمس فتحات ولا يتوهم أنها حركة إعراب لأنها لو كانت حركة إعراب لأعرب عشر، وانفرد ابن قنة بقراءة (تسعةُ أعشرٍ) على الإعراب(١).

٣- وجاء تسكين عين -عشرة- مع المذكر، فقد قرأ أبو جعفر والحسن وطلحة ابن سليمان «أحد عشر» بسكون العين لتوالى الحركات وليظهر جعل الاسمين اسما واحدا(٢).

ويبدو أن هذا موضع كثر فيه التغيير حتى وجدنا ابن جني يقول: وذلك أن العدد موضع يحدث معه ترك الأصول وتضم فيه الكلم بعضه إلى بعض وذلك من أحد عشر إلى تسعة عشر، فلما فارقوا أصول الكلام من الإفراد وصاروا إلى الضم فارقوا أصول أوضاعهم ومألوف لغاتهم فأسكن من كان يحرك، وحرك من كان يسكن(٣).

---

(١) النشر ٢: ٢٧، المحتسب ١: ٢٦١، الشواذ: ٦٢، البحر ٨: ٣٧٥، المذكر والمؤنث -ابن الأنبارى -٦٣٢ وما بعدها.

(٢) النشر ٢: ٢٧٩، الشواذ ٦، ٦٢، البحر ٥: ٣٨، ٨: ٣٧٥، المذكر والمؤنث -ابن الأنبارى- ٦٣٢.

(٣) المحتسب: ١: ٢٦١.

باب التمييز

كم -واختلاف لغات العرب فى مميزها:

تنقسم «كم» هذه إلى استفهامية بمعنى أي عدد.

وخبرية: بمعنى كثير.

ويشتركان فى أمور، وتنفرد كل منهما عن الأخرى بمميزات خاصة بها وحدها[١] وهي مع أختيها «كذا -كأين» كناية عن العدد، وكم لها الصدر دائما.

والنحاة على أن مميز الاستفهامية يكون مفردا منصوبا، ولا يجوز جره مطلقا خلافا لبعضهم، ويجوز جره بمن مضمرة وجوبا.

إن جرت كم بحرف نحو بكم درهم اشتريت ثوبك؟

والنصب أكثر فى لغة العرب.

أما مميز الخبرية: فالنحويون على أنه إذا كان مفردا أو مجموعا غير مفصول عنها بفاصل فإن اللغة الغالبة عليه الجر فيقال: كم عبدٍ ملكت.

وإذا اتصلت بمميزها فإنه مجرور دائما على إرادة «من» مقدرة وقد تظهر فى مميزها، وهى كثيرة فى استعمالهم[٢] حتى قيل: إنه لم يأت تمييزها فى القرآن إلا مجرورًا بمن[٣]، أما إذا فصل بين كم هذه وبين مميزها بفاصل عومل معاملته فى كم الاستفهامية فينصب خلافا للفراء، وإن كان لغة من يخفض بها من غير فصل أكثر لقبح الفصل حينئذ بين المضاف والمضاف إليه ولا سيما بغير الجار والمجرور[٤]، خلافا لبعضهم وهو مع قبحه جائز فى الشعر، كقول الشاعر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلاَ ... وكَرِيْمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ(*)

---

(١) المغنى ١: ١٨٣. (٢) شرح المفصل ٤: ١٣٤.

(٣) البحر ٢: ٢٦٨. (٤) اللباب فى علل البناء والإعراب: ٩٨.

(*) البيت قد نسب إلى أنس بن زنيم قاله لعبيد الله بن زياد بن سمية وقبله أبيات منها:

سل أميري ما الذي غيره ... عن وصالي اليوم حتى ودعه =

لكن النحاة العـرب قد نقلوا مظاهر من اختـلاف اللغات العربية حـول مميز كم بنوعيها من حيث نصبه أو جره.

فقد نقل معظم النحاة؛ أن بني تميم خاصة ينصبون مميز كم الخبرية إذا كان مفردا متصلا بها غير مفصول عنها بفاصل، فيعملونها فيما بعدها فى الخبر كما يعملونها فى الاستفـهام فينصبون بها كـأنها اسم منون كما نصب بعد مـائة إذا نون، كقول يزيدبن ضبة:

إِذَا عَـاشَ الفَـتَى مـــائتين عَـامًـا   فَـقَـــدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالَفـــتـاءُ[*]

وقال الآخر:

أَلْفَتْ عـيْـرًا مِـنْ حَـمِـيـرِ خَنْزَرَه   فِى كَلِّ عَـيْـرٍ مَـائتَانِ كَـمَـرَه[**]

وهو عربي جيد.

قال سيبويه[1]: وبعض العرب ينشد قول الفرزدق:

كَمْ عَـمَّـةٍ لَكَ يَـاَ جَـرِيْرُ وَخَـالَةٍ   فَـدْعَاءُ قَـدْ حَلَبَتْ عَلَـىَّ عِشَـاري

= والمقرف: النذل اللـئيم، يقول: كـثير من المقـرفين نال العلا بجـود ويتضع الرفيع الـكريم الأب ببخله. والشاهد في: كم بجود، ووجه الاستشهاد: ضرورة الفصل بين كم ومجرورها بالمجرور وذلك ضرورة، وفيه شـاهد آخر: قال سيبـويه: وقد يجوز أن تجر «يعني كم» وبينها وبين الاسم حـاجز فتقول كم فـيها رجل... وقد يجوز على قول الشاعـر: كم بجود... الجر والرفع والنصب، قال الأعلم: فالرفع على أن تجعل كم ظرفـا ويكون التكثيـر المراد، وترفع مقرف على الابتـداء وما بعده خـبر والتقـدير: كم مرة مقرف نـال العلا، والنصب على التميـيز لقبح الفـصل بينه وبين كم فى الجر، وأما الجر فـعلى أنه أجاز الفصل بين كم وما عملت فيه بالظرف ضرورة.

(١) شرح الكافية ٢: ٩٧.

(**) البيت للربيع بن ضـبع الغزاوي. والفتاء: الشبـاب مصدر فتى يفتي. واللـذاذة: مصدر لذ الشيء لذاذا ولذاذة أي صار شهيًا. والشاهد: إثبات النون في مائتين ونصب ما بعدها ضرورة.

(**) البيت للأعور بن براء الكلبي يهجو أم زاحر، وهما عبدان. والعير: قافلة الحمير فى الأصل ثم أطلقت على كل قافلة. وخنزرة: هضبة طويلة عظيمة. والكمرة: رأس الذكر. والمعنى: يهجو أم زاحر بأن تلك الحمر وثبن عليها وهن مائتان في العدد.
والشاهد: إثبات النون فى مائتين ونصب ما بعدها- كما سبق.

(***) البيت من قصـيدة يهجو فيها الفـرزدق جريرا - ديوانه: ٣٦١. والفدعاء: التي اعوجت إصـبعها من كثرة حلبـها، ويقال الفدعـاء: التي أصاب رجلها فدع من كـثرة مشيهـا وراء الإبل، وذلك من الإماء. والعشار: بالكسر جمع عشراء بضم ففتح وبالمد وهي الناقـة التي مضت عليها عـشرة أشهر من حملها =

وهم كثير منهم الفرزدق، والبيت له.

وذهب بعض النحويين: إلى أن بعضا من العرب يجري مميز (كم) الخبرية مجرى مميز (كم) الاستفهامية فينصبه مفردًا وجمعًا بلا فصل أيضًا.

قالوا: ويعتمد في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا: أن تكون عمة من قول الفرزدق السابق: كم عمة لك يا جرير وخالة.. البيت، بالنصب على الخبرية أو الاستفهامية[١]، قيل: وهو مذهب أبي الحسن الربعي، فإن السيرافي قال: كم حينئذ استفهامية ومعه الزجاجي وابن السراج[٢].

وقد رأيت من النحويين من قد نسبها إلى تميم، قالوا: واعلم أن كم الاستفهامية لا يكون مميزها واحدًا منصوبًا وكم الخبرية تفسر بالواحد والجمع وتضاف إلى مفسرها، وبعض العرب ينصب بـ«كم» كما ينصب فى الاستفهام وهم بنو تميم كأنهم يقدرون فيها التنوين وينصبون ومعناها منونة وغير منونة سواء، وهو عربى جيد والخفض أكثر[٣]، ونقل آخرون: أن بعضا من العرب يجر بـ«كم» الاستفهامية حملا على الخبرية وتشبيها بها فى نحو قولك: «على كم جذع بيتك مبنى»[٤].

والقياس ههنا النصب وهو قول عامة الناس.

فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى «من» ولكنهم حذفوها تخفيفا على اللسان وصارت «على» عوضا منها[٥].

= وقيل: يقع هذا الاسم على التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر. ومعنى البيت: ذم جرير بهجاء خالته وعمته بذلك وبصيغة بأنه من أهل القلة وليس من أهل الشرف والسعة إذ لو كان كذلك لصانهن من الابتذال. والشاهد في البيت «كم عمة لك وخالة» على أنه قد روي عمة وخالة بالحركات الثلاث والرفع على الابتداء وتكون كم لتكثير المراد، والجر على أن تكون كم خبرا بمنزلة رب والنصب على أن تجعل كم استفهامية أو خبرية فى لغة من ينصب بها فى الخبر.

(١) شرح الكافية ٢: ٩٧. (٢) الخزانة ٣: ١٢٦.

(٣) شرح المفصل ٤: ١٣٠، الكتاب ٢: ٢٩٣، شرح الكافية ٢: ٩٧، اللباب: ٩٨، شرح اللمع: مخطوطة مصورة برقم ٩٨٤، التاج المكلل: مخطوطة مصورة برقم ٥٨.

(٤) الخزانة: ٣: ١٢٦، اللباب: ٩٨. (٥) الكتاب: ١: ٢٩٣.

باب الحكاية

- اختلاف لغات العرب في إعراب الاسم المحكي:

وتعني الحكاية عند النحاة: إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده أو معناه[1]، وهى إما حكاية جملة وتكون بعد القول وما تعرف منه فيحكى به لفظها أو معناها. وإما حكاية مفرد وهى ضربان:

١- حكاية اللفظ المفرد مع استفهام بأي أو من.

٢- حكاية بدون استفهام[2].

فإن كان الحكم على معنى اللفظ المحكي كانت شاذة كقول بعض العرب: دعنا من تمرتان لمن قال له: هاتان تمرتان، أما نفس اللفظ فلا[3].

ولم يقع اختلاف بين لغات العرب حول حكاية الجملة الاسمية أوالفعلية بعد القول أو ما تصرف منه.

إلا أن الاختلاف قد وقع بينهم حول حكاية الاسم المفرد، وهذا المفرد إما أن يكون علما أوغيره.

فإن كان علما فقد اختلف الحجازيون وبنو تميم حول حكايته:

فالحجازيون: قد يحكونه بعد من بشروط:

١- ألا يكون المسئول عنه منعوتا، إلا إذا وصف بابن وأسقط تنوينه لوقوعه بين علمين.

٢- ألا يكون المسئول عنه مؤكدا.

٣- ألا يكون المسئول عنه مبدلا منه.

٤- ألا يكون المسئول عنه معطوفا عليه عطف بيان، ويستثنى منه إذا كان معطوفا.

---

(١) شرح التصريح ٢:٢٨٢.
(٢) أوضح المسالك ٦٢٥.
(٣) حاشية الخضرى ٢:١٤٢.

٥- ألا يدخل حرف العطف على «من».

فإذا توافرت هذه الشروط حكى الحجازيون هذا العلم على حسب إعرابه فيقولون: إذا قال الرجل: رأيت زيدا، من زيدًا؟ وإذا قال مررت بزيدٍ قالوا: من زيدٍ؟ وإذا قالوا: هذا زيدٌ، قالوا: من زيدٌ؟[1] فيجعلون «من» فى موضع رفع بالابتداء، وزيدا، وزيد، وزيد، فى موضع الخبر، ويحكون، وتكون الحركة قائمة مقام الرفعة التى تجب بخبر المبتدأ[2].

وقد يترك الحجازيون حكاية مثل هذا العلم مع اجتماع شروطه ويرفعونه على كل حال.

أما بنو تميم: فإنهم يرفعون هذا العلم فى كل حال على الابتداء، والخبر، فيقولون فى جواب من قال: رأيت زيدا ومررت بزيد، من زيدٌ فيكون زيد مبتدأ، «ومن» خبره، وأجاز قوم غير ذلك والرفع القياس، إذ لا خلاف أن مستفهما لو ابتدأ السؤال لقال: من زيد؟ فمن على هذا مبتدأ، وزيد الخبر[3].

أما إن كان غير علم فإما أن يكون نكرة أو أيا أو من.

فإن كان نكرة: فقد نقل الأخفش أن بعض العرب يحكون النكرة فيقولون فى من قال: رأيت رجلا، من رجلا؟ فى النصب، وفى مررت برجل، من رجلٍ؟ وهذا رجل من رجلٌ؟ فى الرفع.

أما «من».

فقد نقل معظم النحاة خلا يونس أنها فى الوقت تجري على مذهبين[4]:

١- مذهب اللغة الفصحى: وهو أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعها.

ففى الإفراد يقال: قام رجل فيقال: منو، ورأيت رجلا فيقال: منا، وفى مررت برجل: مني.

(١) الكتاب ١: ٤٠٣، شرح الكافية ٢: ٦٤ وما بعدها.
(٢) أسرار اللغة -ابن الأنبارى: ٣٩٠. (٣) شرح المفصل ٤: ١٩.
(٤) شرح المفصل ٤: ١٩.

وفى المؤنث المفرد: منت، وفى تثنية المذكر: منان رفعا، ومنين نصبا وجرا.

وفى تثنية المؤنث: منتان رفعا، ومنتين نصبا وجرا.

وفى الجمع المذكر: منون رفعا، ومنين نصبا وجرا.

وفى جماعة الإناث: منات.

قالوا: وقد جاء على هذه اللغة قول شمير بن حارث الضبي[1].

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ: مَنُوَن أَنْتُم فَقَالُوا: الجِنُّ، قُلْتُ: عُمُوا ظَلَامَا[2]

٢- أما المذهب الآخر: فقد حكى ابن كيسان عن بعض البصريين أن من العرب من يحكي بمن إعراب المسئول عنه فقط، فيقال لمن قال: قام رجل أو رجلا أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء، منو فى الرفع، ومنا فى النصب، ومني فى الجر، وكأن هؤلاء أرادوا أن يحكوا إعراب الاسم فقط وهو لغة لقوم من العرب[3].

٣- نقل عن يونس أن من العرب من يجيز الحكاية بمن فى الوصل وإلحاق الزيادات بها حينئذ، تقول: منو يافتى، ومنا يا هذا، ومني يا هند، ولا تنون، ومنه يا فتى فى الأحوال تشير إلى الحركة ولا تنون.

وفى التثنية:

منان، ومنتان، يا قوم بكسر النون.

ومنون ومنين يا فتى فتفتح النون، ومنات يا فتى فتضم التاء، وتنون فى الرفع وتكسر التاء وتنون نصبا وجرا.

---

(١) النوادر: ١٢٣

(٢) الجمل الكبرى: ٦٦، المقرب ١: ٣٠٠.

(٣) الهمع ٢: ١٥٢ وما بعدها، شرح اللمع ٢٩ وما بعدها.

(*) نسبه الضبي إلى جذع بن سنان الغساني على رواية من روى: صباحا وأما على الرواية المنشودة فإنه ينسب إلى شمر بن الحرث الضبي، وعموا: أنعموا والشاهد: فى منون أنتم على ما حكاه يونس أن هذا مذهب لبعض العرب يثبتون الزوائد وصلا فى الحكاية بمن فيقولون منو يا فتى غير منون وكذا منا ومني يكسرون نون المثنى ويفتحون نون الجمع ومنه قولهم: منون أنتم؟

وقد حكى يونس: أن هذه لغة لبعض العرب وهى قليلة[١].

٤- أما أي: فيحكى بها وقفا ووصلا عاقلا أوغير عاقل والأفصح فيها مطابقة المحكي إعرابا وتذكيرا وإفرادا وتأنيثا وتثنية وجمعا فيقال: أي، أية، أيان، أيتان، أيون، أيات.

اختلاف لهجات العرب فى التذكير والتأنيث:

هما من الألفاظ المتغيرة. فالتذكير: ضد التأنيث من جهة المعنى.

أما عند النحويين: فالتأنيث: يعني إلحاق علامة ما من علامات التأنيث بالاسم أو الفعل المسند إليه ذلك الاسم.

أما التذكير: فهو خلوهما من تلك العلامات أو واحدة منها، وأشهر تلك العلامات عند بعض النحويين: الهاء التي تكون فرقا بين المذكر والمؤنث والتاء وألف التأنيث المقصورة والممدودة، والكسرة عند بعضهم[٢].

ويرى بعض الباحثين المحدثين: أن هذه العلامات ليست فى الحقيقة إلا علامات للمبالغة تفيد الكثرة، ولذا نراها فى كلمات مذكرة من مثل علامة وفهامة، كما نراها في بعض الجموع مثل قتلى وجرحى.

ومن خلال ما وصل إلينا من كلام العرب نجد أنهم لم يسيروا فى هذا الشأن على نسق مطرد:

١- فهناك قبائل عرف عنها التأنيث ربما فى معظم الكلام ككنانة مثلا حتى قيل[٣]:

أنا رجل جانبتنى صأصأة اليمن[*]، وعنعنة تميم وأسد وكشكشة ربيعة، وتأنيث كنانة.

---

(١) الهمع ٢: ١٥٣.

(٢) المذكر والمؤنث - الفراء: ٥٧، شرح المفصل ٥: ٨٩، أوضح المسالك: ٦٢٨.

(٣) أبو زيد محمد بن أبى الخطاب -جمهرة أشعار العرب: ٨٦.

(*) صأصأة اليمن: أي كلامهم الشبيه بصأصأة الطير.

٢- وهناك ألفاظ يؤنثها الحجازيون ولكن التميميين يذكرونها والعكس.

٣- وقد تختلط فى منطق القبائل العربية فتختلف فيها من حيث التذكير والتأنيث.

٤- وقد يختلف أبناء قبيلة ما فى طريقة تذكير أو تأنيث بعض الألفاظ.

٥- وهناك ألفاظ ذكرت عند بعض العرب وأنثت عند آخرين، وذلك باعتبار مسمياتها والأسماء التى تطلق عليها إلا أنها لم تعز إلى أصحابها.

والتأنيث واجب عند النحاة العرب فيما إذا أسند الفعل إلى فاعل مؤنث حقيقى التأنيث فتلحقه تاء ساكنة فى آخر الفعل الماضى، وتاء المضارعة فى أول المضارع، ويكون ذلك فى مسألتين:

١- أن يكون ضميرا متصلا: كهند قامت، وزينب قعدت.

٢- أن يكون متصلا حقيقى التأنيث نحو: خرجت فاطمة[١].

أما فيما عدا ذلك فإنه يجوز فيه الأمران -التذكير والتأنيث- بناء على ما أثر عن العرب وذلك فى مسائل:

١- المؤنث غير الحقيقى «المجازي»: وهو مما لم يكن بإزائه ذكر من الحيوان كالقدر والسكين والنعل... إلخ، من الأشياء الجامدة، فإذا أسند الفعل إلى شيء منه ظاهرا فإنه يجوز إلحاق الفعل علامة المؤنث وتركها وإن لم يفصل بينه وبين هذا المسند فاصل[٢]، «ويرى بعض المحدثين»[٣] أن الاختلاف فى تذكير هذه الألفاظ أو تأنيثها لا يمت إلى المنطق العقلي بصلة، ولعل ذلك إنما يرجع إلى أن الخيال السامي الخصب قد شخص الأشياء الجامدة وجعل منها أناسا ثم تصور فى بعضها تأنيثا وفى البعض الآخر تذكيرا، ونسب التأنيث إلى كل ما لم يستطع له تفسيرا متأثرا فى ذلك بعوامل دينية وبأخرى مرجعها التقاليد والمعتقدات العامة التى جعلت من المرأة سحرا وغموضا ونسبوا إليها من القوى الخارقة ما لم يخطر ببال

---

(١) شرح التصريح: ١: ٢٧٧.
(٢) شرح المفصل ٥: ٩٣.
(٣) من أسرار اللغة: ١٦٢ وما بعدها.

من جاءوا بعدهم ثم ضموا إلى المرأة كل ظواهر الطبيعة التى خفي عليهم تفسيرها ودق على أذهانهم فهمها بجامع الغموض والسحر فى كل، وقد أدى ذلك إلى اعتبار بعض الأسماء مؤنثة لأنها تعبر عن ظواهر غامضة ليس من السهل عليهم تفسيرها، وأشبهت لهذا فى أذهانهم ما أحاطوا به المرأة من سحر وخرافة، ومن تلك الكلمات كل ما عبر عن الأرض وأجزائها كالطريق والبئر ثم الجهات الأربع، ومعظم مظاهر الطبيعة من ريح وسحاب ومطر، وأخيرا تلك الأسماء التى تدل على الممالك والمدن وأجزاء الجسم والأسلحة والحجارة وبعض الحيوان، والعلة التى تدور فى فلكها فكرة التأنيث عند الإنسان السامي الأول إنما كانت تكمن وراء صفة التوالد والإنتاج -أي التكثير- وهى أخص الصفات التي تتميز بها المرأة من الرجل فحينما وجدت شيئا من الموجودات قد اتصفت بهذه الصفة من قريب أو بعيد فالتأنيث أليق جنسا به[1].

٢- إذا أسند الفعل إلى مضمر مؤنث سواء أكان حقيقيا أو غير حقيقي فإن القياس عند جمهور العرب إلحاق علامة الفاعل إذا أسند إلى ضمير تثنية أو جمع نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، إلا أنه يعتقد أن بعض العرب قد تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء[2] كما قال عامر بن جوين الطائي:

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقَالَهَا[*]

وقال الآخر:

إذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرِّبْعِيِّ حاجبه ... والعَيْنُ بِالإثْمِدِ الحَارِي مَكْحُولُ[**]

(١) لهجة تميم ص ٢٨٠ - نقلا عن أحمد شوقي بدوي النجار فى رسالته عن التذكير والتأنيث ١٣٠.

(٢) شرح المفصل ٥: ٩٤.

(*) البيت لعامر بن جوين الطائي -والمزنة: السحابة المثقلة بالماء. والودق: المطر. وأبقل: أنبتت البقل يقال أبقل المكان فهو باقل.. والشاهد: ولا أرض أبقل.. حيث ذكر الفعل مع إسناده إلى الأرض وهي مؤنثة.. وأوله بعضهم على أن ذلك إنما حصل لأن الأرض مكان فكأنه قال ولا مكان أبقل وهو مذكر.

(**) البيت لطفيل الغنوي... والأحوى: الظبيي الذى فى ظهره خطوط سود مأخوذ من الحوة وهى السواد -والربعي: منسوب إلى الربيع وهو المولود فى الربيع، وكذلك الحاري: نسبة إلى الحيرة. والشاهد في قوله: والعين بالأثمد مكحول... حيث أخبر بمكحول وهى وصف مذكر عن العين وهي مؤنثة، وذلك مراعاة للمعنى فهي بمعنى الطرف.

فخذف علامة التأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث وذلك قبيح[1].

ومثله قول الأعشى:

فَـــــإِمَّـــــا تَـرَيْنِّـي وَلِي لِمَّـةٌ فَـــإِنَّ الحَـــوَادِثَ أَودَى بِهَـــا[*]

ولذلك نظائر فى لغات العرب[2]، ستأتى.

٣- ويرى النحاة أن اسم الجنس: تدخله التاء للفرق بين الجنس والواحد كثيرا، ولعكسه قليلا، وتكون فى المخلوقات دون المصنوعات نحو: ضربة وضرب، وقتلة وقتل، لأن الضرب جنس يعم القليل والكثير، وضربة للمرة الواحدة.

ومنه: بطة وبط وحمامة وحمام، وذكر أبو بكر السراج هذا القسم مفردا لأنه يقع في الحيوان للفرق بين الواحد والجمع فيدخل فى علم الجنس من هذه الجهة وينفصل منه لأنه فى الحيوان لا يراد به الفرق بين المذكر والمؤنث فى الجنس كمرء ومرأة[3].

والتأنيث فى اسم الجنس مـذهب لبعض العرب، والتذكـير فيه لغـة لآخرين - وسيأتى.

٤- كل جمع واحده على بنائه من لفظه وتلحق به تاء التأنيث لتمييز واحدة من جمعـه فإنه يقع الاسم فيه للجنس كـما يقع للواحد، فإذا وصف جـاز فى الصفة التذكير على اللفظ والتأنيث على تأويل معنى الجماعة، ويصح جمع صفته مكسرا ومصححا نحو قوله تعالى: ﴿ **وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ** ﴾ ﴿ **وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ** ﴾.

ويقع على الحـيوان كـما يقع على غـيره نحـو حمـامة وحـمام وبطة وبـط وشاة وشاء[4].

---

(١) شرح المفصل ٥: ٩٤.

(*) البيت من قصيدة للأعـشى ميمون بن قيس يمدح فيها قيس بن مـعدي كرب الكندي ويزيد بن عبد المدان ابن الزيان الحارثي. . . الديوان: ١٢٠ ومـا بعدها، واللمة: الشـعر يلم بالمنكبين فإذا زاد عن ذلك فـهو الجمة. والحوادث: نوازل الدهر التي تحدث الواحدة تلو الأخرى. وأودى بها: ذهب بها وأبادها وأهلكها وقصد بذلك أنه قـد أصيب بالصلع وانحسار شـعر الرأس وذلك دليل الكبر والعـجز. والشاهد: أودى بها: فإن الحوادث فى معنى الحدثان فليس بمؤنث كما قيل.

(٢) الإنصاف: ٢:٧٦٣. (٣) شرح المفصل ٥:٩٨.

(٤) نفسه ٥:١٠٦.

وسنرى اختلاف لغات العرب في هذا الشأن.

٥- ويذهب النحاة إلى أن هناك أوزانا يستوي فيها المذكر والمؤنث إذا تقدمها موصوفها وهي:

فعول بمعنى فاعل، ومفعال، مفعيل، مفعل، وفعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح وكف خضيب وعين كحيل والمعنى مخضوبة ومكحولة.

وقد خرج عن ذلك قولهم: ملحفة جديدة.

فقال الكوفيون: هي فعيل بمعنى مفعول أي مجدودة.

أما البصريون: فقد قالوا هي بمعنى فاعلة[١].

وقال بعضهم بشذوذ هذه الصيغة[٢]، والصحيح أنها لغة، كما سنوضح ذلك فيما بعد.

٦- وقد يؤنث المذكر ويذكر المؤنث في لغات بعض العرب حملا على المعنى نحو قوله:

ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاَثُ ذَوْدٍ　　لَقَدْ جَارَ الزَّمانُ عَلَى عِيَالِي[*]

ألحق التاء في عدده حملا على الأشخاص[٣]، والقياس تذكير العدد من ثلاثة إلى عشرة مع المؤنث وتأنيثه مع المذكر[٤] إلا أن مثل ذلك قد ورد استعمالا لبعض العرب حيث أنث ثلاثة لكثرة إطلاق النفس على الشخص.

---

(١) شرح المفصل ٥: ١٠٢، الهمع ٢: ١٧٠. شرح التصريح ٢: ٢٨٦ وما بعدها.

(٢) شرح التصريح ٢: ٢٨٧.

(٣) الإنصاف ٢: ٧٧٢، الهمع ٢: ١٧٠.　　(٤) الهمع ٢: ١٤٨.

(*) البيت من شواهد الكتاب ٢: ١٧٥، والإنصاف ٢: ٧٧١، الخزانة ٣: ٣٠١، وقد نسب إلى الحطيئة - ملحقات ديوان الحطيئة: ٢٧٠.

والذود: اسم جمع يطلق على ما بين الثلاثة إلى العشرة من الإبل. وعيالي: يقصد أنه اقتصر وصار ذا عيلة وقد ظلمه الدهر.

والشاهد: تأنيث ثلاثة أنفس وكان القياس التذكير في العدد بحذف التاء لكنه أنثه على معنى النفس وأنها تطلق على الشخص.

ومما حمل فيه اللفظ على المعنى والعكس الجمع واسم الجمع نحو قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الشعراء: ١٠٥] ﴿وقَالَتِ الأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤] ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦] وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ..﴾ [يوسف: ٣٠] ومنه قول الشاعر:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي(*).

وقد أوّل ذلك معظم جمهور النحاة، والظاهر أنه جاء على لغات لبعض العرب حيث يعاملون ما ذكره على معنى الجماعة فى المؤنث وعلى الجمع فى المذكر[١]، وهو مذهب شائع فى لغة العرب، وسنورد ههنا بعض مظاهر من اختلاف لغات العرب فى هذه الناحية على حسب ما عثرنا عليه من آثار اختلاف هذه اللهجات فى جانب الألفاظ والأسماء وطريقة استعمال العرب لها ابتداء من الإنسان وما يتعلق به ثم ما يليه... إلخ.

أولا - الإنسان وما يتعلق به:

فالإنسان: ذكر باعتبار إطلاقه على المذكر لكنه مؤنث إن أريد به امرأة[٢] وبعض العرب ذكّروا اللّسان وربما أنثوه إذا قصدوا به قصد الرسالة أو القصيدة، أما اللسان بعينه: فلم يسمع من العرب إلا مذكرا[٣].

والضرس: من الأسنان مذكر ما دام له هذا الاسم، قال الفراء: الأنياب والأضراس كلها ذكران، وقال السجستانى ربما أنثوه، وأنكر الأصمعى تأنيثه[٤].

والعاتق من الإنسان: يذكر ويؤنث[٥] وأنكر بعضهم تأنيثه.

---

(١) شرح المفصل ٥: ١٠٣، شرح التصريح ١: ٢٨٠.

(٢) أدب الكاتب: ٢٢٧.

(٣) المذكر والمؤنث -الفراء ٧٤.

(٤) نفسه -٨٩، والمذكر والمؤنث -ابن الأنبارى: ١٢٤.

(٥) المذكر والمؤنث -الفراء - ٧٧.

(*) ما ذكر صدر بيت عجزه: والأقربون إلى ثم تصدعوا، ويروى الظاعنون مكان الأقربون، وفى البيت عدة شواهد.

أ- بكى بناتي: حيث لم يصل بالفعل تاء التأنيث مع أنه مسند إلى بناتى وهو مؤنث جمع سلامة وهذا يؤيد مذهب من قال بجواز ذلك فى لغة العرب إذ هو بمعنى الجماعة وهذا مذهب الكوفيين، والبصريون يقولون أن البنين والبنات لم يسلم فيه لفظ الواحد فذكر لما لم يعامله جمع مؤنث سالم.

ب- أن الشاعر قد أتى بالمفعول لأجله معرفة وهذا بخلاف من ذهب إلى تنكيره.

وقـال ابن الأنباري: وهذا خطأ مـنهم فقـد نقل عن الفـراء أن العاتق: تذكـر وتؤنث[1].

والعنق: مؤنثة فى لغة أهل الحجاز يقولـون ثلاث أعناق ويصغرونها عنيقة قال: وغيـرهم يقولون: هذا عنق ويحـقرونه فـيقولون: هذا عنيق طـويل، وأنشد لأبي النجم[2] فِي شَرْطَمٍ هَادٍ وَعُنُقٍ عَرْطَلٍ(*).

وزعم الأصمعي أنه لا يعـرف التأنيث فى العنق، وذهب أبو زيد إلى أنه يؤنث ويذكر ويرى السجستاني: أن التذكير الغالب عليه[3].

والحلق مؤنثة وقد تذكر[4].

والليت: مذكر وربما أنث[5].

والعلباء: مذكر، وربما أنث إذا ذهب به إلى العصبة فى صفحة العنق، وهي في بني أسد، قال الفراء: أنشدني بعض بني أسد[6].

حَـجَّـامُـهَـا بِشَـرْطِهَـا عَنِيْفُ   بِالقَـرْحِ مِنْ عِلْبَـائِهَـا قُـرُوفُ

يَخْـدَرُ مِنْهُ اللِّيْتُ والصَّلِيفُ(**)

واختلف نقل الأئمة حول استعمال العرب للعضد والعجز من حيث تذكيرها أو تأنيثهـا فبينما ينقل أبو عبيـد عن أبي زيد أن تميم تؤنثها، وأن التذكيـر لغيرهم من العرب[7] ينقل عن أبي زيد أن أهل تهامة يؤنثها، وتميم تذكرها[8].

---

(1) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري - ٢٠٨.

(2) المذكر والمؤنث -الفراء - ٧٣.

(3) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٢٩٢.

(4) نفسه: ٥٥٨.

(5) المذكر والمؤنث -الفراء - ٧٦.

(6) المذكر والمؤنث -الفراء - ٧٦.

(7) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٢٩٣.

(8) المصباح المنير: ٢: ٤٩٤.

(*) البيت نسب لأبى الـنجم العجلي، ويروى: وكاهل ضـخم، و«سرطم هاد......» والعـرطل: الفاحش الطول المضطرب من كل شيء.

(**) الشعر ورد عند الفراء فى المذكر والمؤنث ٧٦، والمذكر والمؤنث -ابن الأنباري ٣٠٥ بدون عزو، والليت ناحية العنق مـتذبذبة القرط، والعلباء: عـصبة صفراء فى صـفحة العنق، وقروف من قـرف: إذا قشر الشيء.

والإبط: يذكر ويؤنث: فمن تأنيثه قول بعض العرب لرجل قد رفع سوطا ليضرب به آخر قد رفع السوط حتى برقت إبطه[1].

والذراع: مؤنث عندهم بدليل سقوط التاء من عددها كقول حميد الأرقط يصف قوسا عربية:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ   وَهْيَ ثَلاثُ أَذْرُعٍ وإِصْبَعُ[*]

والعدد من ثلاثة إلى عشرة يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر مما يدل على أن الذراع مؤنث ههنا، إلا أن بعض بني عكل قد ذكروه، نقل أبو حيان: أن الفراء قد قال: والذراع أنثى وقد ذكر الذراع بعض بني عكل[2].

والكراع: يذكر ويؤنث[3].

والأصابع: إناث كلهن إلا الإبهام فإن العرب على تأنيثها إلا بني أسد أو بعضهم فإنهم يقولون: هذا إبهام والتأنيث أجود وأحب إلينا، كما قال الفراء[4].

والقفاء والمتن: يذكران ويؤنثان.

والبطن من الإنسان: مذكر، ومن القبائل مؤنث.

والمعى: يذكر، وربما ذهبوا به إلى التأنيث كأنه واحد دل على الجمع[5].

والنفس: تذكر وتؤنث باعتبارين، فإن أريد بها معنى الإنسان فهو مذكر، وإن أريد بها الروح فهي مؤنثة.

---

(1) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري -١٠٤.

(*) البيت من قصيدة لحميد بن الأرقط يصف قوسا عربية.
وفرع: أي قوس فرع وهي التى تتخذ من رأس القضيب. والذراع: من الإنسان من المرفق إلى أطراف الأصابع. والشاهد: ثلاث أذرع... فإن أذرعا جمع ذراع وهي مؤنثة والدليل على تأنيثها سقوط التاء من عددها نحو ثلاث.

(2) شرح التسهيل ٣: ١٧٤، المذكر والمؤنث -٧٧.

(3) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري -٣٠١.

(4) المذكر والمؤنث -الفراء-٧٨، ومختصر المذكر والمؤنث -المفضل - ٥٣.

(5) نفسه ٧٩، ١٠٣، ٧٥.

وحال الإنسان: مؤنث عند العرب، وأهل الحجاز يذكرونها وربما قالوا فيها حالة بالهاء[١]، قال الشاعر:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَوْمِ حَاتِمًا ... عَلَى جُودِهِ لَظَنَّ بِالمَاءِ حَاتِمُ(*)

وشكك بعضهم فى رواية البيت، وقالوا: بتحريف الرواية[٢]، وذكروا وأنثوا – طباع الإنسان –والتأنيث فيه أكثر.

وذكروا وأنثوا –خيال الإنسان– والتذكير أغلب عليه.

وذكروا وأنثوا –قفا الإنسان– والتذكير فيه غالب[٣].

ونقل عن أهل نجد وسائر العرب أنهم يقولون: فلانة زوجة فلان، أما الحجازيون فكانوا يقولون: فلان زوج فلانة وفلانة زوج فلان، قال الفراء: وهو أقل من «زوجة» ولغة الحجاز أفصح عند العلماء[٤] فقد نزل بها القرآن ﴿**أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ**﴾ [الأحزاب: ٣٧].

وقال ﴿**وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا**﴾ [النساء: ١] قال ابن الأنباري: وأنشد لعبدة بن الطبيب:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي ... والأَقْرَبُونَ إليَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا(**)

وأنشدوا للفرزدق:

وَإِنَّ الذَّي يَمْشِ يُحَرِّشُ زَوْجَتِي ... كَمَاشٍ إلى أُسْدِ الشَّرَى يَسْتَثِيرُهَا(***)

---

(١) المذكر والمؤنث –ابن الأنباري– ٣٠٦، ٣٠٧.

(٢) المذكر والمؤنث – ابن الأنباري: ٣٠٧

(٣) نفسه ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٨٦.

(٤) المذكر والمؤنث – الفراء – ٩٥، ١٠٨.

(*) البيت من قصيدة نسبت للفرزدق وقبله:

فلما تصافنا الأداوة أجهشت ... إلى غضون العنبري الجراضم

وظن: بخل. وحاتم: هو حاتم الطائي المشهور بكرمه.

والشاهد: حالة: حيث أنث الحال بدليل لحاق تاء التأنيث له، وفى البيت شاهد آخر وهو قوله حاتم حيث جره على البدل من الضمير المتصل فى جوده.

(**) البيت لعبدة بن الطبيب. والشجو: الحزن، وتصدعوا: تفرقوا.

والشاهد: في زوجتي: حيث أنثه بإلحاق لفظ «الزوج» التاء وهي لغة لأهل نجد وسائر العرب، بخلاف لغة أهل الحجاز «زوج» فى التذكير والتأنيث، وهذا وإن كان أفصح إلا أن الأول أشيع وأكثر.

(***) البيت رأيته فى ديوان الفرزدق ص ٦١، وهو برواية أخرى غير هذه: وهى: =

وقال ذو الرمة:

أَذُو زَوْجَةٍ بالمِصْـرِ أَمْ فى خُصُـومَةٍ　　أَرَاكَ لَهَـا بِالْبَصْـرَةِ العَـامَ ثَاوِيَا(*)

وقال آخر:

من مَنْزِلِي قَـدْ أَخْـرَجَتْنِي زَوْجَـتِي　　تَهِـرُّ فِي وَجْـهِي هَرِيْرَ الكَلْبَـةِ(**)

ولكثرة هذه اللغة فى مقابل «زوج» وجـدت فى لسان بعض الحجازيين، وصار أهل مكة والمدينة يتكلمون بها.

وقد أنكر الأصمعى هذا الكثير، وقال: هي زوج لا غير وجعلها الفيروزأبادي: لغة رديئة[١].

والعرس: يذكر ويؤنث.

والصهـر: يذكر ويؤنث: نقل عن الفراء قـوله: قال بعض العرب: بيننا صـهر فنحن نرعاها، فأنثها[٢].

والهدى: يذكـر ويؤنث، والتأنيث لبني أسد إذ يقـولون: هذه هدى حسنة[٣]. وسمع من أهل اليمن من يؤنث لفظ «الكتاب» الذى يكتـبه الشخص ويرسله، قال أبو عمـرو: سمعت أعرابيـا يقول: فلان لغـوب جاءته كتابـي فاحتقـرها فقلت: أتقول: جاءته؟ فقال: أليس بصحيفة[٤].

= فـإن امـرأ يـسـعى يخـبب زوجـتى　　كـسـاع إلى أسـد الـشـرى يسـتـبيـلـهـا

ومعنى يخبب: أى يفسد، ويستـبيلها: يأخذ بولهـا، ويقصد بالسـعاية هنا هو المشي بالنميمـة، وحرش: من التحريش الإغراء لقصد الفساد، وأسد الشرى: موضع تنسب إليه الأسود الشجعان، والشاهد فيه: كالذي قبله.

(١) المذكر والمؤنث -ابن الأنبارى - ٣٨١.　　(٢) المذكر والمؤنث -ابن الأنبارى- ٣٨٦.

(٣) مختصر المذكر والمؤنث: المفصل بن سلمة - ٥٦.

(٤) الخصائص: ١: ٢٤٩، الهمع ٢: ١٧٠.

(*) البيت نسب إلى ذى الرمة -ديوانه: ٦٥٣.

والمصر: كل كورة يقسم فيها الفيء والصدقات، والبصرة: بلد معروفة. وثاويا: أي مقيما. والشاهد فيه كالذي قبله.

(**) البيت لم ينسب إلى أحد. وتهـر: تصوت، وهرير الكلبة: صوتها وهو دون النباح والشـاهد فيه قوله: أخرجتني. . . زوجتي. . على ما أوضحنا.

ويقال: ملحفة خلق بغيرهاء، قال الفراء: وبعض قيس يقولون خلقة وجديدة، ولم يجز ابن السكيت جـديدة ولا خلقة قال: وإذا كان فعـيل نعتا لمؤنث وهو في تأويل مفعول كان بغير هاء نحو: لحية دهين لأنها فى تأويل مدهونة(1).

وقوله هذا هو الذي لا يجـوز، ما دام قد ثبت بنقل الأئمة على أنهـا لغة لقوم معروفين من العرب.

والسراويل: تذكر وتؤنث، نقل ذلك عن البصريين، قالوا: يقال: هو السراويل وهي السراويل(2).

والإزار: يذكر ويؤنث.

والسلطان يذكر ويؤنث، قال السجستاني: سمعت من أثق بفصاحته يقول: أتتنا سلطان جائرة، وقال يعقوب: التأنيث أكثر عند الفصحاء.

والملك: يذكر ويؤنث.

والمال: يذكر ويؤنث، ومثله: الأسد(3).

والسلم، والسلم: بمعنى الصلح: يذكـران ويؤنثان، ومن التأنيث قـوله تعالى: ﴿ **وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا** ﴾ [الأنفال: ٦١].

قال الفراء: إن شـئت جعلت الهاء للسلم، وإن شـئت جعلتها لتـأنيث الفعلة، كما تقـول للرجل يعق أباه: لا تصلح بعدها أبدًا، تريد الفعلة، وقد نقل التـذكير عن الطوسي وأبي عبيد(4).

ثانيًا- الحيوانات والطيور والحشرات:

أ- وهنا نجدهم -مثلاً- يؤنثون ويذكرون النعم.

قال أبو عبيد قال الكسائي: يذكر ويؤنث.

---

(١) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري -٤٥٧.

(٢) نفسه: ٣١٣.

(٣) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري - ٣٦٣، ٣٠٩، ٣١٨، ٣٤٠، ٤٣٥.

(٤) المذكر والمؤنث -الفراء- ٨٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٣٦٠.

ونقل عن يونس والأخفش أن العرب تذكر وتؤنث الأنعام فيقولون: هو الأنعام وهي الأنعام وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦] فذكر، وقال: (مِمَّا فِى بُطُونِهَا) فأنث.

وحول تذكير الهاء من الآية الكريمة وقع الخلاف بين النحاة فقد ذهب الكسائي إلى أنه إنما ذكر على معنى مما في بطون ما ذكرنا، واحتج بقوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ⑪ فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ﴾ [عبس: ١٠- ١١] على معنى فمن شاء ذكر ما ذكرنا.

وقال الفراء: ذكر الهاء لأنه ذهب إلى معنى النعم، لأن النعم والأنعام بمعنى.

وقال يونس والأخفش ذكر الهاء في موضع وأنثها فى آخر. لأن الأنعام تذكر وتؤنث.

وقال أبو عبيدة ذكر الهاء لأنه ذهب إلى البعض، كأنه قال: (نُسْقِيكُمْ فِي بُطونِ أيها كان ذات لبن) لأنه ليس لكلها لبن، حكى ذلك أبو عبيد عن أبي عبيدة. وأنكر السجستاني على أبي الحسن الأخفش وعلى يونس قولهما الأنعام تذكر وتؤنث، قال: تذكير الأنعام لا يعرف في الكلام، ولكن إن ذهب إلى النعم فجائز[1].

واختلف الحجازيون والتميميون حول اسم الجنس الجمعي، فذهب الحجازيون إلى أن الجنس المميز واحده بالهاء يؤنث، وربما ذكره بعضهم وإن كان التأنيث أغلب عليه.

أما غيرهم -من التميميين والنجديين- فقد أجمعوا على تذكيره، وربما أنثوه، والتذكير أغلب عليهم، ويقصد بالجنس هنا ما يقع على القليل والكثير ويفرق بين جمعه وبين واحده بالتاء[2]، ويشمل أشياء كثيرة منها -البقر- وسيأتى الحديث عن الباقي فى مواضعها.

فبالنسبة إلى البقر: فقد جاء مذكرًا في اللغة الفصيحة قال تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] وهي قراءة الجمهور على أن تشابه فعل ماض على وزن

(١) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٣٤٦.

(٢) المذكر والمؤنث- الفراء- ١٠١، التسهيل: ٢٥٤.

تفاعل مسند لضمـير البقر على أنه مذكر، وقد جاء مؤنثـا في قراءة الحسن: تشابه بضم الهاء جعله مضارعًا فحذف التاء وماضيـه «تشابه» وفيه ضمير يعود على البقر على أنه مؤنث، وهي قراءة الأعرج إلا أنه شدد الشين على أنه «تتشابه».

ومن الواضح في ذلك قـراءة أبي: «إن البـقـر تشـابهت» وهي قـراءة ابن أبي إسحق إلا أنه شدد الشين[١].

وكل هذه القـراءات التي جاءت بالتأنيـث إنما أتت على لغة بعض الحـجازيين، والقرآن قد مال إلى اللغة الفحصى العالية.

والبعير: يقع على المذكر والمؤنث، حـكى الأصمعى عن بعض العرب: شربت من لبن بعيري: وصرعتني بعيري.

وقال الأصمعي: هو بمنزلة الإنسان يقال: هذا بعير وهذه بعيري[٢].

والشاة: مذكر ومؤنث، وكذا الشاء، والهمزة فيها بدل من الهاء[٣].

والأرنب: يذكر ويؤنث فيقال: هذا أرنب وهي أرنب[٤].

والفرس: يذكر ويؤنث، فهو فرس وهي فرس[٥].

ب- والذكـر من الطير يـقال له: طائر، وللأنثـى بغيـر هاء، والتـأنيث أكثـر وأجود.

وقـال الكربنائي: قـال يونس: يقـول بعض العـرب: هذا طائر حـسن، وهذه حسنة، قال: وهي قليلة في كلام العرب[٦].

والحمامة: تذكر وتؤنث[٧].

والغراب: يذكر ويؤنث فيقال: غراب، وغرابة[٨].

---

(١) البحر ١: ٢٥٤.
(٢) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٩٧.
(٣) نفسه ٣٤٩، ٥٥٥.
(٤) المذكر والمؤنث- الفراء- ١٠٠.
(٥) نفسه: ٨٨.
(٦) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ١١٩.
(٧) نفسه: ٥٥٠.
(٨) المذكر والمؤنث -الفراء- ١٢٤.

جـ- ونجدهم يؤنثون ويذكـرون العنكبوت، والتأنيث أكثـر، قال الله عز وجل: ﴿كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت: ٤١].

قال الفراء: وأنشدني بعضهم[1]:

عَلَـى هَطَّـالِهِمْ مِـنْهُـمْ بُيُـــوتٌ كَـأَنَّ العَنْكَبُـوتَ هُوَ ابْتَـنَاهَا(*)

والجراد: تذكر وتؤنث، وكذا الغوغاء منه[2].

ويقال للذكـر من الخنافس: خنفس، وللأنثى خنفساء وقـال الكربنائي: قال أبو زيد: قال العقـيليون: هذا خنفس ذكر للواحد والخنفس للكثيـر، وقال أيضًا: قال يونس: بنو أسد يقولون فى تأنيث خنفساء خنفسة[3].

والقمل، والنمل ونحوهـما: اسم جنس يفرق بين جمعـه وبين واحده بالهاء. وقد تحـدثنا عن ذلك -وبناء عليه فـهو يؤنث على لغـة معظم الحجـازيين، ولكنه يذكر على لغة معظم النجديين والتميميين.

وبالتأنيـث في لفظ «نملة» جاء قولـه تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨] وفي الجمع في لـفظ «النحل» جاء قولـه تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ (٦٨) ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلاً يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا﴾ [النحل: ٦٨]. . .

وبالتـذكيـر أيضًـا فى جمع لفظ «الـنمل» قال تعـالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ [النمل: ١٨]. . .

ولا يدل تأنيثـه أو تذكيره في اللفظ على تـأنيث أو تذكير حقـيقة لأن التـاء قد دخلت في «قالت» للفـرق لا دلالة على التأنيث الحقيـقي بل دالة على الواحد من

(١) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٣٢٠، والمذكر والمؤنث -الفراء- ١٠٢.

(٢) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٤٣٨، ٤٤٠.

(٣) نفسه: ١١٩.

(*) البيت من شواهد معاني القرآن ٢: ٣١٧، الخزانة ٢: ٣٢٢. ولم ينسب إلى أحد. والهطال: جبل. والشاهد في: العنكبوت هو ابتناها. . . حيث ذكره الشاعر لما أعاد إليه الضمير «هو» مذكرًا، وقد تؤنث، وبها ورد القرآن الكريم.

هذا الجنس فيخبر عنها إخبار المؤنث وإن كانت تطلق على الأنثى والذكر إذ هو مما لا يتميز فيه أحد هذين، فتذكيره وتأنيثه لا يعلم ذلك من إلحاق العلامة للفعل، ولعل من التأنيث في جمع النمل قراءة أبي: ادخلن مساكنكن(١).

والعقرب: مذكر ومؤنث، فهو عقرب وهي عقرب(٢).

والحية: تذكر وتؤنث(٣).

ثالثًا- النبات والطعام..

وفي مجال النبات نجد أن النخل -مثلاً- اسم جنس جمعي يفرق بين واحده وبين جمعه بطرح الهاء -وقد سبق ذلك- وعليه فالنخل: وجد مذكرًا في لغة تميم وأهل نجد عامة لكنه مؤنث في لغة أهل الحجاز(٤)، وفي القرآن اللغتان قال تعالى: ﴿نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠] وقال تعالى: ﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧](٥).

قال أبو حيان: والنخل اسم جنس يذكر ويؤنث(٦).

وبالتذكير ورد قول امرئ القيس:

وَحَـدَّثْ بِأَنْ زَالَتْ بِلَيْلٍ حُمُـولُهُمْ   كَنَخْلٍ مِنَ الأَعْرَاضِ غَـيْرَ مُنَبَّقِ(*)

وقال العبدي:

والنَّـخْلُ بَاطِـنُهُ خَـــيْلٌ وَظَـاهِرُهُ   خَيْلٌ تَـكَدَّسَ الفُرْسَانُ كَـالنَّعَمِ(**)

---

(١) البحر: ٧: ٦١.

(٢) المذكر والمؤنث -الفراء- ١٠٠.

(٣) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٤٣٩.

(٤) المذكر والمؤنث -الفراء- ١٠١، التسهيل: ٢٥٤.

(٥) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٥٤٧.

(٦) البحر ٨: ١٧٩، شرح الكافية ٢: ١٦٢.

(*) نسب البيت إلى امرئ القيس -ديوانه: ١٦٨.
وحمول: جمع حمل وهو ما يحمل على الظهر ونحوه. والأعراض: بلد. وغير منبق: غير ممدود على سطر واحد، أي متفرقة.

(**) البيت من شواهد المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ص ٥٤٦. قد نسبه إلى الممزق العبدي. وتكدس: معناه: اجتمعت الفرسان وركب بعضهم بعضًا من كثرة الاجتماع مبالغة.

وقال زهير في التأنيث:

وَهَلْ يُنْبِتُ الخَـطِّيَّ إلاّ وَشِـيْـجُـهُ ... وَتُغْـرَسُ إلاّ فِي مَنَابِتِهَـا النَّخْلُ(*)

وقال أبو هفان: أنشـدني مصعب الزبيري لأيوب بن عـباية الأسلمي في تأنيث النخل.

وَمَـا أعْـقَـدَ النَّاسُ مِنْ عُـقْـدَةٍ ... سِوَى النَّخْلِ يُغْرَسُ مِنْهَا الفَسِيْلُ(**)

وكذلك: أنث الحجازيون البسر والشعير والتمر والبر[1]، بينما ذكر هذه الألفاظ التميميون والنجديون.

رابعًا- ما يتصل بالشراب:

فقـد نقلوا: إن الخمر مـؤنث وقد ورد مذكـرًا أيضًا والتأنيث عليـها أغلب[2]، والدليل على تذكيرها ما قاله ذو الرمة:

وَعَـيْنَانِ قَـالَ اللَّهُ: كُـونَا فَكَانَتَـا ... فَعُولاَنِ بِالألْبَابِ مَا يَفْعَلُ الخَمْرُ(***)

قال الفراء: هكذا أنشدني بعضهم فاستفهمته فرجع إلى التأنيث فقال: ما تفعل الخمر[3]، وقد ذكرها الأعشي فقال:

---

(١) المذكر والمؤنث -الفراء- ١٠١، المزهر ٢: ٢٧٧.

(٢) المخصص: ١٧: ١٩.

(٣) المذكر والمؤنث- الفراء- ٨٣.

(*) البيت من قصـيدة لزهير بن أبي سلمى يمدح فيها هرم بن سنان بن أبي حـارثة والحارث بن عوف بن أبي حارثة المري. الديوان: ٩٦ وما بعدها. والخطي: الرماح نسبها إلى الخط وهي جزيرة بالبحرين ترفأ إليها سفن الرماح.

والوشيج: القنا واحدها وشيجة والوشوج دخول الشيء بعضه في بعض.

(**) البيت من شواهد المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٥٤٨.

وأعقد: أي ثبت وقـوى وصلب، ويقال اعتقـد فلان عقدة: إذا اشتـرى ضيعة أو اتخذ مـالاً من عقار وغيره. والفسيل: الودي.

(***) نسب البيت إلى ذي الرمة -ديوانه: ٢١٣- ط كلية كمبريج.

والألباب: العقول. والخمر: اسم لكل ما خامر العقل أي غطاه.

والشاهد في قوله: مـا يفعل الخمر... حيث ذكر الشـاعر الفعل مما يدل على اعتبـاره إياها مذكرًا، وهناك من يؤنثه. قال الأصمعي: والخمر أنثى وأنكر التذكير.

وكَأَنَّ الخَمْرَ العَتِيْقَ مِنَ الإِسْفَنْطِ مَمْزُوجَةٌ بِمَاءِ زُلَالِ(*)

فقال: العتيق ثم رجع إلى التأنيث فقال: ممزوجة، وقد يكون أن تلقى الهاء تشبيهًا بكف خضيب وعين كحيل ولحية دهين لأنها معتقة فهي مفعول بها في الأصل كما تقول: معقد، وعقيد.

ونقل عن العرب تذكيرهم وتأنيثهم للعسل.

وبنو أسد خاصة يلحقون مؤنث «فعلى» التاء بينما ورد من جميع العرب أنهم يخلونه من علامة التأنيث فيقولون: في سكران -مثلاً- سكرانة، وفي عطشان: عطشانة، وفي ريان: ريانة..... إلى نظائر ذلك فحملوا هذه الصيغة على قولهم: رجل خمصان، وامرأة خمصانة، ورجل موتان وامرأة موتانة(1).

ومذهب سائر العرب -غير بني أسد- أن يقولوا: سكرى وعطشى وريا.... ولعل بني أسد قد استغنوا في باب سكران عن فعلى بفعلانة(2).

وفي مجال الأواني والأدوات.

نجد أن بعض القبائل العربية قد خالفت فيها الاستعمال اللغوي العام عند بقية العرب، القدر: أنثى، وبعض قيس يذكرها(3)، وعليه قوله:

بِقِدْرٍ يَأْخُذُ الأَعْضَاءَ تَمّاً ... بِحَلْقَتِهِ وَيَلْتَهِمُ الفَقَارَا(**)

---

(1) المذكر والمؤنث -الفراء- ٨٢، المذكر والمؤنث- ابن الأنباري: ٣١٨.

(2) شرح المفصل ١: ٦٧، الكواكب الدرية: ٤٩.

(3) شرح التسهيل: ٣: ١٦٥، التسهيل ٢١٨.

(*) البيت للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة له مطلعها:

ما بكاء الكبير بالأطلال ... وسؤالي وهل ترد سؤالي؟

دمنة قفرة تعاورها الصيف بريحين من صبا وشمال.

وممزوجة: مخلوطة، والإسفنط: الخمرة المعتقة- الديوان ٢٤.

(**) لم ينسب إلى قائل معين.

وقد أورده ابن سيده ١٧: ١٦. وتما: أي كاملة. الفقارا: الظهر والمعنى: مدح قدر هؤلاء القوم بالكبر والسعة مما يدل على كرم أهلها.

والشاهد: في يأخذ، ويلتهم: فقد ذكر الشاعر الفعلين اللذين يحملان ضميرين للقدر مما يدل على أنه عاملهما معاملة المذكر.

وقد ورد تأنيثه فى قول تميم بن مقبل:

وَقِدْرٍ كَكَفِّ الـقِرْدِ لاَ مُسْـتَعِـيْرُهَا ... يُعَـارُ وَلاَ مَنْ يَأْتِهَا يَتَـدَسَّمُ(*)

والعرب تقول: الطسة، وقد يقال لها الطس بغير الهاء وهي في الوجهين مؤنثة وبعض أهل اليمن يقول: طست بالتاء، فيؤنث[1].

هَرِقْ لَهَا مِنْ قَرْقَرَى ذَنُوبَا ... إنَّ الـذَّنُوبَ يَـنْفَعُ المَغْـلُوبَا(**)

وقال آخر:

عَلَى حِيْنِ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيْـهِ ذُنُوبُه ... يَجِدْ فَقْـدَهَا وَفِي المَقَامِ تَدَاثُرُ(***)

والدلو: يذكر ويؤنث، إذا أريد بها التي يستقى بها[2].

والصاع: يؤنثه أهل الحجاز ويجمعونه من ثلاثة إلى عشرة أصوع، ويجمعون الكثير على الصيعان[3].

قال الفراء: وأسد وأهل نجد يذكرونه ويجمعونه أصواعًا قال: وربما أنثها بعض بني أسد[4].

---

(١) المذكر والمؤنث -الفراء- ٩٤، المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٣١٦.

(٢) المذكر والمؤنث- ابن الأنباري: ٤٣٨.

(٣) المذكر والمؤنث- ابن الأنباري- ٣٥٦.

(٤) المذكر والمؤنث -الفراء- ٩٦.

(*) البيت من شواهد الكتاب ١: ٤٤١.

وقد هجا بقوله هذا قومًا فجعل قدرهم فى ضآلتها ككف القرد، كما أنهم يضنون بها على المستعير فارغة ولا يجد طالب القرى فيها ما يتدسم به، وذلك للؤمهم وبخلهم.

والشاهد: في قدر... مستعيرها... حيث أعاد الضمير على القدر مؤنثا.

(**) نسب البيت لأبي ثروان. وهرق: أصلها: أرق فقلبت الهمزة هاء على لغة لبعض العرب. ومعناه صبه وأسكبه. والذنوب: الدلو العظيمة إذا كان فيها ماء.

والشاهد في قوله: الذنوب ينفع... حيث ذكرها الشاعر بدليل تذكير الفعل وعود الضمير من ينفع مذكرًا، وقد تؤنث.. الفراء - ٩١.

(***) البيت للبيرد بن ربيعة العامري- الديوان: ٢١٧- ط- الكويت.

والتداثر: التزاحم وأصله من الدثر وهو الماء الكثير. والمقام: المجلس الذي جمعهم للخصام، والشاهد في قوله: ذنوبه... فقدها... حيث أنث الشاعر بدليل عود الضمير في فقدها مؤنثا.

ومثله الصـواع: يذكر عند قوم ويؤنث عند آخـرين ومن التذكير قـوله تعالى: ﴿ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم﴾ [يوسف: ٧٢]، ومن التأنيث قـوله تعالى: ﴿ثم استخرجها من وعاء أخيه﴾ وأنكر ذلك أبو عبيدة، ويرى أن التـذكير والتأنيث إنما اجتمعا لأنه سمي باسمين أحدهما مذكر والآخر مؤنث.

المذكر الصواع، والمؤنث السقاية[١].

وفى مجال المعادن:

فإن الذهب مؤنث عند الحجازيين، وهو مذكر عند بقية العرب[٢].

ووجـدناهم يذكـرون السـلاح ويؤنثـونه فـقد نقلـوا عن بعض بني دبيـر أنهم يقولون: إنما سـمي جدنا دبيـرا لأن السلاح أدبرته[٣]، وقد حكى تذكـير السلاح وتأنيثه الكسائي والفراء وأبو عبيد ويعقوب وأبي زيد[٤].

ودرع الحديد: يذكر ويؤنث حكي ذلك عن اللحياني.

قال الفراء: درع الحديد أنثى، وقال السجستاني: هو أنثى وقد ذكر قوم فصحاء من بني تميم الدرع، قـال والتـأنيث الغـالب المعـروف، والتـذكـير أقلهـمـا وهو معروف[٥].

والسكين: تذكر وتؤنث، حكي ذلك عن اللحياني[٦].

والفراء يرى تأنيثه في الشعر فقط[٧].

والموسى: تذكر وتؤنث فيقال: هو الموسى، وهي الموسى[٨].

والقنا: يذكر ويؤنث[٩].

---

(١) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٣٥٧ وما بعدها.
(٢) المذكر والمؤنث- ابن الأنباري- ٣٣٩- المصباح المنير ١: ٢٥٠.
(٣) المذكر والمؤنث- الفراء- ٩٩.
(٤) المذكر والمؤنث- ابن الأنباري- ٣٤٩.
(٥) نفسه: ٣٥٠.
(٦) المذكر والمؤنث- ابن الأنباري- ٣١٤.
(٧) المذكر والمؤنث- الفراء- ٩٦.
(٨) المذكر والمؤنث- ابن الأنباري- ٣٢٨.
(٩) نفسه: ٥٥٩.

نراهم: ذكروا وأنثوا منى فقالوا: هو منى وهى منى.

وأنشدوا للعرجي فى تأنيثها:

لَيَــوْمُنَــا بِمِنى إذْا نَحْنُ نَــنْزِلُهَــا ... أَسَــرُّ مِنْ يَوْمِنَا بِالعَــرْجِ أَوْ مَلَلِ(*)

وأنشد لأبي دهبل الجمحي في تذكيره:

سَـــقَى مِنًى ثُــمَّ رَوَّاهُ وَسَــاكِـنُه ... وَمَنْ ثَوَى فِيه وَاهِي الوَدْقِ مُنْبَعِقُ(**)

ويرى الفراء أن الغالب على منى التذكير والإجراء.

وحراء: الغالب عليه التذكير والإجراء، وربما أنثه بعض العرب.

وقباء وأصاخ: يذكران ويؤنثان، فمن ذكرهما أجراهما ومن أنثهما لم يجرهما.

والقليب: يذكر ويؤنث، والتأنيث لغة.

وهجر: قــال فيــها الفراء: الــغالب عليهــا التذكـير والإجراء وربما أنــثوها ولم يجروها قال الفرزدق[1].

جَاءُوا عَلى الرِّيحِ أَوْ طَارُوا بِأَجْنِحَةٍ ... سَارُوا ثَلاثًا إلى يَبْرِيْنَ مِنْ هَجَرَا(***)

أَمَيُّ هَلاَّ صَبَّرْتِ النَّفْسَ إذْ جَزِعَتْ ... فَــتُبْلِيَ اللهَ صَــبْــرًا مِــثْلَ مَنْ صَبَــرا

وفلج وحجر اليــمامة: الغالب عليهــا التذكير، وكل ما ذكــر من أسماء البلدان أجري وكل ما أنث لم يجر.

---

(١) المذكر والمؤنث- ابن الأنباري- ٤٧٩، ٤٦٨، ٣٣٥، ٤٦٧.

(*) البيت من شعر العرجي وقد رأيته في ديوانه ١٩١ تحقــيق- رشيد العبيدي- ط- بغداد. وملل: قيل: هو موضع في طريق مكة بين الحــرمين، وذكر ابن السكيت أنه منزل على طريق مكة إلى المدينة على ثمــانية وعشرين ميلا من المدينة ويروي: نسكنها بدل ننزلها.

(**) البيت قد نسب لأبى دهبل الجمحي- الديوان: ٦٣.
ومنى: جبل معروف بمكة، وقد صار الآن موضــعًا. وثوى: أقام. وواهي الودق: أن ينبثق المطر انبثاقًا شديدًا. والمنبعق: المطر يفاجئ بوابله.

(***) البيتان من شــواهد المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٤٦٧- وقد نسبهمــا إلى الفرزدق وليسا في ديوانه.
ويبرين: قــيل: بأعلى بلاد بني سعد، وهو رمــل لا تدرك أطرافه عن يمين مطلع الشمس من حــجر اليمامة. وجزعت: من الجزع: وهو ضد الصبر.

ويرى السجستاني: أن حجر اليمامة يذكر ويصرف، وبعض العرب يؤنث ولا يصرف، قال وفلج: مذكر على كل حال كذلك سمع من العرب.

وعمان: الغالب عليها التأنيث وترك الإجراء.

وفارس: الغالب عليها التأنيث وترك الإجراء[١].

قال الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أَبْنَاءُ فَارِس أَنَّنِي عَلَى عَرِبِيَّاتِ النِّسَاءِ غَيُورُ(*)

ودابق: يذكر ويؤنث.

وبغداد: تذكر وتؤنث وفيها ثلاث لغات:

بغداد، بغداذ، بغدان.

والحانوت: يذكر ويؤنث.

والفردوس: يذكر ويؤنث.

والجحيم: يذكر ويؤنث، إن أريد بها النار بعينها.

والركيه: مؤنثة بحرف التأنيث، قال الفراء: فإذا قالوا: الركى ذهبوا به الكثير، قال: ورأيت بعض بني تميم وسقط ابن له فى بئر فقال: والله ما أخطأ الركى فوحد بطرح الهاء كأنه ذهب به إلى التذكير على أنه اسم للجمع وهو موحد.

وأنث الحجازيون لفظ السوق، بينما ذكرها بنو تميم، والتأنيث أغلب عند الفصحاء لأنهم يصغرونها على سويقة، ويقال: سوق نافقة[٢].

والأضحى: يذكر ويؤنث، قال الأصمعي: من ذكر ذهب إلى العيد، وقال الفراء: من ذكر ذهب إلى اليوم. وأنشد للمفضل:

---

(١) المذكر والمؤنث- ابن الأنباري: ٤٦٨، ٤٦٦.

(٢) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٤٧٣، ٣٧٥، ٣٢٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٤٢٧، ٣٥٤.

(*) البيت قد نسب لمزاحم العقيلي. وهو من شواهد المذكر والمؤنث -ابن الأنباري - ٤٦٦. وغيور: من غار الرجل على أهله والمرأة على بعلها فهي غيور وهو غيور: وهي الحمية والأنفة. وفارس بلد. والنسب إليه فارسي.

رَأَيْـتُكُـمُ بَنِـي الخَـــــذْوَاءِ لَمَّـا ... دَنَا الأَضْـــحَى وَصَلَّلَت اللِّـحَـامُ
تَـوَلَّيْـــــتُـمْ بِوِدِّكُـمُ وَقُـلْتُـمْ ... لَعَكٌّ مِـنْكَ أَقْــرَبُ أَوْجُـــذَامُ(*)

والأيام: مؤنثة، وقد تذكر على معنى الحين والـزمان والتأنيث هو الغالب عليها كقولك أيام شريفة وعظيمة(1).

أما أيام الأسبوع: فـإن السبت والأحد والخميس مذكرة، إذا قصـدت بها قصد الأيام فيقال مضى السبت بما فيه، وكذا الأحد والخميس.

وإذا قصد بها قصد يوم الجمعة أنثت فـيقال: مضى السبت بما فيهن على معنى مضت الأيام بما فيهن.

أما الاثنان: فالتذكير لمعناه، وقد يؤنث على معنى الجمع فيقال مضى الاثنان بما فيهن على معنى الأيام.

أما الثلاثاء والأربعاء والجمعة: فـتذكر إن ذهب بها إلى معنى اليوم، وقد تؤنث إن ذهب بها إلى اللفظ(2).

وسرى الليل: مـؤنثة، وقال السـجستـاني: تذكر وتؤنث، وقال: سـمعت من أعراب بني تميم من ينشد:

إِنَّ سُـرَى اللَّيْـلِ حَـرَامٌ لاَ تَحِل(**)

أسماء القبائل:

وهي مؤنثة فتقول: هذه تميم، ومضر، وقيس....

(1) المذكر والمؤنث- ابن الأنباري- ٢٢٢.

(2) المذكر والمؤنث- ابن الأنباري- ٢٢٠ وما بعدها.

(*) البـيتـان رواهما أبو زيـد في النوادر ١٥٢ رواية عن أبي الغـول، ووردت في المذكر والمؤنث للفـراء ٨٢ ونقلهما عنه ابن الأنباري في كتابه المذكر والمؤنث ٢١٨ ولم يعزهما أحد من هؤلاء إلى أحد.
والمعنى: أنكم لما كانت اللحوم قليلة كنتم أصدقائي، ولما أنتنت لكثرتها أعرضتم عني.

(**) البيت من شواهد ابن الأنباري في المـذكر والمؤنث- ٣٢٣- وقد أنشده نقلاً عن السجسـتاني ولم ينسبه إلى أحد معروف.
وسرى الليل: هو السير في الليل وليس النهار بخلاف السير فإنه يكون في الليل والنهار. وتحل: بكسر الحاء حلا خلاف حرم.

والخلاف بين النحاة فى إجراء أو عدم إجراء بعض أسماء القبائل ففى نحو تميم وأسد يجوز إجراؤه وعدم إجرائه، فمن أجراه احتج بأنه اسم معروف مذكر سميت القبيلة به فأجرى لذلك وإن كان مذكـرًا، ومن لم يجره قال هو اسم للقبيلة فمنعه الإجراء للتعريف والتأنيث.

وعاد وتبع: يذكران ويؤنثان، فمن ذكـره قال: هو اسم للحي ومن أنثه قال هو اسم للأمة.

وسبا: يذكر ويؤنث، ومن ذكره أجراه ومن أنثه لم يجره[1].

وفي السماء والأرض وما بينهما:

نجدهم ذكـروا وأنثوا لفظ السـماء وإن كان التـذكير قليـلاً. كأنهـما جمع سـماوة وسماءة[2]. قال أبو حيان: السماء مؤنث في لغة أهل الحجاز ويذكر عند أهل نجد[3]. ومن التذكير قوله عز وجل ﴿**السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ**﴾ [المزمل: ١٨] فذكر. قال الشاعر:

فَلَوْ وَقَعَ السَّـمَـاءُ إِلَيْـهِ قَـوْمًـا ... لَحِـقْنَا بِالسَّـمَاءِ مَعَ السَّحَـابِ(*)

وإن قصدوا بالسماء المطر فهي مؤنثة[4].

وذكروا وأنثوا الآل: الذي يلمع بالضحى يشبـه السراب، والتذكير أجود، ونقل تذكيره وتأنيثه عن اللحياني ويعقوب[5].

والرياح: كلها إناث، وفي التنزيل ﴿**بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ**﴾ [الحاقة: ٦] فإن أريد بها معنى الأرج والـنشر وهما حركتـا الريح فهو مذكر، نقـل عن الفراء أنه قال: أنشدني بعض بني أسد:

---

(١) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٥٣٥، ٥٣٩، ٥٤٢.

(٢) المذكر والمؤنث- الفراء- ٢١٢.

(٣) البحر: ١: ٨٣.

(٤) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٣٦٨.

(٥) نفسه ٣٧٦، المذكر والمؤنث -الفراء- ١٠٦.

(*) البيت لم ينسبه أحد إلى قائل. والسماء المظلة للأرض. ولحقنا: أي أدركنا. والسحاب معروف قيل وسمي بذلك لانسحابه في الهواء.

كَمْ مِنْ جُرَابٍ عَظِيمٍ جِئْتَ تَحْمِلُهُ   وَدُهْنَةٍ رِيحُهَا يَغْطِي عَلَى التَّفَلِ(*)

قال: أنشدنيه عدة من بني أسد كلهم يقول «يغطى» فيذكرونه[1] وكأنهم اجترؤا على ذلك إذا كانت الريح ليس فيها هاء، والعرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء.

والمسك والعنبر: يذكران ويؤنثان، يقال:

هو المسك وهي المسك، وهو العنبر وهي العنبر.

وأنشد في التذكير للزبير بن عبد المطلب:

فَأَنَّا قَدْ خُلِقْنَا مُذْ خُلِقْنَا   لَنَا الحِبَرَاتُ وَالمِسْكُ الفَتِيْتُ(**)

وأنشد في تذكير العنبر للأعشى:

إذَا تَقُومُ يَضُوعُ المِسْكُ آَونَةً   والعَنْبَرُ الوَرْدُ مِنْ أَرْدَانِهَا شَمِلُ(***)

وفي الطريق وأسمائه:

نجد أن الحجازيين يؤنثون الطريق بينما يذكره أهل نجد. والتذكير فيه أكثر من التأنيث وبذلك نزل القرآن ﴿**يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾ [الأحقاف: ٣٠] فذكر، وقال تعالى: ﴿**فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا**﴾ [طه: ٧٧].

---

(١) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٢١٤. المذكر والمؤنث -الفراء- ٩٧.

(*) الجراب على زنة كتاب ويجمع على أجربة وجرب نحو كتب. وريحها: أي هواؤها ونشرها. ويغطي: أي يستر. والتفل: نتانة الريحة، وقيل: بل التطيب فهو من الأضداد. والشاهد: يغطي... حيث ذكر الشاعر الفعل المسند إلى الريح مما يدل على أنه مذكر والأكثر فيها التأنيث وقد تذكر على معنى الهواء وقال ابن الأنباري: الريح مؤنثة لا علامة فيها.

(**) البيت من شواهد المذكر والمؤنث- ابن الأنباري- ٢١٠.
وقد نسبه للزبير بن عبد المطلب.
والحبرات: جمع حبرة وهو ثوب يماني من قطن أو كتان مخطط.
وفتيت: مأخوذ من الفت: وهو أن تأخذ الشيء بإصبعك فتصيره فتاتًا أي دقاقًا.

(***) البيت قد رأيته في ديوان الأعشى -١٨- وهو من معلقته المعروفة والتي يقول مطلعها:

ودع هريرة أن الركب مرتحل   وهل تطيق وداعًا أيها الرجل

وقد أنشد: أصورة مكان «آونة».
ويضوع: يفوح ويذهب ريحه كذا وكذا، وآونة جمع أوان.
وأردان: جمع ردن: وهي أطراف الأكمام، وشمل أي طيبها يشتمل.

وقال السجستاني: قوم يؤنثون فيقولون: الطريق الوسطى، والطريق القريبة والبعيدة[1].

والصراط: مذكر عند بني تميم، وأهل الحجاز يؤنثونه -حكى ذلك أبو جعفر الطوسي[2].

أما السبيل: فإنه يؤنث على لغة أهل الحجاز، ويذكر على لغة بني تميم[3] أيضًا. وبالتأنيث ورد قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨] فأنث وبالتذكير جاء قوله عز ذكره: ﴿وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً﴾ [الأعراف: ١٤٦] وبالتأنيث جاءت قراءة ابن كثير وأبي عمرو في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥] بتأنيث الفعل ورفع السبيل على أنه مسند إليه.

وكان عاصم والأعمش وحمزة والكسائي يقرأون ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ﴾ بالياء مع رفع السبيل فيذكرون السبيل قال الشاعر:

فَلاَ تَبْعَدْ فَكُلُّ فَتَى أُنَاسٍ ... سَيُصْبِحُ سَالِكًا تِلْكَ السَّبِيْلاَ(*)

وقال سابق:

يَا نَفْسُ إنَّ سَبِيْلَ الرُّشْدِ وَاضِحَةٌ ... مِنِيْرَةٌ كَبَيَاضِ الفَجْرِ غَرَّاءُ(**)

والزقاق: بمعنى السكة مذكر في لغة تميم ولكنه مؤنث في لغة أهل الحجاز[4].

****

---

(١) المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٣٤١.

(٢) البحر: ١: ٢٥.

(٣) البحر: ١: ٢٥.

(٤) المزهر ٢: ٢٥٥، الصحاح ٤: ١٤٩١.

(*) البيت من شواهد المذكر والمؤنث -ابن الأنباري- ٣٢٠.

ولم يعز إلى قائل معروف. وتبعد: تهلك. والفتى: هو بين الفتوة ويقصد به ههنا: طراءة السن، وإلا فإنه إذا أطلق يقصد به: الحرية والكرم. سلك: ذهب وسار.

(**) البيت لم يعز إلى قائل. وهو مذكور في المذكر والمؤنث لابن الأنباري- ٣٢٠.

والرشد: نقيض الغي. والفجر: ضوء الصباح وهو حمرة الشمس في سواد الليل.

الجمع بأنوعه

وينقسم إلى:

١- جمع مذكر ومؤنث للسالم.

٢- جمع تكسير لغيره.

وتُطْلَقُ التسمية الأولى على الجمع الذي على هجائين أو الجمع الذي على حدِّ المثنى لأنه أعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للإضافة.

ويحذف في جمع المذكر ياء المنقوص وكسرتها ويضم الواو ويكسر ما قبل الياء فيقال: القاضون والداعون في القاضيون والداعيون والقاضين والداعين وتحذف ألف المقصور دون فتحها وفي التنزيل: ﴿وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]- ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧] وجوز الكوفيون إجراءه كالمنقوص فضموا ما قبل الواو وكسروا ما قبل الياء حملاً على السالم، وحكاه ابن ولاد على أنه لغة لبعض العرب[١].

والهمزة في الممدود إن كانت أصلية تبقى على حالها في الجمع وإن كانت للتأنيث كحمراء علمًا لذكر قلبت واوا، ويجوز الوجهان في همزتي الإلحاق والمبدلة من أصل والتصحيح أولى.

أما إن كان جمع مؤنث فإنه يسلم في جمع نحو هند، أما ما ختم بتاء التأنيث: فإن تاءه تحذف في الجمع سواء أكانت زائدة كمسلمة أو بدلاً من أصل كأخت وبنت فيقال: مسلمات وأخوات وبنات.

أما المقصور والممدود: فإنه يعامل معاملة جمع المذكر السالم.

١- جمع المؤنث السالم:

والمعروف أن المجموع بالألف والتاء إما أن يكون اسمًا أو صفة، فإن كان اسمًا ثلاثيًا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها سواء أختُتِمَ بتاء أم لا، فإن كان مختومًا

(١) همع الهوامع ١: ٤٦.

بالتاء أو غير مختوم: فلا يخلو إما أن تكون فاؤه مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة فإن كانت مضمومة كرشوة، أو مكسورة: كهند، وبني على أدنى العدد كـفُعْلَه ألحقت التاء وحركت العين بضمة وذلك قولك: ركبة وركبات، وغرفة وغرفات، وجفرة جفرات، وعليه جاءت قراءة الجماعة ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ**﴾ [الحجرات: ٤] وقوله تعالى: ﴿**الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ**﴾ [سبأ: ٣٧].

وقرأ ابن عباس والكسائي وقنبل وحفص وعباس عن أبي عمرو والبرجمي عن أبي بكر: بضم الخاء والطاء وبالواو من قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ**﴾ [البقرة: ١٦٨]. ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول: ركبات، وغرفات، وبها قرئ في قوله تعالى: ﴿**وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ**﴾.

وقد قرأ أبو جعفر وشيبة بفتح الجيم من قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ**﴾.

وقرأ أبو السمال: خطوات بضم الخاء وفتح الطاء وبالواو وبفتح الخاء أيضًا، وقال سيبويه: سمعنا من يقول في قول الشاعر:

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكَبَاتِنَا ... عَلَى مَوْطِنٍ لاَ نَخْلِطُ الجِدَّ بِالهَزْلِ(*)

تَوَلَّوا وأعْطَونا التي يُتَّقَى بِهَا ... الذَّلِيلُ وَفِينا الخرق ذُو المَنْطِق الفَصْلِ

وهي لغة تميم وناس من قيس(١).

---

(١) النشر ٢: ٢١٦، ٣٧٦، شرح الشاطبية ١٥٨، حجة القراءات: ١٢٠، ٥٩٠، البحر ١: ٤٧٩، ٩١، ٨: ١٠٨.

(*) البيت من شواهد الكتاب ٢: ١٨٢، المقتضب ٢: ١٨٧، شرح المفصل ٥: ٢٩، شرح اللمع ١٨٩.
والخرق: إذا عمل الرجل شيئًا فلم يرفق فيه. وقيل: الفزع، وقيل: الدهش. أي رأونا وقد شمرنا للحرب وكشفنا عن أسواقنا حتي بدت ركباتنا فانهزموا وكشفوا عن ظهورهم، أما نحن ففينا الشجاع الذي لم يتحرك لهول المعركة ذلك الذي يفتك فلا يخشى لومة لائم في أخذه بالأعداء وذاك الفصيح اللسان الدامغ بالحجة.
والشاهد في ركباتنا ووجه الاستشهاد على ما ذكره الأعلم: تحريك الثاني بالفتح استثقالاً لتوالي الضمتين، وزعم بعض النحويين أنه جمع ركبة ثم جمعها علي ركبات فهو جمع الجمع كما قالوا بيوتات وطرقات، وقول سيبويه أصح وأقيس ا. هـ.

فإن كان جـمع المؤنث لما هو على وزن «فُعْلَة» ساكن العين مـعتل اللام وجمع بالألف والتاء جـمعًا مـؤنثًا سالمًا فـإن فيه بالإضافـة إلى ما ذكر لغـة أخرى وهي إسكان العين، وبها قرأ باقي السبـعة في قوله تعالى: ﴿وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ﴾ وهي قراءة نافع وأبي عمـرو وحمزة وأبي بكر البزي. فـإن كان ساكن العين صحيـحها وجمع بالألف والتاء ففيه ثلاث لغات:

١- إتباع العين لما أتبعت في فعلة فتقول في ظلمة: ظلمات وهي قراءة الجمهور في قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

٢- الفتح: وهي قراءة قوم من القراء في الآية[١].

٣- التـسكين: لأنه أخف فـتقـول: ظُلْمـات، وهي قراءة الحـسن ويحـيى بن وثاب، قال أبو حيان: وهي لغة تميم[٢].

أما إذا كانت فِـعْلَة «مكسور الفاء وكسر على أقل العـدد أدخلت التاء وحركت العين لكسـرة الفـاء وذلك كقـولك: قـربات وسدرات وكـسـرات، وهو أقل في الاستعمال لما يؤدي إليه من اجتماع كسرتين في أول الكلمة.

ومن العرب من يفتح العين ههـنا أيضًا فيقول: قِرَبَات، وسِـدَرات، وكِسَرات. وقد تسكن العين في هذا الباب فيقال: قِرْبَات، وكِسْرَات، وسِدْرَات.

ويجري ذلك في المعـتل اللام أيضًا كدميـة وزبية، ومنه قالوا في لحيـه: لِحْيَات ولِحِيَات ولِحَيَات[٣].

ويستثنى من هذه الأوجه الثلاثة ما كان مـضموم الفاء واللام ياء كمدية وزبية أو مكسورة الفاء واللام واو كذروة ورشوة، وقد شذ جِرِوَات بكسر الراء.

أما إذا كان مفـتوح الفاء فالقول المتَّفق عليه عند الـنحاة أن يلزموه فتح العين إذا كان اسمًا لا صفـة، وعليه جاء قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧].

---

(١) شرح اللمع ١٨٩، الشواذ ٢: ٣٦، البحر ١: ٨٠، ٤٧٧.

(٢) الشواذ: ٣٦، البحر ١: ٤٧٧.

(٣) الكتاب ٢: ١٨٢، شرح اللمع ١٨٠.

وقال العرجي:

بالله يَا ظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا ... لَيْلاَيَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ(*)

أما إن كان صفة بقيت العين على سكونها نحو: صَخْمة وضَخْمات. وإنما فعلوا ذلك فرقًا بين الاسم والصفة وكان الاسم أولى بالتحريك إلا أن بعضهم قد يسكنون العين منه حينئذ اضطرارًا ويجري ذلك في المعتل اللام كما يجري في صحيحها.

وقد حكى أبو الفتوح عن بعض قيس: ثلاث ظَبْيات بإسكان الباء، وروي أيضًا عن أبي زيد عنهم شرية وشرْيَات[1].

قال ابن هشام:

ويمتنع التغيير في خمسة أنواع:

أحدها- نحو زينبات وسعادات لأنهما رباعيان لا ثلاثيان.

الثاني- نحو ضَخمات وعَبْلات لأنهما وصفان لا اسمان، وشذ كَهَلات - بالفتح- ولا ينقاس خلافًا لقطرب.

الثالث- نحو شَجَرَات وتَمَرات ونَمِرَات لأنهن محركات الوسط، نعم يجوز الإسكان في نحو سَمُرات وثَمِرات كما كان جائزًا في المفرد لا أن ذلك تجدد حالة الجمع.

الرابع- نحو جوزات وبيضات لاعتلال العين قال تعالي: ﴿**فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ**﴾ [الشورى: ٢٢].

الخامس- المدغم: المدغم العين نحو حجات[2].

والمنقول عن العرب اختلافهم في المعتل العين كجوزة وبيضة، فمع أن أكثر العرب يمنعون تغييرها إذا بنيت لجمع القلة، وبها قرأ الجمهور في قوله تعالى:

(١) الخزانة ٣: ٤٢٣.

(٢) شرح التصريح ٢: ٢٩٨ وما بعدها، الهمع ١: ٢٣.

(*) البيت لعبد الله بن عمر العرجي من قصيدة رائية، ويعتبر هذا البيت من محاسن أبياتها- ديوانه ١٨٢. ط. بغداد.
والظبيات: جمع ظبية، والقاع: المستوي من الأرض، ويجمع على أقواع وقيعان.. والشاهد في قوله: يا ظبيات، ووجه الاستشهاد: حيث حركت الياء فيها وذلك لأن الجمع بالألف والتاء إذا كان من الثلاثي الساكن العين غير معتلها ولا مدغمها وكانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه، واعتبر بعضهم تسكين العين حينئذ ضرورة. ونقل بعضهم أن التسكين سواء من الصحيح اللام أو معتلها هو لغة لبعض العرب..

﴿ثَلاثُ عَوْرَاتٍ﴾ [النور: ٥٨] بسكون الواو وقصدوا إلى التخفيف وهي لغة أكثر العرب لا يحركون الواو والياء في نحو هذا الجمع[١].

وهذا هو الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب[٢].

وقد حكي أن قومًا من العرب -وهم هذيل بن مدركة- يفتحون العين من فَعْلَة الاسمي في الجمع بالألف والتاء كبَيَضَات بفتحات[٣].

صرح به ابن جني في الخصائص: بأن فتح حرف العلة في بيضات وجوزات لغة هذيل[٤]، فلا يكون من قبيل ضرورة الشعر..

وقد قال الفراء.. هذيل تثقل ما كان من هذا النوع من ذوات الياء والواو قال أبو عمرو محمد بن عبد الواحد في كتاب اليواقيت قال أبو العباس: وأخبرني سلمة عن الفراء قال: أنشدني بعض هذيل:

أَبُو بَيَضَاتٍ رَائح مُتَأَوِّبُ ... رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكَبَيْنِ سَبُوحُ[٥](*)

وروي عن ابن عباس تحريك واو «عَوَرَاتٍ» بالفتح.

ونقل ابن خالويه في شواذ القراءات: أن ابن أبي أسحق والأعمش قرأ: «عَوَرَاتٍ» بالفتح[٦].

---

(١) البحر ٦: ٤٤٩، الهمع ١: ٢٣.

(٢) المقتضب ٢: ١٦٩، البحر ٦: ٤٤٩.

(٣) التسهيل ١٩- شرح الكافية ٢: ١٨٩- الهمع ١: ٢٣.

(٤) الخصائص ٣: ١٨٤.

(٥) الخزانة ٣: ٤٢٩ وما بعدها، شرح الكافية ٢: ١٨٩.

(٦) البحر ٦: ٤٤٩، مختصر شواذ القراءات ١٠٣.

(*) نسبه العيني إلى شاعر هذلي، وقال البغدادي: والبيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله ولا تتمته.. وأخو بيضات: أي صاحب بيضات وهي جمع بيضة الطير. ورائح: من راح إذا ذهب وسار بالليل.

والمتأوب: اسم فاعل من قولهم: تأوب إذا جاء أول الليل، وهو من الأوب أي الرجوع. ورفيق بمسح المنكبين: أراد أنه عالم بتحريك المنكبين في السير والمنكبين: مجتمع ما بين العضد والكتف. سبوح: حسن الجرية. ويقال: اللين البدين في الجري هو المتصرف في معاشه. والشاهد في بيضات: حيث جاءت مفتوحة العين في جمع بيضة وهو معتل العين والقياس فيه تسكين العين ولكنه جاء الفتح على لغة هذيل إجراء منهم له مجرى الصحيح، وغيرهم يسكن العين ولكنه جاء بالفتح على لغة، والتسكين إنما جاء خشية إبدال الياء بعد الفتح ألفا ولكنهم أغفلوا ذلك.

قال: وسمعنا ابن مجاهد يقول: هو لحن، وإنما جعله لحنًا وخطأ من قبيل الرواية، وإلا فله مذهب في العربية بنو تميم يقولون: رَوَضَات وجَوَزَات وعَوَرَات ولهذا ألحقوا بها عرَسات وأرَضَات وعيَرات حركوا الياء على هذه اللغة وأجروا المعتل مجرى الصحيح(١).

٢- جمع التكسير- واختلاف لغات العرب في بعض أوزانه: وهو ما تغير فيه صيغة الواحد(٢)، إما بزيادة: كصنو وصنوان أو بنقص كتخمة وتخم، أو تبديل شكل: كأسد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل: كرجال، أو بنقص وتبديل شكل كرسل، أو بهن كغلمان(٣).

وله عدة أوزان، حددها بعضهم بنحو سبعة وعشرين وزنًا(٤).

ونستطيع أن نتبين لغات العرب في بعض هذه الأوزان عن طريق ذكر الوزن الذي حدث فيه اختلاف قبائل العرب وطريقة اختلافها وأسمائها إن أمكن بنحو:

١- ما قاله النحويون: أن «فُعَل» يطرد جمعًا لاسم على فُعْلَة، وفُعُلة سواء كان صحيح اللام كفرفة وجدة: غرف وجدد أم معتلها أم مضاعفها كعروة وعرى ونهية ونهى بخلاف الوصف منها، وقد ورد عن بعض العرب أنهم يقولون: صُور وصِوَر، وقالوا: قوم عُدَى وعِدَى أي أعداء قال الشاعر:

إذَا كُنْتَ فِي قَومٍ عِدَى لَسْتَ مِنْهُمُ ... فَكُلْ مَا عَلَفْتَ مِنْ خَبِيْثٍ وَطَيِّبِ(*)

كما يطرد في «الفُعْلى» أنثى الأفعل كفضلى وصغرى، وقاسه المبرد في «فُعْل» مؤنثا بغير تاء نحو: جُمْل، وقاسه الفراء في «فُعْلى» مصدرًا نحو: الرؤيا

---

(١) انظر البحر ٦: ٤٤٩، والخزانة ٣: ٤٢٩ وما بعدها.

(٢) شرح الكافية ٢: ١٩٠.

(٣) شرح التصريح ٢: ٢٩٩ وما بعدها.

(٤) كالشيخ أحمد الحملاوي في كتابه «شذا العرف في فن الصرف» ص: ١٠١.

(*) البيت قد نسبوه لزرارة بن سبيع.
وقد اختلف في قائله، والراجح ما ذكرناه، وقبل البيت:

لعمري لرهط المرء خير بقية ... وإن عالوا به كل مركب

وعدى: بكسر العين غرباء. وعلفت: من العلف وهو ما تأكله الحيوانات من النبات والخبيث: غير الطيب.

والشاهد في عدى: فقد ورد عن العرب بكسر العين وفتح الدال، وعدى بضم العين، ومنه قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه:٥٨].

والرؤى. و«فَعْلة» وصفًا: كنوبة ونوب. وقد قصره بعضهم على السماع، وسمع وفاقًا في نحو: قرية وقرى، وحلية وحلى، وبرة وبرى، وعجاية وعجى، وعُدْوَة وعُدَى[1].

غير أن ابن مالك قد قال: وذلك مطرد عند بعض بني تميم وكلب في المضاعف المجموع على «فُعُل»[2].

وقد ألحق بعض العرب ألفاظًا جمعت قياسًا على «فُعُل» فيما ورد عنهم من لغات، بهذا الوزن «فعل» جمعًا للكثرة.

من ذلك مثلاً أن «سرير» يجمع على «فُعُل» قياسًا مطردًا إذ هو اسم رباعي بمده قبل لام غير معتلة ولا مضاعفة أن كانت المدة ألفًا[3]، وعليها قراءة الجمهور «عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِيْنَ» غير أن تميمًا وكلبًا من بين سائر قبائل العرب يفتحون الراء منها قياسًا مطردًا منهم في جمع فعيل المضعف إذا كان اسمًا باتفاق وصفة نحو ثوب جديد وثياب جدد باختلاف النحاة.

وبلغة تميم في الاسم قراءة أبي السمال «على سُرَرٍ متقابلين» وفي قوله تعالى: ﴿وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَابًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ﴾ [الزخرف: ٣٤] على سرر بفتح العين[4].

٢- فُعُول: ويطرد في أربعة:

١- اسم على فَعْل غير واوي العين نحو: كعب وكعوب.

٢- اسم على فِعْل نحو جسم وجسوم.

٣- اسم على فُعْل غير مضاعف ولا واوي العين أو يائي اللام نحو: جند وجنود.

٤- اسم على فَعِل نحو كبد وهو فيه كاللازم.. وقد شذ من كل هذه الأنواع ألفاظ جمعت على هذا الوزن ولم تتحقق فيها معظم شروطه.

---

(١) الهمع ٢: ١٧٦.

(٢) التسهيل ٢٧٢.

(٣) أوضح المسالك ٤٤٨.

(٤) البحر ٧: ٣٥٩، ٨: ١٥، ٢٠٥.

إذ نقل عن بعض النحويين أن في «فعول» من هذا الباب لغتين: ضم الفاء وكسرها وقد قرئ بهما معًا قال تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ﴾ [النور: ٣٦][١].

٣- وهناك آخرون من العرب إذا بنوا أمثال «فعَال» جمع تكسير للكثرة على «فُعُل» وذلك نحو خمار وحمار وإزار وفراش خففوا بحذف حركة العين من هذا البناء فيقولون: حُمْر، وأُزْر، وفُرْش في حُمُر وخُمُر وأُزُر وفُرُش... ومنه قراءة الأعمش[٢]: ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴾ [المدثر: ٤٩]. ومن ذلك أيضًا: رُسْل، في رسول وهو فعول بمعنى المفعول أي المرسل وهو قليل كالحلوب والركوب..

والمشهور أنه لا ينقاس «فُعُل» في فعول بمعنى مفعول، وقد قرأ الجمهور بضم السين منه في قوله تعالى: ﴿ وَقَفَّيْنَا مِن بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ ﴾ [البقرة: ٧٨] والتحريك لغة بني تميم وقرأ الحسن ويحيى بن وثاب بتسكينها، ووافقهما أبو عمرو إن أضيف إلى ضمير جمع أو كان بعد اللام أكثر من حرف نحو رسلهم، ورسلكم، ورسلنا، وسبلنا.. استثقل توالي أربع متحركات فسكن تخفيفًا[٣] وتسكين عينه لغة لأهل الحجاز[٤].

وقد عزا سيبويه ومن تابعه هذا التخفيف إلى بني تميم[٥]. وهو يخالف قول أبي حيان السابق أنه لغة أهل الحجاز..

والواقع أن قول أبي حيان هذا لو صح فإنه يناقض ما ألفناه من أن بني تميم ومن شاكلهم من القبائل البدوية كانت تميل إلى التخفيف في النطق وما يجر إليه ذلك من السرعة أحيانًا في النطق والحيف على بعض الأصوات بالحذف والاقتصاد في المجهود العضلي، وكان بناء على جميع ذلك أن يعمد التميميون كعادتهم إلى التخفيف بحذف الحركة في العين من رسل كما فعلوا ذلك في فخذ ومعز وعلم وعضد وهلم جرا، وأن يتصرفوا في بعض الحركات بالحذف أو التغيير كما نقل يونس عن بعض العرب وكان من البدهي أن تكون صيغة التثقيل «رسل» في الآية من أظهر خصائص اللهجة الحجازية وما إليها، فطابع البيئة بترك بعض آثارها على

(١) شرح اللمع ١٤، الهمع ٢: ١٧٧.
(٢) البحر ٨: ٣٨٠.
(٣) شرح الشاطبية ١٨٦، حجة القراءات ٢٢٥.
(٤) البحر ١: ٢٩٧، ٢٩٨.
(٥) ٢: ١٩٢، شرح اللمع ١٦٨.

متكلمها، والثابت تاريخيًا أن الحجاز وما جاورها كانت على جانب من التحضر والاتصال بالأمم الأكثر تقدمًا ومدنية في ذلك الزمان كالفرس والروم في الشمال وبعض حضارات اليمن في الجنوب، ولا شك في أن ذلك له مظاهره في أساليب كلامهم وحسن انتقائهم لألفاظه، وانطلاقًا من ذلك فهو بفطرته ميال إلى التأني في اختيار الألفاظ وطريقة نطق بعض الأصوات مع الحرص على إعطاء كل صوت حقه من الكمال وعدم الجور عليه بالحذف أو التغيير.

ولهذا كله نرجح ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه، ونعتقد وَهْمَ أبي حيان في نسبة هذه الظاهرة إلى من عزاها إليه من القبيلين.

٤- والمعروف عند النحويين أن «فَعْلَى» من جموع الكثرة ينقاس في كل ما دل على آفة من فعيل وصفا بمعنى مفعول وما حمل عليه كجريح وأسير، فيقال: جرحى، وأسرى[١].

ومنه قراءة الجمهور والسبعة أسرى[٢] في قوله تعالى: ﴿ **مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ** ﴾ [الأنفال: ٦٧]- وهي لغة أهل الحجاز[٣]. وأكثر أهل نجد.

أما لغة الحجاز فيجمعونها على «أسارى»[٤] وبها قرأ يزيد بن القعقاع والمفضل عن عاصم في الآية المذكورة، وهذا إنما يقوم على تشبيه فعيل بفعلان نحو كسلان وكسالى جمع أسرى فهو جمع جمع[٥].

وبها قرأ الجمهور[٦] في قوله تعالى: ﴿ **وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ** ﴾ [البقرة: ٨٥] وقرأها حمزة والأعمش «أسرى» بوزن فعلى[٧].

ويروي أبو عمرو بن العلاء أن «الأسرى» إنما يستعمل لغير الموثوقين عندما يؤخذون، أما «الأسارى» فيطلق على الموثوقين ربطًا[٨]. وحكى أبو حاتم أنه سمع ذلك من العرب وقد ذكره أيضًا أبو الحسن الأخفش. وقال: العرب لا تعرف هذا كلاهما عندهم سواء[٩].

---

(١) الهمع ٢: ١٧٨.
(٢) البحر ٥: ٥١٨.
(٣) زاد المسير ١: ١١١.
(٤) زاد المسير ١: ١١١.
(٥) البحر ٤: ٥١٨.
(٦) البحر ١: ٢٩١، ٥: ٥١٨.
(٧) البحر ١: ٢٩١.
(٨، ٩) البحر ٥: ٥١٨

باب النسب

وهو يعني: زيادة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إلى ذلك الاسم المجرد منها ومرتبطًا به بأي نوع من أنواع الارتباط.

والاسم المنسوب منه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يعدل بعض القياس الجاري في كلامهم لعلة.

والعرب قد نسبت إلى أشياء فغيروا لفظ المنسوب إليه فاستعمل ذلك كما استعمله العرب ولا يقاس عليه غيره[1]، قال الخليل: كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه وما جاء تامًا لم تحدث العرب فيه شيئًا فهم على القياس[2]، وقد يعدلون به لعلة:

١- كأن يكون ذلك للعدول عن ثقيل إلى ما هو أخف منه.

٢- ومنها الفرق بين شيئين على لفظ واحد.

٣- ومنها التشبيه بشيء في معناه[3].

فما عدلت به العرب عن القياس قولهم في النسب إلى ثقيف ثقفي، وقريش: قرشي، وهذيل: هذلي.

والقياس: قريشي وثقيفي وهذيلي حيث يشترط في حذف الياء من النسب إلى فُعَيل وفَعِيل أن تكون اللام معتلة وثقيف وقريش وهذيل صحيح اللام وكان القياس ألا يحذف منه شيء، هذا هو مذهب سيبويه وعليه أنشدوا قول الشاعر:

بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ ... سَرِيعٍ إِلَى دَاعِي النَّدَى والتَّكَرُّمِ(*)

---

(١) شرح المفصل ٢: ١٠.
(٢) الكتاب: ٢: ٦٩.
(٣) شرح المفصل ٢: ١٠.

(*) البيت ورد في شرح المفصل ٦: ١١، ولم يعز إلى قائل.. ومهابة: إجلال وإعظام، والندى: الكرم، والتكرم: فعل الخير، وقد يطلق على التفضل والصفح.
والشاهد في قريشي: في النسب إلى قريش فلم يحذف الياء فيقول قرشي لأن كونها في وسط الكلمة يحصنها من الحذف.

فأبقى على ياء «فعيل».

ومنه قول الآخر:

هُذَيْلِيَّةٌ تَـدْعُـو إذَا هِيَ فَـاخَـرَتْ   أَبًا هُذَلِيًّـا مِنْ غَطَارِفَةٍ نُجُـدِ[1](*)

وذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى اطراد قياسه في الصحيح أيضًا، وذلك وإن كان شاذًا في القياس إلا أنه فصيح استعمالا.

وعممه المهاباذي في كل ما كانت ياؤه ثالثة سواء أكان صحيح اللام أم معتلها. قال أبو حيان: وهذا مخالف لمذهب سيبويه ولمذهب المبرد أيضًا.

وقاسه آخرون في كل «فعيل» لكثرة ما جاء منه[2].

وقد عزا ابن يعيش هذا الاستعمال الشاذ عند معظم النحويين إلى ظاهرة لهجية كانت شائعة في لغة قوم من العرب بتهامة، وما يقرب منها، قال: وقد كثر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياسًا[3].

وتقدم أن همزة الممدود إن كانت أصلية على حالها في التثنية والجمع بنوعيه، وإن كانت بدلاً من ألف تأنيث كحمراء وصفراء قلبت واوًا، على أنه يجوز الأمران في همزتي الإلحاق والمبدلة من أصل، والتصحيح ههنا أجود من القلب وإليه مال ابن مالك والقلب في باب علياء أحسن، وكذلك الأمر في النسب، إذ قد ورد عن بعض العرب التصحيح وعن آخرين منهم القلب إذا اختلفوا في النسبة إلى بعض هذه الأنواع.

فمع أن مذهب كثير من العرب قلب الهمزة واوًا إذا أبدلت من ألف التأنيث عند النسبة فيقال: حمراوي وصفراوي.. إلا أن هناك من أبقاها دون تغيير فيقولون: حمرائي وصفرائي.. فيقر الهمزة من غير قلب تشبيها بألف كساء.

---

(١) شرح المفصل ٦: ١١، الهمع ٢: ١٩٥.

(٢) الهمع ٢: ١٩٥.

(٣) شرح المفصل ٦: ١١.

(*) البيت لم ينسب إلى قائل، وهو من شواهد المفصل وشرحه ٦: ١٠. والغطارفة: السادة، ونجد: مخفف نجد: وهو جمع نجيد وهو الشجاع من النجدة وهي الشدة والبأس.

والشاهد في هذيلية: في النسب إلى هذيل حيث أبقى ياء فعيله.. وفي البيت شاهد جاء على اللغة العالية وهو هذليًا.. حيث حذف الياء من هذيل عند النسبة وهو القياس من كل فعيل في النسب.

قال في التـوشيح: وذلك قليل ردىء نقـله أبو حاتم[1] وقياس صنـعاء وبهراء صنعاوي وبهراوي.

ومن العرب من يقول: صنعائي وبهرائـي، ووجهه أنهم أبدلوا من الهمزة النون لأن الألف والنون يجريان مجرى ألف التأنيث[2].

ويُرَدُّ في النسب ما حذف من لام الكلمة إن كانت صـحيحة العين وجبر بردها في التثنية كأب وأخ، فيقال: أبوي وأخـوي وفموي على لغة من يقول فموان، أو في الجمع بالألف والتاء كـعضة وسنة فتقول: عضـوي وسنوي على لغة من جعل المحذوف منها الواو أو عـضيهي وهنهي وسنهي على لغة من جـعل المحذوف منها الهاء، كما يقال سنوات وسنهات[3].

****

(١) الهمع ٢: ١٩٤.
(٢) شرح المفصل ٦: ١١.
(٣) الهمع ٢: ١٩٦.

باب الوقف

الوقف بالإبدال- واختلاف لغات العرب فيه:

وقد علل سيبويه ذلك بأنه إبدال حرف مكان آخر في الوقف على أن يكون أبين منه يشبهه لأنه خفي وكان الذي يشبهه أولى[1].

والقبائل العربـية قد اختلفت حول هذا الإبدال ومواضعـه وذلك بحسب مواقع بيئاتها ومواطنها.

ومؤكد أن أهل الحجاز -الحضريين نسبـيا- قد اختلفوا مع بعض القبائل البدوية حول هذا الإبدال وطرقه وصلاً ووقفًا. . جاء عند النحاة:

١- اللغة المشهورة عند جمهور العرب أن يقولوا في أمثال عصا وحبلى مما آخره ألف هذه عصا وحبلى فيبقون الألف على حالها دون تمييز.

٢- ومن العرب -وهم فزارة وناس من قيـس وأهل الحجاز- يبدلون من الألف المتطرفة ياء في الوقف فيقولون: هذه أفْعيْ وحبليْ[2]، فإذا وصلوا استوت اللغتان وهي أقل من الأولى.

٣- معظم طيء يوافـقون فزارة وبعض قيس في أمـثال ذلك فيقـولون: عصيْ وحبليْ وأفعيْ. . يقلبون الألف ياء في الوصل والوقف[3].

٤- وبعض من طيء ينفردون بمذهب خاص بهـم إذ يقلبون الألف المتطرفة من نحو عصـا وأفعى واوًا فيقلبون: هذه عـصوْ، وأفعوْ، قيـل: لأنها أبين من الياء، ولهذا هـمزوا في نحو: حـبلأ، وهو يضـر بهأ، عند الوقف للإيضـاح ومن أجل الوضوح والبيان حين الوقف:

١- ذهب التميـميون إلى وجوب الوقف على اسم الإشـارة هذه، بالهاء إذ هي أبين منها وأكثر بها شبها.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤١.

(٢) الكتاب ٢: ٣٤١، ٦٠، نزهة الطرف ٣٤.

(٣) كتاب سيبويه ٢: ٢٨٧، شرح المفصل ٩: ٧٦، نزهة الطرف ٣٣.

أما في حالة الوصل فيجعلونها ياء لزوال موجب البناء حينئذ.

٢- أما أهل الحجاز وناس من قيس فقد وقفوا عليها بالهاء وصلا ووقفًا[١].

ولعل لبيئة الحجازيين -على الأقل- أكبر الأثر في تصرفهم ذاك، إذ أن الحياة الناعمة الرافهة تدعو صاحبها إلى التأني في كلامه وإعطاء كل لفظ ما يستحقه من صوت.

٣- ونقل سيبويه: أن قومًا من بني سعد يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفية فأبدلوا من موضعها أبين الحروف وذلك قولهم:

هذا تميمج، يريدون: تميمي. وهذا علج، يريدون: علي. وسمعت بعضهم يقول: عربانج: يريدون: عرباني.

وحدثني من سمعهم يقولون:

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلَج المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجّ

وَبِالْغَدَاةِ فِلَقَ الْبَرْنِج[*]

يريد: بالعشيّ، والبرنيّ، فزعم أنهم أنشدوا هكذا[٢]..

الوقف بالنقل- واختلاف لغات العرب فيه

وهو تحويل الحركة التى يستوجبها آخر الكلمة الموقوف عليها إلى الحرف الذي قبله وقد تكون تلك الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، وفائدته: الدلالة على حركة الإعراب المحذوفة تذهب لالتقاء الساكنين خلافًا لأبى على[٣].

وينقسم إلى وقف على غير المهموز، ووقف على المهموز، وشرطه خمسة:

---

(١) بغية الآمال في مستقبلات الأفعال ٢: ٣٤.

(٢) الكتاب ٢: ٢٨٨. (٣) الهمع ٢: ٢٠٨.

(*) نسبوا هذه الأبيات الثلاثة لرجل من بني سعد، وقد ألحقوا به بيتًا رابعًا وهو قوله:

تقلع بالود وبالصيصجّ

والبرني: هو نوع من أجود أنواع التمر ملتصق بعضه ببعض، والود: لغة في الوتد، والصِيصِج: بكسر الصادين وتخفيف الياء جمع صيصة وهي القرن.

والشاهد في علج، العشج، البرنج، الصيصج، حيث أبدل الشاعر الياء من الجميع جيمًا لأن الياء خفيفة وتزداد خفاء بالسكون عند الوقف فأبدل جيمًا.

١- أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا.

٢- وأن يكون ذلك الساكن صحيحًا.

٣- وألا يستثقل بأن يتعذر تحريكه كالمضاف والألف.

٤- وألا تكون الحركة فتحة فلا تنقل إلا من همزة خلافًا للكوفيين، فقد أجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقًا وإن لم يكن مهموزًا، وقاس عليه الجرمي، قال أبو حيان: ولم يؤثر ذلك عن أحد من القراء، وفي الإفصاح قد اتسعت القراءات وكثر فيها الشاذ ولم يسمع منها هذا الوقف وإنما جاز في الشعر.

٥- وألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له[1]، ويستثنى من ذلك المهموز أشياء وذلك مثل قول بعض العرب في غير المهموز: هذا بَكُرْ، ومن بَكِرْ، ولم يقولوا: رأيت البَكَرْ، لأنه في موضع التنوين وقد يلحق ما بين حركته[2].

وقد نسب هذا الوقف إلى بعض بني تميم حيث يفرون منه إلى تحريك الساكن بحركة الفاء إتباعًا[3].

وقد انفردت بنو تميم بهذا النقل لكراهتهم اجتماع ساكنين في آخر الكلمة. ويبدو أن أهل الحجاز كانوا يبيحون التقاء الساكنين، يقول ابن الجوزي: ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحته وورده لغة، وقد اختاره الإمام أبو عبيد أحد أئمة اللغة وناهيك به، وقال: هو لغة النبي ﷺ فيما يروى «نِعْمَّا المالُ الصّالحُ للرجلِ الصّالحِ»[4].

ونقل سيبويه عن بعض السعديين قوله:

أَنَا ابْنُ مَاوِيّه إذَا جَدّ النَّقُرْ(*) أراد: النَّقْرُ.

---

(١) الهمع ٢: ٢٠٨، شرح التصريح ٢: ٣٤٢، التسهيل ٣٢٩- التاج المكلل: مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة الإمام المركزية تحت رقم ٥٨ نحو.

(٢) الكتاب ٢: ٢٨٣، الهمع ٢: ٢٠٨، وما بعدها.

(٣) التسهيل ٣٢٩.

(٤) النشر ١: ٢٣٦.

(*) قال العيني: قائله: هو بعض السعديين كذا قاله سيبويه. وقال الصنعاني في اللباب: قائله: فدكي ابن أعبد المنقري، ويقال هو لعبد الله بن ماوية الطائي. وبعد: وجاءت الخيل أثابي زمر. وماوية: اسم امرأة، وقيل هو وصف لها بنقاء العرض وكرم الأصل. والنقر: صوت اللسان.. =

وقال آخر:

أَرَتْني حِـجْـلاً عَلَى سَاقِـهَا فَـهَـشَّ الفُـؤَادُ لِذَلِكَ الحِـجِلْ(*)

وقد نقل عن أبى عمرو أنه قرأ: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِر﴾ [العصر: ٣] بالنقل. وبها قرأ سلام أيضًا في الصبر والعصر.

وقال الهذلي في الكامل: والعصر، والصبر، ﴿وَالْفَجِرِ﴾، والوتر [الفجر: ١] بكسر ما قبل الساكن في هذه كلها هارون وابن موسى عن أبي عمرو والباقون بالإسكان كالجماعة.

وقال صاحب اللوامح عيسى البصرة: بالصبر، بنقل حركة الراء إلى الياء لئلا يحتاج أن يأتي ببعض الحركة في الوقف ولا إلى أن يسكن فيجمع بين ساكنين وذلك شائعة مستفيضة وذلك دلالة على الإعراب وانفصال عن التقاء الساكنين، ومادته: حق الموقوف عليه من السكون.

قال أبو حيان: وقد أنشدنا في الدلالة على هذا في شرح التسهيل عدة أبيات كقول الراجز:

أَنَا جَـرِيرٌ كُنْيَـتِي أَبُـو عَـمِـرْو أَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَسَـعْدٌ فِي العَصِرِ(*)

وكما حصل الاختلاف بين قبائل العرب حول هذا الوقف وقع الاختلاف بين التميميين بمختلف بطونهم فأكثر بني تميم يقفون على ما قبل هاء الضمير الساكن بحركته فيقال: ضَرَبَتُهْ وأَضْرِبُهْ وقَدُهْ ومِنُهْ وعَنُهْ..

= والشاهد: النقر: والقياس: النقر بفتح النون وسكون القاف ولكن لما وقف نقل حركة الراء إلى القاف إذا كان ساكنًا ليعلم السامع أنها حركة الوقف في الوصل.

(*) البيت غير معروف القائل. والحجل: الخلخال، والفتح فيه لغة.. وهش: فرح واستبشر.. والشاهد في الحجل: حيث وقف عليه بالنقل والقياس: الحِجْلِ.

(١) البحر ٨: ٥٠٩.

(*) البيت غير معروف القائل..وكنيتي: من كنيت بكذا عن كذا وهو أن يتكلم بشيء يستدل به على المكنى عنه هذا في الأصل. والكنية: اسم يطلق على الشخص للتعظيم. والعصر: اسم الصلاة في هذا الوقت، وقد يطلق العصر: على الدهر.

والشاهد: في أبو عمرو، والعصر... حيث وقف الشاعر في هذين البيتين بنقل حركة آخر الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الذي قبله وذلك لغة لبعض العرب.

قال سيبويه: سمعنا ذلك من العرب وألقوا عليه حركة الهاء حيث حركوا لتبيانها، قال زياد الأعجم:

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيْرٌ عَجَبُهْ   مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي ولَمْ أَضْرِبُهْ(*)

وقال أبو النجم: فَقَرِّبِنْ هذَا وهذَا أَزْحِلُهْ.

أما بنو عدي من تميم خاصة: فإنهم قد خالفوهم في طريقتهم فحركوا جميع ما ذكرناه بالكسر، قال سيبويه:

وسمعنا بعض بني تميم من بني عدي يقولون: قد ضَرَبَتِهْ وأَخَذَتِهْ كسروا حيث أرادوا أن يحركوها لبيان الساكن الذي بعدها لإعراب يحدثه شيء قبلها كما حركوا بالكسر إذا وقع بعدها ساكن يسكن في الوصل فإذا وصلت أسكنت جميع هذا[1].

ولم تتسق تلك الشروط مع كل مظاهر الوقف التي وصلت إلينا عن طريق لغة العرب فقد أجاز الكوفيون والأخفش النقل في نحو: سمعتِ العِلْم[2].

ونقل بعض أئمة اللغة والنحو: أن بني لخم من بين سائر العرب يجيزون النقل إلى المتحرك[3]، جاء في الهمع:

فإن كان ما قبل الحرف الآخر متحركًا فلا يجوز النقل فلا يقال: مررت بالرجل بكسر الجيم نقلاً لحركة اللام إليها لأنها مشغولة بحركتها، ولأن النقل إنما كان فرارًا من التقاء الساكنين وهو مفقود في الذي تحرك ما قبله، ولغة لخم النقل إلى المتحرك، قال:

---

(١) الكتاب ٢: ٢٨٧.   (٢) شرح التصريح ٢: ٣٤٢، الهمع ٢: ٢٠٨.

(٣) التسهيل ٣٣٠.

(*) البيت نسبه سيبويه إلى زياد بن الأعجم ٢: ٢٨٣، وعنزة: اسم قبيلة من ربيعة بن نزار بن عنزة بن أسد بن ربيعة. والعجب: هو ما يتعجب منه. وسبني: أي شتمني..

والشاهد في لم أضربه: حيث نقل حركة الهاء إلى الباء من قوله أضربه ليكون أبين لها في الوقف لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها.

ومثله ما أنشدوه لأبي النجم: فقرن هذا وهذا أزحله. والأصل: أزحله. ومعناه: أبعده.. والشاهد فيه: نقل حركة الهاء إلى اللام وعلته كعلة الذي قبله.

مَنْ يَأْتَمِـرْ لِلْحَـزْمِ فِيْـمَـا قَصَـدُهْ   تُحْمَـدُ مَسَاعِيْـهِ وَيُعْلَمْ رَشَدُهْ(١)(*)

الوقف بالحذف:

للحـذف في العربيـة عدة صـور فتـارة يكون بحذف حـرف، وأخرى بحـذف حركة، ومرة بحذف حرفين أو أكثر، وقد يكون بحذف كلمة(٢).

غير أن بعضًا من صور الحذف ترجع إلى مظاهر لهـجية نسبها بعض أهل اللغة إلى قبائل عربية بأعيانها.

وتعد ظاهرة الحـذف في الوقف إحدى صور ذلك الاختـلاف بين العرب حول هذا الحذف.. ففيـما يتصل بحذف الحرف: فقد نقل سـيبويه: أنه سمع ممن يروي هذا الشعر من العرب ينشده:

لاَ يُبْـعِـدِ اللهُ أَصْـحَـابًا تَرَكْـتُـهُمُ   لَمْ أَدْرِ بَعْـدَ غَدَاةِ البَيْنِ مَـا صَنَعْ(**)

يديد: صنعوا.. وقال:

لَوْ سَـاوَفَتْنَا بِسَـوْفٍ مِنْ تَحِيَّـتِهَـا   سَوْفَ العَيُوفِ لَرَاحَ الرَّكْبُ قَدْ قنع(***)

يريد: قنعوا.. وقال:

---

(١) الهمع ٢: ٢٠٨، التسهيل ٣٣٠.

(٢) الضرائر- الألوسي ٥٦.

(*) لم ينسب البيت إلى قـائل معين.. ومن يأتمر: يباشر الخير فيما قصـده. ومساعيه: جـمع مسعى بمعنى السعي. والرشد: بفتحتين: التهدي إلى طريق الصواب.

والشاهد فيه: قصـده ورشده.. ووجه الاستشهاد: أن قصـده في الأصل بفتح الدال لأنه فعل ماض من قصد يـقصد قصدا ولكـنه لما وقف نقل حركة الهاء إلى الدال وهي مـتحركة، وقـد أجيب عن هذا بأنه يحتمل أن يكون أصله قصدوه بواو الجمع حملا على معنى، ومن ثم حذف الواو اكتفاء عنها بالكسرة.

(**) لم ينسب البيت إلى أحد. والبين ههنا: الفراق. وأدر: أعلم.

والشاهد فـيه: مـا صنع، حيث حـذف واو الجمـاعة من صنعوا كـما تحـذف الواو الزائدة إذا لم يريدوا الترخم.

(***) لم يعرف قائله. ومعنى ساوفتنا: وعدتنا وعدًا مستأنفًا، والسوف: بمعنى التسويف واستقبال الشيء أي وعدتنا بتحية فيما يستقبل وإن لم تف بها لقنعنا بذلك. والعيوف: الكاره للشيء.. يقال: عفت الشيء أعافه إذا كرهته، وعفت الطير أعيفها: إذا أزجرتها.

والشاهد: قنع. والتقدير: قنعوا.

طَافَتْ بِأَعْـــلاَقِـهِ خَـوْدٌ يَمَـــانِيَـةٌ تَدْعُو العَرَانِيْنَ مِنْ بكْرٍ وَمَا جَمَعْ(*)

يريد: جمعوا.

وقال ابن مقبل:

جَـزَيْتَ ابْنَ أَرْوَى بِالْمَدِيْنَةِ ترضعـه وَقُلْتُ لِشُفَّـاعِ المَدِيْنَةِ: أَوْجِفْ(**)

يريد: أوجفوا.

وقال عنترة:

يَادَارَ عَبْلَةَ بِالجِوَاءِ تَكَلَّمْ(***).

يريد: تكلمي.

وقال الخزر بن لوذان:

كَـذَبَ العَـــتِـيْقُ وَمَـــاءُ شَنٍّ بَارِدٌ إنْ كُنْتِ سَائِلَتِي غَبُوقًا فَاذْهَبْ(****)

يريد: فاذهبي.

وقال:

وَأَعْلَمُ عِلْـمَ الحَقِّ أَنْ قَـدْ غَـــوَيْتُمُ بَنِي أَسَـدٍ فَـاسْـتَأْخِـرُوا أَوْ تَقَـدَّمْ

(*) البيت في وصف خيال امرأة طافت برحله، وأعلاق: جمع علق وهو ما يعتلقه الإنسان ويكتسبه.
والخوذ: الحسنة الخلق الناعمة وجمعهم خوذ. والعرانين: الأنوف أرادوا بها الأشراف أي تنسب إلى أشراف قومها، وبكر ليست من اليمن لأنها من ربيعة وهي من معد..
فمعنى قوله: يمانية: أنها مقيمة في شق اليمن وإن لم تكن منهم.
والشاهد جمع: والأصل جمعوا فحذف- كما مضى-.

(**) نسبوا البيت لابن مقبل. ومعنى أوجفوا: احملوا رواحلكم على الوجيف وهو سير مع السير، وأراد بابن أروى: عثمان أو الوليد بن عقبة.
والشاهد فيه: حذف الواو من أوجفوا.

(***) البيت لعنترة العبسي... والجواء: اسم موضع.
والشاهد فيه: تكلم فحذف الياء والأصل تكلمي، وهي ضمير المؤنث كما حذفت واو الجماعة من الأبيات السابقة.

(****) البيت لم ينسب إلى قائل معين.. ويغوي: إذا بشم الفصيل من اللبن مأخوذ من غوى، ويقصد به ههنا: ظللتم.
والشاهد فيه: حذف الواو من تقدموا على ما سبق.

فحذف واو تقدموا[1].

يَسُـودُ الـغَـالِيَـاتِ إذَا فَـلَيْنِي

بل قد حذفوها فيما هو أشد من ذا، فقد نقلوا: أن أهل المدينة، كانوا يقرأون: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾ [الحجر: ٥٤] بتخفيف النون مكسورة وهي قراءة نافع[2]، ويبدو أن ذلك بسبب استثقالهم التضعيف.. وقد نسب سيبويه مثل ذلك للوقف على القوافي إلى ناس كثير من قيس وأسد، وهو قليل في مقابل حذف الحرف الذي هو من نفس الكلمة من أمثال: ياء يقضي، وواو يغزو ولا ينكر حذف بعض الكلمة إذا كانت تفيد ما يدل عليه، وهذا بخلاف ما مضى، إذ الواو للجماعة والياء للمخاطبة المؤنثة وهما علامة المضمر، وتجيئان لمعنى الأسماء وليستا حرفين بنيا على ما قبلهما[3].

ومما يتصل بظاهرة الحذف في الوقف: الترنم في القافية أو عدمه.. وقد كان موضع خلاف بين الحجازيين والتميميين ومن والاهم.

١- فأهل الحجاز: كانوا يدعون القوافي ما نوِّن منها وما لم ينون على حالها في الترنم ليقفوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء، وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف الروي لأن الشعر وضع للغناء والترنم، فألحقوا كل حرف حركته[4]، ومدوا بها الصوت فنتج عنها حرف هو من جنس حركتها، وقد تولدت ياء في الجر من قول امرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْـرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِي   بِسَقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِي[5،*]

حيث مدوا الصوت قصدا إلى الترنم.

---

(١) الكتاب ٢: ٣٠١ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٢: ٣٠١، شرح الشاطبية ٣٢، حجة القراءات: ٣٨٣.

(٣) الكتاب ٢: ٣٠١، شواهد سيبويه ٣٣٧.

(٤) الكتاب ٢: ٣٠١.

(٥) الكتاب ٢: ٢٩٨.

(*) نسبوا البيت لامرئ القيس.. وهو من معلقته المشهورة وأول أبياتها: الديوان: ٨- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعارف. واللوى: ما التوى من الرسل، أو ما استدق منه، وسقط اللوى: منتهاه والدخول وحومل وتوضح والمقراه: أسماء أماكن يقع بينها سقط اللوى وفيه منزل الحبيب. والشاهد فيه: وصل اللام في حالة الكسر بالياء للترنم ومد الصوت.

وألفا في النصب من قول يزيد بن الطثرية[1]:

فَبِتْنَا تَحِيدُ الوَحْشُ عَنَّا كَأَنَّنَا ... قَتِيلَانِ لَمْ يَعْلَمْ لَنَا النَّاسُ مَصْرَعا(*)

وواوًا في الرفع من قول الأعشى:

هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا وَإِنْ لاَمَ لاَئِمُو(**)

هذا ما ينون فيه..

وما لا ينون فيه قولهم:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابا ... وَقُولِي إنْ أَصَبْتُ: لَقَدْ أَصَابَا(***)

وقال جرير أيضًا:

مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ ... سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُو(****)

وقال في الجر لجرير أيضًا:

---

(١) الكتاب ٢: ٢٩٨.

(*) البيت ليزيد بن الطثرية. وتحيد: أى تصد وتنفر، وقد يستعمل للميل أيضًا، والمعنى يصف أنه خلا بمن يحب بحيث لا يطلع عليهما غير الوحش..

والشاهد: إثبات الألف في الوقف في حال النصب كما تثبت الياء في الجر والواو في الرفع للترنم.

(**) البيت للأعشى- ديوانه: ١٧٧- ط. بيروت. وتتمته: غداة غد أم أنت للبين واجم. وودعها: من ودعته توديعًا: وهو تشييعه عند سفره. ولام: عذل. والقصيدة قالها في هجاء يزيد بن مسهر الشيباني.

(***) البيت من قصيدة لجرير كانت تسمى بالدامغة أو الدماغة، وهي في هجاء الراعي النميري والفرزدق- الديوان ٢: ٨١٣- دار المعارف. وأقلي: أتركي، واللوم: العذل والتوبيخ. والعتاب: اللوم في تسخط.

والشاهد: في العتابا، وأصابا.. ووجه الاستشهاد: أن هذا التنوين -الترنم- يلحق الفعل والمعرف باللام وقد اجتمعا في هذا البيت.. ولحاق هذا التنوين لما ذكر إنما هو عند بني تميم، وعند قيس أيضًا.

(****) البيت لجرير بن عطية الخطفي، الديوان ١: ٢٧٨.. وذي طلوح: موضع بعينه وسمي بما فيه من الطلح. والغيث: المطر، والخيام: جمع خيمة وهي بيت تبنيه العرب من عيدان الشجر، قال ابن الأعرابي: لا تكون الخيمة عند العرب من ثياب بل من أربعة أعواد ثم يسقف بالثمام..

والشاهد في قوله: الخيامو.. حيث وصل القافية في حالة الرفع بالواو مع الألف واللام- كما في المنصوب.

أيْهَــاتَ مَنْزِلُـنَا بِنَعْفَ سُــوَيْقَــةٍ كَـانَتْ مُـبَـارَكَـةً مَعَ الأيَّامِي(*)

٢- أما ناس كـثيـر من بني تميم وقيس فـقد أبدلوا مكان مدة الـترنم النون في الروي المطلق ما نوِّن منه ومـا لـم ينون لما لم يريدوا الترنم ولفظوا بتمـام البناء وما هو منه. روي عنهم:

يَا أَبَتَــا عَلَّكَ أَوْ عَــسَــاكَنْ

وللعجاج:

يَا صَـاحِ مَاهَاجَ الدُّمُـوعَ الذُّرَّفَنْ(**)

وقال العجاج:

«مِنْ طَلَلٍ كَالأَتْحَـمِيِّ أَنْهَجَنْ»(١)(**)

٣- وقف قوم من العرب بتسكين الروي بمدة فأجـروا القوافي مجراها لو كانت في الكلام ولم تكن قوافيَ شعرٍ جعلوه كـالكلام حيث لم يترنموا المدة لعلمهم أنها في أصل البناء وأنشـد لجرير: «أَقِلِّـي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعـتابْ. وللأخطل: «وَاسْـأَلْ بِمَصْقَلَةَ الْبَكْرِيِّ مَا فَعَلْ»(***).

ويقولون: قَدْ رَابَنِي حَفْصٌ فَحَرِّكْ حَفْصَا(****).

(١) الكتاب ٢: ٢٩٨ وما بعدها، الجنى الداني ١٤٥، التسهيل ٢١٧، ٣٣١.

(*) البيت لجرير أيضًا. وأيهات: لغة في هيهات. ومعناها: بعد الشيء وتعذره أي ما أبعد منزلنا بهذا الموضع زمن المرتبع. والنعفَ: ما ارتفع عن الوادي وانحـدر عن الجبل. وسويقة: موضع بعـينه. ومعنى الشطر الأخير: إن تلك الأيام التى جمعتنا ومن نحب كانت مباركة..
والشاهد في قوله: الأيامي.. حيث وصل القافية بالياء في الجر.

(**) الشعـر نسب للعجاج من أرجـوزة له.. والذرف: جمع ذراف وهو القـاطر، وهاج: ثار. والطلل: ما شخص من آثار الدار. والأتحمي: ضرب من البرود شبه الطلل به في اختلاف آثاره. وانهج: اخلق.
والشاهد فيه: الذرفن.. انهجن.. حيث وصل القافية بالنون من الترنم كما مدوا الصوت لذلك بالمد.

(***) نسبـوا البيت للأخطل التـغلبي.. وصدر البيت: درع المغـمر لا تسأل بمـصرعه. ومـصقله: هذا هو مصقله بن هبيرة من شجعان وأجوادهم وهو من بني ثعلبة بن شيبان من بكر بن وائل. واسأل: عنه.
والشاهد في فعل: حيث حذف الألف من فعلا حيث لم يرد الترنم ومد الصوت. وذلك جائز.

(****) لم ينسب إلى أحد.. ورابني: أي جعلني شاكا.
والشاهد حفصا: حيث أثبت الألف في قوله حـفصا لأنه منون ولا تحذف ألفه ههنا في الوقف كما لا تحذف في الكلام إلا على ضعف.

يثبتون الألف لأنها كذلك في الكلام[1].

وواضح أن وقف غير الحجازيين كان يميل إلى قطع الصوت والسرعة في استباق أواخر الكلمة. وهذا ما يضيع معه الوزن الموسيقي للأبيات الشعرية والقصد إلى الترنم فالشعر قد وضع للغناء وهو بذلك يختلف عن الكلام المنثور، ولعل مدّ الصوت بحركة الروي هو أهم ما يميزه، وهذا ما فعله أهل الحجاز.

ويبدو ظاهرًا تأثير البيئة التي عاشت فيها هذه القبائل على أساليب كلامهم، فللبيئة الحجازية الحضرية فضل ميل أهلها إلى مد أصوات حروف القوافي قصدا إلى الغناء حيث الدعة والحياة الهانئة تشجعان على ذلك وتدعوان إلى إعطاء كل صوت حقه كاملاً.

وهذا ما لا نجد شبيهًا له عند البدو، ولا ريب في أن حياة الصحراء بما فيها من شظف العيش وخشونته يغري أهلها بإفناء بعض الأصوات إما بحذفها أو إحلال بعضها مكان بعض رغبة في اقتصاد الجهد العضلي والوصول إلى المراد من أيسر سبيل، وبناء على ذلك قطع بنو تميم وناس من قيس أصوات الترنم في حروف الروي وأبدلوا منها النون، وبالغ آخرون من قيس وبني أسد فحذفوا جميع الصوت ووقفوا عليه بالجزم وهناك وقف بالحذف من نوع آخر إذ يعمد المتكلم إلى حذف حرف أو أكثر قصدًا إلى الإيحاء أو الإلباس حتى لا يفهم وقد يكتفون من الكلمة بحرف واحد ليدل على الكلمة التي هو منها، فقد أنشد الكسائي:

بِالخُيْرِ خَيْرَاتٌ وَإنْ شَرًّا فَا ... وَلاَ أُرِيدُ الشَّرَّ إِلاَّ أَنْ تَا

وزعم أبو عبيدة أن حكيم بن معية قال:

قَدْ وَعَدَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو أَنْ تَا ... تَدْهُنَ رَأْسِي وَتُفَلِّيْنِي

وَتَمْسَحَ الْقَنْقَاءَ حَتَّى تَنْتَا[2]

---

(1) الكتاب ٢: ٢٩٩ وما بعدها، التسهيل: ٣٣١.

(*) نسبوا الشعر إلى حكيم بن معية التميمي.. وتدهن: معروف وتفليني أي تنقي رأسي، والقنقاء: الكمرة. وتنتا: أي تنتأ وتبدو.

والشاهد في: فا، تا.. ووجه الاستشهاد: أن الشاعر قد حذف بعض حروف الكلما قصدًا إلى الإيماء أو الإلباس.. قال ابن حني: وإنما جاز هذا لضرورة الشعر ولأنه أيضًا أعاد الحرف في أول البيت الثاني مجاز تعليق الأول بعد أن دعمه بحرف الإطلاق وأعاده معرف ما أراده بالأول.

(2) الخصائص ١: ٢٩١، اللسان ١: ١٥٩.

وقال الوليد بن عقبة بن أبي معيط[١]:

قُلْتُ لَهَا: قِفِي، قَالَتْ: قَافْ(*).

وسمع سيبويه من العرب يقول: «ألا تا» و«بلى فا»[٢].

فإنما أرادوا: ألا تفعل، وبلى فافعل، ولكنه قطع. وقد نسب صاحب اللسان الحذف فيما أنشده الكسائي إلى بني سعد، وهم غير معينين[٣].

إلا أن باحثا حديثًا يُرجِّح أنهم سعد بن زيد مناة وهم بطن من تميم، وذلك حتى يتسنى له أن ينسب عموم الظاهرة إلى تميم، إذ أن قائل البيت: الذي رواه الكسائي معزوا إلى لقيم بن أوس من بني ربيعة بن مالك وهي من زيد مناة من تميم.

وأما صاحب البيت الثاني: فهو تميمي أيضًا[٤].

وإذا وقف على منون فالأرجح أن يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة وأن يبدل ألفا إذا كان منصوبًا.. هذا مذهب أكثر العرب إلا ما حكاه الأخفش عن قوم أنهم يقولون: رأيت زيدْ. بلا ألف. وأنشدوا:

قَدْ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدُّفِّ إِبَرْ(**)

---

(١) الخصائص ١: ٣٠.

(٢) الكتاب ٢: ٦٢.

(٣) اللسان ٢: ٣١٣.

(٤) اللهجات العربية في التراث ٢ ٤٠٢ وما بعدها.

(*) الشعر منسوب للوليد بن عقبة بن معيط، وقد كان عاملا لعثمان بن عفان -رضي الله عنه- على الكوفة فاتهم بشرب الخمر فأمر الخليفة بشخوصه إلى المدينة وخرج في ركب فنزل الوليد ليسوق بهم فقال:

قفي، فقالت: قاف ... لا تحسبينا قد نسينا الإيجاف

والنشوات من معتق قاف ... وعزف قينات علينا غراف

وقفي: من الوقوف وهو السكون وعدم الحركة..

والشاهد: قوله قاف: أي أني واقفة، أو وقفت.

(**) البيت لم ينسب إلى قائل. والقين: العبد، وقد يطلق على الحداد وربما سموا به كل صانع. والدف: الذي يلعب به والجمع دفوف. والأصل: الجنب من كل شيء. والإبر: جمع إبرة وهي المخيط والخياط=

وقال الأعشي:

إِلَى المَرْءِ قَـــيْسٍ أُطِيلُ الـسُّــرَى   وآخُـذُ من كلِّ حَـيٍّ عُـصَمْ[1](*)

على أن أصله: عصما: وقف في لغة ربيعة بالسكون.

وذلك قليل في الكلام.. وقال بشر بن أبي خازم:

كَـفَى بِالنَـأْيِ مِنْ أَسْـمَـاءِ كَـافِي   ولَيْسَ لِنَأْيِـهَـا إِذْ طَالَ شَـافِي(**)

فوقف كـافي بالسكون، وكان القيـاس أن يقال: كافـيا بالنصب إذ هو مفـعول مطلق لقوله: كفى، لكنه حذف تنوينه ووقف عليه بالسكون[2].

وقال آخر:

أَلاَ حَـبَّذَا غُنْمٌ وَحُـسْنُ حَـدِيثِهَـا   لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَنِف(***)

بسكون الفاء، والقياس فيه: دنفا.

= والشاهد: إبر حيث حذف الألف حالة الوقف، والأصل أن المنون المنصوب إذا وقف عليه قلب التنوين ألفًا فيقال: رأيت زيدًا في زيدًا. والوقف على هذا المنون دون ألف لغة لبعض العرب.

(١) الخزانة ٢: ٢٦٤.

(٢) الخزانة ٢: ٢٦١.

(*) البيت نسب إلى الأعشى ميمون مدح بها قيس بن معدي كرب- الديوان: ١٥٢ وأولها:

أتهــجــر غــانيــة أم تـلـم   أم الحــبـل بهــا واه منـجــذم

والعصم: الحبل والسبب ويعني بها العـهد الذي يبلغ به، والسرى: أول الليل وأوسطه وآخره. والحي: القبيلة من العرب..

والشاهد: عصم: حيث وقف على المنصوب المنون بالسكون ولم يبدل تنوينه ألفًا.

(**) البيت نسـب إلى بشر بن أبي خازم، وكـفى: أي قد حصـلت به كفاية واسـتغناء عن غـيره. والنأي: البعد. وأسماء: امرأة وأصله وسماء من الوسـامة وهو الحسن. والمعنى يكفيني بعدها بلاء فلا حاجة إلى بلاء آخر إذ هو الغاية ولا شفاء لي من مرض بعدها مع طوله..

والشاهد في كافي.. حيث وقف على المنصوب بالسكون وذلك لغة لأن كـافيا مفعول مطلق وهو مصدر مؤكد لقوله كفى وكان القياس أن يقول كـافيًا لكنه حذف تنوينه ووقف عليه بالسكون والمنصوب حقه أن يبدل ألفًا.

(***) البيـت لم ينسب إلى قائل مـعين.. وغنم: اسم امرأة، والهـائم: الذي هام على وجهـه. والدنف: بالكسر الذي به دنف بالفتح أي مرض.

والشاهد في دنف: ووجه الاسـتشهاد: سكون الفاء والقـياس فيه دنفا، ولكن ربيـعة يقولون في الوقف رأيت زيد بالسكون

وأنشدوا لأبي النجم العجلي:

تَكْتُبَانِ فِيْ الطَّرِيْقِ لاَمْ أَلِفْ(*)

وقد ذهب معظم النحويين إلى أن ذلك لغة لبعض العرب وعزوها إلى قوم من ربيعة إذا كانوا يجيزون تسكين المنصوب المنون في الوقف بينما نسبها آخرون إلى طيء..

وذهب بعضهم إلى أن ذلك خاص بالضرورة.. قال ابن عقيل:

والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة، ففي أشعارهم كثيرًا الوقف على المنصوب المنون بالألف فكأن الذين اختصوا به جواز الإبدال .

****

(*) نسبوا هذا الشعر إلى أبي النجم العجلى.. وهو من أبيات ثلاثة هي كالآتي:

أقبلت عند زياد كالخرف تخط رجلاي بخط مختلف

تكتبان في الطريق لام وألف

والخرف: الهرم والمتقارب. والبيت من شواهد سيبويه ٢: ٣٤، المقتضب ١: ٢٣٧، ٣: ٣٥٧.. وغيرهما. والمعنى في أشهر تخاريجه: يذكر أنه شرب عند زياد فسكر فلما أراد المشي لم يملك نفسه لما لا يملكها الخرف فتارة يمشي مستقيمًا فتخط رجلاه خطا شبيها بالألف وتارة يمشي معوجا فتخط رجلاه خطا شبيها باللام..

والشاهد: في لام، ألف.. إذ الظاهر أن يقول لاما ألفا، ووجهه أنه حذف التنوين من الأول من باب الوصل بنية الوقف وحذف العاطف على الثاني في لغة ربيعة وليس في واحد منها ضرورة.. وقد خرجها بعض الأئمة تخاريج تنظر في موضعها.

الوقف بالتضعيف - واختلاف لغات العرب فيه

وهو يعني: مضاعفة الحرف الموقوف عليه بأن يزيدوا عليه حرفًا مثله فيلزم الإدغام نحو: هذا خالدّ، وهذا فرجّ.. وهذا التضعيف إنما هو من زيادات الوقف(١).. وشرطه خمسة أمور:

- أن لا يكون الموقوف عليه همزة كخطأ ورشأ.
- ولا ياء كالقاضي.
- ولا واوا كيدعو.
- ولا ألفا كيخشى.
- ولا تاليًا لسكون كزيد وعمرو(٢).

وقال رؤبة:

لَقَدْ خَشِيْتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا ... فِيْ عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا(*)

أراد: جدبا. وقال أيضًا:

بَدْءٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَفْخَمَّا(**)

---

(١) شرح المفصل ٩: ٦٧، الهمع ٢: ٢٠٧.

(٢) الكتاب ٢: ٢٨٤، شرح التصريح ٢: ٣٤١.

(٣) الكتاب ٢: ٢٨٢.

(*) نسبوا البيت لرؤبة، وهناك آخرون قد نسبوه إلى أبي حاتم، وقال ابن يسعون: هذا البيت لربيعة بن صبح -الديوان ١٦٩. وهو من قصيدة مرجوزه.. هو أولها وبعده:

إن الدبا فوق المتون دبا ... وهبت الريح عبور هبا

والجدب: نقيض الخصب، والمعنى: هذا الجراد في انتشاره وسرعة مره كالسيل إذا امتد وانتشر سريعًا مثل النار في الغضب أو التبن أو الحلفا. والشاهد: جدبا.. حيث ضعفت الباء فيها فكان القياس أن يقال جدبا لكنه لما اضطر شددها.

(**) البيت من شواهد الكتاب ٢: ٢٨٢، وقد نسبه إلى رؤبة -الديوان: ١٨٢. قالوا: والصواب في الرواية: ضخما بالنصب بدون تشديد لأن قبله: ثمت جئت حية أصما... والبدء: السيد. والشاهد: تشديد الميم من ضخما، وقد قالوا: إن التشديد ههنا ضرورة، ونقل عن بعضهم: إنه لغة لبعض بني سعد وغيرهم من العرب.

وبها قرأ الأعمش وعمران بن حدير وعصمة عن أبي بكر في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌّ﴾ [القمر: ٥٣] وقد شدد الراء للوقف على لغة من يقول: جعفرّ، ونفعلّ بالتشديد، وهي قراءة عاصم أيضًا[١]. وقد عزيت هذه الظاهرة اللهجية إلى قبيلة سعد[٢]، وبعض المحدثين من المحققين قد حاولوا تحديد قبيلة سعد هذه، فقالوا: ولا نعلم من سعد هذه؟ ولا أين كانت تسكن؟

فهناك سعد من إياس، وسعد من ضبة، وسعد من ثقيف، وسعد من هذيل، وسعد من تميم.

وقد نسبها بعض الباحثين المحدثين إلى تميم إذ يظهر أن هذه الظاهرة كانت شائعة فيهم[٣].

ورجَّح الدكتور: علم الدين الجندي في بحثه «اللهجات العربية في التراث» أن سعدا هذه إنما هي سعد من تميم، واحتج لذلك:

١- أن عاصما قد قرأ قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌّ﴾ بالتضعيف وعاصم من الكوفة[٤]. وقد تأثر بقبائل وسط الجزيرة وشرقيها، والتضعيف إنما كان في شرق الجزيرة كتميم وأسد وبكر وائل لا في غربيها حتى ينسب إلى سعد ابن بكر، إضافة إلى أن ديارها قريبة من البيئة الحجازية التي لم يؤثر عنها قط الوقف بالتضعيف، ومن هنا فلا أرى عزَو الوقف بالتضعيف إلا لسعد بن تميم لأنها كانت تسكن الأحساء وهي بذلك تكون متمكنة في شرق الجزيرة تلك التي نقلت الظاهرة بالتضعيف إلى قُرَّاء الكوفة وقرأ بها عاصم.

٢- أن عمرو بن العلاء: قد قرأ ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِالصَّبِّرْ﴾ [العصر: ٣] بكسر الباء وتضعيف الراء عند الوقف وهو تميمي مما يساعد على عزو هذه الظاهرة إلى سعد ابن تميم لا إلى سعد بن بكر.

---

(١) البحر ٨: ١٨٤، الهمع ٢: ٢٠٨، شرح التصريح: ٢: ٣٤١.

(٢) شرح التصريح ٢: ٣٤١، أوضح المسالك ٦٧٤.

(٣) من أسرار اللغة -أنيس- ٢٢٤.

(٤) النشر: ١: ١٥٥.

٣- وهنا أدلة أخرى تشير إلى أن التضعيف في الوقف إنما كان في تميم قال رؤبة:

ضَخْمًا يُحبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا

وهو تميمي.. وقوله كذلك: جدبّا، وهو يريد: جدبا.

كما عزيت أشعار عدة فيها ظاهرة التضعيف لشعراء شرقيين[١].

والظاهر أن هذه الظاهرة اللهجية كانت تشيع في قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقيها، وليست هي خاصة بتميم وحدها، إذ قد ورد عزوها أيضًا إلى أسد.

قال سيبويه: قال رجل من بني أسد:

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّ[٢](*)

****

(١) اللهجات العربية في التراث ٣٨٠ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٢: ٢٨٢.

(*) البيت من شواهد سيبويه: ٢: ٢٨٢، وقد نسبه لرجل من بني أسد. والعيهل: السريع. والوجناء: الغليظة الشديدة. والبازل: المسنة الغليظة.

والشاهد: تشديد عيهل... وبعضهم على أنه قد شددها في الوصل ضرورة وإنما يشدد في الوقف ليعلم أنه متحرك.

والثابت أن مثل ذلك: لغة لبعض العرب ومنهم بنو أسد.

إجراء الوقف على التاء
مجرى الوصل عند بعض العرب

إذا وقف على ما آخره تاء، وكانت للتأنيث فإن كان فعلاً أو حرفًا التزمت فيه تاء التأنيث مطلقًا[١]. . أما إن كان اسمًا فهو على نوعين:

١- نوع تلزمه التاء وجوبًا إن كان ما قبلها صحيحًا ساكنًا.

٢- ونوع إبدالها وإبقاؤها جائزان، كأن يسبقها حرف صحيح متحرك لفظًا أو تقديرًا كشجرة أو صلاة.

أما في جمع التصحيح وما أشبهه فالوقف بالتاء أبدًا[٢].

وقد نقل بعض النحاة: أن بعضًا من العرب لا يبدل من تاء التأنيث هاء عند الوقف وإن اجتمعت الشروط، حكي عن بعضهم: يا أهل سورة البقرت، فقال مجيب: لا أحفظ فيها ولا آيت[٣].

وقال: بَلْ جَوْزُ تَيْهَاء كَظَهْرِ الحُجْفَتْ[*]

وأنشد قطرب لأبي النجم العجلي:

وَاللهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ

صَارَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ ... وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ[**]

---

(١) شرح التصريح ٢: ٣٤٣.

(٢) الهمع ٢: ٢٠٩، شرح المفصل ٩: ٨١.

(٣) الهمع ٢: ٢٠٩.

(*) ليس لهذا البيت قائل معروف ولا سابق ولا لاحق. وجوز: من جاز الأرض إذا سار فيها أو فاتها. والتيهاء: الأرض التي يضل ساكنها. والحجفة: الترس من جلد بلا خشب ولا عقب وجمعه بلا تاء.. والشاهد في الجحفت: ووجه الاستشهاد: أن بعض العرب لا يبدل ما آخره تاء التأنيث هاء في الوقف ولو كان ما قبل التاء مفتوحًا.

(**) قال العيني: أقول: لم أقف على اسم قائله، ونسبه ابن يعيش ٩: ٨٩ في شرح المفصل، إلى أبي النجم العجلي كما أنشده قطرب، وبعد مت: أي بعد ما فأبدل من الألف هاء ثم الهاء تاء لتوافق القوافي. والغلصمة: رأس الحلقوم وهو الموضع الناتئ في الحلق..
والشاهد في قوله: مسلمت.. حيث وقف عليها بالتاء والقياس بالهاء.

ومنه قولهم: وعليه السلام والرحمت[1].

وذلك إجراء للوقف مجرى الوصل، وهي لغـة فاشية حكاها أبو الخطاب. وقد نسبت هذه اللغة إلى بعض طيء[2].

وقال السـيرافي: إن قومًا من العـرب «وهم طيء» يقفون على التـاء في مثل قائمـة وشجـرة إذا وقفوا عليـها فـيقولـون: شجرت وحـجفت يريدون شـجرة وجحفة[3].

وقال أبو حـيان: وعلى هذه اللغة كتب فـي المصحف ألفاظ بالتاء نحـو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ (٤٣) طَعَامُ الأَثِيمِ**﴾ [الدخان: ٤٣، ٤٤] وقـوله تعالى: ﴿**أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ**﴾ [الزخرف: ٣٢][4] وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة[5].

وعلى نقيض ما مضى نجد أن بعض النحـويين قد نسبوا إلى قوم من طيء أنهم وقفوا على جـمع التصحيح والمحمول عليـه كالهندات والبنات والأخوات وأولات بالهاء، والأفصح الوقف عليه بالتاء.

نقل قطرب عن طيء: دفن البناه من المكرمـاه، وكيف الإخـوه والإخواه[6]. وتصديقًا لما نقله قطرب فقـد قرأ الكسائي والبزى: ﴿**هَيْهَاه هَيْـهَاه لما تُوعَدُون**﴾[7] مما يدل على أن ذلك لغـة، فـإن كانت التـاء من أصل بنيـة الكلمـة كالفـرات والتابوت الذي فـيه قولان: إن وزنه فـاعول، أو أنه فعـلوت، من التوب، وهو الرجوع، فقد اختلف في أمره أصحاب القـراءات فقد قرأ الجمهور قوله تعالى:

---

(١) شرح المفصل ٩: ٨٩.

(٢) شرح التسهيل ٣: ١٩٦، الهمع ٢: ٢٠٩.

(٣) شرح شواهد سيبويه ١٩٩، شرح السيرافي للكتاب: (مصورة بمكتبة جامعة الإمام).

(٤) الهمع ٢: ٢٠٩.

(٥) النشر ٢: ١٣٢، شرح التصريح ٢: ٣٤٣.

(٦) الهمع ٢: ٢٠٩، الممتنع في التصريف ١: ٤٠٠، شرح التصريح ٢: ٣٤٣.

(٧) النشر ٢: ١٣١.

﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٨] بالتاء، وهي لغة قريش وبهما رسم المصحف. وقرأ أُبّي وزيد بالهاء «التابوه» وهي لغة الأنصار(١).

فإذا وقف على هذه التاء: فالأفصح الوقوف عليها بالتاء(٢).

لكن ورد أن قومًا من العرب يقفون عليها بالهاء فيقولون: التابوه(٣).

ويُرَجَّحُ أن هؤلاء القوم هم الأنصار، فقد قال القاسم بن معن: لم تختلف لغة قريش والأنصار في شيء من القرآن إلا في التابوت، فلغة قريش بالتاء ولغة الأنصار بالهاء(٤).

****

(١) الشواذ ١٥، البحر ٢: ٢٦٠ وما بعدها، شرح المفصل ٩: ٢، المزهر: ٢: ٧٣.
(٢) الهمع ٢: ٢٠٩. (٣) نفسه ٢: ٢٠٩.
(٤) المزهر ٢: ٧٣، الشواذ ١٥.

الوقف على المهموز- واختلاف لغات العرب فيه

لا يخلو إما أن تكون الهمزة حشوا أو آخرًا، والحرف الذي قبل الهمزة ساكنًا أو متحركًا.

فإن كان ساكنًا: فلا يخلو الحرف الأخير إما أن يكون منصوبًا منونًا فإن همزته تقلب ألفًا أبدًا -عند أهل الحجاز- فيقال: رأيت بُطًا وخَبًا وردًا.

أو غير منون: فإنهم ينقلون حركتها إلى الساكن قبلها ويحذفونها واقفين على حامل حركتها[1] فيقال: هذا الرد، ورأيت الرد، ومررت بالرد فيصير الساكن الذي يحرك آخر الكلمة فيجري عليه ما جرى على الصحيح إذا وقف عليه ويحذفونها في الآخر ويلقون حركتها على ما قبلها وإنما كان الحذف فيها أولى لأن الأواخر هي محل التغيير. وحينئذ فإن الثابت في هذا الوقف أن يكون إما بالإسكان أو بالإشمام أو الروم أو إجراء السلكن أو التضعيف فيقال: الخبْ والخبّ ولم يسمع في المهموز تضعيف. فإن كان متحركًا: لزم الهمزة ما يلزم النطع من الإشمام وروم الحركة، وإجراء الساكن، وحينئذ فإن الحجازيين يجرون ما قبل المضموم واوا في الأحوال الثلاثة: الرفع والنصب والجر، وما قبل المجرور ياء في الأحوال الثلاثة أيضًا، وكذا يقال: الخبا في كل حال لأنها همزة ساكنة قبلها فتحة فإنما هي كألف رأس[2].

وبالمقابل: فإن بني تميم من بين سائر قبائل العرب يخالفون أهل الحجاز في هذا الوقف على ما يأتي: فإن كان ما قبل الهمزة ساكنًا فلهم فيه مذاهب:

١- نقل سيبويه: إن ناسًا كثيرًا من العرب عينهم: ببني أسد وتميم يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة في الدرج يريدون بذلك بيان الهمزة فيقولون: هذا الوَثُؤْ، ومن الوثِئْ، ورأيت الوثَأْ.

(١) الهمع ٢: ٢٠٩، التسهيل ٣٢٩.

(٢) الكتاب ٢: ٢٨٦، وينظر كذلك التسهيل ٣٢٩ وما بعدها.

وهو البطُؤْ، ومن البُطِئْ، ورأيت البُطَأْ، وهو الرِّدُؤْ، ومن الرِّدِئْ، ورأيت الردَأْ[1].

٢- ناس من بني تميم يقولون: من البُطُؤْ بضمتين، ورأيت البُطُؤْ، وهو الرِّدِئْ، ورأيت الرِّدِئْ، ومن الرِّدِئْ، بكسرتين إذ فروا إلى الإتباع عن طريق إتباع العين الفاء في الرفع والنصب والجر استثقالاً لها[2].

٣- وهناك طائفة منهم تقول: هو الوثْوْ فيجعلها واوا، ورأيت الوثَا، وهو مثل القفا، ومررت بالوثْيْ فيجعلها ياء، وهذا الرِّدْوْ، والبطْوْ، ومررت بالرِّدْيْ والبطْيْ.

٤- ومنهم من ينقل حركة الحرف الأخير إلى العين في الأحوال الثلاثة فيقال: هذا البطُوْ، ورأيت الوثَوْ، ومررت بالردِي، وهذا الوثُوْ، ورأيت الوثَوْ، ومررت بالردِي حيث يقلبونها حرف لين من جنس حركة ما قبلها إذ هو أبين من الهمزة[3].

فإذا كان ما قبل الهمزة الساكنة في الوقف متحركًا نحو الكلأ، والخطأ، والرشأ، فإن التميميين والحجازيين على خلاف في هذا الشأن:

١- فأهل التخفيف في الوصل من بني تميم يقولون: هذا الكلو، ومررت بالكلي، والخطي، ورأيت الكلا والخطا.

٢- أما أهل التخفيف من الحجازيين فإنهم يلزمون الألف على كل حال فيقولون: هذا الكلا والخطا، ومررت بالكلا والخطا، ورأيت الكلا والخطا[4]، وقد قرأ الجمهور: ﴿الْخَبْءَ﴾ [النحل: ٢٥] بسكون الباء والهمزة، وقرأ أبيٌّ وعيسى بنقل حركة الهمزة إلى الباء وحذف الهمزة، وقرأ عكرمة بألف بدل الهمزة فلزم فتح ما قبلها وهي قراءة عبد الله ومالك بن دينار، ويخرج على لغة من يقول في الوقف: هذا الخبو، ومررت بالخبي، ورأيت الخبا. وأجرى الوصل

---

(١) الكتاب ٢: ٢٨٦، الهمع ٢: ٢٠٩، وانظر التسهيل ٣٢٩.
(٢) الكتاب ٢: ٢٨٦، الهمع ٢: ٢٠٩، التاج المكلل مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة الإمام تحت رقم ٥٨ نحو.
(٣) التسهيل ٣٢٩. (٤) شرح المفصل ٩: ٧٤.

مجرى الوقف، وأجاز الكوفيون أن تقـول في المرأة والكمأة: المراه والكماه فيبدل من الهمزة ألفًـا فتفتح ما قـبلها فعلى قولهم هذا يجوز أن يكون الخـبأ منه، قيل وهي لغـة ضعـيـفة، وإجـراء الوصل مـجرى الوقف أيضًـا نادر قليل فـيعـادل التخريجان، ونقل الحركة إلى الباء وحـذف الهمزة حكاه سيبويه عن قوم من بني تميم وبني أسد.

وقراءة الخبا طعن فيها أبو حاتم وقال لا يجوز في العربية قال لأنه إن حذف الهمـزة التي حركتهـا على الباء فقـال الخب، وإن حولها قـال: الخبي بسكون الباء، وياء بعدها، قال المبرد: كـان أبو حاتم دون أصحابه في النحو ولم يلحق بهم[1].

****

(١) البحر ٧: ٩٧.

باب الإمالة

اختلاف الحجازيين والتميميين ومن تابعهم في ظاهرة الإمالة

فما الإمالة؟

وأبسط ما قيل في ذلك: هي أن تنحوَ بالفتحة ناحية الكسرة فتميل الألف التي بعدها نحو الياء[1]، وتسمى كسرًا وبطحًا واضجاعًا وإشباعًا وألفًا معوجًا وليًا[2].

ولها أسباب منها: كسرة تكون قبل الألف أو بعدها، وياء قبلها، وانقلاب الألف عن الياء، وتشبيه ألف بالألف المنقلبة، وكسرة تعرض في بعض الأحوال والإمالة للإمالة[3].

ولها موانع مبسوطة في كتب النحو[4]. .

وتختلف الإمالة عن الفتح، إذ يعني الفتح: حركة من الحركات تقابل الكسر أو الضم تنتج عن فتح الممر الهوائي عند الحلق والشفاه[5]، وقد سموه فتحًا وتفخيمًا ونصبًا[6].

لذلك عدت الإمالة انحرافًا عن القصد وعدولاً عن الإقبال عليه. ويبدو أن الانسجام الصوتي بين الحركات كان وراء الإمالة والداعي إليها فالفتح كان يتطلب مجهودًا عضليًا أكثر من الإمالة إذ الانتقال من الفتح إلى الكسر في «مارد» أو بالعكس كما في «كتاب» كان يتطلب جهدًا عضليًا لا يتطلبه الانسجام الصوتي بين أصوات اللين لو انسجمت مع بعضها.

---

(١) النشر ٢: ٣٠، حاشية الخضري ٢: ١٧٩، أوضح المسالك ٦٧٩.

(٢) النشر ٢: ٣٠، الكتاب ٢: ٢٦٣، الإمالة في القراءات واللهجات العربية ٣٦.

(٣) الهمع ٢: ٢٠٠، النشر ٢: ٣٠، اللباب في علل البناء والإعراب: مصورة برقم ٩٨٩/نحو.

(٤) الهمع ٢: ٢٠٢ وما بعدها، شرح التصريح ٢: ٣٤٩ وما بعدها.

(٥) الإمالة في القراءات واللهجات العربية ١٤.

(٦) الكتاب ٢: ٢٦٣، شرح المفصل ٤: ٥، شرح اللهمع ٣٠٠.

لذا رأينا ابن جني يلخص الغاية من وراء ذلك العمل بأنه: لضرب من تجانس الصوت[1]، وتقريب الأصوات بعضها من بعض.

ولا ريب أن الإمالة كانت بوحي من هذا التشاكل الصوتي، وربما الإدغام وإبدال الحروف والحركات بعضها من بعض أيضًا.

والملاحظ أن القبائل العربية لم تسلك -فيما وصل إلينا عنهم من لهجات حول كسر الحرف الذي توفرت فيه شروط الإمالة ونصبه- طريقًا واحدًا.

لكن الثابت عند علماء العربية والقراءات أن القرآن قد نزل بلغة العرب وأميلت بعض حروفه في قراءات من لم تطاوعهم ألسنتهم على إقامته من العرب[2]، وذلك ضرب من التيسير عليهم، وأقرهم رسول الله ﷺ على ذلك.

ويبدو أن الإمالة كانت مذهبًا شائعًا في نطق بعض العرب، وهم تميم وأسد وقيس وبكر بن وائل وعامة أهل نجد وأهل اليمن وبعض قبائل بوادي الحجاز، ومن جاورهم[3].

نقل سيبويه: أنه بلغه عن أبي إسحق أنه سمع كثيّر عزة يقول: «صار بمكان كذا وكذا[4]» أي بإمالة الألف في صار، وهو من خزاعة من ربيعة.

وقال هدبة بن خشرم:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلاَدِ ابْنِ قَادِرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جُونِ الرَّبَابِ سَكُوبِ(*)

وهدبة هذا من قضاعة[5].

---

(1) سر الصناعة ١: ٥٨.

(2) الإمالة في القراءات واللهجات العربية ٦١.

(3) الكتاب ٢: ٢٦١، الهمع ٢: ٢٠٠، النشر ٢: ٣٠.

(4) الكتاب ٢: ٢٦١.

(5) الإمالة في القراءات واللهجات العربية ٨٩.

(*) البيت من شواهد سيبويه ٢: ٢٦١، وقد نسب إلى هدبة بن الخشرم.
والمنهمر: السائل. والجون: الأسود، وقيل: الأبيض فهو من التضاد والرباب: ما تدلى من السحاب دون سحاب فوقه، والسكوب: من السكب وهو الصب... والشاهد في ابن قادر: حيث روي ممالا، وقد أوضح سيبويه العلة في ذلك ٢: ٢٦١، وهو استعمال لقوم ترضى عربيتهم -شرح المفصل ٩: ٦٢.

وبدراسة ظواهر الإمالة بأنواعها -والتعرف على أسبابها، وجد النحاة أنها تتلخص في ضوابط:

١- إذا بلغت الأسماء أربعة أحرف أو جاوزتها من بنات الواو أو الياء وكان آخرها ألفًا سواء أكانت للتأنيث أم غيرها، فالإمالة -إذن- مستتبة فيها ولا عبرة بالأصل حينئذ فإن ذوات الواو يصرن إلى الياء إذا كانت الواو رابعة فما فوق في تثنية كما في: ملهى، وملهيان، أو صياغتها على «فعلت» كأغزيت من الغزو فإنها تمال أبدًا لأنها صارت عندهم بمنزلة ألف رمى، ونحوها، فيقال فيها: حبلى، ومغزى، وملهى في الجميع.

إلا أن ناسًا كثيرًا من بني تميم وغيرهم لا يميلون الألف في أمثال ذلك بل يفتحونها يقولون: حبلى، ومغزى، وملهى[١].

٢- وافق بعض الحجازيين بعض بني تميم ومن نحا نحوهم في إمالة كل ما كان من بنات الواو أو الياء مما هو فيه عين الكلمة نحو: مات وطاب وهاب وصار وخاب إذا كسر أول «فَعَلْتُ» نحوا به نحو الكسرة كما فعلوا ذلك فيما كانت ألفه في موضع الياء[٢].

٣- عامة أهل الحجاز وأهل العالية وأهل نجد وقيس وتميم وأسد لا يميلون ما كان واوي العين كخاف وطاف وقال وأجال، مما يؤول منها إلى «فِلْتُ أو فُلْتُ» ولا يميلون إلا ذوات الياء من هذه الأفعال[٣].

٤- كثير من العرب وأهل الحجاز إنما يميلون إذا سبقت الألف بكسرة ظاهرة أو مقدرة، فإن قدرت هذه الكسرة فأكثر العرب وأهل الحجاز لا يميلون[٤].

إلا أن سيبويه قد نقل أن بعض من يوثق بعربيته يميلون الألف إذا سبقت بياء، وإنما فعلوا هذه لأنها صارت بمنزلة الألف التي تكون قبلها فيقولون: كيّال، وريّان، وبياع، كما صنعوا ذلك في نحو: سراج وجمال[٥].

---

(١) الكتاب ٢: ٢٦٠، شرح اللمع ٣٠٤.
(٢) الكتاب ٢: ٢٦١، الهمع ٢: ٢٠١.
(٣) نفس المرجعين والأجزاء والصفحات، شرح اللمع ٣٠٦، شرح المفصل ٩: ٥٤.
(٤) الهمع ٢: ٢٠١. (٥) الكتاب ٢: ٢٦٠.

٥- يشترط في إمالة الألف أن تسبق بكسرة أو بياء سواء أكانت متصلة بها أو منفصلة عنها بحرف نحو: بنا، وبها، أو بحرفين نحو: إنّا إلى الله راجعون، وهو منّا، ورأيت عِدًا، وإنّا لمختلفون، ويريد أن يضربها، وهي لغة لبني تميم وقوم من أسد وقيس ممن ترضى عربيته[1].

ويكاد ينحصر اختلاف لغات القبائل العربية في أمر هذه الإمالة أو عدمها - حسب ما رأينا- بين لغات بعض قبائل الحجاز وبين تميم وقيس وأسد وأهل اليمن وبعض الحجازيين أنفسهم، على أنني أرى أنها قد كانت مذهبًا كثير الشيوع في منطق طائفة من قبائل العرب -كما قدمنا- وإن تفاوتت أعداد تلك القبائل قلة أو كثرة، إلا أنني أؤكد -مع ذلك- استقلالها بجماعات معينة من القبائل العربية لأسباب بيئية جغرافية وميل من ناحيتهم للسرعة في النطق والاقتصاد في الجهد العضلي قدر الإمكان، إذ الانتقال من الفتح إلى الكسر أو الضم والعكس يتطلب من صاحبه أن ينفق جهدًا عضليًا هو في غنى عنه لو جانس بين الأصوات أو شاكل بين حركاتها، وهو يتفق وطبيعة البيئة البدوية التي تميل إلى السرعة في النطق، وهذا بخلاف أهل الفتح من الحجازيين، فطبيعة بيئتهم الحضرية تدفعهم إلى التأني في القول، وإعطاء كل صوت حقه من الأداء، ولاشك في أن اختلاف القراء في أدائهم من حيث إمالة بعض الأصوات أو فتحها إنما يمثل اختلاف لغات القبائل في هذا الشأن.

وبعض المحدثين يؤكدون خلو قراءة بعض قراء البيئة الحجازية من الإمالة، إذ يقول بعضهم: ونحن إذا ذكرنا قارئي الحرمين «ابن كثير المكي ونافع بن عبد الرحمن بن نعيم المدني» فإنما نذكر أصول القراءة الحجازية بجميع أطرافها، وقد ثبت أن كلا هذين القارئين ومن تلقنوا عنهما أصول قراءتهما كانوا يفتحون مما يؤكد أن قراءتهم إنما كانت صدى للهجة بيئتهم[2].

وهذا غير مسلم به على إطلاقه، إلا إذا قصد بالإمالة: تلك الإمالة الكبيرة وإلا فقد نقل بعض الأئمة أن ورشا قد أمال من طريق الأزرق وهي إمالة التقليل في

---

(١) الكتاب ٢: ٢٦٢.

(٢) اللهجات العربية في التراث ٢١٣ وما بعدها.

جـمـيع رؤوس الآى سواء كـانت من ذوات الواو نحـو: والضـحى، وسـجى، والقوى. أو من ذوات الياء نحو: هدى، والهوى، ويغشى[1].

على أن الإمالة كـانت مذهبًا مـألوفًا في قـراءات أهل العراق عامـة والكوفيين بصفـة خاصـة حيث أمـال حمـزة والكسائي وخلف كل ألف منقلبـة عن ياء أنّى وقعت في القرآن سواء كانت في اسم أو فعل[2].

وأمال أبو عمرو البصري كل ما كانت فيه راء بعدها ألف ممالة بأي وزن كان أو رسمت في المصحف ياء[3].

واختص الـكسائي بإمـالة ما قـبل هاء التأنيث التي تكون في الوصـل تاء آخر الاسم فقيل له في ذلك فقال: هذا طباع العربية.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: يعني بذلك أن الإمالة لغة أهل الكوفة وهي باقية فيهم إلى الآن وهم بقية أبناء العرب يقـولون: أخذته أخذة، وضربته ضربة. قال: وحكى نحو ذلك عنهم الأخفش سعيد بن مسعدة الأخفش[4].

لهذا نرى أن الإمـالة قد أثرت في أداء قراء أهل العـراق ولاسيمـا أهل الكوفة نتيجة التأثر بلهجات من جنحوا إلى الإمالة من قبائل بوادي نجد والحجاز.

وفي كـلام الكسائي السـابق ما يشـير إلى أن الإمـالة التي كانت في لغـة أهل الكوفة إنما أتتهم -في أغلب الاحتمالات- من قـبل أنهم بقايا أبناء القبائل النازحة إليها من أواسط الجزيـرة العربية وشرقيها حـيث كانت مهبطًا لعدد كبـير من قبائل أسد وتميم وبكر بن وائل ومن إليهم من بطون وفروع، وهم ممن أثر عنهم الإمالة، ولا شك أن الكوفة قد تأثرت بقبائل وسط الجزيرة العربيـة وشرقيها إضافة إلى أنها كانت على اتصال دائم بهم في باديتهم، مما يؤكد أن الإمالة كانت أصلاً فيهم.

****

---

(1) النشر ١: ٤٨.

(2) نفسه ١: ٣٥.

(3) نفسه ١: ٤٠.

(4) النشر ٢: ٨٢.

يعتقد القدماء أن الإبدال من سنن العرب فيقيمون بعض الحروف مقام بعض[1].

ويعزى ذلك إلى أسباب قد تكون من بنية الكلمة نتيجة تفاعل الأصوات وقد تكون خارجة عنها تدعو إلى مثل ذلك، وتشجع عليه.

ففيما يتصل بالأولى: «بنية الكلمة» نجد أن لظاهرتي: المضارعة والمخالفة أكبر الأثر فيما يصيب الكلمة من تغيير لبعض حروفها، فقد يدفع الانسجام الصوتي أن تتسق الحروف مع بعضها، ولهذا يحول المهموس إلى مجهور والعكس لأن الآخر مجهور أو مهموس لكيلا يجتمع صوتان من جنس واحد، فإذا تجاور صوتان متنافران غُيِّر أحدُهما بحيث يتوافق مع الآخر، والعكس قد يحدث وذلك حين يصعب على الجهاز النطقي أن يلفظ بصوتين متماثلين كل المماثلة فيصبح إبدال أحدهما من الآخر ضرورة للتخفيف والتيسير على النطق[2].

أما الأسباب الخارجية فمن أهمها:

١ - التطور الصوتي:

ويحدث عادة نتيجة لاختلاف ظروف الزمان والمكان أو لتلك العيوب التي تطرأ على أجهزة النطق فهي تؤدي إلى حدوث بعض التبدلات التي قد تصيب بعض الأصوات بالتغيير والتطور، فتعاقب الأجيال المستعملة للغة الواحدة تتناقل على ألسنة أبنائها مع توزّعهم في نواحٍ مختلفة في تضاريسها ومناخها إضافة إلى التبدلات الخلقية التي توجد عادة بين أبناء اللغة الواحدة يؤدي كل ذلك مع مرور الوقت إلى التغير الصوتي في اللغة الواحدة[3].

---

(١) الصاحبي ٣٣٣.

(٢) المضارعة الصوتية بين أصوات العربية - بحث للأستاذ الدكتور يحيى بن علي المباركي، منشور بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ع ١٣٦ س٢٩ ص ص: ٣٨٧ - ٤٧٢.

(٣) من بحث للدكتور عبد الغفار حامد هلال عن تفسير بعض مشكلات العربية الفصحى نشر بمجلة كلية اللغة العربية ع ٦ سنة ١٣٩٦هـ ص: ١٢٤ وما بعدها -وانظر: من أسرار اللغة ٦٩ وما بعدها وانظر =

٢- اختلاف اللهجات:

إذ تَسَبَّبَ عن تفرق أبناء العــربية في مناطق متعددة من شبــه الجزيرة -مع توفر عوامل انشطار اللغة الواحــدة إلى لهجات التي تحدثنا عنها فيــما سبق -إلى تشعب لغتــهم إلى لهجات، وكــان بعضهــا نتيجة للإبــدال ولا ريب حتى إن بعض تلك الألفاظ لا يختلف إلا في حرف واحد جيء به ليتوافق مع طبيعة صاحب اللغة وما تفرضه عليــه عوامل الانقسام الأخرى من إبدال صوت مكان آخــر ليناسب وضعه وما ينبــغي عليه أن يسلك في أدائه لــلغته من رفع للصــوت قصــدًا إلى الوضوح والبيان أو العكس رغبة في خفض الأصوات والهمس بها[(١)].

٣- الحالة النفسية:

فقد يكون للحالة النفسية التي تعــتري أبناء اللغة الواحدة أكبر الأثر في حدوث بعض التبــدلات التي تصيب أصواتهــا بما يمثله ذلك من ميل أصحــاب اللغة الذين يعيشون حيــاة الهدوء والاستقرار والدعة إلى الأصوات الرخوة الرقيــقة المهموسة، على حين يجنح أولئك الذين يحيون حياة الضيق والقلق والترحال والحزن. . . إلى الأصوات الشديدة القلقة والغامضة أحيانًا[(٢)].

وهناك عوامل أخــرى قد يُعْزَى إليــها بعض التغيــير الذي قد يصــيب اللغة في أصواتها بالقلب والإبدال وإن كانت أقل أهميةً من سابقتها ومن أهمها: التصحيف والتحريف، والاشتقاق، صنع الألفاظ وابتكارها[(٣)].

والإبدال على نوعين:

١- ما أبدل إبدالاً شائعًا للإدغام وهو جميع الحروف إلا الألف.

= المزهر ١: ٥٧ وما بعدها. . فقد أورد أمثلة على بعض عيوب النطق التي هي من أسباب الإبدال.

(١) من أسرار اللغة ص: ٧٥ وما بعــدها -وبحث الدكتور عبد الغفار الذي أشرنا إليــه سابقًا ص ١٢٤ وما بعدها، والوجيز في فقه اللغة ٢٧٩.

(٢) نفس المراجع السابقة وصفحاتها. .

(٣) من أسرار اللغــة ص ٨٤ وما بعدها، بحث الدكــتور عبــد الغفار عن بعض تفــسيرات لمشكلات العــربية الفصحى -مجلة كلية اللغة العربية ع ٦ ص ١٣١٦هـ- ص ١٣٥ وما بعدها.

٢- ما أبدل فيه حرف من غيره لبعده عن الإدغام، وهو على ثلاثة أنواع:

أ- مـا أبدل إبدالاً نادرًا وهو سـتـة أحـرف وهي: الحـاء، والخـاء، والعين، والقاف، والضـاد، والذال، كقولهم في وكنة: وقنة، ومنه قول امـرئ القيس في إحدى الروايات:

وقـد اغتـدي والطيـر في وقناتهـا　　　بمنجـرد قـيـد الأوابـد هيكل[*]

وفي أغن: أخن، وفي ربع: ربح، وفي خطر: عطر، وفي جلد: جضد، وفي تلعثم: تلعذم. .

ب- ما يبدل من غيره إبدالاً شائعًا قـياسًا للضرورة إليه في التصريف وذلك في تسعة أحرف يجمعها قولهم: هدأت موطيًا.

جـ- ما يبدل من غيـره إبدالاً شائعًا لغير ضرورة إليـه في التصريف وهو اثنان وعشرون حرفًا يجمعها هجاء قولك: لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته[١].

ويقتصر فيـه على السماع وذلك بأن يشيع عند قوم بأعيانهم ويعـزى إليهم كما أشـارت إليـه الروايات في الكسكسـة والكشكشـة والتلتـلة والوتم والعـجعـجـة والطمطمانية. . وهذا النـوع هو المقصود بالدراسة وهو الذي يميز قـبيلة عن أخرى فتعمد إحداهما إلى إبدال حرف من آخر على حين تؤثر أخرى حرفًا آخر.

قلب الهمزة عينا في بعض اللغات:

وتكون الهمزة فاء وعينا ولامـا، أصلاً وبدلاً وزائدة. فتكون فاء في نحو: إنّ، فأن، وأنف، وإبرة، وأخذ، وأمر.

وعينا نحو: فأس، وجؤنه، وذئب، وجأر، وسئل.

---

(١) شرح التصريح ٢: ٣٦٦.

(*) البيت لامرئ القيس من معلقته المشهورة التي مطلعها:

قـفـا نبك مـن ذكـرى حـبـيـب ومنزل　　　بسـقـط اللوى بين الدخـول فـحـومل

الديوان: ١٨- ط: دار المعارف.

ووكنات: في إحدى الروايات واحدة وكنـة: وهي العش. المنجرد: القصير الشـعر. والأوابد: الوحوش النافرة. وقيد الأوابد: مبالغة في سرعة العدو. والهيكل: الضخم من كل شيء. والشاهد في: وقناتها: حيث أبدل الشاعر من الكاف قافا وهو إبدال نادر.

ولاما نحو: قرء، وخطء، ونبأ، وقرأ، وهكذا..

وقد أفضنا في ذلك فيما إذا كانت عينا أولاما ووقف عليها.. وليس في الكلام كلمة فاؤها وعينها همزة أو عينها ولامها كذلك وقد قل أن تجيء أسماء وقعت فيها الهمزة فاء ولاما أيضًا. وما ورد من ذلك لا يتجاوز بضع كلمات محصورة[1].

والفصيح من كلام العرب ثبوت الهمزة أيًا كان موقعها من اللفظ.

قال تعالى: ﴿**أَأَلِدُ وأَنَا عَجُوزٌ**﴾ [هود: ٧٢] وقال تعالى: ﴿**سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ**﴾ [المعارج: ١] وقال جل شأنه: ﴿**أَلاَّ يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾ [النمل: ٢٥].

بيد أن المنقول عن العرب من كلام قد أثبت اختلاف لغات بعض القبائل في إبقاء هذه الهمزة أو إبدالها بحرف آخر.

وسنتناول إبدالهم لها إذا كانت فاء أولاما، وقد تحدثنا عن إبدالهم إياها إذا كانت عينا في تحقيق الهمزة أو تسهيلها، فإذا كانت فاء للكلمة: فإن جمهور العرب يثبتون هذه الهمزة فيقولون: «أن، أنّ» «أخذ، أمر» «أنف وإبرة».

إلا أن بعض العرب قد خالفوا في لغتهم هذا الإجماع فأبدلوها حروفًا قريبة المخرج أو الصفة من هذه الهمزة.

١- فأبدلت عينا في بعض الألفاظ، وهي العنعنة المشهورة، وضابطها: قلب الهمزة في بعض كلامهم عينا[2]. وعليها قولهم: سمعت عنّ فلانًا قال كذا يريدون «أن». وروي في حديث قيلة: تَحْسَبُ عَنّى نَائِمَةٌ قال أبو عبيدة: أرادت تحسب أني[3].

وقال ذو الرمة:

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً ... مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ(*)

(١) سر الصناعة الإعراب ١: ٧٨.

(٢) الصاحبي ٣٥. (٣) نفسه ٣٥.

(*) البيت من قصيدة طويلة لذي الرمة. الديوان ٦٥١ جـ٢.

=

أراد «أأن» فجعل مكان الهمزة عينا.

ويقولون: أعجبني عن تقوم «أى أن تقوم، ويقـولون: أشهد عنّ محمدًا رسول الله[1] وتقول: ظننت عن عبد الله قائم.

ونقلوا عن بعضهم أنهم كانوا يقولون: هذا خـباعنا يريدون خباؤنا، ويقولون: فعلت كذا وكذا عن فعلت كذا وكذا، يريدون: أن فعلت.

وأنشد أبو حاتم لرجل من أهل اليمامة ينحل مجنون بني قيس[2]:

فَعَـيْنَاشِ عَيْنَاهَا وَجِـيْدُشِ جِـيْدُهَا سِوَى عَنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقِيقُ(*)

= وترسمت: تأملت رسمها وكذا نظرت وتفرست أين تحفر أو تبنى.

خرقاء: صـاحبته. والخـرقاء: قالوا: الصناع وقيل: هي قـينة. وقيل: إن الخرقاء التي لا تحـسن العمل لكرامتهـا.. والشاهد فيه: أعن على أن أصلهـا «أن» قلب بنو تميم وبنو أسد همزتهـا، قال ابن يعيش: وذلك في «أن»، خاصة إيثارًا لـلتخفيف لكثرة استعـمالهما وطولهما بالصلة بالـواو يقولون: أشهد عن محمدًا رسول الله، ولا يجوز مثل ذلك في المكسورة.

وقال ابن المستوفي: إنما قلبوها إلى العين كراهية اجتماع مثلين وقلبها إلى الهاء أكثر من قلبها إلى العين، وذلك غير لازم عند البغدادي وهي لغة مرجوحة.

(١) شرح المفصل ٨: ١٤٩.

(٢) نفسه ٨: ١٥٠، جمهرة اللغة ١: ٢٣٨.

(*) البيت من قصيدة نسبت إلى مجنون بني عـامر. وفي الجمهرة أنها لمجنون بني قيس، ديوان المجنون ٢٠٧ -طبعة دار مصر للطباعة. وقد اختلف الرواة في موضعين منها:

١- حيث رواها بعضهم بإبدال الكاف التي للمؤنث المخاطبة شينا.

٢- ورواها -وهم الأكثرون- بالأصل.

وفي الجمهرة: دقيق: بالدال. ورواها البغدادي عن بعضهم: بالراء -رقيق- وقد سبق الحديث مفصلاً أن ظاهرتي الكشكشة والعنعنة- هي المقصودة بالدراسة إذ هي تميز استعمال قبيلة عن أخرى. وقد أنشدها:

فـعـيناك عـيناها وثغـرك ثغـرها وجـيـدك إلا عنهـا غـيـر عـاطل

يريد: أنها.: وعيناك: يقصد بها عين الضـبية تشبه عين محبوبته من حيث اتساعـها وجمالها. والجيد: العنق: والسـاق من الأعضاء: هو مـا بين الركبة والقـدم. والدقيق: يقـصد به ههنا أي غـير جليل أو عظيم.

والشاهد في البيت: هناك شاهدان:

١- قلب الكاف المؤنثة شينا وذلك لغة لبعض العرب.

٢- قلب الهمزة من «أن» عينا وذلك لغة لبعض العرب أيضًا.

وأنشدوا لابن هرمة في مدح هارون:

أَعْن تَغَنَّتْ عَلَى سَاقٍ مُطوَّقَةٍ ... ورْقَاءُ تَدْعُو هَدِيْلاً فَوْقَ أَعْوادِ(*)

وقال الأصمعي: سمعت أبا ثعلب ينشد بيت طفيل:

فَنَحْنُ مَنَعْنَا يَوْمَ حَرْسٍ نِسَاءَكُم ... غَدَاةَ دَعَانَا عَامِرٌ غَيْر مُعْتَلِي(**)

قال يريد: غير مؤتلي[1].

قال ابن جني: وأنشدني أبو علي:

مَنْ لِي مِنْ هِجْرَانِ لَيْلَى مَنْ لِي ... وَالحَبْلِ مِنْ حِبَالِهَا الْمُنْحَلِّ

تَعَرَّضَتْ لِي بِمَكَانِ حِلِّ ... تَعَرُّضَ الْمُهْرَةِ لِلطِّوَلِّ

تَعَرُّضًا لَمْ تَأْلُ عَنْ قَتْلاً لِي(***)

أنشدنيه: عن قتلا[2].

والشواهد على هذه الظاهرة أكثر من أن تحصى، وقد عزا بعضهم هذه اللهجة إلى تميم[3]. ولكن يبدو -لي- أن هذه الظاهرة اللهجية لم تكن خاصة بتميم وأسد فحسب فقد نسبها ابن السكيت إلى قيس أيضًا[4].

---

(١) سر السناعة ١: ٢٣٥- الخزانة ٤: ٤٩٥.

(٢) سر الصناعة ١: ٢٣٥ وما بعدها.

(٣) شرح المفصل ٨: ١٤٩، الجني الداني ٢٥٠.

(٤) إبدال ابن السكيت ٢٤.

(*) البيت لابن هرمة أنشده هارون الرشيد. والمطوقة: الحمامة، والهديل: ذكر الحمام وقيل الحمام الوحشي، وقيل: بل صوت الحمام.

والشاهد: قلب همزة «أن» عينا لما دخلت عليها همزة الاستفهام وقد قيل في علة ذلك القلب: هو الفرار من اجتماع المتماثلين وابن هرم ممن عاش في ديار بني تميم..

(**) البيت نسبه ابن جني إلى الطفيل. سر الصناعة ١: ٢٤٠.

ويوم حرس: أحد أيام العرب في الجاهلية. ومؤتلي: مبطئ. والبيت من قصيدة للطفيل عدة أبياتها ٤١ بيتًا.

والشاهد قلب الهمزة في «مؤتلي» عينا.

(***) هذه الأرجوزة رواها ابن جني عن أبي علي، وقد قرأها أيضًا على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيي. والمهرة: ولد الخيل. والطول: حبل تشد فيه الدابة من طرف ويمسك طرفه الآخر.

والشاهد: عن حيث أراد أن قتلا لي أي قتلتني قتلاً فأبدل الهمزة عينا وهذا من عنعنة تميم.. وقد أولها ابن جني نقلا عن أبي علي تأويلين... سر الصناعة ١: ٢٣٦.

وقال أبو زيد: وأنشدتني أعرابية من كلاب:

فَتَعَلَّمَنَّ وأنْ هَوَيْتُكَ عَنَّنِي ... قَطَّاعُ أَرْمَامِ الحِبَالِ صَرُومُ(*)

فقلت لها: ما هذا؟ فقالت: هذه عنعنتنا[1].

وبناء على نقل أبي زيد العنعنة عن هذه الأعرابية التي نسبتها إلى قومها من بني كلاب تكون هذه الصفة اللهجية من سمات لهجة بني كلاب أيضًا.

ويرجح بعض الباحثين أن يكون بنو كلاب هؤلاء من بني عامر بن صعصعة الذين ينتهي بهم نسبهم إلى قيس، وهي ممن أثر عنها العنعنة صراحة، فليسوا بكلاب بن مرة التي هي بطن من قريش ولا كلاب بن معاوية[2].

والظاهر أن هذه السمة اللهجية كانت منتشرة في لغات بعض قبائل البادية من سكان الصحراء العربية، ولعل قبائلها إنما كانت تفعل ذلك في نطقها فرارًا إلى علو الصوت وارتفاعه، ومن ثم عمدت إلى الحرص على تحقيق الهمزة لاسيما في أول الكلمة فكانت أن مالت إلى اختيار صوت أشد جهرًا من الهمزة وهي العين.

ويبدو -لي- أن العلاقة الصوتية بينهما تكاد تكون قريبة وهي ما دعت إلى ذلك الإبدال فهما من أصوات الحلق المنفتحة ولكن العين صوت متوسط مجهور، وذلك بخلاف الهمزة التي عدها علم اللغة الحديث صوتًا مهموسًا[3].

ولكن على الرغم من كل ذلك فقد ظلت العين رديفة الهمزة في كل استعمال وردت فيه، ولهذا يعتقد الداني: أنه حيثما وقعت العين وقعت الهمزة مكانها فتقول في آمنوا عامنوا، وفي آتى المال: عاتى، وفي خاسيئين: خاسعين، وفي قوله: متكئون: متكعون[4]. فيكونون -بذلك- قد لجأوا إلى صوت العين المرتفع نسبيًا وهو الملائم لوضع الصحراء حيث الخلاء الواسع بدلاً من صوت الهمزة

(1) النوادر ٢٨.

(2) اللهجات العربية في التراث ٢٨٤.

(3) الوجيز في فقه اللغة ١٩٨.

(4) المحكم في نقط المصاحف -الداني ١٤٦.

(*) أرمام الحبال: باليها. وصروم: من الصرم وهو الجلد، ويقصد هنا البتغي الأمر وهويتك: من هوى باب تعب: إذا أحببته وعلقت به.

والشاهد: عنني: حيث قلب الهمزة من «أنني» عينا وهي لغة مشهورة لبعض العرب.

وعلى ذلك قرأ بعضهم قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] بإبدال الهمزة في «أن» عينًا[1].

وبعضهم أبدلها هاء إذا وقعت فاء للكلمة فقالوا: هياك في إياك، وهراق في أراق، وهرحت الدابة وأرحتها وهلا في ألا، بإبدال الهمزة هاء[2].

وحكى أبو الحسن اللحياني: أنرت الثوب وهنرته، قال كعب بن زهير يوم أحد:

فَرَاحُوا سِرَاعًا مُوجِفِيْنَ كَأَنَّهُمْ ... جَهَامٌ هَرَاقَتْ مَاءَهُ الرِّيْحُ مُقْلِعُ(*)

وقال أبو ثروان:

هَرِقْ لَهَا مِنْ قَرْقَرَى ذَنُوبَا(**)

وقال المرار الفقعسي:

وَأَمَا لَهِنَّكَ مِنْ تَذَكُّرِ أَهْلِهَا ... لَعَلَى شَفَا يَأْسٍ وَإِنْ لَمْ تَيْئَسِ(***)

قال: يريد: أما أنك.

---

(١) العين ١: ٣١، ألف باء -البلوى ٢: ٤٣٢.

(٢) الجنى الداني ١٩، أدب الكاتب ٤٩٢.

(*) البيت لكعب بن زهير قاله يعير فيه المشركين يوم أحد.

وسراعًا: مسرعين. وموجفين: مضطربين. جهام: نوع من السحاب. ومقلع: أي منصرف.. والشاهد: قلب همز «أراقت» هاء، وهو لغة لبعضهم.

(**) نسب البيت إلى أبي ثروان.

وهرق: أصلها: أرق، فقلبت الهمزة هاء على لغة لبعض العرب.

ومعناه: صبه وأسكبه. والذنوب: الدلو العظيمة إذا كان فيها ماء.

(***) البيت نسب إلى المراد الفقعسي. وشفا الشيء: حرفه وناحيته وشرفه، يقال: هو على شرف خير أو شر.

والشاهد فيه: إبدال الهمزة هاء لأنها تقرب منها في المخرج.. ومثل ذلك ما أنشده أبو حاتم: لهن الذي كلفتني ليسير.

وما أنشده آخر: لهنك في الدنيا الباقية العمر.

وقد رد أبو الحسن ذلك في جميع هذه الأبيات وأولها تأويلاً آخر كما ذكرناه في النص.

وكلفتني: معناه حملته على مشقة. ويسير: أي سهل.

والعمر: الحياة والبقاء.

وأنشد أبو حاتم:

لَهِنَّ الَّذِى كَلَّفْتَنِي لَيَسِيْرُ

وقال أخر:

لَهِنَّكِ فِي الدُّنْيَا لَبَاقِيَةُ الْعُمْرِ

وقد رَدَّ أبو الحسن قولَ أبي حاتم في هذه الأبيات التي فيها: لهنك إذ ذهب إلى أنهم يريدون فيما ذكر: لله إنك، فقال: وهذا ليس بشيء عند أصحابه البصريين لأنه حذف مخل بالكلام، وذلك أنه حذف حرف الجر وجملة الاسم المجرور إلا الهاء، وهذا لا يجوز عند أهل العربية ولا نظير له، ولكن تأويل قولهم لهنك: لأنك فأبدل الهاء من الهمزة لأنها تقرب منها في المخرج[1].

وقد قرأ ابن السوار الغنوي: «هيَّاكَ نَعْبُدُ وَهيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ» بإبدال الهمزة المكسورة أو المفتوحة في قراءة الفضل الرقاشي هاء[2].

والثابت من استقراء بعض أقوال أئمة العربية أن مثل هذا الإبدال في الهمزة إلى هاء هو لغة طائية.

قال رضي الدين: وطيء تقلب همزة: «إن» الشرطية هاء وحكى قطرب: هزيد منطلق؟ في ألف الاستفهام[3].

وبعض العرب قد أبدل من الهمزة واوا فقالوا في أخذ المفتوح الهمزة: وخذ وواخذه مواخذة، بإبدال الهمزة واوا، ووقت في أقت، بدليل قراءة الجمهور لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ٨٩] بالهمزة[4].

ويقال: ورّخ في أرّخ على البدل.

ووكدت الأمر في أكدت على الإبدال.

والوكاف في الاكاف[5].

---

(١) النوادر ٢٨.

(٢) البحر ١: ٢٣، شواذ ابن خالوية ١.

(٣) شرح الشافية ٣: ٢٥٣.

(٤) البحر ٨: ٤٠٥.

(٥) المصباح: ١: ١٧، ٢٤، ٢٥.

وأشباه ذلك كثير في لغة العرب حيث يميل أهل الحاضرة إلى التسهيل بقلب تلك الهمزة واوا على حين يفضل أهل البادية الإبقاء على الهمزة دون إبدال وهما لغتان مشهورتان عن العرب.

وقد نسب صاحب المصباح هذه اللهجة إلى بعض أهل اليمن فقال: وتبدل الهمزة واوا في لغة أهل اليمن فيقال: واخذه مواخذة[1].

وقد قرأ بعض القراء: ﴿لا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٨٩] الواو على هذه اللهجة[2]. وفي البحر المحيط ما نصه: إن أبا الأشهب وعمرو بن عبيد وعيسى وأبا عمر قد قرأوا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ في قراءة الجمهور السابقة: وقتت بالواو وشد القاف، قال عيسى: وهي لغة سفلى مضمر[3].

****

(١) نفسه ١: ١٢.

(٢) غيث النفع المطبوع على هامش سراج القارئ ٢٠٤.. وهي قراءة ورش وحمزة.

(٣) حجة القراءات ٧٤٢، البحر ٨: ٤٠٥.

إبدال التاء دالاً - واختلاف لهجات العرب فى ذلك

وتبدل التاء دالا فى مواضع:

١- إبدال واجب من صيغة «افتعل» من كل كلمة كانت فاؤها زايا بعدها دال.. وهذا مما لا يدخل فى موضوع حديثنا.

٢- إبدال جائز من:

أ- كل كلمة كانت على وزن «فَعْل» وعينها تاء ولامها دال، وذلك نحو: وتد فى لغة تميم، والأصل «فَعِل» فخففه بنو تميم بحذف كسرة التاء، وذلك شائع فى لغتهم، يقولون فى كبد: كبد، وفى فخذ: فخذ، وفى علم: علم، فاجتمع صوتان أحدهما شديد والآخر مجهور وشديد، فعمد بنو تميم إلى إبدال التاء دالا فرارا من تنافر الصوتين لاسيما وأن الدال أقرب الأصوات إلى التاء فى المخرج إذ هو نظير اللثوى المجهور الشديد ثم أدغموا طلبا للخفة.

ونلمس أثر البيئة واضحا فى الإبدال ثم الإدغام لدى بنى تميم فى «وتد» وأشباهه، فطبيعة البيئة التميمية طبيعة بدوية خشنة تدفع بصاحبها إلى رفع الصوت لذا فقد رغب عن التاء المهموسة إلى الدال المجهورة، ولا يعادل حرصه على اختيار الصوت المرتفع العالي إلا بميله الشديد إلى الاقتصاد فيه قدر الاستطاعة، ولما كانت الكسرة فى نحو: وتد تتطلب قدرا كبيرا فى المجهود العضلي إذ هي انتقال من مفتوح إلى مكسور رغب بنو تميم عن ذلك قصدا إلى التخفيف.

٣- وهناك من العرب من أبدل تاء ضمير الفاعل دالا، والضابط فى ذلك الإبدال كما قالوا: هو ما إذا كانت الزاى لاما قلبت تاء ضمير الفاعل دالا فقالوا فى فزت: فزد[١]، وحزد فى حزت وعزيت إلى بعض بنى تميم[٢].

وتعليل هذا الإبدال «إلى الدال من التاء» عند بنى تميم واضح، وهو يعود إلى أثر البيئة الجغرافية على ألسنة أبنائها -وقد سبق ذلك قريبا-... فقد نقل عن

(١) شرح الشافية ٣: ١٥٧.

(٢) نفسه والجزء والصفحة.

بعضهم أنهم قالوا: عـدّه فى عدته، وجلده فى جلدته، ونقدّه فى نقدته. . وذلك كله بناء على تشبيه تاء الإضمار ههنا بتاء افتعل لشدة الاتصال[١].

٤- ومن العرب من أبدل تـاء ضميـر الفاعل طاء، وذلك فى كل كلمـة كانت لامهـا صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء، فشـبّه بعضـهم تاء الضميـر بعدهن بهن فى افتعل لشدة اتصال تاء الضمير بالفعل كاتصال تاء الافتعال بما قبلها لأنه يبنى الفعل على التاء ويغير الفعل فتـسكن اللام لما أسكن الفاء فى افتعل ولم تترك الفعل على حالة فى الإظهار فضارعت عندهم افتعل[٢].

ومن ذلك قولهم: فحصت برجلى فى فحصت، وحصط عن الحق فى حصت، وأحط فى أحطت، وحفظط فى حفظت، وخبط برجلى فى خبطت برجلي.

قال سيبويه: وسمعناهم ينشدون البيت -وهو لعلقمة بن عبده:

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَـدْ خَـبَـطُّ بِنِعْـمَـةٍ فَـحُقَّ لِشَــأسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ(*)

وقد ذكر أنه سـمعها ممن ترضى عربيـته، ولكنه لم ينسبها إلى أحـد من قبائل العرب[٣].

ووصف بعض النحاة هذه اللهـجة بأنها ليست بالكثرة وعـزاها بعض المتأخرين منهم إلى بنى تميم، وإن كانوا قد وصفوها بالقلة والشذوذ أحيانا[٤].

ولكن ورد في الصحاح:

فلان فى أسطمه قومـه: : أى فى وسطهم، والجمع أساطم، ولكن تميم تقول: أساتم. وورد فى اللسان: أن أساتم تميمية[٥].

---

(١) شرح الشافية ٣: ٢٠٢.

(٢) الكتاب ٢: ٤٢٣، شرح الشافية ٣: ٢٠٢.

(٣) الكتاب ٢: ٤٢٣. (٤) شرح الشافية ٣: ٢٠٢.

(٥) اللسان ١٥: ١٧٨ ط. بولاق.

(*) البيت من شـواهد سيبويه ٢: ٤٢٣ وما بعـدها وقد نسبه لعلـقمة الفحل، وهو كذلـك فى شرح أبيات سيبويه. . والقصيدة فى مدح الحارث بن أبى شمر الغسانى.

والذنوب: النصـيب. والندى: الجـود، وكان شـأس فى يديه أسـيرا وخـبطت بنعـمة: أصلهـا الطالب والمجتدى وهو وصف من قولهم يخبط المواضع التى يسير فـيها إلى من يرجوه ويأمل معروفه ويجوز أن يكون من قولهـم: خبطت الشجـرة إذا جمعت أغـصانهـا ثم ضربتهـا ليسقط ورقـها فـيعلف للإبل. .

والشاهد: قلب تاء الفاعل التي هي ضمير المخاطب طاء لأجل الطاء التي قبلها.

فكيف يجمع بين النسبتين مع تضادهما؟ . . وللتوفيق بينهما نقول:

إن تميم إنما تعمد إلى مثل ذلك القلب فى التاء طاء مع ضمير الفاعل إذا سبقت بصوت مفخم فقط وذلك تشبيها منهم لهذه التاء بتاء الافتعال إذا سبقت بصوت مفخم، وهو ظاهرة عامة فى الساميات[1]، أما فيما عدا ذلك فهى تبقى على صوت التاء دون إبدال.

وغير مستبعد أيضا أن يكون ما ذكر هو لغة لبعض التميميين وليس كلهم.

٥- ومن العرب من أبدل تاء ضمير الفاعل كافا[2]، والظاهر من كلام النحاة الذين تعرضوا لهذه الظاهرة اللهجية أنها تختص بضمير الرفع البارز للمخاطب فحسب فيقولون: فعلك فى فعلت وقمكا فى قمت. . وهذا ما ذهب إليه بعض النحاة[3].

قال أبو زيد: وأنشدنى المفضل لرجل من حمير:

يا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا. وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا. لَنَضْرِبَنْ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَا[*].

أبدل الكاف من التاء لأنها أختها فى الهمس، وكان سحيم إذا أنشد شعرا جيدا قال: أحسنك والله يريد أحسنت[4]. وهذا أمر يتفق عليه معظم النحاة إلا ما كان من ابن مالك وأبي الحسن الأخفش فى أحد قوليه حيث قال: إن شئت قلت: أبدل من التاء الكاف لاجتماعهما معا فى الهمس.

---

(١) د. صلاح الدين حسنين - الأصوات العربية- مجلة الدارة ع٤ ص ٦ شعبان ١٤٠١هـ - ص ١٥٢.

(٢) شرح السيرافى: مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة الإمام المركزية برقم ٢٠٥ نحو.

(٣) نفسه، البارع فى اللغة ٨٧ - مخطوطة مصورة بمكتبة كلية اللغة العربية رقم ٨ نحو.

(٤) النوادر ١٠٥، سر الصناعة ٣: ٢٨١.

(*) أورد أبو زيد هذا الرجز فى نوادره عن المفضل وقد نسبه إلى رجل من حمير، وأنشده ابن جني في سر الصناعة ١: ٢٨١، وابن هشام فى المغني: ١: ١٥٣، وورد في البارع ٨٧ وغيرها، وقد قال هذا الرجز في عبدالله بن الزبير حواري رسول الله ﷺ.
وعنيتنا: أتعبتنا، والقفا: مؤخر العنق. . والشاهد فى عصيكا: على أنه قد جاء في الشعر قلب التاء كافا.

وإن شئـت قلت: أوقع الكاف من موضـعهـا وإن كان فى أكـثر الاسـتعـمال للمفـعول لا الفاعل لإقـامة القافـية، ألا تراهم يقـولون: رأيتك أنت، ومررت به هو، فيجعل علامات الضمير المختص بها الأنواع فى أكثر الأمر موقع الآخر، ومن ثم جـاء لولاك وإنما ذلك لأن الاسم لا يـصـاغ مـعـربا وإنما يسـتـحق الإعـراب بالعامل[١] وقد رد ذلك ابن هشام محتجا: بأن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت فى المنفصل ما أنا كأنت ولا أنت كأنا.

وأما قول الشاعر السابق فإن الكاف فى «عصيكا» بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك[٢].

ومن ظاهر نسبـة هذه الأبيات إلى رجل من حمـير[٣] أن هذا الإبدال شائع فى لهجة قوم هذا الرجل.

ويبدو من تعـقيب البغـدادى على هذه الظاهرة أنها قد وجـدت فى منطق قوم كانوا يرتضخون لكنةً حـبشية كما هو حال سحيم المذكـور آنفا، وهذا ما يقوي - عندي- عزوها إلى حمير لاسيما إذا علمنا عمق صلة اليمنيين بإخوانهم من سكان الأمم المجاورة ومنها الحبشة، وإذا صح هذا فلا وجه لقول أبي الحسن الأخفش بأنه قد أنيبت الكاف ههنا عن التـاء لاستقامة القافـية، ومما يدحض هذه الدعوى ورود هذا الإبدال فيمـا ليس له صلة بالقافيـة، فقد نقل البغدادي رواية الـزجاجي لهذه الأبيات فـقال: وأما الزجـاجي فإنه رواه في آخر أمـاليه الكبـرى على خلاف هذه الرواية -يقـصد ما أنشـدناه عليهـا فقال: باب الـتاء والكاف فى المكني يقـال: ما فعلت وما فعلك.

قال الراجز:

يا ابْنَ الـزّبيـرِ طَالَمَا عَـصَـيْكَا وطَـالَمَـا عـنـيَّـكُـنَـا إلـيـكَـا

لِنَضْرِبَنْ بسيفِنَا قَفَيْكَا[٤]

(١) الخزانة ٢: ٢٥٧. (٢) المغني ١: ١٥٣.

(٣) النوادر ١٠٥.

(٤) الخزانة ٢: ٢٥٧، شرح السيرافي ٢: مصورة بمكتبة جامعة الإمام برقم ٢٠٥ نحو.

٦- وقد تبدل من الثاء فى لهجات بعض القبائل العربية والنحاة وقد حصروه فى موضعين:

١- إبدال قياسي مطرد، وذلك فيما إذا كانت الثاء فاء لـ «افتعل» ومما تصرف منه، فحينئذ تقلب الثاء تاء وتدغم فى التاء كاترد ومترد واتراد فى ثرد والأصل: اثترد، ومثترد، واثتراد.. إلخ[١].

هذا هوالمشهور فى الاستعمال وهوأيضا القوي فى القياس[٢]، وسنتحدث عنه في باب الإدغام.

٢- إبدال جائز غير مقيس عندهم، وإنما يقتصر فيه على وروده عن بعض العرب كاستعمال خاص بهم، وقد جاء ذلك في كثير من الحروف كقولهم في ثوم: توم، وفى المبعوث: مبعوت، وفى الخبيث: الخبيت.

قال أبو زيد: وحدثنى شيخ من البصريين عن أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي قال: أنشدت الخليل بن أحمد قول السموأل:

ينفع الطيب القليل من الرزق ولا ينفع الكثير الخبيث[*].

ويرى أن الخليل قال للأصمعى: لم قال الخبيت؟

فقال: هذه لغة لليهود يجعلون مكان الثاء تاء فقال له الخليل: فلم لم يقولوا: الكثير بالتاء؟ فسكت الأصمعى، إذ لم يكن عنده فيه شيء[٣].

---

(١) سر الصناعة ١: ١٨٩. (٢) نفسه ١: ١٩٠.

(٣) النوادر ١٠٤، شرح السرافى نسخة مصورة برقم ٢٠٥ نحو، جامعة الإمام محمد بن سعود.

(*) نسب هذا البيت للسموأل بن عادياء اليهودي حسب رواية أبى زيد في النوادر: ١٠٤ والأصمعيات ٢: ٥٧ وما بعدها ط دار المعارف، وورد في المخصص ٣١: ٩٥.

وشرح السيرافى لكتاب سيبويه، مخطوط مصور برقم ٢٠٥ فى مكتبة جامعة الإمام نحو. لكنه غير منسوب فيهما إلى أحد. والطيب: خلاف الخبيث، وأصل حك: قشر، والمستميت: مستفعل من مات، والشاهد في الخبيت: وأصله الخبيث فقلب الشاعر هذه الثاء تاء في لغة عزيت لقوم الشاعر من اليهود. والخبيت: الحقير الردىء، والرزق: اسم للمرزوق.

والشاهد فى الخبيت حيث أبدل الثاء تاء لقرب مخرج الصوتين وإن كان صوت التاء أشد من صوت الثاء الرخو ولذلك مالوا إلى الشديد قصدا إلى الوضوح.

وشكك بعض الباحثين المحدثين فى هذه الظاهرة، وقال من قال: بأن الأصمعي قد صحف وذهب إلى أصلية التاء[1].

وأرى أنه لا داعي إلى أكثر ما أورده فى التأكيد على ذلك التشكيك فالمعنى اللغوي لكلمة: الخبيت بالتاء - الحقير الرديء، وهذا موجود في لسان العرب وهو يعني ما أراده منه اليهود في لغتهم الخاصة بهم كما في بيت السموأل إضافة إلى أن في البيت ما يثبت ذلك، وهي تلك المقابلة بين الطيب والخبيث.

ولا ريب في أن الأصمعى كان حافظا ثقة ولم يكن لينقل إلا ما تأكد له صحته وإلا لقلب الثاء في الكثير تاء أيضا ولكن توقف عند ما سئل -كما نصت الرواية على ذلك

ومما يعزز هذه الظاهرة قول السموأل نفسه:

وأتتني الأنباء أني إذا مامت أو رم أعظمي مبعوت[*].

وأصلها: مبعوث بالثاء[2].

وليس لهم في رد الخليل على الأصمعى تعميم ذلك القلب أي متمسك، فالخليل لم ينكر هذه اللغة ولا على الأصمعي روايته وإنما أنكر ذلك التعميم بدليل ما رواه ابن سيده إذ قال: قال أبو سعيد السيرافي:

الخبيت لغة قريظة والنضير، ومنه قول اليهودي:

ينفع الطيب القليل من الرزق ولا ينفع الكثير الخبيت.

قال: وقال الخليل للأصمعى: ما الخبيت ههنا؟ قال: الخبيث ومن لغته أن يبدل الثاء تاء فعممت بالبدل ولو كان ذلك للزمه أن يقول:

---

(١) اللهجات العربية فى التراث ٣٣٧.

(٢) الأصمعيات: ٢: ٧٥-دار المعارف.

(*) البيت قد نسب للسموأل من قصيدة رأيتها فى الأصمعيات ٢: ٧٥ وما بعدها. ط دار المعارف بمصر. ورم أعظمى: بليت عظامى فصارت رمة.
ومبعوت: هى مبعث قلبت الثاء تاء وهو الشاهد.

الكثير فى الكثير، وأنت ترويه الكثير، وإنما الجيد أن تقول: يبدلون الثاء تاء فى أحرف منها الخبيث[1].

ولا يمكن أن ينكر ذلك أو ينسب إلى الخليل أنه شك فى الرواية إلا من لم يطلع على ما ورد ههنا، إضافة إلى أن النقل عن بعض العرب أثبت شيوع ذلك القلب فى ألفاظ غير الخبيث.

حكى أبو مضر:

رتم أنفه رتما، ورثمه رثمًا كسره.

ولا نرى أي مبرر لوجود مثل هذا الإبدال على ألسنة بني قريظة والنضير فطبيعة بيئتهم الحضرية لا تغريهم بمثل هذا الإبدال إذ نعتقد أن وضع بيئتهم المتحضرة يدعوهم إلى التأني فى النطق وإعطاء الصوت حقه في الأداء وهو ما يتطلبه النطق بصوت «الثاء».

غير أنني أظن أن ذلك إنما أتاهم من قبل أن أبناء هاتين القبيلتين من أبناء يهود كانوا على صلة بأبناء المناطق المتاخمة للبلاد الآرامية وبلاد الأنباط حيث ينقل عنهم تصوير الثاء العربية تاء يونانية نحو حارتة بدلا من حارثة، ومغيت بدلا من مغيث.. إلخ.

فلعله قد سرى فى كلامهم واعتادته ألسنتهم وصار سمة لهجية لهم.

٧- وقد تبدل من السين أيضا، وأورد سيبويه على هذا الإبدال قولهم: ست، وأصلها: سدس، وقول بعضهم: استخذ فلان أرضا يريد اتخذ أرضا، وقد قال فى تعليل ذلك: أما في ست فإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله فى كلامهم أن السين مضاعفة وليس بينهما حاجز قوي، والحاجز أيضا مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سينا فتلتقي السينات ولم تكن السين لتدغم في الدال لما ذكرت لك فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال لئلا يصيروا إلى أثقل مما فروا منه إذا أدغموا وذلك الحرف التاء كأنه قال: سدت ثم أدغم الدال فى التاء، والدليل على ذلك قولهم

---

(١) المخصص - المجلد ١ جـ٣: ٩٥.

في التحقيـر: سديسة بالسين[١]، وقالوا فى استـخذ: إنهم أبدلوا السين مكان التاء فى اتخذ كـما أبدلوا حيث كثـرت فى كلامهم وكانت تاءين فـأبدلوا السين مكانها وإنما فعل هذا كراهية التضعيف.

ويبدو -مما سـاقه سيـبويه- أنهم قد أبدلـوها من أقرب الحروف بهـا وهي التاء لتقرب من الدال التي قبلها، وهى مع ذلك حرف مهـموس كما أن السين مهموس وهما متشابهان في أكثر الصفات فـصار التقدير: سدت فلما اجتمعت التاء والدال وتقاربتا في المخرج أبدلوا الدال تاء لتوافقهـا في الهمس وأكثر الصفات ثم أدغمت التاء في أختها فقالوا: ست[٢].

ونقل عن بعض العـرب أنهم قـد أبدلوها أيضا في مـوضع ليس فـيه ضـرورة ملجئة إليه، فقد قرأ ابن جني على محمد بن الحسن[*] عن أبي العباس أحمد بن يحيى:

يَا قَـاتَلَ اللهُ بَـنِي السَـعْـلاَتْ　　عَـمْـرَو بن يَرْبُوع شَـرار النَّاتِ
غَيْرَ أَعِفَّاءٍ وَلاَ أَكْيَاتِ[**]

يريد الناس، وأكـياس، فأبدلت الـسين تاء لموافقتـها إياها في الهـمس والزيادة وتجاور المخارج[٣].

---

(١) الكتاب ٢: ٤٢٨، سر الصناعة ١: ١٧١.

(٢) الكتاب ٢: ٤٢٨، سر الصناعة ١: ٢٠٩.

(٣) اللباب فى علل البناء والإعراب:

(*) محمـد بن الحسن المعروف بابن مقسم، ولـد سنة ٢٦٥هـ، وسمع ثعلبًا وغيره، وتتلـمذ عليه ابن جنى، توفى سنة ٣٥٣هـ.

(**) هذه الأبيـات من شـواهد النوادر ١٠٤، سر الصـناعة ١: ١٧٢ ومـا بعـدها -اللبـاب فى علل البناء والإعراب- مصورة برقم ٦٨٩ نحو -بمكتبة جامعة الإمام المركزية وقد نسبها بعضهم إلى علباء بن أرقم، والشعر هجاء لبنى عـمرو بن يربوع ويقال لهم بنو السعلاة وذلك أنهم زعـموا أن عمرو بن يربوع تزوج سعـلاة، أى غولا فأولدها أولادا، والنات يريد الناس وغـير أعفـاء: أى نزيهى العرض والأكيـاس: إما جمع كـيس بسكون اليـاء وهو حينئـذ وصف من كاس يكيس كـيسا خـف وتوقد، أو هو جمـع كيس بالتشديد: جمع فطن، وقد أبدل الشاعر السين تاء لأن فى السين صغيرًا فاستثقله فأبدل التاء.

وقالوا: ختيت فى خسيس فأبدلت السين تاء.

وقد رأى بعضهم أن ذلك من قبيح البدل وإنما أبدل التاء من السين لأن في السين صفيرًا فاستثقله فأبدل منها التاء، وهو من قبيح الضرورة[١].

ولسنا مع من قال بذلك، فقد حكى الأصمعي عن بعض العرب أنه قرأ: «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النّاس» فى جميعها بالتاء[٢].

ولا ضرورة أو قبح في قراءات القرآن، كما أن مثل ذلك الإبدال جائز في العربية للتقارب بين مخرجي الحرفين.

وقد حكى ابن خالويه أن هناك من زعم من أهل اللغة في كتب القلب والإبدال: أن العرب تقول في الناس: النات، وقوم أكيات، أي أكياس[٣].

وقد عزا بعضهم هذه الظاهرة اللهجية إلى أهل اليمن فيشمل ذلك ما أورده آخرون من أنها لغة لحمير أو قضاعة[٤] فجميعهم من القحطانيين اليمنيين.

٨- وتبدل هذه السين صادا فى بعض لغات العرب، وقد عقد سيبويه لمثل هذا الإبدال بابا فى كتابه: سماه «باب ما تقلب فيه السين صادا فى بعض اللغات تقلبها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة نحو صقت، وصبقت والصلق، وذلك أنها من أقصى اللسان فأبدلت من السين أشبه الحروف بالقاف إطباقا ليكون العمل من وجه واحد وهي الصاد لأن الصاد تصعد إلى الحنك الأعلى للإطباق[٥].

وقد عاملوا الغين والخاء مع السين معاملة القاف معهما إذ هما من حروف الحلق فهما بمنزلة القاف فأبدلوها صادا فقالوا في سالغ: صالغ، وفي سلخ: صلخ، ومثل ذا الإبدال أجروا الحكم على السين مع الطاء فقالوا: صاطع في ساطع

---

(١) النوادر ١٠٤ ألف باء - البلوى ٢: ٤٣١.

(٢) اللباب فى علل البناء والإعراب: مصورة برقم ٩٨٩ بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود.

(٣) شواذ ابن خالويه ١٨٣.

(٤) المزهر ١: ٢٢٢، الشواذ: ١٨٣ وانظر مجلة الدارة ع٤ س ٦ ص ١٦٠، من بحث للدكتور صلاح الدين حسنين عن الأصوات العربية - لعام ١٤٠١هـ.

(٥) الكتاب ٢: ٤٢٨، الوجيز في فقه اللغة ١٨٦.

فأبدلوا السين مع الطاء صادا لأنها من حروف الإطباق التي تقتضي تصعدا إلى أقصى الحنك وهي أولى بذا من القاف لقرب المخرجين فجميعها من الأصوات الأسنانية اللثوية المهموسة المطبقة.

وإنما يبدل الحرف من أشبه الأصوات به في كل شيء إلا الإطباق، وقد عزا سيبويه أشباه ذا الإبدال إلى: بني العنبر، وقال: إن الأعراب الأكثر الأجود في كلامهم ترك السين على حالها[1].

وقد قرئ به قوله تعالى:[2] ﴿**كأنما يساقون، ويصاقون**﴾ [الأنفال: ١٦]، ﴿**مَسَّ سَقَرَ**﴾ [القمر: ٤٨] و﴿ وسخر، وصخر﴾ [الرعد: ٢].

قال أبو حيان:

وأصل السراط بالسين... وبالسين على الأصل قرأ قنبل ورويس وإبدال سينه «الصراط» صادا هي الفصحى، وهي لغة قريش وبها قرأ الجمهور في لفظ الصراط، وبها رسمت في المصحف الإمام[3] والسين في «الصراط» لغة عامة العرب[4].

٩- وهناك من العرب من يبدل السين زايا إذا وقعت بعدها القاف خاصة، ونقل بعضهم عنهم: زقر في «سَقَر» وفي «ومَسَ سَقَرَ».

وهناك من العرب من يميل إلى مثل ذلك الإبدال مع القاف أوغيرها في بعض ما نقل عنهم من كلام.

ونرى مثل ذلك فى تلك القراءة التي قرأ بها حمزة وأبو عمرو بن العملاء فيما رواه عنه الأصمعى فى قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط﴾ وقال بعضهم: ما حكاه الأصمعي في هذه القراءة خطأ منه إنما سمع أبا عمرو يقرؤها بالمضارعة فتوهمها زايا، ولم يكن الأصمعى نحويا فيؤمن على هذا[5].

(١) الكتاب ٢: ٤٢٨.

(٢) سر الصناعة ١: ٢٢٠.

(٣) البحر ١: ٢٥، الإتحاف ١٢٣، ١٩٩، ٢٢٠، ٢٢٧، ٢٤٨.

(٤) الإتحاف ١٢٣.

(٥) كيف لا يؤمن الأصمعى على ذلك وقد كان حجة فيما ينقله ويرويه عن العرب ولما كان يعرف عنه من =

وحكى هذا الكلام أبو على عن أبى عمرو بن مجاهد.. وذكر أبو جعفر الطوسى فى تفسيره للصراط:

أن الزاى: لغة لعذرة وكعب وبنى القين، وطيء.

وقال أبو بكر بن مجاهد: وهذه القراءة تشير إلى أن قراءة من قرأ بين الزاى والصاد تكلف حرف بين حرفين وذلك صعب على اللسان وليس بحرف يبنى عليه الكلام، ولا هو من حروف المعجم، ولست أدفع أنه من كلام فصحاء العرب إلا أن الصاد أفصح(١).

ومن الباحثين من نسب هذه الظاهرة إلى قيس وبنى العتيق وكلب(٢).

١٠- وبعض العرب يبدلونها من الصاد أيضا، والنحاة العرب قد اختلفوا فى الضابط لهذا الإبدال:

فمن ذاهب إلى أن ذلك يأتى فيما إذا سكنت الصاد وبعدها قاف فيقولون: مزدوق فى مصدوق، ومزدوقة فى مصدوقة، وأزدقنى فى أصدقنى.

وأجازه آخرون فى هذه الصاد مطلقا سكنت أم لا بشرط مجيء القاف بعدها، فقالوا: شاه زقعاء فى صقعاء، وزدق فى صدق(٣).

ومن الوجهين ما أنشدوه:

وَدَعْ ذَا الْهَوَى قَبْلَ الْقِلَى تَرْكُ ذِى الْهَوَى ... مَتِيْن القِوَى خَيْرٌ من الصُّوْمِ مُزْدَرا(*)

= التحرج في مسائل اللغة حتى إنه كان لا يتعرض بالكلام لما له نظير في كتاب الله، ولا يستغرب ذلك من أبي على فإنه قد كان مغاليا في المعيارية وهو القائل: لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أهون عليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية.

فما ذنب الأصمعى إذن؟

(١) حجة القراءات ٨٠، البحر ١: ٢٥.

(٢) الأصوات العربية د. صلاح الدين حسنين- مجلة الدارة ع ٤ س ٦ - شعبان عام ١٤٠١هـ - ص ١٦٠.

(٣) بغية الآمال ٢: ٦٨١، سر الصناعة ١: ٢٠٨.

(*) البيت قد أورده ابن جني في سر الصناعة ١: ٢٠٨، ولم ينسبه هو ولا غيره. والقلى: البغض، والصوم: القطيعة والهجر، والقوى: جمع قوة وهي معروفة ويقصدون بها الطاقة، ومتين القوى: شديد القوى. والشاهد فيه قوله مزدرا: حيث قلب الصاد زايا وهى لغة لبعض العرب.

يريد: مصدرا[1].

وقال الآخر:

يَزِيْـدُ -زَادَ اللهُ في خَـيْـرَاتِه   حَـامِـي نِزَارٍ عِنْدَ مَـزْدُوقَـاتِه(*)

أي: مصدوقاته[2].

أما سيبويه ومن تابعه:

فـقد ذهبـوا إلى أن هذا الإبدال شائع في المـصادر السـاكنة إذا كانت بعـدها الدال، وذلك نحو: مـصدر، وأصدر، والتصـدير، لأنهما قد صـارتا في كلمة واحدة كـما صارت مع التـاء فى كلمة واحـدة فى افتعل» فلـم تدغم ولم يبدل لأنها ليسـت بمنزلة: اصطبر فلم يجدوا بدا من مضـارعتها أشـبه الحروف بالدال من موضـعه وهي الزاى لأنهـا مجـهورة غيـر مطبقـة ولم يبدلوها زايا كـراهية الإجحاف بها للإطباق: قال وسمعنا العرب الفـصحاء يجعلونها زايا خالصة كما جعلـوا الإطباق ذاهبا فـى الإدغام، وذلك قولك في الـتصدير: التـزدير، وفي الفـصد: الفـزد، وفي أصدرت: أزدرت، وهي لغـة لعذرة وكـعب وبني القين وطيء أيضا[3].

وإنما دعـاهم إلى أن يقـربوها ويبـدلوها أن يكون عـمـلُهم من وجـه واحـد وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد.. والبيان عربي.

فإن تحركت الصاد لم تبدل لأنه قد وقع بيـنهما شيء فامتنع من الإبدال إذ كان يترك الإبدال وهي ساكنة، ولكنهم قد يضارعون بها نحو صدقت.

---

(١) سر الصناعة ١: ٢٠٨.

(٢) سر الصناعة ١: ٢٠٨.

(٣) البحر ١: ٢٥، شرح المفصل ١: ٨٢.

(*) هذا البيت قد أنشده ابن جنى فى سر الصناعة ١: ٢٠٨، ولم يعـزه إلى قائل معروف.. وخيراته: جمع خـيرة، وهو ضـد الشـر، وحامى: أى المـدافع الزائد، ونزار: هو ابن مـعد عـدنان، والشـاهد فيـه: مزدوقاته.. ويقصد مصدوقاته: فقلب الصاد زايا.

والبيان فيها أحسن، وربما ضارعوا بها وهي بعيدة نحو مصادر والصراط[1].

ويتضح مما سبق: أن سيبويه يرى أن إشمام الصاد الساكنة زايا إذا كان بعدها دال شائع، وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف[2].

وربما فعل ذلك بالصاد وإن لم تسكن ويقع بعدها دال.

وحكي عن بعضهم أن إشمام صاد «الصراط» زايا لغة قيس ومنهم من عزاها إلى قبيلة كلب.

وهكذا نرى أن هذه الظاهرة اللهجية «قلب الصاد وإشمامها زايا» قد شملت رقعة أكثر مما أراد لها من عزاها إلى كلب خاصة إذ يمكن أن تكون ظاهرة لهجية شاعت بين عدة أحياء من بادية العرب خصوصا وأن إبدال الزاى «وهو حرف مجهور منفتح من صوت الصاد المهموس المطبق» يتطلب التأني على غير عادة أهل البدو في نطقهم. فكيف حدث هذا؟

ولتفسير هذه الظاهرة نقول:

١- إن الصاد لما سكنت وكان بعدها دال أبدلت الصاد أو أشمت زايا لتوافق الدال في المخرج إذ هما صوتان متفقان فى الجهر والفتح، وإن كانت الدال أشد جهراً فَقُرِّب الصوتان من بعضهما كما فعلوا فى «افتعل» من زجر وما تفرغ منه فقالوا ازدجر بإبدال التاء دالا لتوافق الزاي، وهذا ظاهر كلام سيبويه[3].

٢- إن طابع البيئة البدوية يقتضي الجهر بالصوت قصدا إلى الوضوح -كما بينا- فاختارت من الأصوات أبينها وأوضحها فكان أن مالت إلى الزاى المجهورة بدلا من الصاد خاصة وأن المبرر لذلك الإبدال موجود وهو العلاقة بين مخرجي الحرفين والتوافق في الجهر والفتح.

ومن العرب من يبدل الصاد تاء، على سبيل المخالفة فيقول في اللصوص، اللصوت بالتاء، ويقول في لص: لصت، وقالوا فى الجمع[4]. لصوت، قال شاعرهم:

(١) الكتاب ٢: ٤٤٦ وما بعدها.

(٢) الإتحاف ١٩٣، ٨٠، ٢٢٠، ٢٣٧، ٢٧٧، ٢٤٩.

(٣) الكتاب ٢: ٤٢٦..

(٤) شرح المفصل ١٠: ٤١، سر الصناعة ١: ١٧٣، جمهرة اللغة ١: ١٠٣.

فَــتَــرَكْنَ نَــهْـلاً عُـــيَّـــلاً أَبْنَاؤُها　　　وَبَنِي كِنَـانَةَ كَـاللُّصُـــوتِ المُرَّدِ(*)

ونحو قول الآخر:

فَــأَفْـسَــدَ بَطْنَ مَكَّةَ بَعْـــدَ أُنْسٍ　　　قَـرَاضِـيَـةٌ كَـأَنَّــهُمُ اللُّصُـوتُ(**)

ويرى بعض المحدثين أن التاء ههنا أصلية، وقد جاء هذان البيتان ونحوهما على الأصل، وما جاء ولامه الصاد فهي مبدلة عن التاء لأن الكلمة يونانية ودخلت إلى العربية عن طريق السريانية فتطورت بقلب تائها صادًا[١].

وهذا يناقض رأي علماء العربية في أصليـة الصاد وأن التاء جاءت بدلا منها في بعض لهجات العرب[٢] غير المستحسنة.

ومهـما يكن فلعل لتبـاعد المخرج بين صوتي الـصاد والتاء أكبـر الأثر في عدم تحقق هذا الإبدال فالحـرفان من الأصوات اللثوية المهـموسة إلا أنهما يـختلفان في درجتـه، والمعروف أن التاء شـديد مهمـوس بخلاف الصاد الرخـوي، كما أنهـما يختلفان فى الصفة فالتاء حرف مستفل منفتح بينما الصاد حرف مستعل مطبق.

وهذا ما يدفع باللســان أن يصطدم بالحنك ويلتقي به التقـاء محكمًا فيـحبس مـعه النفس بخـلاف صوت الصـاد إذ للرخاوة الـتي يتمـتع بها أثرها في عـدم

---

(١) الأصوات العـربية د. صـلاح الدين حسنـين - مجلة الدارة ع٤ س٦- شـعبان ١٤٠١هــ ص ١٥٣ وما بعدها.

(٢) الوجيز في فقه اللغة ١٨٦ وما بعدها.

(*) نسب بعضـهم هذا البيت إلى عـبد الأسود بن عامـر بن جوين الطائي، وهو من شـعراء الجاهليـة ونهد وكنانة: قبيلتـان، ويروى جرم بدل جرم. والعيل: جمع عائل. واللصـوص: جمع لص وهو السارق، والمارد: المتمرد. وأصل اللصوت: اللصوص على رأى علمـاء العربية فأبدلت الصاد تاء وقالوا: إن ذلك لغة لبعض العرب - وقد أوضحنا ذلك في النص - وقد أورد ابن يعيش هذا البيت في شرحه لكنه أنشد كهلا بدل نهلا ونهدًا.

(**) ورد البيت في الصحاح منسوبا إلى الزبير بن عبد المطلب من ثلاثة أبيات هي:

ولـكـنـا خـلـقـنـا إذ خـلـقـنـا　　　لنـا الحـبـرات والمسك الفـتـيت

وصـبـر في المواطـن كل يـوم　　　إذا خـفـت من الفـزع البـيـوت

فـأفـسـد بـطن مكـة بعـد أنس　　　قـراضـيـة كـأنـهم اللـصـوت

وأصل اللصوت: اللصـوص إذ هو مشتق من اللصـوص وهو تضايق ما بين الأسنان كـأن اللص يضايق نفسه ويصغرها لئلا يرى. الصحاح: ١: ٣٦٤ مادة لصت.

احتكاك اللســـان بالحنـــك احتكاكًا تامًا، ومن هنـــا يتســـرب معـــه الهـــواء، ويحـــدث ما يشبـــه الصفير[1]. إضافة إلى أن النطق بالصـــاد يحتاج إلى ذهاب اللسان إلى الحنك الأعلى وقرب التقائه به ليتحـــقق له صفتا الإطباق والاستعلاء وهذا بخـــلاف حرف التاء وقـــد عُزِيَتْ هذه الظـــاهرة اللهجـــية إلى طيء وربيـــعة وبعض الأنصار وبعض تميم وأهل اليمن[2].

٩- وقد تبـــدل من كاف المؤنثـــة المخاطبة في لغـــات بعض قبـــائل العرب، وهي المعروفة بظاهرة الكسكسة، وتعني: إلحاق أو إبدال كاف المؤنثة سينا في الوقف[3].

والغرض من ذلك: خشية الالتباس بكاف المـــذكر لو وقف عليها بحذف الحركة التي تفرق بين المذكر والمؤنث، ومن ثم تركـــوا السين في الوقف ليكون ذلك علامةً للمذكر فيقولون: اكـــرمتكس في الوقف فإذا وصلوا لم يؤت بها لأن حركة الكاف إذن كافية في الفصل بين الكافين[4].

ونقل البـــغدادي: أسلوبًا آخـــر في استـــعمـــالها فقـــال: وأما بكر فـــتخـــتلف في الكسكسة، فقوم منهم يبدلون من الكاف سينا كما فعل التميميون في الشين، وهم أقلهم، وقوم يبينون حركة كاف المؤنث في الوقف بالسين فيزيدونها بعدها[5]. وقد عزاها ابن فارس إلى ربيعة[6].

وعزاها المبـــرد نقلا عن الأصمعي عن شـــعبة عن قتـــادة عن رجل من جرم إلى بكر[7] في قصـــة مشـــهورة، ولعل بكرًا هذه هي بـــكر بن وائل التي نسبـــها إليـــها الرضي[8]، ونسبت إلى تميم أيضًا[9].

ونسبها ثعلب إلى هوازن[10]، وكذا فعل ابن جني أيضًا[11]، وجعلها السيوطي في ربيعة ومضر[12].

---

(١) الوجيز في فقه اللغة ١٨٦ وما بعدها.

(٢) جمهرة اللغة ١: ١٠٢، المذكر والمؤنث - للفراء ٢٥ وما بعدها.

(٣) الكتاب ٢: ٢٩٦.

(٤) الصاحبي ٢: ٣٤، ٣٦، شرح الكافية ٢: ٤٠٩.

(٥) المزهر ١: ٢٢١، الخزانة ٤: ٥٩٤.

(٦) الصاحبي ٣٤.

(٧) الخزانة ٤: ٤٩٥.

(٨) شرح الكافية ٢: ٤٠٩.

(٩) هامش شرح الكافية ٢: ٤٠٩.

(١٠) الخزانة ٤: ٥٩٦، وانظر ألف باء - البلوي ٢: ٤٣١.

(١١) الخصائص ٢: ١١.

(١٢) المزهر ١: ٢٢١.

وهذا الاختلاف بين أئمة العربية في نسبتها إنما يدلنا على شيوع هذه الظاهرة اللهجية وتمكُّنها من ألسنة جماعات لا بأس بها من أبناء قبائل العرب.

ومن جميع تلك الروايات نرجِّح أن هذا الإبدال أو الإلحاق - كما نص عليه بعضهم- كان غالبًا على ألسنة بعض قبائل البادية إذا وضعنا في الاعتبار أنه ليس هناك أي سبب لإلحاق السين بعد كاف المؤنثة أو إبدالها منها ولا قيمة إذ أن السين والكاف صوتان مهموسان ومنفتحان إلا أنهما مختلفان في المخرج فالكاف صوت طبقي شديد أما السين فهو لثوي رخوي[1].

ولعل ما دعاهم إلى ذلك هو واحد من أمرين:

١- إما التأكيد على كسر حركة الكاف المؤنثة قصدًا إلى المحافظة على حركتها حتى لا تلتبس بكاف المذكر حين تخفى في الوقف[2].

ومقتضاه أن ذلك مطرد في كاف المؤنثة المخاطبة ليس إلاّ، وهو ما يدل عليه المجيء بالسين بعدها من ناحية -كما أوضحنا- وربما ورد مثل ذلك القلب في الكاف الأصلية كحكومي وعسكري بيد أنه لا داعي إلى تعميمها لأن الشواهد عليها من كلامهم لا تكاد تذكر من ناحية أخرى.

إضافة إلى أن النقل عن أئمة اللغة والنحو قد خصصها بهذه الناحية كما يفيده ظاهر أقوالهم في تعريفها.

٢- وإما أن ذلك قد نشأ وليد الحاجة في بيئة اجتماعية تحرص على تمييز الذكر عن الأنثى، وهي ما نرجح أنها بيئة البادية - لذا ألحقوا تلك السين ليفترق المذكر عن المؤنث حسب عرفهم الاجتماعي.

****

---

(١) الوجيز في فقه اللغة ١٨٧، ١٩٤.

(٢) الخزانة ٤: ٥٩٤.

ويُعَدّ الجيم من الحروف الانفجارية المجهـورة، وأصل مخرجه من أقصى اللسان حتى يلتقي بأقـصى الحنك، وقد ورد إدغامه في مثله وفي الشين لقـرب الشبه بين المخرجين، روى اليـزيدي عن أبي عمرو: إدغـامها في التاء وعليـه قرأوا: ﴿**ذِي الْمَعَارِجِ** ۝٣ **تَعْرُجُ**﴾ [المعارج: ٤].

وتُدْغَمُ به في لغـة العرب سـتـة أحرف: الطاء، الدال، التـاء، الظاء، الذال، الثـاء. والعلة في ذلك: قرب مـخـارج هذه الحروف من الجـيم إذ هي من طرف اللسان. والنقل عن العرب أثبت وجود تطور في نطق صوت هذا الحرف:

١- فـقد تحـول من أقـصى الحنك إلى وسط الحنك واللسـان، جاء في شـرح المفصل: أن مخرجه من وسط اللسان(١).

٢- تقدم مخرجه نحو الإمام وأصبح لثويا.

٣- طرأ عليه تطورات أخرى أدت إلى:

أ- أن يفقد هذا الصوتُ صفَةَ الانفجار، وأصبح ينطق به قريبًا من الياء، ولعل ذلك لقرب المخرجين وينسب ذلك إلى تميم، قالت أم الهيثم:

إذَا لَمْ يَكُنْ فِـيْكُنَّ ظِـلٌّ وَلاَ جَنَى ... فَـأَبْـعَـدَكُنَّ اللهُ مِنْ شِـيَـرَاتِ(*)

أي من شجرات(٢).

---

(١) شرح المفصل ١٠: ١٣٨.

(٢) المزهر ١: ١٤٦.

(*) البيت نسب لأم الهيثم.

والظل: كل ما كانت عليه الشمس فزالت عنه ولم يكن عليه الشمس فهو ظل.

والجنى: ما يجنى من الشجر مادام غضا، وأبعد: خلاف أدنى وقرب.

وشجرات: جمع شجرة يطلق على المجتمع الكثير منه في منبته وهو من النبات ما قام على ساق.

والشاهد: قلب الجيم ياء.

وأنشد الأصمعي:

تَحْسَبُهُ بَيْنَ الأَكَام شِيَرَه(*)

يريد «شجرة» فقلب الجيم ياء فلما قلبوهـا ياء كسروا أولها لئلا تنقلب الياء ألفا فتصير شارة، وهذا غريب حسن. وجاء في اللسان عن أبي جعفر:

مِنْ كُـلِّ أَزْيَمَ شَـائِكٌ أَنْيَـابُهُ   وَمُقَصِّف بِالْهَـدْرِ كَيْفَ يصول(**)

ويقول ابن منظور: وفيه رواية أخرى وهي من كل أزجم(1).

ومما يؤيد ذلك: عزوهم الصهـري والصهاري بالياء المشددة إلـى تميم بينما يقول الكلابيون: هي الصهاريج والواحد صهريج.

قـال أبو زيد: هذا الصـهـريج والصـهـاريج وبـنو تميم يقـولون: الصـهـري والصهاري، وقـولهم: حار جار أو حار يار، فـجار لغة في يار(2)، وقرئ أيضًا: الشِّيَرة، بكسر الشين وفتح الـياء بعدها من قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ**﴾ [البقرة: ٣٥]. وكره أبو عمرو هذه القـراءةَ وقال: يقرأ بها برابر مكة وسودانها، وينبغي أن لا يكرهها لأنهـا لغة منقولة، قال الرياشي: سـمعت أبا زيد يقول: كنا عند المفضل وعنده أعراب- فقلت: إنهم يقولون: شيرة، فقالوا: نعم، فقلت له: قل لهم يصغرونها، فقالوا: شُيَيْرَة(3).

ب- انقلبت الياء المبدلة من الجيم إلى شين مجهورة إذ أن فيها تفشيًا مثل أختها الشين ومن ثَمَّ روي عن تميم أنهم كانوا يقـولون في المثل: شَرٌّمَا أَجَـاءَك إِلَى مُخَّةِ

(1) اللسان ١٥ : ١٧٣- ط- بولاق.

(2) د. صلاح الدين حسنين -الأصوات العربية- مجلة الدارة ع٤ س٦، شعبان ١٤٠١هـ- ص: ١٦٦.

(3) البحر ١ : ١٥٨، الشواذ: ٤، أمالي القالي ٢: ١٢٠.

(*) البيت رأيتـه في اللسان -مادة شـجر- وتحسبـه: أي تظنه. والأكام: جمع أكـمة: وهي تل وقيل شـرفة كالرابية وهو ما اجتمع من الحجارة في مكان واحد، وربما غلظ وربما لم يغلظ.

(**) البيت في اللسان ١٥ : ١٧٣- ط- بولاق. وهو في وصف جمل.

ومقـصف: أي مصوت. بالهـدر: من هَدَر إذا صوت في غـير شقـشقة. ويصـول: من صال البعـير والفحل إذا وثب قال أبو زيد: إذا وثب البـعير على الإبل يقاتلها، وقـيل: بل استطال.. والشاهد في أزيم: حيث قلبت الجيم ياء بدليل الرواية الأخرى من كل أزجم.

عُرْقُوب أي ألجأك، شر ما أشاءك إلى مخة عرقوب[1]، قال زهير بن ذؤيب العدوي:

فَيَالَ تَمِيْمٍ صَابِرُوا قد أُشِئْتُمُ   إِلَيْهِ وَكُونُوا كَالمَحَرَّبَةِ البُسْلِ(*)

وقال الراجز: إِذّ ذَاكَ إِذَا حَبْلُ الوِصَالِ مُدْمَشُ(**) أي: مدمج[2].

ويروي سيبويه: أن مثل ذلك الإبدال غير مستحسن ولا كثير في لغة من تُرْضى عربيتُه ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر[3].

جـ- ومن العرب من أبدل من الجيم كافًا فقالوا في رجل: ركل، وفي جمل: كمل، وفي جرف: كرف.

وقد عزاها الرضي إلى أهل البحرين. فقال: وهي لغة فاشية في أهل البحرين، على حين عدَّها ابن فارس من اللغات المذمومة ونسبها إلى أهل اليمن، وقال: إنها لغة سائرة فيهم[4]. ومن قبله فعل ابن دريد في جمهرة اللغة[5].

د- ومن العرب من أبدل القاف كافًا مجهورة أيضًا، قال السيرافي: رأيت من يتكلم بالقاف بينها وبين الكاف.

وقد اضطرب وصف اللغويين لصوت القاف، فعندما نجد القدماء يصفونه بأنه صوت مجهور، يصفه المحدثون بالهمس.

ويبدو أن كلا الصيغتين كان موجودًا، فوصف اللغويون النطق الذي كان شائعًا في زمانهم ولم يصفوا النطق الآخر وإن كان هو الأصل.

ويميل بعض الباحثين المحدثين إلى أن أصل الصوت إنما كان مهموسًا ثم تحوَّل إلى مجهور، ثم شاعت هذه الظاهرة في ألسنة بعض القبائل العربية ولاسيما تلك القبائل البدوية الضاربة في مختلف البوادي والصحاري، ولهذا وجدت في كلام

---

(١) مجمع الأمثال ١: ٣٥٨.

(٢) الصحاح ١: ٥٩، ألف باء- البلوي ٢: ٤٣٢.

(٣) الكتاب ٢: ٤٠٤.

(٤) شرح الشافية ٣: ٢٥٧، الصاحبي ٣٦.

(٥) جمهرة اللغة ١: ٥.

(*) البيت ورد في الصحاح ١: ٥٩، وقد نسبه إلى زهير بن ذؤيب العدوي.
والبسل: جمع باسل وهو الشجاع..
والشاهد في أشئتم: حيث قلبت الجيم شينا، وهي لغة لبني تميم.

(**) وحبل الوصال: أي عهد التواصل.. والشاهد: في مدمش كالذي قبله.

سكان الجزء الشرقي من الجـزيزة العربية وشمالهـا الشرقي ومنهم بنو تميم[1]، قال شاعرهم:

ولاَ أَكُولُ لِكِدْرِ الْكَوْمِ قَـدْ نَضِجَتْ وَلاَ أَكُـولُ لِبَابِ الدَّارِ مَكْفُـول(*)

ومن الأمثلة التـميميـة التي نقلها العلماء في هذا المجال قـولهم: ما أدري أين يكع، بمعنى: يقع أي ذهب[2].

وقالوا: كال عوض قال، ونـكه: وهي الإبل التي ذهبت أصواتها من الضعف، في نقه[3].

وبالتأمل فيما مضى نجد أن للتقارب بين صفات هذين الصوتين «الجيم والكاف» فيما عدا الهمس والجهر أكبر الأثر في حدوث هذا الإبدال.

ولعل البيـئة هنا قد شـاركتْ في صنع هذا الإبدال وشجَّعت عليـه انطلاقًا من التسليم بأثر البيئة على أصوات متكلميها -وهو ما يقرره علم اللغة الحديث- ولهذا أظن أن من مال من العـرب إلى صوت الكاف المهـموس بدلاً من الجيم المجـهورة ربما كان يهـدف في كلامه إلى خـفض الصوت والهمـس به -قدر الإمكان- على حين وُجِدَ الآخـر في بيئة تميل إلى علو الصـوت وارتفاعه كـالبيئة البـدوية، وقد أوضحنا ذلك فيما مضى.

ولا شك أن البحـرين أو بعض أصقـاع اليمن كـانت من المناطق المتحـضرة في أزمان مختلفة من التاريخ قبل الإسلام، وإذا ثبت هذا فلا وجه للقول بالتناقض في نسبة هذه الظاهرة، فلربما قد شاع هذا الإبدال عند أهل البحرين وأهل اليمن إذ لا

---

(١) جمهرة اللغة ١: ٥.

(٢) الصحاح ٣: ١١٨٨، التاج ٥: ٢٨١.

(٣) اللسان ١٧: ٤٤٨- ط بولاق، التاج ٩: ٤١٧- ألف باء- البلوي ٢: ٢١٧.

(*) البيت ورد في الجمهرة ١: ٥، الصاحبي ٣٦. ولم ينسب لقائل معين.

والقدر: آنية يطبخ فـيها وهي مؤنثة. ونضجـت: أي استوت وهو مأخوذ من نضجت الفـاكهة واللحم: طاب أكله. ومقـفول: أي غير مفـتوح، ويروي «القوم» بدل «الكوم».. والشاهد: أكـول.. ومكفول: حيث نطق بالقاف في الموضعين بينها وبين الكاف وهي لغة لبعض العرب.

فرق بين بيئتيهما، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى: فإن مما لا ريب فيه أن الاتصال بين البحرين وأهل اليمن كان مستمرًا لاسيما عن طريق القوافل التجارية التي تعبر بحر العرب جيئة وذهابًا ثم أثر كل منهما في الآخر.

ولعل الميل إلى إبدال القاف المهموسة كافًا مجهورة في الصورة الثانية إنما أتى من قبل أن هذا الصوت قد تبادل مع أخيه الكاف موضعه في اللهجات المتفرعة عن السامية الأولي كالأشورية حيث انقلب إلى الكاف[1].

ويبدو أن القوم الذين وجد في ألسنتهم مثل هذا الإبدال إنما كانوا على اتصال بالأمم السامية الذين كانوا يقطنون الجهات الشرقية والشمالية المتاخمة لجزيرة العرب فورثوا عنهم هذا الإبدال فيما ورثوه عنهم ثم شاع بعد ذلك وذاع في ألسنة طائفة لا بأس بها من قبائل العرب حتى وجد في لغات لقبائل انتشر أبناؤها في وسط الجزيزة كتميم مثلاً، بل وجد في نطق قوم من غير تميم فقد نقلوا عن ابن مسعود -رضي الله عنه- وإبراهيم التيمي ومن تابعهما أنهم كانوا يقرأون قوله تعالي: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] بالكاف بدل القاف «فى تقهر» وهي لغة[2].

****

(١) فقه اللغات السامية ٧٠.

(٢) شواذ ابن خالويه ١٧٥، البحر ٨: ٤٨٦، ألف باء- البلوى ٢: ٢١٧.

وقد أطلق عليها علماءُ اللغة العرب: اسمَ العجعجة، وتعني عندهم: إبدالَ الجيم مكان الياء في الوقف فإذا وصلوا أسقطوها في الدرج.

والعلة: أنها خفية فأبدلوها أبينَ الحروف وذلك قولهم: تميمج يريدون تميمي، وهذا عليج يريدون علي، قال سيبويه: وسمعت بعضهم يقول: عربانج يريدون عرباني[1].

واختلف النقل عن علماء العربية في الياء المبدلة جيما، هل في الخفيفة نحو القاضي أم الثقيلة نحو تميمي؟

ويظهر من كلام سيبويه أنه أطلقها لتشمل كل ياء خفيفة أم ثقيلة إلا أنه قد مثل للثقيلة فقط كقوله: وذلك قولهم هذا تميمج يريدون: تميمي... وسار من جاء بعده من النحاة مرة يقولون بها في الخفيفة، ومرة يخصونها بالثقيلة كياء النسب، وأحيانًا يخلطون بينهما.

والذي يهمنا من جميع ذلك هو عزوهم هذه الأنواع من الاستعمالات إلى أصحابها من قبائل العرب:

١- تقلب الياء المشددة للنسبة وغيرها جيما عند طيء وبني حنظلة وقضاعة[2].

٢- قلب الياء الخفيفة جيما، وخصوها ببني دبير من بني أسد خاصة وبعض أهل اليمن[3].

٣- وتقلب الياء شديدة أم خفيفة وقد عزوها إلى ناس من تميم وبني سعد[4].

---

(١) الكتاب ٢: ٢٨٨، المزهر ١: ٢٢٢.

(٢) الإبدال اللغوي ١: ٢٥٧، المزهر ١: ٢٢٢.

(٣) النوادر ١٦٤.

(٤) شرح الشافية ٢: ٢٨٧، الصاحبي: ٣٧.

٤- وهناك من نسبت إليهم هذه الظاهرة دون تقييدها بالشديدة أو الخفيفة وهم بنو فقيم[١].

وقد استشهدوا على جميع هذه الوجوه ببعض أقوال للعرب: فمن ذلك ما رواه ابن جني إذ قال: قرأت على أبي علي عن أبي بكر عن بعض أصحاب يعقوب بن السكيت عن يعقوب قال: قال الأصمعي: حدثني خلف قال: أنشدني رجل من أهل البادية وقرأتها عليه في الكتاب:

عَمِّي عُوَيْفٌ وأبُو عَلِج … المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالعَشِج

وبِالغَدَاةِ كِسَرَ البَرْنِج … تُقْلَعُ بالودِّ وبالصَّيصِج[*]

يريد أبو علي، وبالعشي، وبالصيصية، وهي قرون البقر.

وقال: يطير عنها الوبر والصهابجا[**].

يريد الصهابي منَ الصهبة[٢].

وقال المفضل: وأنشدني أبو الغول هذه الأبيات لبعض أهل اليمن:

يَارَبِّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتجْ … فَلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ

أَقْمَرَ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتجْ[***]

أراد: حجتي، ووفرتي، وبي؟

وقال أبو عمرو بن العلاء: قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ فقال: فقيمج قال: قلت: من أيهم؟ قال: مرج، يريد فقيمي ومري[٣].

---

(١) الكتاب ٢: ٢٨٨.

(٢) سر الصناعة ١: ١٩٢ وما بعدها.

(٣) سر الصناعة ١: ١٩٣، شرح الشافية ٣: ٢٩٩، الممتع في التصريف: ٣٥٤.

(*) هذه أبيات لرجل من بني سعد.
والكسر: القطع من الشيء. والبرني: نوع من أجود أنواع التمر ملتصق بعضه ببعض. والود: لغة في الوتد على لغة بعض بني تميم. والشاهد: إبدال بني سعد الياء المشددة أو المخففة جميعًا في الوقف.

(**) البيت نسبه ابن جني في سر الصناعة ١: ١٩٢ إلى هميان بن قحافة السعدي وهو راجز إسلامي محسن. والصهابي من الشعر، والوبر: الذي فيه شقرة. والشاهد في صهابجا وأصله صهابي حذف إحدى الياءين وقلب الثانية جيما.

(***) قال العيني قائله: رجل من اليمنيين، وقال المفضل: أنشدني أبو الغول هذه الأبيات لبعض أهل اليمن وهو من الرجز المسدس. الشاحج: البغل أقمر: أبيض. نهات: النهاق. ينزي: يحرك. والوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن.

ولعل حرصهم على البيان مع خفاء الياء حين الوقف قد دفع بعضهم إلى قلب هذه الياء جيما في الوقف وشاعت هذه الظاهرة حتى وجدنا من بعضهم -للسبب نفسه- يقلبون الياء جيما -أيا كان موقعها- شددت أم لا.

قال يعقوب: بعض العرب إذا شدد الياء جعلها جيما.

وأنشد ابن الأعرابي:

كأن في أذنابهن الشولّ من عبس الصيف قرون الأجل(*)

يريد قرون الأيلّ ....[1].

ونسبوا إلى الحجاج قوله: حَتّى إذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا(**).

يريد: أمسيت وأمسيا.

وبتأملنا فيمن نسبت إليه هذه الظاهرة اللهجية نرى أنها قد شملت مساحةً واسعةً من منازل القبائل العربية شمالاً وجنوبًا شرقًا وغربًا مما نرجّح معه أنها قد كانت سمةً لهجية لطائفة لا بأس بها من قبائل العرب.

وأرى أنه لا تناقض بين عزوها إلى بعض أهل اليمن سواء أكانوا من قضاعة أم من طيء، وبين عزوها إلى قبائل الأمم العربية الشمالية كتميم وأسد ومن إليهما من بطون كفقيم وحنظلة وبني دبير... وذلك من ناحيتين:

فإما أن تكون الظاهرة بدوية وحينئذ فلا غرابة في أن طبيعة البداوة قد قادت إلى مثل ذلك الإبدال.

---

(١) سر الصناعة ١: ١٩٣، الممتع في التصريف ٣٥٢.

(*) نسبوا البيت إلى أبي النجم العجلي من أرجوزة وصف فيها الإبل لهشام بن عبد الملك. والشول: الناقة التي تشول بذنبها أي ترفعه. والعبس: ما يبس على هلب الذنب من البول والبعر. والأيلّ: ذكر الأوعال: والشاهد: قلب الياء المشددة في الأيل جيما مع أنها ليست طرفًا.

(**) هذا البيت من مشطور الرجز، وهو من شواهد سر الصناعة ١: ١٩٤، وقد نسبوا البيت إلى العجاج، والشاهد فيه: قلب الياء جيما ولو لم تتطرف أو تشدد ولذا حركت بالحركة التي كانت للياء، فإن الأصل أمسيت وأمسيا، وقيل أنها بدل من ألف «أمسى» وساغ إبدالها من الألف لكونها مبدلة من الياء وإن كانت الجيم لا تبدل من الألف وإنما كان هذا أشذ لأنهم جعلوا فيه الياء المقدرة كالملفوظة.

وإما أن تكون الظاهرة قد نشأت أولا على ألسنة أحد الفريقين من الشمال أو الجنوب ثم أدى الاتصال الذي قد كان بين أبنائهما إلى فشو هذه الظاهرة في نطق من لم تكن لهجته قديمًا، إذ معروف- وفق قوانين الصراع اللغوي التي تحدثنا عنها فيما سبق- أن اللهجتين إذا تجاورتا وتوفر لإحداهما بعض عوامل القوة أو بسط النفوذ، أو اشتبكتا مع بعضهما- تحت أي ظرف سياسي أم اقتصادي -فإنه يؤدي إلى تأثر إحداهما بالأخرى ولن تخرج كل منهما سليمة صافية.

إذا علمنا ذلك تأكد لنا أن لهجة طيء الجنوبية قد أثرت أو تأثرت هي نفسها في لهجات أسد وبني دبير ومن وراءهم أو تأثرت بهم، فالقوم قد تجاوروا في بقع متقاربة، ولاشك أنه قد حدث بينهم صراع سياسي نتج عنه تأثر لهجاتهم ببعضها، ومع أن علماء العربية قد اختلفوا في هذا الإبدال -متى يكون- وصلا أم وقفا؟ فإنني لست مع من ذهب إلى التأكيد على أن ذلك إنما هو خاص بالوقف فقط، وإن كانت العلة- وهي الحرص على البيان نظرًا لخفاء صوت الياء عند الوقف مما يدفع البدوي إلى إبدالها من الجيم قصدًا إلى الوضوح- ظاهرة في حالة الوقف، إلا أنني أزعم -مع ذلك- أن ذلك قد نقل عن العرب ورواه عنهم الثقات من علماء العربية وليس بضرورة إذ لا ضرورة مثلا في قول العجاج: حتى إذا ما أمسجت وأمسجا.. البيت. وقول أبي النجم العجلي: كأن في أذنابهن الشول. البيت، تدعو إلى إبدال حرف من حرف اللهم إلا ضرورة الحرص على البيان والبعد عن الخفاء في الياء مهما كان موقعها.

ولاشك في أن تلك هي الضرورة الداعية إلى قلب الياء جيمًا في الوقف.

****

وضابطها: أن يجعل بعد كاف المؤنث في الوقف شينًا فيقولون: رأيتكش، وبكش، وعليكش، وذلك قصدا إلى التفريق بين المذكر والمؤنث.

والعرب ليسوا سواء من حيث إلحاقها للكلمة وهم حيالها على ثلاثة مذاهب:

١- الأشهر: من يثبتها حالة الوقف فقط[١].

قال الشاعر:

تَضْحَكُ مِنّي أَنْ رأَتْنِيْ أَحْتَرِشْ وَلَوْ حَرَشت لكشّفت عَنْ حِرْشِ[*]

٢- ومنهم من يثبتها في الوصل أيضًا فيقولون: انش ذاهبة.

قال الشاعر:

يَا دَارُ حُيِّيتِ وَمَنْ لَمَّ بِش عَهْدِي وَمَنْ يحلُلْ بواديشِ يعش[٢]

وقال آخر:

فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا وَجِيْدُشِ جِيْدُهَا سِوَى أَنْ عَظْمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقِيْق[٣]

وقد قرئ بها في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤] على ربش، وتحتش وطهرش، واصطفاش في طهرك واصطفاك[٤].

٣- ومنهم من يجعلها مكان الكاف ويكسرها في الوصل ويسكنها في الوقف فيقولون: منش وعليش[٥].

---

(١) الكتاب ٢: ٢٩٦، ألف باء- البلوي ٢: ٤٣١.

(٢) الإبدال ٢: ٢٣٠، ألفا باء- البلوى ٢: ٤٣٢.

(٣) الخزانة ٤: ٥٩٥، ألف باء- البلوى ٢: ٤٣٢.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١: ٤٥، ألف باء- البلوى ٢: ٤٣١.

(٥) شرح الكافية ٢: ٤٠٩، الصاحبي ٣٥، المزهر ١: ٢٢١.

(*) قال البغدادي: ولم أقف على قائله ولا تتمته. والاحتراش: صيد الضب خاصة. وحرك: فرج المرأة. والمعنى لو كنت تصيدين الضب لأدخلته في فرجك دون فمك إعجابًا به وإعظامًا للذته.. والشاهد في حرك: حيث ثبت أن ناسا من تميم وأسد يجعلون مكان الكاف المؤنث شينًا في الوقف.

وقد اختلف أئمة العربية فى عزوها كما اختلفوا في عزو ظاهرة الكسكسة.

١- فعزاها سيبويه إلى ناس كثير من تميم وناس من أسد(١).

٢- وعزاها ابن دريد إلى بكر، وحكى ذلك عن الخطابي أيضًا(٢).

٣- وعزاها أبو الفتح بن جني إلى ربيعة(٣).

٤- وعزاها معاصره ابن فارس إلى أسد(٤).

٥- وعزاها السيوطي إلى ربيعة ومضر(٥).

٦- وفي الخزانة أنها لتميم(٦).

وتعليل هذه الظاهرة أنهم أرادوا بيان الكسرة في الوقف لأنها ساكنة حينئذ فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث بهذا الحرف كما فصلوا بين المذكر والمؤنث بالنون حين قالوا: ذهبوا وذهبن، وأنتم وأنتن، وجعلوا مكانها أقرب ما يشبهها من الحروف إليها لأنها مهموسة كما أن الكاف مهموسة ولم يجعلوا مكانها مهموسًا من الحلق لأنها ليست من حروف الحلق وذلك قولك انش ذاهبة، ومالش ذاهبة، يريدون: أنك ومالك(٧).

وقد بلغ ببعضهم الحرص على مثل ذلك البيان والعمل على استدامته ففعلوا في الكاف الأصلية المكسورة ما فعلوه بكاف المؤنث، أنشد ثعلب في أماليه عن ابن الأعرابي:

عَلَّي فِيْمَا أَبْتَغِي أَبْغِيشِ   بَيْضَاء تُرْضِينِي وَلاَ تُرْضِيشِ
وَتَطَّبِي وُدَّبَنِي أَبِيشِ   إذَا دَنَوْت جَعلتْ تُنْئِيشِ

(١) الكتاب ٢: ٢٩٥.
(٢) جمهرة اللغة ١: ١٥٣، ألف باء- البلوى ٢: ٤٣١.
(٣) الخصائص ٢: ١١.
(٤) الصاحبي ٣٥.
(٥) المزهر ١: ٢٢١.
(٦) شرح الكافية ٢: ٤٠٩، الخزانة ٤: ٥٩٥.
(٧) الكتاب ٢: ٢٩٥.

وإنْ نَأيـت جـــــعلـتْ تُدْنـيْشِ   وإنْ تكَلّـمت حـــثتْ في فِـيْشِ

حَـتّى تَنُقِّي كنَقِـيْقِ الدِّيْشِ(*)

فشبه كاف الديك لكسرتها بكاف ضمير[1] المؤنث ويلتقي أصحاب هذا المذهب مع ما نقله علـماء العربيـة عن لهجة بعض أهل اليـمن التي تميل إلى قلب الكاف مطلقًا شينا كقولهم: لبيش اللهم لبيش، وهم يريدون: لبيك اللهم لبيك[2].

ومن استعـراضنا لأقوال علماء العـربية السابقين حول نسـبة هذه الظاهرة يمكننا القول بأنها قد شملت رقـعة واسعة من قبائل شبه الجزيـرة العربية ونلمس أن أكثر تلك القبائل إنما كانوا بدوا أو تقع منازلهم على مـشارف البادية مما يؤكد صلة هذه الظاهرة اللهجية بالبادية وأنها أصيلة فيهم.

إبدال الواو همزة في لغة بعض العرب

تعد الواو من حروف الأصوات المتوسطة المجهورة شبه الطليقة[3]. وإذا تطرفت بعد ألف زائدة وجب قلبـها همزة معاملة لـتلك الألف معاملة الفتـحة وذلك نحو كساء. أما إذا أتت بعدها هاء فإنها تقلب ولكنه لا يتحتم فيها بخلاف ما إذا كانت قبل الألف فتحـة وذلك نحو قناة. وتبدل وجوبًا أيضًا فيـما إذا وقعت عينا لاسم الفاعـل من الثلاثي نحـو قائل في قـاول، أو وقعت أولا مـردفة بواو لازمـة مثل واقي وواصل فيقال: أواصل وأواقي.

قال عدي يرثي مهلهلا:

---

(١) سرالصناعة ١: ٢١٧، وانظر أيضًا: ألف باء- البلوي ٢: ٤٣٢.

(٢) المزهر ١: ٢٢٢.   (٣) الوجيز في فقه اللغة ١٨٢.

(*) هذه الأبيات قـد أوردها ابن جني في سر الصناعـة ١: ٢١٦ وما بعدها نقـلا عن أبي العباس أحـمد بن يحيى عن بعضهم، وكذا فعل البغدادي في الخزانة ٤: ٥٩٤، ولم ينسبها إلا نقلا عن ثعلب.. وأبتغي: أي أطلب وود: بضم الدال محـبة. ودنوت: أي قربت. تنئيك: أي تبـعدك. وحثت: من قولهـم حثا الرجل التراب إذا هـاله بيده وبعضـهم يقول: إذا قبـضه بيـده ثم رماه. وفيك: لغـة في الفم. وتنقي: تصوتي. والديك: ذكـر الدجاج والجمع ديوك.. والشاهد في قـوله: الديش: حيث عمد الشـاعر إلى قلب الكاف الأصلية من كاف الديك شينا، وهذا مـا يؤكد أن بعض العرب قد يسلك مذهب الإبدال في الكاف حتى في الكاف الأصلية دون كاف المؤنثة المخاطبة.

ضَـــربتْ صــــدرَها إليَّ وقـــالتْ   يَا عَـديّاً لَقَـــدْ وقـتْكَ الأَوَاقِي(*)

وقد أبدلت همزة بدلا مطردا إذا ضمت ضما لازما لغير علة وذلك نحو: أجوه في وجوه، وأثؤب في أثوب، وأدؤر في أدور.

قال عمر بن أبي ربيعة[1]:

فلمَّا فَقَدْتُ الصوتَ مِنْهُمْ وأطْفِئَتْ   مصـابيحُ شُبَّتْ بِالعِـشَاءِ وأَنْؤرُ(**)

وقالوا: أقتت في وقتت[2]. وقرأ الجمهور ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١] بالهمـزة على الإبدال، وقرأ أبو الأشهب وعـمر بن عبيـد وعيسى أيضا وأبو عـمرو بالواو وشد القاف على الأصل، قال عيسى: وهي لغة سفلى مضر[3].

وقد أبدلها قوم من المكسورة قال ابن بري: إِجِد لغة في وِجِد.

وقال بعض الأئمة أن لهجة تميم تـبدل الهمزة من كل واو مكسورة في الأدوات التي على بناء (فعال وفعالة).

ومنه قولهم: إسادة في وسادة، وإقاط في وقاط، وإشاح في وشاح، وإعاء في وعاء، وإفادة في وفادة[4] ومن ذلك: قول تميم بن أبي مقبل[5]:

إلا الإِفَـادَةَ فَـاسْـتَـوْلَـتْ رِكَـائِبُنَا   عِنْدَ الجَبَـابِيْرِ بِالْبَـأْسَاءِ والنِّعَمِ(***)

---

(١) شرح المفصل ١٠: ١٠. (٢) سر الصناعة ١: ١٠٤.

(٣) الشواذ ١٦٧، البحر ٨: ٤٠٥.

(٤) اللسان مادة (وقط): ٩: ٣١٢، البارع ١٤٦- نسخة مصورة.

(٥) الكتاب ٢: ٣٥٥، الجمهرة ٢: ١٦١، المزهر ٢: ٦٦، البحر ٥: ٣٣٢.

(*) نسبـوا البيت إلى المهلهل عـدي بن ربيعة التـغلبي. ووقتك: حفظـتك وصانتك. والأواقي جمع واقـية والأصل وواقي.. وهي الحواجـز والموانع.. والشاهد في قولنا: الأواقي: حيث أبدل الهـمزة من الواو والعلة في ذلك أن التضعـيف في أوائل الكلم قليل في الصحيح فكيف به في المعـتل فقلبوا الواو الأولى همزة خشية الاستثقال.

(**) نسب البيت إلى عمـر بن أبي ربيعة، وقد رأيته في ديوانه ص١٢٣. وشـبت: أوقدت، والأنؤر: جمع نار. ومنهم: أي من الرفـاق وهم الرهط والجـمـاعـة في السـفر.. والشـاهد في قـوله: أنؤر: ووجـه الاستشهاد: قلب الواو المضمومة همزة.

(***) من شواهد سيبويه: ٢: ٣٥٥، وقد نسبه إلى ابن مـقبل.. والوفادة: الوفود على السلطان. والجبابير: جمع جبار وهو الملك أي تفد عـلى السلطان فمرة ننال من خيره وإنعامه ومرة نرجع خـائبين مبتئسين من عنده.. والشاهد في الإفادة: إبدال واو الوفادة همزة استثقالا للابتداء بها مكسورة، وذلك مطرد في لغة.

وقال حبيب الأعلم:

هَوَاءٌ مِثل بَعْلِكَ مُسْتَمِيتٌ   عَلَى مَا فِي إِعَائِكَ كَالخَيَالِ(*)

وإلدة في ولدة: قال أبو قلابة:

لَهُ إِلْدَةٌ سُفْعُ الوُجُوهِ كَأَنَّمَا   يُصَفِّقُهُمْ وَعْكٌ مِنَ المُومِ مَا هِنُ(**)[1]

قالوا: وذلك مطرد في لغة هذيل يبدلون من الواو المكسورة الواقعة أولا همزة استثقالا للكسرة على الواو[2]، وعلى ذلك قرأ ابن جبير[3]، ﴿**ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا من وِعَاءِ أَخِيهِ**﴾ [يوسف: ٧٦]. وقاس عليه المازني[4].

ويبدو أن قلب هذيل الواو الواقعة همزة لم يكن قاصرًا على الواو المكسورة بل قد جاء في المضمومة وإن كانت العلة لذلك القلب موجودة فيها دون سواها من المضمومة أو المفتوحة[5]، قال معقل بن خويلد لعبد الله بن عتبة- ذي المجنتين- وهو أحد بني مرمض:

أَبَا مَعْقِلٍ إِنْ كنتُ أُشِّحْتَ حُلَّةً   أَبَا مَعْقِلٍ فَانْظُرْ بِنَبْلِكَ مَنْ تَرْمِي(***)

قال أبو سعيد: أشحت ووشحت[6] سواء يعني أنهما لغتان وقد قلبت الواو المضمومة ههنا همزة.

كما قال مالك بن خويلد الخناعي الهذلي:

---

(١) ديوان الهذليين ٢: ٨٣، ٣: ٤٩.

(٢) الكتاب ٢: ٣٥٥.

(٣) الشواذ ٦٥، البحر ٥: ٣٣٢.

(٤) شرح المفصل ١٠: ١٤.

(٥) المقتضب ١: ٢١٢.

(٦) ديوان الهذليين ٣: ٦٥.

(*) هواء: أي نخيب القلب. مستميت: يقول يستميت على ما في وعائك لا يخرجه ولا يطعمه، له خيال ومنظر ليس بشيء.. والشاهد في إعائك: حيث قال أبو سعيد يقال: إعاؤه وإسادة بقلب الواو همزة، وقائله: حبيب الأعلم.

(**) البيت قد نسب إلى أبي قلابة سيد بني لحيان.. والسفعة: حمرة شديدة تضرب إلى السواد. يصفقهم: يقلبهم. أراد أنهم مهازيل، والوعك: الحمى نفسها. وإلدة: أى أولاد. والموم: الحمى مع البرسام وقيل بل: البرسام والشاهد في إلدة: حيث قلب الواو المكسورة همزة خشية الاستثقال.

(***) البيت قد نسب إلى معقل بن خويلد. والحلة: ثوبان من جنس واحد، يريد أن كنت لبست الحلة وهي ثوبان جديدان فلا تعظم وتكبر يهزأ به أي تبصر من ترمي إن كنت سيدًا. والنبل: السهام العربية.

لإِلْدكَ أَصْحَابِي فَلَا تَزْدَهِيهِمْ ... بِسَايَةٍ إِذَا مُدَّتْ عَلَيْكَ الحَلَائِبُ(*)

قال أبو سعيد: كذا أنشدني «لإِلْدكَ» قال لي: الصغار.

ويروي: لِوُلْدكَ، فقلبت الواو همزة ههنا أيضًا[1]. وإلى ذلك ذهب بعض النحويين حيث إن الضمة مستثقلة في الواو لأنها من مخرجها وهما جميعًا من أقل المخارج حروفًا[2].

إبدال الواو والياء همزة في لغة بعض العرب

وقد أبدلت الهمزة من الواو والياء فقالوا: عباءة، وسقاءة، عضاءة، صلاءة، والضابط فيه: ما إذا كانت اللام فيه ياء أو واوًا وقبلها ألف زائدة وهي طرف فتقلب همزة للفتحة والألف اللتين قبلها[3].

قال في اللباب: وبعض العرب قد همزه، قيل: وهي لغة ضعيفة والأصل: عباية وسقاية وعضاية وصلاية[4].

والمحققون على أن الإبدال في أمثال ذلك إنما هو في الحقيقة من الألف التي أبدلت من الياء والواو فانقلبت عنها الهمزة فلما كانت بدلا منها جاز أن يقال: إن الهمزة منقلبة عنها فأما الحقيقة: فإن الهمزة منقلبة عن الألف المبدلة عن الياء والواو. وهذا مذهب أهل النظر الصحيح في هذه الصناعة.

وقد علل الخليل -رحمه الله- ذلك فقال: إنهم إنما بنوا الواحد على الجمع فلما كانوا في الجمع يقولون: عظاء وعباء وصلاء فيلزمهم إعلال الياء لوقوعها طرفا أدخلوا الهاء وقد انقلبت اللام همزة فبقيت اللام معتلة بعد الهاء كما كانت معتلة مثلها[5].

(*) يقول: لا تحقروا أصحابي فإنهم إذا جاء الناس وكثروا دفعوا عني. والحلائب: هي حلبة وحلائب: هي الخيل والتي تجمع للسباق. والشاهد في: لإلدك: حيث قلبت الواو همزة فيها على رواية الضم.

(١) ديوان الهذليين ٣: ٩.

(٢) المقتضب ١: ٢٣٠.

(٣) المقتضب ١: ٣٢٥.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٩.

(٥) سر الصناعة ١: ١٠٦.

وقد قيـل: إن عَظاءة وَعباءة وصَلاءة وسِقاءة- لهجة أهل العـالية. على حين قالوا: إن قلبهـا ياء كعظاية وعباية وصـلاية وسقاية.. لهجـة تميمة[1]. وبها قرأ الجمهور[2] ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ﴾ [التوبة: ١٩].

ولعل من ذلك القلب ما قرأ به الأعمش والكسائي وأبو عـمرو وحمزة وشعبة من الهمز[3] في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ التَّنَاوُشُ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [سبأ: ٥٢].

إذا كانت من نشـته نوشا وهو التناول حيث يجـوز همزها لانضمام الواو فـيها مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾.

وبغير الهمز فيها لهجة أهل الحجاز وغيرهم، ومنها قول الشاعر:

فَهْيَ تَنُوشُ الحَـوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلاَ ... نَوْشًـا بِهِ تَقْـطَعُ أَجْـوَازَ الْفَـلاَ[*]

وبها قرأ باقي القراء في الآية السابقة كالحرميين وحفص[4].

****

(١) المصباح ١: ٤٩٨. (٢) البحر ٥: ٢٠.

(٣) معاني الـقرآن ٢: ٣٦٥، سراج القارئ المبـتدئ: ٣٣٠، وانظر: غيث النفع في القراءات السـبع المطبوع على هامش السراج: ٣٢٨.

(٤) غيث النفع في القراءات السبع المطبوع على سراج القارئ ٣٢٨.

(*) البيت من قـول غيلان بن حريث.. والنوش: الذي ترتوي به يـعينها على قطع الفلوات، والضمـير في «فهي» للإبل، وقوله: من علا: أي من فوق، يريد أنها عـالية الأجسام طوال الأعناق، والأجواز: جمع جوز، وهو الوسط. والفلا: جمع فلاة وهي الأرض التي لا ماء فيها.

إبدال الواو ياء

يرى النحاة أن العرب تبدل من الواو الياء إذا كانت لامًا لـ «فُعْلَى» صفة محضة، أو جارية مجرى الأسماء نحو «الدنيا» العليا، القصيا.. إلخ ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: ٦].

وذلك لغة تميم[١]، وبها قرأ زيد بن علي في قراءة الجمهور ﴿إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٢] حيث قرأها على «القصيا[٢]».

إلا أن لغة الحجاز قد خالفت في ذلك فقالت «القصوى» إذ أقرت الواو دون إبدال، وبها جاء التنزيل -كما بينا- وقد قال عنها النحاة أنها شاذة إلا أنها أكثر وأفصح استعمالا، ولعله قد نُبِّهَ بها على الأصل كما فعلوا في «استصوب» واستحوذ، والقود «والقياس فيها استصاب، واستحاذ، وانقاد[٣]».

وبناء على ما قرره بعض الباحثين من ربط بين لهجات العرب وبين ميل الحجازيين إلى الكسر، وبني تميم إلى الضم[٤] فاعتقد أن «القصوى» التي نسبت إلى قريش تعتبر -في نظري- خروجًا عن المألوف في لغتهم وما كان يتوقع منهم.

فقد نسب اللغويون إلى أهل الحجاز أنهم يقولون: مِرية، ورِضوان، وقِلنسية، وقِنوان، وإِسوة، وقِدوة[٥]، والصِياغ، والمِياثر، والمِياثق، وخِيصًا[٦].. على حين عزى إلى تميم وغيرهم من القبائل البدوية أنهم يقولون: مُرية، ورُضوان، وقُلنسوة، وقُنوان، وأُسوة، وقُدوة. بضم أوائلها. والصُّواغ، والمواثر، وخُوص[٧].

---

(١) التسهيل ٣٠٩، شرح التصريح ٢: ٣٨٠، أوضح المسالك ٧٠٦.

(٢) البحر ٤: ٥٠٠.

(٣) شرح التصريح ٢: ٣٨٠، البحر ٤: ٤٩٦.

(٤) دراسات في فقه اللغة ٩٧.

(٥) المزهر ٢: ٢٧٦ وما بعدها.

(٦) المخصص ١٤: ١٩.

(٧) المزهر ٢: ٢٧٦ وما بعدها، المخصص ١٤: ١٩.

وإلى أهل العالية ينسب: «لا ينفعـني ذلك ولا يضورني» في «يضيرني». وإلى بني أسد يعزى: عزوته في عزيته[1].

وإلي بني فقعس وطيء وتميم ينسب: حوث في حيث.

إلا أنه يمكن القول إن بعض ذلك ربما جيء به تنبـيهًا على الأصل ليس إلا[2]، إضافة إلى أن المعاقبة وإن كانت سمـةً للهجة أهل الحجاز إلا أنها ليست بمطردة في لغتهم[3].

****

(١) المخصص ١٤: ٢٠، ٢٣.
(٢) شرح التصريح ٢: ٣٨٠.
(٣) المخصص ١٤: ١٩.

باب الإعلال

أولاً- اعلال بالإبدال في بعض لغات العرب: اختلاف لغات القبائل العربية حول تحقيق الهمز أو تسهيله: ونقصد بالتحقيق: إعطاء الهمز حقه من وجوب النبر.

أما التخفيف: فهو تسهيل الهمز وإلانته بحذفه أو إبداله ألفا أو واوًا أو ياء(١).

والواقع: أن جماعات من العرب حرصت على النبر بالهمز والتزمت تحقيقه حيث وجب وما لم يجب، فقد حكي عن أبي أيوب السختياني أنه قرأ: ﴿**وَلَا الضَّأَلِّينَ**﴾ [الفاتحة: ٧] فهمز الألف وذلك أنه كره اجتماع الساكنين(٢)، كما حكى أبو زيد في كتابه الهمز عنه من قولهم شأبة، ومأدبة وأنشدت الكافة:

يَاعَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبَا ... حِمَار قَبَّانٍ يَسُوقُ أَرْنَبَا

خَاطِمُهَا زَأَمُهَا أَنْ تَذْهَبَا(*)

يريد: زامها(٣). وقرأ الحسن وعمرو بن عبيد(٤) ﴿**فَيَوْمَئِذٍ لاَّ يُسْأَلُ عَن ذَنْبِهِ إِنسٌ وَلَا جَأَنٌّ**﴾ [الرحمن: ٣٩].

وقال الشاعر:

وَبَعْدَ انْتِهَاضِ الشَّيْبِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ... عَلَى لِمَّتِي حَتَّى اشْعَأَلَّ بَهِيمُها(**)

---

(١) المصباح ٢: ٧٢٠، ١: ٣٤٦.

(٢) البحر ١: ٣٨، الشواذ: ١: ١١٢.

(٣) سر الصناعة ١: ٨٢.

(٤) الشواذ: ١١٢، البحر ٨: ١٩٦.

(*) لم تنسب هذه الأبيات إلى أحد.

وحمار قبان: دويبة صغيرة لازقة بالأرض ذات قوائم كثيرة. وخاطمًا: من الخطام وهو الذي يجعل للبعير ليقاد به، وزأمها: أصله زامها أي جاعل لها زمامًا.. والشاهد: همز الألف من - زامها- وذلك أنه ثقل عليه إسكان حرفين معًا، وإن كان أصل الآخر منهما التحريك ولذلك همزوها.

(**) لم ينسب إلى قائل معين. وانتهاض الشيب: انتشاره، واللمة: الشعر يلم بالمنكب. وبهيمها: سوادها. والشاهد في اشعأل: إذ حرك الألف لالتقاء الساكنين فقلبت همزة.

وقال دكين:

رَاكِـــدَةٌ مِـــخْـــلاتُه وَمِـــحْلَبُـــه   وجلّهْ حَـــتّى ابيَــأَضَّ مَلْبَـــبُـــه(*)

يريد: ابياض فهمز.

وقال كثير:

والأرضُ أمَّـا سَـوَادُها فَـتَـجَلَّلَتْ   بَيَاضًـا وأَمَّا بيَـضُهُـا فَادْهأمت(**)

يريد: ادهامت.

وقال: إذَا مَا الْعَوَالِي بِالْعَبِيْطِ احْمَأَرَّتِ(***)[1].

وروي أن العجاج كان يهمز العالم والخاتم[2].

وحكى اللحياني عنهم: نأر بالهمز، وقد كاد يتسع هذا عنهم[3] ولعنايتهم بهذا التحقيق وشدة حرصهم عليه دفع ببعضهم إلى قلب الهمزة عينا أول الكلمة أو آخرها حين تعذر عليهم إبانتها[4] وخشوا أن يطغى عليها بدء النطق أو الوقف، والعين أشد وضوحًا وبيانًا من الهمزة[5].

وإذا نحن فتشنا عمن شاعت فيهم ظاهرة العنعنة وجدنا علماء العربية القدامى ينسبونها إلى تميم وأسد وقيس[6]، ويشاركهم فيها سائر القبائل البدوية التي اتخذت من تحقيق الهمزة سبيلاً لها -وقد أوضحنا ذلك سابقًا.

---

(١) البحر ١: ٣٠.   (٢) الصناعة ١: ١٠٢.   (٣) نفسه ١: ٨٢.

(٤) جمهرة اللغة ١: ٢٣٧.   (٥) سر الصناعة ١: ٦٩.

(٦) شرح المفصل ٨: ١٤٩، الجنى الداني ٢٥٠.

(*) نسبوا البيت لدكين بن رجاء من بني فقيم شاعر إسلامي.

والملبب: موضع اللبة من الصدر. ومخلاته: وهى المخلة المعروفة.

والجل: هو كثوب يوضع للدابة تلبسه يقيه البرد.

والشاهد: ابيأض.. حيث قلبت الألف همزة على ما تقدم.

(**) البيت لكثير عزة، ولم أجده في أصول ديوانه -ط دار الثقافة- بيروت.

وتجللت: غطيت. وادهأمت: اسودت.

والشاهد: إبدال الألف من «ادهامت» همزة عند الوقف.

(***) البيت لم ينسب إلى أحد.

والعوالي: الرماح. والعبيط: اللحم السليم من الآفات.

والشاهد إبدال الألف همزة «احمارت».

ولا ريب في أن ذلك إنما يمثل أقصى مراحل العناية بتحقيق هذا الحرف وإيضاحه. وتتردد في عبارات القدماء أن تحقيق الهمز إنما كان من صفة لهجة تميم وعكل(١).

أما التخفيف: فالظاهر أنه كان سمة لهجات بعض القبائل الحجازية(٢) حيث البيئة الحضرية، وإن لم تلتزمه بعضها، والهمزة قد تكون في كلمة أولاً أو وسطًا أو آخرًا. وقد تأتي في كلمتين كل واحدة منهما في كلمة إلا أنهما تلتقيان مع بعضهما، وقد تجتمعان في كلمة واحدة، ولجميع ذلك أحكام في كتب النحو.

واختلاف لغات القبائل العربية في هذه الظاهرة أمر قد أحسه القدماء وعينوا أصحابه بحيث كفانا مؤونة عزو كثير من تلك الظواهر اللهجية وقد استعملوا لفظ أهل التسهيل لإطلاقه على كل من خفف الهمز بأية صورة، بينما أطلقوا لقب أهل التحقيق على كل من نبر بالهمز. ففيما يتعلق بالهمزة:

أ- فإن أهل التخفيف من الحجازيين ومن جاورهم يميلون إلى تسهيلها إذ هي حرف مستثقل لأنه نبرة في الصدر(٣) ويتخذ هذا التخفيف أشكالاً:

١- فقد يكون بالحذف فيقال في سأل: سلت، وتسل... ومنه قول القائل:

فَلَيْتَ مَا أَنْتَ وَاطِ مِنَ الثَّرى لِيَ رَمْسَا(*)

والأصل: واطيء، وعليه قراءة الجمهور ﴿**سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾ [البقرة: ٢١١] وقراءة الرسول ﷺ بغير همز، وهي لغة قريش(٤)، وقرأ ابن كثير والكسائي «وَسَلُوا» بحذف الهمزة والقاء حركتها على السين وذلك إذا كان أمرًا للمخاطب وقبل السين واوا وفاء نحو: ﴿**فَاسْئَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ**﴾ [يونس: ٩٤]، ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ**﴾ [النحل: ٤٣].

وروى اليزيدي عن أبي عمرو أن لغة قريش سل(٥).

(١) الدرر اللوامع ٢: ٢٣٠، النوادر ٢٩ (٢) المزهر ٢: ٢٥٢.
(٣) المقتضب ١: ٢٩٢. (٤) البحر ٦: ٨٥، الكتاب ٢: ١٧٠.
(٥) غيث النفع ١٩٠، حجة القراءات ٢٠٠، البحر ٣: ٥٣٦، ٤: ٣٢، ٨: ٣٣٢.
(*) البيت لم ينسب إلى قائل:
والثرى: التراب الندي. والرمس: القبر.
والشاهدفى واط: حيث حذف الهمزة من واطئ للتخفيف.

٢- وقد يكون بتخفيفها عن طريق تصيير الهمزة بين بين، فالهمزة إذا سبقت بفتحة وكانت مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة قربت الهمزة من الألف الساكنة أو الياء الساكنة أو الواو الساكنة. وكذا إذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها ضمة أو كسرة فإنها تصير بين بين، أو مضمومة وقبلها ضمة، أو مكسورة فإنها تخفف بأن تقرب من الهمزة والواو الساكنة أو الهمزة والياء الساكنة[١].

٣- وقد يكون بإبدالها ألفا أو واوا أو ياء من جنس حركة ما قبلها وهي حينئذ لا تخلو إما أن تكون مضمومة أو مفتوحة أو ساكنة وما قبلها مكسور أو مضموم أو مفتوح فإذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسورًا أبدلت ياء خالصة في التخفيف كأن تقول في: المئر: مير، وتبدل واوا بعد ضم وإذا كانت مفتوحة وما قبلها مفتوح أو مكسور فهي على ما ذكرنا حيث ينحى بها نحو الألف لأنه لا يجوز أن ينحى بها نحو الألف وما قبلها مكسور أو مضموم لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا.

أما إذا كانت الهمزة ساكنة وكان ما قبلها مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا فإنها تبدل ألفا في نحو: راس في رأس، وواوا في الجؤنة فيقال: جونة، وياء في نحو: ذئب فيقال فيها: ذيب إذ لا يمكن أن ينحى بها نحو حروف اللين وهي من مخرج الهمزة إلا بحركة منها فإن كانت ساكنة فإنما تقلبها على ما قبلها فتخلصها ياء أو واوا أو ألفا. وقد عزا النحاة هذه الاستعمالات لأهل التسهيل وهم من أهل الحجاز ومن جاورهم من القبائل العربية[٢].

ب- أما أهل التحقيق من بني تميم ومن جاورهم فإنهم يحققون الهمز[٣] في جميع ما ذكر فيقولون: سأل- يئس- ومن عندِ إبِلِك- مرتعِ إبِلِك- وهذا درهمُ أُختك ومن عندِ أُمك[٤].

جـ- حكى بعض النحويين أن قومًا من أهل الحجاز يحققون نبيئ - بريئة[٥]- الخابئة- الذرئة.

---

(١) الكتاب ٢: ١٦٣ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٢: ١٦٣ وما بعدها -المقتضب ١: ٢٩٣.

(٣) الكتاب ٢: ١٦٣ وما بعدها.

(٤) الكتاب ٢: ١٦٤ وما بعدها.

(٥) نفسه ٢: ١٧٠.

وقـرأ قنبل عن ابن كثيـر المكي قوله تعـالي: ﴿مَسْـحًا بِالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ﴾ [ص:٣٣]. بالهمز، وهي منقولة أيضًا عن ابن مجاهد عن أبي عمرو وغيرهما[١].

وقرأ الأعرج وابن عامر ونافع قوله تعالى: ﴿هم خير البرية﴾[٢] بالهمز، وكذا نقل عن نافع الهمز في النبي ونبي والنبيين والنبيون والصابئون وخطيئته[٣].

والمحققون يثبتون أن ذلك كـان لهجة مكة وأنهم قد همزوا تلك الألفاظ وبذلك خالفوا غيرهم من العرب.

د- فإن كانت الهمزة آخر الكلمة وقبلها ألف زائدة فإن الهمزة تسلك أربع طرق في التثنية والجمع والنسب وما إليها:

١- فإن كانت أصلية: كقراء ووضاء.. سلمت دون تغيير.

٢- فإن كـانت بدلاً من أصل نحو: كـساء وحيـاء.. ترجح فيهـا التصـحيح والإعلال.

٣- فإن كانت بدلاً من حروف الإلحاق كعلبـاء وقوباء... ترجح فيها الإعلال على التصحيح.

٤- فإن كانت زائدة للتأنيث كحمراء قلبت واوا أبدًا[٤].

إلا أنه قد نقل عن بعض القـبائل العربية الاخـتلاف في هذا النوع الأخيـر فقد ورد أن بعض فزارة يقلبون هذه الهمزة ياء فيقولون: حمرايان بالياء[٥].

وقد عبر بعض النحاة عن ذلك بأنه شاذ[٦]، والصحيح أنه لهجة كما ذكر بعض علماء اللغة فـإذا التقت همزتان: فإما أن تكونا من كلمـتين كل واحدة من كلمة، وأما أن تكونا في كلمة واحدة فإن كانتا من كلـمتين كل منهما من كلمة نحو قوله تعالي: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨] فالعرب حيالها:

---

(١) البدور الزاهرة ٦٠، النشر ٢: ٢٣٨.
(٢) حجة القراءات ٧٦٩، البحر ٨: ٤٩٩.
(٣) شرح الشاطبية ١٥١.
(٤) إصلاح المنطق ١٥٩، اللسان ١: ٢٢.
(٥) بغية الآمال ٢: ٤٦.
(٦) أوضح المسالك ٦٤٠.

١- أهل التخفيف: من الحجازيين وغيرهم يخففون الهمزتين معًا فيقلبون الأولى ألفًا أو ياء أو واوا، ويسهلون الثانية بين بين إذا وليت الألف فيقولون: اقرأ آية إذ يخففونهما جميعًا يجعلون همزة اقرأ ألفًا ساكنة ويخففون همزة آية، وتقول على لغتهم: اقريَ باك السلام، والأصل: اقريْ أباك إلا أن الهمزة تحذف وتلقى حركتها على الياء الساكنة قبلها[١].

٢- أما أهل التحقيق: وهم التميميون ومن جاورهم -فيخففون إحداهما ويحققون الأخرى ولكنهم يستثقلون التحقيق فيهما فإن كانتا متحركتين فمنهم من يخفف الأولى إلا أن يبتدأ بها ضرورة كامتناع الساكن أو تكون ألف استفهام لأنها منفصلة وإليه ذهب أبو عمرو.

ومنهم من يخفف الثانية دون الأولى في الجميع وهو مذهب الخليل، قال المبرد: وهو القياس وعليه أكثر النحويين فمن الأول: قراءة أبي عمرو: فَقَدْ جَاء أَشْرَاطُها- يَا زَكَرِيَّا إنا نبشرك[٢]- وهي قراءة أبي عمرو. ومن الثاني: قراءة بعض العرب فَقَدْ جَاءَ اَشْرَاطُها- ويَا زَكَرِيَّاء إنَّا نُبَشِّرُكَ. فمن خفف الأولى وحدها قلبها ألفًا إن انفتح ما قبلها وواوا إن انضم، وياء أن انكسر، ومن خفف الثانية فقط نقل حركتها إلى الأولى الساكنة وحذفها.

٣- وذكر بعض النحويين أن هناك جماعةً من العرب يحققونهما معًا وعليه عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي حيث كان يرى أن يحقق في الهمزتين كما يراه في الواحدة، ويرى تخفيفها علي ذلك ويقول هما بمنزلة غيرهما من الحروف فأنا أجريهما على الأصل وأخفف -إن شئت- استخفافًا وإلا فإن حكمها حكم الدالين وما أشبههما وقد قرأ بها جميع القراء في نحو قوله تعالى: يَا زَكَرِيَّاء إنّا نُبَشِّرُكَ- وجَاءَ أَشْرَاطُها سوى حفص والأخوين ومعهما خلف فقد قرأ هؤلاء بالقصر[٣].

وإذا ثبت أن تحقيقهما ثابت بنقل الأئمة فليس صحيحًا على إطلاقه قول من قال: وليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققان[٤] مادام قد ثبت أن ذلك قراءة لبعض السبعة.

(١) الكتاب ٢: ١٦٧ وما بعدها.
(٢) المقتضب ١: ٢٩٥، غيث النفع ٦٨.
(٣) البدور الزاهرة ٦٠.
(٤) الكتاب ٢: ٢٦٧، المقتضب ١: ٢٩٣.

٤- وحكى أبو زيد عن العرب إدغام الأولى في الثانية فإن كانتا في كلمة واحدة: فإما أن تكون الهمزة الأولى في استفهام أولاً.

فإن كانتا أصليتين في بناء الكلمة: فالمشهور عند أهل التحقيق: تحقيق الهمزتين فيقرأون: ﴿**فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ**﴾ [التوبة: ١٢] ﴿**وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ**﴾ [القصص: ٥] ﴿**وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ**﴾ [القصص: ٤١] ﴿**أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا**﴾ [السجدة: ٢٤] ﴿**وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا**﴾ [الأنبياء: ٧٣] وهي قراءات ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف وروح[١].

ومعظم القراء السابقين كوفيون، والكوفة متأثرة بقبائل شرقي الجزيزة كتميم وغيرهم وهم يحققون الهمز[٢].

أما أهل التخفيف من الحجازيين وغيرهم: فيميلون إلى تسهيل الثانية[٣]، إما بإبدالها حرفًا مجانسًا لحركة ما قبلها أو بتخفيفها بين بين، أو بإدخال ألف بين المخففة والمسهلة والإبدال في «أئمة» من الآيات السابقة قرأ الحرميان وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس إذ قرأوا «أيمة» وابن كثير -قارئ مكة- ونافع- قارئ مدينة رسول الله ﷺ وبها قرأ أبو عمرو بن العلاء وهو ممن تلقنوا القراءة عن ابن كثير من قراء الحجاز[٤] مما يؤكد أنها مذهب المخففين من أهل الحجاز ومن جاورهم وقرأ بعضهم «أئمة» بنبرة واحدة وبعدها إشمام الياء، وعلى هذا الوجه نص طاهر بن سوار والهذلي وأبو علي البغدادي وابن الفحام الصقلي والحافظ أبو العلاء وأبو محمد سبط الخياط وأبو العباس الهدوي وابن سفيان وأبو العز في كفايته ومكي في تبصرته وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم وهو معنى قول صاحبي التيسير والتذكرة وغيرهما بياء مختلسة الكسرة[٥]، وكذا روي المد عن نافع أيضًا، وأدخل هشام وأبو جعفر بينهما ألفًا بين الهمزة المخففة والمسهلة في «أئمة» وهي قراءات وردت عن نافع وأبي عمرو[٦]. فإن كانت الأولى للاستفهام: فالذي عليه بعض أهل

(١) النشر ١: ٣٤٨، تحبير التيسير ١٨.
(٢) تحبير التيسير ١٨.
(٣) الكتاب ٢: ١٦٨، المقتضب ١: ٢٩٥ وما بعدها.
(٤) حجة القراءات ٥٤.
(٥) ١: ٣٧٩.
(٦) النشر: ١: ٣٨١.

التحقيق: أنهم لا يخفون شيئًا منهما بل يحـققونهما جميعًا، قيل ومنه قراءة بعض القـراء بتحـقـيق الهـمزتين في أمـثـال: ﴿أأنذرتهم﴾ ﴿أَأَنتُمْ﴾ [النازعات: ٢٧] ﴿ءَأَسْلَمْـتُمْ﴾ [آل عـمـران: ٢٠] ﴿أَأَقْـرَرْتُمْ﴾ [آل عـمـران: ٨١] ﴿أَأَنتَ﴾ [المائدة: ١١٦] ﴿أَأَرْبَابٌ﴾ [يوسف: ٣٩] ﴿أَأَسْجُدُ﴾ [الإسراء: ٦١] ﴿أَأَشْكُرُ﴾ [النمل: ٤٠] ﴿أَأَتَّخِذُ﴾ [الأنعام: ١٤] ﴿أَأَشْفَقْتُمْ﴾ [المجادلة: ١٣].

وهي لغة لبعض بني تميم(١).

وأنكرها المبرد وزعم أن تحقيقها إذا التقتا ردىء جدًا(٢).

أما أهل التسهيل: فيخففون الأولى ويسهلون الثانية، وهي لغة الحجاز(٣).

ولا يرون الجمع بينهما، وعليـها قراءة الحرميين(٤)، وهي التي يختار أبو عمرو وذلك لأنهم يخففـون الهمزة(٥)، وقرأ أبو عمـرو وهشام بتحقـيق الأولى وتسهيل الثانية(٦)، وربما أدخل أهل التحقيق ألفًا بين الهمزتين لئلا يلتقي همزتان ولا فاصل بينهـما ثم يلينون الثـانية(٧)، وقد يدخـلون الألف حققـت الثانية أم سـهلت(٨). والأولى لغة لبني تميم، وبها وردت قراءة ابن عباس وابن أبي إسحق.

والثانية لغة أهل الحجاز وهي قراءة أبي عمرو ونافع ومن أخذ عنهما(٩).

وقد نـقل عن بعض اللغويين: أن من بنـي تميم من يدخلون بين الهمـزة وألف الاستـفهام ألفًا كـراهة التقاء الهـمزتين ففـصلوا بينهما بألف كـما قالوا إخـشينان ففـصلوا بألف بين النونات كراهية التـقاء هذه الحروف المضـاعفة وعليـه قول ذي الرمة:

فَـيَا ظَبْـيَةَ الْوَعْـسَاءِ بَيْنَ جَـلاَجِلٍ   وَبَيْنَ النَّـقَـا آأَنْتَ أَمْ أُمُّ سَـالِمِ(*)

(١) النشر ١: ٣٦٣ وما بعدها، الكتاب ٢: ١٦٨.
(٢) المقتضب ١: ٢٩٣.
(٣) الكتاب ٢: ١٦٨.
(٤) البحر ١: ٤٧.
(٥) الكتاب ٢: ١٦٨، البحر ١: ٤٧.
(٦) البحر ١: ٤٧.
(٧) الكتاب ٢: ١٦٨.
(٨) البحر ١: ٤٧.
(٩) الكتاب ١: ٤٧.
(*) نسب البيت إلى ذي الرمة -ديوانه ٦٢٢- ط. كمبرج.

=

وهناك من يميل بعد إدخال الألف الفاصلة إلى إبدال الهمزة الثانية ألفًا فيلتقى ساكنان على غير حدهما عند البصريين وبذلك قرأ بعض القراء كورش(١).

وأنكر هذه القراءة بعض النحويين كالزمخشرى وزعم أن ذلك لحن وخروج عن كلام العرب، وما ذكره هو مذهب البصريين(٢).

وأجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي أجازه البصريون كما أن قراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذاهب(٣).

فإن لم يفصل بين الهمزتين بالألف كما هو مذهب أهل التحقيق أو لم يكن قبل همزة الاستفهام لم يكن من تحقيقهما بد، ويخففون الثانية منهما ولا يجوز بحال تخفيف الأولى لأن فيه تقريبًا من الساكن وهو لا يبتدأ به(٤).

****

= والوعساء: رملة لينةوكذا النقا: رمل كثيف، وجلاجل: موضع، ويروى: حلاحل. والمعنى شدة اشتباه الوضع عليه بينهما وبين محبوبته..

والشاهد فيه آأنت.... حيث أدخل ألفًا بين الهمزتين في أأنت كراهية لاجتماعهما، وقد ذكر سيبويه أن من العرب ناسًا يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفًا إذا التقتا.. الكتاب: ٢: ١٦٨، الإنصاف ٢: ٤٨١، الهمع ١: ١٨٢، الخصائص: ٢: ٤٥٨، شرح المفصل ٩: ١١٩.

(١) البحر ١: ٤٧ وما بعدها.

(٢) انظر شرح المفصل ٩: ١١٦ وما بعدها.

(٣) البحر ١: ٤٧ وما بعدها.

(٤) شرح المفصل ٩: ١٢٠- الكتاب ٢: ١٦٨.

إبدال الياء من أختيها:
الألف - الواو في بعض اللغات

ذكر النحاة أن نحو: ميثاق وميقات إذا جمعتا فإن الحرف المعل يرجع حينئذ إلى أصله حيث قد زال موجب إعلاله.

فأصل ميثاق: موثاق.

وأصل ميقات: موقات.

والقياس عند النحاة: أن الواو الساكنة المفردة إذا وليت كسرة قلبت ياء لانكسار ما قبلها فيقولون: ميزان وميقات وميثاق، فإذا جمعوا أرجعوها إلى أصلها فقالوا: موازين ومواثيق ومواقيت ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٩] وقال الشاعر: لَقَدْ أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودًا(*).

على أنه قد حكي أن بعض العرب يبقي الواو على إعلالها فيقولون: مياقيت، وميازين، ومياثيق، وقد أنشدوا على ذلك قول الشاعر:

حِمًى لاَ يحلُّ الدَّهْرَ إلاَّ بِأَمْرِنَا ... وَلاَ نَسْأَلُ الأَقْوَامَ عَهْدَ المَيَاثِقِ(**)

والقياس: الأول[1]. ولهذا أورد أبو زيد هذا البيت على الأصل فقال: وقال عياض بن أم درة الطائي، جاهلي، قال أبو سعيد حفظي عياض بن درة:

وَكُنَّا إذَا الدِّيْنُ الغُلُبَّى بَرَالَنَا ... إذَا مَا حَلَلْنَاهُ مُصَابُ البَوَارِقِ

---

(١) شواهد شرح الشافية: ١: ٩٥، شرح الشافية ١: ٢١٠.

(*) البيت نسب لجميل بن معمر العذري - ديوانه: ٧٩. ط٢- مكتبة مصر.. وهو من شواهد الهمع والرضي وورد في الخزانة.. أبوح: أظهر، وبثينة: محبوبته، ومواثيق: جمع موثق وهو العهد. والشاهد في مواثق: حيث جمعه جمع تكسير على مواثق والقاعدة أنه متى وليت الواو الساكنة المفردة كسرة قلبت ياء لانكسار ما قبلها.

(**) هذا البيت قد ورد في نوادر أبي زيد الأنصاري ٦٤، وشرح الشافية: ١: ٢١٠، وقد نسبه أبو زيد إلى عياض بن درة - شاعر جاهلي. وحمى: المحمي من الناس الذي لا يقرب ولا يجترأ عليه. والأقوام: جمع قوم وهم الجماعة من الرجال ليس فيهم امرأة وقد سموا بذلك لقيامهم بالعظائم والمهمات. والشاهد في البيت على رواية الرضي: على أن من العرب من لا يرد الواو المنقلبة ياء في الجمع.

حِـمًى لاَ يحلُّ الـدهرَ إلاّ بِأمْـرِنَا وَلاَ نَسْـأَلُ الأَقْوَامَ عَهْـدَ المَوَاثِقِ(*)

وما ذكـرناه هو مذهب بعض الكوفـيين، وحكوا أن ذلك لغة لبـعض العرب. وإنما قلبت الواو في واحـده ياء لسكونها بعـد كسـر وهو بعض الياء، وكـان ذلك أخف على اللسان إذا كـان العمل من وجه واحد حيث إن الخـروج من الكسر إلى الياء أسـهل على اللسان من الانتقال إلى الكسـر بعدها واو[1] وقد زال الثقل في الجمع -كما ذكـرنا- فإن كانت الواو في المفرد متحـركة نحو طويل، صحت ولم تعتل في الجمع، ومع ذلك فقد ورد إعلالها في قول بعضهم[2]:

تَبَـــيَّنَ لِي أَنَّ الـقَـــمَـــاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعِـزَاءَ الرِّجَـالِ طِـيَـالُهـا(**)

فقلبوا الواو ياء لتحـركها بعد كسرة وكان ذلك أخف عليـهم من كسر بعده واو وليس ذلك عن قـوة علة إنما هو للجـنوح إلى خفـة اليـاء مع أدنى سـبب، وهو التطرق إليها بالكسرة طلبًا للاستخفاف لا عن وجوب قياس.

وقد وصف بعضهم ذلك القلب بأنه شاذ وقليل[3].

وعزاه آخرون إلى أنه قد جاء على قياس لغة لبعض العرب وهم بنو ضبة[4].

الإعلال بالنقل

- الخلاف في تصحيح اسم المفعول من الأجوف الثلاثي العين:

تصحـيح عين الواوي من اسم المفعول من الأجـوف الواوي قال فيـه المبرد: إن النحويين البصـريين أجمعين لا يجيزون ذلك - ولـست أراه ممتنعًا عن الضرورة إذ

(١) شرح المفصل ١٠: ٨٨.
(٢) شرح المفصل ١٠: ٨٨.
(٣) شرح المفصل ١٠: ٨٨ وشرح التصريح: ٢: ٣٧٨ ومابعدها.
(٤) البحر المحيط ٣: ١٧٠.
(*) البيت مع آخر قـد تحدثنا عنه فيما سـبق، وهو من شواهد النوادر: ٦٤، شرح الشافـية ١: ٢١٠، وقد نسبه أبو زيد إلى عياض بن درة -شاعر جـاهلي- والدين: الطاعة. والغلبي: المغالبة. وبرى لنا: عرض لنا ومصـاب: اسم مكان من صابه المطر إذا مطر، والصـوب: نزول المطر. والبوارق: جـمع بارقة وهي سحابة ذات برق.
(**) البيت لم ينسب إلى أحد، وهو من شواهد شرح المفصل ١٠: ٨٨. والقماءة: مصدر قمأ الرجل وغيره إذا ذل وصغر. وطيالها: ضد صغارها. والشاهد: قلبت الواو ياء للكسرة التي قبلها.

كان قد جاء في الكلام مثله ولكنه يعتل لاعتلال الفعل، والذي جاء في الكلام ليس على «فعْل» فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذاك. فمما جاء قولهم: النوور، وقولَهم: سرت سوورًا، ونحوه.

قال أبو ذؤيب:

وَغَيَّرَ مَاءَ المَرْدِ فَاهَا فَلَوْنُه كَلَوْنِ النَّؤُورِ وَهْيَ أَدْمَاءُ سَارُها(*)

وقال العجاج: كَأَنَّ عَيْنَيْهِ مِنَ الغَوُور(**).

وهذا أثقل من مفعول من الواو لأن فيه واوين وضمتين وإنما ثم واوان بينهما ضمة[1].

قال النحويون عن رأي المبرد هذا:

أنه خالف القياس والسماع وأنه في الخطأ بمنزلة من ينصب الفاعل ويرفع المفعول به[2].

أما سيبويه فقد قال: وقالوا: مخيوط، ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل.. ولا نعلمهم أتموا في الواوات[3].

ولا تعارض بين النصين، فالأول: يجيزه قياسًا. والثاني: يثبت عدم السماع.

والحجازيون: يعلون اسم المفعول من الأجوف الثلاثي يقولون: مبيع، مدين، مصون، مقود، معين، مسير، وطعام مزيت، وبر مكيل، ومخيط، ويوم مغيوم، ومعيب[4].

أما التميميون: فإنهم يصححون ما جاء على وزن مفعول من بنات الياء فيقولون: معيوب، مخيوط، مكيول، مزيوت، مبيوع، ومسيور به.

---

(١) المقتضب ١: ٢٤٠، المنصف ١: ٢٨٥.
(٢) المنصف١: ٢٨٤- ٢٨٥.
(٣) الكتاب٢: ٣٦٣ وما بعدها.
(٤) الأمالي الشجرية ١: ٢٠٩.

(*) نسب البيت لأبي ذؤيب الهذلي - ديوان الهذليين: ٢٤. المرد: ثمر الأراك. والنؤور: دخان الفتيلة يتخذ كحلا للوشم. الأدماء من الظباء: البيضاء التي تعلوها جدد فيها غبرة، فإن كانت الظباء خالصة البياض فهي الآرام. وسارها: أصله سائرها بمعنى باقيها فحذفت العين.. ويروي: وسوّد بدل: وغيّر.

(**) البيت من أرجوزة للعجاج في وصف جمل وبعده:

بعد الأنى وعرق الغرور قلتان في لحدي صفا منقور

روى الأصـمعي عـن أبي عمـرو بن العـلاء أنه قـال: سمـعت بعض العـرب يقول[1]: وكَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ(*).

وقال علقمة بن عبدة:

حَـتَّى تَذَكَّـرَ بَـيْـضَـاتٍ وَهَيَّـجَـهُ ... يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ(**)[2]

وقال العباس بن مرداس:

قَدْ كَـانَ قَوْمُكَ يَزْعُـمُونَكَ سَـيِّدًا ... وَأَخَالُ أَنَّكَ سَـيِّدٌ مَعْـيُونُ[3](***)

واختلف النحاة في المحذوف حينئذ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف واو مـفعـول لأنهـا زائدة والتي قـبلهـا أصليـة فكانت الزيادة أولى بالحـذف، وذهب الأخفش إلى أن المحـذوفة هي عين الفـعل لأنه إذا التقى سـاكنان حذف الأول أو حرك لالتقاء الساكنين[4].

أما اسم المفعول الواوي: فـقد سبق أن الحجازيين يعلونه وينقـصونه أما إتمامه: فقد نـص أكثر النحويين على أنه لا يجـوز قالوا: فإذا كان من الواو لم يـتموه لا يقـولون في مقـول: مـقوول، ولا في مـصوغ مـصووغ ألـبتـة. وأنكره أبو علي الفارسي وقال: أنه خطأ[5].

---

(١) المنصف ١: ٢٨٦، الممتع في التصريف: ٤٦٠.
(٢) شرح الملوكي ٣٥٣.
(٣) شرح التصريح ٢: ٣٩٥.
(٤) المقتضب ١: ٢٣٨.
(٥) المنصف ٣: ٢٨٣.

(*) البيت لم ينسبوه إلى قائل معين، ولا تكملة له معـروفة، قال ابن جني: وأنشد أبو عمرو بن العلاء وذكر البيت- الخـصائص ١: ٢٦١. وقيل: بل هو لرجل من تميم. والمعنى واضح.. والشـاهد في مطيوبة.. حيث جاءت على الأصل كمـخيوط وهو مأخوذ من الثلاثي طاب واسم المفعول يطرد قـياسا من الثلاثي على وزن مفعول ولا حجة لمن ردها إلا أن الاستعمال قد جرى على إعلالها مثلها.

(**) نسب البيت إلى علقمة بن عبدة الفحل. وقبل البيت:

كـأنهـا خـاضب زعـر قـوائمـه ... أجـنـى له بـالـلـوى شـــــرى وتـنـوم

والشعر في وصف الظليم. والدجن: السحاب والمعنى واضح والشاهد: في مغيوم: حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليائي، والمشهور إعلاله بعد النقل والقلب.

(***) نسب البيت إلى العبـاس بن مرداس الصحابي الجليل. ومـعيون: من أصابته العين أو أصـيبت عينه. والشاهد في معيون: حيث أتم اسم المفعول من الثلاثي وأبقاه على الأصل مع أن الاستعمال قد جرى في المعتل على غير الأصل.

وقال آخر: وهو شاذ في القياس والاستعمال جميعًا(١).

وكذا تبعه ابن عقيل فحكم عليه بالندور(٢).

وخصه الأشموني: بالشذوذ، وقال: أنه لا يقاس عليه(٣). وذهب الرضي إلى أنه قليل(٤).

وفي الأمالي: وأجمع الفريقان على نقص ما كان من بنات الواو إلا ما جاء على جهة الشذوذ، وهو قولهم:

ثوب مصوون، ومسك مدووف... إلخ.

وانفرد أبو العباس محمد بن يزيد: بإجازته في الضرورة والمعروف أن الشاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها(٥).

وجميع هؤلاء لم ينسبوه إلى معين من قبائل العرب حتى ابن هشام لم يحدد من هم أولئك العرب الذين التزموا جانب التصحيح في اسم المفعول من الواوي حيث قال: ... وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو سمع ثوب مصوون، وفرس مقوود(٦).

ونرجح أن التامة الواوية والتي جاءت مهملة العزو في كتب العربية هي لتميم، ومما يؤيد هذا الزعم ما يأتي:

١- قال ابن منظور: رجل معود، ومعوود، الأخيرة: شاذة وهي تميمة، فقد وردت صيغ عنهم تفيد أن تميما يصححون الواو أيضا، وقد ورد له قول الراجز: وَالْمِسْكُ فِي عَنْبَرِهِ مَدْوُوفُ(*).

٢- وعن ابن الأعرابي: وثوب مصون على النقص، ومصوون على التمام، الأخيرة نادرة وهي تميمية(٧).

---

(١) الخصائص ١: ٩٨.
(٢) حاشية الخضري ٢: ٢٠٥.
(٣) حاشية الصبان ٤: ٣٢٠.
(٤) الأمالي الشجرية ١: ٢٠٩، شرح الشافية ٣: ١٤٦ وما بعدها
(٥) المقتضب ١: ١٣٧.
(٦) شرح التصريح ٢: ٣٩٥ وما بعدها.
(٧) اللسان ٤: ٣١٤، ١٧: ١٨. ط: بولاق.
(*) البيت من شواهد المقتضب ١: ١٠٢، اللسان ٤: ٣١٤. الخصائص: ١: ٢٦١.. المسك: معروف وكذا العنبر، ومدووف: أي مخلوط أو مبلول، والنحاة العرب قد اختلفوا في المنقول عن بعض العرب من الواوي العين حيث أتمه بعضهم في اسم المفعول والأكثرون على منعه.

٣- وروى الفـراء عن الكسـائي: أن بني يـربوع وبني عـقـيل يقـولون: حلي مصووغ، ومسك مدووف، وثوب مصوون. وفـرس مقوود. وأما البصريون: فلا يعرفون هذا[١].

ويبدو أن هذه الظاهرة اللهجية كانت شائعة في بني يربوع وبني عقيل، كما هي موجودة أصلا في بني تميم.

ولعل ذلك للصلة القوية بين تميم وبين هؤلاء من جهة ومن جهة أخرى فإن بني يربوع إن هم إلا بطن من حنظلة من تميم[٢].

ولأجل ذلك فلا تناقض في نسـبة هذه الظاهرة إلى هؤلاء أيضا، وأمـا عزوها لعقـيل، فعقـيل غير تميم ولكن مـساكنها عن كـثب من مساكن تميم فـلا غَرْوَ إن تأثرت عقيل بمجاوريهم من تميم في تلك الصيغة، ثم إن عـقيلا من القبائل المتبدية كتميم[٣].

ولعل ما دفع النحـويين إلى اعتبـار شذوذ تلك الصيغ أو ندورها أو قلتـها هي الثقل الناتج عن الضـمة لا سيما وبـعدها واو، وإنما أتموا في الياء لأن الياء وفـيها الضمة أخف من الواو وفيها الفتحة[٤].

****

(١) أدب الكاتب ٤٤٧- تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد.

(٢) جمهرة الأنساب ١٨٧.

(٣) انظر سبائك الذهب منهم كانوا يسكنون في نواحي البحرين وما إليها من بلاد. أما عن تميم فقد قال في العبر: وكانت منـازل تميم بأرض نجد دائرة من هناك على البصرة واليمامـة وامتدت إلى العذيب من أرض الكوفة ثم تفرقـوا بعد ذلك في الحواضر وورث مساكنهم غـزية من طيء ونفاجة من بني عقيل. . السبائك ٢٦.

(٤) المنصف ٣: ٢٨٤. المقتضب ١: ٢٤٠. الكتاب ٢: ٣٦٣.

باب الحذف

والحذف نوعان: مقيس، وغيره.. ويعنون بالمقيس: ذلك المحذوف لعلة تصريفية. وغير المقيس: هو ما ليس كذلك. وقد يطلقون عليه الحذف الاعتباطي(١).

وقد يأتي هذا الحذف رغبة في التخفيف عند الاستثقال والتقاء الساكنين، والقياس لا يخرج عن ثلاث مسائل:

١- تتعلق بالحرف الزائد إذا كان الفعل على وزن «أفعل» فتحذف الهمزة منه في أمثلة مضارعه ومثالي وصفه «الفاعل والمفعول» نحو: يكرم ونكرم وتكرم ومكرم في أكرم، والأصل: يؤكرم وتؤكرم، ومؤكرم ومؤكرم.

وقد جاء على الأصل قول أبي حيان الفقعسي(٢):

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرِمَا(*)

٢- تتعلق بفاء الفعل إذا كان ثلاثيًا، مثال الفاء مفتوح العين فتحذف الفاء في المضارع والأمر والمصدر المبني على فعله وتعوض الهاء من المحذوف فيقال: يعد وتعد وأعد، ويزن ونزن وزن، عدة، وزنة. ومما شذ عن ذلك قولهم: وجل ووحل، فقالوا في المضارع: يَوْجَل وتَوْجَل، وهذه إحدى لغاته، وهي أجودها، وبها ورد القرآن في نحو قوله تعالى: ﴿**قَالُوا لا تَوْجَلْ**﴾ [الحجر: ٥٣] بالبناء للفاعل، لأن الواو لم تقع بين ياء وكسرة فتثبت وهي قراءة الجمهور.

وقرأ الحسن بضم التاء مبنيًا للمفعول من الإيجال، وهناك من يقول في هذا الفعل: يا جل فقلبوا الواو ألفا وإن كانت ساكنة على حد قلبها في ياتعد وياتزن كأنهم كرهوا اجتماع الواو والياء ففروا إلى الألف لانفتاح ما قبلها وبه قرئت الآية

---

(١) شذا العرف ١٦١. (٢) شرح التصريح ٢: ٣٩٦.

(*) البيت قد نسب إلى أبي حيان الفقعسي. وأهل: مستحق وذو أهلية. ويؤكرم: أراد يكرم بالبناء للمجهول وقد جاء به على الأصل ولم يحذف الهمزة كما حذفها أهل اللسان تخفيفًا وذلك ضرورة.

أيضًا على «تاجل» بإبدال الواو ألفًا كما قالوا: تابة في توبة[1]، قالوا: وهي لغة الحجاز فقد حملهم طلب التخفيف على أن قلبوا حرف العلة في هذا الفعل ألفا، وبعضهم قد عزاها إلى بعض قيس[2].

وقالوا: يَيْجَل، فقلبت الواو ياء استثقالا لاجتماع الياء والواو وقد شبهوا ذلك بميت وسيد، وإن لم يكن مثله فوجه الشبه أن اجتماع الواو والياء مما يستثقلون لا سيما إذا تقدمت الياء والواو ولذلك قل يوم ونوح.

وقالوا: يِيْجل بكسر الياء كأنهم لما استثقلوا اجتماع الياء والواو وكرهوا قلبها ياء كما قلبوها في ميت لحجز الحركة بينهما فكسروا الياء ليكون ذلك وسيلة إلى قلب الواو ياء لأن الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياء على حد ميزان وميعاد[3].

٣- متى كان الفعل الماضي ثلاثيًا والعين غير مفتوحها وكانت هي ولامه من جنس واحد وأسند إلى ضمير الرفع المتحرك ففيه ثلاثة أوجه[4]:

١- الإتمام: نحو قوله تعالى: ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِ﴾ [الشورى: ٣٣]. وبها قرأ عبد الله والجحدري «فَظَلَلْتُمْ» على الأصل بكسر اللام، والكسر حينئذ قراءة الجحدري[5].

٢- حذف العين منقولة حركتها للفاء نحو: ظِلْتُ، ومِسْتُ، بحذف اللام الأولى من ظللت، والسين الأولى من مسست، ونقل حركتها للفاء، وقد عزاها بعضهم إلى أهل الحجاز[6]، وقرأ أبو حيوة وأبو بكر في رواية العتكي عنه بكسرها، وقد حكاها التوزي عن ابن مسعود وجاءت عن الأعمش[7].

٣- حذف العين غير منقولة حركتها لما قبلها نحو: ظَلْتَ وهي لغة تميم[8] وسليم، وبها قرأ الجمهور في ﴿فَظَلْتُمْ﴾ [الواقعة: ٦٥] بفتح الظاء ولام واحدة،

---

(١) شرح المفصل: ١٠: ٦٣.
(٢) البحر ٥: ٤٥٨.
(٣) الخزانة ١: ٢٣٥، وانظر التسهيل ٣١٠، البحر ٥: ٤٥٨، شرح المفصل ١٠: ٣.
(٤) شرح المفصل ١٠: ٦٣، شواذ ابن خالويه ٧١.
(٥) الشواذ ١٥١، البحر ٧: ٢١٢.
(٦) الممتع في التصريف ٦٦.
(٧) البحر ٧: ٢١٢.
(٨) الممتع في التصريف ٦٦، التسهيل ٢٦٠.

وقوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ إِلَٰهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ ﴾ [طه: ٩٧] فإن كان ثلاثيًا مفتوح العين وجب الإتمام نحو حللتُ، ورددت، ورددنا.

فإن كان الفعل المكسور العين مضارعًا أو أمرًا اتصل بنون النسوة فيجوز فيه الوجهان فقط نحو: يَقْرِرْن، ويقرِن، وأقْرِرْ، وقِرْن، لأنه لما اجتمع مثلان وأولهما مكسور حسن كالماضي قال تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٣٣] قالوا: وذلك قليل في المضارع والأمر[١].

وهي قراءة الجمهور فإن كان أول المثلين مفتوحًا كما في لغة قررت، أقر، بالكسر في الماضي والفتح في المضارع قبل النقل[٢]، وبالفتح قرأ نافع وعاصم بفتح القاف وهي لغة العرب يقولون «قَرِرْتُ» بالمكان بكسر الراء وبفتح القاف حكاه أبو عبيدة والزجاج وغيرهما، وأنكرها قوم منهم المازني، وقالوا: بكسرالراء من «قرت العين» وبفتحها من القرار، وأصلها: اقررت فحولت كسرة الراء بعد حذفها إلى القاف وبها قرأ ابن عبلة، واقررن بألف الوصل وكسر الراء الأولى[٣].

وقد نقل عنهم أنهم قالوا في أحسست الشيء أحست، وفي مسست مست، وفي ظللت ظلت حذفوا وألقوا الحركة على الفاء، سمع الفراء أحد أعراب بني نمير: ينحطن من الجبل، يريد: ينحططن، فهذا يقوي ذلك[٤].

ومنهم من يقول: حسيت بالشيء، فتبدل من إحدى السينين ياء، وهو أقيس، قال الشاعر:

سِوَى أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا ... حَسَيْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ(*)

وقد يروى أحسن على اللغة الأخرى[٥] وسمع الفراء ينحطن في ينحططن.

---

(١) الهمع ٢: ٢١٩.
(٢) شذا العرف ١٦٢.
(٣) حجة القراءات ٥٧٧، البحر ٧: ٢٣٠.
(٤) معاني القرآن ٢: ٣٤٢.
(٥) الجمل الكبرى: ٨٠، شرح المفصل ١٠: ١٥٤، المقتضب: ١: ٣٨٠.

(*) عزي هذا البيت لأبي زبيد الطائي، وقد أنشده ابن يعيش في شرح المفصل: ١٠: ١٥٤، وورد في الجمل الكبرى ٨٠، والمطايا: جمع مطية وهو الظهر للبعير وغيره. والشوس: جمع أشوس وأصله الذي يعرف في نظره الغضب أو الحقد يكون ذلك مع الكبر.. والشاهد في قوله: حسين به: ووجه الاستشهاد حذف العين مع حركتها بعد أن فتحوا الحاء وألقوا حركة العين عليها ولا يجوز حذف السين الأولى مع حركتها وإلا لاجتمع ساكنان الفاء والسين الأخيرة فكان يؤدي إلى تغيير ثان فلذلك قالوا أحست لاغير.

وقد اختلف بعض الـنحاة في هذا الحذف[1]، فذهب أبو علي الشلوبين إلى أن ذلك مطرد في أمثال هذه الأفعال كأحب واتهم وانحط.

وذهب ابن عصفور وابن الضائع إلى أن ذلك لا يطرد. وكما اختلفوا في اطراد ذلك الحذف أو عـدمه اختلفوا في المحـذوف من هذه الأفعال: فـذهب ابن مالك ومن تابعه إلى أن المحـذوف منها هو العين، ومن صور الحذف أيضًـا: قول بعض العرب: يسـتحي في يستـحيي، قـالوا: والمحذوف إحدى يائيـه وهي إما اللام أو العين، وهي لغة تميم، وبها قرأ ابن محيـض ورويت عن ابن كثير في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي ﴾ [البقرة: ٢٦].

وكذا سائر فروع هذا الفعل من سـائر صيغ الماضي، والأمر، والمثنى، والجمع، والمؤنث، والوصف، فيقـول التميمـيون: استحا، اسـتح، يستحيان، يسـتحون، يستحين، مستح، مستح منه.

أما الحجـازيون وسائر العرب فيقولون: يسـتحيي وكذا سائر فروعـه من جميع الصيغ السابقـة، فيقولون: استحـيي، أستحيي يستحـيان، يستحيون، يسـتحيين، مستحيي، مستحي منه[2].

****

(١) شرح الشافية ٣: ١١٩، الهمع ٢: ٢١٩، الشواذ ٤.

(٢) شرح الشافية ٣: ١١٩، الهمع ٢: ٢١٩، الشواذ ٤.

اختلاف اللهجات العربية

حول ما التقى فيه ساكنان

١- ذكر النحاة أنه إذا التقى ساكنان، فالجمهور على تحريك الساكن الأول بالكسر من نحو «منِ الله ومنِ الرسول[١]»، لكن نقل عن بعض العرب أنهم يفتحون النون حينئذ[٢]، قال اللحياني[٣] -رحمه الله تعالى- إذا لقيت النون ألف الوصل فمنهم من يخفض النون فيقولون من القوم، ومن ابنك، قال: وأراهم إنما ذهبوا في فتحها إلى الأصل لأن أصلها إنما هو «منا» فلما جعلت أداة حذفت الألف وبقيت النون مفتوحة، قال: وهي في قضاعة.

وأنشد الكسائي عن بعض قضاعة:

بَذَلْنَا مَارِنَ الخَطِّيِّ فِيْهِمْ ... وكل مُهَنَّدٍ ذَكَرٍ حُسَامِ[*]

مِنَا أَنْ ذَرَّقَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى ... أَغَابَ شَرِيْدَهُمْ قَتَرُ الظلام[٤]

قيل: إنما أراد «من» وأصلها عندهم «منا» فلما احتاج إليها أظهرها على الفتحة «وقد فتحوها تشبيهًا لها بكيف وأين وسوف. وأشباه ذلك، وذلك شاذ في القياس، خبيث عند بعضهم[٥].

وقد ضم بعض العرب الساكن الأول من نحو: مذ اليوم فقالوا: مُذُ القوم، ومُذُ ذهبتم، وأن لوُ استقاموا[٦]».

وإذا كان الأول تنوينا فالأصل فيه عند التقاء الساكنين الكسر نحو: مررت بزيدِ الظريف. فإن كان بعد الساكن مضمومًا ضمًا لازمًا فإن من العرب من يضم اتباعًا نحو: هذا زيدُ أُخرج إليه، ومنهم من يكسر فإن كانت الضمة عارضة فليس إلا الكسر.

---

(١) شرح المفصل ٩: ١٣١.

(٢) نفسه ٩: ١٣١.

(٣) الدرر اللوامع ٢: ٢٣١.

(*) البيتان أنشدهما الكسائي عن بعض قضاعة. وبذلنا: أعطينا، والمارن: اللين في الصلابة، ومهند: السيف المنسوب إلى الهند. وحسام: قاطع. وذرقرن الشمس: أي طلعت. وشريدهم: طريدهم ومبعدهم. وأغاب: ستر ووارى. وقتر الظلام: ظلام الليل وغباره.

(٤) الدرر اللوامع ٢: ٢٣١.

(٥) شرح المفصل ٩: ١٣١.

(٦) الكتاب ٢: ١٦٠، الهمع ٢: ١٩٩ وما بعدها.

وقال الجرمي: حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقًا لغة، وعليها قرئ: ﴿أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢] ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]. وقال:

وَلاَ ذَاكِـرَ اللهِ إلاَّ قَلِيـلا(١)

وقد كسر القوم الواو إذا كانت اسمًا كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وقوله تعالى: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة: ١٦] وهي قراءة يحيى بن يعمر وأبي السمال(٢)، وقد قرئ بالفتح.

٢- وهناك من العرب من حذف النون من «من» الجارة إذا وليها ساكن كالألف واللام التعريفية الظاهرة كقول أبي صخر الهذلي:

كأنهما مِلآنَ لَمْ يَتَغَيَّرَا ... وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ(*)(٣)

وقال آخر:

لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةَ العِدَا ... بِمَا جَاوَزَ الآمَالَ مِلأَسْرِ والْقَتْلِ(**)

وقال الشاعر:

أَبْلِغ أَبَا دَخْتَنُوس مَأْلُكَةً ... عَنِ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبِ(***)

وعليه بنى المتنبي قوله:

---

(١) الهمع ٢: ١٩٩.
(٢) الشواذ ٢.
(٣) الهمع ٢: ١٩٩ وما بعدها.

(*) البيت نسب لأبي صخر الهذلي، وهو من شواهد شرح المفصل: ٨: ٣٥. والعصر المثوى والموضع.
والشاهد: حذف نون «من» حين التقت بساكن وهي لغة.

(**) البيت لم ينسب إلى أحد وهو من شواهد شرح التصريح ٢: ٢٩. وظفر: نال المطلوب وغرضه.
والعدا: قهرهم وهم جمع عدو، والزوار: الكثير الزيارة والجمع زوار. وأقفية: جمع قفا وهو مؤخر العنق. وجاوز: أي اجتازه إلى غيره. والآمال: جمع أمل وهو الرجاء.
والشاهد: ملأسر: والأصل من الأسر: فحذف نون «من» لما لقيت ساكنًا قبلها، وحذف لذلك الهمزة تخفيفًا وهي لغة مشهورة لبعض العرب.

(***) البيت ورد في لسان العرب -مادة ألك- وشرح المفصل ٨: ٣٥، ٩: ١١٦. قال ابن بري: أبو دختنوس هو لقيط بن زرارة، ودختنوس: ابنته سماها باسم بنت كسرى ويروى دختنوش.
والشاهد فيه ملكذب.. كالذي قبله.

نَحْــنُ رَكْبٌ مِلْــجِنٍّ فِــي زَيِّ نَاسٍ   فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الجِمَالِ[1](*)

فإن كانت اللام مدغـمة فيما بعدها لم يجز حـذف نون «من» حينئذ إلا أنه قد وقع في شعر لمؤرج التغلبي: حيث قال:

المُطْعِــمِــيْــنَ لَدَى الشِّــتَــاءِ   سَــدَائِفًــا مِــلْنِّيْبِ غَــرَّاء(**)

إلا أنه حين حذف النون أظهر لام التعريف[2].

وقد عزيت هذه الظاهرة اللهجية إلى زبيد وخثعم[3] وهما من القبائل اليمنية.

وقد جـعل ابن مالك هذا قليـلا، وجعله ابن عصـفور وغيـره من الضرورات، ونازعهـما أبو حيان فـقال: إنه حسن شـائع لا قليل ولا ضرورة، قال: ولو تتـبعنا دواوين العرب لاجـتمع من ذلك شيء كثـير فكيف يجعل قليـلا أو ضرورة بل هو كـثيـر، ويجـوز في سعـة الكلام، وطالما بنى النحـويون الأحكام على بيت واحـد وبيـتين، فكيف لا يبنى جواز حـذف نون «من» في هذه الحالة وقـد جاء منـه ما لا يحصى كثرة[4]. ووصفها ابن الأنباري[5]: بأنها لغة مشهورة معروفة وقد فعل بعض العـرب ذلك مع «على» الجارة أيضًا كـما فـعلوا مع بني الحـارث وبني القين وبني الهجيم إذا تلتها لام المعرفة المظهرة فقالوا: ركبت علفرس وعلماء... يريدون على الفرس، وعلى الماء، فحذفوا اللام والألف من «على»، ومنه قول الشاعر:

---

(١) الخصائص ١: ٣٠٢.

(٢) الهمع ٢: ٢٠٠، الدرر اللوامع ٢: ٢٣٢.

(٣) شرح التصريح ٢: ٢٩.

(٤) الهمع ٢: ٢٠٠.

(٥) المذكر والمؤنث: ٣٣٨.

(*) البيت للمتنبي من قصيدة مدح بها عبد الرحمن بن المبارك الأنطاكي، أولها:

صلـة الهـجـر لي وهـجـر الوصـال   نكسـاني في السـقـر نكس الـهـلال

والجن والجنة: خلاف الإنسان الواحد جان. والزي: الهـيئة. وفوق طيـر: أي فوق ركائب كـالطير في السرعة. وشخوص الجمال: أي سوادها. وأصل الشخص الانتقال من موضع إلى غيره.

(**) البيت نـسب لمؤرج التغلبي.. أصل السـدوف: الشخـوص تراها من بعيد والـسدافة: كـبيـرات شحم السنام، ويقصد بالبيت: أي الناقة المكتملة وأصله: الناقة المسنة..

والشاهد: ملنيب.. والأصل من النيب حيث حذف النون من «من» وذلك جـائز بعد أل التي للتعريف القمـرية ولكنها لا تجوز في الشـمسية ويرده مـا في البيت حيث حـذفت النون من «من» الداخلة على المدغمة.

غَـدَاةَ طَفَتْ عَلْمَـــاءِ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ وَعَاجَتْ صُدُورُ الخَيْلِ شَطْرَ تَمِيْمِ(*)

وقال آخر:

فَمَـا سَبَقَ القيـسى مِنْ سُوءِ سَـيْرِه وَلَكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ خَالِدِ(**)

يريدون: على الماء، فهمزة الوصل تسقط للدرج، وألف «على» تحذف لالتقائها مع لام المعرفة فصار اللفظ: عللماء فكرهوا اجتماع المثلين فحذفوا لام «على» كما حذفوا اللام في «ظلت» «ومست» لاجـتماع المثلين حين لـم يمكنهم الإدغام لسكون اللام حينئذ، ولا ريب أن نحو «بنو الحارث، وبنو العنبر» أبعد مما ذكر لأنه منفصل وساكن فلا يتـصرف تصرف الفعل حين تدركه الحركـة إضافة إلى أن اللام والنون ليستا مـتماثلتين ولكنهما قريبـتا المخارج تصرفوا بالحذف ههنا، وكـثر في كلامهم الحذف في نحو علماء وعلفرس آكد[1].

ويبدو -لي- أن هذه الظاهرة اللهجية كانت شائعة في منطق القبائل المتبدية فهي التي عرف عن أبنائها ميلهم الشديد إلى تقصـير الجهد العضلي وسرعة النطق وهو ما يؤدي -في الغالب- إلى الحيف على بعض الأصوات والجور على بعض حروف الكلمة بالحذف مما نـرجح معه بداوة قبيلتي زبيـد وخثعم اللتين نسبت إليـهما هذه الظاهرة اللهجية صراحة.

ويستوي حـينئذ أن تنسب إليهمـا، أو تنسب إلى من سواهما من قبـائل البادية فالجميع يشتركون في هذه السمة اللهجية.

****

---

(١) ينظر في هذا الكتاب: ٢: ٤٣٠، شرح المفصل ١: ١٥٥.

(*) البيت لم يعز لقائل معين. ومعنى طفـا: أي علا فوق الماء ولم يرسب. وعاجت: أي مالت وانحرفت. والشطر: القصد.

والشاهد: علماء: والأصل على الماء.. فحذفت الألف لما التقت بألف الوصل من الماء.. وهي لغة.

(**) البيت لا يعرف له قائل. والغرلة: القلفـة. والأغرل: الأقلف، ومن الأعوام: المخصب. ومن العيش: الواسع، وككتف: الرمح الطويل والرجل المسترخي الخلق. وطفت: علت فوق الماء ولم ترسب.

والشاهد: علماء.. حـيث الأصل.. على الماء فحذف الألف من على حين التقـى ألفها بألف الوصل من الماء.. وهي لغة.

باب الإدغام

وهو يعني: الإتيان بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد، فترفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة وتضعه بهما وضعًا واحدًا.

والإدغام لا يكون إلا في المتماثلين أو في المتقاربين، وفي كلمة أو في كلمتين أيضًا[(١)].

وللإدغام حالات وجوب وجواز وإتباع، ولكل منها شروط ذكرت عند النحاة[(٢)]. ومتى حصل الإدغام في المتماثلين -وفق شرطه- فاللغة العالية حينئذ تحريك الآخر نحو قوله تعالى: ﴿ومن يرتد منكم..» «ولا يرد بأسه...». أما إذا أسكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير رفع وجب فك الإدغام على الفصيح من العرب «وَشَدَدْنَا مُلْكَه».

ثم إذا اتصل آخر الفعل المدغم والمجزوم وشبهه بهاء الغائبة وجب فتحه، أو هاء الغائب وجب ضمه، فإن اتصل بآخر الفعل المجزوم ساكن فالأكثر على كسره.

وبالتأمل فيما نقله النحاة من كلام العرب في هذا الشأن نرى أن لهجات القبائل العربية قد اختلفت في بعض صور الإدغام:

أ- اختلاف لهجات القبائل العربية حول فك وإدغام آخر الفعل المضعف المجزوم:

١- أهل الحجاز يضاعفون آخر الفعل إذا أسكن في الأمر أو الجزم أو اتصل به ضمير رفع متحرك أو جاء على صيغة أفعل مرادًا به التعجب فيقال: اردد، اجترر، إن تضارر، أضارر ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ**﴾ [النساء: ١١٥]. واشدد ببياض وجوه المتقين.

٢- بنو تميم وكثير من العرب يدغمون المضاعف إذا أسكن آخره في معظم ما ذكر سابقًا[(٣)]، ومن كلامهم قول جرير:

---

(١) المقتضب ١: ٣٣٣، الهمع ٢: ٢٢٥.

(٢) شرح التصريح ٢: ٣٩٨ وما بعدها.

(٣) التسهيل ٢٦٠، شرح التصريح ٢: ٤٠٢.

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ... فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبًا(*)

وقوله:

ذُمَّ المنازل بَعْدَ مَنْزِلَةِ الِّلوَى ... والعَيْشَ بَعْدَ أُولئكَ الأَيَّامِ(**)

ونقول على لغتهم: رد -ردًا- وإن ترد أرد- وردن- وشد الحبل- وخص أباك- ولم يحل- وقرأ أبي: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠] على «لا يضرركم» بفك الإدغام، وهي لغة أهل الحجاز ولغة سائر العرب الإدغام في هذا كله، وبها قرأ القراء سوى نافع وابن كثير وأبي عمرو فقد قرأوا: يضركم «بكسر الضاد»[1].

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وغيرهم: لاَ تُضَارُّ».

وروي عن ابن عباس: «لا تضارر» بفك الإدغام وكسر الراء الأولى وسكون الثانية، وعزا أبو حيان الفك للحجاز، والإدغام لتميم[2].

وقرأ الجمهور: ﴿فَلا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْبِلادِ﴾ [غافر: ٤] بالفك على لغة الحجاز.

وقرأ زيد بن علي وعبيد بن عمير «فلا يغرك» بالإدغام مفتوح الراء، وهي لغة تميم.

(*) البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية الخطفي. وهي بمجموعها في هجاء الراعي النميري لما فضل الفرزدق على جرير، وهذا البيت هو الذي ظل بنو نمير يتنابزون به حتى انتسبوا إلى غير أبيهم حتى لا يعابوا بذلك. وغض: أي أغمضه وطأطئه ونكسه إلى الأرض. والطرف: البصر، ونمير وكلاب: قبيلتان. والمقصود ذمه ونهيه عن مجاراة الكرام فيما يفعلون.

والشاهد في غض: حيث يروى بفتح الضاد على التخفيف وبالضم إتباعًا له لضمة الغين قبلها، وكسرها للتخلص من التقاء الساكنين.

(**) البيت قد نسب لجرير أيضًا. والمنازل: جمع منزل أو منزلة وهو مكان النزول، واللوى: اسم مكان بعينه وأصله منقطع الرملة وهو واد من أودية بني سليم..

والشاهد في ذم: حيث فيه الأوجه الثلاثة على ما ذكرنا في البيت السابق له.

(١) حجة القراءات ١٧١، البحر ٣: ١٤٣.

(٢) حجة القراءات ١٣٦، البحر ٢: ٢١٤.

وقرأ زيد بن علي ﴿لا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥] لا تقص مدغمًا، وهي لغة تميم، وقرأ الجمهور بالفك على لغة الحجاز[١].

وقـرأ نافع وابن عامـر: ﴿ومن يرتد منكم﴾ من يرتدد، وهي لغـة الحـجـاز، والباقون بواحدة مشددة، وهي لغة تميم.

٣- بعض بكر بن وائل من دون سائر قبائل العرب يدغمون آخر الفعل المضعف إذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع فيقولون: رَدَّتُ، وردَّت، وردَّن، ومرَّن، ويردَّن، وردَّن[٢].

٤- وهناك قبائل شـاركت بكرا هذه الصيغة، ولكنها زادت عليـها بأن أتت بها على نمط آخر، فبدل أن تقول: رَدَّت تصوغـها تلك القبائل على هذا الشكل أيضًا لكن بزيادة ألف بعد المدغم قبل الضمير فيقولون ردات، ورداn، ومران... وهذه لهجـة قد أشار إليـها الرضي في شرح الشـافية إذ قـال: وبعضهم يزيد ألفًـا بعد الإدغام نحو: ردات، وردان[٣].. ولم تنسب إلى قـبيلة أو قـبائل بعينـها، لكن بعض الباحثين المحدثين ينصون على أنها لهجة قيس بن عيلان[٤].

ب- اختلاف القبائل العربية حول الزيادة والحذف في الفعل المضعف المجزوم:

نسب النحاة منهم الكسـائي إلى بني عبد القيس اسـتعمالاً خاصًـا للمضاعف حالة سكون آخره للأمر فيتخذون له طريقًا مغايرًا للحجازيين والتميميين فهي تدغم لكنهـا تزيد همزة وصل فـي أول فعل الأمـر فهم يقـولون: أرد، أغض... وهو استعمال اختص بهم إذ ليس في كـلام العرب ألف وصل دخلت على متحرك إلا في ثلاثة مواضع، منها قولهم:

اسل زيدًا، وهي لغة عبد القيس حكاها عنهم أبو زيد والفراء[٥].

(١) الشواذ ١٤، حجة القراءات ٢٣٠، البحر ٥: ٢٨٠، ٣: ٥١١.

(٢) شرح التصريح ٢: ٤٠٢، التسهيل ٢٦٠.

(٣) شرح الشافية ٣: ٣٤٥.

(٤) في اللهجات العربية -أنيس- ١٣٩.

(٥) ليس في كلام العرب ٨٩، شرح التصريح ٢: ٤٠١.

ويبدو أن قلة ذلك في لسان العرب لأن همزة الوصل لا تدخل إلا على ساكن توصلاً للنطق به، ولذا قال ابن هشام: ولم يخلق الله همزة وصل في أول المضارع[1]. ولاشك أن أوله متحرك.

جـ- اختلاف لهجات القبائل العربية حول حركة آخر الفعل المضعف في الأمر ومضارعه المجزوم الآخر إذا لم يتصل بهما شيء:

١- بنو أسد وناس غيرهم من تميم يفتحون الآخر فيهما مطلقًا فيقولون: مد، وعض، وفر[2].

٢- كعب وغني ونمير كسروا الآخر منهما مطلقًا فقالوا: مد، وعض، وفر[3].

٣- بنو تميم ومن تابعهم كانوا يجنحون إلى إتباع الآخر لحركة الفاء في الفعل المضاعف من الأمر والمضارع المجزوم فيقولون: مد، عض، فر، ورد، وشد، وردنا، ولا يشلكم الله[4].. وقد قرأ علقمة بن قيس[5]: ﴿**هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا**﴾ [يوسف: ٦٥].

٤- اختلاف لهجات القبائل العربية في حركة آخر الفعل المضعف إذا اتصل به ضمير غيبة:

١- بعض العرب إذا اتصل بالفعل المضعف الآخر ضمير غائب ضموه في المضموم الفاء، وربما كسر، وقد يفتح، وإذا اتصل به ضمير غائبة فتحوه فيقال: ردَّها، وغلَّها، وأمدَّها، فإذا كانت الهاء مضمومة قالوا: مدُّهُ، وعضُّهُ[6]. وقد أورد سيبويه هذه اللهجة دون عزو.

ولكن يرجح من سياق كلامه أنه يقصد بهم بني تميم وبني أسد بدليل أنه نسب إليهم تحريك آخر الفعل المضعف بحركة ما قبله فتحًا أو ضمًا أو كسرًا، ثم قال: فإن جاءت الهاء أو الألف فتحوا أبدًا فإذا كانت الهاء مضمومة ضموا[7] -يعني هؤلاء المتبعين- وهم كما يذهب الباحثون المحققون إلى أنهم بنو أسد وبنو تميم.

---

(١) أوضح المسالك ٧٢١.
(٢) الكتاب ٢: ١٦٠.
(٣) نفسه والجزء والصفحة.
(٤) الكتاب ٢: ١٥٩.
(٥) الشواذ ٦٤.
(٦) الكتاب ٢: ١٥٩، التسهيل ٢٦٠.
(٧) الكتاب ٢: ١٥٩.

وحكى الكوفيون: رُدُّها وردِّها وردِّه وذلك في مضموم الفاء[1].

٢- نقل بعض أئمة النحو أن ناسًا من بني عقيل يقولون مدِّه وعضِّه بالكسر، وهذا استعمال خاص بهم، وكأنهم لما التقى ساكنان حركوا بالكسر تخلصًا منهما ولم يعتدوا بالهاء إذ هي حرف خفي.

وذكر ثعلب الأوجه الثلاثة الفتح والكسر والضم في مثل هذا، وقد غلطوه في تجويز الفتح[2].

٣- نقل النحاة أن الكسر قبل الساكن نحو ردِّ المتاع، هو الوجه وعليه أكثر العرب لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل، وقد ورد عن بعض العرب أنهم يفتحون في مثل ذلك فيقولون ردَّ المتاع، وخصَّ القوم.. قال جرير:

فغضَّ الطرف إنك من نمير

وعزا بعض النحاة هذا الاستعمال إلى بني أسد[3].

ويمكن أن يضاف إليهم بنو تميم، فجرير بن عطية الخطفي هو من كليب من بني يربوع ابن حنظلة من تميم[4].

وقد يلجأ بعض العرب إلى الإدغام رغبة فى أن يخفف المتماثلان على النطق وذلك حينما يتحد أو يتقارب مخرجا الحرفين أو يكون أحدهما أبعد في المخرج من الآخر فيقرب منه عن طريق الإبدال ثم الإدغام.

ومن ثم فقد راعى الإدغام في المتماثلين لاتحاد المخرج من «قرأ»: ﴿**فَلا تَتَنَاجَوْا بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**﴾ [المجادلة: ٩] وهي قراءة ابن محيصن[5] وقراءة الجمهور: فلا تتناجوا.... بتائين[6].

وقد عزيت قراءة الإدغام إلى أهل مكة، قال سيبويه وزعموا أن أهل مكة لا يثبتون التائين.

---

(١) التسهيل ٢٦٠.　　(٢) شرح التصريح ٢: ٤٠٢.

(٣) نفسه والجزء والصفحة، الكتاب ٢: ١٦٠، التسهيل ٢٦٠.

(٤) سبائك الذهب ٣٠.　　(٥) الشواذ ١٥٣.

(٦) الكتاب ٢: ٤٠٨.

كمـا راعى الاتحاد في المخرج والإبدال من أقرب الحـروف إلى الضم من قال: محُّم في معْهم، ومحَّاولاء، في معْ هؤلاء.

وقد حكى النحويون مـثل هذا العمل عن بني تميم(1)، وهي كثيـرة في كلامهم وبها قرأ يحيى بن وثاب قوله تعالى: ﴿ألم أحد إليكم﴾(2) في ﴿ألم أعهد إليكم يا بني آدم﴾.

والحقيـقة أن مثل هذا الصنيع من بني تميم بحـروف الحلق إنما يرجع إلى الجد في الهـرب من استثـقال الأصـوات المتمـاثلة المخرج أو تنافـر الحروف وابتـعاد أصواتها، فالعين السـاكنة من «معهم» رخوية مجهورة ومنفـتحة وهي تخرج من أقصى الحلق.

أما الهاء: فهي صوت رخوي مهموس منفتح من حروف الحلق وهي هاوية إلى أقصى الحلق، ولهـذا فقـد تلمسوا صـوتًا يجمع بين الخاصـتين ويكون وسطًا بين الجهر والهـمس فاختاروا حرف الحاء، فـهو من ناحية الهمس مهـموس، وهذا ما يقربه من صوت الهـاء، ثم هو بعد ذلك يشترك من العين في جمـيع الخصائص، ومن ثم يقال: واجبه عتبة واجبحُّبة واقطحلالاً في اقطع هلالاً، واذبحاذه في اذبح هذه، بقلب العين حاء وإدغامها في الحاء الأخرى(3).

وروي الثقات عن أبي عمرو بن العلاء ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] بإدغام الحاء في العين، وشبيه بهذا العمل ما عمد إليه -في رأي بعض الباحثين- أهل اليمن وأزد وهذيل والمدينة وسعد بن بكر وقيس من إبدال صوت العين نونًا في الفعل أعطى، وهو المعروف بالاسـتنطاء، وذلك لما في العين من عنصر أنفي في نطقها فـقرب إلى صوت النون اللثوي الأنفي إذ هو أقرب مـخرجًا من الفم وأسهل نطقًا(4).

---

(1) نفسه ٢: ٤١٣.

(2) الشواذ ١٢٥.

(3) شرح المفصل ١٠: ١٣٦، الموجز في فقه اللغة: ١٩٧.

(4) من مقال للدكـتور صلاح الدين حسنين عن الأصوات العربيـة -نشر في العدد ٤، السنة ٦، لمجلة الدارة العام ١٤٠١هـ.

٢- ومن الإدغام خشية الاستثقال أو الالتباس بغيره ما حكي عن بعضهم أنه يقول في وتد يتد: ودًّا، وفي عتود: عدَّانا، قال الأخطل:

وَأَذْكُـرُ غُـدَانَةَ عِـدَّانًا مُـزَنَمةً　　من الحبلق تُبْنى حَوْلَها الصِّيَرُ(*)

وأصل وَدُّ: وَتِد خفف بحذف كسرة التاء نحو كبد، وعضد وفخذ وعلم قصدًا إلى خلطه بالثاني وجذبه إلى مضامته ومماسة لفظه بلفظه بزوال الحركة التي كانت حاجزة بينه وبينه[1] فقالوا -بعد الإسكان- ود ولم يجز أن يقولوا: وتْد بسكون التاء مظهرة لما فيه من الثقل إذا التاء صوت أسناني لثوي شديد مهموس منفتح وهو النظير المهموس للدال المجهورة كما أن الدال أقرب مخرجًا إلى الفم من التاء ولكل ذلك قلبت التاء دالاً وأدغمت في أختها، وقد نسب هذا العمل إلى تميم وأهل نجد عامة[2].

ومن العرب من يلتزم: تدة وطدة في مصدر وتد ووطد خوفًا من الاستثقال لو قيل: وتدا، ووطدا غير مدغمتين، ومن الالتباس لو قيل: ودا[3]. أما اللغة الحجازية: فقد التزم فيها: وتِد بكسر التاء تخفيفًا لما اجتمع صوتان ساكنان متقاربان في المخرج وهي الصيغة الفصحى والحجازية الجيدة[4].

ومن صور الإدغام إدغام لام هل وبل في أقرب الحروف مخرجًا إلى اللام، واللام من حيث الإدغام نوعان:

لام معرفة: كالتي في القمر والشمس.

ولام عادية: كالتي في هل وبل.

---

(١) الشواذ ١٢٥. البحر ٧: ٢٤٣.　　(٢) الخصائص ١: ٣٢.

(٣) الوجيز في فقه اللغة ١٨٥.

(٤) المصباح المنير ٢: ١٠٠١.

(*) البيت قد نسب إلى الأخطل التغلبي، ورأيته في ديوانه ١٧٨.

وغدان: من بني يربوع. العدان: جماعة من المعزى. مزنمة: التي تدلى من حلقها. والحبلق: أولاد المعزى الصغار. والصير: الحظائر يمثل بني غدانة بجماعة من المعزى الصغيرة التي تزرب في الزرائب.

والشاهد: في عدانا: حيث قد جاء فيها الإدغام على ما أوضحنا في النص قصدًا إلى التخفيف وخشية الالتباس بغيره.

والأصل في هذه اللام الترقيق ولا تغلظ بأن تسبق بأحد أصوات الاستعلاء السبعة وهي الصاد والضاد والطاء. . . ساكنًا أو مفتوحًا، أو أن تكون اللام نفسها مفتوحة.

على أن جمهور القراء قد أجمعوا على تغليظ اللام في اسم الجلالة بعد الفتح والضم، وعلى ترقيقها بعد الكسر.

ومن استقراء كلام العرب وجد أن إدغام لام المعرفة في مثلها وفي الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء والصاد والسين والزاى والشين والضاد والنون والراء إدغام واجب لاجتماع ثلاثة أسباب تدعو إليه: منها المقاربة في المخرج وكثرة لام المعرفة في الكلام إضافة إلى أنها تتصل بالاسم اتصال بعض حروفه[1].

أما إن كانت اللام عادية فإدغامها في هذه الأصوات المذكورة جائزة وفي بعضها حسن.

ولعل لكثرة دوران اللام الساكنة في العربية وشيوعها في أكثر أصواتها عظيم الأثر في فنائها وذوبانها فيما رأينا من تلك الحروف[2].

ولا شك أن الحرف إذا كثر دورانه على الألسنة اعتدي عليه بالحذف أو الزيادة وربما التغيير أيضًا.

ولم يجروا إدغام هذه اللام في الحروف التي أوضحناها سابقًا على مقياس ثابت، بل أدغمت في بعضها أحيانًا ولم تدغم أحيانًا أخرى.

وبعضها أقوى من الإدغام والحروف التي يكون فيها الإدغام أقوى هي الأقرب إلى اللام وأقواها الراء[3].

والنحاة العرب قد تحدثوا عن بعض مظاهر هذا الإدغام وأسبابه إلا أن ما وصل إلينا منها يمكن تصنيفه في أمور:

---

(١) شرح المفصل ١٠: ١٤١.

(٢) نفسه والجزء والصفحة.

(٣) شرح المفصل ١٠: ١٤١.

١ - **إدغام اللام في مثلها:**

إذا كان من كلمتين منفصلتين كقولك: جعل لك، وفعل لبيد، وذلك خشية أن يجتمع أكثر من أربعة متحركات ليس بينها ساكن فأدغموا رغبة في التخفيف وبعدا عن الثقل، والإظهار جائز، وهو لغة أهل الحجاز[١].

٢- إدغام لام «هل وبل» في الـراء: فقد نقلوا أن العـرب قد اختـلفوا في هذه الصيغة على مجموعتين:

أ- المجموعـة الأولى: قد أدغمت هذه اللام في الراء فـقالت: هرَّأيت، وذلك من قبل أن الراء أقـرب الحروف إلى اللام وأشبـهها بها فـضارعتـا الحرفين اللذين يكونان من مخـرج واحد إذ كانت الـلام ليست حرف أشـبه بها منهـا ولا أقرب، وهما يخرجان من طرف اللسان لا عمل الثنايا فـيها، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿ **بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم** ﴾ [المطففين: ١٤] وقوله تعالى: ﴿ **بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ** ﴾ [النساء: ١٥٨] بالإدغام أيضًـا، قال أبو جعـفر بن الباذش: وأجـمعوا -يعني القـراء- على إدغام اللام في الراء إلا ما كان من سكت حفص على بل ثم يقول ران. . . .

وقرأ نافع أيضًا بالإدغام والإمالة.

وقال الزمخشري: وقرئ بإدغام اللام في الراء. . .

والإدغام أجود[٢].

ب- أما المجموعة الثانية: فيمثلهـا أهل الحجاز، فقد أورد سيبويه أن نحو: هلَّ رأيت لغة لأهل الحجاز وهي عربية جائزة[٣]، ولكن الإدغام أحسن من الإظهار - لما سبق بيانه- فهما صوتان لثويان مجهوران منفتحان، ولهذا فالراء قريبة الشبه في المخرج والصفات من اللام، وبالإظهار قرأ بعضهم ﴿ **بَلْ رَانَ** ﴾ و﴿ **بَل رَّفَعَهُ** ﴾ و﴿ **بَل رَّبُّكُمْ** ﴾ [الأنبياء: ٥].

ووقف حمزة على «بل» وقفًـا خفيفًا يسيرًا ليـتبين الإظهار وسكت حفص على «بل» ثم «ران» وكأن قراءة حفص جاءت على لغة أهل الحجاز في الإظهار.

---

(١) الكتاب ٢: ٢٠٧.
(٢) البحر ٨: ٤٤١.
(٣) الكتاب ٢: ٤١٦.

وفي كتاب اللوامح عن قالون من جميع طرقه إظهار اللام عند الراء نحو قوله تعالى: ﴿ **بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ** ﴾ ﴿**بَل رَّبُّكُمْ**﴾ وفي كتاب ابن عطية: وقرأ نافع ﴿ **بَلْ رَانَ** ﴾ غير مدغم، وهي قراءة حفص أيضًا.

قال الزمخشري: وقرئ بل ران بالإظهار(١).

٣- إدغام لام «هل وبل» بالتاء: والنحاة على أن إدغامها في الراء جائز كالتاء لاسيما وأنهما متقاربا في المخرج إذ هما من طرف اللسان فالتاء صوت أسناني لثوى شديد مهموس منفتح وتشاركها اللام في هذه الخصائص ما عدا الجهر.

وعلى كل حال فإن إدغام اللام مع التاء وأخواتها «الطاء»- الدال- الصاد- الزاي- السين» جائز لأنهن من الثنايا والإدغام فيهن أقوى من سواها خلا الراء لأن اللام لم تسفل إلى أطراف اللسان وكذا التاء وباقي أخواتها الخمسة.

وقد اتفق حمزة والكسائي علي إدغام لام هل وبل في التاء... فقرأ: ﴿ **بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا** ﴾ [الأعلى: ١٦] في ﴿ **بَلْ تُؤْثِرُونَ** ﴾(٢).

وقرأ الجمهور: ﴿ **هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا** ﴾ [مريم: ٦٥] بإظهار اللام عند التاء.

وقرأ الأخوان وهشام وعلي بن نصر وهارون كلاهما عن أبي عمرو والحسن والأعمش وعيسى وابن محيض بالإدغام فيهما.

قال أبو عبيدة: وهما لغتان(٣).

وأنشدوا قول مزاحم العقيلي:

فَدَعْ ذَا ولكِنْ هَتُّعِيْنُ مُتَيَّمًا ... عَلَى ضَوْءِ بَرْقٍ آخرَ اللَّيْلِ نَاصِبِ(*)

(١) البحر ٨: ٤٤١، المهذب في القراءات العشر ٢: ٤٥٠. حجة القراءات: ٧٥٤.

(٢) شرح المفصل ١٠: ١٤٠.

(٣) البحر ٦: ٢٠٤.

(*) البيت لمزاحم العقيلي، وهو من شواهد سيبويه ٢: ٤١٧. المفصل وشرحه: ١٠: ١٤١. والمتيم: من تيمه الحب. والناصب: التاعب وقد جعل البرق ناصبًا لأنه يعنيه ويؤلمه بمراعاته والنظر إليه والتعرف لمكان صوب مطره هل هو في جهة من يهواه أو في غيرها ومن أجل هذا سأل المعونة عليه.
والشاهد: هل تعين: حيث أدغم لام هل في التاء، لأنهما متقاربان في المخرج.

يريد: هَلْ تعين، فأدغم اللام في التاء[1].

والظاهر أن الإدغام في مثل ذا كان سمة لهجية لكثير من القبائل العربية يؤكده ميل كثير من أئمة القــراءات إليه، ويروي بعض الباحثين المحدثين: أن ذلك كان صفة لهجة بني تميم وأسد ومن وراءهم من قبائل شرقي الجزيزة العربية، بدليل أن الذين ترددت أسمــاؤهم في هذا الإدغام الكسائي وحــمزة والقارئان كوفــيان[2]، والكوفة متــأثرة بالقبائل التي سكنت تلك المنطقة من الجــزيرة ثم إن الكسائي كان من مــولى بني أســد وهم ممن آثروا الإدغــام، فإذا أضــفنا إلى ذلك مــا ورد عن مزاحم العقيلي في بيته السابق أمكننا أن نعمم الظاهرة فهو من بني عقيل وهم من القبــائل البدوية الضــاربة في صحــراء نجد والتي كانــت على صلة قوية بالقــبائل المدغمة كتميم وأسد[3].

إدغام لام «هل وبل» في الشين:

وقد عبر سيبويه عن ذلك بأنه ضعيف لأن مخرج الشين من وسط اللسان إذ هو صوت غاري رخوي مهموس منفتح لكنه يجوز إدغــام اللام فيه لاتصال مخرجهما إذ هو طرف اللسان. وأكثر النحاة على أن الشين لا تدغم إلا في مثلها ولكن روي عن أبي عمرو إدغامها في السين من قوله تعالى: ﴿**إِلَى ذِي العَرْسَّبِيْلا**»[4] في ﴿**إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً**﴾ [الإسراء: ٤٢].

كما ورد إدغام اللام بها في قول طريف بن تميم العنبري:

تَقُــولُ إِذَا اسْــتَــهْلَكْتُ مَــالاً لِلَذَّةٍ ... فُكَيْــهَــةُ هَشَّــيءٌ بِكَفَّــيْكَ لاَئِقُ[*]

---

(١) الكتاب ٢: ٤١٧.
(٢) حجة القراءات ٥٩: ٦١.
(٣) اللهجات العربية في التراث ٢٢٩ وما بعدها.
(٤) النشر ١: ٢٩٢.
(*) البيت من شواهد سيبويه ٢: ٤١٧، والمفصل وشرحه ١٠: ١٤١.
واستهلكت: اتلفت وأهلكت. واللائق: المستقر المحتبس.
والشاهد في هشيء، ووجه الاستشهاد: إدغام لام هل في الشيء لاتساع مخرج الشين وتفشيها وإجرائها وإن كانت من وسط اللســان إلى طرفه واختلالهــا بطرفه واللام من حروف طرف اللســان فأدغمت فيــها لذلك وإظهارها جائز لأنهما من كلمتين مع تباعد المخرج.

يريد: هل شيء فأدغم اللام في الشين[1].

ويمكن أن يكون ما أنشده سيبويه على قلته لهجة خاصة ببني قوم الشاعر من بني العنبر إذ هي وثيقة الصلة ببني عمرو بن تميم نسبًا، والإدغام من خصائص اللهجة التميمية[2].

ومن الإدغام بعد القلب طمعًا في التيسير على النطق ما عمد إليه بعض العرب من قلب تاء الافتعال حرفًا من مثل الفاء وإدغام المبدل في الأصلي تلمسًا لتقريب صوتي الحرفين من بعضهما في صفتي الجهر والهمس أو الشدة والرخاوة؛ مما ينتج عنه تأثر الأصوات المجاورة ببعضها إلى درجة اندماجها في صوت واحد وفناء بعضها استدامة لأخفها على النطق وأوضحها في السمع ولم يشر النحاة إلى معظم أصحاب تلك الصيغ، إلا أن إيرادهم لأكثر من صيغة في هذا الشأن يدلنا على أن درجة هذا التأثير بين الأصوات قد اختلفت باختلاف القبائل العربية، واصطبغت بسمات بيئاتها وعادات أهلها الكلامية.

والمشهور أن تاء الافتعال تقلب إلى غيرها من تسعة أحرف: فتبدل طاء مع حروف الإطباق الأربعة: الصاد والضاد والظاء والطاء، فيقال: اصطبر، واضطرب، اظطلم، واطلع، فيجب الإدغام في الأخيرة «اطلع» لاجتماع المثلين في كلمة وأولهما ساكن. أما اظطلم ففيه ثلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام، مع إبدال الثاني من جنس الأول وعكسه، وقد روي بهن قول زهير بن أبي سلمي:

هُوَ الجَـوَادُ الّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَـفْوًا ويَظّلِمُ أحيانًا فـيُظلم(*)[3]

وقد نسب بعض الباحثين إلى عقيل أنها قد أبدلت تاء الافتعال إذا وقعت بعد حرف الصاد من جنس الحرف السابق ثم أدغمت الصاد في أختها، وقد يركن في

---

(1) الكتاب ٢: ٤١٧.

(2) اللهجات العربية في التراث ٢٢٩.

(3) معاني القرآن ١: ٢١٦. وانظر المضارعة الصوتية بين أصوات اللغة العربية- بحث للأستاذ الدكتور/ يحيى المباركي، منشور بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- ع٣٦، س٢٩، ص ص- ٣٨٧-٤٧٢.

(*) البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمي المزني، الديوان ٩١ ومطلعه قوله:

قف بالديار التي لم يعفها القدم

والنائل: العطاء. وعفوًا: سهلاً بلا مطل ولا تعب.

والشاهد في قوله: فيظلم وأصله: يظتلم، وهو يفتعل من الظلم قلبت التاء طاء لمجاورتها الظاء فإذا أدغم فمنهم من يقلب الطاء ظاء ثم يدغم الظاء في الظاء فيصير «فيظلم» ومنهم من يقلب الظاء طاء فيصير «فيطّلم» وهذا هو القياس.

ذلك إلى ما رواه الفراء من أنه سمع بعض بني عقيل يقولون: عليك بأبوال الظباء فاصّعطْها فإنها شفاء للطحل[1]، فغلب الصاد على أختها، وعلى هذا يقال: اصّفى في اصطفى، واصّلى في اصطلى. . وقد قرأ باقي السبعة دون الكوفيين يصّالحا، وأصله: يَتَصَالحا، وأدغمت التاء في الصاد، وقرأ الأعمش: أن أصالحا، وهي قراءة ابن مسعودجعل ماضيًا.

وأصله يتصالح على وزن «تفاعل» فأدغم التاء في الصاد.

وقال سيبويه: وحدثنا هارون أن بعضهم قرأ ﴿**فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحًا**﴾. وهي قراء الكوفيين كعاصم والكسائي وخلف[2]، وقد قرأها ابن جني على أبي علي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان وهي قراءة الجحدري وأبي عثمان البتي[3].

ويبدو أن من آثر صوت الصاد على الطاء أو التاء فأبدلها منهما وأدغمها في أختها قد جانس بين الأصوات المتجاورة فأبدلوا من أجناسها قصدًا أولاً إلى تيسير عملية النطق على اللسان فلم يريدوا انتقاله من مخرج إلى آخر بل جنحوا إلى إبدالهما من جنس واحد تخفيفًا من الجهد العضلي، وهذه سنة شائعة في لغة جم غفير من قبائل العرب لاسيما القبائل البدوية وعقيل واحدة منها. وثانيًا: إلى وضوح الصوت وبيانه ولا شك أن صوت الصاد أحد الأصوات الصفيرية الثلاثة التي ضاق محبسه فأدى إلى ارتفاع صوت الاحتكاك وصيرورته إلى ما يشبه الصفير[4] وهو مما يناسب ساكن الصحراء حيث السماء المكشوفة والأرض البلقاء مما يدفعه إلى إيضاح الصوت وتمكنه حتى يكون واضحًا ولا يشتبه بسواه فيلتبس على السامع أمره، وهذا ما هدفت إليه القبائل البدوية، وخير من يمثلها عقيل[5]، وقد تقلب دالاً وجوبًا إذا كانت الفاء دالاً أو ذالاً أو زايا نقول في «افتعل» من ادْدَان ثم تدغم لاجتماع المثلين في كلمة أولها ساكن، وفي زجر: ازدجر وقد

(١) الاتحاف ١٩٤، الكشف ١: ٣٩٨، حجة القراءات ٢١٣، النشر: ٢: ٢٥٢، البحر: ٣: ٣٦٣.
(٢) الكتاب ٢: ٤٢١، الإتحاف ١٩٤، الكشف ١: ٣٩٨، النشر ٢: ٢٥٢.
(٣) سر الصناعة ١: ١٩.
(٤) الوجيز في فقه اللغة ١٨٧.
(٥) اللهجات العربية في التراث ٢٣٢.

يقال: ازّجر، وفي ذكر اذدكر ثـم تبدل الدال ذالاً وتدغم في المبدلة، ولعل السبب في هذا القلب أن التاء حرف مهموس والدال مع أخـواتها حروف مهجورة فأرادوا التقريب بين جرسـيهما فأبدلوا من التاء دالاً إذا كانت من مـخرج الثاء وتوافق ما قبلها في الجهـر وليس فيها إطباق فكانت الدال أشبـه بما قبلها فلذلك أبدلوها دالاً ولا شك أن الدال هو النظير المجهور للثاء المهمـوسة ثم تجاورت الأصوات فتأثرت بعضهـا ببعض فمالوا إلى تجـانس الصوت وتشاكله فقلبوا الحـرف الثاني إلى لفظ الأول وأدغموه فيه لأنه أبلغ في الموافقة وأوضح في المشاكلة[1]، وقد قرئ بالأوجه الثلاثة المذكورة آنفًـا قوله تعالى: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ٢٢] قرأهـا الجمهور «مُدَّكر» بإدغام الذال في الدال المبدلة من تاء الافتعال وقرئ على الأصل: مذتكر، وهي قراءة ابن مسعود وعيسى وقتادة وأبي عمرو.

ونقل ابن عطية عن قتـادة أنه قرأ فهل من مذكر بالذال أدغمـه بعد قلب الثاني إلى الأول.

قال صاحب اللوامح: وهو فاعل من التذكير أي من يذكر نفسه أو غيره[2]، قرأ الجمهور: «وَادَّكَر» في قوله تعالى: ﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥] وأصله اذتكر أبدلت التاء دالاً وأدغمت الدال فـيها فصار ادكر. وقرأ الحـسن: واذكر بإبدال التاء ذالاً وإدغام الدال فيها[3].

ونفس الخـلاف بين القـراء حدث في قـوله تعـالى: ﴿أُنَبِّئُكُم بِمَـا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩] فـقد قرأ الجمهور: تدخـرون بدال مشددة وأصله اذتخر من الذخـر أبدلت التاء دالاً فصار اذدخـر ثم أدغمت الذال في الدال فقيل: ادخر كما قيل: ادكر، وقرأ مجاهد والزهري وأيوب السختياني وأبو السمال «تذدخرون» بذال ساكنة ودال مفتوحة من غير إدغام[4].

---

(١) شرح المفـصل ١٠: ١٤٩. وانظر بحث المضارعة الصوتـية بين أصوات اللغة العـربية- للأستاذ الدكـتور يحيى المباركي، المنشور بمجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- ع٣٦، سنة ٢٩، ص ص- ٣٨٧-٤٧٢.

(٢) الشواذ ١٤٨، البحر ٨: ١٧٨.

(٣) البحر ٥: ٣١٤.

(٤) معاني القرآن ١: ٢١٥، البحر ٢: ٤٦٨.

ويروي بعض المحققين أن إبدال الدال ذالاً وإدغام الذال في المبدلة في اذتكر وما تصرف منه كانت لـهجة أسد، روى ابن منظور عن الفراء قـوله: وبعض بني أسد يقول: مـذكر[1]، وعبـر سيبـويه عن سمـاعه لتلك اللهجـة بقوله: وسـمعناهم يقولون: مذكر بالذال المعجمة دون نسبة[2].

أما «ادَّكر» في الآية وما تفرع عنها من مشتقات فيحتمل أن تكون لهجة ربيعة بناء على ما عرف عنهم من قلب الذال دالا في «الذكـر» والدال ذالا في كلمة «عدوف» عند مضر فهي تنطقـها «عذوف»، ذكر أبو حسان عن أبي عمرو الشـيباني: ماذقت عدوفا ولا عدوفة. قال: وكنت عند يزيد بن زيد فأنشدته بيت قيس بن زهير:

وَمَـحْـنِيّـات مَـــايَذُقْنَ عَـــدُوَفَـةً   يغــذفن بالمـهـراتِ والأَمْـــهَـــارِ

بالدال فقال لي يزيد: صحفت يا أبا عمرو إنما هي عذوفة بالذال فقلت له: لم أصحف أنا ولا أنت تقول ربيعة هذا الحـرف وسائر العرب بالذال، ويؤيد ذلك ما روى عن بعض الأئمـة من اللغويين من أن ربـيعـة كانت تغلط في الذكـر بالدال فتقـول: دكر بالدال، جاء عن سيبـويه قوله: وأما الدكر فإنهم كـانوا يقلبونها في مدكر وشبهه فقلبـوها هنا، وقلبها شاذ شبيه بالغلط[3]. وقد قرأ بعض القراء بهذه اللغة فقد روي عن الحسن وابن عباس أنهما قرآ: ﴿وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨] بالدال[4] مما يدل على أنهـا لغة شائعـة حتى نقلت إلـى لسان ابن عباس القرشي.

وبالمقابل نسب بعض الأئمة إلى ربيعـة أيضًا قلب الدال ذالاً في كلمة «عدوف» عند مضر.

أما قلبـها ثاء: فقـد قالوا في مفـتعل من ثرد: مثـرد فأبدلوا التاء ثاء وأدغـموا الأولى في الثانيـة لأنهما مـتقاربتـان مهموسـتان، وهو قول ناس كـثير، والبـيان أحسن.

وبعضهم يقول مثترد، وهي عربية جيدة.

---

(١) اللسان ٥: ٣٧٦.
(٢) الكتاب ٢: ٤٢٢.
(٣) الكتاب ٢: ٤٣٦.
(٤) الشواذ ٦٢.

والقياس: مترد لأن أصل الإدغـام أن يدغم الأول في الآخر، وقالوا في افتعل من ثغـر: اثغر، ومن ثأر اثار، والأصل: اثتـغر واثتـأر فقلبت التـاء ثاء لتـجاور الأصوات قصـدًا إلى تجانسها ثم أدغـموا الثاء في أختـها كما قالوا: اتـغر بالتاء، واتأر، وإنما قلبت تاء لأن الثـاء أخت التـاء في الهمس مع اختـلاف بينهمـا في الرخاوة أو الـشدة فلمـا اتحدا في المخارج أرادوا أن يكـون العمل من وجـه واحد فقلبوها تاء وأدغموها في التاء بعدها ليكون الصوت نوعًا واحدًا. ولا ريب في أن الثاء هو الشـديد المهمـوس، والنطق بصوتهـا يقتضي الانفـجار إذ ينحـبس الهواء بالتقاء طرف اللسان بأصـول الثنايا العليا وهو مخرج التاء، فأصـبحت التاء شديدة بعد أن كـانت رخوة، وبذلك اتحـد مخرجـا الصوتين في الشـدة والرخاوة وتماثل الصوتان كل المماثلة وتجاورا فتأثر أحدهما بالآخر فتم الإدغام.

قال ابن جني: هذا هو المشهور في الاستعمال[1]. قيل: وهي لهجة أسد أيضًا القوي في القيـاس، جاء عن الفراء قوله: وسمعت بعض بني أسـد يقولون: اثغر وهذه اللغة كثيرة فيهم خـاصة، وغيرهم: اتغر بالتاء[2]. ويبدو -أن ميل بني أسد خاصـة- كما قـال الفراء- إلى هذه الصيـغة أن بهم شـدة وغلاظة نتيـجة تأثرهـم ببيئتـهم البدوية الصحراوية وهم من القبائل التي سكنـت نجدا، فهي بدوية، ولهذا آثرت صوت التـاء الشديد، وناسب أن يحرصـوا عليه في مقـابل اثغر وهي فيـما يعتـقد أنها كـانت لهجـة قبيلة حـضرية. والقبـائل الحضريـة عمومًـا كانت تؤثر الأصوات الرخوة.

ويمكن أن نوسع من دائرة تلك الصيغة لتشمل لهجات قبائل أخر غير بني أسد، ولعل فيما نقله ابن جني من قول لبيد العامري:

والنِّيْبُ إنْ تَـعْـرُفْنِي رِمّـةً خَـلِقَـا بَعْـدَ المَمـاتِ فَـإنِّي كُنْتُ أَتَّـئِرْ(*)

---

(١) سر الصناعة ١: ١٩٠. (٢) معاني القرآن: ١: ٢١٥.

(*) البيت قـد نسب إلى لبيد العـامري- الديوان ٥٧. والنيب: الناقة المسـنة. وعري: تخلص من الشيء أو أعطاه إياه. ورمة: من رمم الشيء إذا بلى ومثله الخلق، والمعنى أنها إن كانت تأكل رمتي بعد مماتي فإني كنت أثأر منها في حياتي بنحرها للضيفان.

والشاهد: قلب الثاء تاء في أَتَّئِر وإدغامها فيها.

وقال:

بَـدَا بأبـي ثُـمَّ اتَّنـى بِـبَـنِي أَبِـي وَثَلَّثَ بالأَدْنين ثُـقَف المَخَـالِبِ(*)

والأصل: اثَّأر، وإثنى[1]، ولبـيد هذا مـن بني عامـر وهـم من بني مـالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة[2].

وهو ما يؤكـد أن بني عامر ربما كانوا ممن يؤثرون الأصـوات الشديدة لأنهم ممن كانوا يسكنون البادية فشاركت أسـدًا هذه اللهجة، ولا شك أن قلب الثاء في تلك الصيغ تاء أسهل عليه أن يرتطم بالحنك، والالتقاء به التقاء محكمًا -وهو ما يكون مع التاء- من أن تقف حركتـه عند مسافة قصيرة من الحنك كـما يحدث مع الثاء، والمعروف أن القـبائل العربيـة قد اختلفت في إبدال الثـاء من الفاء والعكس وذلك باختلاف البيئة، فالأثافي والفوم لهجة حجازية.

قال النابغة:

وإن تَأَثَّفَكَ الأَعْداءُ بالرِّفدِ(**)

وقال أمية بن أبي الصلت:

كَـــانَتْ مَـنَازِلُهُمْ إذْ ذَاكَ ظَـاهِرَةً فِيْهَا القَـرَادِيْسُ وَالْفُومَانُ وَالْبَصَلُ(***)

---

(١) سر الصناعة ١: ١٩٠.

(٢) الخزانة ١: ٣٢٧.

(*) البيت لم يعز إلى قـائل معروف. ثقف المخالب: مسنونهـا أو حادها يريد الموت. والمعنى: أن الموت بدأ بأبي ثم ثني بإخوتي، ثم ثلث بالأقربين حتى أتى على آخرهم فبقيت وحيدًا.

والشاهد: اثنى حيث قلبت التاء في افتعل ثاء وأدغمت في أختها.

(**) عزى هذا البيت للنابغة الذبياني- الديوان ٥٧. والمنشد ههنا عجز بيت صدره: لا تقذفني بركن لا كفاء له. وهو من شـواهد سر الصناعـة ١: ١٩١. والكفاءة: النظيـر والمثل. وتأثفك: أي صاروا حـولك كالأثافي وهي الجمـاعات من الناس، والمعنى: لا ترميني بما لا أطيق ولا يحتمله أحد ولا يـكافئك فيه أعداؤك وإن أحاطوا بك متعاونين.

والشاهد: في قوله تأثفك: إذ من الجائز أن تكون الفاء ههنا هي ثاء أبـدلت فاء كما في يثفوه ومن هنا كانت تأثفك: تأثثك فجائز أن تكون الثـاء بدلاً من الفاء وجائز أن تكون بدلاً من الثاء، وفي أث يئث إذا ثبت واطمأن، قـال ابن جني: والوجه أن تكون الثاء بدلا من الفـاء. أيضًا لأنا لم نسمعـهم قالوا: أثية.

(***) البيت قـد نسب لأمية بن أبي الصلت. والقـراديس: وبروى الفراديس. البصل، والفـومان: الحنطة.

وأنشد مؤرج لحسان:

وَأَنْتُم أُنَاسٌ لئـــام الأُصُـــولِ طَعَـامُكُم الفَـوْمَلُ وَالحَـوْقَلُ(*)

والثوم والأثاثي لهجة تميمية نجدية، وقد قرأ بها ابن مسعود -رضي الله عنه- في قوله تعالى: ﴿وفومها وعدسها وبصلها﴾ على «ثومها... بالثاء»[1]. ونسبت إلى تميم أيضًا أنها تقول: تلثمت، ويقول غيرهم: تلفمت[2].

ويلاحظ أن هناك اضطرابًا في عزو هذه الظاهرة، فقد نسب إلى تميم النطق بالفاء تارة في صوت الثاء والعكس، نقلوا: أن الجدث لغة أهل الحجاز وأهل تهامة وبها ورد القرآن، وأما الجدف فلغة بني تميم وأهل نجد وقيس. كما نقلوا الخلاف بينها وبين سواها من قبائل العرب في النطق بالألفاظ التالية: الحفالة والحثالة، والغفاء والغثاء، وثم وفم.

وقال الأصمعي: المغاثير والمغافير شيء ينضحه الثمام والرمث والعشر كالعسل والواحد: مغثور ومغفور، وحكي عن الكسائي: خرجنا نتغفر ونتمغثر وحكي في واحدها المغفر أيضًا والمغثر أيضًا.

وقال الفراء: بنو أسد يقولون: المغثور والجمع المغاثير وغيرهم بالفاء. ونقل أبو الطيب أنه يقال: ولد في الدفئي، وطيء تقول: في الدثئي إذا ولد في آخر الشتاء وقبل الصيف... ويقال: كرفأ وتكرفأ السحاب وهو مثل كرثأ وتكرثأ والكرفئ سحاب متراكم واحدته كرفئة، وفي كرثاء منه، وتكرثًا السحاب تراكم والكرثييء من السحاب ويظهر أن الثاء لغة بنى أسد والفاء لغة سليم وطيء لمجيء كرفئة في شعر الخنساء وعامر بن جوين الطائي كما في اللسان[3] وهذه القبائل بدوية ولا ريب.

---

(1) الشواذ ٦.

(2) اللسان -مادة لثم- ٣: ٣٤١ ط. دار لسان العرب- بيروت.

(3) ينظر في جميع ذلك: الإبدال-لأبي الطيب ١: ١٨٦ وما بعدها، والمصباح المنير ١: ١١٢، ولسان العرب ٢: ٩٥٩، ١٠٠١، ٣: ٢٣٩. ط. دار العرب- بيروت.

(*) البيت نسبوه لمؤرج حكاه عن حسان- البحر ١: ٢١٩، ولئام: جمع لئيم وهو الشحيح والدنيء النفس، والفومل: شجر له ثمر، وهو صلب يشبه عود الخشب، والحوقل: نوع من الطعام.

وهذا يرجح شيوع هذه الظاهرة بين أبنائها. كذلك نقل القدماء من علماء اللغة العربية والنحو أنه... إذا كانت فاء «افتعل» واوًا أو ياء أصلية فإن الفاء تقلب تاء وتدغم في تاء «افتعل» التي بعدها وذلك نحو: اتزن واتسر، وأصله أوتزن وايتسر فتقلب الواو والياء تاء وتدغم في تاء «افتعل»، والسبب في هذا القلب أنهم لو لم يقلبوهما تاء لتلاعبت بهما حركات ما قبلهما فكانت تكون كسرة بعد كسرة، وبعد الفتحة ألفًا، وبعد الضمة واوًا فلما رأوا مصيرهما إلى تغيرهما لتغير أحوال ما قبلهما أبدلوا منهما حرفًا يلزم وجهًا واحدًا وهو التاء، وهو حرف جلد تتغير أحوال ما قبله وهو باق بحاله وكانت التاء قريبة المخرج من الواو والياء لأنها من أصول الثنايا والواو من الشفة، والياء من وسط اللسان بعد ارتطامه بمقدم الحنك مع الأسنان[1] فأبدلوهما تاء وأدغموهما في لفظ ما بعدهما وهو التاء فقالوا: اتعد[2] واتزن واتسر، وقالوا: اتصل واتصال ومتصل واتسار ومتسر، وهذه هي اللغة الفصحى[3] والأكثر الأقيس وهي لغة الحجاز وبها ورد القرآن[4].

ومن العرب طائفة أخرى لا تبدلها تاء بل تنتهج طريقًا آخر خاصًا بها فتجري عليهما من القلب ما حاد عنه الأولون فيقولون: ايتعد، وايتزن في أوتعد واوتزن فقلبت الواو بعد سكونها وكسر ما قبلها ياء وبقيت الياء على حالها في ايتبس لاسيما وهي ساكنة مكسور ما قبلها والياء يناسب الكسر، ويوتعد وياتعد، ويوتزن وياتزن، وياتبس، حيث تبقى على حالها أو تقلب ألفًا إذا سكنت الواو والياء وانفتح ما قبلهما.

ويقال: موتعد -كما يقال- موتبس حيث الياء واوًا بعد سكونها وضم ما قبلها وعلى هذا سار أصحاب هذه اللغة فيبدلونها ألفًا أو واوًا أو ياء من جنس حركة ما قبلها، سمع الكسائي: الطريق ياتسق وياتسع أي: يتسق ويتسع ونسبت هذه اللغة لبعض الحجازيين[5].

والقدماء من محققي اللغة على أن الأولى هي الفصحى والأكثر في القياس وهي لغة أهل الحجاز وبها نزل القرآن.

---

(١) الوجيز في فقه اللغة ١٦٣.
(٢) سر الصناعة ١: ١٦٤ وما بعدها.
(٣) شرح التصريح ٢: ٣٩١.
(٤) سر الصناعة ١: ١٦٥.
(٥) شرح التصريح ٢: ٣٤٣.

قال الأعشي ميمون بن قيس يهدد علقمة بن علاثة:

فَـإِنْ تَتَّـعِـدْنِي أَتَّعِـدْكَ بِمِـثْلِهَـا وَسَوْفَ أَزِيْدُ البَاقِـيَات القَوَارِصَا(*)

وأصل تتعدني واتعدك: توتعـدني وأوتعدك من الوعد أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء.

وقال طرفة بن العبد البكري:

فَـإِنَّ القَـوَافِي يَتَّـلِجْنَ مَـوَالِجًـا تَضَايَـقَ عَنْهَا أَنْ تولجـها الإِبَر(**)

وأصل يتلجن: يوتلجن أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء.

وقد جهـد بعض الباحثين المحدثين في الرد على ابن جني -رحـمه الله- عزوه هذه اللغة إلى الحجازيين، وأتى من الأدلة ما أكـد به قناعته بأن مثل هذا الأسلوب في الكلام هو المعهود عن بني تميم وقبائل نجـد الشرقيين حيث قال: ولا أوافق ابن جني في أنها لغة الحجازيين، كما أن قـول صاحب التصريح والأشموني بأنها هي اللغة الفصحى لا يعني بأنهـا لغة الحجاز لأن اللغة الفصحى شيء ولهـجة الحجاز شيء آخر، ويظهـر أن القدامى من علمـاء اللغة كـانوا يسمون لغـة الحجـاز بأنها الفـصحى، ولا أرى أنهـا لشعـراء ليـسوا من شـعراء الحـجاز... ثم أورد قـول الأعشى وطرفة -في البـيتين السابقين- واقتبس قولا للأحنف بن قـيس حيث قيل له: أي المجالس أطيب؟ فقال: ما سافر فيه البصر واتدع البدن.

(*) قال العيني في شرح شواهده المطبوع على هامش الخزانة ٤: ٥٨٠. أقول: قائله: هو الأعشى ميمون بن قيس يهجو علقمة بن علاثة وبعده:

أتوعـدني أن جـاش بحـر ابـن عـمكم وبحـرك سـاج لا يواري الدعـامـصـا

والقوارص: جـمع قارصـة وهي الكلمة المؤذية. وجـاش: علا. وسـاج: ساكن. ولا يواري: يسـتر. والدعموص: دويبة.

والشاهد فـي قوله: تتعـدني، أتعدك... فـإن أصلهمـا تتوعدني أوتـعدك لأنه من الفعـل الواوي الفاء فأبدلت الواو فيهما تاء وأدغمت التاء في أختها.

(**) قال العيني: قائله: هو طرفة بن العـبد.. هامش الخزانة- الديوان: ١٦١. والقوافي في الأصل: جمع قافية وهي اللفظ الأخيـر من البيت الذي يكمل البيت ولكن أراد بها القصيدة لاشتمال الـقافية عليها. ويتلجن: يدخلن. والموالج: جمع مولج. والإبر: جمع إبرة وهي التي تستعمل للخياطة. والشاهد: يتلجن: فإن أصله يوتلجن لأنه من ولج فأبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء.

ثم قال: وهذه الأدلة الحاسمة تقطع بأن تلك اللهجة لم تكن لهجة الحجاز بل لهجة شرق الحجاز العربية التى تجنح للإدغام وتأثر الأصوات بدليل تحقيق نسب الأحنف التميمي والشاعرين البكريين وهؤلاء جميعًا كانوا يسكنون شرق الجزيرة العربية، ويظهر أن لهجة الحجاز كانت لا تبدل الواو والياء تاء بل كان لهم مذهب آخر إذ كانو يبدلونها من جنس حركة ما قبلها، ثم استشهد بأقوال وردت في أسلوب الشافعي في رسالته، كقوله: في باب العلل في الأحاديث: وأخرى موتفقة، وأخرى مختلفة ناسخة ومنسوخة.

وقوله في باب البيان الثالث: وتختلف سننه وتاتفق.

وقوله في باب الحجة في تثبيت خبر الواحد، ولا نستطيع ثبوتها بالموتصل.

وقوله في باب القياس: ايتفق المقايسون في أكثره.

وتوصل في النهاية بعد أن اطمأن إلى صحة ورود هذه الأساليب عن الشافعي، وأنه أملاها على تلميذه الربيع مباشرة أنها لهجة الحجاز بناء على قرشية الشافعي، فالشافعي إذن عندما يملي أو يتحدث فإنما يلفظ بلغته لغة أهل الحجاز[1].

وأرى أن كل ذلك لا طائل من ورائه، وأن ما توصل إليه من استنتاجات ليس بشيء كما أن في كلامه ما ينقض زعمه، إذ صحيح أن اللغة الفصحى غير لهجة الحجاز، وفي الحجازية عبارات وأساليب لا توجد في لغة القرآن، وجدير بالذكر أن الفصحى إنما اكتسبت هذه التسمية «بلغة الحجاز أو القرشية» بناء على أنها قد غلبت عليها خصائص لهجة قريش، ولم تكن القبائل الحجازية لتختلف لهجاتها عن لهجة قريش العامة إلا نادرًا، وقد مضى أن هذه الفصحى -الحجازية أو القرشية أحيانًا في تعبير القدماء- هي مزيج من مختلف اللهجات العربية وأهمها الحجازية والتميمية.

وابن جني وإن نص على أن تلك لغة الحجاز وهي الأكثر قياسًا وبها نزل القرآن فإنما يقصد ما قصده القدماء من إطلاقها على الفصحى بناء على ما سبق، ولهذا وجدت عند الحجازيين كما وجدت عند التميميين، وعامة أهل نجد، وشاعت في

---

(١) اللهجات العربية في التراث ٢٣٤ وما بعدها.

أساليبهم ومختلف استعمالاتهم الشعرية والنثرية، وهذا ما يوضحه بيتا الأعشى وطرفة، وقول الأحنف بن قيس -فيما أورده.

والاستشهاد بأساليب الشافعي ليس دليلاً مقنعًا على أن تلك لهجة الحجاز خاصة، فالشافعي حفظ كثيرًا من كلام العرب، وكان حجة فيما يقوله، ولم يثبت عنه أنه لم يتكلم غير لهجة قومه القرشيين.

على أننا يمكننا الزعم بأن ذلك ربما كان لهجة معظم الحجازيين كما هي لغة باقي العرب وعليها انعقد الإجماع بين عامتهم وأخذوا بها.

أما اللغة الأخرى التي نقلها الكسائي وتحدث بها الشافعي والتزمها في رسالته وثبت أنها لهجة الحجاز نرجِّح أنها إنما كانت غير الفصحى التي التزم بها عامة أهل الحجاز مع سائر قبائل العرب لاسيما وإن في أقوال القدماء ما يؤكد ذلك فقد نقل أن ذلك لغة بعض الحجازيين لكنها ليست لغة لعامتهم.

وهذا يوافق قول ابن جني ولا ينافيه.

****

نتائج ومقترحات

اتضح لي بعد الدراسة والبحث في هذا الموضوع جملة نتائج:

١- تباين موقف النحاة من اختلاف اللهجات العربية فمن قابل له ومن رافض على الرغم من اعترافهم بحقيقته وبالظروف التي تم في إطارها جمع كلام العرب، وقد بالغ بعضهم في تطبيق المعيارية على لغة العرب فرفضوا كل مظهر مخالف - وإن كان لهجة- وردت به بعض القراءات الصحيحة وأيدته النصوص الشعرية والنثرية وكان الأجدر بهم أن يميلوا إلى ما مال إليه المنصفون منهم في الاعتداد بهذا المخالف مادامت قد ثبتت فصاحته.

٢- ويبدو -لي- أن علماء العربية لم يسيروا في نسبة اللهجات إلى أصحابها على طريق واحدة إذ تبين -لي- كثرة النقول الواردة عنهم في نسبة اللهجة الواحدة إلى قبائل مختلفة، فمن ذلك مثلاً:

تسكين العين من جمع «فعل» للكثرة، فسيبويه يعزوها إلى تميم، ولكن أبا حيان النحوي يرى أنها لهجة أهل الحجاز. . .

وقد يختلفون في عزو اللهجة إلى أصحابها إذ ينسب إلى قوم معينين لهجة بوضعين مختلفين مثل الإعمال والإهمال أو الإعراب والبناء. . .

نحو «ذو» الطائية، فقد نسب إلى طيء إعرابها وبناؤها، و«اللائين» فقد نسب إلى هذيل إعرابها في حالة الرفع بالواو، وبالياء حالتي النصب والجر، ولكن عزي إليهم أيضًا إلزامها صورة واحدة مطلقًا في جميع الأحوال.

وقد يذهب كل منهم في عزو الظاهرة مذهبًا مستقلاً دون أن نجد أي رابطة تجمع بين بعض القبائل بحيث تسوغ مثل تلك النسبة كالذي عرف من عزو إعراب «الذين» بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا إلى هذيل وعقيل وطيء، وكذا عزوهم إبدال لام التعريف ميما إلى هذيل مع أنه قد تواتر عنهم أنها خاصة بحمير وطيء وغيرهما من القبائل اليمنية، وحاولت أن أجد رابطة -ولو بعيدة- تجمع بين قبيلة

وبين أخرى مما لا نرى صلة ظاهرة بينهمـا في استعمال لهجة مـعينة، ولأتفادى ما أقدم عليه بعض الباحثين من التشكيك في بعض روايات علمـائنا القدماء أو نسبتها إلى الخطأ والوهم فقد كـان من ثمرات تعقبي لهذه اللهجـات وأقوال بعض علماء العربية فيها -ما أمكن- أن وصلت إلى حقيقة بعض ماعد من اللهجات عند الكثير وهما أو تصحيفًا أو نحـو ذلك كالذى رأيناه في إهمال الجزم بـ«لو» للفعل المضارع المعتل الآخر، ونـسبة التصحـيف إلى الأصمعي في قلب الثـاء تاء، وما عزي إلى بعضهم من التصحيف في إبدال الذال دالاً، وما ذهب إليه بعضهم من إنكار إبدال الصاد تاء من اللصوص، وتاء ضمير المخاطب كافًا... إلى غير ذلك.

٣- وفسرت كثيـرًا من المظاهر اللهجية -مستعينًا بآراء كـثير من علماء اللغة في ذلك -مؤكدًا الصلة بين البيئة التي تحتضن العنصر اللغوي وبين اللهجة في كثير من المواقف ووجود عـلاقات مشتـركة بينهما، فـقد مال البدو في بعض كـلامهم إلى الخلط بين الأصـوات قصـدًا إلى الانسجـام بينهـا، واختـاروا الأصوات الشـديدة والمجهورة والمنفـتحة إذ هو المناسب لوضع بيئتهم حـيث تدعوهم إلى رفع الصوت والجهر به وهذا بخـلاف ما عرف عن أهل الحاضرة منهم حـيث يميلون إلى خفض أصواتهم والهمس بها وإعطاء الصوت حقه من الأداء.

٤- ليس صحيحًا من كل الجوانب -على ما رأينا- ما كان يردده كثير من علماء العربية قديمهم ومحدثهم من أن العربيـة الفصحى إنما هى لهجة قريش أو الحجاز، والحقيقة أن هذه العربية العالية إنما هي مزيج مختلط من جميع لهجات العرب وإن كان مـعظمه من الحـجازية والنـجدية اشتـرك كل العرب في صـنعها وتـعاوروها بالاستـعمال واتخـذوها مقيـاسًا رفيـعًا يلتزمـونها في صوغ ألـفاظهم في المواسم والمناسبات المختلفة.

وبعد: فـسيجـد القارئ الكريم كثـيرًا من النتائـج في مواطن مخـتلفة من هذا الكتاب غير ما أشرنا إليه ههنا... والله حسبنا ونعم الوكيل.

****

مصادر البحث

أولاً: المجلات:

١- مجلة الأزهر سنة ٩ م ٧.

٢- مجلة الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة- ع٣٦ سنة ٢٩ لعام ١٤٢٨هـ.

٣- مجلة الدارة ع١ س ٧ شوال ١٤٠١هـ، - أغسطس ١٩٨١م، ع٤ س٦- شعبان ١٤٠١هـ- يونية ١٩٨١م.

٤- مجلة الدرعية - الرياض - ع١٥ سنة ٤ لعام ١٤٢٢هـ.

٥- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ع٢٨ س٧ ذو الحجة ١٤٠١هـ- أكتوبر ١٩٨١م.

٦- مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية ع٦ س١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م- ع٨ س١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٧- مجلة المورد ع٣ م ٧س ١٩٧٨م.

ثانيًا المخطوطات والمصورات:

١- البغداديات- أبو علي الفارسي- مصورة بالمكتبة المركزية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (٩٩٠) نحو.

٢- التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صناعة الاعراب: جمال الدين علي بن محمد بن سليمان المعروف جده بهيطل- مصورة بالمكتبة المركزية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (٥٨) نحو.

٣- الجمل في أصول النحو- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي- مخطوطة مصورة بالمكتبة المركزية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (٣٠١) نحو.

٤- شرح الأزهرية- خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري- مخطوطة بالمكتبة المركزية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (٣٩١) نحو.

٥- شرح الأنموذج- محـمد راغب بن سعود أفندي- مخطوطة بالمكتـبة المركزية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (١٩٣٩) نحو.

٦- شـرح التسـهـيل «جـ٣»- أبو حـيان مـحـمد بن يوسف بن عـلي بن حيـان الأندلسي- مخطوطة بالمكتبة المركزية لجامعة الإمـام محمد بن سعود الإسلامية برقم (١٨٦٤) نحو.

٧- شرح كتاب سيـبويه- السيرافي الحسن بن عبد الله السيـرافي- مصورة بالمكتبة المركزية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (٢٠٥) نحو.

٨- الشيرازيات في علم النـحو والصرف- أبو علي الفارسي- مصـورة في المكتبة المركزية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (٩٨٤) نحو.

٩- شـرح اللمع- سعـيد بن المبـارك علي بن الدهان النحـوي- مصـورة بالمكتبـة المركزية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (٩٨٤) نحو.

١٠- اللباب في علل الـبناء والاعراب- أبو البقـاء عبد الله بن الحـسين العكبري- مصـورة بالمكتبة المركـزية- بجامعة الإمـام محمـد بن سعود الإسلامـية برقم (٩٨٩) نحو.

ثالثاً: الكتب المطبوعة:

١- الإبدال- أبو الطيب عـبد الواحد بن علي اللغـوي الحلبي- تحقـيق: عز الدين التنوخي- دمشق- مطبوعات المجمع العلمي العربي سنة ١٣٧٩هـ.

٢- إبراهيم أبو الأنبياء- عباس محمود العقاد- دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان سنة ١٣٨٦هـ- ١٩٦٧م.

٣- أبو حيان النحوي- خديجة الحديثي.

٤- اتحاف فضـلاء البشر بالقراءات الأربعة عـشر- الشيخ أحمـد البنا - تحقيق د/ شعبان إسماعيل ط١ سنة ١٤٠٧هـ.

٥- الإتقان في علوم القرآن- جلال الدين السيوطي- دار الفكر- بيروت- لبنان.

٦- أدب الكاتب- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- الطبعة الرابعة- مطبعة السعادة- مصر- سنة: ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

٧- الأزمنة والأمكنة- أبو علي المرزوقي الأصفهاني- الطبعة الأولى- مطبعة مجلس دائرة المعارف- الهند سنة ١٣٣٢هـ.

٨- الأزهية في علم الحروف- علي بن محمد النحوي الهروي- تحقيق: عبد المعين الملوحي- مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق: ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

٩- أساس البلاغة- جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري- بيروت- سنة: ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

١٠- أصول النحو- سعيد الأفغاني- الطبعة الثانية- مطبعة جامعة دمشق.

١١- الأصمعيات- تحقيق أحمد محمد شاكر وآخر- طبعة دار المعارف بمصر.

١٢- إصلاح المنطق- ابن السكيت- تحقيق: أحمد محمود شاكر وعبد السلام هارون.

١٣- اعراب القرآن- أبو جعفر النحاس- تحقيق: د. زهير غازي زاهد- مطبعة العاني- بغداد- سنة ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

١٤- إعراب القرآن- الزجاج- تحقيق: إبراهيم الابياري- الهيئة العامة لشئون المطابع- القاهرة.

١٥- الاقتراح في علم أصول النحو- السيوطي- دار المعارف.

١٦- أمثال العرب- المفضل محمد الضبي- تعليق: د. إحسان عباس- دار الرائد العربي- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى- سنة ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٧- الأمالي- أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيدون بن هارون القالي- المطبعة الكبرى الأميرية- القاهرة- سنة ١٣٢٤هـ- ١٩٠٦م.

١٨- الأمالي الشجرية- أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الشجري- الطبعة الأولى- مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد- سنة ١٣٤٩هـ.

١٩- الإمالة في القراءات واللهجات العربية- د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي- دار نهضة مصر- الطبعة الثانية- القاهرة سنة ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

٢٠- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري- الطبعة الأولى- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- سنة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٢١- الإنصاف في مسائل الخلاف- كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الفكر.

٢٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٢٣- الإيضاح العضدي- أبو علي الفارسي- تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود- الطبعة الأولى- سنة ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م- مطبعة دار التأليف- مصر.

٢٤- البحر المحيط- أبو حيان- الطبعة الثانية- مصورة عن طبعة مولاي السلطان عبد الحفيظ سليمان المغرب.

٢٥- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة- عبد الفتاح القاضي- الطبعة الأولى- دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان- سنة ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٢٦- التبيان في تفسير القرآن- الطوسي- تحقيق: أحمد قصير العاملي- مطبعة النعمان- النجف- نشر مؤسسة الأعلمي- بيروت- لبنان.

٢٧- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة- للإمام محمد بن محمد بن محمد ابن علي بن يوسف الجزري- تحقيق: عبد الفتاح القاضي ومحمد الصادق قمحاوي- نشر مؤسسة دار الوعي بحلب- الطبعة الأولى- سنة ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٢٨- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد- ابن مالك- تحقيق: محمد كامل بركات- دار الكاتب العربي- سنة ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٢٩- تهذيب اللغة- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري- تحقيق: عبد العظيم محمود ومحمد علي النجار- الدار المصرية- مطابع سجل العرب- القاهرة.

٣٠- تاريخ اللغات السامية- د. إسرائيل ولفنسون- الطبعة الأولى- مطبعة الاعتماد- مصر- سنة ١٣٤٨هـ- ١٩٥١م.

٣١- توجيه أبيات ملغزة الإعراب- أبو الحسن علي بن عيسى المعروف بالرماني- تحقيق: سعيد الأفغاني- مطبعة الجامعة السورية- سنة ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م.

٣٢- تاج العروس- السيد محمد مرتضى الزبيدي- دار ليبيا للنشر والتوزيع- بنغازي.

٣٣- جمهرة أشعار العرب- أبو زيد محمد بن الخطاب القرشي- دار بيروت- بيروت- سنة ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٣٤- جمهرة اللغة- أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري المعروف بابن دريد- الطبعة الأولى مصورة بالأوفست- مطبعة مجلس دائرة المعارف- حيدر آباد- سنة ١٣٤٤هـ.

٣٥- الجامع لأحكام القرآن- القرطبي- طبعة دار الكاتب العرب- القاهرة- سنة ١٣٨٧هـ.

٣٦- جامع البيان في تفسير القرآن- الطبري.

٣٧- الجنى الداني في حروف المعاني- الحسن بن قاسم المرادي- تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني- طبعة مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية- سنة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٣٨- الحجة في القراءات السبع- الحسن بن أحمد بن خالويه- تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم- دار الشروق- الطبعة الثانية- سنة ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

٣٩- حجة القراءات- للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة- تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني- طبعة مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية- سنة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٤٠- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل- محمد الخضراوي- دار الفكر- بيروت- لبنان- سنة ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٤١- حاشية الطالب ابن حمدون بن الحاج على شرح بحرق على الأمية الأفعال لابن مالك- دار إحياء الكتب العربية- مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده- مصر.

٤٢- حاشية ابن حمدون على شرح سيدي عبد الرحمن المكودي- مطبعة حجازي- الطبعة الثانية- القاهرة.

٤٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك- دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي.

٤٤- حل المعقود من نظم المقصود- محمد عليش- مطبعة دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي- مصر.

٤٥- الخصائص- أبو الفتح عثمان بن جني- تحقيق: محمد علي النجار- دار الهدى- بيروت- لبنان- الطبعة الثانية.

٤٦- خزانة الأدب ولب لسان العرب- عبد القادر عمر البغدادي- دار صادر- بيروت- الطبعة الأولى.

٤٧- الدرر اللوامع على همع الهوامع- أحمد بن الأمين الشنقيطي- دار المعرفة بيروت- لبنان- الطبعة الثانية بالأوفست سنة ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

٤٨- دراسات في علم اللغة- د. فاطمة محمد محجوب- دار النهضة العربية- المطبعة العربية الحديثة- القاهرة.

٤٩- دراسات في فقه اللغة- د. صبحي الصالح- الطبعة السابعة- دار العلم للملايين- بيروت- لبنان- سنة ١٩٧٨م.

٥٠- رياض الصالحين- للإمام النووي- تحقيق: د. الحسيني عبد الحميد هاشم.

٥١- سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب- أبو الفوز محمد أمين البغدادي المعروف بالسويدي- المكتبة العلمية- نشر دار الباز.

٥٢- سر صناعة الإعراب «جـ١»- أبو الفتح عثمان بن جني- تحقيق: لجنة من الأساتذة مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى- الطبعة الأولى- ١٣٧٤هـ- ١٩٥٤م- مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر.

٥٣- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي- أبو القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن القاصح البغدادي- دار الفكر.

٥٤- سنن الدارمي- طبعة دار إحياء السنة النبوية.

٥٥- شذا العرف في فن الصرف- الشيخ أحمد الحملاوي- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- الطبعة الثامنة عشر- مصر- سنة ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

٥٦- شرح أبيات سيبويه- أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المزربان السيرافي- تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم- دار الفكر- بيروت- سنة ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

٥٧- شرح أبيات مغني اللبيب- عبد القادر عمر البغدادي- تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق- دار المأمون للتراث- دمشق.

٥٨- شرح التصريح على التوضيح- خالد بن عبد الله الأزهري- دار الفكر- بيروت.

٥٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب- أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٦٠- شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب: عبد القادر البغدادي- محمد نور الحسن وآخرون- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.

٦١- شرح الشاطبية- علي محمد الضباع- مطبعة محمد علي صبيح- مصر.

٦٢- شرح شافية ابن الحاجب- رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي-تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.

٦٣- شرح الكافية في النحو- رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- توزيع دار الباز- مكة المكرمة-.

٦٤- شرح كلا وبلى ونعم: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي: تحقيق أحمد حسن فرحات- دار المأمون للتراث- الطبعة الأولى- دمشق- سنة ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٦٥- شرح المفصل- يعيش بن علي بن يعيش النحوي- عالم الكتب- بيروت- مكتبة المتنبي- القاهرة.

٦٦- شرح الملوكي في التصريف- ابن يعيش- تحقيق: د. فخر الدين قباوة- المكتبة العربية بحلب- الطبعة الأولى- سنة ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

٦٧- صبح الأعشي- للقلقشندي.

٦٨- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها- أبو الحسين أحمد بن فارس ابن زكريا- تحقيق: السيد أحمد صقر- مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده- القاهرة.

٦٩- صحيح البخاري- مطابع الشعب.

٧٠- الصحاح- إسماعيل بن حماد الجوهري- تحقيق: عبد الغفور عطار- دار العلم للملايين- بيروت- لبنان.

٧١- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر- محمد شكري الألوسي- دار صعب- بيروت.

٧٢- ضرائر الشعر- ابن عصفور الإشبيلي- تحقيق السيد إبراهيم محمد- دار الأندلسي- الطبعة الأولى- يناير ١٩٨٠م.

٧٣- الضرورة الشعرية في النحو العربى- د. فتحي عبد الحميد الدجني- الطبعة الأولى- وكالة المطبوعات- الكويت سنة ١٩٧٤م.

٧٤- طبقات الشعراء- محمد بن سلام الجمحي البصري- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٧٥- طبقات النحويين واللغويين- الزبيدي- الطبعة الأولى.

٧٦- العربيـة- يوهان فك- تعريب: د. عبـد الحليم النجار- مطبعـة دار الكتاب العربي- سنة ١٣٧٠هـ.

٧٧- العقد الفريد- أبو عمر أحمد بن محمد بن عبدربه الأندلسي- بشرح وتعليق أحمد أمين وآخرين- مطبعة لجنة التأليف والنشر- القاهرة- سنة: ١٣٦٥هـ- ١٩٤٦م.

٧٨- علوم الحديث ومصطلحه- د. صبحي الـصالح- الطبعة العاشرة- دار العلم للملايين- بيروت- لبنان- ١٩٧٨م.

٧٩- علم اللغة العربية- محمود فهمي حجازي- وكالة المطبوعات- الكويت.

٨٠- علم اللغة- د. علي عبـد الواحد وافي- دار نهضة مصر- الطبـعة السابعة- القاهرة.

٨١- علم اللسـان- انطوان ماييـه- تعريب- مـحمـد مندور- دار نهـضة مـصر- الفجالة- القاهرة.

٨٢- غيث النفع في القراءات السبع- لولي الله سيـدي النوري الصفاقسي- مطبعة البابي الحلـبي وأولاده- مصر- الطبـعة الثالـثة- سنة: ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م، وكذا الطبعة على هامش سراج القارئ المبتدئ - دار الفكر.

٨٣- فجر الإسلام- أحـمد أمين- الطبعة العاشرة- دار الكتـاب العربي- بيروت- لبنان- سنة ١٩٦٩م.

٨٤- فـضل الله الصمـد في توضيح الأدب المـفرد- فـضل الله الجيـلاني- مطابع الإرشاد.

٨٥- فعلت وأفعلت- أبو حـاتم السجستاني- تحقـيق: د. خليل إبراهيم العطية- نشر جامعة البصرة.

٨٦- فقه اللغة المقارن- د. إبراهيم السامرائي- الطبعة الثانية- دار العلم للملايين- بيروت- سنة ١٩٧٨م.

٨٧- فقه اللغات السامية- كارل بروكلمان- تعريب: د. رمضان عبد التواب- مطبعة جامعة الرياض- سنة: ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

٨٨- فقه اللغة- د. علي عبد الواحد وافي- الطبعة الثامنة- دار نهضة مصر- الفجالة- القاهرة.

٨٩- في اللهجات العربية- د. إبراهيم أنيس- الطبعة الرابعة- مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة.

٩٠- في الأدب الجاهلي- د. طه حسين- دار المعارف- الطبعة الثانية عشرة- القاهرة.

٩١- القراءات القرآنية- د. عبد الهادي الفضلي- دار المجمع العلمي- سنة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٩٢- كتاب ألف باء- أبو الحجاج يوسف محمد البلوي- عالم الكتب- بيروت.

٩٣- كتاب الأفعال- أبو القاسم بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع- الطبعة الأولى- دار المعارف العثمانية- حيدر آبار الدكن- سنة ١٣٦٠هـ.

٩٤- كتاب سيبويه- أبو بشر عمرو الملقب بسيبويه- الطبعة الأولى- المطبعة الكبرى الأميرية- بولاق- مصر- سنة ١٣١٦هـ.

٩٥- الكشاف- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوازمي- دار المعارف- بيروت- لبنان- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر- الطبعة الأخيرة- ١٣٨٥هـ.

٩٦- كتاب العين «جـ١»- الخليل بن أحمد الفراهيدي- تحقيق: د. عبد الله درويش- مطبعة العاني- بغداد- ١٣٨٦هـ- ١٩٦٧م.

٩٧- الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية- محمد بن أحمد عبد الباري الأهدل- الطبعة الثانية- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر سنة ١٣٩٦هـ- ١٩٧٧م.

٩٨- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغويــة الحديثة- د. عبد العزيز مطر- وزارة الثقافة- الدار القومية- القاهرة ١٣٨٦هـ.

٩٩- اللغة بين الفرد والمجتمع- جبسبرش- تعريب: د. عبد الرحمن أيوب.

١٠٠- اللغة بين المعــيارية والوصفيــة- د. تمام حسان- نشـر دار الثقافة- مطبـعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء.

١٠١- اللغة- ج فندريس- تعـريب: عبد الحمـيد الدواخلي ومحمـد القصاص- مكتبة الأنجلو- مطبعة لجنة البيان العربي- سنة ١٩٥٠م.

١٠٢- اللهجـات العربيــة في القراءات القـرآنية- عـبده الراجحـي- القاهرة- دار المعارف- سنة ١٣٨٩هـ- ١٩٧٩م.

١٠٣- اللهجات العربية في التراث- د. علم الدين الجندي.

١٠٤- لهجــة تميم- آثرها في العربية الموحـدة- غالب فاضل المطلبي- الجمـهورية العراقية- وزارة الثقافة والفنون.

١٠٥- ليس في كلام العـرب- الحسن بن أحمد بن خـالويه- تحقيق: أحمـد عبد الغفور عطار- الطبعة الثانية- دار العلم للملايين- بيروت- سنة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٠٦- مباحث في علوم القرآن- د. صبحي الصالح- دار العلم للملايين- الطبعة التاسعة- بيروت- سنة ١٩٧٧م.

١٠٧- مجـاز القرآن- أبو عبيـدة معمر بن المثـني التميمي- تحـقيق: محمـد فؤاد سزكين- الطبعة الثانية- دار الفكر- سنة ١٣٩٠هـ.

١٠٨- مجـموعة الشـافية مـن علمي الصرف والخط- للجابـردي- عالم الكتب- بيروت.

١٠٩- مجـالس ثعلب- أبو العباس أحـمد بن يحيي ثعلب- تحـقيق عبـد السلام هارون- دار المعارف- مصر.

١١٠- مجالس العلماء- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي- تحقيق: عبد السلام هارون- الكويت سنة ١٩٦٢م.

١١١- مجمع الأمثال- أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.

١١٢- المحتسب- ابن جني- تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي وعبد الحميد النجار- نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

١١٣- المحكم في نقط المصاحف- أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني- تحقيق: د. عزة حسن- دمشق ١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م.

١١٤- مختصر في شواذ القراءات- لابن خالويه- نشر براجشتراسر- المطبعة الرحمانية- القاهرة- ١٩٣٤م.

١١٥- مختصر المذكر والمؤنث- المفضل بن سلمة- تحقيق: د. رمضان عبد التواب.

١١٦- المخصص- أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده- دار الفكر- بيروت.

١١٧- مدرسة الكوفة- د. مهدي المخزومي- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر.

١١٨- المذكر والمؤنث- أبو زكريا يحيي بن زياد الفراء- تحقيق: د. رمضان عبد التواب- مكتبة دار التراث- القاهرة سنة ١٩٧٥م.

١١٩- المذكر والمؤنث- أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري- تحقيق: طارق عبد عون- الطبعة الأولى- مطبعة العاني- بغداد- سنة ١٩٧٨م.

١٢٠- المرتجل- أبو محمد عبد الله بن أحمد المعروف بابن الخشاب- تحقيق: علي حيدر- دمشق- سنة ١٣٩٢هـ.

١٢١- المزهر في علوم اللغة وأنواعها- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي- تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين- مطبعة دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وأولاده- مصر.

١٢٢- مسند الإمام أحمد- ط- بيروت.

١٢٣- مشكل إعراب القرآن- مكي بن أبي طالب القيسي- تحقيق: ياسين محمد السواس- الطبعة الثانية- دار المأمون للتراث- دمشق.

١٢٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير- أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- سنة: ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

١٢٥- معاني الحروف- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي- تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي- دار نهضة مصر- القاهرة.

١٢٦- معاني القرآن- أبو زكريا يحيي بن زياد الفراء- صورة بالأوفست- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٨٠م عن الطبعة الأولى ١٩٥٥م بتحقيق: الأستاذ أحمد يوسف نجاتي والأستاذ محمد علي النجار.

١٢٧- معاني القرآن وإعرابه - الزجاج - شرح وتحقيق/ عبد الجليل عبده شلبي منشورات المكتبة العصرية- بيروت صيدا.

١٢٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

١٢٩- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد- تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة ١٣٩٩هـ.

١٣٠- المقرب- علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور- تحقيق أحمد عبد الستار- الجواري وعبد الله الجبوري- الطبعة الأولى سنة ١٣٩١هـ- ١٩٧١م- مطبعة العاني- بغداد.

١٣١- الممتع في التصريف- ابن عصفور- تحقيق: فخر الدين قباوة- دار القلم العربي بحلب- الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

١٣٢- ما ينصرف وما لا ينصرف- أبو إسحق الزجاج- تحقيق: هدى محمود قراعة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة ١٩٧١م.

١٣٣- المنطلقات التأسيسية والفنية في النحو العربي- د. عفيف دمشقية- معهد الإنماء العربي.

١٣٤- المنصف- أبو الفتح عثمان بن جني- تحقيق: إبراهيم السقا وآخرين- مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر.

١٣٥- الموجز في النحو- أبو بكر محمد بن السراج- تحقيق مصطفى اليشويمي وسالم دامرجي- توزيع مؤسسة أ. بدران- بيروت- لبنان- سنة: ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

١٣٦- نزهة الألباء- ابن الأنباري- القاهرة- سنة ١٢٩٤هـ.

١٣٧- نزهة الطرف في علم الصرف- أحمد بن محمد الميداني- الطبعة الأولى- مطبعة الجوائب- قسطنطينية سنة ١٢٩٩هـ.

١٣٨- النشر في القراءات العشر- للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري- بتحقيق: الأستاذ علي محمد الضباع- طبعة دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.

١٣٩- الوجيز في فقه اللغة- محمد الأنطاكي- الطبعة الثالثة- دار الشرق- بيروت.

****

الفهرس

الصفحة

الموضوع

الفصل الرابع

موقف النحاة من اللهجات العربية

القسم الثاني

اللهجات العربية في النحو:

الحذف عند العرب على نوعين

****

